نواف الزرو

موسوعة "الهولوكوست" الفلسطيني المفتوح

الجزء الأول



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٢٤٩/٤/٢٠٠٨)

٩٥٦,٤٠٢
الزرو، نواف جودت
موسوعة الهولوكوست الفلسطيني المفتوح/ نواف جودت الزرو.ـ عمان: المؤلف، ٢٠٠٨.
(   ) ص
ر.إ. : (١٢٤٩/٤/٢٠٠٨)
الواصفات:/ القضية الفلسطينية// فلسطين// تاريخ فلسطين// الصهيونية// اسرائيل/
* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : ١٢٤٩/٤/٢٠٠٨

تلفون ٥٦٠٨٠٠٠ فاكس ٥٦٧٢٦٣١
ص. ب ٥٩١ – عمان – ١١١١٨ الأردن

لوحة الغلاف للفنان امجد رسمي

المحتويات

-تمهيد ١٣

الباب الاول:
الاقلاع والترحيل والاقتلاع والاحلال في الادبيات والتطبيقات الصهيونية ١٧

الفصل الاول:
الاقتلاع والترحيل في الادبيات والمخططات الصهيونية ١٩
- فكر الاقتلاع والترحيل قبل قيام الدولة الصهيونية ٢٣
- فكر الاقتلاع والترحيل بعد قيام الدولة الصهيونية ٢٨
•البدايات السرية المبكرة للترانسفير في مناطق ١٩٦٧ .... ٣٠
•انتعاش الفكر الترانسفيري ٣٢
•رموز واقطاب الترانسفير ٣٥
•جهات الترانسفير ٣٧

الفصل الثاني :
ثلاثية الارض والغزو اليهودي والاستعمار الاستيطاني ٣٩
•اولا: الارض في الفكر الصهيوني ٤١
•ثانيا: الهجرة اليهودية وموجات الغزو البشري في الفكرالصهيوني ٤٤
•ثالثا: الاستعمار الاستيطاني في الفكر الصهيوني ٤٦

الفصل الثالث :
خطاب الارهاب والدم والنار في الفكر الصهيوني ٤٩
-عودة للجذور – الادبيات الدينية ٥٢
-الارهاب في فكر الصهيونيين الرواد ٥٣
-خطاب الارهاب والدم والنار في ظل الدولة الصهيونية ٥٥
-قافلة الارهاب انطلقت منذ مطلع القرن العشرين ٥٨
-نبي الصهيونية في "الدولة اليهودية" ٥٩
-المناهج التعليمية وفتاوى الحاخامات ٦٢

-"مكان تحت الشمس" لنتنياهو ٦٢
-ادوات ووسائل الارهاب الصهيوني ٦٣
•ما قبل قيام دولة "اسرائيل" ٦٣
•ما بعد قيام دولة "اسرائيل" ٦٤

الفصل الرابع :
بانوراما الارهاب الصهيوني منذ قرن من الزمن ٦٥
-دولة قامت على اسنة الحروب ٦٧
-وثائق جديدة من ارشيف ارهاب مفتوح ٦٧
-ديان واختطاف الطائرات والضباط ٦٨
-حملة تفجير المساجد ٦٩
-اوامر مباشرة من الجنرال ديان ٦٩
-اسرائيل تمحو القرى العربية بما يتلاءم مع الرواية الصهيونية ٧٠
-سياسة التهديم والترحيل الشامل من الاسرار الاشد صونا في "اسرائيل" ٧١
-فصول مطوية من التاريخ الارهابي الصهيوني ٧٢
-ارهاب باثر رجعي ٧٢
-الادوار المعكوسة ٧٣
-نحو تفكيك الارهاب اليهودي وتفكيك الاحتلال اولا..! ٧٤
×الوثيقة – ١ – ٧٧
-شهادة المؤرخ الاسرائيلي د. ايلان بابيه حول "سياسة التطهير العرقي الصهيوني" : ٧٧
-خطة مبيتة للتطهير العرقي ٨٠
-الفكرة مع نشوء الصهونية ٨٠
-شيطنة الفلسطينيين ٨١
-دوافع الكشف عن "التطهير العرقي" ٨٢
-التطهيرالعرقي ودلالاته المختلفة ٨٤
-التطهير جريمة اقترفتها مجموعة مجرمين ٨٥
-اسرائيل وحدها المسؤولة عن مشكلة اللاجئين ٨٦
-العبر السياسية ٨٧
-مواقف بارزة لبابية ٨٨
- رموز الارهاب والترانسفير الصهيوني بالصور ٨٨

الباب الثاني:

قرن من المجازر الجماعية الابادية المفتوحة ٩٨

× الفصل الاول:

المجازر الجماعية الصهيونية قبل وخلال حرب فلسطين ١٩٤٨ .... ١٠٧

- ارهاب ومجازردموية قبل حرب ١٩٤٨. .... ١٠٧
- ارهاب ومجازردموية خلال حرب ١٩٤٨ .... ١١٠
- مجزرة دير ياسين ١١١
- مجزرة الطنطورة — مقبرة جماعية ١١٧
- مطاردة دموية بحثا عن الرجال ١١٨
- قتلى في الحفر ١١٩
- قتل جماعي ١٢٠
- كبار السن دفنوا ابناءهم في مقبرة جماعية ١٢٧

× الفصل الثاني:

المجازر الدموية الصهيونية ١٩٥٠ — ١٩٦٧ .... ١٣١

- مجزرة بير ايوب ١٣٣
- مجزرة شرفات ١٣٣
- مجزرة بيت لحم ١٣٣
- مجزرة بيت جالا ١٣٤
- مجزرة قفين ١٣٤
- مجزرة رنتيس وفلاحة ١٣٤
- مجزرة نحالين ١٣٥
- مجزرة غزة ١٣٥
- مجزرة خانيونس ورفح ١٣٥
- مجزرة قبية ١٣٧

× شارون سفاح قبية ١٣٨

- مجزرة قلقيلية ١٣٩
- مجزرة كفر قاسم ١٤٠

× شهادات ميدانية ١٤٢

× المحكمة المسرحية ١٤٣
- مجزرة خانيونس ١٤٤

× الفصل الثالث :

المجازر الصهيونية ضد الفلسطينيين ١٩٦٧ - ٢٠٠٠ .... ١٤٩
-مجزرة يوم الارض الفلسطيني – ١٩٧٦ .... ١٥١
-مشروع تهويد الجليل ١٥٢
-مجزرة صبرا وشاتيلا ١٥٤
-لم يرحموا احدا ١٥٦
-مجزرة الاثنين الاسود في باحة الاقصى – ١٩٩٠ .... ١٥٨
-الموقف الدولي من المذبحة ١٦٤
-قرار مجلس الامن رقم (٦٧٢) ١٦٤
-ردود الفعل الفلسطينية والعربية ١٦٦
-شهادات حية ١٦٦
-مجازر بالجملة خلال الانتفاضة الاولى ٨٧- ١٩٩٣ .... ١٦٩
-مجزرة عيون قارة ١٧٠
-مجزرة الحرم الابراهيمي في الخليل ١٧١
-مجزرة النفق ١٩٩٦ .... ١٧٢
-مجزرة ترقوميا ١٧٢
-١٩٩٨ – عام المجازر الجماعية ١٧٣
-٢٥٠٠ شهيد ضحايا الالغام الاسرائيلية ١٧٦

× الفصل الرابع :

"اسرائيل" دولة الاغتيالات الارهابية ١٧٩
- الاغتيالات في الادبيات الصهيونية ١٨١
- مسلسل الاغتيالات في مرحلة ما قبل الانتفاضة الكبرى الاولى ١٨٢
- الوحدات الخاصة واسلحة واهداف الاغتيالات ١٨٤
- الوحدات الخاصة – سجل طويل من جرائم الحرب ١٨٥
- الوحدات المستعربة – رأس حربة الجيش الاسرائيلي ١٨٥
- السجل الدامي للوحدات المستعربة خلال الانتفاضة الاولى ١٨٦
- الوحدات المستعربة في فلسطين ١٩٤٨ ايضا ١٨٧

- المستعربون والاغتيالات في ظل عملية السلام ١٨٧
- المبررات الاسرائيلية لسياسة الاغتيالات ١٨٨
- الاغتيالات - اساليب العمل والتنفيذ ١٩٩٠
- مسؤولية دولة الاحتلال عن جرائم الاغتيالات ١٩١
- سجل الاغتيالات الاحتلالية خلال انتفاضة الاقصى ٢٠٠٠ .... ١٩٢
× وثيقة-٢-
اللائحة السوداء للمجازر الصهيونية التي مهدت لاغتصاب فلسطين ١٩٤٨ .... ١٩٩
- مشاهد من المجازر الصهيونية بالصور ٢١٦

×الباب الثالث
اللاجئون الفلسطينيون - البدايات والخلفيات- التهجير واللجوء والآفاق ٢٢١

الفصل الاول :
- السكان والاملاك واللجوء ٢٢٣
- التدمير الشامل للمجتمع المدني الفلسطيني والترحيل الجماعي للشعب الفلسطيني ٢٢٥
- قضية اللاجئين والقانون الدولي ٢٢٥
- السكان والاملاك ٢٢٦
- الوضع والسكان خلال الانتداب ٢٢٧
- اللاجئون الذين طردوا من بلادهم ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .... ٢٢٨
- التدمير الجماعي ٢٣٠
- اعداد اللاجئين وتوزيعهم السكاني ٢٣١

الفصل الثاني:
اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في القرارات الدولية ٢٣٩
- القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ .... ٢٤١
- القرار ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ .... ٢٤٣
- قرارات اخرى ٢٤٥

الفصل الثالث:
مشاريع التوطين والشطب الاسرائيلي ٢٥١
- اللاجئون جوهر الصراع ومادة النكبة ٢٥٣

- المواقف الإسرائيلية من حق العودة ٢٥٥
- الافكارو المشاريع الاسرائيلية ٢٥٨
- مشروع شاريت ٢٥٨
- مشروع اشكول ٢٥٩
- مشروع البروفسورات ١٩٦٧ .... ٢٥٩
- مشروع ابا ايبان . ١٩٦٨ .... ٢٥٩
- مشاريع اخرى ٢٦٠
- مشروع بن بورات ٢٦١
- اهداف المخطط الصهيوني ٢٦١

الفصل الرابع:
المقترحات والمشاريع الدولية لتوطين اللاجئين ٢٦٥
- مقترحات برنادوت ٢٦٧
- مشروع منزيس ٢٦٨
- مشروع همر شلد ٢٦٨
- مشروع جونسون ٢٦٨
- افكار ومقترحات امريكية ٢٦٩
- مشروع فانس ٢٦٩
- مشروع كيسنجر ٢٦٩
- وثيقة ساوندرز ٢٧٠
- وثيقة كارتر ٢٧٠
- مشروع ريغان ٢٧٠
- مقترحات آرزت ٢٧١
- موقف الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ٢٧٢

الفصل الخامس:
خريطة المواقف الفلسطينية العرقية من قضية اللاجئين ٢٧٥
- المواقف العربية ٢٧٧
- المواقف الفلسطينية ٢٨٠
- المشروع الرسمي الفلسطيني ٢٨٠
- جبهة المعارضة ٢٨١

- كلمة اللاجئين ٢٨٢
- وثيقة سياسية ٢٨٢
- مهرجان شعبي في الناصرة ٢٨٤
- هل تغير الموقف الفلسطيني المفاوض؟ ٢٨٥

الفصل السادس:

قضية اللاجئين في اطار عملية المفاوضات ٢٩١
- المنطلقات والثوابت ٢٩٣
- حق العودة في الاتفاقيات الموقعة ٢٩٣
- تجربة اللجنة الرباعية للنازحين ٢٩٤
- اللاجئون في المفاوضات ٢٩٥
- نصوص ٢٩٧
- ٤ نقاط رئيسية ٢٩٧
- اللاجئون والدويلة ٣٠٠

الفصل السابع:

اللاجئون - اهم الاستخلاصات ٣٠٣
- التوطين- الاخطر ٣٠٥
- خطيئة التأجيل ٣٠٦
- الاستفتاء ٣٠٧
- الاستراتيجية الاسرائيلية ٣٠٨
- الملف سيبقى مفتوحا ٣٠٩
- العودة الزاحفة ٣٠٩
- اللاجئون والشرق الاوسط ٣١٠
- الخطاب الفلسطيني - العربي ٣١١
- ملاحق ووثائق ٣١٣

× وثيقة ٣ -

قرار التقسيم - ١٨١ - - وثيقة ٤ - القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين ٣١٥

× وثيقة ٤ - ٣٣٦

قرارات الجامعة العربية حول اللاجئين ٣٥٠

× النكبة بالصور ٣٨٧

الباب الرابع

سياسات الديموغرافيا والتمييز العنصري والترانسفير في فلسطين ١٩٤٨ .... ٣٩١

- الفصل الاول :

موجات الهجرة والغزو الاستعماري الاستيطاني لفلسطين ٣٩٣

- وسائل الترغيب والترهيب ٣٩٥

اولا: موجات الهجرة والتهجير ما قبل انشاء «اسرائيل» ٣٩٧

أ - موجة الهجرة والغزو الاولى ١٨٨٠ - ١٩٠٣ .... ٣٩٧

ب - موجة الهجرة والغزو الثانية ١٩٠٤ - ١٩١٨ .... ٣٩٨

ح - موجة الهجرة والغزو الثالثة ١٩١٩ - ١٩٢٣ .... ٣٩٨

د - موجة الهجرة والغزو الرابعة ١٩٢٤ - ١٩٣٢ .... ٣٩٨

هـ - موجة الهجرة والغزو الخامسة ١٩٣٣ - ١٩٣٨ .... ٣٩٩

و - موجة الهجرة والغزو السادسة ١٩٣٩ - ايار ١٩٤٨ .... ٤٠٠

ثانيا- حركة الهجرة والتهجير والغزو اليهودي بعد انشاء «اسرائيل» ٤٠١

- من سجلات الهجرة والغزو اليهودي ٤٠٢

- موجات الهجرة والغزو الكبير من الاتحاد السوفياتي ٤٠٣

- مليون غاز في عشر سنوات ٤٠٦

- ميزان الهجرة الى «اسرائيل" يتقلص منذ عام ٢٠٠٠ .... ٤٠٧

- نهاية موسم الهجرة ٤٠٨

الفصل الثاني:

الميزان الجيوسياسي في فلسطين قبل وبعد النكبة ٤١١

اولا: مرحلة ما قبل قيام «اسرائيل» ٤١٣

ثانيا: مرحلة ما بعد اعلان دولة «اسرائيل» ٤١٥

- الميزان السكاني قبل ١٥.٥.١٩٤٨ .... ٤١٩

- الميزان السكاني بعد اغتصاب فلسطين ٤٢١

الفصل الثالث:

مظاهر الصراع الديموغرافي في فلسطين ١٩٤٨ .... ٤٢٣

-الهواجس الصهيونية والخطر الديموغرافي العربي ٤٢٥

- التحريض الديموغرافي العنصري ٤٢٦
- مخططات واجراءات القمع والمحاصرة والتهجير والتهويد ٤٣١
أ - الامن السكاني ٤٣٢
ب - مشروع تهويد الجليل ٤٣٣
ح - تهويد النقب ٤٣٥
د - ذرائع البناء غير المرخص ٤٣٦

الفصل الرابع:

الترانسفير على قمة الجدل السياسي - الايديولوجي الاسرائيلي ٤٣٩
- اجراس الخطر الديموغرافي ٤٤١
- صدمة رابين وبيريز من التكاثر العربي ٤٤٢
- التقرير الاستراتيجي للحكومة الاسرائيلية ٤٤٤
- اوتونوميا تعليمية ٤٤٦
- منح تعدد الزوجات ٤٤٦
- في ظل الانتفاضة الكبرى ٢٠٠٠ .... ٤٤٧
- استنتاجات سوفر ٤٤٧
- غازيت يدعو الى نظام طوارئ ٤٤٨

الفصل الخامس:

مخططات وخرائط الترانسفير بين النظرية والتطبيق ٤٥١
- في ظل الانتفاضة الفلسطينية ٢٠٠٠ .... ٤٥٣
- افكار الديموغرافيا والترانسفير عند شارون ٤٥٤
- المجتمع الاسرائيلي - مستنقع الفكر العنصري ٤٥٦
- الخلفية الدينية للحاخامات ٤٥٧
- هل هو وقت الترانسفير..؟ ٤٥٨

الفصل السادس:

اهداف وخطوط توصيات وثيقة هرتسليا الاستراتيجية ٤٦١
- المؤسسة السياسية الامنية تفتح ملف الصراع الديموغرافي ٤٦٣
- اهم المحاور والعناوين في وثيقة هرتسليا ٤٦٥
- الديموغرافيا في وثيقة هرتسليا ٤٦٨

- المدماك اليهودي السكاني العام ٤٦٨
- جداول السكان ٤٧٠
- المركبات المكنة لاستراتيجية مواجهة الديموغرافيا العربية ٤٧١

الفصل السابع:

«اسرائيل» دولة العنصرية رقم «١» في العالم ٤٧٧
- كراهية عنصرية بنسبة ١٠٠٪ ٤٨٠
- انتعاش الادبيات العنصرية ضد عرب ٤٨ .... ٤٨١
- فكر الترانسفير ينتقل الى العلن ٤٨١
- الكنيست يتخذ جملة من القوانين العنصرية ٤٨٢
- ديموقراطية لاعتبارات دينية ٤٨٣
- استشراء العنصرية في كافة مناحي حياة العرب ٤٨٣
- الوتي - نتحول الى عنصريين ايضا...، ٤٨٤
- العرب حطابون وسقاءون ٤٨٥
- جدران الفصل العنصري بين الاحياء العربية واليهودية ٤٨٥
- العنصرية الصهيونية في المدارس والجامعات ٤٨٦
- «اسرائيل» امام لجنة العنصرية التابعة للامم المتحدة ٤٨٦
- حينما يسقط «التمييز العنصري» عن «اسرائيل»...! ٤٨٧
- تقرير دوغارد ضد التمييز العنصري الاسرائيلي ٤٨٧
- اسبوع الابرتهايد في اوروبا ٤٨٧
- مناهضة الابرتهايد في الجامعات الاوروبية والكندية ٤٨٨
- ٣٠ قانونا للتمييز العنصري ٤٨٨
- نحو تدويل قضية العنصرية في «اسرائيل» ٤٨٩

خمسة فصول للجريمة الصهيونية ٤٩٠

احالة اوراق مجرمي الحرب الصهاينة الى الجنايات الدولية..! ٤٩٦

- رموز الترانسفير بالصور ٥١٧

- نواف الزرو- البطاقة الشخصية ٥٢٠

تمهيد

حينما نتوقف اليوم بعد ستين عاما على النكبة واغتصاب فلسطين لنتحدث عن "الهولوكوست الفلسطيني المفتوح" الذي اقترفته الحركة والتنظيمات الارهابية الصهيونية ، وتواصله "دولة اسرائيل" حتى لحظة كتابة هذه السطور، فهذا ليس من قبيل المبالغة والتهويل ، فقد ارتقت الجرائم الصهيونية المتنوعة والشاملة الى مستوى هولوكوستي –محرقي- لم يسبق له مثيل في التاريخ، فنحن نعرف عن محارق هنا وهناك اقترفت، ولكن لم يحصل في التاريخ ان تواصل الهولوكوست الفلسطيني المفتوح على مدى عقود من الزمن ،ومرشح ايضا للاستمرار الى افق زمني مفتوح، كهذا الهولوكوست المقترف على ايدي الدولة الصهيونية ...!

فلم يخجل نائب وزير الحرب الاسرائيلي متان فيلنأي كما تذكرون على سبيل المثال من تهديد غزة ب"المحرقة"...!

ولذلك - حينما نتوقف امام ذكرى النكبة واغتصاب فلسطين دائما وفي كل مناسبة، فإننا في الحقيقة نتوقف أمام قضية فلسطين برمتها ، منذ بداياتها الأولى وعلى مدى عقودها الماضية، وصولاً إلى لحظتها الراهنة، ونتوقف كذلك أمام الصراع العربي – الصهيوني بكافة عناوينه ومراحله وتطوراته، ونتوقف بالأساس أمام الملفات الضخمة والاستحقاقات الأضخم التي تمخضت عن الصراع بعوامله المختلفة المتشعبة الصهيونية والفلسطينية والعربية والدولية .

ذلك أن تلك الملفات التي فتحت لم تغلق حتى اليوم، رغم مرور ستة عقود-حتى كتابة هذا الجزء من الموسوعة- على نكبة فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية :

فملف اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة ، ما زال مفتوحاً بقوة ..

وكذلك ملف الوطن العربي الفلسطيني السليب والمهود من بحره الى نهره..

وملف الأرض والممتلكات المغتصبة ، مازال مفتوحاً وسيبقى ..

فضلاً عن ملف القدس والمقدسات ...

علاوة على ملف التحرير والاستقلال وبناء الدولة العربية الفلسطينية المشروعة ...

وقبل وفوق كل ذلك ، ملف اللجوء والتشرد والعذابات والدماء الفلسطينية المتراكمة .

وقبل وفوق كل ذلك ملف التعويضات المادية والمعنوية والاخلاقية والحقوقية المركبة المتراكمة منذ النكبة...!

والاهم والاخطر نتوقف امام ملف "الهولوكوست-المحارق- الصهيونية المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني...!

ولكن أيضاً حينما نتوقف اليوم أمام ذكرى النكبة ونشاهد هذه الحرب العنصرية التدميرية التطويعية الإجرامية الشاملة التي أعلنتها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب العربي

الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإننا نتوقف بالضرورة أمام كافة الملفات الصهيونية / الإسرائيلية الارهابية المجازرية الاجرامية، منذ البدايات الأولى للحركة والتنظيمات الصهيونية والدولة الإسرائيلية لاحقاً ...

نتوقف لنتذكر ونثبت بالعنوان الكبير : أن جرائم الاحتلال الصهيوني البشعة التي اقترفت وتقترف ببالغ التبييت والتخطيط والمنهجية الإجرامية صباح مساء .. وعلى مدار الساعة ... ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني ، إنما هي امتداد واستمرار لسياق إرهابي إجرامي صهيوني طويل ، تعود جذوره إلى بدايات القرن الماضي ، وتتصل حلقاته ومحطاته اتصالاً مخططاً ومبرمجاً ببالغ الإصرار .

وبالتالي فنحن نتوقف أمام ملفات جرائم الحرب الصهيونية المتراكمة بلا حصر ضد الفلسطينيين ، وأمام استراتيجيات التدمير الشامل للوجود العربي الفلسطيني في فلسطين، المتمثلة بادبيات وخطاب وتطبيقات الارهاب والدم والحرق والتجريف والمصادرة والتهويد والاقتلاع والتهجير والإحلال واقتراف المجازر الدموية الجماعية المروعة .

فكانت جرائم الحرب الصهيونية / الإسرائيلية شاملة لم يفلت منها لا الإنسان ولا الشجر ولا الحجر العربي الفلسطيني، ولم ينج منها لا مدينة ولا بلدة ولا قرية ، وكذلك لم تترك مجالاً من مجالات الحياة العربية في فلسطين إلا وألحقت به الأذى .

وكانت تلك الجرائم شاملة مبيتة تجاوزت كافة القوانين والمواثيق والأعراف والخطوط الحمراء الدولية .

وعلى ذلك :

إذا كان القانون الإنساني الدولي يحدد القواعد التي تحكم النزاعات المسلحة ، ويحدد أن أساس هذا القانون هو وجود خطوط حمراء يجب عدم تجاوزها ، كما يجب الحفاظ على حقوق المقاتلين، والمدنيين المتأثرين بالنزاع ، والمقاتلين الذين أخرجوا من دائرة الحرب مثل الجرحى أو الأسرى .

وإذا كانت شعوب العالم قد اتفقت على قوانين الحرب منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر .

وإذا كانت نصوص ميثاق هاغ قد وضعت حقوق وواجبات المقاتلين ، وحددت وسائل مقاتلة العدو.

وإذا كان ميثاق جنيف الأول يتعلق بالقوات الميدانية ويدافع عن الجنود والجرحى أو المرضى ، وعن الطواقم الطبية ورجال الدين .

وإذا كان ميثاق جنيف الثاني يتعلق بالقتال البحري ويوفر الحماية للجرحى والمرضى والطواقم الطبية .

وإذا كان ميثاق جنيف الثالث يوفر الحماية لأسرى الحرب .

وإذا كان ميثاق جنيف الرابع وهو الذي يمس مباشرة أكثر من غيره ، موضوعنا هنا ، يعالج مسألة حماية السكان المدنيين خلال الحرب أو تحت الاحتلال ، حيث يمنع هذا الميثاق كافة أعمال العنف ضد سكان المناطق المحتلة ، والمس بكرامتهم ويحظر الأعمال الانتقامية ضدهم ، أو أخذهم واعتبارهم رهائن ، أو فرض العقوبات الجماعية عليهم ، أو إبعادهم إبعاداً جماعياً أو فردياً .

وإذا كان الميثاق الرابع نفسه يوفر الحماية للأطفال ، والعلاقة بين أبناء العائلة الذين تفرقوا نتيجة الحرب ويوفر الحماية للممتلكات ويدافع عن المعتقلين والأسرى .

وإذا كان الميثاق نفسه وضع معايير معقولة لإجراء المحاكمات الجنائية ضد سكان المناطق المحتلة .

وإذا كان أيضاً قد حظر على دولة الاحتلال أن توطن سكانها في المناطق المحتلة .

إذا كانت كافة هذه النصوص القانونية الإنسانية الشاملة الموثقة التي تجمع عليها أمم العالم هي التي تحكم العلاقات بين الدول والشعوب ، فإن كافة المعطيات والأحداث والوقائع والشهادات المتعلقة بفلسطين والمتراكمة منذ مطلع القرن الماضي بشكل عام، ومنذ ما قبل النكبة بقليل وما بعدها تواصلا حتى اللحظة الراهنة بشكل خاص، تؤكد أن الحركة والتنظيمات الصهيونية، ودولة الاحتلال الإسرائيلي بعد قيامها ، قد انتهكت وما تزال كافة تلك النصوص والمواثيق، واقترفت وما تزال جرائم حرب مروعة ضد السكان الفلسطينيين في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ، وفي المناطق المحتلة ١٩٦٧ ، تجاوزت وما تزال كل الخطوط الحمراء ، وتستدعي وما تزال المساءلة والعقاب من المجتمع الدولي .

نسعى في الجزء الاول –بين ايديكم- من "موسوعة النكبة الفلسطينية المفتوحة-قرن من الارهاب والمجازر الجماعية الصهيوني" الى تغطية اوسع مساحة ممكنة من تلك المجازر والجرائم المدججة بالمعطيات والحقائق والوثائق والشهادات الحية الدامغة.

يشتمل هذا الجزء الاول من الموسوعة على اربعة ابواب واثنين وعشرين فصلا يضاف اليها شهادة للدكتور ايلان بابيه حول التطهير العرقي الصهيوني وكذلك القرارات الدولية والعربية والمتعلقة بالتقسيم وقضية اللاجئين ، وقراءة ختامية للجريمة الصهيونية المفتوحة عبر خمسة فصول ومشاهد:

يشتمل الباب الاول على اربعة فصول تغطي كلها بالمعلومة الموثقة والتحليل العلمي الادبيات الايديولوجية التوراتية والسياسية الصهيونية التي سوغت وماتزال لهم اقتراف الجرائم والمحارق المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني، ويختتم الباب بشهادة للدكتور ايلان بابيه الذي يتحدث عن "سياسات التطهير العرقي التي اقترفتها التنظيمات والدولة الصهيونية والتي يتوقع أيضا امن تقترفها.

اما الباب الثاني الذي يشتمل على اربعة فصول ايضا، فننتقل فيه من الادبيات الارهابية الدموية الموثقة الى التطبيقات العملية على الارض، والى تلك المجازر الدموية الجماعية المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني منذ ما قبل اقامة تلك الدولة بعقود من الزمن، مرورا بالمذابح والمحارق الجماعية المروعة التي اقترفتها التنظيمات الصهيونية خلال حرب ٤٨ ، مرورا بسلسلة اخرى من المذابح والمحارق المتراكمة على مدى ستين عاما من النكبة ، وصولا الى المذابح والمحارق التي اقترفت وما تزال منذ بداية انتفاضة الاقصى وحتى لحظة كتابة هذه الكلمات.

فيما ننتقل في الباب الثالث وعبر سبعة فصول كاملة لتسليط الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ بداياتها عام ٤٨، مرورا بفصول اللجوء والشتات والعذابات المتراكمة المستمرة حتى اليوم ، مستفيدين في ذلك من الكم الهائل من الوثائق والقرارات والمعطيات والمشاريع المتعلقة باللاجئين وحق العودة ، مستخلصين في ذلك اهم الاستخلاصات والاحتمالات المترتبة على قضية اللاجئين ومشاريع تصفيتهم عبر توطينهم في اماكن اللجوء. ونوثق كذلك في خاتمة الباب القرارات الدولية والعربية الصادرة في قضية اللاجئين .

اما الباب الرابع والاخير فنواصل فيه وخلال سبعة فصول كاملة نسلط فيها الضوء على الهولوكوست الفلسطيني المستمر لعرب فلسطين ٤٨، وذلك عبر فضح سياسات الترانسفير والابرتهايد-التمييز العنصري المفتوح- ايضا ضد اهل فلسطين ، وهو من اشد واخطر اشكال الهولوكوست الفلسطيني .

وكي نقترب من الحقائق الموثقة الدامغة التجريمية للتنظيمات والدولة الصهيونية، فقد ارتأينا تناول وعرض الجرائم الصهيونية وفق عدد من المحاور والعناوين التي نأمل أن تشكل في محصلتها صورة شاملة ، تكشف حقائق الجرائم الصهيونية على أوسع نطاق ممكن، وتكشف طبيعة المجتمع الصهيوني العنصرية على حقيقتها، وتكشف الوجه الإرهابي الصهيوني على حقيقته بدون رتوشه وقشوره التجميلية البائسة التي فرضت بقوة الهيمنة والطغيان .

المؤلف

الباب الأول

الاقتلاع والترحيل والإحلال في الأدبيات والتطبيقات الصهيونية

يستخلص علماء الاجتماع والسيكولوجيا والتحليل النفسي ان الجريمة تبدأ فكرة في رأس صاحبها، ثم تتحول الى قرار ثم الى برنامج عمل ، ثم تجترح لها الآليات لتنفيذها واخراجها الى حيز الوجود....!

هكذا كانت الجريمة الصهيونية منذ البداية، وهكذا كان المشروع الصهيوني منذ بداياته، حيث نشأ وتكون وتبلور كفكرة في رأس مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل، ثم تحولت هذه الفكرة الى مشروع وضعت له الادبيات الايدولوجية والسياسية ، ثم الاستراتيجيات والآليات التنفيذية لتحقيقه، وكانت اخطر تلك الآليات هي تلك المرتكزات الارهابية الاجرامية التي قامت على المحرقة المفتوحة ضد الشعب العربي الفلسطيني.

(ننوه الى ان الوثائق والاقتباسات الواردة في هذا الباب حول الادبيات والمخططات التطبيقات الارهابية الصهيونية هي حتى العام/٢٠٠١ فقط، لنتابعها لاحقا في الجزء الثاني من الموسوعة)

الفصل الأول

الاقتلاع والترحيل في الأُدبيات والمخططات الصهيونية

منذ بداياتها التأسيسية الأولى ، دأبت الحركة الصهيونية على زرع الأفكار والمفاهيم المتعلقة بالأساطير الدينية المؤسسة للحركة في أوساط الغيتوات اليهودية المنتشرة في أنحاء أوروبا والعالم ، وروج حكماء وعلماء وقادة اليهود فكرة بقاء اليهود متميزين عن بني البشر ، فنظروا ورسموا الخطوط والحدود التي تكرس هذا التميز .. وقد تبلورت هذه النزعة وتكرست فيما بعد على شكل الأساطير المؤسسة الثلاثة (١) :

أولاً : « شعب الله المختار » باعتبار أن اليهود وبني صهيون أمة متميزة ومفضلة على الأغيار من بني البشر ، ومن هذا المنطلق صقل اليهود وتكونت سيكولوجيتهم القاطعة بأنهم « فوق الآخرين » و « دماؤهم أنقى وأغلى من دماء الاخرين » الأمر الذي شرع لهم قبل وبعد قيام الدولة الإسرائيلية ، استباحة الدماء العربية .

ثانياً : أرض الميعاد – الميثاق – حيث ركزت أسطورة الميثاق على الربط السرمدي المستمر بين « شعب الله المختار » والأرض المقدسة – فلسطين – التي يسمونها « ارض الميعاد » وبالتالي أصبحت فلسطين في الأدبيات اليهودية الصهيونية « الأرض المقدسة » و « أرض الميعاد » التي لليهود حقوق خالدة فيها .

ثالثاً : عودة المسيح المنتظر – وهي الأسطورة الثالثة وتتحدث عن عودة المسيح المنتظر لبني صهيون ، الأمر الذي سيضع حداً لشتات اليهود وإقامة وطنهم القومي في فلسطين إلى الأبد .

وهكذا تكونت ثلاثية الأساطير المؤسسة للصهيونية ، لتترابط وتتكامل من وجهة نظرهم لتبرير وتشريع إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين على حساب وأنقاض الشعب العربي الفلسطيني .

وعلى هذه الأرضية الأيديولوجية العنصرية ، تبنت الحركة الصهيونية أربعة مبادئ أساسية في استراتيجيتها كما يؤكدها البروفسور الإسرائيلي « يوسف جوراني » أستاذ العلوم اليهودية في جامعة تل أبيب وهي :

١- « مبدأ تجميع اليهود في أرض فلسطين .

٢- تحويل اليهود إلى أغلبية فيها .

٣- مبدأ العمل العبري .

٤- مبدأ الثقافة العبرية » (٢) .

وقد وثقت مضامين هذه المبادئ أيضاً في مذكرات هرتزل الكاملة بالنص التالي : « أن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي بفلسطين .. أن المؤتمر الصهيوني يرى في الوسائل التالية الطريق إلى تحقيق الغاية :

١- العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود .

٢- تنظيم اليهودية العالمية وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية تتلائم مع القوانين المتبعة في كل بلد .

٣- تقوية وتغذية الشعور والوعي القومي اليهودي .

٤- اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الحكومية الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية » (٣) .

فكانت هذه المنطلقات الأيديولوجية الأسطورية الصهيونية والنوايا والمخططات السياسية الاستعمارية النواة الأولى للفكر الإرهابي وللتطبيقات الإرهابية الصهيونية في فلسطين .

وكي يتسنى لها تطبيق أفكارها ومشروعها في إقامة « الوطن القومي » لليهود في فلسطين ، لجأت الحركة الصهيونية إلى آلية عمل ناجعة تمثلت في التنظيم الفعال الشامل الذي اشتمل من ضمن ما اشتمل علية :

- « تشكيل الحركات والتنظيمات الإرهابية السرية المسلحة .

- إقامة الهيئات والمؤسسات المالية البنكية / المصرفية اليهودية للمستعمرات والصندوق القومي اليهودي (١٩٠١) .

- إقامة الهيئات والمؤسسات الإعلامية الفعالة .

- إقامة الهيئات واللجان المعنية بالاتصالات وإقامة العلاقات ما بين الحركة الصهيونية والدول- إلى الحاضنات الغربية لها » (٤) .

... وعلى الأرض العربية الفلسطينية شرعت الحركة والتنظيمات الإرهابية الصهيونية بتطبيق ركائزها الاستراتيجية الأساسية المشار إليها ، وشرعت بإجراءات :

١- تهجير واستقدام واستقطاب أكبر عدد من يهود العالم في فلسطين ، الأمر الذي يعني ضمنا اقتلاع وترحيل العرب أهل البلاد .

٢- الاستيلاء على أكبر مساحات ممكنة من الأرض العربية في فلسطين الأمر الذي يعني أيضاً سلبها من أصحابها العرب .

٣- تحقيق الأمن الشامل للوجود اليهودي في فلسطين – الأمر الذي يعني بناء تنظيمات وقوات ووحدات حربية وإرهابية صهيونية تقوم بإرهاب وترويع وتشريد العرب .

وكي لا نتوه في محيط الأدبيات والمنطلقات الايديولوجية الأساسية والمبادئ والإجراءات والتطبيقات الصهيونية على الأرض الفلسطينية ، فقد ارتأينا أن نتناولها ونكثفها وفق المحاور اللاحقة التي حرصنا على أن تكون متكاملة متناسقة من بداياتها إلى نهاياتها .

يقودنا البحث أول ما يقودنا في إطار معالجتنا لجرائم الحرب الصهيونية في فلسطين ، إلى أفكار الاقتلاع والترحيل – الترانسفير – والإحلال في الأدبيات والمخططات الصهيونية / الإسرائيلية ، حيث تعتبر هذه السياسة من أهم واخطر مرتكزات الاستراتيجية الصهيونية في فلسطين ، إذ لم يكن بإمكان تلك الحركة أن تجمع اليهود دون أن تقوم بترحيل العرب ، وبالتالي لم تكن قضية النكبة وقضية اللاجئين لتنشأ أصلا ، لو لا أفكار وإجراءات الاقتلاع والترحيل والإحلال ، (يضاف إليها طبعاً سياسة ومخططات وتطبيقات التدمير الشامل والمجازر الجماعية).

• فكر الاقتلاع والترحيل قبل قيام الدولة الصهيونية:

تمتد تلك المنطلقات والأدبيات الاقتلاعية الترحيلية الإرهابية الى ما قبل قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي بعقود عديدة لتصل حتى الى المؤتمر الصهيوني الأول ، الذي تتحدث بروتوكولاته عن اختيار فلسطين «وطنا لليهود» وعن ضرورة ترحيل أهل فلسطين وتوطين اليهود مكانهم.

ففكرة اقتلاع أهل فلسطين من وطنهم عبر مختلف السبل والوسائل الإرهابية قديمة قدم الحركة الصهيونية.

وكان هرتزل نبي الصهيونية أول من نادى بالترحيل والتوطين، إذ كتب في ١٨٩٥/٦/١٢ قائلا : « سنحاول طرد المعدمين خارج الحدود بتدبير عمل لهم هناك، وفي نفس الوقت سنمنعهم من العمل في بلدنا» (٥) .

وفي نيسان ١٩٠٥ قال إسرائيل زا نغويل وهو أحد أقطاب الصهيونية : «يجب أن نستعد لطرد هذه القبائل العربية بالسيف مثلما فعل أجدادنا» (٦).

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى قدم وايزمان وارونسون اقتراحا الى مؤتمر السلام بتحويل فلسطين الى دولة يهودية وطرد العرب منها بالقوة وإسكانهم على ضفاف دجلة والفرات الخصبة(٧).

وقد جاء في كتاب «طرد الفلسطينيين – مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين ١٨٨٢ – ١٩٤٨» لمؤلفه نور الدين مصالحة «أن مقترحات الآباء المؤسسين المبكرة للحركة الصهيونية التي تبلورت في ألفاظ ثلاثة «المسألة العربية و «والمشكلة العربية» و «فكرة الترحيل» اختصرت الأهداف الصهيونية والأيديولوجية الصهيونية، وان الحلم الصهيوني لا يتحقق دون تغيير في الأرض والسكان» (٨) .

ومن هنا بدأ مخطط تفريغ الأرض تحت شعار «فلسطين ارض بلا شعب لشعب بلا ارض».

وقد نجح الصهاينة بعد ذلك في جعل بريطانيا تتبنى مواقفهم وافكارهم، وكان بن غورويون أول من تحدث عن فكرة ترحيل العرب في خطاب له ألقاه في ٢٩ تموز ١٩٣٧ أمام المؤتمر الصهيوني العشرين الذي عقد في زيوريخ حيث قال: «من خلال اقتراح ترحيل السكان العرب عن أراضي الدولة اليهودية طوعا إذا أمكن، وقسراً إذا استحال ذلك، يصبح بالإمكان توسيع رقعة الاستيطان اليهودي، أن اللجنة – أي لجنة بيل الملكية – لا تقترح نزع الملكية من العرب، بل تقترح ترحيلهم وإعادة توطينهم في الدول العربية » (٩).

وكان يوسف فايس زميل بن غوريون ونهاب الأراضي المشهور والذي تزعم أول لجنة للترانسفير في الأربعينات قد قال: « نريد فلسطين بدون عرب » (١٠).

وقال ي . ايدلسون : « ربط بن غوريون مستقبل استيطاننا في أرض إسرائيل بعد تقسيمها بإمكانية تفريغها من العرب » (١١) .

وقالت جولدا مئير : « بإمكاننا أيضاً أن نفهم مسألة نقل السكان العرب بالقوة ... أوافق على خروج العرب من البلد وسيكون ضميري مرتاحاً كلياً لذلك » (١٢) .

وأكد بيرل لوكر (رئيس الوكالة اليهودية في الخمسينات والستينات) : لقد بنى بن غوريون تصوره على أساسين رئيسيين : الاستقلال ونقل السكان .. ويفهم الناس مما قاله بن غوريون بأن نقل السكان ضرورة لا بد منها وأن حدوثها مضمون » (١٣) .

واستتباعاً وعلى هذا الاساس، تشكلت لجان تابعة للوكالة اليهودية لتشرف على تنفيذ خطط الترحيل وذلك ما بين عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٨، ونجح الصهاينة في تبني قرار الترحيل القسري وجعل بريطانيا شريكا فعليا.

وعلى درب بن غوريون - الزعيم العمالي التاريخي - وان كان يتزعم الجناح الصهيوني المتشدد، سار كذلك جابوتنسكي إذ أعلن على سبيل المثال لا الحصر، في نوفمبر ١٩٣٩: «ليس هناك خيار، يجب أن يخلي العرب المكان لليهود في ارض إسرائيل.. شكرا لله فنحن اليهود لا ننتمي الى الشرق الأوسط، لذلك يجب أن نكنس الروح الإسلامية من ارض إسرائيل» (١٤).

أما غولدا مئير فكررت تأكيدها : «لقد حبذت دائما أن نجلي العرب عن هذه البلاد بكل ضمير مرتاح..» (١٥).

ولعل اخطر الوثائق المتعلقة بسياسة الترانسفير ضد أهل فلسطين العرب هي تلك الموثقة في «يوميات يوسف فايس مدير شعبة الأراضي - الكيرن كيمين» وقد صدرت عن دار النشر مادة عام ١٩٧٣ وتدور حول تخطيط وتنفيذ عمليات تشريد وترحيل العرب، تلك العمليات التي أجمعت عليها كل التنظيمات الصهيونية ونفذتها آنذاك.

جاء على لسان فايس في يومياته:

«أ - موقف وأوضاع ١٩٣٩ - ١٩٤٤:

اجتمعت مع ليفشيت في مكتبه، وقد أطلعني على خارطة ارض إسرائيل المجسمة، وكانت مفيدة وجميلة.

وقد تكلم عن ضرورة إعداد دراسة وافية، عن مستقبلنا في البلاد، تهدف إلى ((تطوير البلاد)) لكي نخلق فيها متسعا لنا، ويجب أن تشمل هذه الدراسة، معرفة كل قرية عربية، وقسائم الأراضي التي يملكها الأفراد. وإمكانية إجراء تطوير زراعي كبير، يؤدي إلى الاستغناء عن مساحات من الأراضي ، كي تخصص لسد احتياجاتنا.

وقد أجبته: بعد أن تضع الحرب أوزارها لن تبق مسألة اليهود وإسرائيل مجرد مشكلة «تطوير» فهل يجب أن يكون واضحا لنا تمام الوضوح، انه لا يوجد على هذه الأرض متسع لشعبين اثنين، وان كل إمكانيات «التطوير» مجتمعة لن تثنينا عن الهدف الذي نسعى لبلوغه، وهو أن نصير شعبا مستقلا ضمن هذه البلاد الصغيرة، وإذا ما خرج العرب منها فلسوف تسعنا وتكفينا، أما إذا بقوا

فيها فستضيق بنا وتحصرنا..

عندما تنتهي الحرب بانتصار الإنجليز. وتتسلم الشعوب المنتصرة تقاليد الحكم، على شعبنا أن يتقدم إليها مطالبا باستقلاله. في ارض إسرائيل ، وعلى الأقل في القسم الغربي من إسرائيل وبدون عرب.

لا مجال هنا للحلول الوسط.

فالخطوات التي حققتها الصهيونية حتى الآن، لا تعدو كونها تمهيد الأرض وإعدادها لإقامة الدولة العبرية في ارض إسرائيل، وذلك عن طريق «شراء الأراضي»، ولكن هذا وحده لا يكفي ولن يكون كافيا، لخلق دولة. ولأن قيام هذه الدولة وبقاءها مرتبط بقدوم العائدين وتدفقهم اليها، وهنا يمكن حل اللغز، فما من وسيلة أمامنا لحل المشكلة سوى ترحيل العرب من هنا، ونقلهم إلى البلدان المجاورة، وإذا تكلمنا عن النقل، فيجب نقلهم جميعا، ما عدا - ربما - بيت لحم والقدس والناصرة. أما ما تبقى فعن بكرة أبيهم ، إذ لا يجوز إبقاء أية قرية أو قبيلة، بل يجب أن يرحلوا جميعهم إلى سورية والعراق او حتى إلى شرق الأردن ، كما يجب بذل الأموال السخية لأجل هذه الغاية، لأنه بواسطة هذا الترحيل فقط وبعده، ستستطيع البلاد استيعاب الملايين من إخواننا، وبه أيضا يوضع الحد لمعاناة الشعب اليهودي، وتحل مشاكله برمتها، أي انه المخرج الوحيد أمامنا.. ولقد وافقني ليفشتس الرأي. ولكنه أشار إلى انه من واجبنا أن نتقبل حلولا جزئية أيضاً. والى الحاجة للبدء بدراسة مفصلة لمسائل الترحيل، ولقد سلمت معه بأنه يجب البحث في مدى قابلية البلدان المجاورة على استيعاب عرب اسرائيل، اما عن البحث في مدى قابلية هذه البلاد، فانه بحث عقيم لا فائدة فيه، لأنني لا أؤمن بكل أشكال «التطوير» (١٦).

وجاء أيضا في لقاء فايس مع شرتوك وزير خارجية دولة الاحتلال عام١٩٤١ ما يلي:

« القدس ١٠/٧/١٩٤١:

حصلت بعد ظهر اليوم وبعد جهد كبير، على موعد لمقابلة شرتوك (شرتوك هو فيما بعد شاريت) وكبلن وبشرط أن تكون المقابلة قصيرة، لأن شرتوك يستعد للسفر الى مصر، وهو غير معني بأشغال باله بأمور لا تمت بصلة مباشرة لموضوع سفره. ولكنني بعد أن أصدرت على مقابلته، ولو لثوان معدودات تمكنت من دخول مكتبه في مقر الوكالة اليهودية، وبسطت أمامه وجهة نظري المتلخصة في أن عودتنا يمكن أن تتحقق فقط إذا أفرغت البلاد لنا، أي أن ترحيل السكان العرب هو ضرورة لا بد منها، إذا ما شئنا حل مشكلة اليهود حلا فعليا.. وأنني أرى من الواجب أن نطالب بذلك في مؤتمر السلام عندما ينعقد، وإذا كنا سنطالب، فلنطالب بحل جذري بقدر ما تعنيه كلمة حل من معنى..

ولهذا يجب أن نستعد جيدا للأمر، وان نشكل لجنة اقترح أن تكون ثلاثية او خماسية، لتقوم

بدراسة مجالات إسكان العرب الفلسطينيين في العراق وسورية وشرق الأردن ، كما ينبغي أن تشمل الدراسة تفاصيل وافية تغطي جميع جوانب الموضوع، بحيث نستطيع الصمود في النقاش إزاء نقاد عالميين قد ينبرون لنقدنا.. كما يتوجب الإسراع في العمل، والعمل حاليا بصمت مطبق، بعيدا عن ميدان الإعلان» (١٧).

ويواصل فايس تثبيت حقيقة التخطيط والتدبير الصهيوني لاقتلاع ولترحيل الشعب الفلسطيني بقوله:

« القدس ١٩٤١/٨/٢٨:

بعد ظهر اليوم، تحدثت طويلا الى كاتسينلسون، الذي حل ضيفا على بيت ربيفوفيتش، ودار الحديث حول مشروع «ترحيل السكان» وقد تبين من حديثه انه ما فتئ ينادي بهذا المشروع منذ عدة سنوات، وليس هذا فحسب، بل انه يشاركني الرأي في أن هذا المشروع هو السبيل الوحيد لحل مشكلتنا في هذه البلاد. وقد أعرب عن إيمانه بأن الظروف السياسية التي ستنشأ بعد انتهاء الحرب، ستعرض على قادة العالم، قبول مثل هذا الحل في نهاية المطاف. وإذا لم يصدق ذلك بالنسبة لرقعة البلاد برمتها، فانه سيصدق فيما يخص جزء منها. وقد شجع على جمع معلومات مرتبة ومنتظمة، تساعد في وضع برنامج «ترحيل السكان» وتوطينهم في البلدان المجاورة، ووعد أن يبحث ذلك أيضا مع كبلن وشرتوك..» (١٨).

ويتابع فايس كاشفا المعلومة التالية:

« القدس ١٩٤١/٩/١:

استلمت بطاقة جواز السفر الفرنسية إلى سورية ولبنان، وبدأت استعد للسفر، حيث سأفحص عندما اصل الجانب التطبيقي من برنامج ترحيل السكان العرب » (١٩).

ويوثق فايس أيضا الشروع بتنفيذ مخططات الترحيل قائلا:

تل أبيب ١٩٤٨/٥/٢٨:

« .. في مباحثاتي مع شرتوك داخل أروقة مكتب الخارجية، طرحت أربعة مواضيع على جدول البحث:

١) الترحيل الجاري التنفيذ: إلا ينبغي القيام بخطوات معينة بعد تحويل مسألة فرار العرب من البلاد الى أمر واقع، بحيث نقطع عليهم درب العودة. وفي مثل هذه الحالة أليس من الصواب تشكيل لجنة ثلاثية من عزرا دنين و أ. ساشون، واناء وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بإنشاء مؤسسات تعمل على وضع خطط عمل لتنفيذ «الترحيل». وأجاب بأنه يبارك مبادرتي في هذا المسعى، وانه

ينبغي العمل على تحويل مسألة الهرب إلى أتمر واقع، ووعد بأنه سيذهب هو وكبلن للتشاور مع بن غوريون في الأمر.

٢)شراء الأراضي من العرب المغادرين: وهو يؤيد هذه العملية، لأنها تصيب لنا عصفورين بحجر واحد: امتلاك الأرض، وترحيل السكان.

تل أبيب ١٩٤٨/٦/٤:

جردت قائمة بالقرى التي باتت مهجورة خالية، وهي ١٥٥ قرية ضمن الحدود الدولية التي عينتها الأمم المتحدة، و ٣٥ قرية خارج هذه الحدود. وقد كان يقطنها ما ينيف عن ١٥٠ ألف نسمة. أما من المدن فلقد نزح ما يناهز المائتي ألف نسمة. من توقع معجزة كهذه؟

ولكن المعجزات عادة لا تدوم إلا إذا سكبت عليها صيغة الأمر الواقع، وبسرعة. ولذا فلقد عقدنا أنا وعزرا والياهو، جلسة صباحية بعد ان اضطلعنا بتسمية أنفسنا لجنة. وقد توصلنا بعد البحث الى نتيجة مفادها انه وقبل كل شيء، يجب منع عودة العرب » (٢٠).

وكان ديفيد بن غوريون قد « تحدث عن الدولة اليهودية المقترحة التي سيكون عدد سكانها في البداية ٤٠٠ ألف نسمة ، وستكون قادرة على استيعاب ٣٠٠ ألف عربي .. وستتغير النسبة العددية بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية من سنة إلى سنة ومن شهر إلى شهر » (٢١)

أما بيرل كاتزنلسون ، أحد كبار الأيدولوجيين ، فقد « رفض التقسيم على الرغم من فكرة النقل ، لقد حبذ كاتزنلسون ، على الورق ، نقل العرب الفلسطينيين إلى سوريا أو العراق ولكنه رفض التقسيم لأنه أراد أن يكون الاستيطان اليهودي في كل يكون الاستيطان ويضمن ذلك شرق الأردن » (٢٢) .

وقد قال في تموز ١٩٣٧ : « ضميري نقي ومرتاح ، بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، أن جاراً بعيداً أفضل من عدو قريب ، أنهم لن يخسروا بانتقالهم ، ونحن ، بالتأكيد ، لن نخسر أيضاً : أنه (أي الانتقال) في آخر المطاف إصلاح سياسي في مصلحة كلا الطرفين ، لقد اعتقدت لبعض الوقت أنه أفضل الحلول ، وفي أثناء الاضطرابات تأكدت بأنه سيتحقق في يوم من الأيام » (٢٣) .

غير أن المرء لا يستطيع أن يتطرق إلى فكرة النقل والترحيل لأهل فلسطين التي سبقت قيام الدولة الصهيونية بدون أن يذكر فرانكلين روزفلت .

فقد قيل أن الرئيس الأمريكي روزفلت تطرق إلى الفكرة (فكرة النقل) بالنسبة لمختلف الشعوب خلال الحرب العالمية الثانية وأنه سأل وايزمان في شباط ١٩٤٠ عما إذا كان هناك من يستطيع أبعاد العرب عن فلسطين « مع قليل من البقشيش » (٢٤) .

وفي كانون الأول ١٩٤٢ قال وزير المالية هنري مورغنتاو لروزفلت : « أود ، في الواقع ، أن أضع شريطا شائكا حول فلسطين وأن ابدأ في نقل العرب إلى الخارج وسأزود العرب بالأرض في الشرق

الأوسط .. هناك أماكن كثيرة يمكن نقل العرب إليها (٢٥) .

وفي أعقاب انتخابات الرئاسة في العام ١٩٤٤ ، أشار وزير الخارجية ادوارد ستيتينوس إلى أن روزفلت قال له : « أن فلسطين يجب أن تكون لليهود وأن لا يكون فيها عرب (٢٦).

وهكذا باتت عملية الترحيل الجماعي للشعب العربي الفلسطيني حقيقة واقعة في حرب ١٩٤٨، التي تواطأ فيها الانتداب البريطاني تواطؤاً شاملا مع المنظمات الصهيونية ، فضلاً عن تعاطف وتأييد الرئيس الأمريكي روزفلت لفكرة ترحيل العرب كما أشير .

وان كنا اقتبسنا القليل من الوثائق والأدبيات الصهيونية حول ترحيل الشعب العربي الفلسطيني، فهي غيض من فيض كبير من الوثائق والأدبيات التي تؤكد أفكار وخطط الاقتلاع والترحيل والإحلال ، التي لم تتوقف بعد إقامة الدولة الإسرائيلية، وإنما تواصلت حتى يومنا هذا.

•فكر الاقتلاع والترحيل بعد قيام الدولة الصهيونية :

لعل أقوال فايس التالية في يومياته المشار إليها تعبر ابلغ تعبير عن تواصل سياسة ترحيل الفلسطينيين بعد قيام دولة الاحتلال، ونعتقد أن هذه الأقوال ما تزال سارية المفعول حتى يومنا هذا.

يقول فايس أيضاً : « تل أبيب ١٩٤٨/٩/٢٦:

اثناء لقائي اليوم مع بن غوريون، طرحت أمامه ثلاثة أمور:

١-الخطر الكامن لنا من جراء تجمع العرب في «الجيب» الواقع في الجليل الأعلى المركزي، والذي لو ضم إلينا بموجب مقترحات برنادوت، لتجمع فيه ليس من بداخله اليوم فحسب، بل وكل الذين نزحوا الى سورية ولبنان وربما شرق الأردن أيضا. وكذلك الأمر بالنسبة لتجمعات السكان في النقب الجنوبي، الذين سيشكلون إزاءنا سورا منيعا إذا ما اجتاز الخط مجدل - فالوجه.

ولقد سألني: ما الحل؟ فأجبته: بالمطاردة وبالملاحقة وبالمضايقة، بكل الوسائل والأساليب، وبمنعهم من العودة من وراء الحدود.

فعاد يسألني: ولكن كيف؟

فقلت له بتأليف طاقم خاص وإلحاقه باللجنة، بتفويضه رسميا وبصراحة بمضايقة اللاجئين. ولقد وعدني بالعمل بموجب توجيهاتي، وسجل ذلك لديه « (٢٧).

يواصل : « تل أبيب ١٩٤٨/١٠/٣:

التأم شمل «لجنة الترحيل» هذا الصباح، في جلسة لبحث الاستعدادات والتحضيرات الواجب اتخاذها للبدء بحملة دعائية واسعة النطاق تشمل الصحافة والبث الإذاعي، وتوجه إلى الأوساط

العربية لأخبارها بأننا لا ننوي إعادة العرب » (٢٨) .

عزز الدكتور بني موريس من الجامعة العبرية في كتابه المعروف: «١٩٤٨ وبعد ذلك - إسرائيل والفلسطينيون» ذلك التوجه لدى فايس وقادة «إسرائيل» حينما قال:

«.. ان هذه القصة مذهلة، فهي تصف كيف اجتمع الجنرال موشيه ديان ورابين وبن غوريون على خطة ترحيل ٢٧٠٠ فلسطيني من سكان عسقلان - المجدل - الى قطاع غزة..

فمنذ نهاية ١٩٤٨ بلور الجيش الإسرائيلي سياسة تمنع وجود العرب في قطاع عرضه ١٥كم من الحدود.. لقد بدأت عملية الترحيل في ١٤ حزيران ١٩٥٠ وكل شيء تم شفويا ودون أوامر مكتوبة » (٢٩) .

وكان رحبعام زئيفي أحد ابرز المتطرفين والعاملين على تطبيق أفكار الترحيل ضد من تبقى من الفلسطينيين في فلسطين ١٩٤٨، قد أكد بنفسه انه تعلم هذه الأفكار من قادة الصهيونية حينما قال:

« خلال حملات الحرب عام ١٩٤٨ كلها تقريبا قامت وحدات البلماح بالترحيل وفق أوامر القادة. فهذا ما قامت به حركة البلماح خلال معارك سهل بيسان وصفد والجليل الأعلى. وكانت هنالك عملية اسماها يجئال الون «المكنسة» كان هدفها تكنيس كل القرى العربية شمالي بحيرة طبرية وحتى «روش بينا»، وهذا ما فعلته البلماح في سهل يهودا وفي حملة داني وعلى طريق القدس وداخل القدس، وكذلك خلال حملات النقب واحتلال بئر السبع بما في ذلك الحملات التي شاركت فيها الوحدة التي انتمى إليها حاييم غوري، وهذا ما فعله قادة انهوا الخدمة في البلماح مثل شمعون افيدان الذي كان قائدا للواء جبعاتي عام ١٩٤٨، حيث قام بتطهير منطقة المعارك من عشرات القرى والتجمعات العربية، ولم يبق عربيا سوى في مكان واحد وهو المجدل في عسقلان، وقام موشيه ديان وهو من خريجي البلماح، عندما كان قائدا للمنطقة الجنوبية بعملية ترحيل «خيارية» في قطاعغزة » (٣٠) .

ويضيف زئيفي وقام خريجو البلماح بحملات ترحيل فيما بعد، فقد قام اسحق رابين عندما كان قائدا للمنطقة الشمالية بإخلاء كل القرى العربية في هضبة الجولان وقد قام بذلك بموافقة رابين الذي كان رئيسا للأركان وكان ديان وزيرا للدفاع واشكول رئيسا للحكومة. وكذلك قام رجل البلماح عوزي نركيس بإخلاء قرى منطقة اللطرون ومخيمات اللاجئين في الغور وبدأ بعملية إخلاء العرب من قلقيلية » (٣١).

وأخيراً يؤكد : ما أفادني به تعلمته من قادتي في البلماح وفي الجيش الإسرائيلي وأنا مخلص لتلك المبادئ، ومن يريد التخلي عنها فله ذلك ولكن يحظر عليه اتهامي بالانحراف » (٣٢).

وعلى أية حال كثيرون هم الذين باتوا يعرفون الكثير أو القليل عن الدعوات المتواصلة التي أطلقها ويطلقها عدد من زعماء وأحزاب الكيان الإسرائيلي منذ إقامة عام ١٩٤٨ والتي تنادي

بمعالجة ما يسمى بالخطر الديموغرافي الفلسطيني في الأرض المحتلة، وهي المسألة التي سنعالجها في فصل لاحق مستقل، غير أنه في مرحلة ما بعد انفجار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ١٩٨٧ بشكل خاص، شهدت هذه الدعوات مداً متزايداً واتساعاً على مخلف ألوان وشرائح الطيف السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، وفي واقع الأمر، فإن هذا التطور ليس ظاهرة جديدة أو طفرة عفوية أو مرحلية، وإنما هو جزء لا ينفصم عن حركة تطور مخاوف الفكر الصهيوني وبخاصة في ظل الصراع القائم بين الحركة الصهيونية ووليدها «إسرائيل» من جهة، وبين الشعب الفلسطيني والأمة العربية من جهة أخرى، وعلى ما يبدو، اصبح «الخطر الديمغرافي» هذا نوعاً من الكابوس الذي يؤرق عدداً متزايداً من الصهيونيين ويقض مضاجعهم، الأمر الذي انعكس الاستمرار في ابتكار وطرح وتنفيذ مختلف الممارسات والأفكار للمشاريع تهجيرية الداعية إلى طرد أبناء الشعب الفلسطيني من الأراضي المحتلة، وفي هذا السياق، ينتصب التاريخ شاهداً على المواقف والممارسات والمظاهر المختلفة المجسدة للفكرة الصهيونية القديمة الخاصة بتهجير و/ أو طرد الفلسطينيين والتي كان أوضحها وأفظعها مجازر المنظمات الإرهابية الصهيونية قبل وإبان وبعيد حرب عام ١٩٤٨ كما ذكر آنفاً تلك المذابح التي كانت حصيلتها، إضافة إلى قتل الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، تهجير مئات آلاف الفلسطيني وتشتيتهم في بقاع الأرض بعد تجريدهم من أراضيهم وبيوتهم بقوة السلاح والإرهاب.

ولم يقض وقت طويل حتى اتصل هذا «التاريخ» الدموي الإرهابي الحاضر الصهيوني الممارس وبالذات منذ ما بعد الاحتلال الصهيوني لما تبقى من أراضي فلسطين العربية عام ١٩٦٧، حيث ازداد طرح أفكار التهجير ضد عرب الوطن المحتل وبوضوح لا سابق له، أو بوقاحة لا نظير لها.

١- البداية السرية المبكرة للترانسفير في مناطق٦٧:

فقبل أن يمضي على حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ أسبوعان، عقدت الحكومة الإسرائيلية جلسة سرية للبحث موضوع في غاية الأهمية قوامه السؤال التالي: ماذا يتوجب على تلك الحكومة فعله لمواجهة مشكلة «الخطر» الديمغرافي الفلسطيني الناجمة عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يقطنها أكثر من مليون فلسطيني؟ ومع أن مداولات تلك الجلسة بقيت سراً، فإن الأفكار التي طرحت فيها وتم نقاشها في حينه، عادت فظهرت في المفكرة السرية للدكتور يعقوب هرتسوغ، الذي أشغل في حينه منصب مدير عام مكتب رئيس الوزراء، والتي قامت أرملته بتسليمها للباحث الإسرائيلي مئير أبيدان، وفي هذا الصدد، أشارت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، في مقالة نشرتها في نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ إلى: «أن مناحيم بيغين، الوزير بلا وزارة في حكومة «الوحدة الوطنية» آنذاك، أوحى بتصفية المخيمات الفلسطينية ونقل سكانها إلى سيناء، بينما طالب بنحاس سبير – وزير المالية حينئذ – بنقل اللاجئين الفلسطينيين إلى إحدى الدول العربية المجاورة، ومع أن نقاش الحكومة الإسرائيلية لم يسفر يومئذ عن أي قرار محدد بهذا الخصوص، تركز

البحث باتجاه تأييد اقتراح نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية يغئال آلون الذي أيده معظم وزراء الحكومة ، وكان آلون قد اقترح نقل اللاجئين الفلسطينيين إلى سيناء وتوطينهم هناك على أن يجري في الوقت نفسه « اقناع » سكان الأراضي المحتلة بالهجرة إلى الخارج ، ورغم أنه لم يتم توطين الفلسطينيين في سيناء ، فقد تم التنسيق بين مكتب رئيس الحكومة ووزير الدفاع والجيش الإسرائيلي من أجل تشكيل وحدة سرية تعمل في أوساط الفلسطينيين لإقناعهم بمغادرة بيوتهم » وتقديم تسهيلات « لهم في الأماكن التي سيتوجهون إليها خارج فلسطين والشرق الأوسط » (٣٣) .

وكان ارئيل شارون ، الليكودي المعروف ، هو الذي كشف النقاب عن هذه الخطة وذلك في محاضرة ألقاها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٧ حين أوضح « بأن السلطات الإسرائيلية عملت طوال السنين الماضية على « تقديم التسهيلات » للعرب الذين « رغبوا » في الهجرة ، وأنه كانت هناك منظمة خاصة لذلك الغرض » (٣٤) .

أن شارون الذي كشف النقاب عن تلك الخطة هو نفسه الذي « كان قد أصدر عام ١٩٦٤ ، بصفته بريجديرا في القيادة الشمالية ، أوامره لكبار الضباط في المنطقة بتحديد عدد الشاحنات المطلوبة لشحن (٣٠٠) ألف عربي إلى الخارج « الحدود الشمالية » في حالة نشوب حرب » (٣٥) ، ومن الجدير بالذكر هنا أن الرقابة العسكرية الإسرائيلية حظرت نشر تفاصيل الخطة الشارونية هذه في النسخة العبرية لكتاب الصحفي الإسرائيلي « عوزي بنزيمان « ، وإن كانت الخطة ذاتها نشرت لاحقاً في النسخة الإنجليزية تحت عنوان « قيصر إسرائيل « ، ومن الملاحظ أن ما طرحه شارون في خطته إنما يعكس فكرة « استغلال الفرص » — أي الحروب والأزمات — لتنفيذ أفكار الترحيل أو « الترانسفير » الجماعي للمواطنين الفلسطينيين ، وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرها خلال حرب حزيران ١٩٦٧ حين بادر بعض كبار الضباط الجيش الإسرائيلي إلى تنفيذ عمليات حظيت بالموافقة والمصادقة من قبل القيادة السياسية الإسرائيلية ، وعلى سبيل المثال ، فإن البريجادير شلومو لاهط ، الذي أشغل منصب رئيس بلدية تل أبيب ، « كان مسؤولاً عن عملية طرد العائلات الفلسطينية المقيمة في منطقة « حائط المبكى » الواقعة في البلدة القديمة من مدينة القدس ، كذلك ، فإن الجنرال عوزي تركيس ، قائد المنطقة الوسطى في حينه ، كان قد أمر بنسف وتدمير ثلاث قرى عربية قرب اللطرون ضمن سياق المساعي الهادفة إلى تهجير سكانها » (٣٦) .

ويعترف الصحفي عاموس كينان ، وهو أحد جنود الاحتياط يومئذ المكلفون بحراسة الجرافات أثناء تنفيذ العملية ، فيقول : « تسلمت أمرا بحراسة الجرافات ومنع أية محاولة من قبل القرويين العرب للعودة إلى بيوتهم » (٣٧) ، وكان وزير «الدفاع » الإسرائيلي الأسبق موشيه ديان قد « قام شخصيا باصدار الأوامر القاضية بتدمير مدينة قلقيلية وبإزالتها عن وجه الأرض ، وهي العملية التي لم تنفذ وذلك في أعقاب فضح عملية نسف القرى الفلسطينية الثلاث من قبل الصحفي كينان » (٣٨) ، كذلك ، « شارك البريجادير أريك نحامكين ، وزير الزراعة في « حكومة الوحدة

الوطنية « الإسرائيلية سابقاً ، في عملية استهدفت نقل عدد من سكان نابلس إلى جسور نهر الأردن ، في حين قام عدد من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي بإجبار (٢٥) ألف فلسطيني من سكان المخيمات في منطقة أريحا على الهجرة إلى الضفة الشرقية » (٣٩) ، وما هذه جميعاً سوى أمثلة على تنفيذ فكرة تهجير الفلسطينيين في ظل الحروب والأزمات علماً بأن من سبقها كثير ، وما لحقها أيضاً كثير ، فقد ذكرت صحيفة « هآرتس » الإسرائيلية « أن عدد الفلسطينيين الذين أجبرتهم السلطات الإسرائيلية على الهجرة قد بلغ حتى مطلع السبعينات حوالي ربع مليون فلسطيني » (٤٠) ، وقد وظفت تلك السلطات شتى الأساليب والذرائع والأحابيل في تنفيذ تلك المهمة .

انتعاش الفكرة :

عادت فكرة « الترانسفير » الصهيونية فتلقت دفعة جديدة وشهدت انتعاشاً إضافياً مع مرور الزمن ، وقد تجلت ترجمة هذه الفكرة في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ في ممارستين :

أولهما ، مصادرة الأراضي العربية والاستيلاء عليها بشتى الحيل والحجج القانونية وغير القانونية وإقامة المستوطنات اليهودية وتوطين القادمين الصهيونيين فيها .

وثانيتهما ، ممارسة مختلف الضغوط وعناصر الإجبار ، وبخاصة الاقتصادية والنفسية منها ، على السكان الفلسطينيين لدفعهم إلى ترك أراضيهم وبيوتهم والمغادرة إلى الخارج أما سعياً وراء مصادر الرزق والعيش الأفضل ، وإما تخلصاً من وطأة تلك الضغوط ، غير أن ما يجدر ذكره هنا حقيقة كون كثير من الفلسطيني الأراضي المحتلة قد أدركوا أبعاد ذلك المخططوأحبطوه بتمسكهم بأراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم رغم الظروف القاسية التي أحاطت وما تزال ، بهم .

فقد تواصلت في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ على سبيل المثال الأفكار الممارسات العنصرية والدعوات التهجيرية ضد الفلسطينيين ، وفي هذا النطاق ، قامت السلطات الإسرائيلية ممثلة بمختلف أجهزتها وهيئاتها ومنظماتها ، بتنفيذ القيود والإجراءات التضييقية الرامية إلى تيئيس المواطنين الفلسطينيين ومحاصرتهم في مواقعهم ، وكانت أبرز هذه القيود تلك المتعلقة بعدم السماح لهم بالتوسع العمراني في أراضيهم ، ورغم التزايد السكاني الكبير في أوساطهم ، كذلك استمرت الدعوات السياسية والمخططات العملية والحملات النفسية من أجل ترحيل الفلسطينيين سواء في الناصرة أو حيفا ويافا أو عكاأو في غيرها من مناطق فلسطين المحتلة ١٩٤٨ .

ولعل من أبرز وأحدث دعوات ترحيل أولئك الفلسطينيين هي تلك الدعوة التي اطلقها دافيد بارليف ، نائب رئيس بلدية عكا ، في مطاع كانون أول / ديسمبر ١٩٨٨ حيث دعا الى « تهويد مدينة عكا بواسطة الترانسفير الإيجابي » (٤١) ، كما زعم — أي من خلال «إقناع» العرب بالرحيل .

وجدير بالإشارة هنا ، أن مشاريع السلطات الإسرائيلية الترحيلية ضد فلسطيني ١٩٤٨كثيرةمتواصلة ، تشهد مداً حيناً وجزراً حيناً آخر ، لكن مع اصرار ثابت ، وكان من أظهر تلك المشاريع والحملات الترحيلية الوثيقة التي عرفت باسم « وثيقة كينغ» نسبة إلى واضعها «

يسرائيل كينغ » الذي أشغل منصب متصرف اللواء الشمالي في فلسطين المحتلة ، وكان المذكور قد اعد الوثيقة يوم ١٩٧٦/٣/١ ونشرتها صحيفة « عل همشمار » في عددها الصادر يوم ١٩٧٦/٩/٧ وانطوت من حيث الجوهر على محاصرة السكان الفلسطينيين في مدنهم وقراهم وتجريدهم من أراضيهم وممتلكاتهم وإغلاق فرص العمل والتحصيل العلمي أمامهم ، والسعي الجاد من أجل إجبارهم على الرحيل ، وإلى جانب هذه الوثيقة كان هنالك مخططات عديدة ترمي إلى ترحيل ما تبقى من فلسطيني حيفا ويافا وعكا والناصرة ومختلف المدن والقرى الفلسطينية الأخرى ، وقد واصلت سلطات الاحتلال تطبيق مخططاتها الهادفة إلى تفريغ منطقة النقب الفلسطينية المحتلة من سكانها الفلسطينيين ، فكانت قصة « ترحيل عرب تل المالحة » التي نشرت بالتفصيل في صحيفة « عل همشمار » في عددها الصادر يوم ١٩٨٨/٧/١٥ . وفي هذا السياق نشير كذلك إلى اقتراح الوزير بلا وزارة في حكومة « الوحدة الوطنية سابقاً »يوسف شبيرا الذي « دعا إلى إعطاء مبلغ من المال لكل فلسطيني يوافق على الرحيل » (٤٢) ، وكذلك إلى مضمون تقرير « آرنس — جلبوع » الخاص بالتكاثر السكاني الفلسطيني ، والتوسع العمراني حيث حذر ذلك التقرير من « التكاثر السكاني والتوسع العمراني الفلسطيني ودعا إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة لوضع حد لهما » (٤٣) ، هذا عدا عن تقرير الوزير موشية آرنس أيضاً الذي طرحه صاحبه في تاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٥ وانطوى على « اقتراحات بإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين » (٤٤) .

وفي السياق نفسه ، نشير أيضاً إلى ما أكدته مجلة « حوتام» الإسرائيلية حول حملة مطاردة السكان العرب في مدينة اللد الرامية إلى تهجيرهم منها ، إذ قالت المجلة : « مدينة اللد هي مدينة مختلطة يقطن فيها حوالي (٦,٦٠٠) مواطن عربي يشكلون ١٧٪ من مجموع سكانها وهذا واقع يصعب تغييره رغم وجود من يحلم بطرد السكان العرب من المدينة وبصورة جماعية ، وقد أكد المحامي العربي حمدان عصام أن هناك مجموعة ظواهر وقعت خلال السنوات الأخيرة تشير إلى توجه لطرد العرب مثل : هدم البيوت فجأة في حي القطار ، ورفض مؤسسات وهيئات في البلدية منح السكان العرب حق البناء وذلك تحت حجة أنهم لم يخدموا في الجيش الإسرائيلي ، ونشير هنا إلى تصريح رئيس البلدية مكسيم ليفي الذي قال فيه « أن سكان حي القطار هم غزاة دنسوا المكان ، كما أنهم يشكلون خطراً أمنياً... (٤٥)

ثم جاء البروفيسور « أرنون سوفر »، المعروف بأنه الأب الروحي لفكرة ترحيل العرب من الجليل والمثلث ، ليؤكد في لقاء أجرته معه مجلة « بماحنيه» المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي في مطلع شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ ، حيث قال في سياق رده على سؤال بهذا الصدد : « ..أن التاريخ يعلمنا أن فكرة الترانسفير الطرد والقتل هي أمور قائمة .. وقد يكون هذا خيار قائم أمامنا ، غير أن طرد (٢٠٠) ألف عربي — فقط — لن يغير من الوضع الديموغرافي » (٤٦) .

كما لا بد لنا من لإشارة إلى تنامي أفكار ومشاريع وممارسات الترحيل والتهجير للفلسطينيين

في ظل الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى ١٩٨٧ في الأراضي المحتلة ، وقد أخذت تلك الأفكار والمشاريع وجهين : الوجه الصريح المكشوف المتمثل بأوامر الأبعاد العسكرية التي نفذت ضد عشرات من المواطنين العرب ، والوجه المقنع الخفي المتمثل باعتزام سلطات الاحتلال الإسرائيلية طرد أكثر من (٢٠٠) ألف مواطن فلسطيني من الأراضي المحتلة بحجة إقامتهم بدون تصاريح ، أو أن تصاريحهم قد انتهت مدتها ، وفي هذا الموضوع تحدث تقرير مكتب المعلومات في القدس الشرقية « السنابل » عن « عمليات طرد من قرى بيت ريما وعارورة وعابود وسنجل وقرى أخرى في منطقة رام الله ، وعن أن معظم المبعدين هم من النساء والأطفال ، وكذلك رجال عملوا لفترات طويلة في دول الإمارات العربية وعادوا إلى الضفة الغربية بعد وقت طويل » (٤٧) ، وقد قدر المركز الفلسطيني لأبحاث اللاعنف في القدسفي حينه « عدد المرشحين للإبعاد على أيدي السلطات الإسرائيلية بالحجة المذكورة بحوالي (٢٠٠) ألف فلسطيني » (٤٨) .

وضمن السياسية ذاتها ، أشار «دادي تسوكر» عضو الكنيست الإسرائيلي في برقية بعث بها إلى أسحق رابين ، وزير الدفاع السابق ، إلى أن « السلطات الإسرائيلية قامت بإبعاد (١٠٥) فلسطينيين معظمهم من النساء ، وبصحبتهم (١٤٨) طفلا ، وذلك منذ نيسان /ابريل ١٩٨٩ ، وذلك بحجة عدم شملهم بإحصاء السكان الذي أجرته السلطات الإسرائيلية » (٤٩) ، وفي الإطار ذاته كان قد اقترح اسحق بيرس وزير الاستيعاب في حكومة الائتلاف آنذاك : « إبعاد كل عربي يقوم برشق الحجار مع أفراد عائلته إضافة إلى هدم بيته » (٥٠) ، وبلور طاقم ليكودي برئاسة مردخاي بن بورات « خطة لترحيل وتوطين ربع مليون لاجئ فلسطيني في منطقة غور الأردن وصحراء النقب » (٥١) .

وفي أوضح ربط إسرائيلي ما بين الخطر الديموغرافي العربي وأفكار الترحيل ضدهم ، ما جاء في اخطر تقرير رسمي سري حكومي إسرائيلي كشفت النقاب عن صحيفة معاريف وجاء فيه : « أن العرب في إسرائيل يشكلون تهديداً استراتيجياً للدولة » (٥٢) ، الأمر الذي حدا بقادة الشعب العربي هناك إلى « وصف التقرير الإسرائيلي والتهديد الاستراتيجي بالتحريض علىترحيلهم » (٥٣) .

وكانت رسالة شمعون بيريز التي تضمنتها تصريحاته التي أدلى بها عشية الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ ، والموجهة إلى عرب ١٩٤٨ ، بالغة الوضوح في جوهرها التهديدي بالترانسفير ، حيث قال : طالباً الناخبين العرب بالتصويت لصالح الجنرال باراك : « أن الخيار الذي أمامكم : أما أوسلو أوكوسوفو » (٥٤) .

كما حذر الكاتب « اليساري » الإسرائيلي يارون لندن من « أن التكاثر الطبيعي للفلسطينيين قد يضع حداً للحكم الصهيوني » (٥٥) .

غير أن فكرة الترحيل — الترانسفير — بلغت ذروة انتعاشها خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى /٢٠٠٠ ، في إطار مؤتمر عقده « المركز متعدد المجالات » في هرتسليا ، حيث « أعد ذلك

المؤتمر وثيقة أعدها قيادات عسكرية وأمنية وسياسية إسرائيلية رفيعة المستوى تحذر من التكاثر السكاني العربي وتوحي بـ « الترانسفير » (٥٦) .

وقد لخص مئير شتايغليتس في مقالة له نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت تحت عنوان « وقت الترانسفير » ، حالة انتعاش الفكرة حيث أكد : « أن الوقت يعمل لصالح مؤدي الترانسفير ، ليس سريعاً ، ولكن بثبات ، والمقصود تلك القوى التي تؤيد خيار الترانسفير كحل شامل للنزاع الفلسطيني — الإسرائيلي .. أن مؤيدي الترانسفير يعززون قوتهم يوماً بعد يوم ، وقد تحولت في هذه الأيام مسألة نقل السكان العرب إلى مسألة شرعية ، وستتحول في مرحلة قادمة إلى موضوع مركزي في الانتخابات الإسرائيلية ، وما المسألة سوى مسألة وقت ليس ببعيد ، حتى نشاهد يافطات تدعوا إلى الترانسفير الآن .. » (٥٧) .

رموز وأقطاب الترانسفير :

لا يمكن، من حيث الجوهر ، الفصل بين مختلف التيارات الصهيونية والأحزاب الإسرائيلية في مسألة أفكار ومشاريع تهجير العرب والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم ، وقد ثبت عملياً وممارسة عبر العقود الماضية إذ شارك في الانقضاض على الفلسطينيين وممتلكاتهم زعماء الكيان الإسرائيلي على اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم ، غير أن هنالك ، من زاوية المقاييس النسبية والتمييزية ، مجال لتصنيف هؤلاء الزعماء في مراتب عديدة متفاوتة على امتداد طيف الفكر التهجيري نفسه ، فمنهم من يحمل ظاهر الوجه الناعم الأملس والمعتدل مظهراً ، ومنهم واضح في تطرفه ، ومنهم من هو اشد إغراقاً في التطرف والعنصرية والدعوات التهجيرية .

لقد احتل الحاخام العنصري مئير كاهانا رأس سلم الداعين إلى فكرة الترانسفير بالقوة وبواسطة الشاحنات ، وأصبح بذلك الوجه الأكثر « وضوحاً » في التعبير عن جوهر الفكر الصهيوني ، ولا يبتعد عنه كثيراً في مثل هذه الدعوة كل من رفائيل ايتان زعيم حركة تسومت سابقاً أو ميخائيل ديكل أو ارئيل شارون أو غيئولا كوهن أو يوفال نئمان ، كذلك لا يبتعد عنهم من حيث الممارسة كل من اسحق رابين ، وزير الدفاع الإسرائيلي سابقاً وأحد قطبي حزب العمل « الحمائمي » ، أو الوزير السابق بلا حقيبة يوسف شبيرا الذي سبق له وأن « طرح فكرة تسفير العرب مقابل دفع (٢٠) ألف دولار أمريكي لكل فلسطيني يوافق على الرحيل » (٥٨) ، وكذلك الحال مع الوزير الليبرالي السابق جدعون بات الذي كان قد « صرح قبل سنوات أنه إذا ما أثار « السكان العرب » مشاكل فإن « إسرائيل » ستضعهم في شاحنات تنقلهم إلى خارج الحدود » (٥٩) ، ناهيك عن أهارون باريف الذي أشغل سابقاً رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي وأدار مركز الأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب ، والذي « لم يرفض إمكانية القيام بالترانسفير » (٦٠) ، ثم الجنرال احتياط رحبعام زئيفي ، زعيم حركة « موليدت » — حركة أمناء أرض إسرائيل — الذي

أصبح من أبرز رموز دعوات ترحيل الفلسطينيين حتى كتابة هذه السطور الذي صرح في المؤتمر التأسيسي لحركته قائلاً ، « يجب على إسرائيل أن تتخذ خطوات أحادية الجانب تؤدي إلى هجرة العرب من المناطق ، كما يجب كبح تطور الصناعة وإغلاق الجامعات ، والعمل العبري ، بحيث ينتج عندنا في النهاية الترانسفير » (٦١) .

كان هذا على صعيد زعماء وقادة ومنفذي فكرة تهجير الفلسطينيين .

أما على صعيد الحركات والأحزاب والمنظمات الإسرائيلية التي تطرح وتسعى إلى تحقيق هذه الفكرة فأهمها :

١- حركة كاخ بزعامة الحاخام يوفال نئمان كاهانا سابقاً ، وما زال هناك بقايا لهذه الحركة اليوم .

٢- حركة هتحيا بزعامة يوفال نئمان وغيئولا كوهين سابقاً .

٣- حركة الليكود ، حيث يسعى عدد من زعمائها بصورة علنية و / أو بصورة سرية إلى تحقيق الفكرة ، ومن الجدير بالتحديد هنا أن من أبرز حملة لواء ترانسفير في الليكود هم ارئيل شاورن ومئير كوهن ابيدوف وميخائيل ديكل ، ودافيد بارليف نائب رئيس بلدية عكا .

٤- موليدت — وقد أظهرت هذه الحركة العنصرية قبل أشهر قليلة من إجراء انتخابات الكنيست الثانية عشرة في مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ ، حيث حظيت بمد وتأييد جماهيري كبير بفضل الأفكار الترحيلية التي طرحها وكررها ودعا إلى تنفيذها زعيم الحركة المعروف رحبعام زئيفي (الذي تم اغتياله على ايدي عناصر من الجبهة الشعبية في بدايات انتفاضة الاقصى)الذي حاول أن يطلي اقتراحه العنصري بغطاء من « الإيجابية » ، وقد شهدت أفكار حركة موليدت هذه رواجاً في بعض الأوساط الإسرائيلية المتطرفة وبخاصة في ظل الانتفاضة الفلسطينية المستمرة منذ التاسع من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد رفعت رأسها مجدداً خلال الانتفاضة الكبرى / ٢٠٠٠ .

٥- الحركات الاستيطانية والتنظيمات الصهيونية الإرهابية الجديدة ، ولعل أبرز هذه الحركات والمنظمات الإرهابية المنبثقة عنها والتي تدعو وتعمل على تهجير الفلسطينيين هي :

١) حركة غوش ايمونيم (اي كتلة الإخلاص والوفاء) .

٢) حركة « عطراه ليوشنيم » (أي حركة العودة إلى التاريخ اليهودي القديم) .

٣) التنظيم الإرهابي اليهودي السري الذي اشتهر باعتداءاته ضد السكان الفلسطينيين .

٦- يضاف الى كل هذه الحركات والجهات بالطبع اعداد متزايدة من قيادات وقواعد الاحزاب الرئيسية مثل كاديما والعمل.

جهات الترانسفير :

لا خلاف على أن الفكرة الداعية إلى تهجير السكان الفلسطينيين فكرة قائمة مترعرعة نامية في أوساط كثير من الإسرائيليين على الصعيدين الرسمي والشعبي ، كذلك لا خلاف على أن المساعي الإسرائيلية ما تزال مستمرة لتحقيقها ، غير أن أهم العوائق أمام القيام بعمليات طرد جماعي للفلسطينيين يتجلى في صعوبة تحديد الجهة ، إلى أين وكيف ومتى ... ؟ وفي هذا السياق ، طرح الزعماء الصهاينة مجموعة من الأفكار بغية تحقيق هذا الهدف أهمها :

أ – ترحيل ونقل الفلسطينيين العرب جماعياً بواسطة شاحنات إلى خارج حدود الوطن المحتل عبر الأردن ولبنان أساساً ، ويقع ضمن نطاق التوجه فكرة استقلال الفرص سابقة الذكر .

ب- ترحيل ونقل الفلسطينيين العرب من المدن والمخيمات والقرى وتجميعهم في أماكن نائية (على أرض فلسطين ذاتها) شبيهة بالكانتونات بغية السيطرة عليهم .

جـ- الترحيل « الإيجابي » – أي إقناع السكان الفلسطينيين بالرحيل والهجرة إما بالإغراءات المالية أو بواسطة فكرة رحبعام زئيفي « الأخلاقية السامية الإيجابية » كما يزعم ، إذ يقول أنه « يجب أن نقنع العرب بأنه لا مجال لتعايش الشعبين ، فإما نحن وإما هم » ، وأنه لا خيار أمام « إسرائيل » سوى إبعاد الفلسطينيين بأسرع وقت .

د -التبادل السكاني – وتقوم هذه الفكرة التي تستخدم كغطاء للنوايا الصهيونية الحقيقية على أساس تنفيذ عملية تبادل سكاني متفق عليه ، أي ترحيل الفلسطينيين إلى الدول العربية مقابل استيعاب يهود الدول العربية.

وفي ضوء كل هذه الأطروحات والأفكار والمخططات ، تتضح المساعي الصهيونية المتنامية الرامية إلى ترحيل فلسطيني الوطن المحتل عن بكرة أبيهم على مراحل ، أو جماعياً ودفعة واحدة ، وبذلك ، يتضح أن الهدف عند غالبية الصهيونيين كان ، وما يزال ، واحداً يتجلى في استمرار حركة العدوان والتوسع والاستيلاء على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما عليها وبما في داخلها من الممتلكات والثروات ، وخصوصاً عبر ترحيل وتهجير أصحابها الحقيقيين بشتى الوسائل ، وصولاً إلى تعزيز وتوطيد وتخليد الكيان الإسرائيليلضرب ذلك المخطط الصهيوني وإفشاله سوى الصمود والتصدي المتمثل في حركة المقاومة .

وهكذا شكلت وما تزال تلك المنطلقات والأدبيات الصهيونية - الإسرائيلية المتعلقة بترحيل الشعب الفلسطيني بغية الاستيلاء على وطنه وحقوقه المشروعة أرضية خصبة لسياسة الاقتلاع والترحيل والتدمير التي جرى تطبيقها ضد أبناء الشعب الفلسطيني قبل وبعد قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهي السياسية التي سنعالجها بصورة مكثفة في الجزء التالي من الدراسة.

الفصل الثاني

ثلاثية الأرض والغزو اليهودي والاستعمار الاستيطاني

منذ البدايات الاولى لمشروعها الاستعماري في فلسطين ربطت الحركة الصهيونية ما بين ثلاثية الأرض والهجرة اليهودية والاستيطان الاستعماري كمرتكزات استراتيجية في بناء مشروعها، كما جاء في خطاب لفلاديمير جابوتنسكي الأب الروحي لمعسكر اليمين الإسرائيلي المتشدد ، حيث أكد أن :

" هدف الصهيونية — الدولة اليهودية

الأسلوب — الاستعماري الجماعي

مساحة الدولة — لا حدود " (١)

ولذلك كرست تلك الحركة بمنظماتها ومؤسساتها المختلفة التي أنشأتها من أجل تحقيق الهدف أعلاه ، كافة طاقاتها وإمكاناتها بهدف الاستيلاء على أوسع مساحات ممكنة من الأرض العربية ، وغزوها غزواً جماعياً ، عبر تهجير واستجلاب واستقطاب أكبر عدد من يهود العالم ، وبناء المستعمرات الاستيطانية .

فكان للأرض مكانتها المركزية في الفكر الصهيوني ، وكان لتهجير واستجلاب اليهود وتوطينهم في أوسع مساحات ممكنة من الأرض المكانة ذاتها ، كي تتحقق فكرة الاستعمار الجماعي ، لخلق الدولة اليهودية النقية على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني ،وعلى امتداد مساحة خارطة الوطن الفلسطيني

وقد وثقت الحركة الصهيونية مكانة الأرض والهجرة والاستعمار الاستيطاني في كم لا حصر له من الأدبيات والوثائق السياسية التي تشكل بمجموعها وثيقة تجريم وإدانة للأدبيات والفكر الصهيوني العدواني كله .

أولاً : الأرض في الفكر الصهيوني :

- جاء في محاضر المؤتمر الصهيوني الأول في القدس مثلاً :

« إن ملكية الأرض الخاصة بالمناطق التي تمنح لنا ، يجب أن ننتزعها تدريجياً من أيدي أصحابها ، أفقر السكان منهم ، يجب أن نحاول نقلهم بهدوء إلى خارج الحدود وإيجاد العمل لهم في الأقطار التي ينقلون إليها ، ولكن في بلادنا يجب أن نحرمهم من العمل .. أصحاب الأملاك ينضمون إلينا ، ونقل ملكية الأرض وتهجير الفقراء ، يجب تنفيذهما بليونة وحذر ، ولندع الملاكين يعتقدون أنهم يستغلوننا بتقاضي أثمان تفوق قيمة الأرض .. ولكن لا أراض يعاد بيعها إلى أصحابها » (٢) .

وجاء في دستور الوكالة اليهودية في المادة الثالثة منه ما يلي : « تستملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي ، وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد ، كما تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابل للانتقال » (٣) .

وفي خطابه أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية عام ١٩٣٧ قال الأب الروحي أوشيسكين : «

ليست الزراعة هي ما نصبو إليه ، بل أننا نطمح بالدرجة الأولى بأن نضمن للأمة أوسع الحدود الممكنة لبلادنا .. ولما وضعنا البرامج للحصول على الأراضي كان هذا الهدف دائماً نصب أعيننا: الاستيلاء على مناطق بعيدة .. ففضلاً عن جودة الأرض كانت تحركنا الرغبة لتوسيع الحدود مهما بلغت المصاعب » (٤) .

وجاء على لسان « د. عنان فايتس » رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية سابقاً : « أن مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاماً المنصرمة عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية يجب أن تعين من خلال أنظمة من المستوطنات السكانية ، تبدأ كنقاط استيطانية ، وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض » (٥) .

وقبل ذلك كان قد ورد في مذكرات نبي الصهيونية الأبرز (هرتسل) : « أن الحركة الصهيونية منذ نشأتها كحركة وضعت أمامها هدف الاستيلاء على الحد الأقصى من الأرض كحتمية لإقامة دولة يهودية كبيرة » (٦) .

تلك هي الاستراتيجية التي أجمع عليها قادة الحركة الصهيونية في كيفية الاستيلاء على الأرض العربية الفلسطينية ، وعلى أساسها نشطت مختلف المنظمات والمؤسسات الصهيونية ، وبشكل خاص « الصندوق القومي اليهودي » الذي تأسس عام ١٩٠٣ ، « والصندوق التأسيسي » الذي تأسس عام ١٩٢٠ ، وقد تمكنت هذه المؤسسات ، عبر المراحل المختلفة ، من الاستيلاء فعلاً على جزء من مساحات الأرض العربية في فلسطين ، غير أن سياسة الحركة الصهيونية هذه في استملاك وسلب الأراضي العربية أدخلتها في صراع طويل محتدم مع العرب الفلسطينيين خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين .

وفي أعقاب قيام دولة الكيان الإسرائيلي ، لم تتغير الاستراتيجية الصهيونية وإنما تغيرت وتطورت وتجددت أساليب الاستيلاء على ما تبقى من الأرض العربية الفلسطينية ، ولقد بقيت هذه الاستراتيجية كما وصفها « أوشسكين » عام ١٩٠٤ حقيقة ثابتة تعمل الصهيونية دائماً على تكريسها ، وفي رسمه لأبرز معالم تلك الاستراتيجية ، حدد أوشسكين الخطوط العريضة التالية :

« من أجل تأسيس حياة مستقلة للطائفة اليهودية ، أو على الأصح ، تأسيس دولة يهودية في فلسطين ، من المحتم بالدرجة الأولى أن تكون جميع أراضي فلسطين أو معظمها ملكاً لشعب إسرائيل وبدون حق ملكية الأرض لا تكون فلسطين يهودية أبداً ، مهما يكن عدد اليهود في المدن والقرى » (٧) .

ولكن كيف يمكن الحصول على ملكية الأرض حسب الأساليب المتبعة في العالم ؟ إن ذلك ممكن بإحدى الطرق الثلاث الآتية فقط حسب المفاهيم الصهيونية :

١- بالقوة .. بواسطة الاحتلال العسكري ، أو بمعنى آخر ، اغتصاب الأرض من أيدي أصحابها بالسيطرة العسكرية ولأغراض عسكرية .

٢- بالقسر .. عن طريق مصادرة الأراضي ، بأساليب ملتوية على يد الحكومة البريطانية (ولاحقاً إسرائيل) .

٣- بشراء الأراضي من أصحابها بشتى الأساليب .. وقد صادرت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعد قيام دولة الكيان الصهيوني على سبيل المثال أكثر من (٤٠٪) من الأراضي التي يملكها السكان العرب في المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، وذلك تحت غطاء وذريعة أنها « أملاك غائبين » (٨) .

ف «الأملاك المتروكة كانت من أهم العوامل لجعل إسرائيل دولة ذات مقومات ، إن مساحة هذه الأملاك ذات قيمة استراتيجية بارزة ، فمن مجموع (٣٧٠) مستوطنة يهودية أقيمت بين عام ١٩٤٨ وأوائل عام ١٩٥٣ ، أقيمت (٣٥٠) مستوطنة منها على أراضي الغائبين ، وفي عام ١٩٥٤ ، كان أكثر من ثلث السكان اليهود في إسرائيل وثلث المهاجرين اليهود إليها أيضاً (٢٥٠,٠٠٠) يقيمون على أراضي الغائبين العرب » (٩) .

لقد لجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى شتى الأساليب والحيل ، وسنت القوانين الاحتلالية المختلفة لتبرير الحملات المحمومة المستمرة في مصادرة الأراضي العربية ، ومن بين تلك القوانين (١٠) :

١- قانون أملاك الغائبين : وقد أصدرت تلك السلطات هذا القانون في ١٩٥٠/٣/٢٠ ، وتم ويتم بموجبه الاستيلاء على أملاك الغائبين / الحاضرين ، وتقدر مساحات الأراضي التي صودرت بموجبه بعشرات آلاف الدونمات .

٢- المرسوم رقم (١٢٥) من أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥ : « يسمح » هذا القانون للحاكم العسكري الإسرائيلي بإعلان منطقة معينة على أنها « منطقة عسكرية يمنع الدخول إليها » ، وبموجب هذا القانون ، منع الكثير من السكان الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم وقراهم التي طردوا منها سواء في المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٣- أنظمة الطوارئ / الأماكن الأمنية – ١٩٤٩ : " تسمح " هذه الأنظمة لوزير الحربية الإسرائيلي بإعلان عن منطقة ما " منطقة عسكرية أمنية " يمنع السكان من الدخول إليها ، وينص البند رقم ٨ (أ) على أن بمقدور السلطات الإسرائيلية المختصة إصدار أوامرها للسكان بترك منطقة معينة خلال (١٤) يوماً من تاريخ أمر الرحيل .

٤- أنظمة الطوارئ / الأراضي البور : لقد استعمل هذا القانون إلى جانب القانون السابق في تغطية عملية مصادرة الأراضي ، حيث " يستطيع " وزير الزراعة الإسرائيلي أن يمنع صلاحية العمل في أرض ما لأي هيئة مثل " كيبوتس " أو " موشاف " بحجة أن الأرض بور .

٥- قانون وضع اليد على الأراضي / حالة الطوارئ ١٩٤٩ : يخول هذا القانون الحكومة بأن تعين سلطة رسمية تملك صلاحية إعطاء أمر بوضع اليد على الأرض من " أجل الدفاع عن الدولة وأمن الجمهور " .

٦- قانون امتلاك الأراضي لعام ١٩٥٣ : سنت سلطات الاحتلال هذا القانون لتتمكن من نقل الأراضي العربية إلى أيدي سلطات التطوير الاستيطاني .

٧- قانون التقادم الزمني : ويستند هذا إلى القانون العثماني للأراضي وقوانين الانتداب البريطاني ، حيث تنص هذه على أن من عمل في الأرض عشر سنين يستطيع تسجيلها باسمه ، أما القانون الإسرائيلي فقد رفع المدة إلى خمسين سنة ، بموجب ذلك ، أصبح لزاماً على الفلاح الفلسطيني أن يثبت أنه يعمل في أرضه منذ خمسين سنة !

٨- يضاف إلى كل هذه القوانين ، ذرائع أخرى كثيرة مثل " استملاك الأراضي للمصلحة العامة سواء لشق طرق رئيسية أو لأهداف أخرى ، وقدرت مساحة الأراضي التي تم مصادرتها تحت هذه الحجة فقط بحوالي (١٥٠) ألف دونم ، وأراضي تم الإعلان عنها كأراضي دولة وقدرت مساحتها بحوالي (١,٧٠٠,٠٠٠) دونم ، وأراضي تمت مصادرتها بعد إعلانها حدائق عامة أو محميات طبيعية ، وتبلغ مساحة المحميات الطبيعية حوالي (٢٥٠) ألف دونم " (١١) ، هذا ، علاوة على فرض الأمر الواقع الاستيطاني عن طريق إقامة وفرض الأحزمة الاستيطانية المكثفة حول المدن الفلسطينية .

هذه هي أهم وأبرز " القوانين " والذرائع التي استخدمها ولا تزال سلطات الإسرائيلية في مواصلة حملاتها المحمومة الرامية إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية ، وإقامة أحزمة وحصون المستعمرات اليهودية الصهيونية فوقها .

وخلاصة القول في هذا الصدد أن المنظماتالصهيونية تمكنت من الاستيلاء والسيطرة على ما يقارب عشرين مليون ونصف المليون دونم من مساحة فلسطين بأكملها ، والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العربية العائدة إلى المواطنين الذين طردوا من مدنهم وقراهم أو تركوها بسبب الحرب أو على أثرها .

ثانياً : الهجرة اليهودية — وموجات الغزو البشري — في الفكر الصهيوني

لقد ، هدفت الحركة الصهيونية إلى حشد الملايين من اليهود في فلسطين لتهويدها بالكامل من جهة ، ولجعلها قاعدة انطلاق للغزو الصهيوني للوطن من جهة ثانية .. أما الدستور الفعلي الذي يسير على نهجه الصهيونيون فقد سجله إعلان استقلال الكيان الصهيوني في الفقرة الخامسة منه ، إذ نص على « أن تظل دولة إسرائيل مفتوحة لهجرة اليهود من جميع البلدان التي انتشر فيها »(١٢).

ومن أجل تدعيم هذه القاعدة أو الخلفية الفكرية — الاستراتيجية ، من المفيد هنا الاستناد إلى أقوال مؤسسي الكيان الصهيوني — فقد قال دافيد بن غوريون أول رئيس للوزراء في ذلك الكيان : " أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين هي دم الحياة لإسرائيل ، وضمان أمنها ومستقبلها

وجوهر حياتها وروحها " (١٣) ، وأكد بن غوريون نفسه المقولة ذاتها في مكان وزمان آخرين قائلاً : " إن انتصار إسرائيل النهائي سيتحقق عن طريق الهجرة اليهودية المكثفة .. إن بقاء إسرائيل يعتمد فقط على توفر عامل هام واحد وهو الهجرة اليهودية الواسعة إلى إسرائيل (١٤) ، أما غولدا مئير ، زعيمة حزب العمل ورئيسة وزراء الكيان الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٩ - ١٩٧٤ فقد قالت : " ما نحتاج إليه في الوقت الحاضر أكثر من أي شيء آخر هو الهجرة .. وتوجد أمور كثيرة نحلم بشأنها ، لكن لقلة الرجال وبسبب الحروب المفروضة علينا ، لا نستطيع أن ننجزها إلا إذا أتي المزيد من الرجال " (١٣) ، ومن جهته ، أكد ناحوم غولدمان ، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي سابقاً : " إن مستقبل الصهيونية العالمية يتوقف على سياسة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل " (١٦) ، وأضاف أنه " إذا حلت مشكلة الهجرة وهي المشكلة الثانية ، فإنه لن تكون هناك مشكلة أولى وهي مشكلة الأمن " (١٧) .

واصل زعماء الكيان الإسرائيلي وقادته اللاحقون النهج الفكري — العملي ذاته ، فأقاموا مئات المستعمرات اليهودية فوق مئات آلاف الدونمات العربية المصادرة في الأراضي المحتلة ، واستقدموا مئات آلاف المهاجرين والمهجرين اليهود من أجل توطينهم فيها ، ولقد استمرت هذه النشاطات الصهيونية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ — كما سيبين لاحقاً ، وكذلك في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ (في الجليل والنقب) ، كما استمرت إلى جانبها في الوقت ذاته النشاطات والمساعي الصهيونية العالمية مستندة إلى الاحتضان والدعم الأمريكي الكاملين ، والرامية إلى إجبار الاتحاد السوفيتي على فتح أبواب حركة الهجرة والتهجير أمام " اليهود السوفيت " .

ظهرت البوادر الأولى لتلك النشاطات والمساعي في أعقاب الإعلان عن سياسة البير وسترويكا والغلاسنوست الغورباتشوفية ، فمنذ نهاية شهر حزيران / يونيو ١٩٨٩ ، أعلن اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في حكومة " الوحدة الوطنية " في حينه أمام أعضاء لجنة الخارجية والأمن مبشراً بعهد جديد في حركة الهجرة والتهجير اليهودية من الاتحاد السوفيتي : " الاتحاد السوفيتي يقدر أن مئات الآلاف من اليهود سيغادرونه خلال السنوات القريبة ، كما أنه من المتوقع أن يتم سن قانون جديد يسمح بهجرة اليهود بدون الحاجة إلى تأشيرات خروج ، وقد سلمت السلطات السوفيتية بهذه الظاهرة رغم أنها تعتبرها تلحق ضرراً بالدولة السوفيتية " (١٨) ، واستناداً إلى ذلك ، أعرب شامير عن تقديره " وجود احتمالات جدية لهجرة ضخمة خلالسنوات .. وبالتالي فإننا نعمل على إعداد الأطر الاقتصادية والميزانيات اللازمة لاستيعاب الهجرة المحتملة " (١٩) .

وبعد مرور ستة اشهر تقريباً على ذلك ، وفي أعقاب رفع القيود السوفيتية عن حركة الهجرة والتهجير اليهودية ، أعلن شامير مجدداً خلال جولة له في ريشون لتصيون في سياق رده على سؤال حول إمكانية استيعاب القادمين الجدد : " سوف نستوعب الجميع ، ومن سيأتي سيستوعب

من يأتي بعده ، فهكذا تم بناء إسرائيل (٢٠) ، وكان شامير قد أعلن قبل ذلك بيومين عبارته المشهورة التي تسببت بردود الفعل العربية والدولية الشاجبة التي قال فيها : " إن هجرة كبيرة تحتاج إلى إسرائيل قوية وكبيرة " (٢١) ، وقد ربط شامير ، في عبارته هذه بوضوح بين حركة الهجرة والتهجير واستيعاب القادمين الجدد في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، ثم عاد شامير وأكد على موقفه وسياسته المذكورة فصرح خلال جولة له في حي " نبي يعقوب في القدس " قائلاً : " إننا نحتاج إلى شعب إسرائيلي كبير وقوي .. وإلى دولة كبيرة وقوية " (٢٢) ، ثم اتبع هذا التصريح بتصريح آخر أدلى به في مؤتمر صحفي قال فيه : " نستطيع أن نكون شعباً عظيماً ، والمهاجرين الذين يأتون اليوم لا يأتون إلى دولة فلسطينية ، أنهم يأتون إلى دولة يهودية ، ويجب أن نتذكر ذلك ، ولا يوجد أحد هنا يريد أن يرى دولة فلسطينية في أي جزء من أرض إسرائيل ، فهذه الدولة الصغيرة يجب أن نحافظ عليها ، وأن لا نتنازل عنها ، إذ لا يمكن تقسيمها من جديد " (٢٣) ، وفي منتصف شهر شباط ١٩٩٠ تقريباً عاد شامير ليوضح بما لا يدع مجالاً لأي شك ، إذ قال أمام الكنيست : " إن أرض إسرائيل ليست كعكة يمكن تقطيعها إلى أجزاء .. إن إسرائيل تشهد الآن وقتاً عظيماً وأياماً عظيمة ، ويجب أن نكون مستعدين لاستقبال إخواننا واستيعابهم بأذرع وبود وحب .. هناك فقط بلاد واحدة ، هي وطن الشعب اليهودي ، أرض التوراة والأنبياء ، إنها حلم الشعب اليهودي منذ أجيال عديدة .. لذا فإن من حق كل يهودي مهاجر أن يختار مكان إقامته حسب رغبته " (٢٤) .

هذا وقد ناقشت الحكومة الإسرائيلية " حكومة الوحدة الوطنية في حينه " ، موضوع حركة الهجرة والتهجير اليهودية من الاتحاد السوفيتي ، وأكدت في بيانها الصادر في ختام الجلسة " إن الهجرة اليهودية هي الهدف الرئيس والأهم في نظر الدولة والحركة الصهيونية " (٢٥) .

ثالثاً : الاستعمار الاستيطاني في الفكر الصهيوني

نجحت الحركة الصهيونية بمنظماتها المختلفة ، وتحت سمع وبصر وعلم ودعم سلطات الانتداب البريطاني ، في إقامة المستعمرات اليهودية في أنحاء مختلفة من أرض فلسطين / حيث لعبت تلك المستعمرات دوراً مركزياً حاسماً في ترسيخ الوجود الصهيوني والتوسع الجغرافي – الديموغرافي ، فإضافة إلى قيامها بدور اقتصادي ، تم تحويل تلك المستعمرات إلى قلاع حصينة ذات أبراج وأسوار عسكرية ساهمت بصورة فعالة في حرب ١٩٤٨ ، ويمكن في هذا السياق تلخيص أهداف حركة الاستيطان اليهودي في الأرض العربية الفلسطينية في أربعة أبعاد هي: (٢٦)

أ – البعد السياسي :

ذلك من حيث أن إقامة المستعمرات اليهودية ضمن مخططات ومشاريع معدة ومدروسة مسبقاً

ترمي إلى خلق الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية ، وإجبار الرأي العام بالتالي على القبول سياسياً بهذا الأمر الواقع والتسليم به ، وكما مارست الحركة الصهيونية هذه السياسة قديماً في فلسطين ٤٨ ، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمارسها اليوم وعلى نطاق واسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

ب-البعد العسكري :

مثلما لعبت المستعمرات اليهودية القديمة دوراً عسكرياً – إرهابياً في المعارك ضد الشعب الفلسطيني وحرب عام ١٩٤٨ ، كذلك المستعمرات اليهودية التي أقيمت وتقام في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، فقد أعدت الحركة الصهيونية منذ البدايات الأولى لإنشائها دوراً عسكرياً – حربياً للمستعمرات اليهودية .

كما تجدر الإشارة إلى أن الحركة الصهيونية ومنظماتها التنفيذية سابقاً ، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي لاحقاً ، حرصت دائماً على إقامة وتركيز المستعمرات في المناطق الحيوية ومواقع استراتيجية بشكل عام ، حيث يكون لها أهمية عسكرية – أمنية ، إذ اختارت القيادة الصهيونية وما تزال المواقع المرتفعة أو الجبال المحيطة بالتجمعات السكانية العربية ، وفي هذه النقطة تحديدا قال الجنرال براك "إن الاستيطان بمثابة جزء لا يتجزأ منالأمن الكلي لإسرائيل "فمساهمة المستوطنات في أمن إسرائيل لا تقل أهمية عن القواعد العسكرية" .

جـ – البعد الاقتصادي :

كما للمستعمرات اليهودية أبعاد وفوائد سياسية / عسكرية ، كذلك ينطوي مشروعها على فوائد اقتصادية ، وقد بات معروفاً أن المستعمرات المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة على سبيل المثال إما أن تكون مستندة أيضاً إلى مشروع زراعي ، أو إلى مشروع صناعي ، يضمن أولاً استيعاب الأيدي العاملة اليهودية في المستعمرة نفسها ، ويضمن ثانياً إنتاجاً ومردوداً اقتصادياً مناسباً لسكان المستعمرة ، مما يحفز ثالثاً المستعمرين اليهود على التمسك بالبقاء في المستعمرة .

وبقدر الإمكان ، راعت المنظمات الصهيونية والسلطات الرسمية الإسرائيلية عند استيلائها على الأراضي الفلسطينية أن تكون هذه الأراضي خصبة صالحة للزراعة ، وفي أماكن متباعدة ، مع إنشاء الطرق الاستيطانية اللازمة التي تربط المستعمرات بعضها ببعض .

د – البعد الأيديولوجي :

واقع حياة اليهود في أنحاء العالم في القرون السابقة ، يشير إلى أنهم اختاروا في أحيان كثيرة « الغيتوات » الانعزالية بحجة نقاء الجنس ودفع خطر المجتمعات الأخرى عن اليهود ، من خلال

منع اندماجهم في تلك المجتمعات ، وكان من نتائج ذلك أن تبلورت في أوساط اليهود مقولة « أن المستعمرة اليهودية هي عبارة عن دولة صغيرة » يمكن أن يلجأوا إليها لضمان أمنهم وجنسهم ودينهم ، كذلك ، وبما أن الاستيطان كان وما يزال من أبرز مكونات الفكرة الصهيونية ، فقد طلب إلى اليهود ، بل فرض عليهم أحياناً بأسلوب أو بآخر ، التوجه إلى فلسطين لتحقيق النبوءة التوراتية / السياسية في « أرض الميعاد » ، وذلك تحت زعم أن الله قد منحهم فلسطين و « أن ما يمنحه الله لا يستطيع إنسان على وجه الأرض انتزاعه منهم » ، وهنا تكمن عنصرية اليهود الفاشية ضد الجنس البشري .

لقد استندت الصهيونية في مطالبتها بتحديد حدود « دولة إسرائيل » إلى الحجج الدينية والتاريخية ، واستنفار اليهود أينما كانوا على خلفية الاضطهاد اللاسامي وتضخيمه وأحياناً ابتكاره ، ودفعهم إلى أرض فلسطين لبناء وطنهم القومي فوقها بسبب اقترانها بالدين اليهودي ، وهكذا كان ، إذ استجابت أعداد متزايدة وفي المراحل الأولى للدعوة الصهيونية ، وتدفقت أعداد المهاجرين اليهود إلى أرض فلسطين ، كما أن هذه الأعداد من المهاجرين تزايدت منذ مطلع الثلاثينات في أعقاب ظهور النازية .

وكان رعنان فايس رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية ، قد كشف أهمية المستعمرات الاستيطانية في الفكر الصهيوني بتأكيده – كما أشير آنفاً – : " أن مخططي الاستيطان الصهيوني خلال الستين عاماً المنصرمة عملوا على أساس أن حدود المستقبل للدولة اليهودية ، يجب أن تعين من خلال أنظمة ، من المستوطنات السكانية تبدأ كنقاط استيطانية ، وتأخذ بالتوسع لأكبر مساحة ممكنة من الأرض " (٢٧) .

ومن الجدير بالذكر أن كافة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مدى سنوات وجود الكيان الصهيوني ، حرصت على تضمين قضية الهجرة والاستعمار الاستيطاني في خطوط عملها وبرامجها السياسية .

الفصل الثالث

خطاب الإرهاب والدم والثأر في الفكر الصهيوني

واستتباعا لما جاء في الفصل السابق من وثائق ومعطيات، ننتقل الى خطاب الارهاب والدم والنار ايضا في الادبيات الايديولوجية والسياسية الصهيونية - الاسرائيلية، وخاصة في ظل ما اطلق عليها«الحرب على الارهاب الدولي»فـ« الإرهاب » ، « الإرهاب الدولي » ، « إرهاب الدولة » ، تعابير أصبحت كثيرة التداول وشائعة الاستعمال في العقود الأخيرة ، مع شيء غير قليل من الإثارة والجدل حول أبعادها ومضامينها السياسية والأيديولوجية ، وذلك تبعاً لتداخل وتقاطع المواقف والمصالح السياسية ، إذ لم يعد يلتفت كثيراً إلى المعاني اللغوية أو المداولات القانونية لهذه التعابير والمصطلحات ، بقدر ما أصبح ينظر إليها من زاوية المصالح السياسية ، شأنها في ذلك شأن مبادئ مثل « حق تقرير المصير » و « وحقوق وحريات الإنسان » على سبيل المثال لا الحصر .

ويمكن القول ابتداء بأن الإرهاب ، هو شكل من أشكال العنف السياسي ، يمارسه أفراد أو جماعة أو دول بغرض تحقيق أهداف معنية .

يلتقي هذا التعريف مع أشكال أخرى من العنف السياسي كالحرب والصراع العسكري المكشوف ، إلا أننا هنا أمام تعبير له مضمون سلبي ، حيث ينسب الإرهاب دائماً إلى الآخرين ، لأن الجماعة أو الدولة التي تقوم بعمل من قبيل الأعمال الإرهابية تبحث دائماً عن مبررات إرهابها لنفي التهمة بالإرهاب عن نفسها وإقناع الآخرين بمشروعية ما تقوم به من أعمال الإرهاب ، ويبدو الأمر واضحاً وجلياً في هذا التجاذب حول تحديد معنى الإرهاب بين قوى الهيمنة والقهر الاستعماري والسيطرة الإمبريالية ، وبين قوى التحرر الوطني ، كما نتابع منذ عقود في الحالتين الأمريكية والإسرائيلية على وجه التحديد .

ويمكن القول أمام ذلك ، بأن الإرهاب هو « عنف سياسي لا يستند إلى قضية عادلة » أو هو « استعمال غير مشروع للقوة من أجل تحقيق هدف أو أهداف غير مشروعة حسب القانون الدولي ، يستوي في ذلك من قام بالفعل الإرهابي أفراداً أو جماعات أو دولاً ، واعتماد هذا التحديد ينفي عن نضال حركات التحرر الوطني صفة الإرهاب ، على اعتبار أن هذا النضال « عنف سياسي عادل » ويستند إلى « قضية عادلة » ، وهو نضال مشروع يجسد حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو حق نصت عليه المادة الأولى والمادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

في المقابل ، ووفق التحديد ذاته ، يعتبر استعمار الشعوب واضطهادها والاعتداء على أراضي دول وشعوب أخرى واحتلالها ، وكل عمل من أعمال العنف السياسي لا يستند إلى قضية عادلة ، وكل عمل من أعمال العنف السياسي يعرض أرواح وممتلكات الأفراد للخطر ، أو الاعتداء على مؤسسات ومصالح تابعة لدولة أخرى أو لشعب آخر ، بشكل يتنافى مع قواعد القانون الدولي ، يعتبر من قبيل أعمال الإرهاب .

الإرهاب الصهيوني

انطلاقاً من هذا التحديد لمفهوم الإرهاب ، فإنه يمكن القول ، أن الصهيونية كأيديولوجية وكحركة سياسية ، و«إسرائيل» الكيان الاستعماري الاستيطاني الذي أقيم على أرض فلسطين استخدما أكثر أشكال الإرهاب عنفاً وشراسة ووحشية ، وهو ما يشير إليه مجمل النشاط الصهيوني في فلسطين حتى قيام الدولة عام ١٩٤٨ ، وبعد العام ١٩٤٨ ، حيث مارست الدولة الصهيونية الإرهاب بأشكال مختلفة وعبر أجهزة ومؤسسات الدولة والتنظيمات الصهيونية غير الرسمية ، كما سنشير إلى ذلك لاحقاً .

عودة إلى الجذور — الدين اليهودي

النزوع للعنف والإرهاب ، نزوع متأصل في الأيديولوجيا الصهيونية ، فهي من جهة أيديولوجيا عنصرية قامت على أساس الانعزال والتميز والتفوق على « الأغيار — الغوييم » عامة ، ومن جهة ثانية اتبعت نهجاً انتقائياً في استرجاع الموروث الديني والاتكاء عليه ، باعتماد الجانب المحرض على العنف والقتل والتدمير في التعامل مع « الأغيار » وهنا مع العرب الفلسطينيين .

وإذا كان الفكر الصهيوني في كثير من عناصره قد استند إلى الموروث الديني اليهودي ، فإنه قد استند إلى الموروث الديني ذاته في صياغة المواقف والعلاقات الصهيونية نحو « الأغيار » ، ذلك أن الصهيونية العلمانية ، قد عملت على استغلال وقولبة النصوص الدينية التوراتية بما يحقق أهدافها في حشد وتعبئة واستقطاب اليهود ، صهيونياً ، خاصة إذا علمنا مدى أهمية وتأثير وسيطرة الدين اليهودي على حياة يهود « الغيتو » (١) .

وكثيرة هي نصوص « العهد القديم » التي تتحدث عن الحرب والقتل والتدمير والإبادة كأساس لأخلاقيات التعامل مع الشعوب الأخرى ، وهي نصوص يفهم من سياقها أنها تؤرخ للحروب التي نشبت على أرض فلسطين بين الغزاة اليهود العبرانيين الذين قادهم يوشع بن نون ، وسكان فلسطين الأصليين ، كما أنها تحمل مضمون الوصايا والتوجيهات لما يجب أن يكون عليه سلوك الغزاة ، وهي نصوص تحض على الحقد والكراهية العمياء ، ونذكر من هذه النصوص ما جاء في سفر التثنية « أن الرب يطرد من أمامك شعوباً أكثر وأعظم منك (٢) » وأن « الرب الهك يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك ويدفع ملوكهم إلى يدك فتمحي أسماؤهم من تحت السماء » (٣) ، لكن الأبرز من بين هذه النصوص ما جاء في سفر التثنية أيضاً على شكل وصية توحي الكثير من حوافز الإرهاب المقرون بكراهية استعلاء عنصريين ضد الشعوب على اختلافهم ، فقد جاء في النص :

« وحين تقرب مدينة لكي تحاربها استدعها للصلح ، فإن إجابتك إلى الصلح وفتحت لك ، فكل الشعوب الموجودة فيها تكون للتسخير ، وتستعبد لك ، وأن تسالمك ، بل أن عملت معك حرباً

فحاصرها ، وإذا دفعها الرب الهك إلى يدك ، فاضرب جميع ذكورها بحدالسيف ، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل ما غنيمتها فتغنمها لنفسك » (١٤) .

وكما أن اليهود هم « شعب إسرائيل » وفلسطين هي « أرض إسرائيل » فإن الله كما في الموروث الديني اليهودي هو « رب إسرائيل » وهو « رب الجنود » و « رب الحرب » الذي يمهد لشعبه « شعب إسرائيل » السبل للغزو والاحتلال وطرد الشعوب ، ويدعوهم لقتل « كل رجل وامرأة وطفل وشيخ ، حتى البقر والغنم بحد السيف » كما هو وارد في سفر يشوع إشادة لما كان قد صنعه الغزاة اليهود بمدنية أريحا .

الإرهاب في فكر الصهيونيين الرواد

سنجد أن ما ورد في نصوص العهد القديم قد تم استغلاله من قبل رواد الفكر الصهيوني من خلال إسقاطاتهم لمضامينها على وقائع وأحداث معاصرة تتعلق بنشاط صهيوني ، وهكذا ، فإذا كان أحد الأسس التي قام عليها الفكر الصهيوني ، ثلاثية « الشعب والأرض والحق التاريخي » استناداً إلى الثلاثية الدينية « شعب إسرائيل المختار ، وأرض إسرائيل والوعد الإلهي » ، فانه استنادا إلى المقابلة ذاتها مع الموروث الديني نجد الدعاة والمفكرين الصهيونيين الذين ينكرون على الشعب العربي الفلسطيني حقه في أرضه ووطنه ، بل كثيرون ينكرون وجوده أو يتمنون عدم وجوده بالفعل ، تطبيقا لمقولة « شعب بلا أرض لأرض بلا شعب » ، وبما أن هذا الشعب موجود بالفعل ، واصطدم به الصهيونيون مع بداية نشاطهم الاستيطاني نجد الداعية الصهيوني زانغويل يدعو « لطرد العرب بحد السيف ..» (٥) ، اما كيف يكون ذلك ، فإن داعية صهيونياً آخر ، هو موشي سيملانسكي ، تكفل بشرح ذلك قائلاً « أمر بسيط للغاية .. سنزعجهم بغارات متكررة حتى يرحلوا .. »(٦) أما تيودور هرتزل فإنه يذهب مدى أبعد في التشبيه والمقابلة وفي توضيح النهج الإرهابي الذي سيسلكه الصهيونيون في التعامل مع عرب فلسطين « نسل العماليق » ، والشعوب السبعة الذين حاربهم العبرانيون بقيادة يوشع بن نون » ، وذلك حين قال في ما يبدو أنه خطة قابلة للتنفيذ « أن تأسيس دولة الآن لا يتم بالأسلوب ذاته الذي كان يستعمل قبل ألف سنة ، إذ من الغباء العودة الحضارة إلى الوراء .. » (٧) .

ويضيف « فلنفترض على سبيل المثال ، بأننا أجبرنا على أن نخلي بلداً ما من الوحوش ، فيجب أن لا نقوم بهذا العمل وفقاً لأسلوب الأوروبيين في القرن الخامس ، كأن نأخذ الرمح ونذهب كل على حدة للبحث عن الدببة بل يجب علينا تأليف حملة صيد كبيرة ، ومن ثم تجميع الحيوانات كلها معاً ، ونلقي وسطها القنابل المميتة » (٨).

هذه العبارة تكاد توجز الفلسفة الصهيونية حول الاستعلاء وادعاء التفوق والتميز على شعوب لا ترقى في مستواها عن وحوش الغاب من جهة ومن جهة ثانية ، حول نية عمل على « تنظيف »

فلسطين من شعبها « المتوحش » بحملة إبادة جماعية .

ويمكن القول أن هذا النهج ، نهج العنف والإرهاب والتحريض عليه ، قد استقطب جل الدعاة والحركيين الصهيونيين ، مهمشاً تماماً أولئك الداعين إلى « التعايش » مع سكان فلسطين ، فالصهيوني زئيف جابونسكي ، كان قد خاطب الطلاب اليهود في فيينا بالقول بأن « التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء معاً » (٩) مؤكداً في موضع آخر « أن الاستعمار الصهيوني سيتحقق رغم إرادة السكان الأصليين ، وأن سياسة الجدار الحديدي الذي سيقاوم ضغط هؤلاء السكان ، هي سياستنا الشاملة تجاه العرب » (١٠) ، أما الصهيوني بردشيفسكي ، فقد عبر عن استغرابه من مقولة « التوراة والسيف » مؤكداً أن « السيف وحده هو التجسيد المادي والجوهري للحياة » (١١) وعبر عن يقينه بأن « الأيام العظيمة في تاريخ اليهود هي أيام محتلي كنعان » (١٢) مقارناً تلك الأيام « بهذه الأيام ، حيث تنمو غرائز الاحتلال والوجود ، ولو كان ذلك عن طريق إبادة الغير » (١٣).

في حين وصف حاييم وايزمان ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ، وأول رئيس لإسرائيل ، في مذكراته « التجربة والخطأ » النشاط الصهيوني في فلسطين عام ١٩١٤ بأنه يشهد تحللاً للأخلاقية الصهيونية التقليدية ، في حين أخذت تصعد إلى السطح « الروح العسكرية وارتماء في أحضانها ، وأكثر من ذلك واللجوء إلى العنف والإرهاب ، واستعداد للتعاون مع الشر ، كقوة لها فوائدها في تحقيق الوطن القومي لليهود » (١٤) .

وتكتسي نزعة العنف والإرهاب مضموناً دينيا لدى جابوتنسكي إذ قال بأن « التوراة والسيف انزلا علينا من السماء » مضيفاً « (١٥)أن الاستعمار الصهيوني سيتحقق رغم إرادة السكان الأصليين ، وأن سياسة الجدار الحديدي ، الذي سيقاوم ضغط هؤلاء السكان هي سياستنا الشاملة تجاه العرب » في المقابل نرى الحاخام إبراهام كوك يلبس الدين ثوباً سياسياً ونزعة لسيف الدماء حيث « تتطلب السياسة العمل الدموي والقدرة على فعل الشر » (١٦).

وترتقي نزعة العنف والإرهاب إلى مستوى فلسفي مع تلميذ جابوتنسكي الأبرز والأمين الوفي لمدرسته ، مناحيم بيغن ، حين يؤكد أهمية العنف في صياغة التاريخ ، إذ أن « قوة التقدم في تاريخ العالم ليست للسلام بل للسيف » (١٧) ، بل وصياغة الوجود الإنساني « أنا أحارب إذا أنا موجود » (١٨) ، ليصل إلى القول محرضاً على القتل «.. كن أخي وإلا سأقتلك » (١٩) ، وفي كتابه « الثورة » يقول « من الدم والنار والدموع والرماد سيخرج نموذج جديد من الرجال ، نموذج غير معروف البتة للعالم في الألف والثماني مئة سنة الماضية ، اليهودي المحارب ، أولا وقبل كل شئ ، يجب أن نقوم بالهجوم ، نهاجم القتلة » (٢٠) ، لكن من هم هؤلاء القتلة الذين يعنيهم مناحيم بيغن ؟ من الواضح أنه يقصد العرب الفلسطينيين المدافعين عن وطنهم ووجودهم الإنساني .

ودافيد بن غوريون ، الزعيم الصهيوني الأكثر شهرة ، وأول رئيس لوزراء الكيان الصهيوني

، عبر عن أيمانه بأن القوة والعنف وسيلة بعث حضاري ، « لشعب إسرائيل » الامتداد الحديث لدولة « اليهودا » القديمة ، « بالدم والنار سقطت يهودا وبالدم والنار ستقوم ثانية » (٢١) ، وشبه المستوطنين اليهود في فلسطين

« بالغزاة الأسبان الذين قضوا بقوة السلام والنار على ملايين السكان الأصليين لأمريكا الوسطى والجنوبية » (٢٢) و « بالمستوطنين الأمريكيين الذين شنوا حرباً ضد الطبيعة المتوحشة ، وضد الهنود الحمر المتوحشين » (٢٣) ، وما دمنا في صدد الحديث عن بن غوريون ، نشير إلى أنه كان يرى في موسى النبي ، ويشوع باركوخابا والمكابيين ، أبطاله وقدوته ومثله الأعلى ، فموسى النبي « أعظم أبنائنا ، وهو أول قائد عسكري في تاريخ امتنا » (٢٤) ، ويشوع الذي أشرنا له ، هو « بطل التوراة والقائد العسكري المرشد » (٢٥) ، وكثيرة هي الأمثلة التي جرى فيها إسقاط التراث اليهودي في ما يتعلق بالنزوع للقتل والتدمير وروح الانتقام والكراهية ضد الاغيار عامة وعلى العرب الفلسطينيين خاصة .

فإذا كان « الشعب اليهودي » أو « الشعب الإسرائيلي » باللغة السياسية المعاصرة امتدادا تاريخياً « لشعب إسرائيل » كما استعمل في التراث الديني اليهودي ، وفلسطين هي « أرض إسرائيل – أرض الميعاد » يصبح الشعب العربي الفلسطيني هو « الامتداد التاريخي للشعوب التي قاتلها وأبادها يشوع من العماليق والميديين ، وبقايا الشعوب السبعة التي كانت تسكن أرض كنعان » ، وتصبح عملية إبادة الشعب العربي الفلسطيني وانتزاعه من أرضه وسياقه الحضاري عملية مبررة « لأن الفلسطينيين هم بلاء مذكور في التوراة » والتصدي لهذا البلاء ومعالجته لا يكون إلا « بتطبيق القانون اليهودي ، والاقتداء بفاتحي أرض إسرائيل » (٢٦) ، مما يعني إباحة قتل المدنيين لأنه « لا يمكن الوثوق بالعربي ، بأي حال من الأحوال » (٢٧) ، حيث طبقاً للشريعة اليهودية « لا يمكن الوثوق بغير اليهودي » وبالتالي « (٢٨) فإن الطريقة الوحيدة للتعامل مع العربي هي قتلة ...» (٢٩)

• خطاب الإرهاب والدم والنار في ظل الدولة الصهيونية

على خلفية تلك الامتدادات الغائرة في جذور الدين اليهودي ، تطور الفكر السياسيالصهيوني مع الزمن والأحداث واصبح له أولاً أباء وأنبياء ومنظرون، ثم أصبحت لهثانياً اذرع وأجهزة ومنظمات إرهابية ، تنفذه على الأرض ، ثم تبنته الدولة اليهودية ثالثاً ، فتحول هذا رابعاً إلى الفكر الأساسي العريض الذي تعمل به الدولة الإسرائيلية ويقتدي به المجتمع الإسرائيلي كله .

ونظراً لكل هذه الخلفيات التراثية الإرهابية وانطلاقا منها لم يكن عبثاً أو صدفة ما أعلنه الجنرال باراك قائلا : « لو كنت أعلم أن قتل ألفي فلسطيني يحل المشكلة الحالية – الانتفاضة – مع الفلسطينيين لما ترددت في ذلك » (٣٠) ، ولم يكن بيان جماعة أطباء من أجل حقوق الإنسان

الأمريكية الذي أكد فيه : « أن الجيش الإسرائيلي يطلق النار على الفلسطينيين بهدف القتل »(٣١) مبالغاً فيه ، وكذلك تصريح ياسر عبد ربه وزير الثقافة الفلسطيني الاسبق عندما أعلن : « أن إسرائيل تقتل الفلسطينيين من أجل القتل » (٣٢) ، أو تأكيد الدكتور صائب عريقات على : « أن إسرائيل تعمل على تدمير المجتمع الفلسطيني » (٣٣) .

وقد لخص د. ايل غروس بحضور رابطة حقوق المواطن الإسرائيلية سياسة دولة الاحتلال الإجرامية : « أن حياة الفلسطيني رخيصة جداً في نظر إسرائيل » (٣٤) وعززت هذه الحقيقة الباحثة النرويجية آن كريستين « في بحث أعدته حول « حرب إسرائيل » ضد الفلسطينيين » حينما ذهبت بتأكيدها إلى : « أن ٧٠٪ من أفراد الجيش الإسرائيلي هم مجرمو حرب وفقاً للمعايير الدولية » (٣٥) .

وقد أجملت صحيفة الغارديان اللندنية المشهد كله مشيرة إلى : « أن إسرائيل – الدولة العبرية – أقيمت في عام ١٩٤٨ بثمن مرتفع جداً من انتهاكات حقوق الإنسان والقتلى العرب ..»(٣٦).

وعلى أرضية المعطيات الأساسية المشار إليها ، فإن الحقيقة الراسخة الدامغة الموثقة المدعمة بكم هائل من المعطيات والوقائع الأخرى هي « أن منطقتنا العربية لم تعرف الإرهاب إلا قبيل وخلال وبعد إنشاء دولة إسرائيل ، فهم أساتذة الإرهاب » (٣٧) و « أن اليهود كانوا أول من مارس الإرهاب في المنطقة »(٣٨)و« أن الإرهاب أرتبط بالحركة الصهيونية وأن قافلة الإرهاب انطلقت من مستنبتات الفكر العنصري اليهودي » (٣٩) ،و« أن الفكر العنصري الإرهابي يدرس في الأدبيات والمناهج التعليمية ويطبق على مستوى السياسة الرسمية الإسرائيلية » (٤٠) .

وضمن الأرضية الفكرية ذاتها أكد البروفيسور الإسرائيلي شاحك أيضاً « أن الديانة اليهودية عمقت العنصرية لدى اليهود ، وأن القوانين التلمودية تميز بين اليهود وغير اليهود واليمين الديني في إسرائيل يجع هذه الروح العدوانية في نفوس الجيش الإسرائيلي » (٤١) .

وتعزيزاً لهذه الحقيقة الصارخة فقد أفتى حاخامات بني صهيون في كل مناسبة وغير مناسبة مشرعين العنصرية وممارسة الإرهاب والقتل ضد العرب ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، ما صرح به الحاخام الرئيسي للكيان الصهيوني شلومو غورن الذي قال : « لا يوجد شعب فلسطيني ، ولا أولئك الذين يطلق عليهم فلسطينيون ليس لهم أية حقوق وطنية في البلاد » (٤٢) ، ومنها ايضاً ما أفتى به الحاخام موشيه بن طوف حاخام رئيس الحكومة نتنياهو في حينه ، حيث قال : « إن الفلسطينيين من جنس العماليق القساة » (٤٣) ،وطالب بن طوف بـ « التهجير الشامل السريع للفلسطينيين » (٤٤) ، ومنها كذلك وصف الحاخام دافيد دوركمان حاخام « كريات أربع »العرب بـ « أنهم يشبهون النازيين » (٤٥) .

ولعل أخطر الفتاوى الدينية اليهودية الداعية لاقتراف الإرهاب الدموي ضد الجنس العربي ، بما جاء حديثاً على لسان حاخام حركة شاس عوباديا يوسف الذي وصف العرب بـ « الأشرار

والفلسطينيين بالأفاعي ، وأن الله ندم على خلقه أبناء إسماعيل هؤلاء (العرب) » (٤٦) ، ثم أعلن في وقت لاحق مفتياً : « يجب أن لا تأخذنا رحمة بالعرب ، يجب قصفهم بالصواريخ من أجل إبادتهم ومحوهم عن وجه الأرض » (٤٧) .

وعلى ذات المنهجية التشريعية الدينية اليهودية للإرهاب العنصري كان أحد كبار حاخامات اليهود قد أعلن : « أن دم العرب لا يشبه دم اليهود » (٤٨) ، وعزز الحاخام اسحق غينزبورغ حاخام المدرسة الدينية اليهودية « يوسف حي » فتاوى مسبقة من الحاخامات حينما وصف العربي قائلاً : « أن العربي حيواني بطبعه ، وقد وصفته التوراة بأنه إنسان متوحش .. وهناك فرق بين الدم اليهودي والدم العربي .. وأن هذا التمييز موجود في التوراة » (٤٩) ، وأشاد الحاخام نفسه بالمجرم غولدشتاين وقال : « أنه بما ارتكبه قام بتقديس الله وإنقاذ الأرواح والانتقام وإحراق الشر » ، « ودعا إلى طرد الفلسطينيين » (٥٠) .

وكانت أبرز الفتاوي الداعية إلى قتل العرب تلك التي جاءت على لسان الحاخام دافيد كفيتس حاخام مستوطنة يتصهار الغربية من نابلس الذي قال : « إن قتل العرب لا يشكل مشكلة أخلاقية » (٥١) .

فإذا كان ما سبق الإشارة إليه غيض من فيض الأدبيات الدينية التشريعية اليهودية وهناك غيرها الكثير الكثير ، فإن الأدبيات السياسية الصهيونية التي تبيح الإرهاب وتهدر دم العرب ليس لها حصر أيضاً ، ولذلك نكتفي فما يلي باقتطافات واردة على ألسنة أبرز أقطاب الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية .

فقد جاء مبكراً على لسان حاييم وايزمن في مذكراته « التجربة والخطأ » في وصف الأوضاع فلسطين عام ١٩١٤ : « يستطيع المرء أن يلمس تحللاً للأخلاقية الصهيونية ، وأن يلمس مسحة من الروح العسكرية ، بل أكثر من ذلك اللجوء إلى العنف والإرهاب واستعداداً للتعاون مع الشر كقوة لها فوائدها في تحقيق الوطن القومي لليهود » (٥٢) .

وقد عزز بن غوريون ما قاله وايزمن ، حيث كتب في مقدمة كتاب تاريخ الهاغاناة عام ١٩٥٤ يقول : « في بلادنا هناك فقط مكان لليهود وسوف نقول للعرب أخرجوا ، فإذا لم يخرجوا وإذا قاوموا فسوف نخرجهم بالقوة » (٥٣) .

وفي عام ١٩٥٦ كتب مناحيم بيغن في كتابه « التمرد » يطلب من الإسرائيليين : « ينبغي عليكم أيها الإسرائيليون أن لا تلينوا أبداً ، وعندما تقتلون أعداءكم ينبغي أن لا تأخذكم بهم رحمة حتى ندمر ما يسمى بالثقافة العربية التي ستبنى على أنقاضها حضارتنا » (٥٤) .

وفي عام ١٩٧٣ قال موشيه ديان : « لا أرى كيف يمكن أن نقيم دولة يهودية دون أن ندرس على المحاصيل : سيادة محل سيادة ويهود يقمون في مكان أقام فيه العرب » (٥٥) .

ونعود قبل كل ذلكإلى عام ١٩٤٧ عشية حرب فلسطين والجرائم الصهيونية لنقرأ ما كانت

صحيفة عل همشار الناطقة بلسان حزب« المبام «(العمالي الصهيوني) حيث كتبت تهيء التنظيمات الصهيونية وتحرضها على اقتراف المجازر الجماعية ضد العرب ، فقد جاء في المقالة :» علينا أن ننسى أية مشاعر إنسانية ويجب علينا إطلاق النار وليس بهدف القتل ، وليس بهدف الترويج ، يجب أن نذبح ونبيد دونما رحمة أو أحاسيس إنسانية ، نعم بدون أحاسيس إنسانية حينذاك نكون نحن رجال الهاجاناة جنوداً ، ويجب أن لا نتفلسف مقابل رأس كل عبري مائة من الرؤوس العربية ، حتى لو كانت رؤوس عرب لم يشتركوا في أعمال الشغب ، بهذه الطريقة فقط يمكن لنا أن نبرهن للمشاغبين كم هو عزيز الدم العبري « (٥٦) .

وقبل ذلك كان جابوتنسكي مؤسس معسكر اليمين الإسرائيلي قد لخص مشروعه السياسي ضد العرب في مقالته : « جدار الفولاذ « التي كتبها عام ١٩٢٣ ، بالعبارات المكثفة التالية : « لا يمكن أن يكون هناك مجال لمصالحه إرادية بيننا وبين الغرب ، لا الآن ولا في المستقبل .. إن لدى كل فرد من العرب فهماً شاملاً وكاملاً لتاريخ الاستعمار .. فكل شعب يقاتل المستعمرين إلى آخر بريق أمل ، وسيقاتل الفلسطينيون كذلك إلى أن لا يعود أمامهم أي لمحة أمل .. والنتيجة المنطقية لذلك هي أنه لا يمكن تصور أي اتفاق طوعي بيننا .. أن على كل عملية استعمار أن تستمر ، ولا يمكنها أن تستمر وتنمو إلا بحماية سور من القوة ، أي جدار فولاذي لا يستطيع هؤلاء السكان اختراقه .. هذه هي سياستنا العربية وليس التعبير بأي صيغة أخرى إلا نوعاً من التخابيث والنفاق .. « . (٥٧)

وثبت بن غوريون هذه العقلية السياسية الصهيونية ذاتها في رسالته إلى المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية بتاريخ ١٩٣٦/٦/٩ ، حيث أوضح :» .. أن الاتفاقية السياسية الشاملة مع العرب غير مقبولة الآن .. لأنه فقد بعد اليأس الكامل مع العرب ، يأس يأتي ليس فقط كنتيجة لفشل الاضطرابات ، ومحاولات التمرد بل أيضاً كنتيجة لتنامي وجودنا في البلاد ، يمكن للعرب أن يذعنوا في أرض إسرائيل اليهودية « (٥٨) .

ونقول فإذا كانت هذه اللغة الصهيونية قائمة منذ مطلع القرن الماضي ، فهل يستطيع أحد اليوم ونحن مطلع القرن الحادي والعشرين — أي بعد قرن من الزمن — أن يجد فوارق حقيقية جوهرية مقنعة بين اللغة الصهيونية اليوم ، وبين تلك اللغة .. ؟

●قافلة الارهاب الصهيوني انطلقت منذ مطلع القرن العشرين

واستنادا الى كل تلك الادبيات وغيرها الكثير ووفق الكم الهائل المتراكم والمتوافر، المتزايد يوماً عن يوم، من المعطيات والحقائق الموثقة الدامغة الراسخة المتعلقة بمسيرة وقافلة الإرهاب الصهيوني الإسرائيلي التي انطلقت منذ مطلع القرن العشرين بملامحها واعراضها الواضحة الملموسة، فإنه يمكن القول بدءاً أن التاريخ البشري لم يشهد إرهاباً سياسياً/فكرياً/عقائدياً/ عنصرياً/دموياً/منهجياً/مرعباً/مروعاً، مع سبق النوايا والتخطيط والبرمجة والإصرار على

التنفيذ بأبشع الصور والاشكال، كالإرهاب الذي مارسته الحركة الصهيونية بمنظماتها وأجهزتها الإرهابية السرية ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي، وكالإرهاب الرسمي وغير الرسمي والعلني والسري الذي مارسته وما تزال الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مدى العقودالستة الماضية التي اعقبت قيام الكيان الإسرائيلي.

كذلك وان شهد التاريخ البشري ظواهر إرهابية ترجمت بمذابح جماعية أدت أحياناً إلى اختفاء أو انتهاء شعوب أو دول، فلم يسجل التاريخ حالات مثل هذه الحالات لها منطلقات سياسية/ فكرية/عقائدية برامجية موثقة في أدبيات من نفذها ومارسها مثلما هو الحال عليه مع الحركة الصهيونية و«دولة إسرائيل».

كما لم يشهد التاريخ من جهة أخرى أن تعرض شعب لمثل هذا الإرهاب المنهج والمنفذ على كل المستويات وبشتى وسائل وأدوات الإرهاب وبأبشع الأشكال والصور على مدى زمني متصل تجاوز النصف قرن من الزمن، مثل ما شهده الشعب العربي الفلسطيني على أرض فلسطين.

واستتباعا -إذا كان الرأي العام العالمي والغربي منه على وجه التحديد قد نسي أو تناسى الحقيقة الراسخة الموثقة: أن دولة إسرائيل قامت على أسنة الحروب والإرهاب الدموي وسياسة التهديم والترحيل والإلغاء الشامل للشعب الفلسطيني وإن كانت ماكينة الإعلام الغربية/ المتصهينة عملت في السنوات الأخيرة على «خلق ارهاب يرتدي ثوباً إسلامياً بعد أن كانت معادية لإرهاب يرتدي ثوباً قومياً» (٥٩).

وإن كان «الإعلام الغربي لعب ويلعب دوراً مذهلاً في قلب الحقائق والأمور وتحويل المجرم إلى ضحية والضحية إلى مجرم» (٦٠).

وإن كانت دولة إسرائيل وظفت وتوظف عدداً هائلاً من العاملين في قطاعات الإعلام والسياسة والمؤسسات الأكاديمية في العالم لتسويق فكرتها حول الإرهاب» (٦١).

فإن الحقيقة الراسخة الدامغة الموثقة المدعمة بالمعطيات والحقائق هي أن منطقتنا العربية لم تعرف الإرهاب إلا بعد إنشاء «دولة إسرائيل» فهم أساتذة الإرهاب» (٦٢) وإن الإرهاب ارتبط بالحركة الصهيونية وما قامت به في فلسطين وإن «قافلة الإرهاب انطلقت من مستنبتات الفكر الديني العنصري اليهودي» (٦٣) وإن سجل الإرهاب الصهيوني حافل وزاخر ومليء بوقائع الممارسات الإرهابية، وإن الفكر العنصري الإرهابي الإسرائيلي يدرس في الأدبيات والمناهج التعليمية ويطبق على مستوى السياسة الرسمية الإسرائيلية (٦٤).

• نبي الصهيونية في «الدولة اليهودية»

على أرضية تلك الحقيقة الراسخة أعلاه نبحث فنجد أن للفكر السياسي للإرهاب الصهيوني -كما اشير اعلاه- امتدادات بعيدة بعيدة تصل إلى المجتمعات اليهودية الغيتوية القديمة التي

انتجت عقلية المؤامرة والحقد العنصري والفكر الإرهابي، وانتجت بعد ذلك تلك الأفكار والمفاهيم المتعقلة بشعب الله المختار الذي يتفوق على الأغيار - أي العرب.

وإذا لم يكن المجال يتيح لنا هنا الغور بعيداً في الفكر الديني التلمودي اليهودي العنصري فإننا من الجدير أن نؤكد على الفكر السياسي الإرهابي الصهيوني المعاصر الذي تطور وترسخ منذ المؤتمر الذي انعقد في بال قبل قرن كامل وعشر سنوات من الزمن حيث زخرت بروتوكولات حكماء صهيون بكم هائل من المفاهيم، والمصطلحات العنصرية الإرهابية بالمضمون، وحيث زخر كتاب نبي الصهيونية هرتزل «الدولة اليهودية» بكم هائل كذلك من المفاهيم والمصطلحات العنصرية الإرهابية (٦٥).

هكذا تطور الفكر السياسي الصهيوني الإرهابي مع مرور الزمن والأحداث وأصبح له أولاً أنبياء ومنظرون ثم أصبحت له ثانياً أذرع وأجهزة ومنظمات إرهابية تنفذه على الأرض، ثم تبنته الدولة اليهودية ثالثاً فتحول هذا الفكر رابعاً إلى الفكر السياسي العريض الذي تعمل به الدولة الإسرائيلية ويتقيد به المجتمع الإسرائيلي «(٦٦).

في ١٩١٩/٨/١١ قال بلفور وزير الخارجية البريطاني لأعضاء الحكومة: «إننا في فلسطين لا نفكر أبداً في أي شكل من أشكال التشاور مع السكان المحليين ومعرفة رغباتهم».

وهذا الكلام ينطوي على إرهاب حقيقي، عملت الحركة الصهيونية بعد ذلك بمضمونه تماماً.

جاء قبل ذلك على لسان حكماء صهيون ما مفاده: «ان الإرهاب أداة سياسية نلجأ إليها حين نرى أن عدونا يريد الخلاص منا» (٦٧).

وجاء كذلك في أحد بروتوكولات حكماء صهيون: «على المناضلين الصهاينة بث الرعب والخوف في البلاد المسيحية والعمل على القضاء على الديانة المسيحية والديانات الأخرى التي تحتوي تعاليمها على نصوص معادية لليهودية».

وفي عام ١٩٤٠ كتب الزعيم الصهيوني أوستشكين من أجل تأسيس حياة مستقبلية لليهود في فلسطين أو على الأصح تأسيس دولة يهودية في فلسطين من المهم بالدرجة الأولى أن تكون جميع أراضي فلسطين يهودية أبداً، وحسب الأساليب المتبعة في العالم هناك ثلاث طرق: أولاً بالقوة بواسطة الاحتلال العسكري، ثانياً: بالقسر أي بمصادرة الأراضي عن طريق الحكومة، ثالثاً: بشراء الأراضي من أصحابها (٦٨).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى طالب جابوتنسكي الأب الروحي لليمين الإسرائيلي، بإقامة نظام في فلسطين، يسهل الهجرة اليهودية الواسعة حتى يصبح اليهود أغلبية فيها الأمر الذي يعني إقامة القوة واستخدامها ضد أهل الأرض وقد طبقت آراء وأفكار جابوتنسكي بحذافيرها.

وجاء في مذكرات وايزمن «التجربة والخطأ» في وصف الأوضاع في فلسطين في عام ١٩١٤:

«يستطيع المرء أن يلمس هنا وهناك تحللاً للأخلاقية الصهيونية التقليدية ويلمس بدلاً منها مسحة من الروح العسكرية بل، أكثر من ذلك اللجوء إلى العنف والإرهاب والاستعداد للتعاون مع الشر كقوة لها فوائدها في تحقيق الوطن القومي لليهود» (٦٩).

ثم جاء دافيد بن غوريون ليلقي المزيد من الضوء على خطوط عمل وسياسة الحركة الصهيونية في العنف والقوة لوسيلة لتحقيق أهدافها، إذ كتب عام ١٩٥٤ في مقدمة كتاب: «تاريخ الهاغانا» الذي أصدرته المنظمة الصهيونية العالمية: «من الواضح أن انجلترا تعود للإنجليز ومصر للمصريين وفلسطين لليهود، وفي بلادنا هناك فقط مكان لليهود، وسوف نقول للعرب أخرجوا، فإذا لم يخرجوا وإذا قاوموا فسوف نخرجهم بالقوة»(٧٠).

ما سبق ذكره غيض من فيض هائل من الأمثلة والمقتبسات على إرهابية الفكر السياسي الصهيوني، وعلى حقيقة المنطلقات الفكرية الدينية والإجماعية العنصرية للإرهاب الصهيوني.

وإن كنا استشهدنا ببعض تصريحات وموقف عدد من أبرز أقطاب العمل الصهيوني فإننا لا يمكننا أن نغفل بطبيعة الحال دور إسحق شامير في الإرهاب الصهيوني، ولا يمكننا أن نغفل كذلك في هذه المرحلة دور حكومات اليمين الإسرائيلي المتشددة في نشر الإرهاب والرعب في المنطقة.

غير أن ما نود التوقف عنده في هذه العجالة هو أن تلك المفاهيم والمنطلقات السياسية/ الفكرية/الاجتماعية/للإرهاب الصهيوني والموثقة في عدد لا حصر له في الكتب والدراسات والبروتوكولات الإسرائيلية وغيرها، والمترجمة في كم لا حصر له من أعمال وممارسات العنف والإرهاب والعنصرية المتغطرسة قد شكلت وبلورت سيكولوجيا كاملة شاملة لدى معظم فئات وشرائح المجتمع الإسرائيلي بعد قيام الدولة الإسرائيلية وبصورة خاصة واضحة المعالم في السنوات الأخيرة حيث أخذت هذه السيكولوجيا ذات النزعة العنيفة الإرهابية العنصرية تطغى على تفكير وممارسات شتى الجهات، المنظمات والحركات الإسرائيلية بشكل عام.

وعلنا نشير هنا بوجه خاص إلى أن سيكولوجيا الإرهاب الدموي هذه باتت هي التي تهيمن هيمنة مطلقة على أجهزة الجيش والموساد والشاباك وكذلك على دولة المستوطنين اليهود في أنحاء الأراضي المحتلة (٧١).

يقول البروفيسور إسرائيل شاحاك حول سيكولوجية الجيش الإسرائيلي:

«إن قادة العسكر في إسرائيل مستعدون أن يضعوا أيديهم على مصادر الثروات للشعوب الأخرى عن طريق حروب الغزو، إنهم يدركون ذلك مثلما أدركته الأولغاركية العسكرية الإسرائيلية السابقة ونفذت حروباً مماثلة» (٧٢). وامتدادا لسيكلوجيا الإرهاب والعنصرية لدى بني إسرائيل أو انطلاقاً منها نتابع فلسطينيون وعربا كل مظاهر الغطرسة والعنصرية نحو الإحساس بالتفوق على الأغيار، ونتابع الاستعداد الإرهابي لدى حكومة إسرائيل الراهنة للتلويح باقتحام واقتراف المجازر والترحيل ضد الفلسطينيين.

● المناهج التعليمية وفتاوى الحاخامات

وفي هذا الإطار.. إطار الفكر والإيدولوجيا والسيكلوجيا الإرهابية الصهيونية نتوقف أمام الدور المركزي جداً لكبار رجال الدين اليهود - الحاخامات - في تعليم ونشر وزرع الفكر الإرهابي سواء كان ذلك عن طريق المدارس الدينية المتعصبة داخل فلسطين المحتلة ٤٨، أو عن طريق المستوطنات اليهودية المنتشرة في أنحاء الأراضي المحتلة، ففي كل عرس كان للحاخامات القرص الأكبر، وفي مجمل السياسة الإرهابية الإسرائيلية كان وما يزال للحاخامات اليهود دور مركزي فيها.

وإن عدنا للمناهج التعليمية الرسمية الإسرائيلية، أو راجعنا المحاور المختلفة للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب، نجد أن فتاوي الحاخامات تحتل مركزاً كبيراً وتشكل أرضية لكل شيء.

ويلاحظ أن فتاوي الحاخامات تحرض كلها إما على اقتراف الإرهاب الدموي والمجازر ضد الفلسطينيين كما في جملة من المجازر واخطرها مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف (٧٣)، أو إلى ردع الحكومة الإسرائيلية عن تقديم أي تنازل للعرب في أرض كما جاء مثلاً في الوثيقة التي وقعها ٢٥٠ حاخاماً كبيراً في نهاية العام ١٩٩٧ والتي حظرت على الحكومة الإسرائيلية تسليم أي جزء من أرض إسرائيل للأغيار (٧٤)، أو في مواصلة انتهاج سياسة التمييز العنصري الرسمي ضد المواطنين العرب في فلسطين، وإن كان الفكر السياسي الإرهابي الصهيوني قد انطلق منذ مطلع القرن الحالي بصورة منهجية فإن الفكر الديني اليهودي والفتاوي والتشريعات اليهودية كان لها دائماً نصيب بارز ومؤثر في ذلك.

«أيديولوجيا التمييز ضد غير اليهود، مسألة لا تنكرها إسرائيل وتعترف بها صراحة، وتعززها كضمانة لشخصية إسرائيل كدولة يهودية ومن هنا يتحرك أنصار التمييز الإسرائيلي على أساس أن هذا التوجه هو تراث اليهودية التاريخي» (٧٥).

ومن الواضح تماماً أن مستنبتات ومفرخات أيدولوجيا التمييز العنصري وبالتالي الإرهاب الدموي والمجازر والعقوبات الجماعية بالضرورة، موجودة وحاضرة بقوة في المدارس الدينية التلمودية اليهودية وفي المستوطنات اليهودية المنتشرة في أنحاء الأراضي المحتلة.

● «مكان تحت الشمس»

لا يمكننا في سياق هذه الدراسة المكثفة جداً حول المقدمات السياسية/الفكرية/ السيكولوجية البرامجية للإرهاب الصهيوني إلا أن نتوقف أمام ظاهرة نتنياهو وأمام كتابه الشهير «مكان تحت الشمس» حيث يمثل نتنياهو في اعتقادنا أخطر أقطاب الدولة الإسرائيلية الإرهابية ويمثل فكرة المترجم في كتابة، خلاصة الخلاصة للفكر السياسي والديني الإرهابي الصهيوني.

يقول الدكتور فايز رشيد في كتابه تزوير التاريخ في الرد على نتنياهو «مكان تحت الشمس»: «عند نتنياهو يجوز لكل يهود العالم أن يحلمو بوطنهم القومي في فلسطين ولا يجوز للفلسطينيين أن

يعودوا إلى وطنهم الذي هجروا منه قسراً، (٧٦) ويضيف: يركز الإسرائيليون على محو كل الآثار المرتبطة بالتاريخ العربي للشعب الفلسطيني ومحاولة إيجاد البديل اليهودي قسراً (٧٧)، ويردف قائلاً: «الحرب النفسية - المذابح الجماعية - وتهديم نحو ٥٠٠ قرية فلسطينية أهم الأساليب التي استخدمتها الحركة الصهيونية في تهجير الفلسطينيين (٧٨)، ويكثف د. رشيد خلاصة كتاب نتنياهو قائلاً: «يمارس نتنياهو في كتابه عملية تزييف التاريخ، بل ذبحه وقلب حقائقه ببساطة وتضليل كبيرين» (٧٩).

و«فلسطين الكنعانية العربية يجري اغتيال تاريخها الممتد بعيداً في أعماق الزمن ويلغيها نتنياهو يعتبرها أرض إسرائيل الموعودة» (٨٠).

ومفيد كذلك الإشارة والتأكيد على أن نتنياهو لا يؤمن بوسيلة سوى القوة والعنف والإرهاب الدموي بأبشع أشكاله، من أجل تحقيق افكاره ومعتقداته وأهدافه في أرض إسرائيل الكاملة، أو في «الدولة اليهودية» أو في إسرائيل قوية مهيمنة على المنطقة» (٨١).

•أدوات ووسائل الإرهاب الصهيوني

إن كانت كل المقدمات والمنطلقات السياسية الفكرية/العقائدية/التلمودية/ المنهجية/ الصهيونية/الإسرائيلية تؤكد حقيقة التوجهات الإرهابية العنيفة الدموية ذات الطابع العنصري الحاقد فقد كان لا بد للحركة الصهيونية أن توظف كل طاقاتها وامكاناتها المالية الإعلامية/ التنظيمية على الصعيد الدولي أولاً، وأن تستخدم كل امكاناتها وقدراتها المالية والتنظيمية اليهودية على أرض فلسطين ذاتها، فكانت التنظيمات الإرهابية الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل، ثم الأجهزة والسياسات الرسمية والمنظمات السرية ما بعد قيامها، ونظراً لغزارة المعلومات الموثقة حول المنظمات الإرهابية الصهونية، فإننا سنكتفي هنا بالإشارة إليها بالعناوين الرئيسية فقط.

•ما قبل قيام دولة «إسرائيل» :

ونعود إلى مرحلة ما قبل قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي لنجد أن جملة من التنظيمات الصهيونية عملت تحت الأرض وفوق الأرض واستخدمت كافة الوسائل المتاحة في اقتراف أبشع اشكال الإرهاب من أجل تحقيق اهدافها وهي:

الهاغاناة (٨٢): وهي الاسم المختصر للمنظمة العسكرية اليهودية السرية، وقد تأسست في طبريا بتاريخ ١٢/٦/١٩٢٠ وانضم عدد كبير من الصهاينة إلى صفوفها ومن أبرز قادتها التاريخيين دافيد بن غوريون، ليفي أشكول، موشيه ديان، إسحق رابين وشمعون بيريز وغيرهم.

ونفذت هذه المنظمة سلسلة من الأعمال الإرهابية خلال أحداث ١٩٢٠ و١٩٢٩ او ١٩٤٨ وحظيت المنظمة بدعم قوي من قوات الانتداب البريطاني.

«اتسل» (٨٣) تأسست منظمة «اتسل» وهي اختصار لـ «أرغون تصفا ليسرائيل» أي منظمة الجيش الإسرائيلي عام ١٩٣٧ بعد أن انفصلت عن منظمة الهاغاناة، ومن أبرز قادتها التاريخيين زئيف جابوتنسكي، مناحيم بيغن ودافيد وازيال، ونفذت المنظمة مجموعة أعمال إرهابية مروعة كان لها تأثير بالغ على مجريات الحرب في فلسطين أخطرها مذبحة دير ياسين وكذلك تفجير فندق الملك داود في القدس بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٢، وفي عام ١٩٤٨ حلت المنظمة وانضم أفرادها إلى الجيش الإسرائيلي.

«ليحي» (٨٤) أسس هذه المنظمة الإرهابية إبراهام شتيرون وذلك بانشقاقه عن منظمة «اتسل» عام ١٩٤٠، وتزعم الحركة بعد شتيرن إسحق شامير، ومن أبرز أعمال هذه المنظمة اغتيال اللورد موين يوم ١٩٤٤/١١/٦، تفجير مقر السرايا العربية في يافا، واغتيال الكونت برنادوت في ١٩٤٨/٩/١٧، وعام ١٩٤٨ حلت المنظمة وانضم أفرادها إلى تنظيمات وأحزاب أخرى.

●ما بعد قيام دولة «إسرائيل» :

وبعد قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي واصلت الحكومات الإسرائيلية ذات الأفكار والبرامج والنهج والممارسات الإرهابية، ولكن بشكل أوسع وأرسخ وأخطر وأكثر قدرة على التطبيق، حيث امتلكت هذه الدولة امكانات هائلة مالية، عسكرية وإعلامية فشنت الحروب الإرهابية التدميرية ومارست أبشع اشكال الممارسات العنصرية الغاشمة ضد أهل فلسطين فاقترفت وما تزال سلسلة بلا نهاية من الجرائم الحربية، المستخدمة في ذلك أجهزة وأدوات محترفة للإرهاب: وهي بالعناوين:

- الجيش الإسرائيلي.
- جهاز الموساد السري الإرهابي.
- جهاز الشاباك - المخابرات العامة - الإسرائيلية.
- التنظيمات الإرهابية اليهودية.
- دولة المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة (٨٥).

ونقول : إذا كانت كافة تلك الأدبيات والمفاهيم والمرتكزات الأيديولوجية / السياسية / الصهيونية — الإسرائيلية المتعلقة بممارسات الاحتلال والتدمير والترحيل والإحلال والمذابح الجماعية تشكل جريمة كبرى تستدعي المساءلة والمحاكمة والتجريم ... فماذا سنقول عن التطبيقات العملية الإجرامية لها على الأرض العربية الفلسطينية ، على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن كما سنقرأ ونتابع في الأبواب والفصول الآتية ... ؟!

الفصل الرابع

• بانوراما الارهاب الصهيوني منذ سبعة عقود بالوثائق....؟!!!!

• فصول مطوية من التاريخ الارهابي الصهيوني في فلسطين والعراق ومصر

- اسرائيل تدمر المساجد والاضرحة وتمحو القرى العربية بما يتلاءم مع الرواية الصهيونية.
- وثائق وشهادات تتحدث عن سياسة التهديم والترحيل الشامل باعتبارها من الاسرار الاشد صونا في تاريخ «اسرائيل».

لما كانت الحقائق في فلسطين قد انقلبت رأساً على عقب، وتحول الحق إلى باطل والباطل إلى حق، والضحية إلى مجرم، والمجرم إلى ضحية، ولما كانت دولة الاحتلال الإسرائيلي التي قامت على أنقاض وجماجم الشعب العربي الفلسطيني، قد تحولت في هذه المرحلة العصيبة بفعل الطغيان والمكاييل المتعددة الظالمة، إلى ضحية تتعرض حسب مزاعمهم لـ «الإرهاب الفلسطيني»، فقد بتنا بحاجة بالغة الالحاحية أيضاً إلى فتح ملفات «الإرهاب الصهيوني» في فلسطين، في إطار قراءة متجددة لمعطيات النكبة الفلسطينية المفتوحة، وجرائم الحرب والمجازر الدموية الجماعية والفردية التي اقترفتها وما تزال التنظيمات والدولة الصهيونية ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني، منذ ما قبل وخلال حرب فلسطين / ٤٨، وصولاً إلى جرائم الحرب الصهيونية التي تقترف ضد أطفال ونساء ورجال وشبان وشجر وحجر فلسطين على مدار الساعة منذ اندلاع المواجهات الفلسطينية – الإسرائيلية في الثامن والعشرين من أيلول /٢٠٠٠ وحتى كتابة هذه السطور.

وبعد..

• دولة قامت على اسنة الحروب

إذا كان الرأي العام العالمي والغربي منه على وجه التحديد قد نسي أو تناسى الحقيقة الراسخة الموثقة: أن دولة إسرائيل قامت على أسنة الحروب والإرهاب الدموي وسياسة التهديم والترحيل والإلغاء الشامل للشعب الفلسطيني وإن كانت ماكينة الإعلام الغربية/المتصهينة عملت في السنوات الأخيرة على «خلق ارهاب يرتدي ثوباً إسلامياً بعد أن كانت معادية لإرهاب يرتدي ثوباً قومياً».

وإن كان «الإعلام الغربي لعب ويلعب دوراً مذهلاً في قلب الحقائق والأمور وتحويل المجرم إلى ضحية والضحية إلى مجرم».

وإن كانت دولة إسرائيل وظفت وتوظف عدداً هائلاً من العاملين في قطاعات الإعلام والسياسة والمؤسسات الأكاديمية في العالم لتسويق فكرتها حول الإرهاب».

فإن الحقيقة الراسخة الدامغة الموثقة المدعمة بالمعطيات والحقائق هي أن منطقتنا العربية لم تعرف الإرهاب إلا بعد إنشاء «دولة إسرائيل» فهم أساتذة الإرهاب»، وإن الإرهاب ارتبط بالحركة الصهيونية وما قامت به في فلسطين وإن «قافلة الإرهاب انطلقت من مستنبتات الفكر الديني العنصري اليهودي»، و«إن سجل الإرهاب الصهيوني حافل وزاخر ومليء بوقائع الممارسات الإرهابية، وإن الفكر العنصري الإرهابي الإسرائيلي يدرس في الأدبيات والمناهج التعليمية ويطبق على مستوى السياسة الرسمية الإسرائيلية».

• بانوراما الارهاب الصهيوني- وثائق جديدة من أرشيف إرهابي مفتوح...؟!!!!

ولعل ابلغ وادمغ الوثائق والشهادات التي تفضح سجل ارهابهم هي تلك الصهيونية –

الاسرائيلية التي اخذت تلك الدولة تفرج عنها او عن بعضها ، او اخذ عدد من باحثيهم ومؤرخيهم ايضا يكشف النقاب عن بعضها.

وفي هذا السياق كشفت مصادر اعلامية اسرائيلية مؤخرا عن مخططات اسرائيلية لارتكاب جرائم بحق البشرية استعد لتنفيذها قادة "إسرائيليون" ضد الفلسطينيين والسوريين في الخمسينات من القرن الماضي.

واستند توم سيغف المحلل في صحيفة «هآرتس العبرية في تقرير له بعنوان : «الخطط المريعة للافون: إرهاب في سوريا وغزة كي تكون أجواء احتفالية»، على مقتطفات من مذكرات رئيس الوزراء الأسبق موشي شاريت تفيد ب «أن زميله وزير الحرب بنحاس لافون أصدر أوامر بنشر بكتيريا سامة في قطاع غزة وسوريا»، إلا «أن مخططه رفض من جانب القادة العسكريين». وأشار التقرير إلى مقاطع من مذكرات وزير الخارجية الأول، وثاني رئيس وزراء للكيان، لم تنشر من قبل وتكشف بعضاً من فصول الارهاب الصهيوني ، ويتحدث جزء كبير مما حذف من مذكرات موشي شاريت على يد ابنه، محرر كتاب المذكرات، عن وزير الحرب بنحاس لافون فيقول: «في ٢٥ يناير/كانون الثاني ١٩٥٥ كتب شاريت: «أثبت لافون أن في طبعه وفي عقليته ثمة مزايا شيطانية، لقد خطط لأعمال وحشية، ولكنها منعت بفضل تمرد رؤساء الأركان- رغم استعداد هؤلاء لكل عمل مغامر»(١).

•ديان واختطاف الطائرات والضباط

وأشار شاريت إلى «أن موشي ديان، أحد وزراء الحرب، كان على استعداد لاختطاف طائرات وضباط من القطارات، إلا أنه ذهل مما اقترحه لافون بأن تقوم به "إسرائيل" في قطاع غزة»(٢)، وأضاف: «كان رئيس الأركان مردخاي مكليف قد طلب إذناً لقتل الرئيس السوري أديب الشيشكلي، لكنه تردد حينما وكله لافون بنشر بكتيريا سامة في المنطقة السورية المنزوعة من السلاح»(٣).

ولم يذكر ابن شاريت حينما نشر الكتاب قضية البكتيريا السامة التي كان ينوي لافون استخدامها، مكتفياً بنعت الأوامر التي أصدرها لافون ب«أوامر وحشية» من دون أن يوضح ما هي، وقال شاريت، استنادا للمقتطفات الجديدة من مذكراته التي يكشف عنها للمرة الأولى «إنه في ٢٩ يوليو/تموز ١٩٥٤ نقل عن شمعون بيريز قوله إنه أخبر غولدا مئير أن لافون لم يكتف بتنفيذ أعمال إرهابية في مصر، بل أمر بقصف عدة عواصم في الشرق الأوسط من بينها بغداد، كي يكون الجو "احتفاليا" في الشرق الأوسط»(٤).

ويشار هنا إلى أن لافون كان المسؤول عن فضيحة قيام مجموعة من العملاء «الإسرائيليين» بإطلاق النار على كنيس والتعرض لأهداف أمريكية بغية تأليب العالم على الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وقد عرفت الحادثة ب«العمل المشين» في القاموس السياسي الإسرائيلي.

•حملة تفجير المساجد

اذن – الحقيقة الكبيرة الساطعة ان التنظيمات والدولة الصهيونية قامت وما تزالتواصل تدمير وشطب عروبة فلسطين تاريخا وحضارة وتراثا ، كما قامت وما تزال تواصل تهجيرالشعب الفلسطيني وتهويد ارضه ووطنه وتحويله الى «وطن يهودي»..!

ولم يعدسرا ان تلك الدولة اقترفت ابشع اشكال التطهير العرقي، وقامت بتهديم المكان العربي على امتداد مساحة فلسطين، فدمرت ومحت نحو ستمائة قرية فلسطينية ومنها على رؤوس ساكنيها، كما دمرت العديد من الأماكن العربية المقدسة في فلسطين،غير ان الجديد في هذا السياق هي تلك الوثائق التي يتم الكشف عنها تباعا والتي تعترف بأن الهدم والتدمير والتطهير تم بقرارات من قبل القيادات العليا الاسرائيلية وعن سبق تخطيط وتبيت واصرار.

في هذا السياق على نحو حصري كشفت صحيفة "هآرتس العبرية النقاب عن "حملة مبيتة لتفجير المساجد"، حيث يشير مراسل الصحيفة وهو ميرون رفافورت الى "ان اسرائيل هدمت ما لا يقل عن ١٢٠ مسجدا في القرى الفلسطينية التي احتلتها العام ١٩٤٨، اضافة الى بعض الكنائس المسيحية، بل انها هدمت خلال الحملة عدة كنس (أماكن العبادة اليهودية)" (٥)، ويوضح المراسل "بأن هذا الهدم الذي تم في كثير من الأحيان بعمليات تفجير بالديناميت كان غرضه القضاء على أي أثر عربي في البلاد والعمل بأكبر قدر ممكن للحفاظ فقط على ما تبقى من آثار يهودية فيها ومحو أي أثر عربي فيها وكأن الاسرائيليين يريدون ان يقولوا ان هذه البلاد لليهود فقط ولم يكن فيها أي أثر عربي" (٦).

ويضيف رفافورت في تقريره الموسع المقتبس من كتاب صدر مؤخرا في لندن لباحث اسرائيلي في علم الآثار يدعى راز كلتر، قوله انه "لم يفاجأ بما فعله الاسرائيليون ضد الفلسطينيين في ذلك الوقت من ترحيل وتدمير، لأنه "لو كان العرب هم الذين انتصروا، لما فعلوا غير ذلك" (٧).

ويقتبس رفافورت من كتاب كلتر: " ان ما حدث تدمير جذري لمدن وقرى، وتدمير لحضارة كاملة، بحاضرها وبماضيها، ومن معالم للحياة خلال ٣٠٠٠ سنة، وحتى الكنس الباقية في الأحياء العربية التي هدمت، فسيفساء وقلاعا، ولولا بعض الناس المجانين في هذا الموضوع أمثال بيفين وغيره لكانوا مسحوا كل شيء على وجه الأرض"، ويؤكد "بان الهدم كان يهدف الى القضاء على بقايا الوجود العربي الذي ازعج القادة الاسرائيليين" (٨).

• اوامر مباشرة من الجنرال ديان

وهكذا اذن : تظهر الوثائق المفرج عنها من أرشيف الجيش الإسرائيلي أخيراً: «أن الجيش الإسرائيلي عمل منذ قيام الدولة العبرية في العام ١٩٤٨ على إزالة آثار قرى وبلدات عربية تم تهجير سكانها ومحوها من الوجود وتنفيذ حملات غايتها تفجير مساجد وأضرحة أولياء بأوامر

صادرة عن قائد الجبهة الجنوبية في حينه موشيه ديّان، الذي حول حسب المؤرخ الإسرائيلي فلسطين إلى صحراء مدمرة لطمس الحضارة العربية التي كانت قائمة وإقامة إسرائيل عليها»(٩).

وقد تناول تقرير ل«هآرتس» «حملات تدمير المعالم العربية في فلسطين في العام ١٩٥٠ وخصوصا الأماكن المقدسة»،حيث «أصدر ديّان، الذي تولى في سنوات لاحقة مناصب رفيعة بينها رئيس الأركان وحقائب وزارية عدة بينها حقيبتا الدفاع والخارجية، في شهر يوليو/١٩٥٠ أمراً بهدم مقام «مشهد الحسين»، الذي تم بناؤه في القرن ال١١ وهو مقام مقدس لدى المسلمين إذ يُعتقد أن رأس حفيد النبي محمد صلى الله عليه وسلم الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب مدفون فيه، وما جعله مزاراً»(١٠).

•اسرائيل تمحو القرى العربية بما يتلاءم مع الرواية الصهيونية

وعلى نحو مكمل جاء في تقرير لتسفرير رينات نشر في هآرتس بعنوان:« أين اختفت القرى العربية؟ »: ان المؤرخين الناقدين للحركة الصهيونية بصورة خاصة، مثل الدكتور ايلان بيبيه، يدعون أن اختفاء القرى الفلسطينية من مواقعها هو جزء من سياسة منهجية مبرمجة لطمس وجودها من اجل بلورة تاريخ جديد يتلاءم مع الرواية الصهيونية التي تدعي أن البلاد كانت فارغة وانها تحولت الى ارض خضراء مزدهرة بسبب نشاطات الكيرن كييمت وأمثالها، ففي البحث الذي نشره، يقوم الدكتور ايلان بتحليل معلومات كانت الكيرن كييمت قد نشرتها بصدد عدد من المواقع، ومن بينها غابة بيريا وغابة القدس ومنطقة رمات منشه وموقع اصطاف المجاور للقدس، وكتب عنها «البساتين الفلسطينية تُصوَّر على انها منتوج طبيعي، وتاريخ فلسطين يُنقل الى عهد التلمود القديم»(١١).

وفي دراسة اخرى أجرتها في السنوات الأخيرة ناغا كيدمون (في اطار دراسات السلام والتطوير بتكليف من جامعة غوتبرغ في السويد وبتوجيه البروفيسور أورن يفتحال من جامعة بن غوريون) وجدت «أن أحراش الكيرن كييمت التي تشمل(٨٦) قرية فلسطينية، وتطلق عليها بأنها «مغربية»(١٢)، وفي اغلبية المواقع توجد لافتات ارشادية، إلا أن ١٥ في المائة فقط تتطرق الى القرية العربية في الموقع، واغلبية النصوص في الكراسات والصحف والاعلانات لا تتطرق لاسم القرى الفلسطينية اطلاقا، ولا تتطرق الى كونها عربية»(١٣).

ولذلك نقول ربما تكون الوثائق العبرية /الصهيونية المتعلقة بالنكبة ومشهد التطهير العرقي والتدمير الشامل لفلسطين على ايدي التنظيمات والدولة الصهيونية، التي يكشف عنها تباعا على مراحل زمنية متباعدة، من اهم الوثائق التي من شأنها ادانة جنرالات تلك التنظيمات والدولة باقتراف جرائم حربمع سبق التبييت والتخطيط .

• سياسة التهديم والترحيل الشامل-من الاسرار الاشد صونا في «اسرائيل»

وفي سياق نهج التدمير الشامل لفلسطين ايضا كان الدكتور وليد مصطفى وهو باحث متابع متخصص قد اكد من جهته في دراسته التي نشرت بعنوان « التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية » :» أن ٦٢,٦٪ من مجموع القرى الفلسطينية التي كانت موجودة في فلسطين قد هدمت على أيدي السلطات الصهيونية، وإذا أخذ بعين الاعتبار أن بعض أقضية فلسطين لم تقع بأكملها تحت سيطرة العدو عام ١٩٤٨ ، نجد أن الـ ٤٦٨ قرية التي هدمت قبل ١٩٦٧ ، قد شكلت ٧٨,٤٪ من مجموع القوى الفلسطينية الـ ٥٩٨ التي خضعت للسيطرة الصهيونية في ذلك العام »(١٤)، وجاء في جداول الدراسة الموثقة « أن عدد المواقع الفلسطينية التي كانت قائمة في فلسطين حسب التقسيم الإداري لعام ١٩٣١ ، بلغ ٧٥٥ موقعاً ، هدم منها خلال عام ٤٨ (٤٧٢) موقعاً ، وقد بلغ عدد بيوتها آنذاك ٥٢٨١٢ بيتاً ، وبلغ عدد سكانها حسب إحصاء ١٩٤٥ ,٣٣٨٤٢٨ نسمة(١٥) .

واذا ما اضفنا الى ذلك جملة لا حصر لها من الوثائق الاسرائيلية والفلسطينية والبريطانية فانه يمكن التأكيد أن سياسة التهديم الشامل للمدن والقرى الفلسطينية ، وسياسة الترحيل الشامل للشعب الفلسطيني اعتبرت ركيزة أساسية من ركائز الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل .

كما اعتبرت هذه السياسة من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية كما يؤكد البروفسور الإسرائيلي « إسرائيل شاحاك « قائلاً «: « قبل العام ١٩٤٨ وضمن نطاق الأراضي المقامة عليها دولة إسرائيل تعد المسألة من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية ، فلا توجد نشرة أو كتاب أو كراس يتحدث عن عددها أو مواقعها ، وهذا أمر مقصود ، وذلك من أجل أن تكون الأسطورة الرسمية المقبولة عن بلاد فارغة قابلة للتعميم في المدارس الإسرائيلية ، ولروايتها للزوار والسياح»(١٦) .

• فصول مطوية من التاريخ الارهابي الصهيوني

وكان الصحافي والمؤرخ الاسرائيلي «توم سيغف» قد نبش بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٤فصلا مطويا من التاريخ الارهاب الصهيوني الذي «يحبذون في اسرائيل نسيانه»...انه الارهاب الصهيوني في العراق منذ سنة ١٩٥١...

فقد اكد سيغف بالوثائق «ان اسرائيل وقفت وراء الاعتداءات /التفجيرات /ضد الكنس اليهوديةفي العراق من اجل اجبار اليهود على الرحيل الى «اسرائيل»(١٧)..

وبتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ كشف رافي ايتان المسؤول الكبير في الموساد الاسرائيلي سابقا النقاب عن «ان اسرائيل نفذت عمليات اغتيال ضد علماء المان كانوا يساعدون مصر على تطوير صواريخ »(١٨).

وكشفرونين برغمان مراسل صحيفة يديعوت للشؤون الاستخبارية والاستراتيجية النقاب ايضا عن «ان اسرائيل كانت بادرت –في حينه- الى انشاء شركة طيران الكويت لادخال جواسيسها الى مصر»(١٩)» و «ان العملية تمت باشراف الوزير الاسرائيلي السابق وعالم الفيزياء النووية يوفال نئمان »(٢٠)...

وبينما كشف كتاب اسرائيلي جديد اصدره الصحافي «اهارون كلاين» النقاب ايضا عن «ان الموساد هو الذي اغتال وديع حداد في العراق عام ١٩٧٨ «(٢١)» اكد الخبير الالماني في عالم الجريمة «يورغن كاين» «ان الموساد يقف ايضا وراء اغتيال رفيق الحريري /وجاء ذلك في كتابه الجديد الادلة المغيبة في ملف التحقيق في جريمة اغتيال الحريري «.

وقبل ذلك بشهور قليلة» اطلقت السلطات البريطانية سراح مئات الوثائقالسرية من ملفات الاستخبارات المتعلقة ب :الارهابيالفلسطيني- كما اسموه في ذلك الوقت -رقم-١- وكان آنذلك مناحيم بيغن الذي حمل اسميعقوب حيروتي «(٢٢)،وجاء في الوثائق « ان بيغن الارهابي رقم -١- مطلوب للعدالة بتهمة التآمرلاغتيال وزير الخارجية البريطاني ارنست بوين « (٢٣)،والاهم ان الوثائق اكدت ««انه اضافة الى حصاد الدماء البريطانية فانالخروج الجماعي لمئات آلاف اللاجئين العرب كان بالاساس بسبب الارهاب المنهجي لمنظمة اتسل بزعامة بيغن بالتعاون مع منظمة ليحي —التي كان يتزعمها شامير «(٢٤)....؟!!!!!

• ارهاب بأثر رجعي..!.

وبعد ....لا شك ان هذه الوثائق التي يفرج عنها تباعا ولو متأخرا جدا...جدا منها ما هو بعد نحو ستين عاما على مطاردة بيغن- ومنها ما هو بعد عقد او عقدين او ثلاثة عقود من الزمن .. انما تنطوي اليوم ايضا على اهمية اخلاقية عالية جدا ،ذلك انها تحاكم اولا الارهاب الصهيوني ضد عرب فلسطين بأثر رجعي ، كما تفتح للعالم مجددا ملف ذلك الارهاب المستمر منذ ذلك الوقت وحتى اليوم متوجا بعمليات الاجتياحات والاغتيالات والاختطاف الجماعي التي تقوم بها دولة الاحتلال ضد اهلنا في فلسطين.

وهنا من المفيد دائما الاستشهاد بشهاداتهم واعترافاتهم الى جانب المعطيات الملموسة .

فقد جاء في هذا السياق في تقرير شامل عن «الارهاب» الصهيوني على سبيل المثال بقلم الاسرائيلي «نوعم بيركوبتش» نشرته صحيفة هآرتس العبرية في ملحقها الاسبوعي: «في ظل الاحتفالات المئوية للمشروع الصهيوني —آنذاك –، واليوبيل الخمسين لاقامة دولة اسرائيل، تظهر لنا اللوحة تاريخا منسيا لن يسر احدا، فقبل ٦٠ عاما، وعلى وجه التحديد في ١٩٣٧/١١/١٤ نفذت اكبر عملية ارهابية يهودية ضد العرب، وكان حصاد ذلك اليوم الذي اطلق عليه «يوم الاحد الاسود» سبعة قتلى من العرب، وكانت هذه العملية مؤشرا لبداية حملة ارهابية يهودية استمرت حتى حرب عام ١٩٤٨ واقامة الجيش الاسرائيلي، وقامت المنظمات اليهودية خلال هذه الفترة بتنفيذ مئات العمليات الارهابية ضد العرب، اسفرت عن مقتل المئات منهم»(٢٥).

ويقول التقرير /الاعتراف الاسرائيلي الموثق/ : «ان الارهاب اليهودي كان اكثر تطورا وتنظيما من الارهاب العربي، وان الارهابيين اليهود كانوا اول من استخدم تكتيك تنفيذ عدة عمليات

ارهابية في وقت واحد وفي اماكن مختلفة وذلك بغية تقوية مفعول العمليات..»(٢٦).

ويضيف: «ان الارهاب اليهودي كان اول من وضع عبوات ناسفة في اماكن عامة تغص بالحياة مثل الاسواق ومحطات المواصلات، وكان اول من استخدم قطع الحديد لمضاعفة الفتك.. وأول من استخدم السيارات المتفجرة..»(٢٧).

ويؤكد الكاتب الاسرائيلي ايضا: «من المذهل ان نكتشف الى اي حد طوي الفصل الدموي اليهودي ضد العرب في الذاكرة الاسرائيلية علما بان معظم مادة هذا التقرير تم الحصول عليها من البيانات الرسمية لمنظمات «الاتسل» و«الهاغاناه»(٢٨).

ويختتم الكاتب قائلا: «في حين لم يكتب تاريخ الارهاب اليهودي ضد العرب حتى اليوم» وبأدوار معكوسة تماما لم يكن احد يتوقعها قبل خمسين عاما، يطالب رئيس الوزراء الاسرائيلي السلطة الفلسطينية بتنفيذ مذبحة ضد اخوتها من الفصائل الاخرى..»(٢٩).

• الادوار المعكوسة...!

ونقول بدورنا : اليوم.. في هذا الزمن الظالم، نتابع الادوار المعكوسة ذاتها، وعلى قدر مذهل من التواطؤ والنفاق الدولي ، فبانوراما الارهاب الصهيوني /اليهودي /الاسرائيلي المتصل بلا توقف منذ ذلك التاريخ المشار اليه ٣٧/١١/١٤، يصل في هذه الايام الى ذروته عبر باقتحام وتدمير المدن والقرى والمخيمات وعبر عمليات الاختطاف الجماعية التي تقوم بها قوات الاحتلالضد الرموز والقيادات الفلسطينية وذلك على الهواء مباشرة لتدوس بذلك وتمزق كل الاتفاقيات والتفاهمات والاعراف الدولية الملزمة لاسرائيل...؟!!

ونقول ايضا : ان كانت التنظيمات الارهابية الصهيونية هي التي قادت الارهاب الدموي ضد الفلسطينيين والعرب آنذاك، فاننا اليوم نواجه «دولة اسرائيل» العظمى المدججة بأسلحة الابادة الجماعية والتدمير الشامل، ونواجه اجهزة اسرائيلية عريقة في الارهاب تبدأ بقياداتهم السياسية والايديولوجية ، لتمر عبر الجيش والموساد والشاباك والوحدات الخاصة وفرق التصفية والموت، ولتصل الى جمهورية المستعمرين اليهود الارهابية المنتشرة على امتداد الارض الفلسطينية المحتلة، ونواجه مجتمعا صهيونيا عنصريا اصبح ما لا يقل عن ٧٠٪ من كبار ضباطه وجنوده مجرمي حرب حسب تحقيق اجرته باحثة امريكية.

فالارهاب لديهم فكر وسياسة ونهج وتطبيق مع سبق النوايا والتخطيط والاصرار..

وارهابهم ايضا شامل لم يترك مجالا من مجالات الحياة الفلسطينية الا ولحق به الاذى، ولم يترك بنية من البنى التحتية المدنية الفلسطينية الا والحق بها الخراب والدمار، ولم يترك بيتا فلسطينيا الا والحق به القتل والاسر والعذاب.....

وارهابهم متصل ومتعاظم دون توقف من النكبة الى مخيم جنين الى «خريطة الطريق» الى

«فك الارتباط» الى سجن اريحا ..الى المجلس التشريعي ..فالى عملية «امطار الصيف» التي تقترف بغطاء دولي وتحت سمع وبصر وصمت العرب .....!!!

ورغم كل ذلك تشن حكومتهم حربا اعلامية تحريضية شاملة ضد الفلسطينيين سلطة وفصائل وحتى جمعيات خيرية، في محاولة لتجريم الشعب الفلسطيني كله بـ «الارهاب» –تصوروا ...؟!!!.

فيا للعجب والذهول كيف تسير الامور..!!

فالاصل حسب المواثيق والقوانين الدولية ان يخوض هذا الشعب الذي يتعرض الى احتلال استعماري استيطاني مجازري دموي هو الاشد اجرامية في التاريخ ، مقاومة مشروعة وبدعم وغطاء عربي ودولي..!!

فهو صاحب الارض والحضارة والتاريخ وصاحب الحق المشروع فيها، والاصل والصح ايضا ان «دولة اسرائيل» باطلة وان سكانها غزاة..؟!

فما الذي يجري للمواثيق والقوانين والمرجعيات الدولية والبشرية..؟!

وما الذي يحدث للمرجعيات والارادة السياسية الوطنية /القومية التحررية العربية..؟!

فالاحتلال الصهيوني باعبائه واثقاله وترجماته على الارض الفلسطينية هو الارهاب.. وهو القرصنة في وضح النهار.. والارهاب والقرصنة هما صناعة صهيونية /اسرائيلية متميزة حتى في ادبياتهم ووثائقهم..؟!.

وبانوراما الارهاب الصهيوني متصلة تمتد من حيروتي –بيغن –الى اولمرت وسجن اريحاوالمجلس التشريعي واعترافات الجنرال ايالون مؤخرا «انه قتل لوحده من الفلسطينيين اكثر مما قتلت حركة حماس من الاسرائيليين «....؟!!

وتبقى المسألة الاخلاقية الكبرى : من يحاكم الارهاب والاجرام الصهيوني ...؟!!

ومتى ...؟!!!

متى يدفعون فاتورة ارهابهم ومجازرهم الجماعية والفردية ويأثر رجعي الى «الارهابي رقم -١- /حيروتي- بيغن/والى ما قبل ذلك بكثير ...؟!!!

ومتى يدفعون فتورة الدماء العربية والفلسطينية مركبة تراكمية على مدى العقود الماضية ...؟!!!!

- **نحو تفكيك الارهاب اليهودي و تفكيك الاحتلال والمناهج التربوية الاسرائيلية اولا**

فالواضح الموثق اذن- اننا امام «بنية تحتية للارهاب اليهودي» في الحقيقة لا تتعلق بافراد او جماعات من حركة «كاخ» الفاشية او من حركة «غوش امونيم» المتطرفة او من «مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية»، وانما هي اوسع واشمل واخطر بكثير.

فهذه البنية الارهابية اليهودية عريضة تتمدد وتنتشر سرطانيا من اقصى شمال فلسطين الى اقصى جنوبها و من اقصى غربها الى اقصى شرقها.. ومن البحر الى النهر.. وتمتد ايضا لنجدها تعشش في كل البنى التحتية والفوقية في المجتمع الصهيوني المدجج بكم هائل لا حصر له من ادبيات وثقافة التمييز العنصري والقتل والدم والنار والهدم والتدمير والاقتلاع والترحيل..

والحقيقية الكبيرة الصارخة اننا امام مجتمع صهيوني قام بالاصل على الفكر الارهابي وعلى اسنة الرماح.. مجتمع يمتلك تراثا عنصريا وارهابيا ليس هناك من مثيل له عبر التاريخ البشري.

فكيف اذن يمكن «تفكيك البنية التحتية للارهاب اليهودي».. طالما ان هذا الارهاب ليس له مساحة او سقف او حدود او عنوان محدد..؟!!!

نعتقد ان هذا الاعتراف على لسان كاتب اسرائيلي معروف اذا ما اضيفت اليه اعترافات وشهادات اسرائيلية اخرى، فانها مجتمعة يمكن ان تشكل اهم وثيقة ادانة وتجريم لدولة وجنرالات وارهابيي «اسرائيل».

ونعتقد ايضا ان الخطاب الفلسطيني والعربي برمته بحاجة الى اعادة صياغة بما يلائم الواقع الحقيقي هناك.. فالتركيز الاعلامي بالضرورة يجب ان يكون على الارهاب اليهودي وجرائم الحرب البشعة التي اقترفتها وما تزال دولة الاحتلال ضد الشعب العربي الفلسطيني.

والتركيز الاعلامي بالضرورة يجب ان ينصب على الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية.. وعلى ان هذا الاحتلال الذي تجاوز كافة المواثيق والقوانين والقرارات الدولية هو المستنقع والمستنبت الذي يفرخ الافكار وخلايا وشبكات الارهاب اليهودي.

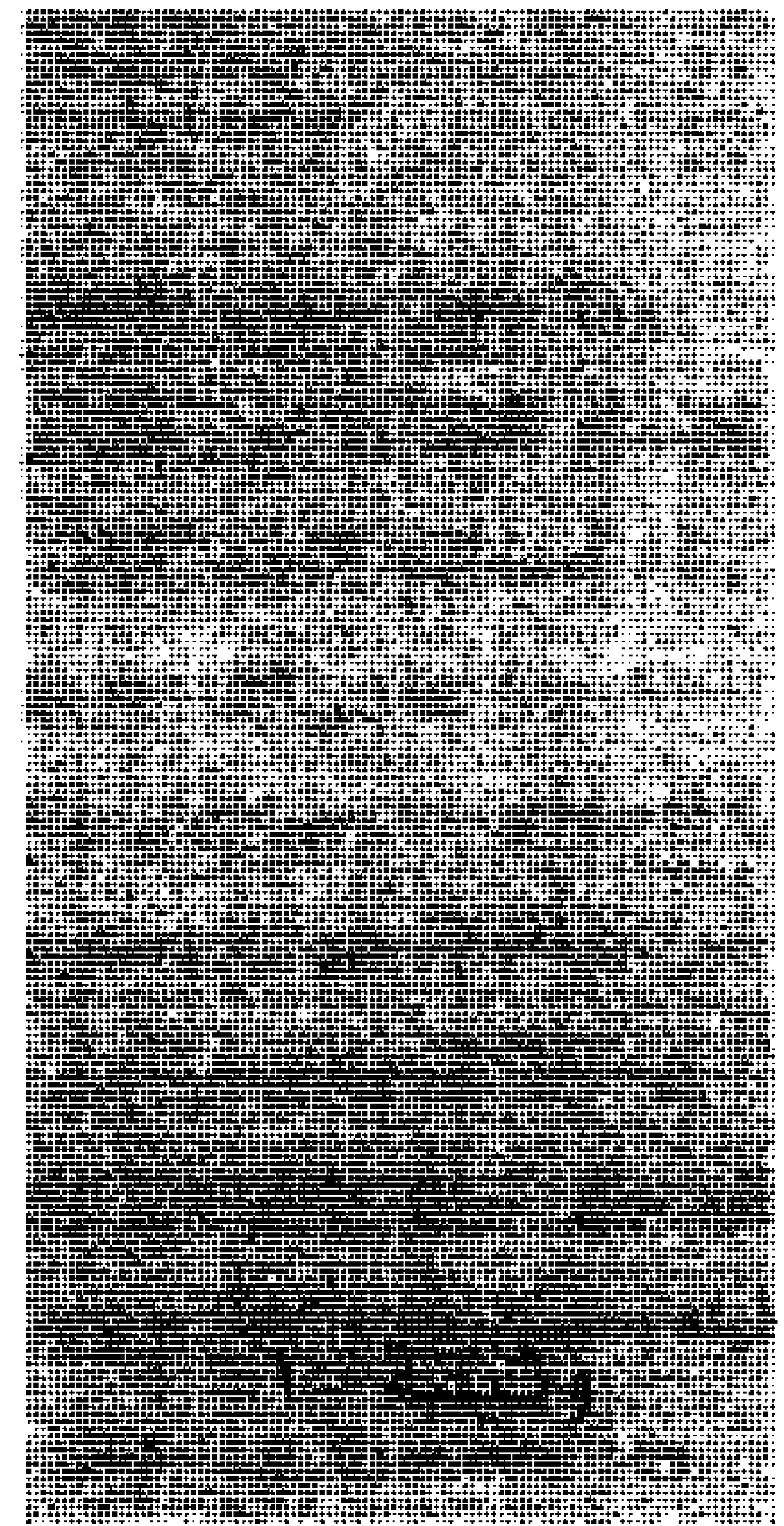
يؤكد الكاتب الاسرائيلي المعروف بـ «ميخائيل» من جهته «ان الاحتلال الاسرائيلي هو بنية الارهاب التحتية». مضيفا: «ولكن خلافا لتعريف شارون – موفاز للبنية التحتية للارهاب، الا ان هذا المصطلح يملك مغزى ملموسا.. ذلك ان الارهاب الفلسطيني يملك بنية تحتية واحدة فقط هي الاحتلال ذاته.. هذا هو الاساس والركيزة والجذر والبنية التحتية.. وطالما هناك احتلال هناك ارهاب».

بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٢ صادقت الهيئة العامة للكنيست الاسرائيلي بالقراءة الثالثة على قانون «تخليد ذكرى وتراث رحبعام زئيفي».. ومضمون هذا «التراث الزئيفي» هو «الدم والنار والدمار».. اي المجازر الجماعية وجرائم الحرب والتدمير الشامل والترحيل الجماعي للفلسطينيين، بغية «تنظيف البلاد منهم كي تبقى اسرائيل يهودية بالكامل».

وجاء في حيثيات مشروع القرار ايضا انه «يهدف الى تخليد ذكرى زئيفي وتوعية الاجيال القادمة بنشاطه وارثه الايديولوجي».

بالتأكيد.. هذا الارهابي «عيدان تسوبري» الذي اقترف مجزرة شفا عمرو هو من هذه الاجيال التي ترعرعت على ارث زئيفي وكهانا وشارون.

ولذلك.. فان «تفكيك البنية التحتية للارهاب اليهودي» تعني اولا وقبل كل شيء تفكيك بنى الاحتلال برمتها، كما تعني تفكيك مناهج التربية والتعليم الاسرائيلية العنصرية التي تفرخ اجيالا من الارهابيين اليهود..؟!!!





• شهادة المؤرخ الاسرائيلي د. ايلان بابيه حول «التطهير العرقي الصهيوني»

• « اسرائيل تقترف التطهير العرقي وليس من المستبعد قيامها باستكمال مشروعها بالتطهير العرقي بطرد فلسطينيي عام ٤٨ »

- «إذا احجمت إسرائيل حتى الآن عن ذلك فهذا لا يعني أنه ليس هناك خطة تنتظر الوقت المناسب»
- التطهير العرقي يتواصل حتى اليوم من خلال تضييق الخناق على فلسطينيي القدس والحصار الاقتصادي على سكان الضفة وغزة».
- تنكر إسرائيل حتى اليوم لجريمتها بالتطهير العرقي وطرد الفلسطينيين من ديارهم يحول دون وصول الشعبين لأي تسوية .
- «الصهيونية» وضعت خطة مكتوبة للتطهير العرقي في فلسطين قبل النكبة بسنوات تم تطويرها مع الوقت إلى أن تبلورت نهائيا فيما يعرف بـ«الخطة د».

ربما يكون عنوان «التطهير العرقي في فلسطين» من اهم واخطر العناوين التي ذكرنا بها انضمام افيغدور ليبرمان زعيم حزب «يسرائيل بيتينو- اي اسرائيل وطننا/» لحكومة اولمرت (رغم استقالته لاحقا)نظرا لافكاره ومواقفه ومقترحاته ودعواته العنصرية اليمينية الفاشية التطهيرية والتي كان احدثها واقربها دعوته الاحد -٢٠٠٦/١/٥ – للتخلص من العرب الباقين في فلسطين ٤٨ حيث قال في لقاء له مع صحيفة «ساندي تلغراف»اللندنية :»انه يرغب في ان تكون اسرائيل دولة يهودية وصهيونية ..وانه يجب التخلص من العرب»...

يحملنا ليبرمان هناعبر نفق الزمن الممتد على نحو ستة عقود مضت من عمر الدولة العبرية الى نهج الابادة الجماعية والتطهير العرقي الذي اقترفته التنظيمات الارهابية الصهيونية قبل قيام «اسرائيل» والذي واصلته وما تزال تلك الدولة على مدار الصراع في فلسطين.

وما يحدث في «إسرائيل» في هذه الايام يعيدنا إلى ذاكرة النكبة والتطهير والى نقطة البداية وهي «تجديد خيار التطهير العرقي» الذي تريدالمؤسسة الإسرائيلية اليوم ان تقود الاوضاع اليه .

في هذه المضامين العنصرية التطهيرية الابادية الممتدة على المدى الزمني المشار اليه أكد بحث إسرائيلي حديث«ارتكاب إسرائيل جرائم تطهير عرقي في فلسطين عام ١٩٤٨ وفقا لخطة مفصلة، وأنها تواصل ذلك حتى اليوم بطرق أخرى».

وقد اصدر الدكتور إيلان بابيه وهو محاضر في جامعة حيفا وناشط سلام إسرائيلي مؤخرا كتابا باللغة الإنجليزية في لندن بعنوان «التطهير العرقي في فلسطين» أثبت فيه «تورط إسرائيل بجريمة ضد البشرية عام ٤٨ استنادا إلى وثائق ومراسلات داخلية من أرشيفات تفتح للمرة الاولى» .

وتتجلى أهمية هذا المؤلف بحيازته على وثائق أرشيفية تكشف لأول مرة عن وجود خطة رسمية ومفصلة لإفراغ البلاد من الفلسطينيين بدء ببلورتها قبل سنوات من النكبة.

ورغم أن غياب الدقة تعتري البحث أحيانا، فإن أهمية الكتاب تكمن كذلك بحقيقة كونه مولودا على يد باحث إسرائيلي واستنادا إلى شهادة إسرائيلية دامغة.

ويربط البحث/كما اشارت تقارير فلسطينية نشرت عبر وفا والصحف الفلسطينية ٢٠٠٦/١٠/١٣ / بين النكبة وبين ما جرى في العدوان الثلاثي وفي حرب لبنان الأولى وممارسات إسرائيل فيه، لافتا إلى أن القيادة السياسية اصدرت أوامر لتنفيذ عمليات عسكرية محدودة غير أن قادة الجيش وسياسيين متنفذين نفذوا عمليات واسعة جدا على ارض الواقع.

وأكد البحث أن التطهير العرقي للفلسطينيين قارب للعملية ذاتها في يوغسلافيا في التسعينات.

وأكد د.بابيه «أن تنكر إسرائيل حتى اليوم لجريمتها بالتطهير العرقي وطرد الفلسطينيين من

ديارهم يحول دون وصول الشعبين لأي تسوية، معتبراً أن هذه لا تنجز بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام٦٧».

ورأى المحاضر الإسرائيلي» أن الطريق الممكنة الوحيدة لإنهاء النزاع يكمن بإقامة دولة ثنائية القومية ذات بنية ديمقراطية حقيقية على أراضي فلسطين التاريخية والسماح لمن يريد من اللاجئين العودة، مشيراً إلى أن إسرائيل لم ولن تكن دولة ديمقراطية.

•خطة مبيتة للتطهير العرقي

وبحسب البحث الجديد فقد وضعت «الصهيونية» خطة مكتوبة للتطهير العرقي في فلسطين قبل النكبة بسنوات تم تطويرها مع الوقت إلى أن تبلورت نهائيا فيما يعرف ب«الخطة د».

وتجسد هذه الخطة قرار الصهيونية بإقامة دولة يهودية بقوة السلاح وبتطهير البلاد من سكانها الأصليين، لافتا إلى أن الصهيونية ورغم كل مساعيها الكبيرة ودعم الانتداب البريطاني لها تمكنت من حيازة ٥،٨٪ من الأراضي فقط.

والجديد بالبحث أنه يثبت بالدليل الرسمي وجود خطة للتطهير العرقي حيث اعتبرت «الخطة د» لدى المؤرخين خطة للاحتلال فحسب.

ويورد الكتاب رسالة كتبها دافيد بن غوريون لابنه عام ١٩٣٧ أكد فيها رؤيته بضرورة طرد العرب من فلسطين عنوة، عندما تحين اللحظة المناسبة كالحرب مثلاً.

وكان دافيد بن غوريون طلب بنفسه، بحسب الدراسة، تصفية شيخ من عائلة أبو ستة من بئر السبع، داخل أراضي عام ٤٨، كما طلب احتلال وتدمير حي الشيخ جراح في القدس.

•الفكرة مع نشوء الصهيونية

وأكد الباحث «أن فكرة التطهير العرقي ولدت مع نشوء الصهيونية إلا أنها حولتها لخطة عندما بات اليهود ثلث سكان البلاد، لافتا إلى أن الخطط «ا»(١٩٣٠) و«ب» (١٩٤٦) و«ج» (١٩٤٧) تتحدث عن ذلك لكن الخطة «د» (١٩٤٨) تحدد معالم خطة التطهير العرقي بوضوح وبشكل صريح».

وشدد بابيه على «أن الحرب عام ٤٨ استخدمت من قبل الصهيونية وسيلة لتطبيق خطة التطهير العرقي بخلاف أبحاث المؤرخين «الإسرائيليين» الجدد الذين اعتبروا أن التطهير جاء نتيجة للحرب».

ويقول البحث: إن الجيوش العربية دخلت فلسطين من أجل انقاذ أهلها من التطهير وليس للإجهاز على إسرائيل، مشيراً إلىمحاذرة تلك الجيوش من دخول حدود الدولة اليهودية وفقا لقرار التقسيم» .

وقامت الخطة على تطويق المدن والقرى العربية من ثلاث جهات وترك الجهة الرابعة مفتوحة لتمكين السكان من النزوح وإطلاق النار على المدنيين وهدم المنازل بالمتفجرات وسرقة الممتلكات بشكل منهجي.

كما تضمنت الخطة اقتراف مذابح ضد المدنيين في الأرياف الفلسطينية لارهاب السكان ودفعهم على الهرب، لافتا إلى أن الصهيونية نفذت مجزرة في بعض القرى قبيل احتلال المدن الكبرى.

وللتدليل على ذلك يشير إلى مذبحة قرية ناصر الدين قبل احتلال طبريا المجاورة ومذبحة عين الزيتون قبيل احتلال صفد المجاورة ومجزرة دير ياسين قبيل مهاجمة الأحياء العربية في القدس الغربية ومجزرة طيرة حيفا قبيل الهجوم على الأخيرة.

ونوه الباحث إلى «أن الصهيونية عرفت الرجال الفلسطينيين الذين تنطبق عليهم تعليمات الفتح بالنار الذكور ممن تتراوح أعمارهم من عشر سنوات فما فوق».

ويرى بابه أن الأمم المتحدة في حينه لم تفهم حقيقة المخططات الكولينيالية الصهيونية، لافتا إلى أن العالم رأى بضرورة تعويض اليهود عن المحرقة.

ولفت د.بابيه إلى أن الصهيونية خططت لتطبيق برنامجها في غضون ستة شهور لكنها تمكنت من ذلك في كثير من الأحيان بأقل من ذلك بكثير، منوها إلى أنها دمرت ٥٣٠ قرية وأفرغت١١ مدينة من سكانها.

•شيطنة الفلسطينيين وملفات القرى الفلسطينية

وأفاد الكتاب أن الهجاناة اهتمت بزيارة «الضابط السياسي» للوحدات العسكرية (اقتداءً بالجيش الروسي) من أجل رفع المعنويات قبل كل عملية تهجير من خلال «شيطنة» الفلسطينيين وزرع التحامل عليهم موردا شهادة الوزيرة السابقة شوليت ألوني التي نشطت ضمن صفوف «البلماح» وحدة الكوماندوز التابعة للهجناة.

ويروي الباحث كيف تم استحضار مهاجرين وصلوا من روسيا لميناء حيفا وتم دفعهم مباشرة من السفينة لقرية أم الزينات في الكرمل من اجل احتلالها وتهجيرها، لافتاً إلى أنه كان لابد من اقناع أؤلئك واعدادهم نفسيا لطرد النساء والأطفال من منازلهم وهدم قراهم.

وأضاف « كانت الخطة تقوم بالأساس على معلومات استخباراتية تم خلالها جمع كمية هائلة من المعلومات عن الفلسطينيين منذ سنوات الثلاثين بلغت حد التعرف على عدد السكان وعدد البنادق والأشجار والمواشي والدجاجات بل الثمرات على كل شجرة في القرى الفلسطينية وذلك ضمن آلاف « ملفات القرى» التي أشرف على وضعها الناشط عزرا دانين الذي دس المستعربين في المجتمع الفلسطيني مستغلين حسن الضيافة لجمع المعلومات.

وأشار بابيه إلى أن «ملفات القرى» بدت أكاديمية الصبغة لكنها كانت جزءا من التحضير للتطهير الذي شكل أكبر عملية تهجير في التاريخ المعاصر، وقد شملت أسماء المخاتير وأئمة

المساجد والتجار والوطنيين والمقاومين، إضافة إلى معلومات مفصلة عن الحمائل والصراعات فيما بينها وعلاقاتها مع جاراتها.

وأوضح الباحث بابه أن القرى العربية التي بقيت داخل أراضي ٤٨ شكل سكانها ١٠٪ فقط من سكانها، وأنها نجت من التهجير لعدة أسباب منها قرار القادة الميدانيين بمخالفة الأوامر.

وكشف أنه « في بعض القرى مثل مجد الكروم قضاء عكا اختلف القائدان على ذلك ولذلك هجر نصف القرية وبقي نصفها الآخر».

وأضاف « أما القرى التي قطنتها عائلة الزعبي فنجت هي الأخرى بفضل تدخل بعض رموزها لدى قيادة الهجناة، إضافة إلى الابقاء على بعض البلدات المأهولة بالمسيحيين خوفا من ردود فعل أوروبية وطمعا بتجنيدهم (كالدروز) كما في الناصرة وعيلبون والرامة».

وتابع « كذلك تدخل اليهود في مستوطنة زخرون يعقوب من أجل الابقاء على قريتي جسر الزرقا والفريديس الساحليتين، كي يواصل أهلهما العمل في أراضي سكان المستوطنة».

ونوه الكاتب بابه إلى بقاء قرى وادي عارة بفضل المقاومة الشرسة التي ساهم فيها وجيش الانقاذ الجيش العراقي، الذي وردت اسماؤهم في الكتاب.

وبين أن القوات الصهيونية تعبت في نهاية عام ٤٨ من عمليات التطهير بسبب تراكم الإرهاق، وانه في نهاية العام ٤٨ استطاع البقاء كل من أصر عليه ومن استسلم بسهولة طرد بل وتعرض للمذبحة كما حصل في قرية الصفصاف قضاء صفد».

●دوافع الكشف عن التطهير العرقي

وبين بابيه في حديث صحفي، أن دوافع كتابة بحثه هذا ترتبط بإثراء المعرفة وبكتابة دراسة تاريخية مهنية إضافة للموقف الأخلاقي.

وقال « لا استطيع أن أكتب بشكل بارد حول تطهير عرقي، سيما أن ذلك يتواصل حتى اليوم من خلال تضييق الخناق على فلسطينيي القدس والحصار الاقتصادي على سكان الضفة وغزة».

ولم يستبعد بابه قيام إسرائيل باستكمال مشروعها بالتطهير العرقي بطرد فلسطينيي عام ٤٨.

وأضاف «إذا احجمت إسرائيل حتى الآن عن ذلك فهذا لا يعني أنه ليس هناك خطة تنتظر الوقت المناسب، فإذا شارك فلسطينيو ٤٨ مثلا في انتفاضة ثالثة، فربما تغلق إسرائيل الجليل استنادا لقانون الطوارئ وتطرد أهاليه ثانية».

وتابع « من يريد ادراك كنة السياسات الإسرائيلية اليوم في تعاملها مع الفلسطينيين أينما كانوا لابد من العودة للتاريخ، فهي تنبع من الايدولوجيا الصهيونية التقليدية التي تسببت بالنكبة».

ويشمل الكتاب صورا من أرشيف «الانروا» تبدي طوابير النازحين وهي تكاد تخلو من الرجال

فيما افرد فصلا لدور الانتداب في التسليح وتدمير القيادات العربية في الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ وإقناع الصهيونية بأن الدولة لا تقام بتسمين المستوطنات فحسب إنما بقوة السلاح.

كما ساهموا بتعزيز القوة العسكرية للهغاناة وتيسير ارفاده بالموارد المالية وبالخرائط التفصيلية وبابلاغ بن غوريون بموعد الجلاء قبل عامين.

ونوه الكاتب إلى استخفاف القيادة الفلسطينية بالمخاطر اعتقاداً بأن نصيب فلسطين من الاستقلال شبيها بالبلدان العربية المجاورة التي كانت تستقل تباعا تلك الايام، لافتا إلى انطلاق الصهيونية بعد الحرب الثانية لتطبيق خطتها.

وأوضح بابيه أن فتح الأرشيفات الحساسة مؤخرا لم ينبع من التقادم الزمني فحسب، انما من استشعار السلطات الاسرائيلية ببلادة احساس الجمهور حيال مأساة الفلسطينيين.

وأضاف، لم يخجل المؤرخ بيني موريس من وضع كتابه «تصحيح خطأ» الذي أعرب فيه عن تفهمه للجرائم الصهيونية عام ٤٨ وهذا مؤشر على جاهزية الإسرائيليين لتقبل معلومات تكشف حجم بشاعات الصهيونية بحق الفلسطينيين».

• ويدعو المجتمع الاسرائيلي لتغيير نظرته للفلسطينيين

ومن جهة اخرى دعا المؤرخ الإسرائيلي د. إيلان بابيه المجتمع الإسرائيلي - تمهيداً لنشر كتابه الجديد «التطهير العرقي لفلسطين»- إلى تغيير نظرته تجاه الفلسطينيين، والتوقف عن إنكار «النكبة».

وأشارت صحيفة «معاريف» العبرية /٨/١٠/٢٠٠٦/ من جهتها إلى «أن المؤرخ واجه في السابق، انتقادات إسرائيلية شديدة بسبب مواقفه وتصريحاته، التي تتميز برؤية نقدية تجاه الصهيونية وبأنه سيواجه هذه المرة أيضاً عاصفة جماهيرية حول كتابه الجديد، الذي سيصدر قريباً تحت عنوان «التطهير العرقي لفلسطين».

وقال المؤرخ، إنه استعان بمصادر أرشيفية لدراسة علاقة الحركة الصهيونية والدولة العبرية، بالفلسطينيين منذ الانتداب البريطاني، وحتى انتهاء حرب الـ ٤٨.

ويتمحور الكتاب وفقا لمعاريف بما اقترفته المنظمات العسكرية الصهيونية «البلماح» و«الهاغانا»، قبيل قيام الدولة العبرية، تجاه الفلسطينيين، وتوثيق الأحداث التي دارت في الأعوام ١٩٤٧-١٩٤٨، والتي انتهت بتهجير أكثر من مليون فلسطيني من قراهم ومدنهم، ومحو أكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية عن الخارطة الجغرافية، ومقتل مئات المواطنين.

واشارت الصحيفة، إلى أن د. بابيه يخلص في نهاية كتابه إلى نتيجة حتمية من وجهة نظره، حول المصطلح الذي يجب استخدامه لوصف ما اقترفته الحركة الصهيونية تجاه الفلسطينيين، في الفترة التي سبقت إعلان استقلال اسرائيل، وما بعدها مباشرة.

ويقول بابيه أنه «عندما تحدد حركة مثل الصهيونية أنها ترغب في قيام دولة تحتوي فقط على فئة عرقية واحدة، في مكان تتواجد فيه فئتان عرقيتان، وفي مراحل معينة من التاريخ، وخصوصاً العام ١٩٤٨، وتقرر استخدام القوة لتنظيف المنطقة من الفئة العرقية الأخرى، فإن المصطلح المقبول في القانون الدولي لوصف تل السياسية أو تلك الأيديولوجيا هو التطهير العرقي».

وتقول الصحيفة، إنه على الرغم من أن الكتاب سيصدر باللغة الإنجليزية، إلا أنه ما من شك لدى د. بابيه، بأنه سيصدر في مرحلة ما باللغة العبرية أيضاً، رغبة منه في إيصال رسالة للمجتمع الإسرائيلي.

ويهدف المؤرخ كذلك، من خلال الكتاب، إلى تحريك الرأي العام على صعيدين، الغربي والإسرائيلي، لاعتقاده بأن المفتاح لحل الصراع يكمن أيضاً في المواقف الأمريكية، وليس في المواقف الإسرائيلية فقط.

ويضيف المؤرخ، بأنه ينوي ترجمة كتابه للغة العبرية، لأنه يرغب في الحوار مع المجتمع الإسرائيلي، وتوضيح ما جرى في العام ١٩٤٨، والعلاقة بينه وبين حقيقة استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى الآن.

ووجه المؤرخ نداءه للمجتمع الإسرائيلي لتغيير نظرته، التي وصفها بأنها نظرة لا أخلاقية، وتنطوي على إشكالية من ناحية دولية، مضيفاً بأنه لا يمكن بقاء دولة ما على أساس تطهير عرقي.

●حمل اليسار الاسرائيلي جزءاً من المسؤولية

وينتقد المؤرخ اليسار الصهيوني، الذي يقول بأنه مستعد للتنازل عن أجزاء صغيرة من فلسطين التاريخية «أجزاء من الضفة الغربية» وقطاع غزة»، والتي تشكل جزءاً صغيراً من فلسطين عام ١٩٤٨، في حين أن اليسار الصهيوني يعتقد أيضاً بأن الحياة الجيدة في الأراضي المحتلة عام ٤٨، ستتحقق عندما يتقلص عدد العرب فيها.

●التطهير العرقي ودلالاته المختلفة

وكان د.بابيه قد كتب تحليلا نشر على موقع «المشهد الاسرائيلي١/٦/٢٠٠٦»، يشرح فيه قصة التطهير العرقي فلسطينيقول فيه :

لسنوات طويلة بدا مصطلح النكبة- الكارثة الإنسانية- مصطلحا كافيا لتقديم (وصف) كل من أحداث العام ١٩٤٨ في فلسطين وتأثير تلك الأحداث على حياتنا اليوم. أعتقد أن الوقت قد حان لاستخدام مصطلح آخر وهو التطهير العرقي في فلسطين. فمصطلح النكبة لا يتضمن أية إشارة مباشرة إلى من يقف وراء الكارثة، بمعنى: يمكن لأي شيء أن يسبب دماراً في فلسطين ويمكن أن يكون ذلك الفلسطينيون أنفسهم. لكن لن يكون الأمر كذلك عند استخدام مصطلح

التطهير العرقي، فهذا المصطلح يتضمن اتهاماً وإشارة مباشرين إلى مرتكبيها، ليس فقط في الماضي وإنما في الحاضر أيضا. والأهم من ذلك بكثير أنها تربط سياسات، مثل تلك التي أدت إلى دمار فلسطين في العام ١٩٤٨، بأيديولوجية معينة، خصوصًا وأن تلك الأيديولوجية ما زالت الأساس لسياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين أينما حلّوا - أي حيث تتواصل النكبة- أو بتعبير أكثر دقّة وقوّة حيث يتصاعد التطهير العرقي. بحلول الذكرى الثامنة والخمسين للنكبة، آن الأوان لاستخدام مصطلح التطهير العرقي بوضوح ودون أي تردد، باعتباره أفضل مصطلح قادر على وصف عملية طرد الفلسطينيين في العام ١٩٤٨.

•التطهير جريمة اقترفها مجموعة مجرمين

ويضيف بابيه: ان التطهير العرقي هو جريمة وأولئك الذين ارتكبوها هم مجموعة من المجرمين. في العام ١٩٤٨، أصبحت قيادة الحركة الصهيونية حكومة لإسرائيل وارتكبت جرائم ضد الشعب الفلسطيني. وقد كانت الجريمة جريمة تطهير عرقي. التطهير العرقي ليس مصطلحا غير رسمي ولكنه اتهام يتضمن منطلقات سياسية وقانونية وأخلاقية عميقة الأبعاد. أما معنى هذا المصطلح فقد تم تفسيره أثناء معالجة نتائج الحرب الأهلية التي دارت في البلقان في التسعينيات من القرن الماضي، حيث هدف كل فعل من أفعال المجموعة العرقية المعينة إلى طرد المجموعة العرقية الأخرى بهدف تحويل منطقة مسكونة من قبل أعراق مختلطة إلى منطقة نقية عرقيا وهذا ما أطلق عليه التطهير العرقي. ويصبح الفعل سياسة تطهير عرقي بغض النظر عن الأساليب المستخدمة لتحقيقه. كل وسيلة- ابتداء من الإقناع والتهديد وصولا إلى الطرد والقتل الجماعيين- تبرر إسناد هذا المصطلح لتلك السياسات. بالإضافة إلى ذلك فإن السلوك نفسه يحدد التعريف به، ولذا اعتبرت بعض السياسات، سياسات تطهير عرقي من قبل المجتمع الدولي حتى في الحالات التي لم تكتشف أو تفضح فيه خطة أساسية لتنفيذ ذلك. وبناء عليه فإن ضحايا التطهير العرقي هما كلا المجموعتين: التي هجرت جراء الخوف أو أولئك الذين طردوا بالقوة كجزء من عملية متواصلة. وتوجد التعريفات والمراجع المذكورة آنفا على الصفحات الإلكترونية لوزارة الخارجية الأميركية وصفحات الأمم المتحدة. تلك هي التعريفات الأساسية التي وجهت محكمة العدل الدولية في لاهاي عندما شرعت في محاكمة أولئك المسؤولين عن تنفيذ عمليات التطهير العرقي باعتبارهم أناسا ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية.

•الخطة دالت ...

ويوضح بابيه كذلك : كان هدف إسرائيل في العام ١٩٤٨ جليًا كما كان واضح المعالم ومباشرا في خطة «دالت» التي تبنتها القيادة العليا لمنظمة الهاجناة (المنظمة اليهودية السرّية الأساسية في

مرحلة ما قبل دولة إسرائيل) في آذار عام ١٩٤٨. كان الهدف هو الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أراضي فلسطين الانتدابية وإزالة معظم القرى الفلسطينية والأحياء العربية من مستقبل الدولة اليهودية المنتظرة. كان التنفيذ أكثر انتظاما وشمولية مما توقعته الخطة، ففي مدة لا تتجاوز السبعة أشهر دمرت ٥٣١ قرية كما أفرغت أحد عشر تجمعا سكانيا مدنيا. وقد رافق الطرد الجماعي مجازر وعمليات اغتصاب وسجن للرجال (عرّف الرجال بأنهم الذكور الذين تجاوزوا العاشرة من العمر) في معسكرات العمل لفترات تجاوزت السنة. في العام ٢٠٠٦، يمكن أن تطلق كل هذه الصفات على سياسة التطهير العرقي. وبشكل أكثر تحديدا فان سياسة التطهير العرقي كما عرّفتها الأمم المتحدة تهدف إلى تحويل منطقة مسكونة من قبل أعراق مختلطة إلى مساحة تتميز بالنقاء العرقي، حيث تعتبر كافة الوسائل مبررة لتحقيق ذلك. ويصنّف القانون الدولي مثل تلك السياسة على أنها جريمة ضد الإنسانية حيث تعتقد وزارة الخارجية الأميركية أن تصحيح تلك الجرائم يتم فقط عبر إعادة كافة الناس الذين هجروا أو طردوا بسبب عمليات التطهير العرقي إلى ديارهم.

●اسرائيل وحدها المسؤولة عن مشكلة اللاجئين

تشير المضامين السياسية لمثل هذا الخطاب إلى أن إسرائيل وحدها هي المسؤولة عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأنها وحدها تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية عن تلك المشكلة دون غيرها. أما المدلول القانوني فيفيد أنه حتى في حالة زوال «بعد هذه الفترة الطويلة» عن معظم من ارتكبوا أفعالا يمكن أن توصف كجرائم ضد الإنسانية، فإن الفعل نفسه ما زال جريمة لم يقف أحد أمام العدالة جراء ارتكابها. أما المدلولات الأخلاقية فتشير بالتأكيد إلى أن الدولة اليهودية قد ولدت جراء خطيئة- حالها كحال الكثير من الدول طبعا- ولكن الخطيئة أو الجريمة ما زالت طيّ التنكر والنكران. تعترف بعض الدوائر الإسرائيلية أنها الأسوأ، ولكنها بنفس الوقت تبررها بوعيها المستدرك وباعتبارها سياسة مستقبلية تمارس ضد الفلسطينيين أينما كانوا.

لقد تجاهلت النخبة السياسية الإسرائيلية كافة هذه الدلائل، وبدلا من ذلك استقت عبرة مختلفة من أحداث ١٩٤٨ مفادها: أن بإمكان إسرائيل كدولة، طرد نصف السكان وتدمير نصف قراهم والخروج من ذلك دون أي خدش أو انتقاد. أما نتائج تلك العبرة فكانت المواصلة الحتمية لسياسة التطهير العرقي بوسائل أخرى. ميّزت تلك العملية مفاصل معروفة تماماً، كطرد عشرات القرى بين ١٩٤٨ و١٩٥٦ من إسرائيل وإجبار ٣٠٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة على الرحيل القسري، وما يحدث في منطقة القدس الكبرى بشكل مقنن ولكنه متواصل.

• العبر السياسية

وطالما أن العبر السياسية لم يتم استيعابها بعد، ستبقى بعض النزعات والمشاعر الانتقامية قائمة في الجانب الفلسطيني. أما الاعتراف القانوني بنكبة عام ١٩٤٨ باعتبارها خطوة تطهير عرقي فسيجعل العدالة التعويضية أمراً ممكناً. تلك هي العملية التي تمت مؤخرا في جنوب أفريقيا. فالاعتراف بشرور الماضي لا يهدف إلى إحضار المجرمين للعدالة، ولكنه يهدف إلى إحضار الجريمة إلى محكمة ووعي الجماهير. أما الحكم النهائي في هذه الحالة فلن يكون انتقاميا- لن يكون هنالك عقاب- بل سيكون تعويضيا، حيث سيتم تعويض الضحايا. لقد نطقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بالتعويض الأكثر منطقية في حالة اللاجئين الفلسطينيين تحديدا وذلك في كانون أول عام ١٩٤٨، متمثلا بقرارها رقم ١٩٤ والذي يقضي بالعودة غير المشروطة للاجئين الفلسطينيين وأسرهم إلى موطنهم الأصلي (وبيوتهم حيث كان ذلك ممكنا).

وطالما أن العبرة الأخلاقية لم يتم تعلمها بعد ستواصل دولة إسرائيل وجودها كجيب عدواني في قلب العالم العربي. وستبقى أيضا آخر ما يذكّر بالماضي الاستعماري، الأمر الذي لا يعقّد فقط العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ولكن بين الإسرائيليين وكافة شعوب العالم العربي أيضا. ولأن العبرة الأخلاقية لم تستوعب بعد، يبقى في إسرائيل اليوم تبرير استدراكي للتطهير العرقي وخطر حقيقي يتمثل في محاولة أخرى لاستحضاره.

متى وكيف يمكننا أن نأمل في استيعاب تلك العبر واستخدامها في جهود ترمي إلى إحلال السلام والتصالح في فلسطين؟ أولا وبالطبع فإننا لن نتوقع أن يحدث الكثير ما دامت المرحلة الوحشية الحالية من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة مستمرة، ومع ذلك فإنه إلى جانب النضال ضد الاحتلال، والتطور الإيجابي لخيار مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها قائم باعتباره الإستراتيجية الأساسية قدما التي يعتمدها المجتمع المدني في المناطق المحتلة وكذلك حركة التضامن العالمية، لا بد من مواصلة الجهود لوضع عملية التطهير العرقي للعام ١٩٤٨ في مركز اهتمام العالم ووعيه.

ولا يمكن حصر العمل في مكان واحد، والمكان الذي حدثت فيه عمليات التطهير العرقي العام ١٩٤٨ - إسرائيل اليوم- ليس مستثنى من هذه الخطة، والعمل في داخل أرض النكبة يجب أن يتم بالتنسيق مع أو أن يشمل في الجهد الكلي المبذول في مناطق تواجد الفلسطينيين ومن يساندونهم، وبمساعدة منظمات اللاجئين المهجرين في داخل «إسرائيل» والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية الريادية، وبالتعاون مع مجموعة من النشطاء اليهود، لا بد من المبادرة إلى محاولة جدية لاستحضار ما حدث من تطهير عرقي إلى وعي الجمهور والدفاع بشكل قوي ودون أي تردد عن تنفيذ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، ففي مؤتمرين مؤيدين لحق العودة أعلن بعض الباحثين الفلسطينيين واليهود والنشطاء السياسيين على الملأ استنتاجاتهم

حول التطهير العرقي من عام ١٩٤٨ حتى اليوم، كما طرحوا أفكارهم حول أفضل السبل للمضيّ قدما على طريق تثقيف الرأي العام حول المدلولات الكارثية- بالنسبة للفلسطينيين واليهود كما هو بالنسبة للعالم الواسع بكل تأكيد- للنكران المتواصل للتطهير العرقي الذي حدث العام ١٩٤٨ ورفض قبول حق العودة المعترف به دوليا.

و يختتم بابيه مؤكدا : بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين، وتحضيراً للذكرى الستين لا بد لنا - نحن الفلسطينيين والإسرائيليين وكل محبي هذه الأرض- من المطالبة بأن تتضمن كل كتب تاريخنا ما حدث عام ١٩٤٨ من جريمة ضد الإنسانية، وذلك لإيقاف مواصلة ارتكاب الجريمة الحالية قبل أن يفوت الأوان.

- **مواقف بارزةلبابيه**

هذا ويذكر هنا ان ايلان بابيه هو باحث جريء وصريح ينتمي الى مجموعة من المؤرخين اليهود في اسرائيل الذين يحاولون اعادة كتابة التاريخ الاسرائيلي وتصحيح كتب التاريخ التي صدرت حتى الآن وامتلأت بالتشويهات وبتزييف الحقائق، خصوصا فيما يتعلق بالوجود العربي في فلسطيني وكيف تعاملت اسرائيل معه.

وقد سميت هذه المجموعة ب «المؤرخون الجدد». وعلى الرغم مما يتعرضون له من ملاحقات وتحريض، فإنهم يواصلون إعداد ونشر أبحاثهم في اسرائيل نفسها وفي الخارج. الدكتور بابيه مثلا، أصدر عشرات الدراسات في معظمها معارضة وناقدة للصهيونية، ولسياسة حكومات اسرائيل المتعاقبة، ابتداء من نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ والتنكر الاسرائيلي المستمر لها وانتهاء بالحرب الاخيرة على لبنان. فهو لم يتردد للحظة في الافصاح عن مواقفه المعارضة للحرب والتي وصفها بانها حرب مخططة سلفا بهدف توجيه ضربة قاضية للمقاومة اللبنانية والفلسطينية بتشجيع امريكي.

كذلك يعتبر بابيه من القلائل جدا في اسرائيل الذين ينادون بتسوية الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ليس باقامة دولتين للشعبين، بل دولة واحدة للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني يعيشان معا بمساواة وتحت نظام حكم واحد.

اكثر من ذلك فقد أيد د. بابيه قرار اتحاد المحاضرين البريطانيين سنة ٢٠٠٥، مقاطعة الجامعات الاسرائيلية التي لا تقف ضد سياسة الابرتهايد الاسرائيلية تجاه العرب، ومقاطعة جامعتي حيفا وبار ايلان بالذات، الأولى «وهو يدرس فيها حتى الآن» بسبب موقفها غير المهني من بحث حول مذبحة الطنطورة المذكورة أعلاه، والثانية وهي واقعة قرب تل أبيب، لأنها تقيم فرعا لها في مدينة أرئيل، وهي كبرى المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة.

وقد تبين ان قرار المقاطعة للجامعات الاسرائيلية صدر بمعرفته وبتشجيع منه وهناك من يقول انه شخصيا كان المبادر اليه. لذا فانه يعتبر احد الخارجين عن «الاجماع القومي» واحد الاشخاص الذين يتعرضون باستمرار لانتقادات شديدة من سياسيين واكاديميين مخالفين لافكاره ومعتقداته. لذلك كله، فليس غريبا ان يعود ليقف من جديد هذه المرة في مركز الانتقادات/ مقتطفات مترجمة ايضا عن العرب اليوم/.

وقد حال الاعلان عن صدور كتابه صرح بابيه بان تلك المعارضة وتلك الانتقادات غير مفاجئة له ولن تثنيه عن مواصلة القيام بتأدية رسالته للمجتمع الاسرائيلي «كانسان مثقف اشعر بالحاجة للتعبير عن مواقفي. كما افهم وظيفة المثقف في المجتمع ، عليه ان يضع مرآة امام المجتمع حتى عندما تكون هناك امور وقضايا غير محببة. الاختلاف بالرأي ليس معناه الامتناع عن طرحه ومناقشته».

●بابيه في سطور

ولد ايلان بابيه عام ١٩٥٤ في حيفا، انهى دراسة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة اكسفورد البريطانية. منذ سنة ١٩٨٤ يعمل محاضرا في جامعة حيفا، بداية في قسم الشرق الاوسط وبعدها في قسم العلوم السياسية.

له عشرات المقالات المهنية واصدر خمسة كتب من بينها: «بريطانيا والصراع الاسرائيلي - العربي» و«تاريخ فلسطين». سنة ٢٠٠٢ نشر باللغة العبرية السيرة السياسية الذاتية لعائلة الحسيني الفلسطينية. اضافة الى نشاطه الاكاديمي يعتبر بابه احد النشطاء السياسيين في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهي الحزب العربي اليهودي اليساري الذي يقوده حاليا النائب محمد بركة.

لمع اسم الدكتور بابيه اكثر من ذي قبل عندما وقف الى جانب احدى الشخصيات الاكاديمية المعروفة في اسرائيل ويدعى، تيدي كاتس. فهذا الاخير اعد بحثه لرسالة الدكتوراة حول المجزرة التي ارتكبت في قرية «الطنطورة».

وقد جاء في رسالته ان جنود كتيبة الكسندروني نفذوا مجزرة ضد سكان الطنطورة راح ضحيتها حوالي ٢٠٠ شخص كانوا جميعا عزلاً من السلاح. وقد كان بابه الأستاذ المرشد لهذه الرسالة فأجازها. عندها قام عدد من اعضاء الكتيبة القدامى برفع دعوى الى المحكمة حسب قانون القذف والتشهير وادعوا ان كاتس شوه شهاداتهم في رسالة الدكتوراة. كاتس تعرض وقتها الى ضغوط شرسة من مختلف الأوساط السياسية والعائلية فارتعب وخاف وقدم الاعتذار للمحاربين اليهود القدامى الذين اعترفوا أمامه بالمذبحة وتراجع عما جاء في بحثه. وقامت لجنة خاصة من جامعة

حيفا ببحث الرسالة والغائها، منهية بذلك مستقبل كاتس الاكاديمي ومصداقيته. وقد تراجع كاتس فيما بعد عن تراجعه وأعرب عن الندم لأنه رضخ لهؤلاء، إلا ان شعوره بالندم لم يغير شيئا.

لكن ايلان بابيه الذي كان مقتنعا بكل كلمة جاءت في بحث كاتس وبأن هناك مجزرة وقعت ضد سكان الطنطورة العرب فعلا، لم يتراجع قيد أنملة بل ظل يعلن وقوفه الى جانب البحث بكل قوة وحارب كل الوقت من اجل الغاء قرار الجامعة ، مدعيا ان قرار الإلغاء جاء لدوافع سياسية وبأن جامعة حيفا تسيء لحرية التعبير الاكاديمي له ولطلابه ايضا.

هوامش الفصل الأول :

١- راجع بهذا الصدد جرجي كنعان – العنصرية / دار النهار / بيروت ١٩٨٣ ، ود. عبد الوهاب المسيري / الأيديولوجية الصهيونية – عالم المعرفة ١٩٨٢ الكويت .

٢- نقلاً عن د. إبراهيم البحراوي – صحيفة العرب اليوم الأردنية ٢٠٠٠/٨/٢١ .

٣- مذكرات تيودور هيرتزل الكاملة ، هيرتزل بريس وتوماس يوسيلوف ، ١٩٦٠ ، الجزء الثاني ص ٥٨١ .

٤- انظر هنا كنعان والبحراوي أيضاً مصدر سبق الإشارة إليه .

٥- لمزيد من المعلومات راجع هنا كتاب « الدولة اليهودية » لهرتزل ، وبروتوكلات حكماء صهيون .

٦- المصادر السابقة نفسها .

٧- راجع هنا « سليمان أبو ستة » حق العودة مقدس وقانوني وممكن ، صحيفة الدستور الأردنية ، عدد ١٩٩٧/٩/٣ .

٨- نور الدين مصالحة / طرد الفلسطينيين – مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط – الصهيونيين ١٩٨٢-١٩٤٨.

٩- المصدر السابق نفسه .

١٠- د. أبو ستة – مصدر سبق ذكره .

١١- « من الأرشيف الصهيوني – وثائق ونصوص جمعها إسرائيل شاحك » ، سلسلة كتب فلسطينية –٦٦- ، بيروت ، لبنان ، ص١٥،ص١٦ .

١٢- المصدر نفسه ، ص ١٦ .

١٣- المصدر نفسه .

١٤- صحيفة عل همشمار العبرية ١٩٨٥/٦/١١ .

١٥- المصدر السابق نفسه .

١٦- يوميات يوسف فايس / مدير شعبة الأراضي في الكيركيمت / دار « ماوه » للنشر / القدس / ١٩٧٣ .

١٧- المصدر نفسه .

١٨- المصدر نفسه .

١٩- المصدر نفسه .

٢٠- المصدر نفسه .

٢١- صحيفة الفجر الفلسطينية ١٩٨٥/٦/١٠ .

٢٢- المصدر نفسه .

٢٣- المصدر نفسه .

٢٤- المصدر نفسه .

٢٥- المصدر نفسه .

٢٦- المصدر نفسه .

٢٧- يوميات فايس / مصدر سبق ذكره .

٢٨- المصدر نفسه .

٢٩- عن مجلة هعولام هزيه العبرية ، عدد ١٩٩٠/١٢/١٢ .

٣٠- رحبعام زئيفي ، صيحفة يديعوت أحرونوت العبرية عدد ١٩٩١/١٠/١٣ .

٣١- المصدر نفسه .

٣٢- المصدر نفسه .
٣٣- يوسي ميلمان ، « تهجير الفلسطينيين بين الأمس واليوم » ، صحيفة دافار عدد ١٨/٩/١٩٨٨ .
٣٤- المصدر نفسه .
٣٥- الكاتب الإسرائيلي عوزي بنزيمان ، كتاب قيصر إسرائيل بالإنجليزية .
٣٦- المصدر نفسه .
٣٧- المصدر نفسه .
٣٨- المصدر نفسه .
٣٩- المصدر نفسه .
٤٠- صحيفة هآرتس ، عدد ٢٨/٩/١٩٨٨ .
٤١- صحيفة يديعوت أحرونوت ، عدد ٦/١٢/١٩٨٨ .
٤٢- صحيفة هآرتس ، عدد ١١/١١/١٩٨٧ .
٤٣- صحيفة عل همشمار ، عدد ٣١/١٠/١٩٨٩ .
٤٤- المصدر نفسه .
٤٥- مجلة حوتام ، عدد ١٩/٨/١٩٨٨ .
٤٦- مجلة بماحنيه العسكرية ، عدد ٦/١٢/١٩٨٩ .
٤٧- صحيفة هآرتس ، عدد ١٠/١١/١٩٨٩ .
٤٨- المصدر نفسه .
٤٩- صحيفة عل همشمار ، عدد ١٣/٢/١٩٩٠ .
٥٠- صحيفة عل همشمار ، عدد ١٩/٥/١٩٨٩ .
٥١- صحيفة دافار ، عدد ١٧/٤/١٩٨٩ .
٥٢- صحيفة معريف العبرية ١٦/٨/١٩٩٨ .
٥٣- صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية ١٧/٨/١٩٩٨ .
٥٤- صحيفة هآرتس العبرية ٦/٥/١٩٩٩ .
٥٥- القدس المقدسية ١٤/٣/٢٠٠١ .
٥٦- صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ٢٥/٣/٢٠٠١ .
٥٧- صحيفة هآرتس العبرية ١/٥/٢٠٠١ .
٥٨- صحيفة هآرتس ١١/١١/١٩٨٧ .
٥٩- زئيف شيف ، فكرة الترنسفير قديمة – صحيفة هآرتس عدد ١٨/٨/١٩٨٨ .
٦٠- المصدر نفسه .
٦١- صحيفة عل همشمار ، عدد ٢٤/٨/١٩٨٨ .

هوامش الفصل الثاني :

١-كما جاء في دراسة « الاستعمار الاستيطاني الصهيوني » ، صحيفة الرأي الأردنية / عمان ١٩٨٩/٢/٢ .

٢-من محاضر المؤتمر الصهيوني الأول / القدس ، رؤوبن ماس ، ١٩٤٦م ، ص١٩٤٢ ، ص١٩٤٤ .

٣-اميل توما ن جذور القضية الفلسطينية ، ص ١٨٠-١٨١ .

٤-عن تقرير لجنة بيل ، الكتاب الأسود عن يوم الأرض ، بيان اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية ، حيفا ، ١٩٧٦ ، ص١٤ .

٥-صحيفة الجروزلم بوست الإسرائيلية ، ١٩٧٧/٩/١٢ .

٦-الفكر الصهيوني وإقامة دولة إسرائيل ، دار الجليل للنشر / عمان ، ١٩٨٦ .

٧-تقرير لجنة بيل ، مصدر سبق الإشارة إليه .

٨-نشرة حارس أملاك الغائبين ، كانون الثاني ، ١٩٥٣ ، صحيفتا هآرتس وجروزلم بوست ، ١٩٥٣/١/١٨ .

٩-انظر كتاب : الاستيطان — التطبيق العملي للصهيونية ، عبد الرحمن أبو عرفه ، دار الجليل ، ١٩٨١ ، عمان ، ص٣١ ، كتاب : سكان فلسطين ديموغرافيا ، للدكتور حسن عبد القادر صالح ، قسم الجغرافيا ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٥ ، عمان .

١٠-باهر الأشهب ، حول سياسة الاستيطان الإسرائيلية ، صحيفة الفجر المقدسية ١٩٧٦/١١/٦ .

١١-تقرير وزارة العمل الأردنية حول السياسات الصهيونية في الأراضي المحتلة ، صحيفة صوت الشعب الأردنية / عمان ، ١٩٨٦/١/٢٨ .

١٢-د. حسن عبد القادر صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤١-١٤٢ .

١٣-المصدر السابق نفسه .

١٤-مجلة نيويورك تايمز ، ١٩٦٩/٢/٢ .

١٥-صحيفة دافار ، ١٩٧٠/١١/٦ .

١٦-اليوميات الفلسطينية ، ١٩٦٨/٦/٩ .

١٧-المصدرنفسه .

١٨-صحيفة عل همشمار العبرية ، ١٩٨٩/٦/٢٧ .

١٩-المصدر نفسه .

٢٠-صحيفة معاريف ١٩٩٠/١/١٧ .

٢١-صحيفة هآرتس العبرية ، ١٩٩٠/٨/١٧ .

٢٢-صحيفة معاريف العبرية ، ٢٤/ ١٩٩٠/٨ .

٢٣-المصدر نفسه .

٢٤-صحيفة معاريف العبرية ، ١٩٩٠/٢/١٤ .

٢٥-صحيفة هآرتس العبرية ، ١٩٩٠/٢/١٩ .

٢٦-انظر عبد الرحمن أبو عرفه ود. حسن عبد القادر صالح ، مصادر سبق الإشارة إليها ، وكذلك باراك، موقع «والله نيوز الإسرائيلي- ٢٠٠٨/٠٣/٣١.

٢٧-صحيفة الجروزلم بوست الإسرائيلية ، ١٩٩٧/٩/١٢ .

هوامش الفصل الثالث:

١- لمزيد من التفاصيل حول هذه المفاهيم راجع : موشيه مينوحين ، انحطاط اليهود في زمننا ، نيويورك ١٩٦٥ ، وليونارد سليتر ، العهد ، نيويورك ١٩٧٠ ، ويرباره تاكمان ، التوراة أو السيف ، نيويورك ١٩٦٨ ، ووليام زوكرمن ، صوت مخالف ، المشكلة اليهودية ١٩٤٨ — ١٩٦١ ، نيويورك ١٩٦٤ ، وإسرائيل شاحك ، « التاريخ اليهودي والديانة اليهودية » وشاحك « الأهداف المستمرة للسياسات الصهيونية » .

٢- المصادر نفسها .

٣- المصادر نفسها .

٤- المصادر نفسها .

٥- انظر ناتانئيل لورخ ، حافة السيف ، نيويورك ١٩٦٤ و أ.ف ستون ، طريق الإرهابيين إلى فلسطين نيويورك ١٩٤٦ ، ومن هم الإرهابيون ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٢ .

٦- المصادر نفسها .

٧- ثيودور هرتزل ، المذكرات ، نيويورك ١٩٦٠ ، الجزء الثاني من ٥٨٠ ٥٨٢ ، وهرتزل ، الدولة اليهودية .

٨- المصادر نفسها .

٩- فلاديمير جابوتنسكي ، قصة الفرقة اليهودية ، نيويورك ، ١٩٤٥ .

١٠- فلاديمير جابوتنسكي ، « سياسة الجدار الحديدي صحيفة البولندية ١٩٢٣ .

١١- لورخ ، وتاكمان ، وشاحك ، وستون ، مصادر سبق الإشارة إليها .

١٢- المصادر نفسها .

١٣- المصادر نفسها .

١٤- حاييم وايزمن ، : التجربة والخطأ » ، ١٩١٤ .

١٥- جابوتنسكي ، مصدر سبق الإشارة .

١٦- المصدر نفسه .

١٧- مناحيم بيغن ، الثورة ، قصة الأدغون ، نيويورك ١٩٥١ ، والتمرد ١٩٥٦ .

١٨- المصدر نفسه .

١٩- المصدر نفسه .

٢٠- المصدر نفسه .

٢١- بن غوريون ، إسرائيل سنوات التحدي ، نيويورك ومحاضر المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية ١٩٣٦/٦/٩

٢٢- المصدر نفسه .

٢٣- المصدر نفسه .

٢٤- المصدر نفسه .

٢٥- المصدر نفسه .

٢٦- لورخ ، وتاكمان ، وشاحك ، وستون، وبيغن ، وجابوتنسكي ، مصادر سبق الإشارة .

٢٧- المصدر نفسه .

٢٨- المصدر نفسه .

٢٩- المصدر نفسه .

٣٠- لمزيد من التفاصيل مفاهيم الإرهاب — انظر د. سليم الجنيدي رسالة دكتوراه « الإرهاب في الفكر الصهيوني » جامعة الرباط ، ١٩٩٠ .

٣١- صحيفة الأيام الفلسطينية ، ٢٠٠٠/١١/٤ .

٣٢- صحيفة الأيام الفلسطينية ، ٢٠٠٠/١٢/١٠ .

٣٣- صحيفة القدس ٢٠٠١/٢/١٢ .

٣٤- صحيفة هآرتس العبرية ٢٠٠١/١/١٢ .

٣٥- صحيفة الرأي الأردنية ، ٢٠٠١/٢/٥ .

٣٦- صحيفة الرأي الأردنية ، ٢٠٠١/٥/٢٢ .

٣٧- الملف السياسي للدستور الأردني / عمان ، ١٩٩٦/٥/٥ .

٣٨- صحيفة هآرتس العبرية ، ١٩٩٧/١١/١٤ .

٣٩- المصدر السابق نفسه .

٤٠- البروفيسور يسرائيل شاحك : الأهداف المستمرة للسياسات الصهيونية في الشرق الأوسط / صحيفة الرأي الأردنية / عمان ، ٨ ، ١٩٩٦/٧/٩ .

٤١- المصدر السابق نفسه .

٤٢- صحيفة هآرتس العبرية ، ١٤/ ١٠ / ١٩٩٢ .

٤٣- صحيفة الرأي الأردنية / عمان ، ١٩٩١/٥/٢٣ .

٤٤- المصدر السابق نفسه .

٤٥- صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٩/١٠/١٨ .

٤٦- صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ٢٠٠٠/٨/٩ .

٤٧- صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠٠/٤/٩ .

٤٨- صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠٠/٩/٢٠ .

٤٩- صحيفة كول هزمان العبرية ٢٠٠٠/١٠/٢٠ .

٥٠- المصدر السابق نفسه .

٥١- صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/١/٢٢ .

٥٢- نقلاً عن د. إبراهيم البحراوي ، صحيفة العرب اليوم الأردنية ٢٠٠٠/٨/٢١.

٥٣- راجع هنا كتاب تاريخ الهاغاناة / ١٩٩٤ .

٥٤- راجع أيضاً كتاب « التمرد »لمناحييم بيغن / ١٩٥٦ .

٥٥- من ملفات الإهارب الصهيوني / دار الجليل للنشر / عمان ، ص١١ .

٥٦- صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/٣/٢٧ .

٥٧- العودة إلى مقالة جابوتنسكي « جدار الفولاذ » ١٩٢٣ .

٥٨- انظر محاضر المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية ، ١٩٣٦/٦/٩ .

٥٩- د. تيسير أبو عرجة/رئيس قسم الصحافة والإعلام في جامعة البنات. ندوة الدستور/الملف السياسي، عدد ١٩٩٦/٥/٥ ص ١٢

٦١ - نواف الزرو/ندوة الدستور/الملف السياسي عدد ١٩٩٦/٥/٥.

٦٢ - د. أحمد يوسف/واشنطن/ملف الدستور المصدر السابق.

٦٣ - د. محمد علي الفرا المصدر السابق نفسه.

٦٤ - نواف الزرو مصدر سابق.

٦٥ - انظر البروفيسور يسرائيل شاحاك، الأهداف المستمرة للسياسات الصهيونية في الشرق الأوسط/صحيفة الرأي

الأردنية، أعداد ٨ و٩ و١٩٩٦/٧/١٠، وكذلك كتاب التاريخ اليهودي والديانة اليهودية.

٦٦- انظر ثيودور هرتزل، كتاب «الدول اليهودية» وكذلك بروتوكولات حكماء صهيون.

٦٧ - انظر يسرائيل شاحاك، مصدر سبق ذكره، وكتاب «إرهاب إسرائيل المقدس» تأليف ليفيا روكاخ وترجمة مصطفى درويش.

٦٨ - من ملفات الإرهاب الصهيوني/مجازر وممارسات/اصدار دار الجليل للنشر/عمان ص ١١.

٦٩ - المصدر السابق.

٧٠- بن غوريون ، كتاب: «تاريخ الهاغانا» / المنظمة الصهيونية العالمية/ عام ١٩٥٤ .

٧١ - انظر ارشيف الإرهاب الاستيطاني اليهودي وارشيف إرهاب الموساد وأرشيف إرهاب الجيش الإسرائيلي، لجنة يوم القدس/عمان.

٧٢ - إسرائيل شاحاك كتاب الأسرار المفتوحة، صحيفة الرأي الأردنية عدد ١٩٩٧/١١/١٥.

٧٣- انظر ملف المجازر الإسرائيلية ضد الفلسطينيين/لجنة يوم القدس.

٧٤- صحيفة الرأي الأردنية عدد سبق ذكره.

٧٥- إسرائيل شاحاك، مصدر سبق ذكره.

٧٦- د. فايز رشيد، تزوير التاريخ في الرد على كتاب نتنياهو «مكان تحت الشمس» صحيفة الدستور الأردنية أعداد ١٢. ٥ - ١٤/أيار/١٩٩٧

٧٧- المصدر نفسه.

٧٨- المصدر نفسه.

٧٩- المصدر نفسه.

٨٠-المصدر نفسه

٨١-المصدر نفسه

٨٢- راجع «من ملفات الإرهاب الصهيوني» - مصدر سبق ذكره ارشيف لجنة يوم القدس/عمان.

٨٣- انظر نتنياهو: كتاب «مكان تحت الشمس»، ارشيف دار الجليل للنشر والدراسات/عمان.

٨٤- المصدر السابق.

٨٥- المصدر السابق.

هوامش الفصل الرابع:

١-توم سيغف، نقلا عن موشيه شاريت،،الخطط المريعة للافون: إرهاب في سوريا وغزة كي تكون أجواء احتفالية، المصادر العبرية الاسرائيلية ، هآرتس/٢٠٠٧/٨/٢٣.

٢-المصدر نفسه.

٣-المصدر نفسه.

٤-المصدر نفسه.

٥-ميرون رفافورت، هآرتس العبرية /٢٠٠٧/٧/٦،

٦-المصدر نفسه.

٧-المصدر نفسه.

٨-المصدر نفسه.

٩-وثيقة، تقرير لصحيفة هآرتس العبرية /٢٠٠٧/٧/٦.

١٠-المصدر نفسه.

١١-تسفرير رينات، تقرير،نشر في هآرتس/١٣/٠٦/٢٠٠٧/.

١٢-ناغا كدمون،

١٣-المصدر نفسه.

١٤-الدكتور وليد مصطفى وهو باحث متابع متخصص، "التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية"،

١٥-المصدر نفسه.

١٦-البروفسور الإسرائيلي "إسرائيل شاحاك"،

١٧-توم سيغف، الصحف العبرية، ٢٠٠٦/٤/٢٥.

١٨- رافي ايتان المسؤول الكبير في الموساد الاسرائيلي سابقا بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ .

١٩-رونين برغمان مراسل صحيفة يديعوت للشؤون الاستخبارية والاستراتيجية، يديعوت احرونوت، ٢٠٠٦/٤/٢٨.

٢٠-المصدر نفسه.

٢١- "اهارون كلاين" الموساد هو الذي اغتال وديع حداد في العراق عام ١٩٧٨ /عن موقع عرب ٤٨ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٦ ".

٢٢- يورغن كاين " الموساد يقف ايضا وراء اغتيال رفيق الحريري" ، /عن موقع عرب ٤٨ تاريخ ٢٠٠٦/٥/٣ ".

٢٢-من ملفات الاستخبارات البريطانية، صحيفة معاريف ٢٠٠٦/٣/١٧.

٢٣-المصدر نفسه.

٢٤-المصدر نفسه.

٢٥-نوعم بيركويتش" ، صحيفة هآرتس العبرية في ملحقها الاسبوعي، تاريخ، ٩٧/١١/١٤.

٢٦-المصدر نفسه.

٢٧-المصدر نفسه.

٢٨-المصدر نفسه.

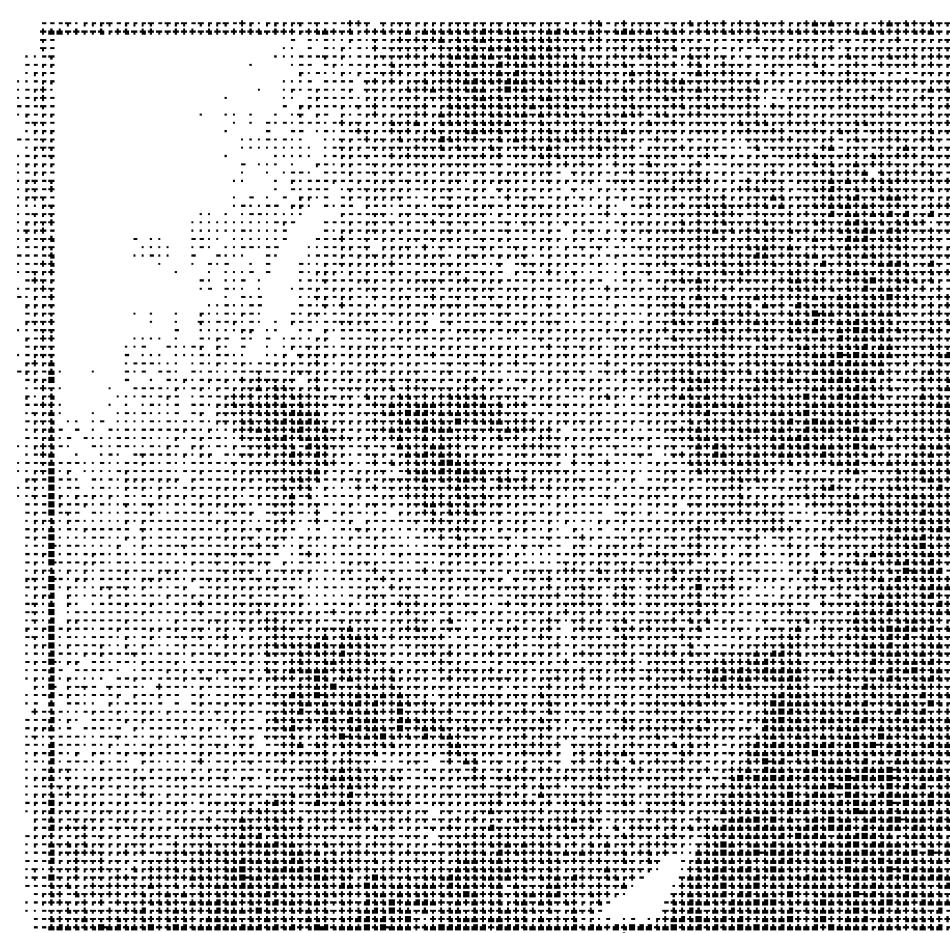
٢٩-المصدر نفسه.



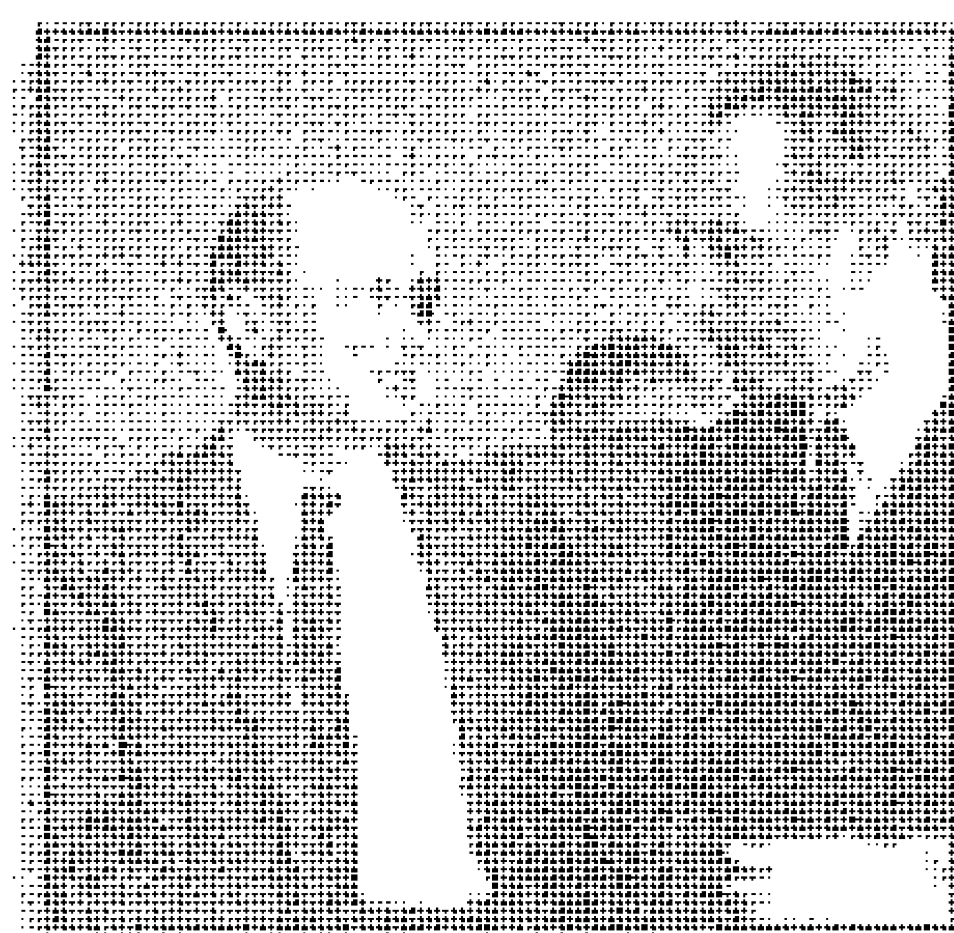
هرتزل مؤسس الصهيونية



بن غوريون وغولدامئير



موشيه شاريت



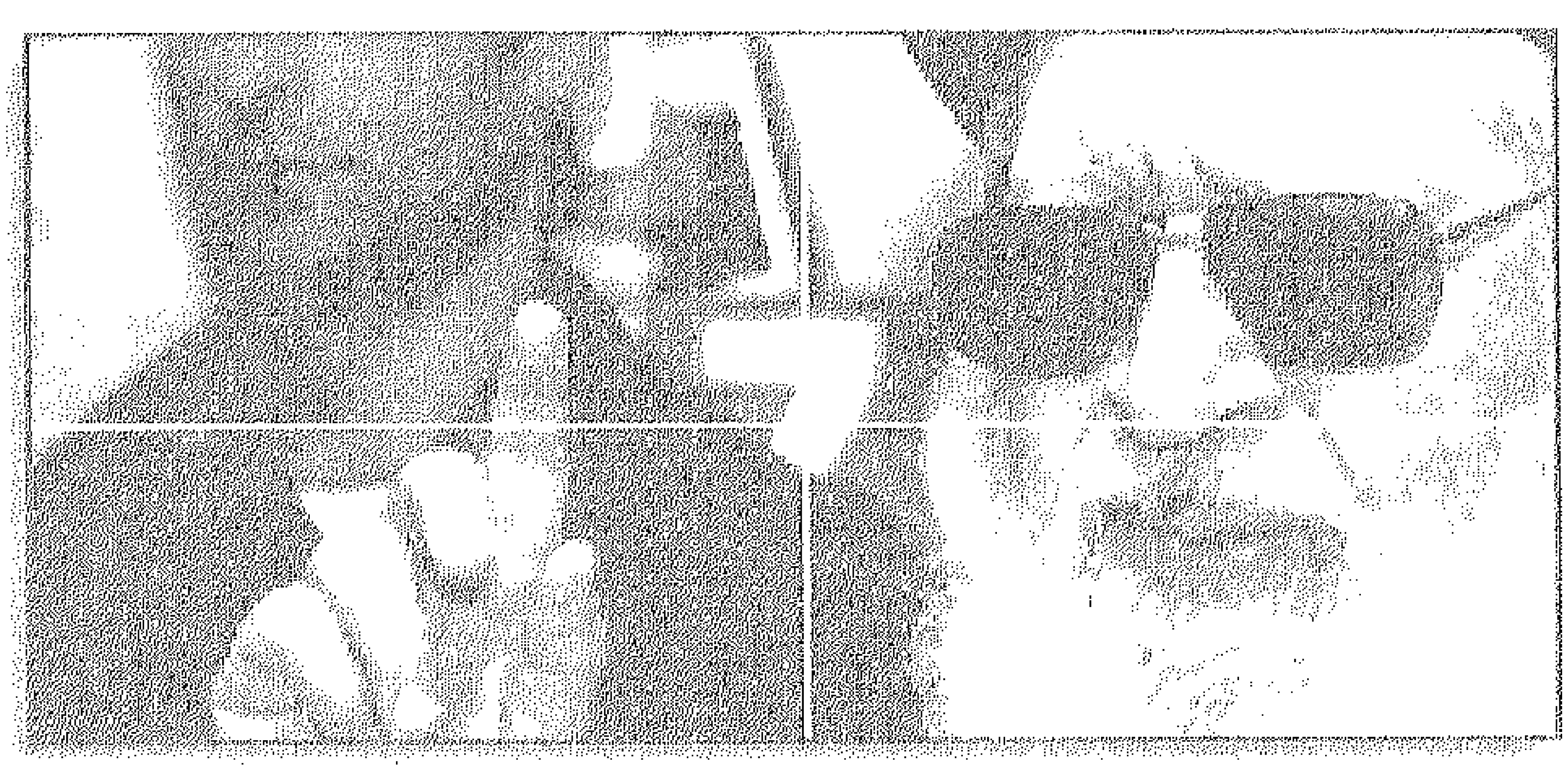
بيريز وديان



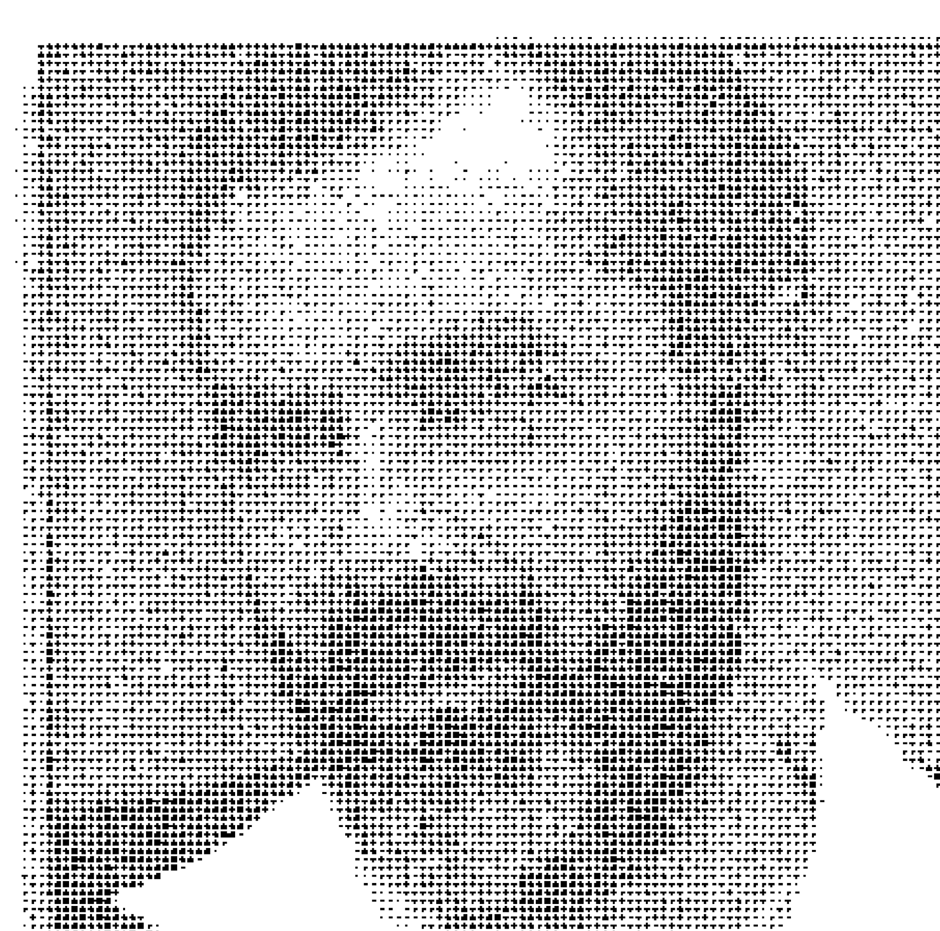
طرومبلدور



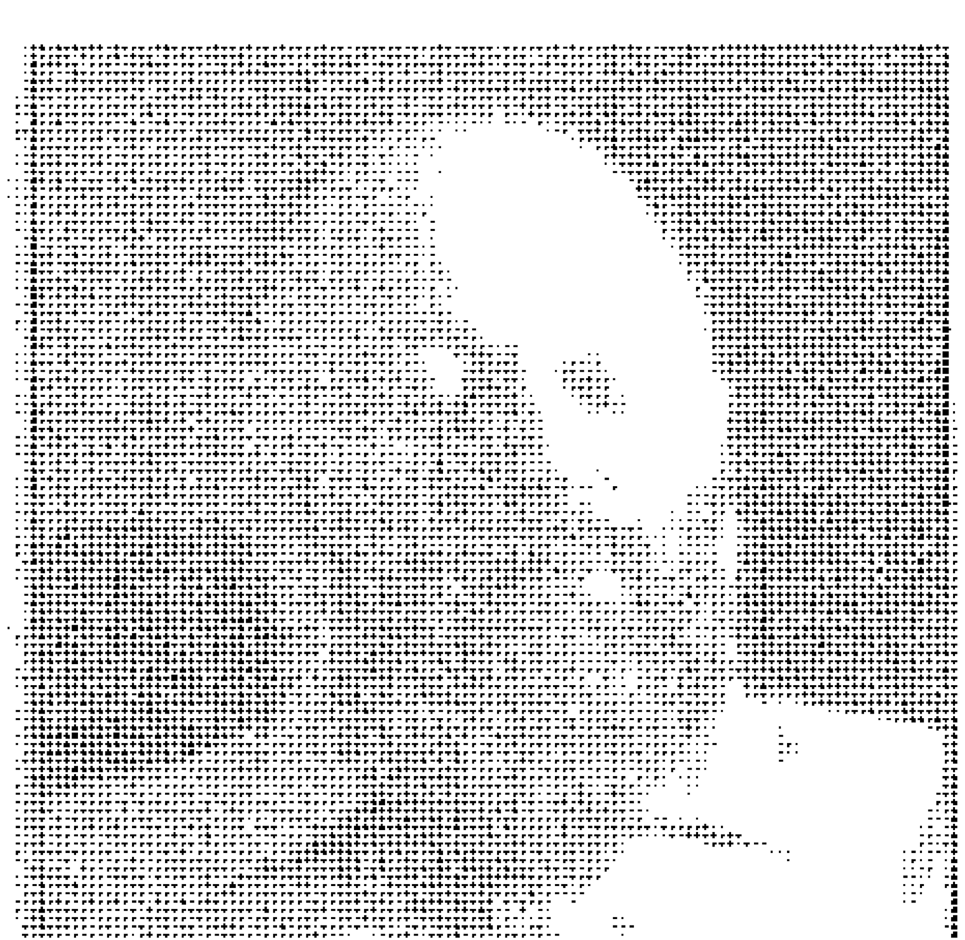
ديان



الحاخام الاكبر عوباديا يوسف



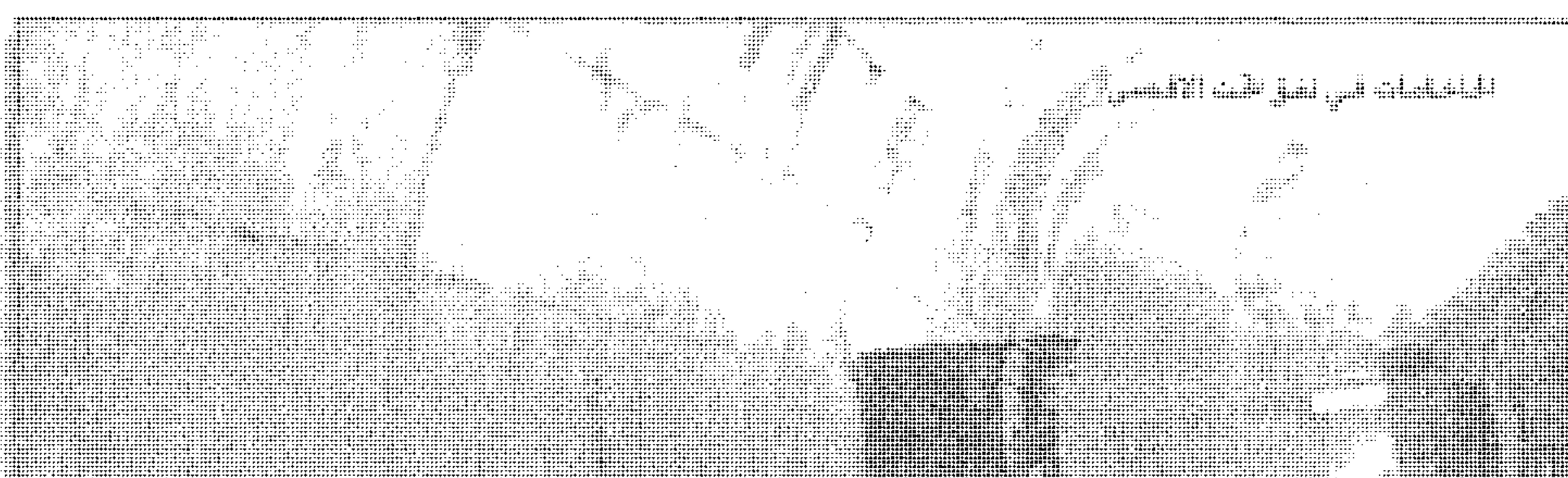
مئير كهانا



آفي ايتام



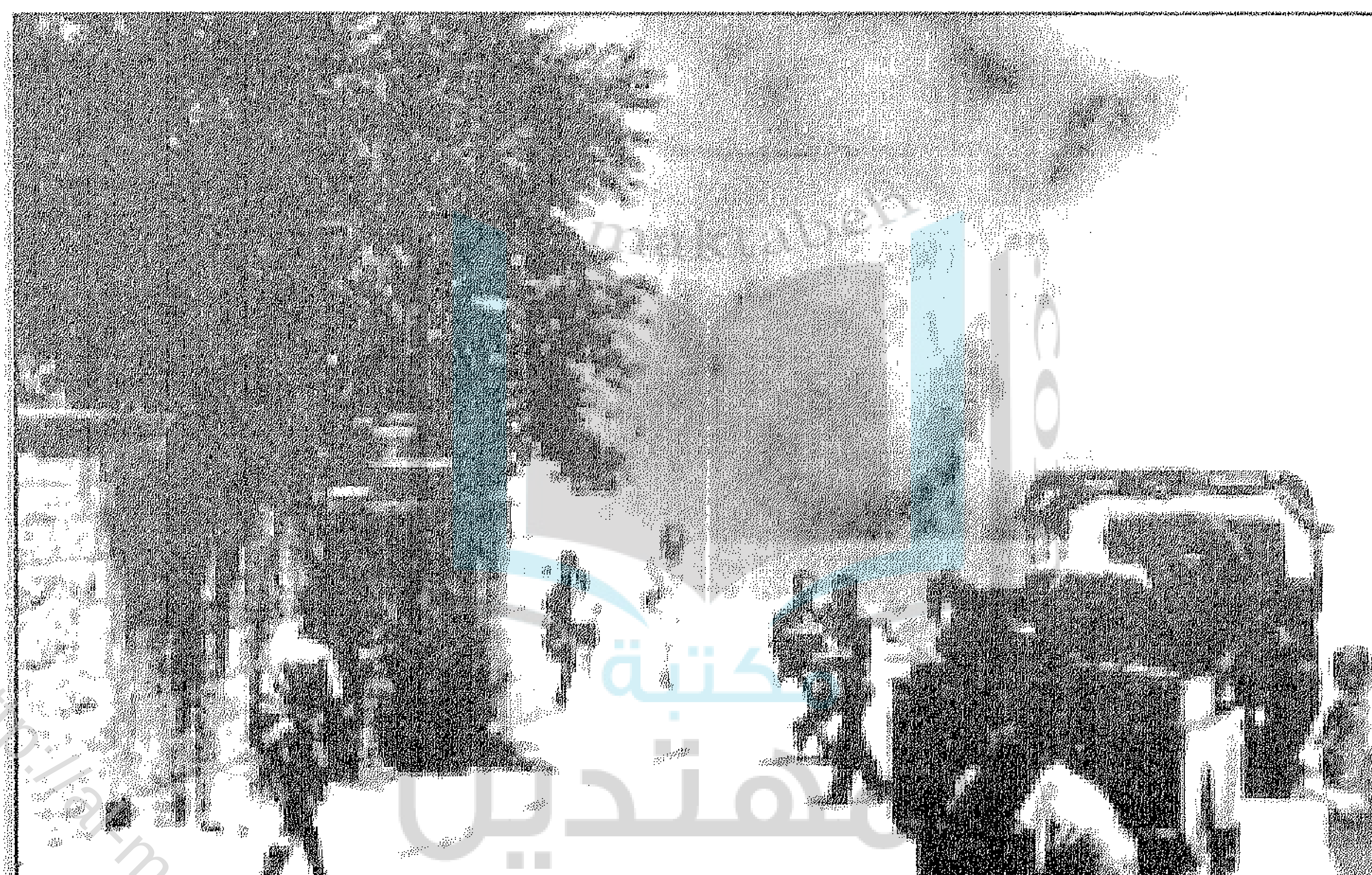
المؤسسة الدينية - دور مركزي
في « اسرائيل »



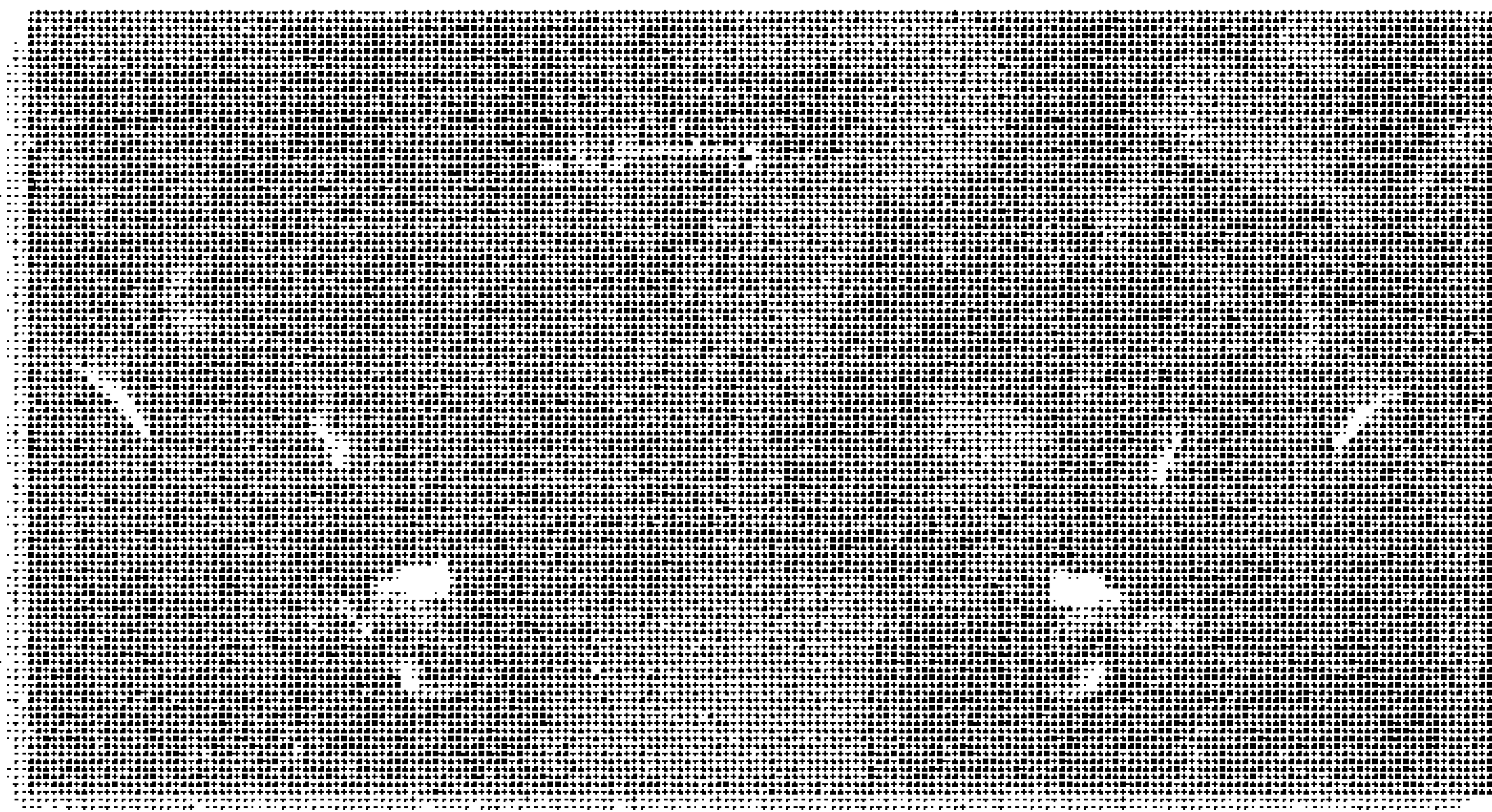
الحاخامات في نفق تحت الاقصى

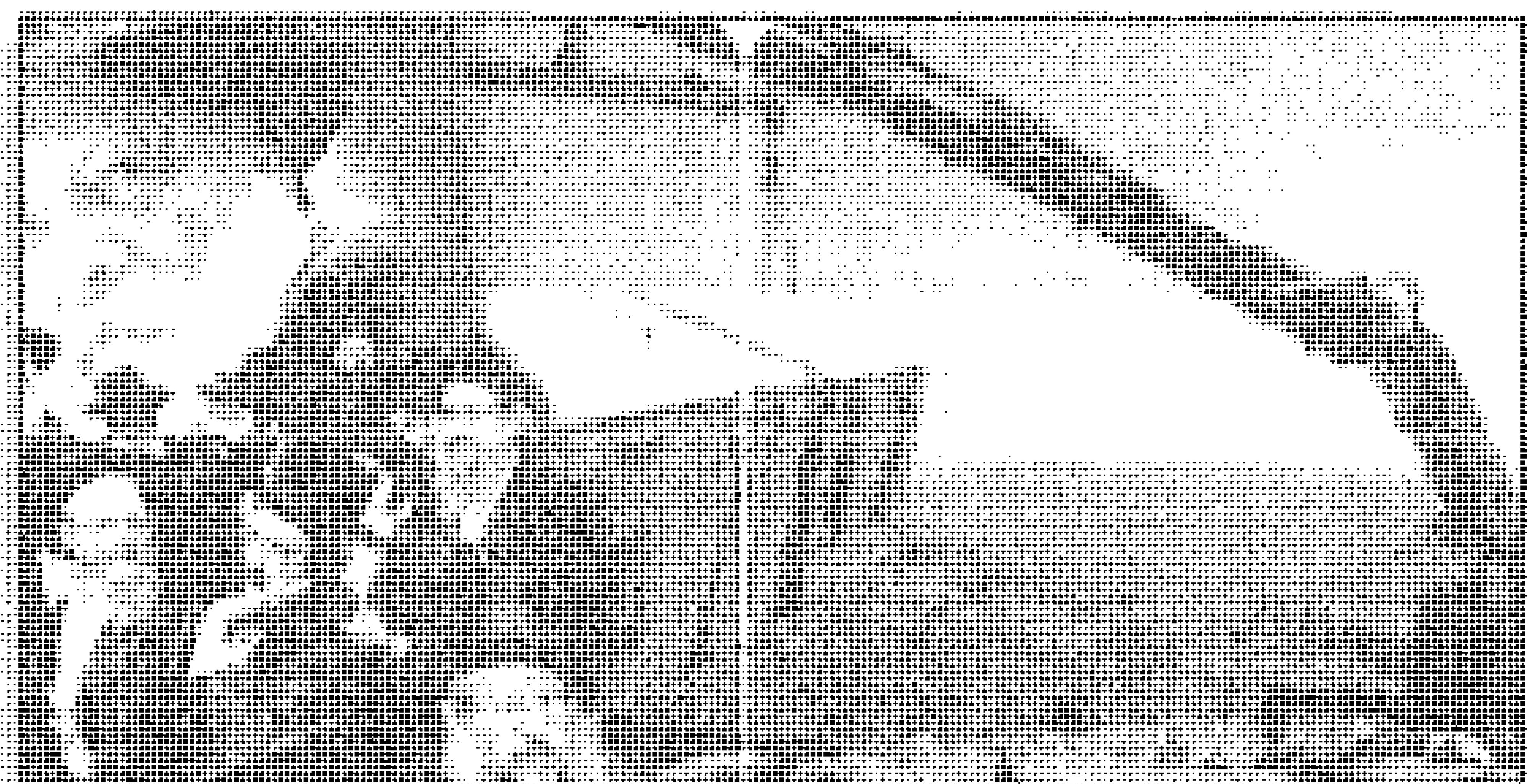


ايان في جولة حربية ارهابية عام ١٩٦٧

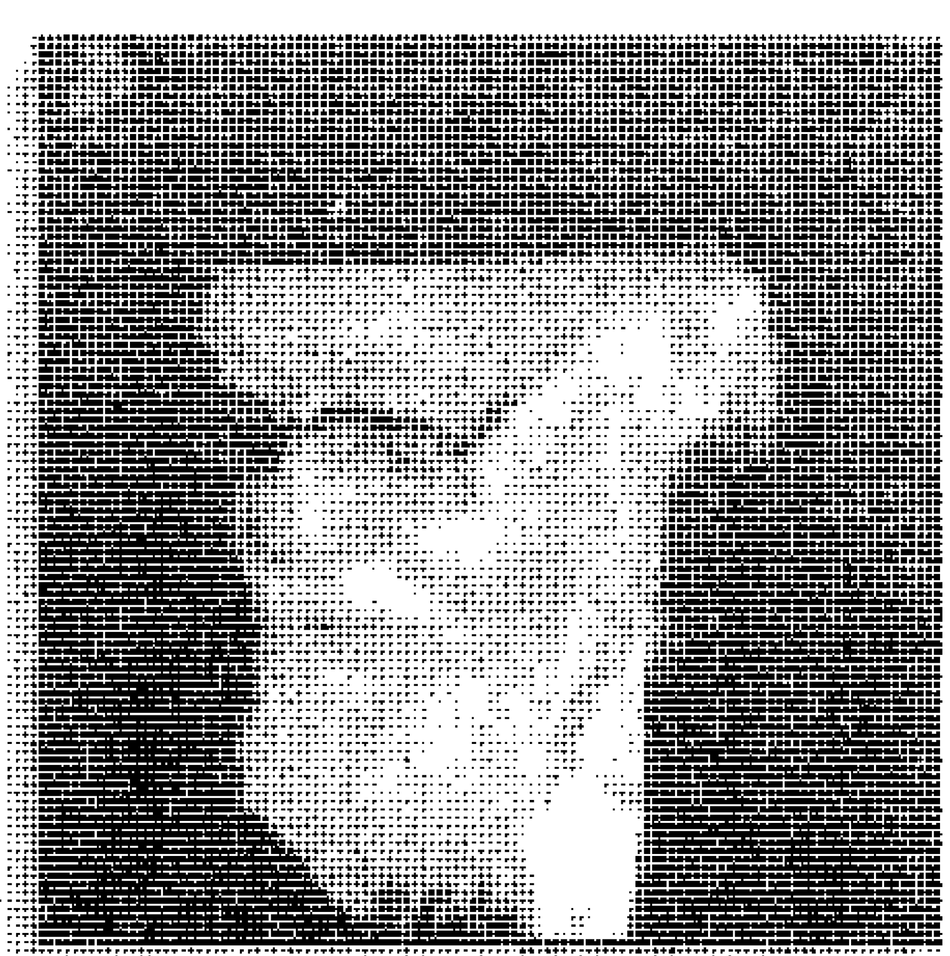


الارهاب الصهيوني - مشهد لعملية نسف فندق الملك داود في القدس

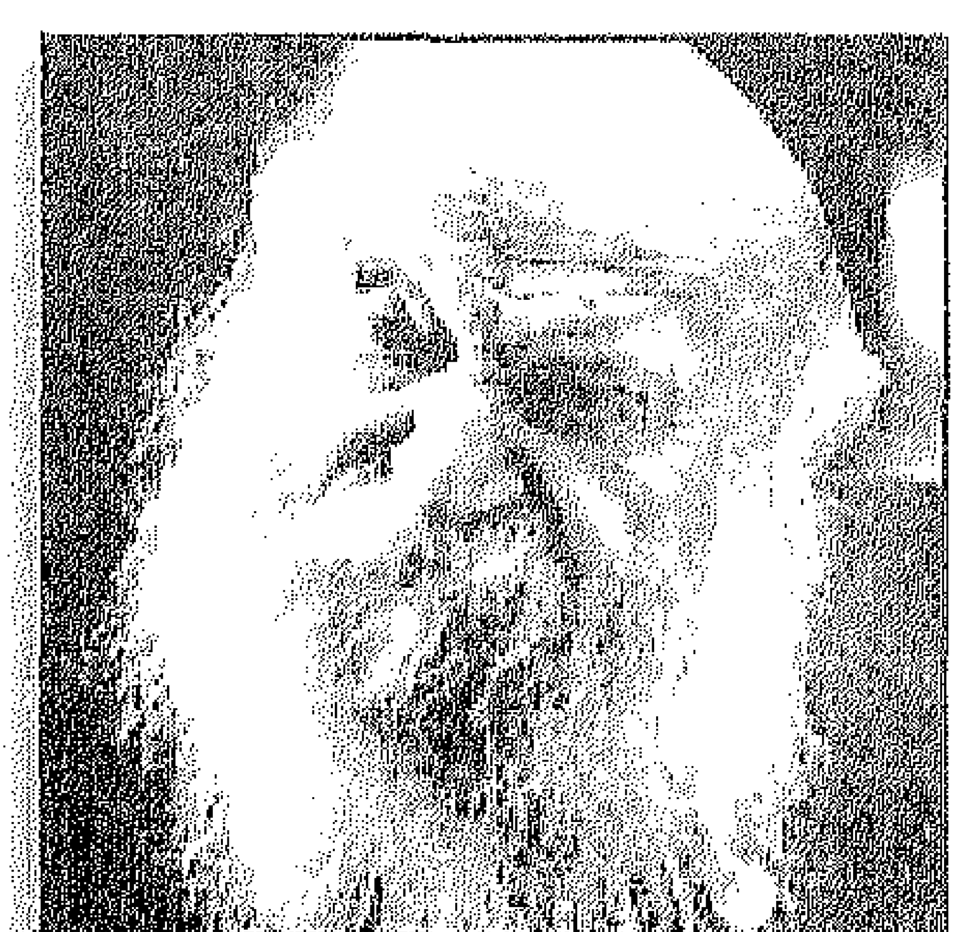




الحاخامات والبلدوزر



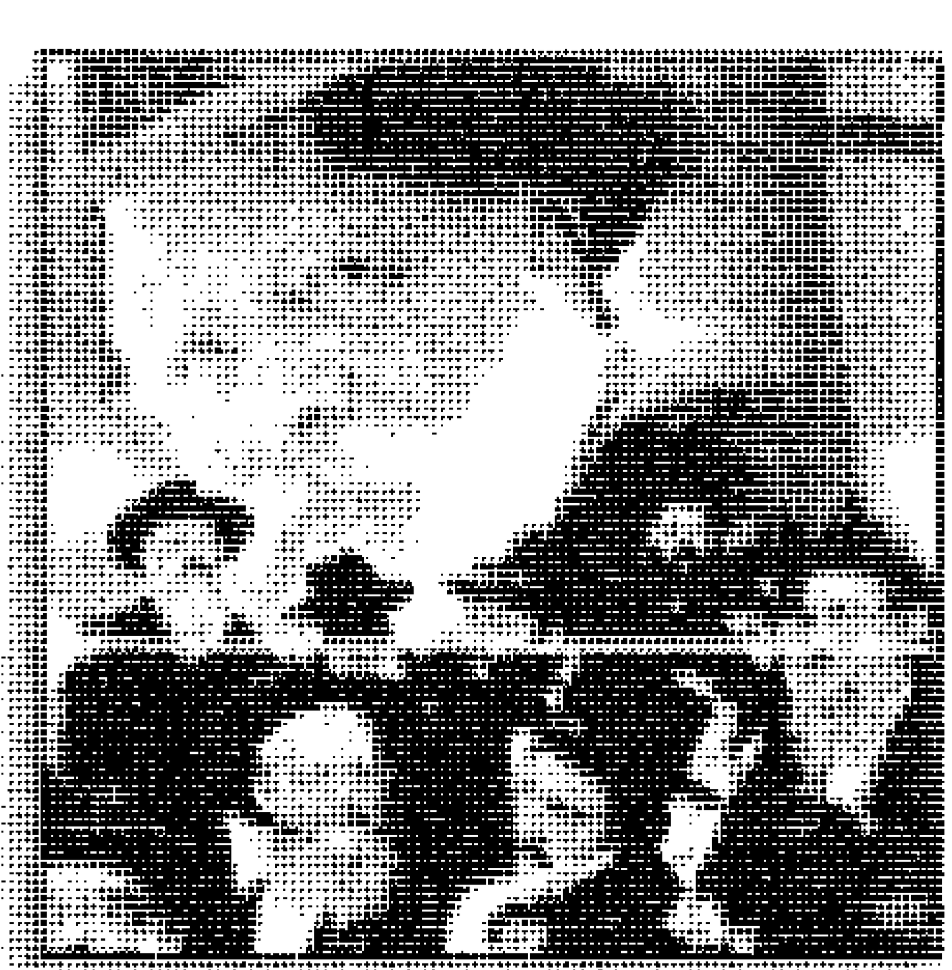
الحاخام الياشيف

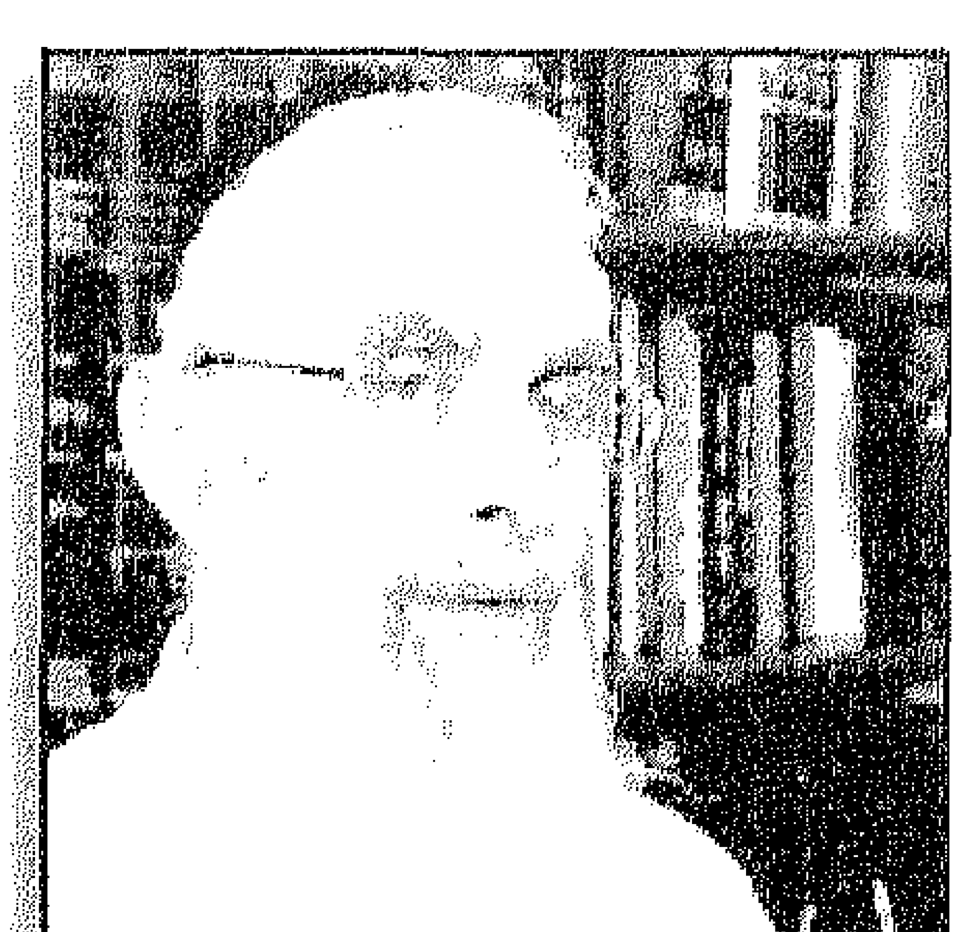


الحاخام تصفي كوك

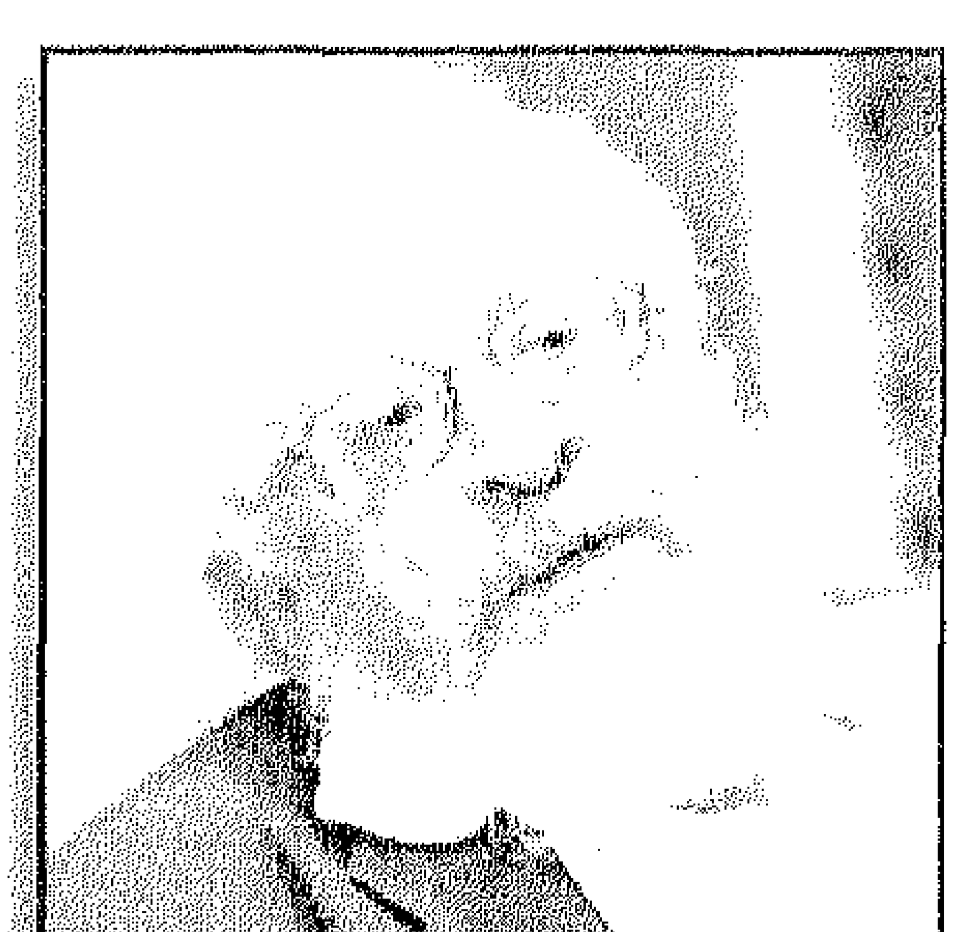


الحاخام ابراهام كوك

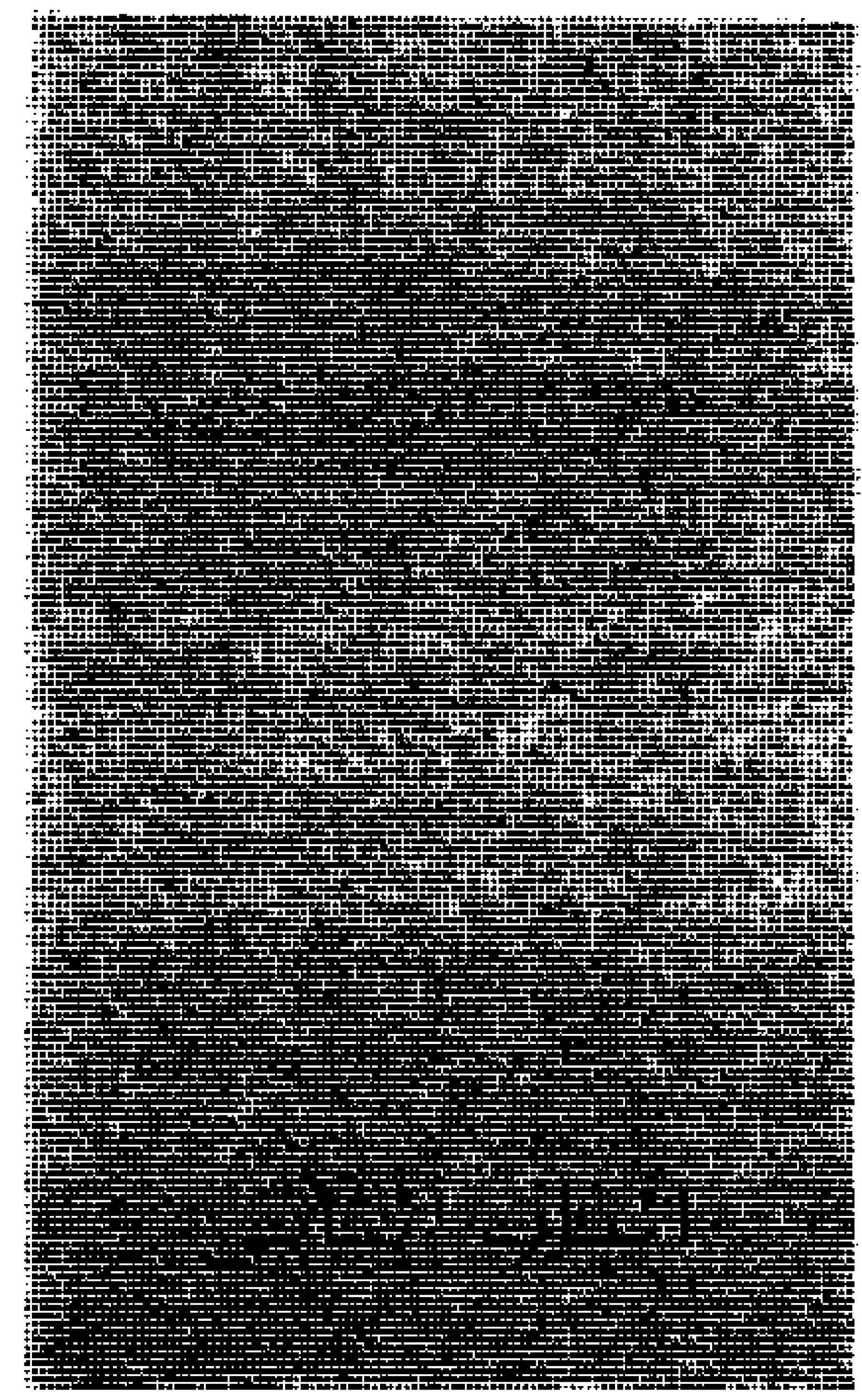




الحاخام يعقوب ارئيل



الحاخام يسرائيل روزن



قرن من المجازر الجماعية
الابادية المفتوحة

كما هو وارد موثق في عدد لا حصر له من الكتب والدراسات والوثائق، فقد أقدمت التنظيمات الإرهابية الصهيونية من أجل تحقيق هدف الاستيلاء على أرض فلسطين واقتلاع وترحيل أهلها عنها، على ارتكاب سلسلة مجازر جماعية بشعة شملت النساء والأطفال والشيوخ والرجال، وذلك عبر ذبح أكبر عدد من الفلسطينيين الصامدين، وإرهاب وترويع الآخرين وإجبارهم على الرحيل والهروب أو اللجوء بغية تفريغ الأرض، فكانت أخطر وأكبر المذابح التي نفذتها تلك التنظيمات خلال حرب ١٩٤٨، والتي ما تزال تفاعلاتها وتداعياتها الإنسانية مستمرة حتى يومنا هذا.

ولكن- ليس فقط لم يتوقف نهج المذابح والمجازر الي ارتقت الى مستوى «المحرقة» على مدار الستين عاما الماضية التي اعقبت النكبة، بل باتت هذه السياسة العمود الفقري للاستراتيجية الاسرائيلية ضد الشعب العربي الفلسطيني،الذي اصبح يواجه في كل يوم المزيد والمزيد من النكبات والمحارق التي لا حصر لها...!

الفصل الأول

المجازر الجماعية الصهيونية قبل وخلال حرب فلسطين/١٩٤٨

على أرضية ذلك الزخم الغزير الواسع من المقدمات والمنطلقات السياسية / الفكرية / الأيديولوجية / السيكولوجية / للفكر السياسي الإرهابي الصهيوني / الإسرائيلي ، وعلى خلفية بروتوكولات حكماء صهيون ، والاستراتيجية التي وضعتها وطورتها وعملت بها الحركة الصهيونية العالمية تحت مظلة وعد بلفور وحماية قوات الاستعمار البريطاني ، فقد أفرزت الحركة الصهيونية وشكلت مجموعة من التنظيمات الإرهابية الدموية ، وواصلت الدولة الإسرائيلية نهجها وطريقها بعد قيامها ، فاكتمل الفكر السياسي الإرهابي الصهيوني باقتراف تلك التنظيمات - أولاً والدولة الصهيونية ثانياً ، سلسلة طويلة متصلة مستمرة من المجازر الجماعية الدموية المروعة وعمليات واسعة من التطهير العنصري ، تمثلت بتدمير شامل للمدن والقرى والممتلكات ، وبترحيل جماعي لأبناء الشعب الفلسطيني ، إضافة إلى سياسة تمييز عنصري منهجي ، واغتيال وتصفيات دموية ، فضلاً عن إرهاب دولة المستوطنين اليهود التي تشن لوحدها ، تحت حماية الجيش الإسرائيلي حرباً إرهابية شرسة ضد الفلسطينيين .

ونود أن نشدد في البداية هنا على أن كل المقارفات الإرهابية الصهيونية التي سترد لاحقاً بالتفصيل الموثق ، إنما جاءت استناداً إلى بروتوكولات حكماء صهيون التي اختارت أرض فلسطين كمكان لإقامة « الدولة اليهودية » ، فكان أن حددت الأهداف والاستراتيجية لها ، بالاستيلاء على هذه الأرض وذبح وترحيل أهلها ، وبالتالي إقامة الدولة اليهودية فوقها .

كما هو وارد موثق في عدد لا حصر له من الكتب والدراسات والوثائق ، فقد أقدمت التنظيمات الإرهابية الصهيونية من أجل تحقيق هدف الاستيلاء على أرض فلسطين واقتلاع وترحيل أهلها عنها ، على ارتكاب سلسلة مجازر جماعية بشعة شملت النساء والأطفال والشيوخ والرجال ، وكذلك جرائم حرب أخرى لا حصر لها ، وذلك بهدف واضح هو : ذبح أكبر عدد من الفلسطينيين الصامدين ، وإرهاب وترويع الآخرين وإجبارهم على الرحيل والهروب أو اللجوء بغية تفريغ الأرض ، فكانت أخطر وأكبر المذابح التي نفذتها تلك التنظيمات خلال حرب ١٩٤٨ ، والتي ما تزال تفاعلاتها وتداعياتها الإنسانية مستمرة حتى يومنا هذا .

إرهاب ومجازر دموية قبل حرب ١٩٤٨

تشير المعطيات الموثقة إلى أن قاطرة الإرهاب الدموي الصهيوني والمجازر الجماعية المروعة ضد عرب فلسطين ، قد انطلقت مبكراً ، قبل أكثر من ستين عاماً ، ومهدت عملياً إلى اقتراف التنظيمات الصهيونية خلال حرب ١٩٤٨ سلسلة متصلة من المجازر الدموية المروعة ، وفي هذا الصدد يعترف الكاتب السياسي الإسرائيلي حاييم هنغبي في مقالة نشرتها صحيفة معاريف العبرية تحت عنوان : « ٦٣ سنة إرهاب !! » مؤكداً : -

« الإرهابي — اليهودي — الذي نزل إلى السوق في البلدة السفلى في حيفا كان متنكراً بزي عتال حمل على ظهره قنبلتين وضعتا في أوعية حليب لها جوانب مزدوجة ، وضع هذه الأوعية

قرب إحدى البسطات وسط السوق وسارع في الاختفاء ، بعد وقت قصير دوى صوت الانفجارات في كل أنحاء المدينة ، دمرت المحال التجارية وتضررت السيارات ، وساد الهلع ، وخلال ساعات نشرت تقديرات أولية : ٢١ قتيلاً و٥٢ جريحاً عربياً .

في نفس اليوم قتل اثنان من عابري السبيل في البلدة القديمة في القدس وأصيب أربعة بجروح الإرهابي الذي تمركز على ظهر أحد الأسطح وألقى قنبلة صغيرة في الشارع ولاذ بالفرار ، وبعد يومين انفجرت قنبلة كبيرة في ساحة الباصات قرب شارع يافا ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ١٩ آخرين بجروح .

مر أسبوع ووقع انفجار كبير في سوق الخضار المجاور ، كان شارع السوق ومداخله مكتظ بالمواطنين وقتل عشرة أشخاص وأصيب أكثر من ٣٠ شخصاً بجروح .

حدث ذلك في تموز ١٩٣٨ في مثل هذا الشهر قبل ٦٣ عاماً ، حيث دعا رجال «ايتسيل» – منظمة صهيونية عسكرية – الذين اتهموا قيادة الاستيطان اليهودي بضبط النفس إلى الانتقام « العين بالعين والإرهاب بالإرهاب » (١) .

ويضيف هنغبي : « كذلك وقع في نفس تموز الدامي ، قنبلة كبيرة أخفيت في صندوق خيار نقل على متن دراجة هوائية إلى وسط السوق العربي وفي هذه المرة أيضاً كان الرجل من عناصر « ايتسيل » متنكراً بزي عتال ، وضع القنبلة - أكثر من ٣٠ كغم ديناميت – داخل السوق المكتظ وانصرف .

وحسب بيانات الشرطة البريطانية التي أرادت تقليل حجم الخسائر من أجل إخماد غضب الجمهور قتل ٣٥ عربياً ، أما حسب معطيات غير رسمية فقد كان العدد مضاعفاً .

وفي قادم الأيام تفاخر مؤرخ « ايتسيل » بهذه العملية الفتاكة ووصفها بأنها « مجزرة ليس لها مثيل منذ اندلاع الأحداث » (٢) .

وأجمل قادة المنظمة نتائج العملية بارتياح ورضى : « بلغ عدد القتلى العرب في تموز ١٤٠ شخصاً أي أكثر من عدد الخسائر اليهودية في سنة ونصف ويساوي عدد ضحايا الاستيطان منذ اندلاع الأحداث » (٣) .

وقد لخص زئيف جابوتنسكي تلك السياسة الإرهابية بما يلي : « في الحرب.. في كل حرب وحرب اليس كل طرف وطرف هو برئ ؟ وإذا لم تشأ المس بالابرياء ستقتل ، وإذا كنت لا تريد أن تقتل أطلق النار ولا تثرثر » (٤) ، لقد مرت ٦٣ سنة منذ ذلك وكما لو لم يتغير شيء :» يقدسون الحياة بالموت ويفرضون السلام بالدم » (٥) .

واختتم هنغبي مقالته قائلاً : « وقد نفذت التنظيمات الصهيونية سلسلة تفجيرات إرهابية في الأسواق العربية في حيفا والقدس والناصرة وغيرها أسفرت عن مئات الإصابات بين الفلسطينيين ، فيما يلي نماذج منها : -

- بتاريخ ١٩٣٨/٧/١٤ ، ألقى أحد الصهاينة قنبلة يدوية في سوق خضار عربية فقتل ١٢

عربياً.

- بتاريخ ١٩٣٨/٧/١٥ ، فجر الصهاينة قنبلة يدوية أمام أحد مساجد القدس أثناء خروج المصلين فقتل عشرة أشخاص وجرح ثلاثون .
- بتاريخ ١٩٣٨/٨/٢٦ ، فجر الصهاينة سيارة ملغومة وضعتها عصابات « الاتسل » في سوق القدس العربية فقتلت ٣٤ عربياً وجرحت ٣٥ آخرين .
- بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٧ ، فجرت عصابة « اتسل » قنبلتين في حيفا فقتل ٢٧ عربياً وجرح ٣٩ آخرون « (٦) .

هذا إضافة إلى عدد كبير آخر من عمليات تفجير القنابل والسيارات المتفجرة التي أودت بحياة المئات وجرح المئات الأخرى من المواطنين العرب .

ولعل من أبرز العمليات الإرهابية الصهيونية آنذاك كانت عملية نسف فندق الملك داود بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٢ ، حيث كانت الطوابق العليا للفندق تضم المكاتب الرئيسية لإدارة حكومة فلسطين ، وذكرت التقارير أن تفجير الفندق أدى إلى مقتل ٩١ شخصاً بينهم ٤١ عربياً و ٢٨ بريطانياً و١٧ يهودياً وخمسة آخرون « (٧) .

كما جاء في تقرير شامل نشرته صحيفة الأيام الفلسطينية عن المجازر الدموية الصهيونية التفاصيل التالية :

- ١٩٤٧/١٢/١٩ هاجمت عصابات الهاغاناه اليهودية قرية الخصاص (قضاء صفد) شمال فلسطين وقتلت عشرة من سكانها العرب .
- ١٩٤٧/١٢/٢٩ ألقت جماعة أرغون اليهودية برميلاً من المتفجرات عند باب العامود بالقدس فقتل ١٤ عربياً وجرح ٢٧ ، وفي اليوم التالي ألقت عصابة أرغون قنبلة من سيارة مسرعة في ذات المكان فقتل ١١ عربياً وبريطانيان اثنان .
- ١٩٤٧/١٢/٣١ هاجمت عصابات الهاغاناه اليهودية قرية بلد الشيخ على سفح جبل الكرمل وقتلت ١٧ عربياً وجرحت ٣٣ .
- ١٩٤٨/١/١ نحو ١٥٠-٢٠٠ صهيوني قدموا من التلال الواقعة جنوبي قرية بلد الشيخ (جنوب شرق مدينة حيفا) وركزوا هجومهم على أطراف البلد ، لم يكن لدى العرب آنذاك السلاح الكافي ، فاجأ اليهود البيوت النائية بالأطراف وقذفوا بالقنابل اليدوية ودخلوا على السكان النائمين وهم يطلقون نيران رشاشاتهم ، حيث راح ضحية هذا الهجوم نحو ٣٠ عربياً بين قتيل وجريح معظمهم من النساء والأطفال .
- ١٩٤٨/١/٤ وضعت عصابة أرغون الصهيونية سيارة مملوءة بالمتفجرات بجانب السرايا القديمة في يافا فهدمتها وما جاورها وقتلت ٣٠ عربياً وجرحت ٩٨ .
- ١٩٤٨/١/٥ هدمت الهاغاناه بالمتفجرات فندق سمير اميس في حي القطمون بالقدس فقتل ١٨ عربياً وجرح ٢٠ .

- ١٩٤٨/١/٧ قتل ١٨ عربياً وجرح ٤١ بقنابل رمتها عصابة أرغون في أماكن مختلفة .
- ١٩٤٨/١/١٦ دخل صهاينة متخفون بلباس الجنود الانجليز مخزناً بالقرب من عمارة المغربي في شارع صلاح الدين في حيفا بحجة التفتيش ووضعوا فيه قنبلة موقوتة فهدمت العمارة وما جاورها وقتلت ٣١ من الرجال والنساء والأطفال وجرحت مثل هذا العدد .
- ١٩٤٨/١/٢٨ دحرج صهاينة من جبل الهادار المرتفع على شارع عباس العربي في اسفل المنحدر برميلاً مملوء بالمتفجرات فهدم البيوت على من فيها وقتل عشرين شخصاً وجرح نحو الخمسين .
- ١٩٤٨/٢/١٤ هاجمت عصابات الهاغاناه قرية سعسع في الجليل وقتلت ١١ عربياً .
- ١٩٤٨/٢/٢٠ سرقت عصابات شتيرن إحدى سيارات الجيش البريطاني وملأتها بالمتفجرات ثم وضعتها أمام بناية السلام في القدس فقتلت ١٤عربياً وجرحت ٢٦.
- ١٩٤٨/٣/١٣ هاجمت عصابات الهاغاناه قرية الحسينية في الجليل فهدمت بيوتها بالمتفجرات وقتلت أكثر من ثلاثين عربياً .
- ١٩٤٨/٣/٣١ فجر الصهاينة ألغاماً تحت قطار إلى الجنوب من حيفا فقتلوا أربعين عربياً وجرحوا كثيرين » (٨) .

إرهاب ومجازر دموية خلال حرب ١٩٤٨

مهدت سلسلة التفجيرات والمجازر الجماعية المشار إليها وغيرها الكثير، الطريق إلى إقدام التنظيمات الإرهابية الصهيونية على اقتراف سلسلة أخرى من المجازر الجماعية الدموية المروعة وجرائم الحرب البشعة ضد الفلسطينيين .

حول أخطر هذه المجازر، جاء في تقرير صحيفة الأيام الفلسطينية أيضاً :

- ١٩٤٨/٤/٩ نفذ الصهاينة مذبحة دير ياسين التي خصص لها ١٥٠٠ من أفراد عصابات والهاغاناه في الساعة الثانية من فجر ذلك اليوم أعطى الأمر بالهجوم على القرية فتحركت وحدات الأرغون بالإضافة إلى إرهابيين من عصابات الهاغاناه والبالماخ لاكتساح القرية من الشرق والجنوب وتبعتهم جماعة شتيرن بسيارتين مصفحتين وضع عليهما مكبر للصوت .

القتال دار من منزل فجروه ونودي إلى السكان عبر مكبرات الصوت أن المخرج الغربي للقرية مفتوح .. سكان القرية الذين صدقوا النداء اصطيدوا برصاص الإرهابيين اليهود، وأما الذين بقوا في المنازل ومعظمهم من النساء والأطفال والشيوخ فقد تم الإجهاز عليهم إذ أخذ اليهود يلقون بالقنابل داخل البيوت فيدمرونها على من فيها .. وقام اليهود بقتل كل من يتحرك أو من كان داخل أي بيت وكل عربي بقي حياً .

اليهود حفروا في نهاية العملية قبراً جماعياً دفنت فيه مائتان وخمسون جثة أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ .

- ١٩٤٨/٤/١٠ هاجمت عصابات الهاغاناه قرية ناصر الدين (قضاء طبرية) وأحرقتها وقتلت معظم سكانها وأخرجت الباقين تمهيداً للهجوم على طبرية .

ففي ليلة ١٤ نسيان حضرت قوة من اليهود يرتدون الألبسة العربية إلى القرية فاعتقد أهل القرية أنهم أفراد النجدة العربية المنتظرة القادمة إلى طبريا فاستقبلوهم بالترحاب ، فلما دخل اليهود القرية فتحوا نيران أسلحتهم على مستقبليهم ولم ينج من المذبحة إلا أربعين عربياً استطاعوا الفرار إلى قرية مجاورة وقد دمر اليهود بعد المذبحة جميع مساكن القرية ، وكان عدد سكان القرية عام ١٩٤٥ قرابة ٩٠ فلسطينياً .

- ١٩٤٨/٤/١٠ هاجمت الهاغاناه قرية قالونيا (بين القسطل والقدس) وأحرقتها .
- ١٩٤٨/٤/١٣ هاجمت الهاغاناه قرية اللجون (قضاء جنين) وقتلت ١٣ عربياً .
- ١٩٤٨/٤/١٦ هاجمت الهاغاناه قرية ساريس (طريق القدس) وهدمت معظم بيوتها وطردت سكانها .
- ١٩٤٨/٧/١١ بعد قتال مستميت في الدفاع عن اللد استمر يومين تغلبت القوات اليهودية الغازية على المناضلين فقتلت ٤٢٦ مواطناً عربياً منهم ١٧٦ قتلوا في مذبحة نصبت لهم في مسجد المدينة .
- ١٩٤٨/٥/٢١ هاجمت قوة كبيرة من اليهود معززة بالمصفحات قرية بيت داراس (شمال شرق غزة) فقد وصلتها عند الفجر وطوقتها لمنع وصول النجدات إليها ثم بدأت تقصفها بنيران المدفعية والهاونات بغزارة كبيرة .

شعر المناضلون العرب بحرج الموقف فقرروا الصمود ولذلك طلبوا من النساء والأطفال والشيوخ مغادرة القرية بهدف تخفيف الخسائر بين العزل ، تحركوا عبر الجانب الجنوبي من القرية ولم يكونوا على علم أنها مطوقة ، فما أن بلغوا مشارف القرية الخارجية حتى تصدى لهم اليهود بالنيران رغم كونهم نساء وأطفالاً وشيوخاً فقتلوا عدداً كبيراً منهم في مذبحة لا تقل فظاعة عن دير ياسين ، ثم أحرقوا بيادر القرية وبعض منازلها ونسفوا بعضها الآخر مستغلين انشغال المناضلين بالمذبحة التي حلت بعائلاتهم » (٩) .

أما عن تفاصيل مسلسل أكبر وأخطر المجازر الدموية الصهيونية ، فنحن نورد في هذه الدراسة تفاصيل تلك المجازر الكبيرة التي شكلت نقطة تحول في حرب ١٩٤٨ ، والتي ما تزال تأثيراتها تتفاعل بعد أكثر من خمسة عقود على اقترافها .

مجزرة دير ياسين — ١٠/ ٤ / ١٩٤٨

تشير الذاكرة الوطنية الفلسطينية إلى أن المجزرة الجماعية التي نفذتها القوات الصهيونية ضد أهالي بلدة دير ياسين كانت الأخطر والأشد تأثيراً على مجريات حرب ١٩٤٨ ونتائجها ، حيث استثمرها القادة الصهاينة في نشر الإرهاب والرعب في نفوس الفلسطينيين .

القرية

دير ياسين قرية عربية تقع غرب القدس ، وترتفع ٧٧٠ متراً عن سطح البحر ، وهي غنية بالآثار من العقود والمدافن ، وبيوتها حجرية ، طرقها أزقة ضيقة متعرجة ن تبلغ مساحتها ١٢ دونماً ، وتتبعها أراض بمساحة ٢٨٥٧ دونماً ، عدد سكانها عام ١٩٤٥م بلغ نحو ٨٠٠ نسمة ، وتقوم اليوم فوق أنقاضها مستوطنة يهودية تدعى « جفعات شاؤول » وهي تتبع حدود بلدية القدس .

أما تفاصيل المجزرة كما وقعت فهي كما وثقت في عدد من المصادر كما يلي : -

« قبيل بزوغ فجر يوم الجمعة التاسع من نيسان عام ١٩٤٨ وتحت جنح الظلام توجه أكثر من ١٠٠ شخص من عصابات الأرغون والهاغاناه الإسرائيلية مسلحين بالرشاشات والبنادق الاوتوماتيكية والقنابل اليدوية والمدى للقيام بمهمة أمر بها الإرهابي المعروف مناحيم بيغن .

تتمثل تلك المهمة في إفراغ قرية دير ياسين العربية الفلسطينية من سكانها العرب والقضاء عليهم أو في احسن الاحتمالات ، اضطرارهم تحت وابل النيران إلى النزوح إلى مدينة عين كارم المجاورة التماساً للنجاة ، وضحى هؤلاء بعنصر المباغتة عندما أرسلوا في مقدمتهم سيارة عسكرية مصفحة ومسلحة ، حيث دخلت القرية وطلبت من أهلها عبر مكبر الصوت إخلاء قريتهم ، ولكن المواطنين تصدوا للسيارة وأمطروها بوابل من النيران جعلها تنحرف لتقع في خندق عند مدخل القرية مؤذنة بنشوب المعركة .

كانت المقاومة العربية الفلسطينية كما تورد صحيفة جيروزاليم بوست فوق توقعات عصابات اليهود التي كانت تنوي ، مع سبق الإصرار ، إخلاء القرية وقتل من فيها ، وما بزغ الفجر حتى صعد هؤلاء هجومهم وعملياتهم العسكرية محاولين التقليل من الإصابات في صفوفهم عن طريق نسف مداخل البيوت الحجرية بالقنابل ثم مداهمتها وإزهاق أرواح الموجودين ، وانضم إلى هؤلاء فيما بعد أعضاء من عصابات بالماخ ، حيث قاموا بقصف الطريق المؤدية إلى القرية لردع الجنود العرب الذين جاءوا من عين كارم لنجدة القرية مستعملين « أي العصابات » قنابل المورتر في جهود لإسكات مصادر المقاومة الفلسطينية في القرية .

ووصلت المعركة إلى نهايتها بعد الظهيرة وسيطر اليهود على القرية وتم حشر الفلسطينيين الذين اسقط في أيديهم في سيارات عسكرية طافت بهم شوارع القدس الغربية ثم القدس الشرقية حيث تم إنزالهم ، وقد لقي العشرات من الشيوخ والنساء والأطفال حتفهم في هذه المذبحة فيما قتل خمسة من العصابات وجرح أكثر من ثلاثين شخصاً » (١٠) .

وتختلف بعض الروايات حيال أحداث المعركة عن بعضها الآخر ففي حين يقال « أن جنوداً عرب ، معظمهم عراقيون ، كانوا يتخذون مراكز لهم في دير ياسين منذ شهر آذار ١٩٤٨ ، تنفي غيرها هذه المقولة وتؤكد أن عصابات الأرغون وليحي كانوا يتوقعون عند دخول القرية أن يغادر أهلها منازلهم ، ولكنهم فوجئوا بالمقاومة العنيفة وإطلاق النار من كل منزل تقريباً إلى أن رجحت كفة العصابات بعد معركة استمرت من الخامسة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر ،وكانت القرية أشبه

بقلعة محصنة وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر هي التي مكنت أهل القرية من الصمود كل تلك المدة ،ويقول آخرون من اليهود أنفسهم أن أعضاء العصابات الذين هاجموا القرية تصرفوا برعونة وطيش ووحشية »(١١) ، ويقول مائير بعيل ، وهو أحد رواد الاستخبارات في عصابة الهاغاناه « أن مقاومة الفلسطينيين كانت ضعيفة وأن مقاتلي اليهود كانوا حمقى » (١٢) ، كما أن تصبان يائير الذي كان وزير الهجرة والاستيعاب وعضواً في الكنيست « كان عضو في الفريق الذي أرسل لدفن جثث القتلى الفلسطينيين ، بعد المجزرة ، يقول أنه « لم يعثر على الكثير من الطلقات الفارغة ما يدحض المزاعم بوجود مقاومة قوية » (١٣) .

وانتشرت أقوال بـ« أن الفظائع التي ارتكبت خلال تلك المجزرة تجل عن الوصف حيث شوهدت الجثث ممثلاً بها والمدنيون قتلوا طعناً بالسكاكين والمدى ، وثبت أن حالات إعدام حصلت بعد انتهاء المعركة بوقت طويل ، وأورد بعيل في تقرير رفعه إلى رؤسائه في عصابة الهاغاناة مقتطفات من شعر يهودي قيل بعد المذابح التي حصلت لليهود في روسيا عام ١٩٠٣ جاء فيه بعنوان مدينة القتل « انهضوا الآن واذهبوا إلى مدينة القتل وشاهدوا الدماء المتناثرة والأدمغة المبعثرة والأعضاء المقطعة للقتلى على الجدران والحجارة والأسيجة والطين وفي كل مكان »(١٤) .

ويضيف بعيل « أن مقاتلي العصابات السرية قاموا بعرض ٢٣ سجيناً عربياً في شارع محنيه يهودا أمام جمهور كبير من المتفرجين ثم ساقوهم إلى أحد مقالع الحجارة قرب منطقة جيفات شاؤول الحالية وأعدموهم جميعاً » (١٥) .

وتوالت الأنباء عن فظائع اليهود بعد أيام من المذبحة ، حيث قام جاك رينيه ممثل الصليب الأحمر في القدس بزيارة دير ياسين يوم ١٩٤٨/٤/١١ وقال « أن الضابط اليهودي في المكان كانت تنطلق من عينيه نظرات نارية فضلاً عن برود ووحشية في آن معاً ، وقد تم القتل بوحشية باستعمال بنادق أوتوماتيكية وقنابل يدوية ، ثم أجهزوا على الباقين باستعمال المدى ، إن ذلك أمر واضح يمكن لأي شخص أن يتلمسه » (١٦) .

وقال « أن مجندة يهودية أطلعتنا على سكين كانت تحملها في يدها وكانت ما زالت تقطر من دم الضحايا ، وكانت تستعرضها كأنها وسام شجاعة حصلت عليه ، وأشار إلى اليهود الذين شاركوا في المذبحة بقوله « هؤلاء الحيوانات ... » (١٧) .

وقال « أن عدد الضحايا فاق ٣٥٠ شخصاً وهو يزيد عن التقديرات التي أوردتها المصادر العربية » (١٨) .

وقال الضابط البريطاني الذي تولى التحقيق « أن هناك شواهد عديدة على حدوث حالات اغتصاب للنساء على أيدي اليهود المهاجمين ، وكذلك الكثير من طالبات المدارس تعرضن للاعتداء الجنسي الوحشي عليهن ثم تم الإجهاز عليهن ذبحاً ، كما تم الاعتداء على نسوة متقدمات في السن » (١٩) .

كما جاء في وصف المجزرة :

« بدأ الهجوم والأطفال نيام في أحضان أمهاتهم وآبائهم ، وقاتل العرب كما يقول مناحيم بيغن في حديثه عن المذبحة « دفاعاً عن بيوتهم ونسائهم وأطفالهم بقوة » ، فكان القتال يدور من بيت لحم ، وكان اليهود كلما احتلوا بيتاً فجروه ، ثم وجهوا نداء للسكان بوجوب الهروب أو ملاقاة الموت ، وصدق الناس النداء فخرجوا مذعورين يطلبون النجاة لأطفالهم ونسائهم ، فما كان من عصابات شتيرن والأرغون إلا أن سارعت بحصد من وقع في مرمى أسلحتهم ، وبعد ذلك أخذ الإرهابيون يلقون القنابل داخل البيوت ليدمروها على من فيها ، في صورة همجية قل ما شهدت مثلها البشرية إلا من حثالات البشر ، وكانت الأوامر تقضي بتدمير كل بيت ،وسار خلف رجال المتفجرات إرهابيو الأرغون وشتيرن فقتلوا كل من وجد حياً ، واستمر التفجير بهذه الهمجية حتى ساعات الظهر من يوم ١٠ أبريل ١٩٤٨ ، ثم جمعوا الأحياء إلى جانب الجدران وحصدوهم بالرصاص » (٢٠) .

ثم جاءت وحدة من الهاغاناه بقيادة بنشورين شيف « فحفرت قبراً جماعياً دفنت فيه مائتين وخمسين جثة عربية أكثرهم من النساء والأطفال والشيوخ » (٢١) .

ويروي الناجون من المذبحة شهاداتهم للسلطات البريطانية قائلين : « أن عائلات كاملة تم إيقافها بجوار الحائط ثم أطلقت عليها النيران من البنادق ، بنات صغيرات تم اغتصابهن ، امرأة حامل تم ذبحها أولاً ثم بقروا بطنها بسكين جزار ، حاولت فتاة صغيرة أخذ الجنين من بطن المقتولة فتم إطلاق النار عليها ، بعض أعضاء الأرغون أحالوا الجثث إلى قطع بسكاكينهم ، ثم قطع أو جرح أيدي النساء وآذانهم لسرقة أساورهم أو خواتمهم »(٢٢) .

« كان العروسان في حفلتهما الأخيرة أول الضحايا ، فقد قذفا قذفاً وألقي بهما مع ثلاثة وثلاثين من جيرانهم ، ثم الصقوا على الحائط وانهال رصاص الرشاشات عليهم وأيديهم مكتوفة ، وقد روى الحادثة فتى يانع في الثانية عشرة من العمر ، وهو الناجي الوحيد واسمه فهمي زيدان قائلاً : أمر اليهود أفراد أسرتي جميعاً بأن يقفوا ، وقد أداروا وجوههم إلى الحائط ، ثم راحوا يطلقون علينا النار ، أصبت في جنبي ، واستطعنا نحن الأطفال أن ننجو بمعظمنا لأننا اختبأنا وراء أهلنا ، مزق الرصاص راس أختي قدرية البالغة أربع سنوات ، وقتل الآخرون الذين أوقفوا إلى الحائط : أبي وأمي وجدي وجدتي وأعمامي وعماتي وعدد من أولادهم » (٢٣) .

وتقول حليمة عيد ، امرأة شابة في الثلاثين من عمرها ، ومن أكبر أسر قرية دير ياسين : رأيت رجلاً يطلق رصاصة أصابت عنق زوجة أخي خالدية ، التي كانت موشكة على الوضع ، ثم أخذ يشق بطنها بسكين خام ، ولما حاولت إحدى النساء إخراج الطفل من أحشاء الحامل الميتة قتلوها أيضاً ، واسمها عائشة رضوان ، وفي منزل آخر ، شاهدت الفتاة حنة خليل (١٦عاماً) ، رجلاً يستل سكيناً كبيرة ويشق بها من الرأس إلى القدم ، جسم جارتنا جميلة حبش ، ثم يقتل بالطريقة ذاتها ، على عتبة جارنا فتحي » (٢٤) .

« تكررت تلك الجرائم الوحشية من منزل إلى منزل ، وتدل التفاصيل التي استقيت من الناجين ، على أن النساء أو الفتيات اللواتي كن يرافقن العصابة الإرهابية القائمة بالمجزرة ، لم يكن دون وحشية ، فأصوات القتلة المتكررة وانفجار القنابل اليدوية ولعلعة الرصاص ، ورائحة الدم والأحشاء الممزقة المفتوحة ، الممتزجة برائحة المحترق والموتى ... كل ذلك كان يجثم بثقله على دير ياسين ويغرقها بالدم والذعر ، وجزاروها ماضون في السلب والنهب والتدمير والتقتيل وانتهاك الحرمات واغتصاب النساء والفتيات » (٢٥) .

تصف صفية ... وهي امرأة في الأربعين عاماً ، كيف فوجئت برجل قد فتح سرواله وانقض عليها :» رحت أصرخ وأولول ... وحولي النساء يصرخن على مصيري ذاته ، وبعد ذلك ... انتزعوا ثيابنا وجردونا منها ليلامسوا نهودنا وأجسامنا بحركات لا توصف ، وقد بلغت بعضهم في انتزاع الأقراط من أذاننا ، أن تمزقت وتقطعت (٢٦) ، وكانوا يلقون بعض الضحايا في آبار القرية » (٢٧) .

ورغم أن المجزرة لم تمتد لأكثر من ١٣ ساعة غير أن الإرهابيين الصهاينة استطاعوا قتل ما لا يقل عن ٢٥ امرأة حامل ، وأكثر من ٥٢ طفلاً دون سن العاشرة وقد قطعت أوصالهم ، إضافة إلى تدمير مدرسة أطفال القرية بالكامل وقتل معلمتهم بها وقد وصل العدد إلى ما يزيد عن ٢٥٠ شهيداً في متوسط التقديرات ، وأما من بقي من النساء أحياء فقد تم تجريدهن من ملابسهن « ووضعن في سيارة شحن مع الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة ، ونقلوهم إلى بوابة مندلباوم »(٢٨) ، وطافت بهم الشوارع في الأحياء اليهودية من القدس .

ويعلن قائد وحدة الدفن شيف على ما شاهده بقوله : « كان ذلك النهار يوم ربيع جميل رائع ، وكانت أشجار اللوز قد اكتمل تفتح أزهارها ، لكن رائحة الموت الكريهة ورائحة الدمار كانت تأتي من كل ناحية من القرية » (٢٩) .

ويصف كولونيل احتياط مائير بعيل الضابط في صفوف عصابات الأرغون يومها ما رآه بعينه فيقول في صحيفة « يديعوت أحرونوت » الصهيونية : « بعد توقف إطلاق النار وكان الوقت ظهراً ، بدأ المهاجمون تنفيذ عملية تطهير المنازل ، وأخرجوا خمسة وعشرين رجلاً نقلوا في سيارة شحن واقتيدوا في جولة « انتصار » في حي محانيه اليهودي ، وفي نهاية الجولة أحضروا إلى مقلع للحجارة بين غفعات شاؤول ودير ياسين وأطلق الرصاص عليهم بدم بارد ، كما قاد المهاجمون النساء والأطفال وأصعدوهم إلى سيارة شحن ونقلوهم إلى بوابة مندولباوم ، وقد رفض قادة المنظمات المشاركة في دفن ٢٥٤ ضحية عربية كانت جثثهم مبعثرة في القرية .. » (٣٠) .

ويقول عنها المؤرخ الإسرائيلي أرييه يتسحاقي وهو باحث في الجيش الإسرائيلي : « إذا أجملنا الحقائق ندرك أن مجزرة دير ياسين كانت إلى حد بعيد طابعاً مألوفاً لاحتلال قرية عربية ،

ونسف أكثر عدد من المنازل فيها ، وقد قتل في هذه العمليات الكثير من النساء والأطفال والشيوخ » (٣١) .

ويقول مئير بعيل أيضاً في يديعوت أحرونوت : « بدأ رجال « إتسل » مذبحة مخجلة بين السكان ، والرجال والنساء والشيوخ والأطفال دون تمييز ، أوقفوهم بجانب الجدران وفي الزوايا داخل المنازل ، وكان عدد القتلى ٢٤٥ شخصاً ، وثمة شهادات مصورة تثبت ذلك » (٣٢) ، ويضيف في مكان آخر : « لقد كانت في دير ياسين مذبحة ، كانوا يتنقلون من بيت إلى بيت ، وهم يذبحون ويقتلون » ، وقال أنه « يملك صوراً » لكنه لم يتم الكشف عنها في أرشيف الحكومة حتى بعد وفاته في ١٩٨٦ » (٣٣) .

ويصف جاك دي رينيه رئيس بعثة الصليب الأحمر في فلسطين عام ١٩٤٨ الإرهابيين — الذين نفذوا المذبحة في دير ياسين — « بأنهم شبان ومراهقون ، ذكور وإناث ، مدججين بالسلاح (المسدسات والرشاشات والقنابل اليدوية) ، وأكثرهم لا يزال ملطخاً بالدماء وخناجرهم الكبيرة في أيديهم (تعبير عن عمليات الذبح التي قاموا بها وليس إطلاق النار) ، وقد عرضت فتاة جميلة تطفح عيناها بالجريمة يديها وهما تقطران دماً ، وكانت تحركهما وكأنهما ميدالية حرب » (٣٤) .

ويضيف قائلاً : « دخلت أحد المنازل فوجدته مليئاً بالأثاث الممزق وكافة أنواع الشظايا ، ورأيت بعض الجثث الباردة ، حيث أدركت أنه هنا تمت التصفية بواسطة الرشاشات والقنابل اليدوية والسكاكين !! ، وعندما هممت بمغادرة المكان سمعت أصوات تنهدات ، وبحثت عن المصدر فتعثرت بقدم صغيرة حارة ، لقد كانت فتاة في العاشرة من عمرها مزقت بقنبلة يدوية لكنها لا تزال على قيد الحياة ، وعندما هممت بحملها حاول أحد الضباط منعي فدفعته جانباً ! ثم واصلت عملي ، فلم يكن هناك من الأحياء إلا امرأتين إحداهما عجوز اختبأت خلف كومة من الحطب ، وكان في القرية ٤٠٠ شخص ، هرب منهم أربعون ن وذبح الباقون وبدم باردة » (٣٥) ، (... أي أن عدد الشهداء جاوز الثلاثمائة والستين شخصاً معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ حسب تقديره) .

وقد فاخر مناحيم بيغن — رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق — بهذه المذبحة في كتابه « الثورة » ، قائلاً : « كان لهذه العملية نتائج كبيرة غير متوقعة ، فقد أصيب العرب بعد أخبار دير ياسين بهلع قوي فأخذوا يفرون مذعورين » (٣٦) .. فمن أصل ٨٠٠ ألف عربي كانوا يعيشون على أرض إسرائيل الحالية (يعني المحتلة عام ٤٨) لم يتبق سوى ١٦٥ألفاً ، وبذلك يعتبر بيغن أن العملية خدمت استراتيجية الحركة الصهيونية ، ويعيب على من تبرأ منها من زعماء اليهود ويتهمهم بالرياء !! ، ويقول بأنها « تسببت بانتصارات حاسمة في ميدان المعركة » (٣٧) ، ويصل الحد ببعضهم ليدعي أنه : بدون دير ياسين ما كان ممكناً لإسرائيل أن تظهر إلى الوجود ، » وقد بقيت اتسل فيما بعد متمسكة بمواقفها تجاه المجزرة ، ولم تحدث عليه أي تغيير ، وذلك خلافاً لليحي التي دافعت عنها في بداية الأمر بكل قوة معتبرة ما ارتكبته عناصرها بمثابة « واجب إنساني » (٣٨) .

• مجزرة الطنطورة – مقبرة جماعية

وفق أحداث ومعطيات وتفاصيل المجزرة التي نفذتها القوات الصهيونية ضد أهل قرية الطنطورة ، فإن بشاعة هذه المجزرة تفوق مجزرة دير ياسين وغيرها ، حيث كان الجنود الصهاينة متعطشون للدم والضحايا الذين أجبروا على حفر قبورهم بأيديهم ، والشوارع تحولت إلى « جبل موت » والقتل بالقنابل وصل إلى داخل البيوت ، والإعدامات الميدانية نفذت ضد المواطنين جماعات جماعات.

وتكشف الشهادات الحية عن هذه المجزرة ، النقاب عن أبشع أشكال الإرهاب الدموي الصهيوني ضد الفلسطينيين .

وتأتي أهمية التشديد على أحداث وتفاصيل هذه المجزرة ، أن الباحث الذي كشف النقاب عنها هو باحث إسرائيلي يدعى تيدي كاتس وهو محاضر في جامعة حيفا ، وقد تعرض هذا الباحث إلى مطاردات وتهديدات بالقتل ، كما قدم للمحكمة الإسرائيلية .

نقدم فيما يلي تفاصيل هذه المجزرة المروعة التي نفذت في أيار / ١٩٤٨ كما جاءت في دراسة الدكتور كاتس الذي كشف عنها بعد ٥٢ عاماً على اقترافها ، وقد نشرتها صحيفة معاريف العبرية بالكامل كما يلي (٣٩) :

هذه المشاهد لن ينساها فوزي محمود أحمد طنجي (أبو خالد) أبدا ، فلغاية اليوم (وبعد مرور ٥٢ عاماً وهو تاريخ توثيق شهادته) حتى كتابة الشهادة تجتاح جسمه قشعريرة ، عندما يتذكر كيف ذبح أبناء عائلته وأصدقاؤه أمام عينيه .. « أخذونا إلى مقبرة القرية وهناك أوقفونا في صفوف ، قائد اليهود جاء وقال مخاطباً جنوده « خذوا عشرة » ، وقد انتقوا منا عشرة واقتادوهم بالقرب من شجيرات الصبار ،وهناك أطلقوا عليهم النار ، بعد ذلك عادوا وأخذوا عشرة آخرين ،كان عليهم أن يخلوا الجثث ليتم بعد ذلك إطلاق النار عليهم أيضاً ، وهكذا تكرر ذلك تباعاً .. لقد أطلقوا رصاصهم على المزيد من الناس بنفس الطريقة « .

ويضيف أبو خالد : « هؤلاء الجنود الذين لن أنسى ملامح وجوههم ما حييت ، بدوا لي مثل ملائكة الموت ، عندما وقفت هناك كنت واثقاً بأنها اللحظات الأخيرة في حياتي ، وأنهم سيأتون بين لحظة وأخرى ليأخذوني أيضاً ويطلقوا النار علي .. كان من واجب اليهود أن يتعلموا ويأخذوا العبرة مما فعله الألمان (النازيون) لهم ، لا أعرف لماذا فعلوا بنا ما فعله الألمان بهم .. « .. وينفجر العجوز أبو خالد البالغ من العمر ٧٤ عاماً والمقيم اليوم في طولكرم فجأة ليجهش بالبكاء وهو يقول : « كان من الأفضل لو أنني مت هناك دون أن أحمل معي هذه القصة حتى اليوم » ، يبدو أن التاريخ والمؤرخين الإسرائيليين لحرب العام ١٩٤٨ آثروا حتى الآن تجاهل هذا الفصل القاتم في « حرب ١٩٤٨ » .

المتورطون أو الضالعون في هذه القضية القائمة (مذبحة قرية الطنطورة) ، مرتكبوها اليهود والعرب الناجون منها آثروا كتمانها عميقاً في صدورهم .. بحث جديد فقط اكتمل أعداده في

جامعة حيفا ، يحاول كشف حقيقة ما حصل أثناء احتلال القوات الإسرائيلية لقرية « الطنطورة » العربية في شهر أيار (مايو) عام ١٩٤٨ .

رزق عشماوي (أبو سعيد) الذي يسكن اليوم في قرية « الفريديس » كان وقت وقوع المذبحة فتى عمره ١٣ عاماً .. وفي ورشة (كراج) للمعدات يمتلكها تذكر « أبو السعيد » تلك الأحداث : « على مسافة قريبة من مسجد القرية ، كانت ثمة باحة بالقرب منها ، أوقفوا الشبان على امتداد جدران البيوت .. كان ثمة طابور يضم حوالي ٢٥ شخصاً صفت خلفهم أيضاً فتيات .. وقف في مقابلهم حوالي عشرة أو اثنى عشر جندياً ، وعندئذ قام هؤلاء الجنود بكل بساطة بإطلاق النار على الشبان ، الذين خروا قتلى في المكان .. أما الفتيات فسمح لهن حسب أوامر الجنود بالذهاب ليمضين في طريقهن » .

يتذكر « عشماوي » كيف ذهب مع جندي يهودي لجمع الخبز ومن أجله أولاد آخرين .. « في وقت إطلاق النار منعني الجندي عن مواصلة السير إلى أن انتهى إطلاق النار ، وبعد ذلك واصلنا جمع الخبز ، وعدنا إلى شاطئ البحر ، عندما عدنا مررنا مجدداً بالقرب من جثث قتلى حينها شاهدت مجموعة أخرى ، ربما ٤٠ أو ٥٠ شخصاً صلبوا على الجدران ، أطلق الجنود النار عليهم بنفس الطريقة .. وفي وقت الانتظار عندما صوب الجنود سلاحهم نحونا حاولت كل واحدة من الأمهات أن تغطي بقدر ما تستطيع على أبنائها حتى يطلقوا النار عليها وليس عليهم .. أحد الأطفال حاول مناداة أمه مستنجداً لكن الجنود أطلقوا النار عليها وأردوها قتيلة .. أمي أنا كدنا نفقدها في ذلك اليوم .. فعندما هممنا بمغادرة شاطئ البحر باتجاه المقبرة حصل شيء لأمي .. لقد أصيبت من شدة الخوف بشلل فجائي في ساقيها ، ولم تعد قادرة على المشي .. لم نستطع جرها وحاولنا التوسل أمام الجنود كي يأخذونا بالسيارة ، قال لنا الجنود : « لا داعي سنطلق النار عليها ونريحكم منها » ، نشأ جدل بين الجنود وتمكن بعضهم بصعوبة من منع قتل أمي » .

ويقول عشماوي (أبو سعيد) أن المذبحة خلفت حسب معلوماته أكثر من ٩٠ قتيلاً دفنوا في حفرتين للشبان وحفرة صغيرة للفتيات .. ويتذكر أبو سعيد أيضاً جثة رجل كانت ملقاة في الشارع ، وكيف أخذت زوجته وبناته يولولن بالصراخ ،وكيف أن أحد الجنود أراد الإجهاز على الأم وبناتها ، فتوسلت المرأة أن يسمحوا لها على الأقل بأن تزيح جثة زوجها جانباً من حرارة الشمس ، وهو ما مكنوها في نهاية الأمر من أن تفعله .

مطاردة دموية بحثاً عن الرجال البالغين

ثيودور (تيدي) كاتس (٥٦ عاماً) عضو كيبوتس « مغيل » .. يعمل مركزاً للقرى (المستوطنات) التعاونية في الحركة الكيبوتسية الموحدة التابعة لحركة « ميرتس » اليسارية ، والذي أعد البحث في إطار تقدمه للحصول على اللقب الجامعي الثاني (الماجستير) من جامعة حيفا ، عمل وتجول طوال سنتين من « الوصول للأشخاص الذين تواجدوا في تلك الليلة الواقعة بين ٢٢ و٢٣ أيار ١٩٤٨

في قرية الطنطورة .. تحدث « كاتس » مع مشردي القرية ، بعضهم يسكن اليوم في قرية فريديس وبعضهم الآخر طردوا وهجروا إلى خارج البلاد ، (جزء منهم يقيم حالياً في مخيم « اليرموك » قرب دمشق) ، كما تحدث مع هؤلاء ومع جنود لواء « الكسندروني » من الكتيبة ٣٣ (التي عرفت آنذاك باسم « كتيبة السبت » لأنه كان يلقي على عاتقها في كل نهاية أسبوع ، أبان حرب العام ١٩٤٨ ، مهمة جديدة) الذين شاركوا في معركة احتلال قرية الطنطورة ، كما تحدث الباحث مع سكان بلدة « زخرون يعقوب » الإسرائيلية المجاورة لموقع القرية ، التي لم يتبق منها سوى اطلال عدد قليل من المباني الحجرية القديمة .. كذلك استند « كاتس » في إعداد بحثه إلى معاينة وثائق في أرشيف الجيش الإسرائيلي .. وقد توصل كاتس في بحثه إلى نتيجة قاطعة مؤداها أن ما حصل في قرية الطنطورة في تلك الليلة من شهر أيار عام ١٩٤٨ كان « مذبحة على نطاق جماعي » .

ويكتب كاتس في بحثه : « في الليلة الواقعة بين ٢٢،٢٣ أيار ١٩٤٨ ، وفي صبيحة اليوم التالي ، هاجمت كتيبة ٣٣ التابعة للواء الكسندروني قرية طنطورة .. احتلت القرية بعد عدة ساعات من تبادل لإطلاق نار كان ضارياً جداً في قسم من مناطق القتال ، ولكن في ساعات الصباح الباكر كانت القرية كلها قد سقطت في يد الجيش الإسرائيلي .

حسب إفادات أكثر من عشرين شخصاً من لاجئي طنطورة ، وكذلك إفادات قسم من جنود اللواء ، فقد انهمك الجنود لعدة ساعات في مطاردة دموية شرسة لرجال بالغين بهدف قتلهم .. في البداية أطلقوا النار عليهم في كل مكان صادفوهم فيه في البيوت وفي الساحات وحتى في الشوارع .. وبعد ذلك أخذوا يطلقون النار بصورة مركزة في مقبرة القرية » .

في عملية احتلال قرية « طنطورة » قتل ١٤ جندياً من لواء الكسندروني ، وفي المقبرة التي دفنت فيها جثث القتلى من أهالي القرية في قبر جماعي ، أقيمت لاحقاً ساحة لوقوف السيارات كمرفق لشاطئ « دور » على البحر المتوسط جنوب حيفا ، يقول عدد من مشردي القرية بألم وحزن : « لقد حرمنا حتى من زيارة أقاربنا الذين دفنوا في هذه المقبرة » ، أما « أبو خالد » فيأتي بين فترة وأخرى لزيارة إطلال قريته ، وحينها يجثو على الأرض ويجهش بالبكاء .

أطلقوا عليهم النار فسقطوا قتلى في الحفر

يقول أبو خالد : « جمعونا بالقرب من شاطئ البحر ، الرجال على حدة والنساء على حدة ، ووضع الأولاد والشبان الذين تبلغ أعمارهم من ١٢ عاماً فما فوق مع الرجال ، بينما وضع الأصغر منهم سناً مع الفتيات ، بعد ذلك انتقوا سبعة أو عشرة من الرجال وأحضروهم إلى مكان قريب من مسجد القرية ، وهناك أطلقوا عليهم النار .. ثم عادوا واقتادوا مجموعة أخرى ليصل العدد في النهاية إلى ما يقارب تسعين شخصاً .. مع كل مجموعة كانت تذهب مجموعة من الجنود ، بينما كان أهالي القرية يقفون ويشاهدون ما يجري .. بعد ذلك ، أخذوا كل من تبقى إلى المقبرة وأوقفوهم هناك وهموا بإطلاق النار على الجميع .. عندئذ وصل حوالي خمسين أو ستين شخصاً

من سكان كيبوتس « زخرون يعقوب » ، « وفي اللحظة التي رأوا فيها ما يحدث تدخل عدد من كبار المسؤولين منهم وأوقفوا المذبحة وقالوا : كفى .. » .

شهادة مماثلة سمعها اللواء عبد الرزاق اليحيى (أبو أنس) أحد كبار القادة لأجهزة الأمن الفلسطينية من أبناء عائلته ، وهو من مواليد قرية « الطنطورة » ، وكان يعيش في ذلك الوقت في سوريا .. وقد سمع « أبو أنس » قصة المذبحة من أخوة له .. وقد أخبر أبو أنس الباحث كاتس قائلاً : « جمعوا كل الرجال في المقبرة ثم أخذوهم في مجموعات تتكون كل مجموعة منها من ستة إلى سبعة أشخاص .. وقد أرغمت كل مجموعة على حفر حفرة في الرمال وفي اللحظة التي أنهوا فيها عملية الحفر ، قام الجنود بإطلاق النار عليهم فسقط الرجال قتلة داخل الحفر .. بعدها انتقل الجنود إلى مجموعة أخرى ، وهكذا دواليك ، من مجموعة إلى أخرى ..

في لحظة ما وقف اثنان من أخوتي اللذين كانا في مجموعتين منفصلتين وتعانقا عناق الوداع قبل أن يصلهما الدور .. فجأة وصل شخص يهودي يمتطي دراجة نارية حاملاً أمراً من قيادته بوقف المذبحة .. وهكذا نجا باقي أهالي القرية ، وعلى ما يبدو فإن القيادة اليهودية تخوفت من احتمال أن تتخذ إجراءات مماثلة مع الأسرى اليهود الذين سقطوا في أيدي القوات الأردنية .. ويعتقد أن حصيلة ضحايا المجزرة بلغت ٧٨ شخصاً .. » .

شهادة أخرى على ما صنعه الجنود الإسرائيليون رواها « عبد الرحمن دنش » البالغ ٧٥ عاماً لأبناء عائلته .. وحسب قوله : حينما كان منشغلاً في حفر الحفرة التي كانت ستتحول لاحقاً إلى قبر له ، شاهد الجنود وهم يضحكون ويتغامزون مع بعضهم البعض .. يقول دنش : « بعد كل مرة كانوا ينتهون فيها من إطلاق النار على مجموعة من أبناء القرية ، كان الجنود يتبادلون الحديث فيما بينهم ، لكنني لم أستطع فهم ما يقولون .. غير أن أحد أصدقائي العارفين باللغة العبرية قال لي أن الجنود يقولون لبعضهم « انظروا إلى هؤلاء الحمقى الذين يحفرون قبورهم بأيديهم .. » .

ويضيف دنش قائلاً : أن ترجم له أقوال الجنود وطلب منه أن يتمهل في حفر الحفرة التي سيدفنان سوياً فيها .. بعد وقت قصير من ذلك لاحظ « دنش » شخصاً كان على معرفة به فناشده أن يتدخل لإنقاذه .. وهذا الشخص اليهودي تحادث مع الضابط الإسرائيلي المسؤول عن الموقع ، فأرسل الأخير الجنود ليخرجوا « دنش » وصديقه من المكان فينجوا من الموت .

قتل جماعي

شلومو أمبر الذي كان في حينه في الخامسة والعشرين من عمره شغل منصب ضابط مسؤول في الكتيبة رقم ٣٣ ، في الإفادة التي أدلى بها أمام الباحث « كاتس » قال أمبر : « المهمة التي كلفت بها في المعركة حول « طنطورة » كانت نسف سلسلة – جسر – حديد كانت تصل بين طريق واد ترابي .. ولكنني مع ذلك تواجدت بالصدفة طيلة اليوم في القرية ورأيت أشياء أفضل الا أتحدث عنها .. "

بعد صمت طويل ، كتب كاتس في بحثه نقلاً عن الضابط المذكور قوله : " التحقت بالجيش البريطاني لأنني اعتقدت أن الشيء الأهم الذي يتعين على اليهودي عمله يتمثل في محاربة الألمان

.. ولكننا حاربنا في قرية طنطورة وفقاً لقوانين الحرب التي أقرها المجتمع الدولي ، ومن واجبي الإقرار بأنه حتى الألمان لم يقتلوا الأسرى العزل ، وبعد كل ذلك عاد الأسرى إلى بيوتهم سالمين وهنا في طنطورة قتلوا العرب " .

ويضيف " لم يكن في الإمكان الحصول هنا على الانطباع بأن التوجه كان يهدف إلى إعادة الاحترام القومي ، ولا أعتقد أن عدد الضحايا الذين سقطوا في " طنطورة " كان كبير للغاية بحيث يدفع الناس إلى هذه الموجة من الاستنكار ، وخاصة القول أننا خرجنا لاحتلال قرية كانت نائية ولا تقع على خط مواصلات رئيسي ، وكانت هذه ظاهرة شاذة تماماً وذات مغزى واحد .

دخلنا فيما بعد في معارك شرسة وجهاً لوجه ،ولكن لم يحدث أن ارتكبت أعمال قتل من هذا القبيل على نحو عشوائي ، والصورة التي انطبعت في ذهني هي صورة الرجال في المقبرة ، رأيت هناك الكثير من القتلى ، وقد غادرت المكان عندما رأيت الجنود يقتلون ويقتلون ويقتلون .. ولذلك لا أدري كم كان عدد القتلة هناك " .

أمير الذي عمل في يوم من الأيام رئيسا للدفاع المدني ، وانهى الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي بعدما وصل إلى رتبه ميجر جنرال ، عاد وادعى هذا الأسبوع أن الأشياء التي كتبها كاتس ليست دقيقة " لم أقل شيئا عن الجنود النازيين ولم أتحدث عن قتل أسرى ، لأنني وجدت أنه من غير الصواب الحديث عن ذلك ، وقد أصبت بالغضب من الأشياء التي كتبها المؤرخون الجدد عن مقتل الأسرى ، ربما أخذوا هذه الأشياء وخلطوا بينها " .

وأضاف أمير في حديثة لصحيفة معاريف : " أنا لست مستعدا لتأييد قصص ربما تكون غير حقيقية ، وربما كتبت لأغراض غير موضوعية كان هناك قتلى في طنطورة ، هذا صحيح .. قتل جماعي ؟ السؤال ما معنى جماعي ؟ لقد قتل أشخاص خلال المعارك وربما بعدها ولكنني لم أبد رأيي حول ذلك ، والآن بعدما بلغت سن الكبر ، لا أريد التعليق على تصرفاتي عندما كنت في سن الخامسة والعشرين " .

لا شك أن هذا البحث الذي يحمل عنوان " خروج العرب من قرى منحدرات الكرمل الجنوبي في العام ٤٨ " يشكل مادة متفجرة .. لقد أقر " كاتس " بنفسه أنه احتار كثيرا قبل ان يكتب البحث ، وعلى خلفية الموضوع كان يعتقد ان هناك أشياء من الأفضل السكوت عنها حتى الان ، وقد كتب في بحثه ان " هناك اعتبارات ، هي بمثابة إخراج الدببة من الغابة ، بمعنى إعادة طرح قضايا حساسة قد تؤدي إلى وضع الجنود الذين خاضوا حرب ٤٨ على مختلف رتبهم ، وكذلك القيادة المدنية أمام اختبار لاخلاق وقيم لا تتفق مع العصر الحاضر ، بعد مضي خمسين عاما من حدوث الأشياء ، في وقت كانت فيه الظروف مغايرة ، ولا زال قائما الشعور بالخطر الذي كان يتهدد قيامنا في العام ٤٨ هذا الموضوع ، معقول ، وإذا فسرناه بصورة تختلف عما يمكن أن نفسره ، فانه يحتوي على إجحاف وإلقاء ظلال سيئة على جيل كامل من القادة العسكريين الإسرائيليين .

كان علينا أن نسير فوق أكوام من الجثث

على أحد جدران منزل عائلة " زراع " في الفريديس ، علقت صورة كبيرة الحجم ، تبدو فيها مئات النساء والأطفال من فئات السكان غير المحاربة من قرية طنطورة ، مسقط رأسهم ، وهم يقفون وحولهم حراسة من الشرطة العسكرية ، على بعد عشرات الأمتار ، عن مبنى كان مخصصا لصناعة الزجاج ، ينتظرون حتى يتم ترحيلهم عن القرية .. وفي أسفل الصورة كتب صاحب البيت بخط يده " كارثة طنطورة ، ٢٢ آب ١٩٤٨ - الذكرى والتاريخ " .

لقد كان لأحمد صالح زراع (أبو سهيل) الذي توفى قبل ثمانية أشهر من كتابه البحث ، ولزوجته " ميسر " كان العديد من الذكريات الجميلة في القرية قبل الاحتلال ، وقد التقى " كاتس " مع أبو سهيل قبل وفاته بعدة شهور ، قال أبو سهيل " كانت القرية مكاناً أجمل بكثير من حيفا من مختلف النواحي " ، الجميع حضروا للصلاة في " طنطورة " ، التي كانت تتبع لها الأراضي التي أقيمت عليها مستوطنة " هبونيم " وكيبوتسين هما (معيان تسفي) و (معجان ميخائيل) ، وبالقرب من المدرسة كانت هناك برك صغيرة كنا نربي فيها الأسماك .

ويروي أبو سهيل : « حتى الحرب عشنا مع اليهود وتعاونا في مجالات مختلفة ، وعندما نشبت الحرب حاول سكان كيبوتس « زخرون يعقوب » إقناع أهالي طنطورة أن يسلموا أنفسهم وأن يلقوا أسلحتهم .. ومن الواضح أنه لم يكن في استطاعة القرية الصمود زمناً طويلاً ، ولكن شباب القرية كانوا أقوياء وأشداء وكانوا غير مستعدين للقبول بفكرة الاستسلام » .

قال أبو سهيل : « عندما بدأت المعركة في حوالي منتصف الليل ، دخل الجنود وأطلقوا النار ، دون تمييز ، كما قال أبو سهيل ، باتجاه كل من وقعت عليهم أعينهم ، والصورة كانت وكأنها مثل حروب هتلر ، أكوام من الجثث كومت في الشوارع ، كان هذا منظرا مفزعا ... عندما كانوا ينقلوننا مكان لآخر كنا نسير على أكوام من جثث القتلى .. وبعد السيطرة على القرية جمعوا أبناءها عل شاطئ البحر ، الرجال على حدة ، والنساء والأطفال على حدة ، وبدأوا في نقل مجموعات من الرجال إلى المقبرة كي يقتلوهم " .

" لقد وقعت حادثة مع فتاة جميلة ، تبلغ من العمر ١٦ أو ١٧ عاما ، أربعة جنود ، ولكنهم دفعوه جانبا ، وعندما رفض أطلقوا الرصاص على راسة وقتلوه ، المسكينة واسمها " رسمية " رحلت بعد ذلك إلى الضفة الغربية ، وكل ما علمنا عنها لم تتزوج أبدا " .

مقبرة جماعية

وقد التقى " كاتس " مع رسلان حسن أيوب اعمر (أبو حسن)قبل سنتين في مخيم اللاجئين بطولكرم حيث يسكن هناك ، قال أبو حسن " ان الدولة التي قامت على أساس وقواعد الجريمة ، هي دولة زائلة ، وأما الدولة التي تقوم على العدل فهي دولة دائمة " هذا ما ردده أبو حسن العجوز البالغ من العمر ٧٥ سنة ، بعدما حاول عدة مرات التهرب من الاجتماع مع " كاتس " .

وبعدما هدأت أعصابه روى " أبو حسن " لكاتس قائلاً : " بعد احتلال القرية جمعوا الناس

على شاطئ البحر واختاروا سبعة كي يقوموا بجمع جثث القتلى ، وكنت واحداً من السبعة ، خلال عملية الجمع وجدنا جثتين وسط شجيرات الصبار ، فخشيت الاقتراب منها لأنهما كانتا مليئين بالأشواك ، عندما اقترب منا الضابط اشتكى الحارس من رفضي الدخول في وسط الصبر ، في تلك اللحظة أخرج الضابط مسدسه وصوبه نحوي بهدف إطلاق النار علي ، فلم يكن أمامي مفر فقفزت إلى داخل شجيرات الصبار وسحبت جثث الشهداء التي كانت هناك ، وقد امتلأت بالأشواك بطبيعة الحال .

" قمت بترتيب الجثث في أكوام من سبعة أو ثمانية أو عشرة ، في آخر المطاف جمعنا ٦٠-٧٠ جثة وربما أكثر من ذلك ، فلست اذكر بالضبط ، حدثت هناك أمور كثيرة ، فجأة قدم أحد الجنود وهو مصاب بيده وأعلم الحراس أنه ينوي إعدام اثنين منا بدلاً من الجرح الذي أصابه في يده ، وأشار إلى وإلى الشخص الذي يقف بجانبي وأراد أن يقتادنا معه .

الشخص الذي كان بجواري وقف بلا اكترات ، فقد كان قد حمل جثث شقيقيه القتيلين ، وسار للأمام مسافة (١٠٠م) إلى أن أطلق الجندي عليه النار وقتله ، أما أنا خاطرت بنفسي ولم أنهض ، وحالفني الحظ أنهم لم يقتلوني فوراً .

أحد الجنود تقدم مني وصوب سلاحه نحوي وأنهضني من مكاني وهو يدفعني في ظهري بعقب البندقية ، نتيجة لذلك سقطت على الأرض ، وأصبت بكدمات لدرجة أن الآلام في ظهري تلازمني حتى الآن ، بعد مرور عشرات السنين .

يقول أبو حسن " النساء والعجائز نقلوا إلى الفريديس بعد أن جردوهم من ممتلكاتهم الثمنية ومجوهراتهم ، كل من كان بين العاشرة حتى المائة اقتيد للسجن ، في البداية أخذوهم إلى زخرون يعقوب ، وبعدها إلى " أم خالد " ، وكان من بينهم من أرسل إلى أماكن أبعد ، أنا قبعت في السجن في آخر المطاف مدة ١١ شهراً " .

محسن مرعي من مواليد الفريديس ، كان في ذلك الحين فتى في السابعة عشرة من عمره ، يقول أنه كان بين أولئك الذين أحضروا لدفن الموتى ، " وصلنا بعد المعركة بيومين من أجل دفن الجثث وقمت بإدخال ٤٠- ٤٥ جثة في أحد القبور وأدخلت ٤٢ جثة في قبر آخر ،وفي حفرة ثالثة أدخلت تسعة جثث ، بعد ذلك كانت هناك حفرة أخرى لثلاث نساء قتلن هن أيضاً " .

الزمرة يعرفون حرفة القتل

في السابع والعشرين من أيار (مايو) ١٩٤٨ بعد أيام من معركة الطنطورة سجل نفتالي (توليك) ماكوبسكي أحد جنود الكتيبة ٣٣ الذي شارك في العملية في يومياته :« ما تعلمته هنا هو أن الجنود يتقنون حرفة القتل بشكل جيد كان هناك بعض الأشخاص اليهود الذين قتلوا على يد العرب ، وقد انتقم الجنود انتقامهم الشخصي بالقنص ، شعرت أنهم ينفسون عن كل الغضب ، ويخرجون كل الأسى والمرارة التي تراكمت في نفوسهم ، شعرت أن وضعهم أصبح أفضل بعد هذا

العمل « ماكوبسكي الذي سجل ذلك في دفتر يومياته ، ورد في دراسة كاتس أنه قتل في معركة « الشيخ مؤنس » في الأول من حزيران ١٩٤٨ .

« شئ غير طبيعي في منتصف الليل »

شهادات السكان تتحدث عن وادي القتل في المقبرة وعن إطلاق نار بلا تميز في القطاع الشمالي من القرية .

أحد الشهود هو مصطفي المصري (أبو جميل) البالغ من العمر ٦٥ عاما ، التقيت معه في الفريديس وهو في طريقة إلى أداء الصلاة مثل الكثيرين غيره ، أبو جميل لم يتحمس للحديث عن الأمر إلا أنه قال في آخر المطاف : « في الساعة الثانية عشرة ليلا سمعت بوجود شئ غير طبيعي وأن الحرب قد بدأت ، كنت في ذلك الحين في الثالثة عشرة من عمري فتوجهت لوالدي وسألته عن هذه الضجة فقال بأن هناك شيئا بين الجيران على ما يبدو » .

لم يكن والده مرتاحا للأمر على حد قول أبو جميل في ذلك اليوم فطلب من كل أفراد الأسرة البقاء في البيت عندما رأى أن القرية قد احتلت اقترح على جيرانه من قرية جسر الزرقاء أن يبقوا في بيته ، وكان يعرف الكثيرين من اليهود في الجوار فأمل أن يصل أحد من معارفه اليهود ليساعدنا في الخلاص من هذا الموقف ، وهذا ما حدث إذ قدم لبيتنا جندي كان يعرف الأسرة جيدا ، « أنت تعرفنا منذ ٢٠ سنة » قال له والد المصري إلا أن الجندي رد عليه « إياك أن تقول شيئا كهذا فأنا لا اعرف أحدا منكم » ، الوالد رد عليه وهو مكسور الخاطر « إن كان هذا ما تقوله معروفا لأحد ، أنا لا أريد منك أي شئ .

غادر الجندي المكان ونقل المسؤولية عن عائلة المصري إلى جندي آخر ، هذا الجندي أبعد مصطفى وشابا مريضا آخر وبعد ثوان معدودات عندما كانوا على مسافة (١٥) مترا من البيت سمعوا صوت إطلاق النار وفهموا أنهم قد قتلوا كل أبناء الأسرة — ١٢ فردا .

أبو جميل تحدث أيضا عن قاتل يهودي تجول في شوارع البلدة وأطلق النار على المارة بشكل عشوائي كما يحلو له وبدون سبب بعد أن انتهت المعركة بساعات " دافيد شيلي ناشده أن يكف عن إطلاق النار على العزل وكأنهم طيور بط ولم يكف عن فعلته إلا بعد جدل طويل "

دبحوا داخل بيوتهم

الموقع الثالث الذي ذبح فيه مشردو الطنطورة حسب شهاداتهم — إضافة إلى المقبرة والشوارع — كان في داخل البيوت خلال البحث عن السلاح ، الشهود رووا أن كل فتى ألقي القبض عليه خضع للتحقيق حول " سلاح موجود " بحوزته ، الجنود أخرجوا المعتقلين لبيوتهم لجمع الأسلحة ، " خرج الجنود مع السلاح إلا أن الشبان لم يخرجوا من تلك البيوت أبدا " وقال الشهود : تواصلت المذبحة ساعات طويلة وهم يعتبرون لحظة وقفا بمثابة معجزة " التحضيرات للإعدام استكملت

تقريباً" قال الزوجان زراع لكاتس " جاء سكان زخرون يعقوب فجأة ليحاولوا إنقاذنا في اللحظة الأخيرة ، نشب جدل حام بين سكان زخرون يعقوب وبين الجنود ، العسكر لم يرغبوا في التنازل إلا أن سكان زخرون وقفوا حائلا بيننا وبين الجنود أصروا على أن لا يمس الجنود أي واحد من السكان المحليين ، إذ كانوا يعرفون جميع من في القرية ولو تأخر سكان زخرون ربع ساعة لانتهى كل شئ .

" عندما اخرجونا من البيت " أضافت ميسر " مررنا من أمام جثث كثيرة واجهشت الناس خاصة النسوة بالبكاء وهن يشاهدن جثث الموتى الكثيرة " الجنود أوقفوا الرجال في طابور مثل إبقار معدة للذبح ، وبينما كنا في القرية جمعوا القتلى في كومة واحدة على ارتفاع عدة أمتار واحضروا جرار كبيرا وحفروا حفرة عميقة ضخمة والقوا فيها الجثث ، أنا متأكدة أنهم كانوا ينوون إبادة كل أهل القرية ولولا تدخل سكان زخرون يعقوب لما بقي أحد حيا من الطنطورة " .

« أنا لست قاتلاً وليس لدي ما أخفيه »

أحد قادة اليهود الذي أجريت معه مقابلة في إطار بحث كاتس ويدعى مردخاي سوكولر من زخرون يعقوب وعمره اليوم ثمانين عاماً ، قاد في عام ١٩٤٨ جنود لواء الكسندروني للطنطورة ، حدثنا سوكولر قائلاً : « تقدمنا إلى داخل القرية ، وفجأة سمعنا صوت الرصاص فبدأنا نطلق في كل الاتجاهات لأننا لم نعلم من أين تأتي النيران » .

يقول سوكولر أنه شاهد في اليوم التالي عشرات الجثث ملقاة في أنحاء القرية ويضيف : « حفرنا حفرة كبيرة قبالة خطوط السكة الحديدية في خابية الزجاج (بناء موجود في المكان حتى اليوم) وهناك وضعنا الجثث كما وجدناها بملابسها بمساعدة سبعة من سكان قرية الفريديس ، وكانت وجوه القتلى العرب معصوبة بالكوفيات ، صفوفاً في قبر جماعي ضخم ، لم يكن هناك أي تسجيل للقتلى ولكني أذكر أننا أحصينا العدد ووصلنا إلى ٢٣٠ تقريباً » .

هذه الأمور كما يكتب كاتس في بحثه تتناقض مع أقوال شاهد آخر واسمه أبو فهمي الذي ذكر له أنه سجل بنفسه في دفترين أسماء القتلى ووصل إلى أعداد أقل بكثير ، إلى جانب ذلك دارت شهادة أبو فهمي حول يوم احتلال القرية فقط بينما قال عدة أشخاص في شهاداتهم في إطار البحث أن دفن شهداء الطنطورة تواصل لعدة أيام .

سوكولر يتذكر كيف تكون في المكان « جبل موت » ضخم بعد يومين من عملية الدفن بسبب انتفاخ الجثث في القبر الجماعي ، ولم يعد هذا الجبل إلى حاله إلا بعد أسبوعين « ضمير سوكولر » مرتاح تماماً بالنسبة لما حدث في الطنطورة ، « أنا مقاتل » يقول بعد ٥٢ سنة « وهذا الأمر حدث في إطار المعركة حيث أطلقوا النار علينا ، لم تعرف من أين تأتي النيران ولذلك أطلقنا النار في كل الاتجاهات ، أنا لست قاتلاً وليس لدي ما أخفيه » سوكولر يضيف أنه لم تجر مذبحة في داخل البيوت وفي المقبرة كما يقول اللاجئون .

لكن كاتس يكتب في بحثه بأن سوكولر مثل غيره من الشهود لم يكن متواجداً في موقع القتل الذي حدث في مكان آخر من القرية .

« بحث عن مبررات محتملة »

حاول كاتس في بحثه فهم واكتشاف السبب الذي دفع جنود الكسندروني للتصرف على النحو الذي تصرفوا فيه ، أحد الأسباب المحتملة التي يطرحها في بحثه تزعم أن الجنود اليهود مروا بتجربة صدمة قبل معركة الطنطورة بأسبوع ، حيث قتل اثنان من زملائهم داخل سيارة ..

في محاولة من كاتس لاكتشاف أسباب محتملة أخرى كانت وراء ما حدث توجه إلى الحنان عناني الذي كان في العشرين من عمره في حينه والحق في عملية الطنطورة للسرية (أ) ، عناني كان قد قدم للبلاد قبل ذلك بخمسة عشر عاماً بعد أن فر مع أبناء عائلته من النازيين .

يقول كاتس ربما كان هذا سبب بحثه عن تفسيرات لما حدث في الطنطورة .

خلافاً للجنود الآخرين من الوحدة الذين لم يذكروا ظاهرة القتل الجماعي قال عناني لكاتس : « صدقني لقد شغلني خلال كل السنوات الطويلة التي مرت السؤال حول ما حدث في ذلك اليوم في الطنطورة ، من المحتمل أن يكون ما حدث مرتبطاً بفقداننا قبل ذلك بأسبوع لعدد كبير من خيرة زملائنا في معركة كفر سابا العربية ، الأمر الذي جعل الجنود يخوضون معركة الطنطورة وهم مشبعون بمشاعر الانتقام » .

عناني قال أيضاً أنه في عدد كبير من الوحدات بما فيها وحدته كان الجنود متعطشين للدم بشكل غير عادي ، وفي بعض الأحيان كان من الصعب جداً السيطرة عليهم ، « إلى جانب ذلك لم تكن هناك سياسة واضحة بصدد إطلاق النار على الناس بعد استسلامهم » .

اللواء احتياط بنتس فريدان قائد العملية في الطنطورة وبعدها قائد لواء الكسندروني أكد أن عدداً كبيراً من السكان المحليين العرب قد قتل في معركة الطنطورة « هذه كانت حرباً وفي الحرب ، خصوصاً التي تجري في منطقة سكنية ، يقتل الناس ، عندما ترى عدواً أمامك ليس على جسده ورقة كتب عليها أنه لا ينوي قتلك ، أنت تبادر لإطلاق النار عليه ، على هذا النحو انتقلنا من شارع لشارع ، وبذلك قتل عدد كبير من الناس » .

فريدان يرفض بشدة الشهادات حول حدوث مذبحة جماعية في المقبرة وحول قتل الناس داخل بيوتهم .

ابراهام أمير الذي كان ضابط قسم في اللواء العسكري ويبلغ اليوم ٧٣ عاماً يعبر عن تحفظه من بحث كاتس « ، في كل مرة يظهر صديق ما ويشعر بالحاجة إلى القول أن اليهود قتلوا العرب ، لماذا لا يحققون في كل أعمال القتل التي اقترفها العرب ضد اليهود » حسب قوله ، شلوم نتانلي في الرابعة والسبعين من العمر .

شهادات أخرى عن المجزرة

وبينما تواصلت في المحكمة المركزية في تل أبيب محاكمة الباحث الإسرائيلي تيدي كاتس الذي كشف عن مجزرة الطنطورة التي نفذت عام ١٩٤٨م ، مُثل أمام المحكمة العديد من شهود العيان الفلسطينيين ، أبناء قرية الطنطورة ، الذين يدعمون وجهة نظر الباحث كاتس حول وقوع المذبحة ومن بينهم فوزي طنجي (٧٣ عاماً) من مخيم طولكرم للاجئين الذي قال في شهادته أمام المحكمة « لقد جمعونا على الشاطئ وفصلوا النساء عن الرجال ثم أخذوا كل سبعة إلى عشرة رجال وأوقفوهم على الشارع أمام المسجد وأطلقوا عليهم النار ، وأضاف لقد قتلوا تسعين شخصاً » (٤٠).

بالمقابل قال قائد لواء وحدة اسكندروني التي نفذت المجزرة أمام المحكمة أن شيئاً لم يحصل في طنطورة .

ووجه محاربو وحدة اسكندروني المذكورة للباحث كاتس ، تهمة القذف والتشهير وتزييف الشهادات وطالبوه بتعويض بمقدار ١٠١ مليون شيكل .

وكانت العديد من المؤسسات الفلسطينية العاملة في فلسطين ٤٨ وفي مقدمتها لجنة المهجرين قد أعربت عن دعمها للباحث كاتس في قضيته العادلة ، بينما أعربت عدة مؤسسات إسرائيلية ليبرالية عن اعتقادها بأن تقديمه للمحاكمة ، محاولة لكم الأفواه .

ودافع عن الباحث كاتس المحامي المعروف افيغدور فيلدمان الذي قال ، أن هناك شهادات إضافية غير التي وردت في البحث ، تدعم وجهة نظر الباحث وتؤكد وقوع المجزرة ، يذكر أن الباحث كاتس كان قد أجرى بحثه المذكور في إطار دراسته الأكاديمية في « جامعة حيفا » .

ويضيف طنجي في شهادته مؤكداً ما سبق وأشرنا إليه : « أخذونا إلى مقبرة القرية ، وهناك أوقفونا في صفوف .. قائد اليهود جاء وقال مخاطباً جنوده « خذوا عشرة » فانتقوا حوالي عشرة منا واقتادوهم بالقرب من شجيرات الصبار ، وهناك أطلقوا النار عليهم بعد ذلك عادوا وأخذوا عشرة آخرين ، أمر هؤلاء بإخلاء الجثث ليقوم الجنود اليهود بعد ذلك بإطلاق النار عليهم أيضاً وتكرر ذلك عدة مرات متتالية لقد أطلقوا رصاصهم على المزيد من الناس بنفس الطريقة » (٤١)

وتابع طنجي قائلاً : « هؤلاء الجنود الذين لن أنسى ملامح وجوههم ما دمت حياً بدوا مثل ملائكة الموت ، عندما وقفت هناك ، كنت واثقاً بأنها اللحظات الأخيرة في حياتي ن انتظرت أن يأتوا في أي لحظة ليقتادوني ويطلقوا النار علي ، كان على اليهود أن يتعلموا مما فعله الألمان النازيون لهم .. كان من الأفضل يتذكر طنجي ليضيف وهو يجهش بالبكاء لو أنني مت هناك دون أن أحمل معي هذه القصة حتى اليوم » (٤٢) .

كبار السن دفنوا أبناءهم في مقبرة جماعية :

لا يزال اللاجئ السبعيني قاسم محمد أحمد عبيد من مخيم جنين يحمل بين عظام ساعده

الأيمن العيار الناري الذي أصابه عام ١٩٤٨ ، وتحديداً في معركة الدفاع عن الطنطورة داخل « الخط الأخضر » حيث اشتبك الفلسطينيون مع العصابات الصهيونية في معركة ضارية للدفاع عن القرية التي شهدت واحدة من أبشع المجازر التي استهدفت الشعب الفلسطيني في عام النكبة (١٩٤٨) .

وقد تحدث عبيد خلال حلقة من حلقات برنامج « ذاكرة المكان » الذي تنظمه مديرية الثقافة الفلسطينية في محافظة جنين لمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والخمسين للنكبة ، ركز حديثه خلالها على قريته المدمرة « كفر لام » القريبة من مدينة حيفا والتي دمرتها العصابات الصهيونية بعد أن قتلت العديد من أهلها وشردت من تبقى منهم .

وبدأ اللاجئ عبيد الذي يقطن مع أبنائه وأحفاده في مخيم جنين الحديث عن رحلة اللجوء والتشرد ، بالإشارة إلى قريته التي تبعد عن حيفا ٢١ كيلو متر من الجنوب ، وترقد على ساحل البحر الأبيض المتوسط الذي تغسل أمواجه سهولها الغربية ، وتتداخل بيوتها الشمالية التي تحولت إلى أطلال مع قرية صرفند المجاورة ، فيما تتعانق سهولها الجنوبية مع سهول الطنطورة .

وكان أهالي « كفر لام » البالغ عددهم نحو ٤٠٠ نسمة ينتمون إلى عشر عائلات عشية النكبة ، يعتمدون في مصدر رزقهم على فلاحة أراضيهم التي كانت مساحتها تتجاوز خمسة آلاف دونم ، ويزودون حيفا ويافا وعكا بمحصول الخيار الذي كانت قريتهم تشتهر بزراعته نظراً لوفرة عيون المياه العذبة فيها .

وبدأ التعليم في القرية مبكراً ، حيث كان مركزه المسجد قبل أن تبنى مدرسة لأبناء القرية صرفند يدرس الطلبة فيها من الأول ولغاية الرابع الابتدائي ، ومن ثم يكملون في مدرسة الطنطورة .

وعلى صعيد المواصلات ، قال عبيد : أنها كانت ميسرة إلى حيفا عبر خط للباص ينطلق من الطنطورة إلى القرية مروراً من عين غزال وصولاً إلى حيفا ، ما سهل حصول المرضى على العلاج في مستشفى « رمبام » في حيفا .

بعد ذلك بدأ عبيد يستعرض الدور الوطني الذي لعبته قريته ، فقال « أن « كفر لام » تعرضت لمرات كثيرة للحصار العسكري المشدد من قوات الانتداب البريطاني بحثاً عن ثورة ٣٦ ، وتعرضت للكثير من المضايقات والعقوبات الجماعية التي لم تثن أهلها عن القيام بدورهم وواجبهم الوطني في مؤازرة ودعم الثوار .

وفيما يتعلق بالعلاقة مع اليهود ، قال عبيد إنها بقيت هادئة حتى تفجرت أواخر العام ٤٧ عندما هددت العصابات الصهيونية الأهالي بالقتل بهدف الضغط عليهم للخروج من قريتهم حتى هاجمتها ، وما اضطر الأهالي العزل إلى الهروب باتجاه عين غزال واجزم وجبع الفريديس ، التي تحولت فيما بعد إلى نقاط للمواجهات الضاربة مع العصابات الصهيونية المسلحة والمدعومة من قوات الانتداب البريطاني ، حيث تعرضت عين غزال واجزم وجبع للهجوم الجوي من أربع

طائرات ، حيث قتل بالقنابل العشرات من السكان وهدمت الكثير من المنازل .

وعندما بدأ عبيد الحديث عن مجزرة الطنطورة رفع ساعده الأيمن ليشير إلى موقع إصابته بعيار ناري لا يزال مستقراً في ساعده أصيب به خلال معركة ضارية مع العصابات الصهيونية للدفاع عن القرية .

وأضاف : « حاصرت العصابات الصهيونية الطنطورة من جهة الشمال ووقعت معركة حامية الوطيس قصفت خلالها تلك العصابات القرية من البر والبحر والجو قبل أن تقتحمها وتدنس حرمة مسجدها ، ومن ثم طلبت عبر مكبرات الصوت من السكان الخروج من منازلهم والتوجه نحو الساحل ، وهناك بدأت العصابات الصهيونية تنفيذ مجزرتها » (٤٣) .

وعن تفاصيل مجزرة الطنطورة ، قال عبيد : « كانت العصابات الصهيونية تنتقي الشبان على شكل مجموعات ، كل واحدة منها مؤلفة من عشرة شبان على الأقل ، كانت تلك العصابات تقتادهم بعيداً عن أعين الناس ، وتأمرهم برفع أيديهم وإدارة وجوههم نحو الحائط قبل أن تطلق الرصاص عليهم لترديهم جميعاً شهداء ، ومن ثم تأمر كبار السن بجمل الشهداء وإلقائهم في مقبرة جماعية حفرتها جرافات العصابات الصهيونية ، وهكذا حتى تكرر المنظر أكثر من عشر مرات » (٤٤) .

وكان عبيد أحد أفراد المجموعة التالية من الشبان الذين كان من المفترض أن تقتلهم العصابات الصهيونية في إطار حرب الإبادة الجماعية ، ولكن تدخل « مختار » مستوطنة « زمارين » الذي كان على علاقة ومعرفة بعموم الأهالي ، حال دون الاستمرار في عملية الذبح الجماعي ، فنقل من نجا من المجزرة إلى موقع اعتقال في مدينة أم خالد « نتانيا » حيث تمكن عبيد من الهرب بعد عام من السجن فاراً باتجاه قلقيلية ، ومن ثم إلى نابلس ، وصولاً إلى جنين .

وما أنعش الذاكرة الزاخرة بالمعلومات للاجئ عبيد ، مشاركته في الشهادة الحية مع ابن جيله اللاجئ يوسف الحاج داود الذي قال « بعد أن نفدت الذخيرة الحية التي بحوزة قرى عين غزال واجزم وجبع ، وتحديداً بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٥ بدأت رحلة التهجير والتشريد ، فتوجهنا إلى جنين ، وبسيارات عراقية توجهنا بعدها إلى بغداد ، حيث نزلنا في مدارس حي القرارة مدة شهرين » (٤٥) .

وتابع داود وهو يدلي بشهادة النكبة « أقمنا مدة عام كامل في ثكنات الجيش البريطاني في البصرة ، حتى تقدمنا بعريضة لدى رئيس العرفة العراقي المسؤول عن اللاجئين للعودة إلى فلسطين ، فتمت الموافقة على طلبنا بالعودة وكان عددنا ١٧٠ لاجئاً نقلتنا السيارات إلى الحدود الأردنية ، حيث مكثنا ثلاثة أيام بالجوع والعطش حتى تم ترحيلنا إلى الضفة الغربية باستثناء ٣٠ لاجئاً توجهوا إلى سورية » (٤٦) .

بني موريس يشهد

من جهته زعم المتحدث الرسمي بلسان الجيش الإسرائيلي في تعقيب له على وقائع المذبحة

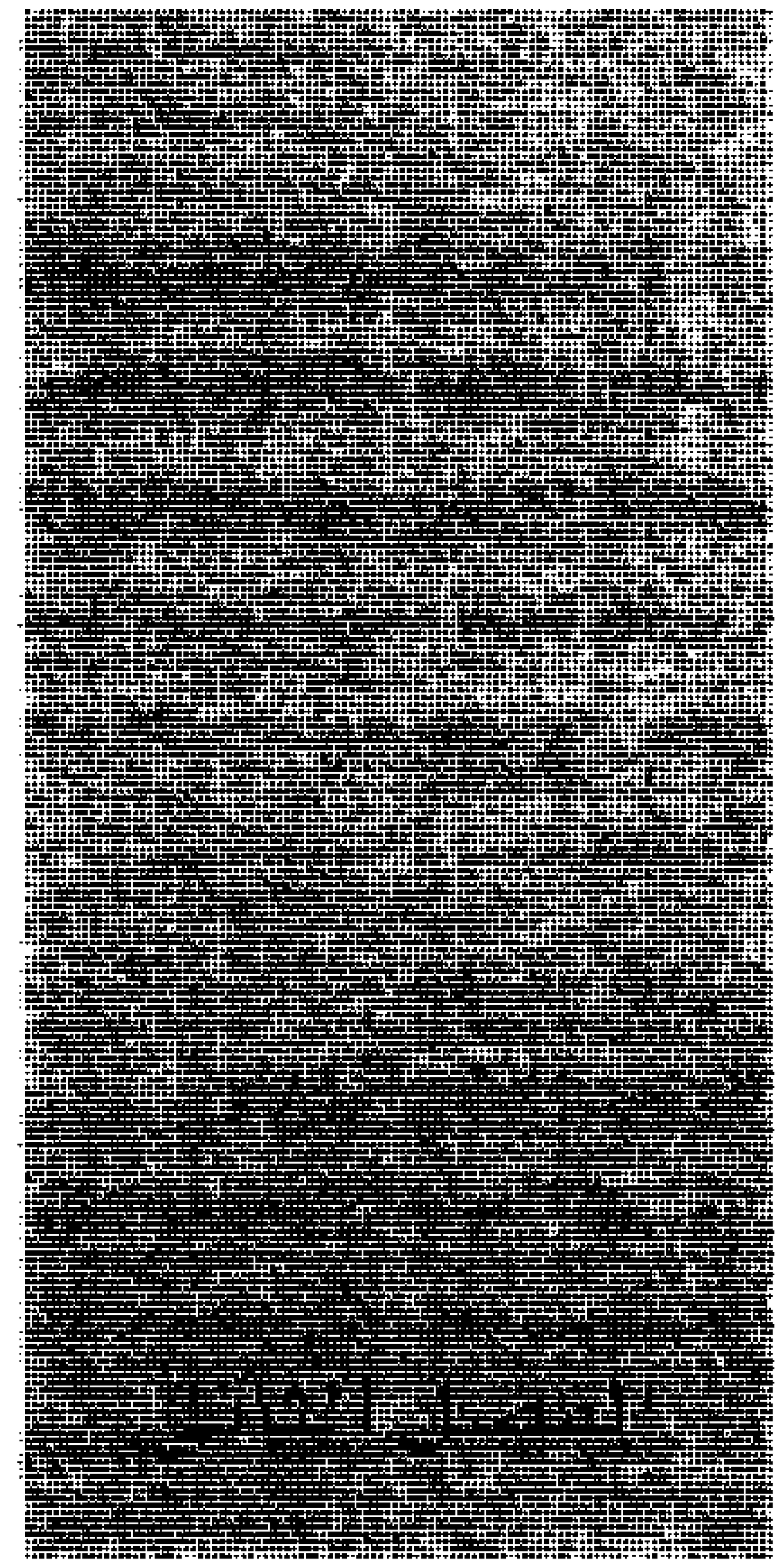
التي ترويها دراسة الباحث الإسرائيلي من جامعة « حيفا » قائلاً :» حسب المعلومات المتوفرة في حوزة الجيش الإسرائيلي لا تواجد أي دلائل على مذبحة ارتكبت ضد سكان قرية طنطورة وقت احتلال القرية في أيار عام ١٩٤٨ « (٤٧) .

ويقول المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي :» أن قرية « الطنطورة » كانت في بداية أيار ١٩٤٨ من أواخر القرى العربية الباقية في شريط السهل الساحلي ، الممتد من منطقة زخرون يعقوب « جنوب حيفا » حتى تل أبيب والتي لم تكن قد خضعت للاحتلال بعد ، وفي أيار عقد اجتماع بين ضباط الاستخبارات المحليين في عصابة الهاغانا الإسرائيلية وبين خبراء إسرائيليين بالشؤون العربية ، لتقرير مصير الطنطورة وبضع قرى أخرى « (٤٨) ، واتخذ القرار بحسب ما ذكر المؤرخ الإسرائيلي بني موريس بـ « طرد السكان أو إخضاعهم « (٤٩) ، ويؤكد كتاب « تاريخ حرب الاستقلال « ، « أن القرار نفذ في الطنطورة بعد أسبوعين ، ليل ٢٢-٢٣ أيار ، إذ هاجمت الكتيبة الثالثة والثلاثون في الهاغانا « الكتيبة الثالثة في لواء الكسندروني « القرية التي سقطت بعد معركة قصيرة « (٥٠) .

وكتب موريس : « كان من الواضح أن قادة لواء الكسندروني أرادوا القرية خالية من سكانها وأن بعض هؤلاء السكان على الأقل طرد « (٥١) ، وجاء في بلاغ عسكري إسرائيلي صدر في ٢٣أيار ١٩٤٨ وأوردته صحيفة « نيويورك تايمز « ، « أن مئات من العرب وقعوا في أيدينا فضلاً عن كميات كبيرة من الغنائم « (٥٢) .

وقد أورد مراسل الصحيفة إدعاء الهاغانا المستبعد ، وهو أن القرية كانت نقطة تهريب للمتطوعين المصريين القادمين إلى فلسطين بحراً ، غير أن معاناة السكان لم تنته بطردهم ، فقد ذهب بعضهم إلى المثلث بينما طرد نحو ١٢٠٠ شخص إلى قرية الفريديس المجاورة ، والتي كانت سقطت من قبل .

وفي آخر أيار ١٩٤٨ سأل وزير الدولة الإسرائيلي بيخور شيطريت رئيس حكومته دافيد بن غوريون : « هل يجب طرد سكان الطنطورة من الفريديس أيضاً ؟ « (٥٣) ، ويشير موريس إلى « أن معظم السكان كان قد طرد في الصيف من الأراضي التي يسيطر الإسرائيليون عليها ، وأن ٢٠٠ شخص تقريباً مكثوا في الفريديس ومعظمهم من النساء والأطفال « (٥٤) .



المجازر الدموية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني ١٩٥٠ – ١٩٦٧

واصلت القوات الصهيونية في أعقاب قيام « دولة إسرائيل » نهجها الدموي ذاته الذي طبقته قبل وخلال إقامة « الدولة العبرية » ، فاقترفت على مدى سنوات الخمسينات والستينات بشكل خاص سلسلة أخرى من المجازر الدموية الجماعية وجرائم الحرب المختلفة ضد الفلسطينيين والعرب ، نوثق فيما يلي أكبرها وأخطرها ، وأبعدها تأثيراً في مجريات الصراع العربي – الإسرائيلي ، ونحن نوثقها هنا كأمثلة ناصعة فقط على الإرهاب الصهيوني ونهج المجازر الدموية الصهيونية المستمرة :

مجزرة دير أيوب :

في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٩٥٠/١١/٢ خرج ثلاثة أطفال من قريتهم دير أيوب لجمع الحطب وهم علي محمد عليان (١٢سنة) وشقيقته فخرية (١٠سنوات) وخديجة علي عبد الفتاح (٨ سنوات) وبينما كانوا يجمعون أعواد الحطب داهمتهم دورية من الجيش اليهودي النظامي يقدر عدد أفرادها بستة جنود ، ولما شاهدتهم خديجة صاحت تنبه أبني عمها علي وفخرية ، وفرت هي عائدة إلى القرية ، ولكن أحد رجال الدورية أطلق عليها النار فأصابها في أعلى فخذها ، أما علي وفخرية فقد قبض عليها الجنود واستاقوهما إلى داخل المنطقة الحرام ، ولدى وصولهم إلى مجرى ماء جاف أطلق أحد الجنود النار على الطفلين فسقطا يتخبطان بدمهما ، وكانت خديجة قد تحاملت على نفسها فوصلت القرية وأذاعت النبأ فجاء والد الطفلين يتتبع الأثر حتى وصل إلى ولدية ، كان علي قد فارق الحياة ، أما فخرية فكان ما يزال بها رمق أخير ، وتمكنت أن تروي قصتها قبل أن تقضي نحبها في المستشفي . (١)

مجزرة شرفات :-

١٩٥١/٢/٧• في الساعة الثالثة من صباح ذلك اليوم قدمت ثلاث سيارات من القدس المحتلة ووصلت إلى نقطة تبعد ٣,٥ كيلومتر عن خط السكة الحديدية جنوب غرب المدينة وتوقفت هناك حيث ترجل منها نحو ثلاثين جندياً يهودياً واجتازوا خط الهدنة وتسلقوا المرتفع باتجاه قرية شرفات .

دخلوا عبر ثغرة فتحوها في الأسلاك الشائكة المحيطة بها ثم أحاطوا ببيت مختار القرية ووضعوا عبوات ناسفة في جدرانه وجدران البيت المحاذي له ونسفوهما على من فيهما وانسحبوا تحت حماية نيران زملائهم التي كانت تنصب بغزارة على القرية ومن فيها .

أسفرت هذه المذبحة عن سقوط عشرة شهداء رجلين عجوزين ، ثلاث نساء وخمسة أطفال كما أسفرت عن وقوع ثمانية جرحى جميعهم من النساء والأطفال « (٢) .

مجزرة بيت لحم :

١٩٥٢/١/٦ نسفت دورية إسرائيلية مؤلفة من ثلاثين جندياً منزلاً في بيت لحم ما أدى إلى استشهاد صاحب المنزل وزوجته .

في الوقت نفسه اقتربت دورية أخرى من منزل آخر على بعد كيلومتر واحد شمالي بيت لحم قريباً من دير الروم الأرثوذكس وأطلقت النار على المنزل وقذفته بالقنابل اليدوية فاستشهد صاحب المنزل وزوجته وطفلان من أطفاله وأصيب طفلان آخران » (٣) .

مجزرة بيت جالا : (٤)

في ليلة ١٩٥٢/١/٧ اجتازت قوة عسكرية يهودية خط الهدنة وبثت الألغام حول بعض بيوت قرية بيت جالا ثم نسفتها ، ونتج عن ذلك مقتل سبعة أشخاص بينهم نساء وأطفال ، وانسحبت القوة عائدة إلى قواعدها ليلاً .

مجزرة قفين : (٥)

ليلة ١٩٥٢/٥/٢١ تسللت قوة يهودية إلى قرية قفين وبثت الألغام حول بيت مصطفى خليل عيسى ونسفته فانهار على من داخله، وقتل من جراء ذلك أربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة ونصف السنة ، وخمس عشرة سنة ، قتلت والدة الأطفال حفيظة وعمرها ٤٥ سنة .

مجزرة رنتيس وفلامة : (٦)

وليلة ١٩٥٣/١/٢٩ هاجمت قوات اليهود قريتي رنتيس وفلامه بقصد تدمير منازلهما ، أما في رنتيس فقد أبدى رجال الحرس الوطني مقاومة فاضطروا المهاجمين للانسحاب بعد أن قتل من أهل القرية رجلان وجرح آخران ، وأما في فلامه فكانت القوة المهاجمة كبيرة تقدر بكتيبه كاملة التجهيز بالمدفعية والألغام والرشاشات ، وقد قذف اليهود القرية المورتر ودارت معركة عنيفة بينهم وبين حماة القرية استمرت بضع ساعات فاضطر اليهود للانسحاب ، دمر عدد من بيوت القرية نتيجة لقنابل المدفعية وقتل مختار القرية وجرح سبعة آخرون من السكان من بينهم نساء .

مجزرة قبية :

يوم ١٩٥٣/١٠/١٤ في الساعة السابعة والنصف من مساء ذلك اليوم تحركت قوة يهودية قوامها ٦٠٠ جندي نحو قرية قبية (غرب رام الله) وطوقتها وعزلتها عن سائر القرى العربية حيث بدأ الهجوم بقصف مدفعي مركز وكثيف على مسكن القرية دون تمييز حتى وصول القوة الرئيسة إلى تخوم القرية في حين توجهت قوات أخرى إلى القرى المجاورة مثل شقبا وبدرس ونعلن لمشاغلتها ومنع تحرك أية نجدة نحو قبية كما زرعت الألغام على مختلف الطرق بحيث عزلت القرية تماماً .

وقد دخلتها القوات اليهودية وهي تطلق النيران في مختلف الجهات وفيما كانت هذه القوات تقتل السكان كانت وحدات المهندسين العسكريين الإسرائيلية تضع شحنات متفجرة حول بعض

منازل القرية وتفجرها على من فيها فيما تولى المشاة قتل كل من يحاول الفرار من السكان .

استمرت العملية الوحشية حتى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالي حيث انسحبت القوات المعتدية إلى نقاط انطلاقها ونجم عنها تدمير ٥٦ منزلاً ومسجد القرية وخزان المياه الذي يغذيها بالماء فيما استشهد ٦٧ من سكانها رجالاً وأطفالاً ونساءاً وسقط عدد كبير من الجرحى وأبيدت أسرة كاملة .(٧)

مجزرة نحالين :

١٩٥٤/٣/٢٨ ، في منتصف الليل اجتازت قوة من الجيش الإسرائيلي مؤلفة من ٣٠٠ جندي خط الهدنة وتوغلت في أراضي الضفة الغربية مسافة ٣,٥ كيلومتر حتى وصلت إلى قرية نحالين في منطقة بيت لحم حيث انقسمت إلى قسمين أحاط أولهما بالقرية من ثلاث جهات ليشاغل الحرس الوطني بنار غزيزة من الأسلحة الآلية والقنابل اليدوية ساتراً بذلك تحرك القسم الثاني الذي دخل القرية وألقى القنابل اليدوية وأطلق النار على السكان القرية وبث الألغام في بيوتها ومسجدها .

وقد حال الحرس الوطني دون الانفجارات ولكن رغم ذلك فقد استشهد ثمانية من أهل القرية وجرح ١٤ منهم كما استشهد ثلاثة جنود أردنيين وجرح خمسة آخرون حينما هرعوا إلى نجدة القرية فانفجر لغم تحت سيارتهم . (٨)

مجزرة غزة :

١٩٥٥/٢/٢٨ - في الساعة الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم اجتازت القوات اليهودية خط الهدنة وتقدمت داخل قطاع غزة إلى مسافة تزيد عن ثلاثة كيلومترات ثم بدأت كل قوة بتنفيذ مهمتها ، إذ اتجهت قوة لمداهمة محطة المياه ونسفها ، وأخرى لمهاجمة المواقع المصرية بالرشاشات ومدافع الهاون والقنابل اليدوية ، وثالثة لبث الطرق بالألغام لمنع وصول النجدات .

دوى صوت الانفجار في محطة المياه ورافقه زخات من الرصاص الذي انهمر على معسكر الجيش المصري القريب من المحطة فاستشهد وجرح عدد من الجنود المصريين ، طلب آمر المعسكر النجدة من أقرب موقع عسكري فأسرعت السيارات الناقلة للجنود لتلبية النداء لكنها وقعت في الكمين الذي أعده اليهود في الطريق فذهب ضحية ذلك خمسة وعشرون جندياً عدا الذين جرحوا وكانت الخسائر الإجمالية لمذبحة غزة ٣٩ شهيداً و٣٣ جريحاً.(٩)

مجزرة قلقيلية :

١٩٥٦/١٠/١٠ - في الساعة التاسعة من مساء ذلك اليوم تسللت إلى قرية قلقيلية مفرزة من الجيش الإسرائيلي تقدر بكتيبة مدرعات تساندهما كتيبتا مدفعية ميدان ونحو عشر طائرات

مقاتلة فقطعت الأسلاك الهاتفية ولغمت بعض الطرق في الوقت الذي تحشدت فيه قوة كبيرة في المستعمرات القريبة .

تحركت في الساعة العاشرة من مساء اليوم نفسه وهاجمت القرية من ثلاثة اتجاهات مع تركيز الجهد الرئيس بقوة كتيبة المدرعات على مركز الشرطة فيها ، قاوم السكان وردوا الغزاة عدة مرات ، وعندما شعروا أن هدف العدوان هو مركز الشرطة زادوا قوتهم فيه وحشدوا عدداً كبيراً من المناضلين هناك ولكنهم تكبدوا خسائر كبيرة عندما عاودت المدفعية القصف واشتركت الطائرات في قصف القرية ومركز الشرطة بالقنابل .

احتل اليهود مركز الشرطة ثم تابعوا تقدمهم في شوارع القرية مطلقين النار على المنازل وعلى كل من يصادفهم ما أدى إلى استشهاد سبعين مناضلاً من سكان القرية والقرى المجاورة الذين ذهبوا لنجدتهم . (١٠)

مجزرة خان يونس ورفح :

نفذ الجيش الصهيوني مذبحة بحق اللاجئين الفلسطينيين في مخيم خانيونس راح ضحيتها أكثر من ٢٥٠ فلسطينياً .

وبعد تسعة أيام من المجزرة الأولى (١٩٥٦/١/١٢) نفذت وحدة من الجيش الصهيوني مجزرة إرهابية أخرى في المخيم راح ضحيتها نحو ٢٧٠ شهيداً كما قتل الصهاينة أكثر من مائة فلسطيني آخر من سكان مخيم رفح للاجئين في فلسطين في نفس اليوم . (١١)

مجزرة كفر قاسم :

١٩٥٦/١٠/٢٩ ، في الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم وهو موعد فرض على جميع القرى العربية عشية العدوان الثلاثي على مصر ، رابطت وحدة يهودية على المدخل الرئيس فسقط (٥٥)شهيداً وفي الطرف الشمالي للقرية ثلاثة شهداء وفي داخل القرية سقط شهيدان وجميعهم عمال كانوا في طريق عودتهم إلى منازلهم .

وقد سقط الشهداء جميعاً في مدة ساعة وكانوا يقتلون على دفعات فيما كان بينهم ١٠ من الأطفال وتسع من النساء ومسنات إحداهن عمرها ٦٦ سنة فأصابت المجزرة جميع منازل القرية التي وصل عدد سكانها قبل تدميرها إلى ٢٠٠ نسمة أما تفاصيل المجزرة فنعرضها لاحقاً .(١٢)

ويضاف إلى كل هذه المجازر الدموية الصهيونية ضد الفلسطينيين سلسلة أخرى طويلة من عمليات التفجير والاغتيالات التي نفذتها القوات الصهيونية والتي سنأتي على تفاصيلها ، في فصل أخر من الدراسة .

ومن أجل مزيد من الأضواء الساطعة على بشاعة المجازر الدموية الصهيونية نعرض فيما يلي تفاصيل مجريات أكبر وأخطر وأشهر المجازر التي نفذت بين ١٩٥٠ –١٩٦٧ :

مجزرة قبية : (١٣)

تسلسل أحداث المجزرة

في أعقاب التوقيع على اتفاقيات الهدنة المشتركة مع الدول العربية عام ١٩٤٨ ، واصلت قوات الاحتلال الصهيوني الغاشمة تصعيد أعمالها العدوانية ضد المدن والقرى العربية على جانبي خط الهدنة آنذاك ، ذلك بغية تحقيق مجموعة أهداف على رأسها فرض الصلح على الدول العربية بالشروط الصهيونية ، وكذلك تشكيل حاجز مفرغ من السكان العرب على امتداد الشريط الحدودي ، فسعت تلك القوات لتفريغ القرى الأمامية من سكانها العرب سواء بالإبادة ، أو بالنزوح خوفا من الإبادة .

ومراجعة قصيرة لتاريخ تلك المرحلة تفيد أن قوات الاحتلال فعلا نفذت مئات العمليات العدوانية والمجازر ضد المواطنين العرب العزل من السلاح ، فكانت تطلق النار وتقوم بأعمال الخطف ونسف المنازل أو لغمها ، وكانت مجزرة قرية قبية هي إحدى ابرز المجازر التي خلقت اصداء واسعة وردود فعل مختلفة .

تقع قرية قبية على مسافة ٢٢كم شمال شرق مدينة القدس ، و٤ كم غربي رام الله ، وعلى بعد قرابة كيلو مترين من خط الهدنة ، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي ٢٠٠٠ نسمة ، ومساحتها ١٦,٥٠٤ دونمات لم يبق منها الآن سوى القليل .

وقد تعرضت القرية للعدوان الإسرائيلي الوحشي ليلة ١٤- ١٥ /١٩٥٣/١٠ ، حيث نفذته وحدات نظامية من جيش الاحتلال وفق خطة كانت معدة مسبقاً ، واستخدمت فيه مختلف الأسلحة ، ففي الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٤ تشرين أول سنة ٥٣ تحركت قوة عسكرية صهيونية تقدر بحوالي ٦٠٠ جندي نحو القرية وطوقتها وعزلتها عن سائر القرى العربية.

وقد بدأت قوات الغزو هجومها بالقصف المدفعي التدميري بصورة مركزة وكثيفة على مساكن القرية دون تمييز ، في حين توجهت قوات أخرى إلى القرى العربية المجاورة مثل شقبا وبدرس ونعلين لمشاغلتها ومنع تحرك أي نجدة إليها ، كما زرعت الألغام على مختلف الطرق بحيث عزلت القرية تماماً ، ودخلتها قوات المشاة وهي تطلق النار ، فتصدى لها السكان العزل بكل ما وقعت عليه أيديهم إلى جانب الحرس الوطني بقيادة النقيب محمود عبد العزيز رغم قلة عددهم وأسلحتهم ، وواصلوا مقاومتهم حتى نفذت ذخائرهم واستشهد معظمهم ، وقامت قوات الغزو بمهاجمة السكان وقتلهم ، وأخذت تنسف المنازل ، واستمرت هذه الأعمال حتى الرابعة من صباح ١٩٥٣/١٠/١٥ .

الخسائر

وقد أسفر ذلك العدوان الصهيوني عن تدمير ٥٦ منزلاً عربياً ، ومسجد القرية ومدرستها وخزان المياه الذي يغذيها بالماء ، كما استشهد ٦٧ مواطناً من سكانها رجالاً وأطفالاً ونساء وسقط عدد من الجرحى ، وكان أول الشهداء في القرية مصطفى محمد حسان ، كما أبيدت عائلات كاملة

منها عائلة عبد المنعم قادوس البالغ عدد أفرادها ١٢ شخصاً ، واستشهد موسى أبو زيد وأربعة ، أفراد أسرته ، وزوجة محمود إبراهيم وأطفالها الثلاثة ، وأربعة من أطفال محمد المسلول وغيرهم .

وقد أكد التقرير الذي قدمه الجنرال فان بينيكه كبير المراقبين الدوليين إلى اجتماع مجلس الأمن يوم ١٩٥٣/١٠/٢٧ ، أن الهجوم الإسرائيلي كان نظامياً ومبيتاً ، وأن لا صحة للمزاعم الإسرائيلية القائلة أن سكان مستعمرة طيرة يهودا – وهي المستعمرة التي أقيمت على أنقاض قرية العباسية العربية – هم الذين قاموا بالهجوم انتقاماً لمقتل اثنين من سكان المستعمرة قبل ذلك بيومين أي في ١٩٥٣/١٠/١١ .

شارون – سفاح قبية (١٤)

روى محمد المسلوت قصة المجزرة التي ارتكبها رئيس الوزراء الإسرائيلي اريبل شارون بحق قريته قبيه وعائلته عندما كان مسؤولاً عن الكتيبة ١٠١ التي قامت بنسف بيوت في القرية على رؤوس نحو ٧٨ فلسطينياً معظمهم من النساء والأطفال .

وتحدث محمد عبد الله صالح المسلوت من قرية قبيه الحدودية مع الخط الأخضر الذي شرع هو و٤٦ عائلة فلسطينية بدعوى قضائية ضد شارون لتقديمه إلى المحاكمة في بلجيكا بتهمة ارتكاب مجزرة في هذه القرية .

وقال المسلوت الذي غطى الشيب رأسه ، وعلامات الأسى تبدو على ملامح وجهه القمحي « هل أنسى .. وكيف أنسى بعد ٤٨ سنة ويومين زوجتي الحامل في شهرها التاسع وطفلي شعبان (٥ سنوات) وميسر (٧ سنوات) الذين سيبقون معي طالما أنا على قيد الحياة » .

وأضاف « كان موسم الزيتون في قريتنا وبيننا وبين الحدود الإسرائيلية شريط شائك عندما دخل الجنود الإسرائيليون من الجهة الغربية للقرية مع بغال تحمل على ظهرها الألغام والذخيرة ، وقد حدوها بالكاوتشوك حتى لا تسمع حركتها وجلبتها .

وتابع « كانت الساعة السابعة مساء شاهدهم أحد حراس الزيتون فقاموا بقتله وأوثقوا رباط الحارس الثاني الذي أفلح بالهرب لكنهم تابعوه بزخات من الرصاص فأصابوه في ساقه وزحف باتجاه القرية لإعلامها بالاقتحام الإسرائيلي فصدقه البعض ولم يصدقه البعض وفر من وثق بكلامه إلى الجبال » .

وأكد المسلوت « لقد هربت من البيت معتقداً بأن الجيش الإسرائيلي لن يقترب من النساء ، صباحاً كانت معظم بيوت القرية منسوفة فوق رأس من بقي فيها وبأعجوبة كبيرة نجا القليل منهم » .

واقتحمت الكتيبة ١٠١ التي رئسها حينذاك اريبل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي ، القرية الحدودية في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٣ في « عملية انتقامية لتلقين قرية قبيه درساً » بحجة أن الفدائيين الفلسطينيين قد تسللوا منها وقتلوا أحد حراس القرى الزراعية الإسرائيلية الحديثة الإنشاء في ذلك الوقت .

وأنكر شارون طوال الوقت أنه كان على علم بوجود أناس داخل البيوت التي نسفت في قرية قبيه التي وصل عدد القتلى فيها إلى ٦٩ شخصاً حسب المصادر الفلسطينية ، وأكد في سيرة الذاتية ومقابلاته « أنه نسف البيوت معتقداً أنها خالية من السكان » .

وقال المسلوت « قدم كل سكان القرى المجاورة لقريتنا لنجدتنا في اليوم التالي للمذبحة ، لقد أخرجوا من استطاعوا إخراجهم من تحت الأنقاض والبعض الآخر دفنوه في بئر البيت المنسوف على غرار ما حصل لعائلة أبو قادوس التي تعد ١٣ شخصاً لم يبق منهم أحد قيد الحياة » .

وعلى مدخل قرية قبيه من الجهة اليمنى أرض فسيحة تحيط بها شجيرات الصبر وتملأها الأعشاب البرية ويتجنب الأطفال اللعب فيها أو الاقتراب منها وهم يشيرون بأصابعهم ويرددون كلمات حفظوها عن ظهر قلب « مقبرة أبو قادوس الجماعية ، قتلهم شارون » .

وقالت فطيم المحمود زوجة المسلوت الثانية « أن زوجي يجلس في بعض الأحيان ويجهش بالبكاء ، ولا يحب أن يتحدث عن عائلته التي قضت في المجزرة ولكنه كلما تذكر ما حدث له تنهمر دموعه بلا توقف بالرغم من أنه يكابر ولكنه كلما تذكر عائلته يبكي كطفل بحرقة ولوعة».

ويشعر معظم الرجال في قرية قبية بالذنب لأنهم تركوا نساءهم عرضة للموت دون الذود عنهم ، وقال المسلوت « كان يجب علينا أن لا نترك نساءنا وأطفالنا في البيوت لوحدهم أننا نشعر جميعاً بالذنب ولكن لم يكن لدينا سلاح لندافع به عن أنفسنا » .

وأكد المسلوت « لم أنم لمدة ٢١ يوماً ، لقد همت في الجبال لسنوات قبل أن أعود للقرية .

وأشار إلى أنه غير متأكد « من أن مقاضاة شارون ستقدم له أي شيء فالعالم ما زال يتغاضى عن جرائمه الحالية فكيف سيعاقبوه عما اقترفت يداه في الماضي ، لكنه عاد واستدرك « ربما يحدث شيء فالله أقوى من شارون » .

وقرية قبية يسكنها نحو ٤٥٠٠ فلسطيني يعتمد معظمهم على العمل في فلسطين ٤٨ ، وصودر معظم أراضيها ، وقال حسن أحمد راغب رئيس مجلس القرية أن أراضي القرية كانت تمتد على مساحة ٢٠٠ كلم مربع ، اقتطع جزء منها لإقامة مطار اللد عليه وجزء آخر لإقامة معسكرات وملحقات ومستوطنات » .

واعتبر رئيس المجلس « أن المجازر الإرهابية كانت نهجاً إسرائيلياً لتشريد الناس من أرضهم ومن المنطقة بأكملها ، لقد رحل نصف سكان قريتنا إلى مدينة الزرقاء في الأردن بعد المجزرة » .

وتصنف قرية قبية حسب اتفاقيات أوسلو الموقع في ١٣ أيلول ١٩٩٣ بمنطقة (سين وباء) أي أنها تخضع لكامل السيطرة الأمنية الإسرائيلية .

- **مجزرة قلقيلية : (١٥)**

كان إحساس سكان قلقيلية قضاء طولكرم بالخطر الصهيوني مبكراً فقد أخذوا مع صدور قرار التقسيم في الاستعداد للدفاع عن قريتهم وجمعوا مبالغ كبيرة من المال واشتروا بها السلاح

والذخيرة ، وتعاون أهالي القرية على حماية أنفسهم وأرضهم وخاضوا معارك كثيرة .

لم تنقطع الاشتباكات بين عرب قلقيلية والقرى القريبة منها والعدو الصهيوني رغم توقيع اتفاقيات الهدنة ، ولم يكتم الصهاينة رغبتهم في تدمير القرية وهدد موشيه ديان في حزيران ١٩٥٣ قائلاً (سأحرث قلقيلية حرثاً) .

في مساء ١٩٥٦/١٠/١٠ تسللت إلى القرية مفرزة عسكرية إسرائيلية تقدر بكتيبة مشاة وكتيبة مدرعات تساندهما كتيبتا مدفعية ميدان ونحو عشر طائرات مقاتلة ، فقطعت الأسلاك الهاتفية ولغمت الطرق ، وفي الساعة العاشرة مساء اليوم نفسه هاجمت القرية من ثلاثة اتجاهات ، وتصدى لهم المدافعون عن القرية وأجبروهم على التراجع .

بعد نحو ساعة عاد المعتدون إلى الهجوم بكتيبة المشاة تحت حماية المدرعات بعد أن مهدوا للهجوم بنيران المدفعية الميدانية ، ورغم ذلك فشل الهجوم أيضاً .

شعر سكان القرية أن هدف العدوان هو مركز الشرطة فزادوا قوتهم فيه وحشدوا عدداً كبيراً من المجاهدين هناك ، ولكن المقاتلين تكبدوا خسائر كبيرة عندما عاودت المدفعية القصف واشتركت الطائرات في قصف القرية ومركز الشرطة بالقنابل وفي الوقت نفسه هاجم الصهاينة مرة ثالثة بقوة وتمكنوا من احتلال مركز الشرطة وتابعوا تقدمهم عبر شوارع القرية مطلقين النار على كل من يصادفونه ، واستشهدوا نحو سبعين مقاتلاً من سكان قلقيلية والقرى المجاورة الذين هبوا لنجدتهم .

وكانت وحدة من الجيش الأردني ترابط قرب المنطقة تحركت للمساعدة في التصدي للعدوان ولكنها اصطدمت بالألغام التي زرعها الصهاينة فدمرت لها مصفحة وسيارتان كبيرتان واشتبكت مع وحدات العدو وقصفت المدفعية الأردنية العدو وكبدته خسائر ، وانسحب العدو بعد أن دمر القرية وعاث فيها فساداً .

- **مجزرة كفر قاسم : (١٦)**

في إطار استعداداتها للعدوان الثلاثي على مصر اتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات تشديد وقمع ومحاصرة شاملة للسكان العرب في المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، بحجة ضمان الأمن الداخلي خلال العدوان على مصر ، وفي ليلة ١٩٥٦/١٠/٢٨ تم ضم فرقة من حرس الحدود إلى فرقة من الجيش الإسرائيلي ، ووضعت القوة تحت إمرة المقدم يششكار شدمي ، وفي صبيحة ١٩٥٦/١٠/٢٩ أبلغ قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال العميد « تصفي تسور » كل الضباط العاملين تحت إمرته بالسياسة التي ستتبع ضد السكان العرب ، وشدد تسور على أن ضمان العمليات العسكرية التي ستنفذ في الجنوب (الهجوم على قطاع غزة وسيناء) يتطلب المحافظة على الهدوء التام في المناطق العربية ، وطلب منه المقدم شدمي أن يلجأ إلى فرض حظر التجول في القرى العربية في المنطقة — أي قرى المثلث — وتم إعطاء هذا التصريح ، وفعلاً تم إعلان حظر التجول في كل

القرى العربية : كفر قاسم ، كفر بره جلجولية ، الطيرة الطيبة قلنسوه ، بير السكة ، ابطن ، ، وصدر الأمر العسكري الذي تم إعلانه على السكان العرب وهذا نصه : " لن يسمح لأي من السكان بمغادرة بيته خلال ساعات منع التجول .. من يترك بيته نطلق عليه النار ، ولن يعتقل أحد " وأعلن المقدم شدمي : " أن حظر التجول سيكون حازماً ، وسيحافظ على تنفيذ هذه الأوامر بيد قوية ليس من خلال الاعتقالات ، وإنما بإطلاق النار " ، وعندما سأل الرائد إبراهام هيلنكي قائده شدمي عن مصير المواطن العائد من عمله خارج القرية دون علم هذه بفرض أمر منع التجول ، اجابة المقدم شدمي : " لا أريد عواطف .. الله يرحمه " .

وهكذا قام الرائد هيلنكي مزودا بالأوامر والتعليمات بعقد اجتماع في مقر قيادته حضره كل الضباط المنضوين تحت إمرته ، ونقل لهم هذه الأوامر ، وأجاب على تساؤلاتهم بصراحة ومن ضمن ما قاله لهم :

" يجب قتل كل من يتواجد خارج البيت بإطلاق النار عليه ، ولن يكون هناك معتقلون ، وإذا حدث في الليل وسقط بعض القتلى فهذا سيخفف من أعباء فرض منع التجول في الليالي القادمة " .

وبعد ذلك جرى توزيع فرق من الجنود على قرى المثلث وتوجهت قوة بقيادة الملازم غبرائيل دهان إلى قرية كفر قاسم ، حيث قام بتوزيع جنوده إلى أربع مجموعات اتخذت مواقعها على مداخل القرية وفي داخلها .

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ وقبل نصف ساعة من بدء فرض حظر التجول حسب ما أعلن ، استدعى رقيب من حرس الحدود مختار قرية كفر قاسم وديع أحمد صرصور وأبلغه بأمر منع التجول ، وعندما أخبره المختار أن هناك حوالي ٤٠٠ مواطن من أهالي القرية لا زالوا في أماكن عملهم خارج القرية وفي أراضيهم ، وأنه لا يمكن تبليغهم بأمر منع التجول في فترة نصف ساعة ، وعده الرقيب بالسماح بمرور العمال العائدين إلى القرية وأن الأمر سيكون على مسؤوليته ومسؤولية الحكومة .

وفي الساعة الخامسة ، وهو موعد عودة العمال والمزارعين العرب إلى القرية بدأت المذبحة ، حيث كانوا يعودون أفراداً وجماعات على الدراجات أو عربات الخيول أو في السيارات ، وكان الجنود يستقبلونهم على مداخل القرية ، ثم يأمرونهم بالوقوف والترحيل ، ثم يسألونهم : " من أية قرية أنتم ؟" وبعد الإجابة " من كفر قاسم " ، كان الضابط يأمرونهم بالوقوف صفاً واحداً ويصدر لجنوده أمراً بإطلاق النار عليهم بقوله : " احصدوهم " .

وكان الرائد دهان يشترك مع جنوده في إطلاق النار على العائدين إلى القرية ، وكان الجنود بعدها يكدسون الجثث (وبعض الجرحى) على قارعة الطريق ، وخلال ساعة واحدة قامت هذه الفرقة من حرس الحدود بقتل حوالي خمسين عربياً من أبناء القرية منهم : ٣١ من الشباب والرجال ، و٩ نساء بين شابات ومسنات ، و٧ أولاد وبنات .

شهادات ميدانية

وفي وصفها لما حدث بعد المجزرة بأسبوع قالت إحدى المسنات من أهالي كفر قاسم والتي استدعيت للتعرف على جثة زوجها وكيف أن أهالي القرية منعوا من دفن موتاهم : « لقد أحضروا أشخاصاً من قرية جلجولية لدفن الموتى بشكل عشوائي ، ومن بين التراب كانت تظهر أيدي وأرجل ورؤوس » .

ويقول المواطن عبد الرحيم عيسى الذي كان يبلغ الخامسة عشرة من عمره آنذاك واصفاً ما شاهده من المذبحة : « في الساعة الخامسة بالضبط كما أذكر فرضت قوات الاحتلال حظر التجول على قرى المثلث ، أي قبل إعلان العدوان على مصر بدقيقة واحدة ، وكانت الأجواء متوترة ، حيث كان الفدائيون يقومون بعمليات ضد قوات جيش الاحتلال ، وأخضعت القرى العربية للحكم العسكري وحالة الطوارئ ، وفي ذلك اليوم – يوم المذبحة – تم تقديم موعد حظر التجول – عن سبق إصرار وتخطيط – في حين كانوا يعلمون أن عدداً كبيراً من العمال والمزارعين العرب لم يعودوا إلى بيوتهم " .

ويقول المواطن خضر محمود بدر : " لقد توقفت على جانب الطريق ووقف إلى جانب ثلاثة عمال من عمال الكسارات ، وفجأة سألنا أحد الجنود : من أين أنتم ؟ وعندما سمع الرد بأننا من كفر قاسم تراجع إلى الوراء قليلاً : " احصدوهم " ، وكانت النيران كثيفة جداً ، وفجأة سقط فوقي بعض الأشخاص ن وتقدم الجنود نحونا ، وبدأوا يرموننا من فوق الجدار ، وصرخ ابن عم والدي الذي كان قريباً مني : أطفالي ، أطفالي ، ولكن أحد الجنود عاجله بتحطيم رأسه ، وأنا لم أشعر بشيء ، لقد حاولت أن أتقدم ولم أستطع ، فقد أصبت بساقي ن فقد ساقي .. وقد قتل اثنان من العمال الثلاثة فوراً ، أما الثالث فتظاهر بالموت ونجح في الاختفاء بين قطيع من الماشية ، والوصول تحت ستارة إلى القرية " .

ويتابع المواطن بدر قائلاً : " لقد حاولت التقدم بمساعدة يدي ، وكنت طوال الوقت اسمع صرخات فظيعة ، وفجأة لا أعرف من أين جاءتني القوة فأمسكت بفرع زيتون وتسترت بالشجرة ، وكنت أسمع باستمرار دوي الرصاص وأصوات الصراخ ، وكان جهاز الاتصال بأيدي الجنود يكرر بدون توقف : " قتلنا عشرة من العرب .. قتلنا .. قتلنا " .

ويقول المواطن صلاح خليل عيسى الذي كان في الثامنة عشرة من عمره آنذاك : " وصلت إلى الحاجز العسكري شاحنة مليئة بالعمال العرب .. فسمحوا لها بالمرور وهي على بعد بضعة أمتار منهم ، أطلق الجنود نيراناً كثيفة باتجاه من بداخلها ، وكنت أنا أشاهدهم من إحدى البساتين القريبة " وقد قتل نتيجة لذلك ثلاثة عشر مواطناً عربياً ، وأصيب عدد آخر بجروح ، أما أنا فقد أصبت في يدي وساقي ، وبعد قليل وصل بعض العمال العرب فسمعت أحد الجنود يصرخ قائلاً : " احصدوهم " ، وسقط بعضهم على الأرض ، وبعد حوالي ربع ساعة وصلت شاحنة أخرى كانت تقل ١٩ عاملاً عربياً تقريباً ، فأنزلوهم جميعاً من الشاحنة وأوقفوهم صفاً واحداً ، وأطلقوا النار

عليهم مرة واحدة بكثافة ، ويبدأ الجنود يجرون الجثث وأنا تظاهرت بأني ميت فسحبني أحد الجنود ورماني فوق الجثث ، وبصمت وهدوء كبير زحفت إلى شجرة زيتون قريبة وصعدت على أحد فروعها العريضة وبقيت حتى الصباح " .

أما المواطن بدر فقد بقي متستراً بالمكان مدة ثلاثة أيام إلى أن سقط من فوق شجرة الزيتون.

ويتحدث المواطن عبد الرحيم عن المذبحة قائلاً : " كنت آنذاك في السابعة عشرة من عمري ، وكنت أعمل في أرضنا ، وفي المساء نفسه سمعنا أصوات الرصاص ، فاعتقدنا أن هناك إطلاق نار على الحدود الأردنية ، ولم نعلم أنهم فرضوا حظر التجول ، فأرسل والدي شقيقاً لي ليستدعيني ، وعدنا على ظهر شاحنة ، وعلى مدخل القرية حيث نصب الجنود الحاجز العسكري توقفت الشاحنة ، وصعد بعض الجنود وأخذوا يطلقون النار علينا ، فارتمينا جميعاً على بطوننا ، وبدأ الجنود يسألوننا من أين أنتم وأين كنتم ؟ ولم ينتظروا الرد ، وأنزلونا جميعاً وأوقفونا صفاً واحداً ، وفجأة اصدر قائد الحاجز أمراً للجنود قائلاً : " احصدوهم " وكان شقيقي يقف خلفي فضغط على بطني وعندما أطلقوا النار باتجاهنا سقطنا معاً على الأرض ، واستمر شقيقي يضغط علي وأصبت أنا بساقي اليسرى ، وبدأ الجنود يمرون علينا واحداً واحداً لفرز الحي من الميت فينا ، وأنا تظاهرت بالموت عندما وصل أحد الجنود عندي ، وقد تحركت ساقي المصابة ، وفجأة بدأ شقيقي لتهدئتي ، وأنا أردت أن أوقفه عن الحديث بواسطة يدي ، فأطلق الجنود على يدي وبدأ شقيقي يصرخ ، وعندما أطلقوا النار على رأسه ، فخرجت الرصاصات من الجانب الآخر ، وصمت وبعد أن كانت يداه تضغط على بطني ، شعرت بأنها ارتخت وسقطت تماماً .

وبعد حوالي نصف ساعة وصلت سيارة تقل فتيات عربيات ، وفجأة قالت إحداهن : " ها هم على الأرض " ، فأوقف الجنود الفتيات على بعد حوالي خمسين متراً ، وبدأوا يتحدثون معهن ، ثم أطلقوا النار عليهم ، فقتلوهن ، وبعد وقت ما استيقظت فوجدت نفسي في المستشفى .

المحكمة المسرحية

كانت هذه شهادات ميدانية لبعض المواطنين العرب الذين نجوا من تلك المذبحة الرهيبة بأعجوبة ، وقد هزت هذه المذبحة كافة السكان العرب في مختلف أنحاء الوطن المحتل .. والرأي العام العربي .

أما على صعيد الكيان الصهيوني فقد أمر رئيس الوزراء في حينه دافيد بن غوريون بتشكيل ما أسماه بلجنة تحقيق « شكلية » لامتصاص نقمة السكان العرب والرأي العام ، ولم تصدر سلطات الاحتلال بياناً رسمياً حول المذبحة إلا يوم ١٩٥٦/١١/١٢ ، ولم تذكر في هذا البيان عدد المواطنين الذين قتلوا برصاص الجنود .. وأجرت لجنة التحقيق المذكورة تحقيقها الصوري وأوصت في ختامه بتقديم مرتكبي المذبحة للمحاكمة ، ولكنها لم تنشر أسماءهم ، وطالب موشيه ديان بعقد جلسات مغلقة للمحاكمة ، وفي كانون الثاني من عام ١٩٥٧ ، أي بعد المذبحة بحوالي شهرين بدأت

« محاكمة كفر قاسم » حيث قدم أمامها ١١ ضابطاً وجندياً من حرس الحدود وكان على رأسهم العقيد « يشكار شدمي » الذي اعتبر المتهم الأول ، والملازم أول « جبرائيل دهان » المجرم الثاني ، واستمرت محاكمتهم حوالي سنتين كاملتين ، وفي النهاية أصدرت المحكمة المسرحية التي عقدت لنفث سموم الحقد والعنصرية ضد العرب أحكاماً بدت ظاهرياً قاسية لإسكات الرأي العام العربي والعالمي ، وكانت كالتالي :

حكم الرائد شموئيل ميلنكي بالسجن ١٧ عاماً بتهمة قتل ٤٣ مواطناً عربياً من كفر قاسم ، وحكم على الملازم دهان بالسجن لمدة ١٥ عاماً بتهمة قتل ٢٢ مواطناً عربياً ، وحكم على الجندي شالوم عوفر بالسجن ١٥ عاماً بتهمة قتل ٢٢ عربياً ، وحكم الجنديان مخلوف حروش والياهو إبراهام بالسجن سبع سنوات لكل منهما بتهمة قتل ٢٢ عربياً .. وغير ذلك من الأحكام الصورية التي صدرت ضد عدد من الجنود .

أما العقيد شدمي المجرم الأول فقد قررت المحكمة تغريمه بمبلغ « عشرة أغورات » — أي ما يعادل قرشاً واحداً فقط — بتهمة قتل كل المواطنين العرب الذين سقطوا في مذبحة كفر قاسم .

وبعد مرور وقت قصير استأنف المحكومون الصهاينة لدى المحكمة العليا التي خففت أحكامهم ، فخفضت حكم ميلنكي إلى ١٤ عاماً ، ودهان إلى ١٠ أعوام ، وباقي المتهمين إلى ٣ أعوام ، وبعد ذلك جاء رئيس الأركان حينها حاييم لاسكوف وخفف أحكامهم مرة أخرى .. ولم يمض عام واحد منذ صدور الأحكام ضدهم ، إلا وأطلق سراحهم جميعاً من السجن الأمر الذي يذكرنا هنا يجري ويقترف في هذه الأيام جرائم حرب ضد الفلسطينيين .

ولاستكمال المهزلة قامت بلدية الرملة بتعيين الملازم دهان بعد إطلاق سراحه بثلاثة أشهر في منصب المسؤول عن الشؤون العربية في بلدية الرملة ..

تخليد ذكراهم

أما أهالي كفر قاسم ومختلف مدن وقرى فلسطين المحتلة ، فقد حرصوا على إحياء ذكرى شهداء تلك المذبحة المروعة ، كما حرصت الجماهير العربية على إحياء القضية الفلسطينية باستمرار وتأكيد وحدة المصير والمعاناة والموقف والنضال بين كافة أبناء الشعب العربي الفلسطيني ، كما يتجلى هذا المضمون في أنحاء الوطن المحتل في ظل مسيرة التصدي والصمود المستمرة ضد الاحتلال .

- **مجزرة خانيونس : (١٧)**

تصادف في الثاني من تشرين الثاني من كل عام ذكرى مجازر ١٩٥٦ التي ارتكبها الاحتلال في خانيونس ابان العدوان الثلاثي على مصر وراح ضحيتها أكثر من ٥٠٠ شهيد وشهيدة من أبناء شعبنا ، وذلك بعد أربعة أيام من مذبحة كفر قاسم التي راح ضحيتها ٤٩ شهيداً من الشيوخ والنساء والأطفال ، وبعد ثلاثة وعشرين يوماً من مذبحة المركز في قلقيلية لتتعانق أرواح هؤلاء الشهداء مع

أرواح شهداء انتفاضة الأقصى فاضحة تعطش الاحتلال للدم ومؤكدة أن الصهاينة مستمرون في جرائمهم ومجازرهم التي كان آخرها مجزرة بيت ريما والتي راح ضحيتها عشرة شهداء، وأن شعبنا لم يرفع الراية البيضاء وإنما يواصل مقاومته وجهاده رغم حجم التضحيات والضغوطات.

ويتذكر كبار السن والناجون مشاهد دامية من المجزرة التي تعكس وحشية الاحتلال واستهتاره بالأعراف والقيم الإنسانية مجددين مطالبهم بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في المجزرة وغيرها من المجازر البشعة التي ارتكبت بحق شعبنا ومعاقبة المسؤولين عنها.

انتقام وحشي

يروي الحاج عبد الرؤوف بدران ١٠٣ أعوام الذي يعتبر شاهداً على قرن فلسطيني مليء بالمآسي والتشرد، البدايات الأولى للمجزرة عندما رفض الأهالي التسليم للقوات الإسرائيلية التي اجتاحت سيناء ورفح واحتلت غزة وأصروا على المقاومة والدفاع عن المدينة، واستذكر كيف انهالت القنابل من الطائرات والدبابات على المساكن لإخماد المقاومة، وهو الأمر الذي أوقع العشرات من القتلى والجرحى ودبت حالة من الهلع والرعب بين المواطنين، وهو ما مكن جنود الاحتلال من اقتحام المدينة ليبدأوا عملية انتقام وحشية، وأضاف وهو يهتز بانفعال شديد متذكراً تلك الأيام السوداء: لم نكن نتوقع أن تصل الوحشية إلى هذه الدرجة.. فكانوا يسوقون الرجال والشباب ويجمعونهم في الساحات العامة ثم يطلقون النار عليهم بلا رحمة، وفقاً للباحث الدكتور محمد الفرا الذي وضع كتاباً حول خانيونس ماضيها وحاضرها، فإن جنود الاحتلال، قاموا عام ١٩٥٦ بدخول المنازل دون استئذان أهلها وقاموا بكسر أبواب المنازل التي لم يفتحها سكانها بالسرعة المطلوبة، وكانوا يطلقون النار بلا هوادة أو رحمة على كل رجل أو فتى على مرأى من والديه وإخوانه الصغار، ما أدى إلى استشهاد أكثر من ٥٠٠ شهيد فضلاً عن مئات الجرحى.

مذبحة الشيخ عمري

ويتذكر عبد المجيد، «أبو محمد» الذي كان عمره ابان المجزرة ١٣ عاماً كيف هجم جنود الاحتلال على منزلهم في منطقة القرار واقتادوه مع شقيقه الأكبر عبد الرحيم ومجموعة من الشباب إلى منطقة الشيخ عمري مشيراً إلى أن أحد الجنود طلب منه الابتعاد عن المجموعة والعودة من حيث أتى، ليشاهدهم بعد ذلك يطلقون النار على الشباب الذين يبلغ عددهم حوالي ٥٠ شاباً وذلك بدم بارد ودون سبب، فيبدأ الشباب المصابون في السقوط مضرجين بدمائهم فيما حاول البعض الهرب من المكان أو التظاهر بالموت، وبدأ التأثر على أبو محمد وهو يتذكر هذا المشهد المرعب، مشيراً إلى أنه سارع إلى الهرب من المكان والعودة إلى منزله وهو يرتجف رعباً من هول المشهد الذي شاهده، والتقطت أم العبد الكلام من ابنها أبو محمد مشيرة إلى أنها بعد سماعها تفاصيل الحدث انطلقت دون وعي إلى المنطقة التي نفذت بها المذبحة لتجد أن ابنها عبد الرحيم

لفظ أنفاسه الأخيرة بعد أن أصابته عدة رصاصات قاتلة ، فيما كان حوله مجموعة من الشهداء ، والجرحى الذين يلفظون أنفاسهم الأخيرة ، وتتذكر أم العبد التي ارتسم وجهها بتجاعيد الزمن وأهوال الأحداث كيف واتتها الجرأة لتلبي رغبة الجرحى الأخيرة في الحصول على الماء ، مشيرة إلى أن المواطنين بدأوا بعد ذلك بالتجمع ونقل جثث الشهداء ، ودفنها ومعالجة الجرحى .

مخطط إجرامي

وقال عبد القادر الأسطل الذي نجا من هذه المذبحة أنه في صباح المجزرة بدأ الجنود بجمع شباب القرية حتى وصل العدد إلى ما يقارب الخمسين ثم أمرونا أن نصطف في طابور واحد ، حيث أخبرنا الجنود بأنهم سيقتلون الأول في الطابور ثم يقوم الاثنان اللذان يليانه بحمله والقائه على جانب الطريق ، وبالفعل بدأ الجنود مخططهم الإجرامي ، حيث استشهد عشرة شباب ، مشيراً إلى أن القتل لم يتوقف إلا بعد أن وصلت دورية إسرائيلية إلى المكان وتوجهت القوة إلى منطقة الشيخ عمري واقتحموا ديوان آل فياض وقتلوا كل من تواجد فيه ، لتسفر هذه المجازر عن قتل ٢٥ شاباً منهم عبد الرحيم عبد الغفور وعبد الله فياض ومحمد فياض وعبد العزيز فياض وعبد الرزاق فياض ، وسليم الشامي وسلمان الشامي ، ويعتبر الأسطل أنه آن الأوان لفتح ملف هذه المجزرة ومعاقبة المسؤولين عنها داعياً المحامين إلى تبني مسؤولية المتابعة القانونية .

الشهداء يسبحون في دمائهم

من جانبه وصف الناجي أبو يوسف عاشور ٧٥ عاماً وحشية جنود الاحتلال في مجزرة ثانية وقعت في مخيم خانيونس وسقط فيها ثلاثون شهيداً فيما أصيب هو بجراح لا يزال يعاني منها إلى الآن مشيراً إلى أن الجنود هجموا على المنطقة وكسروا الأبواب وأخرجوا كل من يزيد عمره عن خمسة عشر عاماً واتجهوا بنا إلى منطقة النادي حيث تم تجميع الشباب هناك وتم إجبارهم على الاصطفاف في طوابير ثم انهال علينا الرصاص من كل الجهات فسقط الشهداء ، وتابع عاشور بتأثير بالغ ، وقعت على الأرض من الرعب والخوف وتظاهرت بالموت ، مشيراً إلى أن الجنود لن يتركوا المنطقة إلا وهي غارقة في بركة من الدماء .

دعوة للتحقيق في الجريمة

ويرفع عاشور صوته إلى جانب الأصوات المطالبة بالتحقيق في هذه الجريمة ومعاقبة المسؤولين عنها مشيراً إلى أنه يسمع بين فترة وأخرى من جهود لمتابعة القضية ثم يتم تجاهلها بعد انقضاء الذكرى مشدداً على أن الواجب يتطلب بذل جهد حقيقي بما يضمن حقوق ذوي الشهداء ، وجرحى هذه المجزرة خاصة أن مسلسل المجازر مستمر ويمكن متابعة هذه القضايا كلها في المحاكم الدولية .

وعقب د. كمال الأسطل رئيس قسم العلوم السياسية على مطالب الأهالي والناجين بقوله أن

المجازر تعتبر جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، وأنه من حق الشعب الفلسطيني أن يطالب بتشكيل لجنة دولية للتحقيق في الجريمة التي راح ضحيتها المئات من المدنيين ، وذلك بعد احتلال المدينة من قبل الجيش الإسرائيلي ، كما من حقه المطالبة بمعاقبة المتسببين في المجازر الحالية والمستمرة ، وتبقى هذه الشهادات الحية التي قدمناها صورة من الصور من الصور العديدة لتلك المجزرة البشعة ونموذجاً من التاريخ الأسود للاحتلال في المنطقة التي تثبت اليوم أن شعبنا قادر على البقاء والتشبث بأرضه برغم محاولات التطهير والتشريد حتى يتمكن من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

الفصل الثالث

المجازر الصهيونية ضد الفلسطينيين ١٩٦٧ – ٢٠٠٠

في تغطيتنا لسلسلة المجازر الدموية الصهيونية التي نفذتها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٧-٢٠٠٠ (أي حتى اندلاع انتفاضة الأقصى والاستقلال) ، فإن ذلك لا يعني أن جرائم الاحتلال توقفت عند هذه المجازر الدموية ، فجرائم الحرب الصهيونية المقترفة ضد الفلسطينيين واسعة شاملة لم تترك مجالاً من مجالات الحياة الفلسطينية إلا وطالته ، ولم تترك بيتاً فلسطينياً إلا وألحقت به الأذى ، ولم تترك أسرة فلسطينية إلا وأوقعت بين أبنائها الشهداء أو الجرحى أو المعاقين أو الأسرى ، فقد شملت جرائم الحرب الصهيونية ليس فقط الإنسان الفلسطيني ، وإنما كذلك الأرض والبيئة والماء والهواء والمقدسات ، ولم تعتق لا الشيخ ولا الطفل ولا المرأة ولا الشجر ولا الحجر ، فضلاً عن أنها ألحقت دماراً هائلاً متراكماً بكافة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الصحية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والرياضية والإدارية وغيرها .

ولذلك ... وإن كنا هنا نعرض فقط لأبرز المجازر الدموية الصهيونية ضد الفلسطينيين ، التي كان لها تداعيات وتأثيرات ملموسة ، فإن ذلك لا يعفينا من الإشارة التوكيدية على كم كبير من المجازر الصغيرة التي لم تتوقف قوات الاحتلال عن اقترافها ضد الفلسطينيين على مدار الزمن المشار إليه .

تلك المجازر التي تشكل كل مجموعة منها بدورها مجزرة كبيرة مروعة ، وجريمة حرب بشعة تشكل وثيقة إدانة وتجريم لقادة الدولة العبرية سياسيين وعسكريين ومستعمرين مستوطنين في الضفة والقطاع .

نوثق فيما يلي أكبر وأبشع وأخطر المجازر الدموية الصهيونية ضد الفلسطينيين خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧ وحتى انتفاضة الأقصى / ٢٠٠٠ .

• مجزرة يوم الأرض الفلسطيني ١٩٧٦

« الشرارة »

في الأول من آذار ١٩٧٦ أعد متصرف اللواء الشمالي الاحتلالي في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ آنذاك « يسرائيل كينغ » وثيقة سرية جداً سميت باسمه وتضمنت مجموعة اقتراحات عنصرية حول كيفية إحباط ما أطلقت عليه سلطات الاحتلال آنذاك خطر التزايد السكاني العربي .

واشتمل مضمون الوثيقة على عدة بنود جوهرها جميعها « المشكلة السكانية العربية » أو « التزايد السكاني العربي » والخطر الذي يشكله على واقع وأمن ومستقبل الكيان الصهيوني ومخططاته ، وكذلك اشتمل على موضوع الاقتصاد العربي والعمل والتعليم .. الخ .

وقد احتل موضوع التوازن السكاني في الجليل المحتل بين العرب واليهود حيزاً كبيراً في « وثيقة كينغ » حيث كتب هذا الفاشي يقول : « أن التكاثر الطبيعي لدى السكان العرب هو ٥,٩٪ سنوياً ، بينما يبلغ في الوسط اليهودي ١,٥٪ » . (١)

واقترح كينغ بناء على مقولته هذه « توطين اليهود في المناطق التي يشكل العرب أكثرية فيها ، وتقليص التجمعات السكانية العربية القائمة وذلك بواسطة تقييد وتقليص وحصرها أسماه بـ « التوسع السكاني العربي » (٢) .

وفي الموضوع الاقتصادي والعمل العربيين اقترح وطالب كينغ بفصل العمال العرب العاملين في المنشآت الصناعية والورش اليهودية المقامة في منطقة الشمال بشكل خاص بهدف خلق البطالة في الوسط العربي .

« كذلك اقترح « كينغ » تنفيذ إجراءات تهدف إلى تقليص التعليم الأكاديمي العربي والقضاء على المثقفين العرب من خلال تهجيرهم إلى خارج وطنهم وفرض البطالة على من يتبقى منهم في أرض الوطن » (٣) .

وكان موضوع الأراضي العربية يشكل جوهر وثيقة « كينغ » وسياسة سلطات الاحتلال .

ففي أعقاب هذه الوثيقة وبعد الإعلان عنها بأيام قليلة أعلنت سلطات الاحتلال عن مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية في فلسطين المحتلة ، فتصاعدت أثر ذلك وتيرة الأحداث التي وصلت ذروتها بانفجار الثلاثين من آذار سنة ١٩٧٦ ، إذ « أعلن السكان الفلسطينيون العرب الإضراب العام الشامل الذي عم أنحاء فلسطين المحتلة احتجاجاً على سياسة التهويد والمصادرة » (٤) ، وكان هذا الإعلان عن ذلك اليوم النضالي تأكيداً على عزم الجماهير العربية على النضال الصلب دفاعاً عن حقوقها القومية وفي مقدمتها حقها بالبقاء في أرضها ووطنها .

ولجأت سلطات الاحتلال إلى أقسى وأعنف أساليب القمع والإرهاب لمنع الإضراب ، وإحباطه ، وقامت بعملية استعراض واسعة لعضلاتها ، فأرسلت قوات عسكرية ضخمة إلى المدن والقرى العربية ، وبشكل خاص إلى منطقة الناصرة المحتلة ، غير أن كافة إجراءات وممارسات الاحتلال لم توقف المد العربي والانتفاضة العربية ، فكانت نتائج الإضراب الشامل انعكاساً لحجم الصدام بين الطغاة والطغيان وأصحاب الحق ، فأقدمت قوات الاحتلال على اقتراف مجزرة دموية في ذلك اليوم فسقط ستة من المواطنين العرب شهداء على أرض الوطن دفاعاً عن كرامتهم معمدين بدمائهم هذا اليوم التاريخي ، وقد عكس اليوم وحدة الجماهير العربية الفلسطينية وتصميمها على مقاومة وإحباط سياسة المصادرة والتمييز العنصري ضدها .

مشروع تهويد الجليل

لذلك لم تكن أحداث الثلاثين من آذار سنة ١٩٧٦ إلا فصلاً دموياً من فصول مأساة الشعب العربي الفلسطيني التي تواصلت منذ نشوء الكيان الصهيوني .

كما أن الثلاثين من آذار لم يكن إلا تتويجاً أيضاً لمسيرة طويلة من النضال والتضحية ضد سياسة المحاصرة والقمع ضد العرب ، وضد مخططات تفريغ الأرض الفلسطينية وزرعها بالمستعمرين والمستعمرات .

« وفي أعقاب هذا اليوم التاريخي أصدرت لجنة الدفاع عن الأراضي العربية بياناً حذرت فيه الجماهير العربية من أن سياسة مصادرة الأراضي العربية هي أبرز معالم سياسة التمييز العنصري الجائرة ، حيث لم يبق للعرب في فلسطين المحتلة آنذاك من الأرض أكثر من نصف مليون دونم من الأراضي بعد كل ما صادرته سلطات الاحتلال بشتى الوسائل والذرائع الباطلة » (٥) .

ولم تكن عملية مصادرة الأراضي الواسعة إلا خطوة على طريق المحاولات المستمرة المتواصلة لتهودي كامل فلسطين المحتلة والجليل منها بشكل خاص في تلك الفترة .

تقويض الزراعة العربية

ونتيجة لإجراءات المصادرة والمحاصرة فقد تقوض عدد من فروع الزراعة العربية بسبب تقلص مساحة الأرض العربية ، وتدني مساحة الأرض المزروعة بالنسبة للوحدة الزراعية في القرى العربية من ٤٩ دونماً في عهد الانتداب البريطاني إلى حوالي ثلاثة دونمات » (٦) .

كما تمخض هذا الوضع عن تحول القرى العربية إلى ثكنات للنوم للعمال العرب الذين تركوا ولا زالوا قراهم نهاراً للعمل في الزراعة والصناعة اليهودية التي أقيمت فوق أراضيهم السلبية .

وعلاوة على كل هذا فقد كان ينطوي مشروع نهويد الجليل المحتل على تهويد لمستقبل السكان العرب الذين يشكلون الأكثرية في هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها ١,٥ مليون دونم ، وتمتد من حدود لبنان إلى مرج بن عامر ، الأمر الذي قض مضاجع قادة الكيان الصهيوني باستمرار .

وقد جاء في مشروع تهويد الجليل على لسان سلطات الاحتلال ما يلي : « أن القضية الخاصة بالجليل هي قلة السكان اليهود بالنسبة لغير اليهود — أي العرب — الذين يؤلفون ٧٠٪ من مجموع السكان ، ففي عام ١٩٧٣ كان عدد اليهود في الجليل ١٤٧ ألفاً مقابل ٦٢ ألف يهودي ، وفي أطراف الجليل كان عدد العرب ٤٠ ألفاً يسكنون في ضواحي حيفا وفي عكا وطمره وشفا عمرو " (٧) .

أما أهداف مشروع تهويد الجليل فقد وردت في " الكتاب الأسود عن يوم الأرض " كما يلي : -

-« تغيير الوضع الديموغرافي في الراهن بين السكان العرب واليهود بواسطة مشروع الأهداف التالية :

١-تحويل إقليم الجليل الجبلي إلى منطقة ذات أكثرية يهودية .

٢-ضمان توزيع جديد — صحيح للسكان اليهود في الجليل .

٣-تعزيز اقتصاد السكان اليهود الذين ينضمون إليهم في المستقبل " (٨) .

وقد أكد المشروع على الطابع الديموغرافي للمنطقة ، وأن المهمة الأساسية بالنسبة لسلطات الاحتلال تكمن في تحويل الجليل إلى منطقة ذات أغلبية سكانية يهودية .

وكان تنفيذ هذا المشروع يقتضي الاستيلاء على مزيد من الأرض ، فقد تحدث المشروع عن " مصادرة حوالي ٢٠ ألف دونم من الأراضي قبل حينئذ أن ثمانية آلاف منها " أرض حكومية " وخمسة آلاف " أراض يهودية " وأن هناك خلافاً حول ملكية الـ ٦-٧ آلاف دونم الباقية " (٩) .

لقد تعاملت سلطات الاحتلال الصهيونية مع السكان العرب الفلسطينيين دائماً استناداً إلى النظرية الصهيونية التالية : " ما أصبح في يدنا هو لنا ، وما لا يزال في يد العرب هو المطلوب وهو موضوع التفاوض " (١٠)

وفعلاً بعد إنشاء الناصرة العليا الاستيطانية على حساب الأراضي العربية التابعة للناصرة وقرى عين ماهل والرينة وكفر كنا والمشهد أقدمت سلطات الاحتلال قبل الثلاثين من آذار سنة ١٩٧٦ بعدة أيام على مصادرة آلاف الدونمات الأخرى من أراضي الناصرة وقضائها .

الذكرى

ومنذ ذلك اليوم وفي الثلاثين من آذار كل عام تحتفل جماهير الشعب العربي الفلسطيني في أرجاء فلسطين بذكرى هذا اليوم التاريخي ، مفجرة في كل عام انتفاضة جديدة غاضبة شاملة تمتد من دير حنا في الجليل الشمالي إلى رفح على حافة سيناء .

في الثلاثين من آذار كل عام تعلن جماهير شعبنا في الوطن المحتل عن تمسكها بهويتها الوطنية وبحقوقها الثابتة وتلاحمها العضوي مؤكدة إصرارها على البقاء ومواصلة الصمود رغم عنف وشراسة إجراءات الاحتلال وكل محاولاته الرامية إلى طمس الهوية الوطنية وتصفية الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

وبعد ... فهذه هي قصة يوم الأرض التاريخي – يوم الشعب العربي الفلسطيني باختصار شديد نعيدها إلى الأذهان لتنغرس في قلوب وعقول الناشئة من أبناء شعبنا الذين يتساءلون عن يوم الأرض التاريخي .

هذه هي قصة يوم الأرض الفلسطيني الذي تحتفل به الجماهير الفلسطينية في أنحاء الوطن المحتل في كل عام على طريقتها الخاصة ، حيث تجسد فيه معاني الوحدة .. وحدة الدم والمصير الواحد بين أبناء الشعب الواحد .

- **مجزرة صبرا وشاتيلا**

حينما نتوقف اليوم أمام ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا ، فإن فيضاً هائلاً من مشاعر الألم والحزن والقهر والغضب تتحرك في النفس بقوة .. بينما تحضرنا في الوقت ذاته جملة كبيرة من الأسئلة والتساؤلات المتعلقة بتطورات وأحداث تلك المجزرة أولاً ، والمتعلقة بأطرافها ومقترفيها ثانياً ، والمتعلقة بذاكرة الصراع التاريخي ومسلسل المجازر الصهيونية ضد الفلسطينيين والعرب ثالثاً ، والمتعلقة رابعاً وهذا هو الأهم هنا بالحسابات التاريخية عن مسلسل المجازر الصهيونية .. فمتى وكيف سيدفع قادة الإرهاب الصهيوني فاتورة الحسابات المتراكمة .. ؟! والتي لم تكن المجزرة المروعة في صبرا وشاتيلا سوى واحدة منها .. ؟!

وحينما نتوقف اليوم أمام هذه المجزرة ونحن نتابع قسرا المفاوضات العقيمة حول التسوية السياسية نتساءل : هل يا ترى ستعيد المفاوضات الأرض والحقوق المغتصبة ، وستسدد فواتير

الحسابات المؤجلة عن مسلسل التطبيقات الإجرامية الصهيونية التي ما تزال مستمرة على الأرض الفلسطينية ...؟!

تفاصيل المجزرة (١١)

نتوقف هنا مرة أخرى أمام تفاصيل المجزرة كي نستذكر ونتذكر بقوة أننا في مواجهة دولة عنصرية إرهابية لن تنسلخ عن جلدها وطبيعتها أبداً .

اجتياح بيروت الغربية

في الساعة الخامسة من صباح يوم الأربعاء ١٩٨٢/٩/١٥ ، ابتدأت العمليات الإسرائيلية باجتياح بيروت الغربية بعدما كانت الألغام والمتاريس قد رفعت من معابرها وشوارعها ، وفيما كانت قوات الحركة الوطنية اللبنانية منزوعة السلاح أو مشتتة ، وبدأ الاجتياح بألفي جندي نقلتهم الطائرات على عجلة إلى مطار بيروت وقبل مضي أربع وعشرين ساعة ، أي في صباح الخميس ، كان طوق المهاجمين قد أحكم تماماً حول المنطقة .

الدخول باتجاه المخيمات

باشرت القوات الإسرائيلية مساء الثلاثاء ١٩٨٢/٩/١٤ ، دخول العاصمة اللبنانية باتجاه ثلاثة مخيمات للاجئين الفلسطينية في غرب بيروت .

لم تقابل هذه القوات أية اعتراضات قتالية وهي في طريقها للمخيمات ، وجاء هذا بعد أن أذيع نبأ نسف المبنى الذي تشغله قيادة حزب الكتائب في الأشرفية ، حيث كان بشير الجميل يرأس اجتماعاً لقادة القوات اللبنانية ، وقبل أن يتأكد وجوده بين ضحايا النسف ، اتخذ شارون بالتشاور مع رئيس وزرائه مناحيم بيغن قراراً بدخول الفاكهاني وصبرا وشاتيلا ، والطرقات المؤدية إليها مقطوعة ، وفي ظهر يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦ وفي الخامسة منه بدأت أعمال القتل بعد أن صدر القرار الحكومي عن اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي .

وقد استخدمت في عمليات الإبادة أدوات كثيرة ، من القنابل اليدوية والعنقودية ، إلى السكاكين والخناجر والبلطات والحبال ، وهناك دلائل تشير إلى أن عدداً من القتلة أن لم يكن كلهم كانوا في حالة طبيعية مساء يوم الخميس بل كانوا مخمورين أو مخدرين ، وقد أشير أيضاً إلى استخدام عقاقير مهيجة ، ووجدت في ساحة الجريمة مخلفات تدل على ذلك ، ولا شك في أن بشاعة التمثيل بالأحياء من الأطفال والنساء والرجال قبل الإجهاز عليهم ، وكذلك بالجثث نفترض وجود قتلة من نوع خاص جداً .

وقد جرت أعمال التقتيل وسط طوق عسكري وإسرائيلي محكم على المنطقة ، ووسط تكتم إعلامي أشد أحكاماً .

كان القتل على أشده والثناء على القتلة في ذروته والتركتورات والجرافات الإسرائيلية تهدم وتكوم الضحايا في حفر تحولت إلى مقابر جماعية .

فكانت حصيلة المجزرة نحو خمسة آلاف شهيد هم ضحايا صبرا وشاتيلا ، دفعوا حياتهم مقابل أيام محدودات أزالوا من خلالها القناع الحديدي عن وجه الصهيونية ، ليرى العالم وجهها الحقيقي سافراً ، إلا أنه قناع سحري سرعان ما يعود ويغطي الوجه الحقيقي للصهيونية وينفيه بسهولة من ذاكرة الرأي العالم العالمي ليظهر الوجه الذي يخدم مصلحة صاحبه وغاياته في الوقت والمكان الذي يراه مناسباً .

قضية ومأساة

قضيتهم ومأساتهم أكبر من كل نكبات العالم .. جمعوا في غفلة عن أعين الضمير العربي والدولي أشلاء وأجساداً مقطعة إرباً إرباً ، ودفنوا في قبر جماعي بصمت لا أحد يعلم حتى أسماءهم .. أنهم ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا ، التي ارتكبها الإسرائيليون بدم بارد في العاصمة اللبنانية بيروت .

وتكبر المأساة ويعتريك شعور غريب ، لم تألفه من قبل ملؤه الحزن والأسى ، إذا ما وقفت في حضرة الشهداء الذين سقطوا ظلماً وعدواناً ودون أي ذنب اقترفوه إلا لكونهم أصحاب قضية .. فلسطينيون ، ولبنانيون ، ورعايا عرب جمعتهم المحنة في يوم النكبة .

كل شيء في مقبرة شهداء صبرا وشاتيلا في ضاحية بيروت الجنوبية يوحي للمشاهد بأن هناك مؤامرة متعمدة ، لمحو صورة مجزرة العصر الرهيبة التي ارتكبها جنود الاحتلال الإسرائيلي وعملاؤهم عصر يوم ١٦/أيلول / ١٩٨٢ ، ذاكرة الأمة العربية ، فالمكان عبارة عن ساحة لا تتجاوز مساحتها المائة والخمسين متراً مربعاً ، وفي بطنها يرقد أكثر من خمسة آلاف شهيد من شيوخ ونساء وأطفال وشبان ، يكاد يغمرهم النسيان ، لأن هويتهم عربية ، وقضيتهم عربية ، وباتوا وصمة عار على جبين الإنسانية التي تجاهلت هؤلاء الشهداء الذين غسلوا الأرض من رجس العدو ، وفجروا ثورة ومقاومة صنعت نصراً لكل العرب في جنوب لبنان المحرر ، وفجرت ثورة الحجارة في فلسطين المحتلة .

وإذا كانت الذاكرة العربية في غياهب دهاليز عصر الهزيمة والانكسار أمام إسرائيل وحلفائها ، فإن ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا ، تأتي دائماً لتحيي المأساة ، التي يرسم ضمير العالم الساكت في أصله عن جرائم إسرائيل المستمرة منذ أكثر من نصف قرن من الزمن .

لم يرحموا أحداً (١٢)

حول تفاصيل المجزرة البشعة تحدث عدد من أبناء المخيمين ليقدموا لنا أنصع شهادات حية عن المجزرة .

روى الحاج أبو إبراهيم زعيتر ، وزوجته أم إبراهيم مشاهد حية عن المجزرة ، وقد فقدا (٤٢)

شخصاً من عائلتهما في مذبحة العصر ، وقال الحاج زعيتر : لم يرحموا أحداً ، حتى القطط والكلاب الشاردة لم تسلم من حقدهم ، وحرابهم السامة ، لقد جمعنا ضحايانا في أكياس من الخيش والنايلون ، بعد يومين من الجريمة ، وهم في ضمير كل المسؤولين والعالم ، وقضيتهم برسم كل المنظمات الإنسانية .

وقالت أم إبراهيم : كانوا كالنعاج المذبوحة ، في الشارع ، والدماء تغطي كل مكان الكبار ، والصغار ، والشيوخ والشباب ، مكدسون في أكوام من اللحوم البشرية ، بعضهم مذبوح من الوريد إلى الوريد ، والبعض الآخر مقطع الأوصال والرأس ، والأجساد كلها مشوهة إلى درجة تعذرت علينا معرفة أولادنا .. (كأنك في مسلخ) .

ويضيف الحاج زعيتر : الصدفة وحدها أنقذتنا ، إذ حالفنا الحظ وتمكنا في غفلة من المجرمين من مغادرة المكان ، وراعنا ما شاهدناه عندما عدنا بعد يومين من فظائع لا يتصورها أي إنسان عاقل ، ولا يقبلها أي ضمير – المأساة كانت كبيرة جداً بحجم الدنيا ، وكان سلاحنا الصبر ، والإيمان بعدالة قضيتنا ، وحقنا المقدس في الحياة ، لقد ظنوا أنهم يقتلون وطناً ، وفاتهم أن موت هؤلاء الشهداء الأبرياء من شأنه أن يفجر ثورة ، ويصنع مقاومة ، ويولد من رحم المأساة أبطالاً يعرفون كيف يهزمون الأعداء ويحققون النصر .

ذكر أن الشاهد الحي الوحيد على وقائع المجزرة هو محمد شمص (٣٨عاماً) ، نجا بأعجوبة ، وقام من بين الأموات بعد ٣٦ ساعة على وقوعها .. وكان من الذين كتبت لهم الحياة بقدرة قادر ، " رجل هادئ رزين له سبعة أطفال كانوا يتحلقون حوله " ، تحدث قائلاً : عصر ذلك اليوم المشؤوم طوق العدو الحي من جميع الجهات ، وكان حبيقة يقف على ذلك السطح(وأشار بيده إلى مبنى مقابل لمدخل مخيمي صبرا وشاتيلا) ، وجمع المسلحون كل السكان في الشارع العام ، كباراً وصغاراً ، نساء ورجالاً ، وأمروهم بالركوع ، ففعلوا ، ومن لم يحالفه الحظ ويجد مكاناً ، وقف ووجهه إلى الجدار المقابل .. ويسكت قليلاً ، ويكاد يتفجر ، ويضيف : آخر مشهد قبل بدء " حفلة " الاغتيال ، كان جارنا أبو مرهف بحوزته حافظة نقود تحتوي على ٥٠٠ ليرة لبنانية ، فطلب من المسلح الذي صادرها منه اقتسام المبلغ معه لأنه لا يمتلك غيره ، وقبل أن يجيب بدأ إطلاق النار عشوائياً ، وفي لحظات تهاوى آلاف الضحايا مضرجين بدمائهم ، وتكررت عملية القتل عدة مرات لضمان موت الجميع ، كانوا ينتقلون بين الضحايا ، يذبحون بحرابهم من بقي به رمق من حياة ، يفجرون الرؤوس بفؤوس فولاذية ، من دون رحمة ، يقطعون الأوصال ، يغتصبون النساء حتى تحول المكان إلى " مسلخ " .

وكيف نجوت من المجزرة ؟

تنهد شمص ، وهز رأسه قائلاً : عندما بدأوا إطلاق الرصاص ارتميت على الأرض فوق أبي وأخي ، ولم ينالوا مني في الجولة الأولى ، ولكنهم عادوا في الجولة الثانية يطلقون رصاصهم الحاقد على الجميع فرداً فرداً ، وكان من نصيبي سبع رصاصات استقرت في جسدي وشاءت الأقدار

أن يقع فوقي بعض الضحايا ، الذين حالوا بأجسادهم دون الإجهاز عليّ .

ألم يلاحظ أحدهم أنك لم تمت ؟

لا .. لأنني تظاهرت بالموت ، وعندما وقفوا فوق رأسي قطعت أنفاسي ولم أحرك ساكناً لمدة تتجاوز عشر دقائق ، فهم لم يغادروا المكان إلا بعدما تأكدوا من موت الجميع ، وداسوا بنعالهم على الرؤوس وأجساد الأطفال والنساء بهمجية ووحشية .. كانوا يغتالون كل شيء حي ، حتى القطط والكلاب الشاردة لم تسلم من رصاصهم الحاقد ، وربما فقدت الوعي لفترة وثقل أجساد الموتى التي تكدست فوق جسدي حال دون انسحابي بسهولة من بين الأموات ، وكان حبيقة يراقب ما يجري من بعيد بواسطة منظار كان بحوزته وشاهدته بأم عيني .

وفي اليوم الثالث للمذبحة أي صباح يوم ١٩٨٢/٩/١٨ ، تمكنت من الحراك بعدما أزحت عن صدري جثتي أبي وأخي ، وزحفت بين آلاف الجثث المكدسة في كل مكان طلباً للنجاة ، وجراحي النازفة حالت دون وصولي إلى مكان آمن ، الأجساد كلها كانت منتفخة ، ولا مجال أمامي سوى العبور من فوقها ، وأذكر جيداً عندما كانت تلامس يدي جسد أحدهم ، ينسلخ جلده ويعلق بيدي .

وبعد عراك طويل مع الحياة والموت ، خلت الساحة من المسلحين وحضرت سيارات الصليب الأحمر اللبناني ، والهلال الفلسطيني ، ولا أدري بعدها ما جرى ، ولم أستعد الوعي إلا وأنا في المستشفى .. إنها جريمة العصر .

- **مجزرة الاثنين الأسود في باحة الأقصى ١٩٩٠/١٠/٨**

أقدمت السلطات الإسرائيلية الرسمية ، بأذرعها المتعددة ، في يوم الاثنين الثامن من تشرين أول / أكتوبر / ١٩٩٠ ، على اقتراف تلك المجزرة / الجريمة البشعة المذهلة ، ضد رجال ونساء وأطفال وشيوخ الفلسطينيين ، في باحة المسجد الأقصى المبارك ، حيث اقتحمت قوات الشرطة وحرس الحدود والمخابرات والمستوطنين اليهود إلى جانبهم ، صباح ذلك اليوم ، ساحات الحرم القدسي الشريف من أبوابه المختلفة ، وفاجأت حشود الفلسطينيين هناك ، الذين كانوا قد تجمعوا لأداء الصلاة أولاً ، وللتصدي لمحاولة عصابة « أمناء الهيكل » بزعامة « غرشون سلمون وضع حجر الأساس للهيكل الثالث المزعوم في ساحة الأقصى ثانياً .

لقد ثبت بالشواهد العملية ، والمعطيات الملموسة ، والشهادات الموثوقة ، أن تلك المذبحة كانت مدبرة ومخططة ومبيتة ، أعدت لتنفيذها السلطات الإسرائيلية ، كل العدة والاستعدادات اللازمة ، كما هي عادتها في سلسلة المذابح التي نفذتها ضد الفلسطينيين في مراحل زمنية مختلفة » (١٣) .

ويمكن القول أن الطبيعة الإسرائيلية الإرهابية الدموية بلغت ذروة جديدة ، وتجلت من جديد في هذه المذبحة في قلب أقدس المقدسات الإسلامية ، كما تجلت قبل ذلك بأسبوعين فقط(لكن بحجم دموية أقل) ، في تلك الحملة التنكيلية / التدميرية / الدموية الشاملة ، التي شنتها ضد مخيم البريج في قطاع غزة ، بحجة قتل جندي إسرائيلي احتياط ، كما تجلت في حملة المذابح الجماعية والحملات التنكيلية / التدميرية / الإرهابية الواسعة التي اقترفتها تلك السلطات

وقواتها ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني ، سواء في مراحل الانتفاضة المختلفة ، أو في مراحل ما قبل اندلاع الانتفاضة .

لقد أقدمت قوات الاحتلال على تنفيذ المذبحة باستخدام كل الأسلحة المتوفرة بحوزتها من قنابل الغازات السامة ، وأسلحة أوتوماتيكية ، وطائرات عسكرية مروحية ، ولجأ الجنود ورجال المخابرات والمستوطنون إلى إطلاق الذخيرة الحية القاتلة على شكل صليات رشاشة متواصلة ، أطلقت من كافة الاتجاهات ، وبصورة منسقة مخططة جيداً ، مما أدى إلى حشر آلاف المصلين الفلسطينيين من مختلف الأجناس والأعمار في مصيدة موت وذبح جماعي كما حدث ، مما أسفر بالتالي عن سقوط ٢٣ شهيداً فلسطينياً ، وإصابة ٨٥٠ آخرين بجروح مختلفة وفقاً للمصادر الفلسطينية المستندة إلى إحصائيات المستشفيات العربية في القدس المحتلة » (١٤) .

أولاً : ردود الفعل الإسرائيلية

علاوة على سلسلة التعليمات وردود الفعل الإسرائيلية المختلفة الصادرة عن مختلف المستويات الحكومية والبرلمانية والحزبية والعسكرية والتي أجمعت كلها بشكل عام على « الإعراب عن أسفها لقتل وجرح هذا العدد الكبير من العرب ، وإدانة وشجب الاستفزاز العربي والاعتداء الذي قام به المصلون العرب على المصلين اليهود في ساحة حائط المبكى ، مما أدى إلى أن تقوم قوات الأمن الإسرائيلية بواجبها المتمثل بإعادة فرض النظام والهدوء في المنطقة (١٥) ، وعلاوة على ذلك فقد وردت جملة أخرى من التعليقات وردود الفعل والتحليلات التي تعرضت لأسباب المذبحة التي اقترفتها سلطات الاحتلال ضد المواطنين العرب في ساحة الحرم القدسي الشريف ، ونظراً لأهمية هذه التعليقات وردود الفعل وضرورة الاطلاع على حقيقتها فإننا نلخصها بما يلي :

قال مراسل صحيفة عل همشمار الإسرائيلية للشؤون العربية بنحاس عنبري : « هناك صلة مباشرة بين الأحداث الدموية التي وقعت في ساحة الأقصى ، وبين أزمة الخليج ، وكلما بكرنا في فهم هذه الحقيقة ، كلما حلنا دون وقوع المزيد من الاضطرابات التي قد تكون أشد من هذه التي وقعت .

أن اليمين المتطرف في إسرائيل يواجه ضائقة ، ومحاولتهم وضع حجر أساس للهيكل الثالث في الحرم تعكس الإحباط لديهم ، أننا لدينا هنا في إسرائيل الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل : وهي تقود الآن حملة أرض إسرائيل الكبرى ، وسحق الانتفاضة والترحيل وإقامة الهيكل الثالث ، غير أن هذه المحاولة هراء وتنطوي على ضرر .

لقد أدت أزمة الكويت أيضاً إلى زيادة حدة التوتر في مساجد الحرم ، وبالتالي فإن عملية الاستفزاز التي قام بها غرشون سلمون زعيم حركة أمناء جبل البيت كانت كافية لإشعال القدس حتى بدون التوتر المتزايد في المساجد » (١٦) .

كان اعتراف عنبري هذا من ضمن الاعترافات الإسرائيلية المعدودة التي أشارت إلى حقيقة

نوايا السلطات الإسرائيلية الرسمية ، أن أهلنا في القدس والمناطق المحتلة يواجهون معاً حكومة إسرائيلية هي الأكثر يمينية .. ويواجهون معاً حملة تحقيق حلم الصهيونية ومشروعها الكبير في « أرض إسرائيل الكبرى » ، ويواجهون تلك الحملات المسعورة الدموية الرامية إلى سحق الانتفاضة الفلسطينية وإقامة الهيكل الثالث .. أنها حرب احتلالية شاملة ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته في الأراضي المحتلة .

أما صحيفة معاريف الإسرائيلية فقد عقبت على مذبحة الحرم زاعمة : « كما حدث في حزيران ٦٧ ، فقد كان هناك إجماع في الكراهية ، كراهية العرب لليهود » (١٧) .

وقالت صحيفة هآرتس في تعليقها الرئيس :» لقد عرفت منطقة القدس حوادث عنيفة وسفك الدماء طوال الثلاثة والعشرين عاماً الماضية ، غير أننا لم نر بعد كهذه الحوادث .

لقد جاء الانفجار في ساحة الحرم في ذروة موجة أحداث الانتفاضة المتجددة في منطقة القدس ، وهو إنما يذكرنا بالأيام الأولى للانتفاضة ، فمنذ عدة أسابيع ومنطقة القدس تشهد يومياً حوالي ٤٠ حادثاً ، وإصابة اثنين من إسرائيليين ، إضافة إلى إحراق سيارتين إسرائيليتين وإلقاء زجاجة حارقة ، كذلك يشترك في المظاهرات المئات وليس العشرات من المواطنين كما كان الوضع في بداية الانتفاضة » (١٨) .

وأضافت صحيفة هآرتس متحدثة عن أسباب المذبحة زاعمة : « أن أسباب تصاعد الانتفاضة في القدس ، يمكن أن تلقي الضوء على أحداث الأمس ، ففي القدس ، كما في الضفة الغربية ، تم التوصل إلى اتفاق في الآونة الأخيرة بين منظمة التحرير وحركة حماس .

وعلى هذه الخلفية شهدت الانتفاضة دفعة قوية في القدس ، وليس هناك مثل الحرم القدسي يمكن أن يرأب الصدع في العالم العربي ، وليس هناك غيره يستطيع توحيد الصف العربي .. أن الأساس الديني عاد مرة أخرى ليحتل قلب النزاع » (١٩) .

ثم قالت صحيفة عل همشمار في مكان آخر معلقة حول نفس العامل الديني ودوره في المذبحة : « لا شك أن العامل الديني النابع من مكان هذا الحادث ، سيذكي الأحداث الخطيرة التي تتوقعها الدوائر الأمنية الإسرائيلية خلال الأسابيع القادمة » (٢٠) .

إضافة إلى هذه التعليقات الصحفية ، فقد تراوحت تعليقات معظم المسؤولين الإسرائيليين حول تحميل المواطنين العرب مسؤولية المذبحة ، فقد زعم حاييم هر تسوغ رئيس « دولة إسرائيل » قائلاً : « أن هذه الأحداث تبرهن مرة أخرى ، على حساسية الوضع في هذا المكان المقدس ، التي نجحت حكومة إسرائيل في تحقيق التوازن المطلوب فيه وحرية العبادة لسنوات طويلة ، وجاءت العملية المخططة على أيدي عناصر إسلامية أمس ، لتشويش هذا التوازن ، وكانت محاولة مجرمة للمس بحرية العبادة للجمهور اليهودي ، إننا نأسف لفقدان حياة عدد من الأشخاص نتيجة لهذا التحريض ضد جمهور المصلين اليهود .. » (٢١) .

وحمل تيدي كوليك رئيس بلدية القدس مسؤولية المذبحة للمواطنين العرب وشامير على

حد سواء قائلاً : « آسف للقتلى والجرحى ، هنا ضرورة للحفاظ على ضبط الأعصاب والتوازن في هذه المدينة ، فالاعتداء على مكان مقدس لليهود أمر لا يحتمل ، كما هو الاعتداء على الأماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين » (٢٢) .

وقد أشار كوليك أيضاً إلى « أن أقوال اسحق شامير حول إقامة حي يهودي جديد فوق جبل الزيتون ، أثارت الخوف لدى العرب من الطرد ، وأدت إلى الاضطرابات » (٢٣) .

وعلق اسحق بيريز وزير الاستيعاب وزعيم حزب شاس آنذاك قائلاً : « يجب أن تقوم إسرائيل بإبعاد المسؤولين عن الأحداث الخطيرة في ساحة جبل البيت إلى الخارج ، كما أن عملية الاعتداء الوحشي على المصلين اليهود في ساحة الكوتل – حائط المبكى – تستوجب من حكومة إسرائيل نقاش وضع الوقف الإسلامي في الحرم من جديد " (٢٤) .

وطالب رفائيل ايتان وزير الزراعة وزعيم حركة " تسومت " وصاحب نظرية تشبيه العرب بالصراصير المخدرة ، " طالب الحكومة الإسرائيلية بتغيير الترتيبات المعمول بها في الحرم منذ عام ١٩٦٧ ، والتي تشرف عليها الأوقاف الإسلامية " (٢٥) .

وصرح ابنير شاكي وزير الأديان الإسرائيلي حينئذ قائلاً : " طلب مني رئيس الوزراء بأن أطلب باسمه من شعب إسرائيل ، بأن يأتي جماعات جماعات لأداء الصلاة في ساحة الكوتل في البلدة القديمة ، ويجب أن لا تسمح لأي طرف أجنبي بأن يشوش علينا بهجتنا ، ويجب أن نجد طريقاً لمنع ظاهرة الحجارة باتجاه المصلين اليهود " (٢٦) .

وخلاصة معظم المواقف الإسرائيلية الرسمية والبرلمانية والحزبية ، أنها تحمل المواطنين الفلسطينيين المصلين في باحة المسجد الأقصى مسؤولية المذبحة ، بحجة أنهم " دبروا الأحداث وقاموا " بالاعتداء " على المصلين اليهود في ساحة " حائط المبكى " ، متجاهلة مسلسل الاستفزازات والاعتداءات المتواصلة التي قام ويقوم بها أفراد التنظيمات اليهودية الاستيطانية الإرهابية في القدس ، وذلك تحت سمع وبصر وغطاء قوات الشرطة وحرس الحدود .

كما طالبت معظم الأصوات الإسرائيلية الحكومة الإسرائيلية بالاستيلاء على مفاتيح الحرم القدسي الشريف ، وهذا ما حدث في أعقاب المذبحة مباشرة – والعمل على تهويده من خلال إعادة بناء ما يسمى بـ الهيكل الثالث .

كما طالبت تلك الأصوات بترحيل أعداد كبيرة من المواطنين الفلسطينيين تحت ذرائع أمنية وغيرها .

هذه هي حقيقة السياسة والمواقف والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين العرب والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية ، وهذا هو واقع الصراع الدائر من سلطات الاحتلال .

أ – تقرير لجنة زامير

استكمالاً للسياسة الإسرائيلية الرسمية إزاء المذبحة في الحرم الشريف ، وفي محاولة مسرحية

تمثيلية مكشوفة لتبرير تلك السياسة وتوفير الغطاء القانوني لها أمام الرأي العام المحلي والعالمي ، سارع اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في العاشر من تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٠ إلى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ، أطلق عليها اسم « لجنة زامير » نسبة إلى رئيسها تصفي زامير رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي سابقاً ، وعضوية وكيلي وزارتي « العدل » والداخلية .

لقد أتقنت « لجنة التحقيق » الإسرائيلية دورها المرسوم الذي أنيط بها ، فصاغت الغطاء القانوني المطلوب للموقف الرسمي الإسرائيلي الذي أعلنته مختلف المحافل الإسرائيلية ، والذي أدان كما ذكر سالفاً المصلين العرب في المسجد الأقصى المبارك ، وبرر عملية إطلاق الذخيرة الحية بصورة هستيرية بغية حصد المواطنين العرب وقتلهم بالجملة .

ونحن هنا لا نعتزم الوقوف عند مسار وتفاصيل التحقيق المسرحي ونتائجه المنظورة والمتوقعة من قبل أن تخرج بها اللجنة » (٢٧) ، غير أننا لا بد من أن نشير إلى النقاط الأساسية التي تضمنها التقرير كما وردت في الصحف الإسرائيلية .

•حددت لجنة زامير في استنتاجاتها ، أن آلاف المصلين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى ساحة الحرم ليس لغرض الصلاة ، شكلوا العامل الأساسي للأحداث الدموية .

•الاستخدام غير المنضبط للذخيرة الحية من قبل قوات الشرطة ، غير أن استخدامها كان مبرراً بصورة كاملة من قبل رجال الشرطة الذين تعرضت حياتهم للخطر .

•الحكومة الإسرائيلية هي المسؤولة عن النظام العام وضمانه في جبل البيت .

•لم يطلب من اللجنة التوصل إلى استنتاجات شخصية في مجال المسؤولية المدنية والجنائية الانضباطية ، وليس لديها أي صلاحية لذلك » (٢٨) .

تلك كانت أبرز النقاط في تقرير لجنة زامير ، حيث حملت اللجنة مسؤولية المذبحة للمصلين الفلسطينيين الذين لم يفعلوا سوى الدفاع عن أنفسهم بواسطة رشق الحجارة ، أمام الاعتداء المبيت الذي شنته قوات الاحتلال ضدهم مستخدمة كل أنواع الأسلحة والقنابل والطائرات المروحية .. كل تلك القوات .. وكل تلك الأسلحة في مواجهة نساء وأطفال وشيوخ ورجال الفلسطينيين العزل من السلاح ، ورغم ذلك جاءت لجنة زامير لتحملهم المسؤولية كما هو متوقع .

كما أوصت اللجنة بأن تتسلم الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية وإدارتها ، بدلاً من الأوقاف الإسلامية ، وقد اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات بهذا الاتجاه سنأتي على ذكرها في جزء لاحق .

ومن المفيد في تحليل دور « لجنة زامير » وأهدافها الإشارة إلى جملة الحقائق التالية :

•أن هذه اللجنة ، هي لجنة إسرائيلية صرفة ، وقف على رأسها تصفي زامير رئيس الموساد الإسرائيلي سابقاً ، وهو جهاز عريق موغل في الإرهاب الدموي ضد الفلسطينيين والعرب .

•لقد شكلت اللجنة أساساً وبصورة عاجلة لتكون غطاءاً تمويهياً لتلك المذبحة ، تبرر عملية

استخدام الذخيرة الحية ضد جموع الفلسطينيين العزل ، وهذا ما حدث فعلاً ، أي أنها لجنة مثلث دور « الخصم والحكم » في الوقت ذاته ، وبالتالي لجنة أحادية الرؤية ، وغير موضوعية ، ولم يكن متوقعاً أن تكون كذلك .

•أن طريقة تشكيل اللجنة معروفة مجربة ، فقد اعتادت السلطات الإسرائيلية على تشكيل مثل هذه اللجان المسرحية في أعقاب المذابح الدموية البشعة وأعمال القتل الجماعي التي نفذتها قوات الاحتلال عبر المراحل الزمنية السابقة ، فعايشنا تلك المسرحيات التي نفذتها لجان التحقيق أو الاستقصاء الإسرائيلية التي تم تشكيلها على سبيل المثال لا الحصر في أعقاب المذابح الجماعية التي اقترفت في قبية وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا ، وعلاوة على لجان وملفات التحقيق التي تقدر بالمئات والمتعلقة بانتهاكات وعمليات قتل إسرائيلية ارتكبت ضد الفلسطينيين في ظل الانتفاضة .

•هذه هي آلية التفكير الإسرائيلي ، وهذه هي العقلية الإسرائيلية الحقيقية التي تقف وراء الممارسات الإسرائيلية المختلفة ضد الفلسطينيين وحقوقهم في الأرض المحتلة .

ب — حقائق لم تذكرها لجنة زامير

في أعقاب صدور تقرير لجنة زامير ، سارع « مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة « المعروف باسم « بتسيلم » ، إلى إصدار نتائج تحقيق خاص به إجراء حول أسباب وأهداف المذبحة ، تطرق فيه المركز إلى حقائق لم تذكرها لجنة زامير وتجاهلتها مع سبق التخطيط والإصرار ، وأهمها :

•أن اكتفاء اللجنة (بالوصول إلى الحقيقة) بشهادات شهود من جانب واحد ، لأمر جدير بالتعامل معه بشك .

•فندت منظمة بتسليم أقوال شهود الشرطة أمام اللجنة بأنهم لم يروا سيارات الإسعاف العربية عندما أطلق النار عليها في باحة الأقصى المبارك ، وأكدت ما قالته الممرضة العربية فاطمة أبو خضير بأنها شاهدت الجنود وهم يوجهون فوهات بنادقهم باتجاه سيارات الإسعاف .

•لم تعالج اللجنة في تقريرها موضوع إطلاق الذخيرة الحية باتجاه المواطنين العرب بصورة جدية ، ولم تتحدث عنه إلا بحوالي ٢٠٠ كلمة فقط ، فيما يشتمل التقرير على ٦٠ صفحة .

•قوات الأمن الإسرائيلية أطلقت النار باتجاه ظهور المواطنين العرب ، وليس في حالة المجابهة وجهاً لوجه .

•على عكس لجان التحقيق التي تتمتع بمكانة قانونية محددة ، فإن لجان استقصاء من نوع لجنة زامير ، إنما كانت دائماً لبة في أيدي القيادات السياسية ، التي يهمها أن تخرج نظيفة من الأحداث » (٢٩) .

إذن تلك هي بعض الحقائق التي أغفلتها لجنة زامير عن سبق تخطيط ونية مبيتة ، كما أكدت

الصحف الإسرائيلية ، وتلك هي الخلاصة التي أكدتها صحيفة دافار في الموضوع نفسه ، وهي أن لجنة زامير إنما هي لجنة صورية ، أداة بأيدي الحكومة الإسرائيلية تم تشكيلها على وجه السرعة من قبل اسحق شامير في ضوء ردود الفعل والضغوط العربية والدولية التي تسارعت في أعقاب مذبحة الاثنين في باحة الأقصى المبارك .

ثانياً : الموقف الدولي من المذبحة

في ضوء حجم وبربرية المذبحة الجماعية التي اقترفتها القوات الإسرائيلية في باحة الأقصى المبارك ، وفي ضوء انكشاف عمق تورط السلطات الرسمية عبر قواتها وأجهزتها المختلفة في المذبحة ، لم يكن بوسع الولايات المتحدة وحلفاء « إسرائيل » في مجلس الأمن الدولي التستر على هذه الجريمة الإسرائيلية والدفاع عن موقف « إسرائيل » بالوقاحة والصلف المعهودين في مسلسل المواقف السابقة .

لقد انتقلت المذبحة إلى أروقة مجلس الأمن بسرعة كبيرة ، بمبادرة منظمة التحرير والدول العربية ، ولم يكن بوسع الإدارة الأمريكية مساندة هذه الجريمة الإسرائيلية ، في ظل تصاعد أزمة الخليج ، وتساعد التكالب العدائي ضد العراق والأمة العربية ، فبعد أن تمكنت الولايات المتحدة من تجنيد « الشرعية الدولية » ممثلة بالقرارات المتلاحقة التي اتخذها مجلس الأمن ضد العراق ، و « الشرعية العربية » المزعومة ، وتجييرهما لصالح سياستها العدوانية وحملتها الصليبية الشرسة ضد العراق العربي والأمة العربية ، لم تتمكن الإدارة الأمريكية من الإخلال بهذا الميزان ولذلك وتحت زعم التمسك بالشرعية الدولية ، وإرضاء للحلفاء العرب الذين تهافتوا للاصطفاف في الخندق الأمريكي ، ومحاولة للإبقاء على هذا الطوق والحلف الدولي ضد العراق ، جاء الموقف الأمريكي مناورة وتكتيكاً وتضليلاً مؤيداً لقرار مجلس الأمن رقم (٦٧٢) ، الذي تضمن إدانة لإسرائيل ، وإرسال لجنة لتقصي الحقائق حول المذبحة في الحرم » (٣٠) .

كانت هذه المرة الأولى التي يتخذ فيها مجلس الأمن قراراً مرناً ضد « إسرائيل » بعد عملية مخاض طالت كثيراً بسبب الاعتراضات والتعديلات الأمريكية .

قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٢)

بعد أن جاء الرفض الإسرائيلي سافراً صلفاً مستهتراً للقرار المشار إليه ، بادرت مجموعة من الدول العربية ودول العالم الثالث ، إلى مبادرة تدعو مجلس الأمن إلى فرض عقوبات ضد « إسرائيل » بسبب رفضها للقرار وعدم التزامها « بالشرعية الدولية » غير أن الولايات المتحدة تدخلت من جديد مع عدد من الدول الحليفة ، وأتقنت دورها من وراء الكواليس ، وتمكنت من تخفيف صيغة المبادرة مرة أخرى ، لتخرج الصيغة النهائية للقرار كما يلي : -

« .. أن مجلس الأمن يعرب عن جزعه إزاء رفض الحكومة الإسرائيلية لقرار المجلس ٦٧٢

(١٩٩٠) ، ورفضها قبول بعثة الأمين العام .. ويشجب رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال بعثة الأمين العام .. ويحث الحكومة الإسرائيلية على إعادة النظر في قرارها على أن تمتثل امتثالاً تاماً للقرار ٦٧٢ ، وأن تسمح لبعثة الأمين العام بالمضي قدماً وفقاً للغرض يطلب إلى الأمين العام أن يقدم للمجلس التقرير المطلوب في القرار ٦٧٢ .. ويؤكد عزمه على النظر في التقرير بصورة كاملة على وجه السرعة » (٣١) .

كما رفضت الحكومة الإسرائيلية القرار الدولي رقم (٦٧٢) ، سارعت إلى رفض القرار الجديد (٦٧٣) رفضاً قاطعاً ، مؤكدة أنها لن تستقبل أي وفد من جانب الأمم المتحدة ، ورغم محاولات الإدارة الأمريكية إقناع الحكومة الإسرائيلية باستقبال مبعوث خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في المناطق ، إنما دون طائل أو نتيجة ، فالرفض الإسرائيلي استمر ن وبدلاً من الوفد الدولي ، و « تقصي الحقائق » من قبل طرف دولي كمبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة ، طالبت الحكومة الإسرائيلية بأن يقبل مجلس الأمن ويكتفي بتقرير « لجنة زامير » التي شكلها شامير .

وفعلاً بعد أن خرجت « لجنة زامير » بتقريرها المذكور ، أرسلت الحكومة الإسرائيلية نسخاً عنه إلى الإدارة الأمريكية وأعضاء مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ، فقامت الإدارة الأمريكية بـ « دراسة التقرير ، فوجدت فيه نقاطاً إيجابية عديدة » ، استحقت المديح والثناء والاكتفاء من تلك الإدارة .

غير أن السكرتير العام للأمم المتحدة أعلن أنه لا يمكن الاكتفاء بتقرير لجنة زامير ، وأن على « إسرائيل » أن تلتزم بتطبيق القرارات الدولية .

مبادرة السكرتير العام لحماية الفلسطينيين :

استمراراً لموقف السكرتير العام للأمم المتحدة في هذه المسألة ، أعلن في مطلع تشرين ثاني سنة ١٩٩٠ ، عن مبادرة جديدة « تدعو دول هيئة الأمم إلى بحث سبل حماية السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة » (٣٢) .

وكما في المواقف السابقة إزاء قراري مجلس الأمن المذكورين ، رفضت الحكومة الإسرائيلية مرة ثالثة مبادرة السكرتير العام للأمم المتحدة التي اعتبرتها محافل إسرائيلية رسمية عديدة بأنها مقلقة وأعربت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن خيبة أملها من هذه المبادرة ، في وثيقة سلمت إلى السفارات الأجنبية وسفارة الأمم المتحدة في إسرائيل ، وجاء في وثيقة الرفض الإسرائيلي :

١-أن إسرائيل تعلن عن خيبة أملها من الموقف أحادي الجانب في التقرير ، فالتوصيات المتضمنة فيه موجهة فقط ضد إسرائيل ، ولم تستصوب دعوة الجانب الفلسطيني إلى وقف العنف .

٢-وفوق كل ذلك ، فإن الدعوة التي لم يسبق لها مثيل إلى عقد اجتماع للدول الموقعة على ميثاق جنيف ، هي سياسة خطيرة ، تشكل مساً خطيراً بموضوعية جهاز إنساني هام .

٣-أن إسرائيل هي المسؤولة وفقاً للقانون الدولي ، عن إدارة المناطق ، وفرض الأمن والنظام ..

٤-أن إسرائيل لن تقبل أطراف أجنبية باستغلال حادثة مؤسفة أساسها الاستفزاز من أجل المس بسيادة إسرائيل على القدس .. (٣٣) .

هكذا جاءت اللاءات الإسرائيلية الرسمية المذكورة لقرارات مجلس الأمن ومبادرة السكرتير العام للأمم المتحدة ، استمراراً لسياسة اللاءات الإسرائيلية المعروفة المعمول بها في كل زمان وقضية وقرار على صلة بالحقوق الفلسطينية .

ثالثاً : ردود الفعل الفلسطينية العربية

هزت المذبحة الإسرائيلية البشعة ضد الفلسطينيين في قلب الحرم القدسي الشريف أوصال الجسم الفلسطيني / العربي ، دخل الأرض المحتلة ، وخارجها ، فعلى صعيد الخارج قادت منظمة التحرير والأردن والدول العربية الحليفة تلك الحملة الدبلوماسية المكثفة في أروقة الأمم المتحدة ، التي تمخضت عن قراري مجلس الأمن (٦٧٢) و (٦٧٣) ، اللذين أدانا « إسرائيل » ، وطالباها بالامتثال الدولية ، وتمخضت كذلك عن مبادرة السكرتير العام للأمم المتحدة ، الداعية إلى بحث سبل حماية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

وشكل القراران والمبادرة معاً ، إنجازاً دبلوماسياً / سياسياً للمنظمة والدول العربية التي وقفت معها أو بادرت إلى جانبها في هذا النطاق .

وإل جانب هذا الدور الدبلوماسي / السياسي ، ساهمت المنظمة والدول العربية المذكورة ، في توفير الغطاء الإعلامي المركز والواسع لتفاصيل وأبعاد ومضاعفات المذبحة الإسرائيلية من جهة ، وساهمت في الوقت ذاته في فضح الوجه الإسرائيلي القبيح ، مما أدى إلى عزلة جزئية ومرحلية للكيان الإسرائيلي على مستوى هيئة الأمم ، رغم المحاولات المركزة التي بذلتها الإدارة الأمريكية للتخفيف من حدة هذه العزلة ، وحدة بشاعة الوجه الإسرائيلي .

إضافة إلى ذلك بادرت منظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٩٩٠/١١/٧ إلى دعوة الأمم المتحدة لعقد اجتماع عاجل لبحث موضوع حماية الفلسطينيين في الأرض المحتلة من جهة ، وبحث مسألة فرض عقوبات على « إسرائيل » لرفضها تنفيذ قراري مجلس الأمن من جهة أخرى .

أ — شهادات وتطبيقات

لقد تضمنت الرواية الإسرائيلية الرسمية لمجزرة الأقصى ، ثلاثة بنود أساسية :

١-أن أحداث الحرم قامت بتخطيط وتحريض مسبقين من قبل قيادة منظمة التحرير وبتنفيذ مؤيدين لها بالداخل .

٢-أن الحادث وقع بالأساس نتيجة قيام متطرفين عرب بالاعتداء على مصلين يهود آمنين ..

٣-إذا حدث تقصير إسرائيلي ، فهو ناجم فقط عن عدم الاستعداد الكافي لمواجهة هذه المؤامرة الإسلامية .. (٣٤) .

كما برزت لجنة زامير عملية الحصد الجماعي للمصلين الفلسطينيين الذين سقطوا في باحة الأقصى ، إذ أجمعوا كلهم على أن قوات الاحتلال أطلقت نيران المدافع الرشاشة بكثافة بهدف حصد المصلين العرب وقتلهم ، « وأن المذبحة باعتداء بوليسي ضد مجموعة من النساء الفلسطينيات قرب قبة الصخرة » .. الخ .

أكد د. صالح عبد الجواد من القدس المحتلة في محاضرة ألقاها مساء ١٩٩٠/١١/٥ في المركز العلمي الثقافي في مؤسسة عبد الحميد شومان ، حول المذبحة : « أن المذبحة كانت مخططة ومعد لها مسبقاً .. وهناك شواهد كثيرة على ذلك منها : أن السلطات الإسرائيلية قامت بمنع السياح من دخول الحرم من الساعة الثامنة صباحاً .. ثم أقامت الحواجز لمنع دخول المواطنين إلى الحرم .. ثم أغلقت أبواب الحرم .. ثم في الساعة ١٠,٤٥ صباحاً سقطت ٥ قنابل مسيلة للدموع على تجمع للنساء الفلسطينيات دون سابق استفزاز أو عمل من جانب العرب .. وبعد ذلك فقط قام عدد من الشبان بالتوجه لحماية النساء ، وحينها اقتحمت قوات الحرم من جهة باب الأسباط ، البعيد عن باحة الأقصى ، حيث كانت جاهزة مستعدة هناك ، وأخذت تلك القوات تطلق النيران الكثيفة » (٣٥) .

ثم أكد د. صالح عبد الجواد في سياق محاضرته على « أن معظم الإصابات كانت في الرأس والقلب » (٣٦) .

وفي تقرير واسع حول تفاصيل المذبحة نشرته مجلة « همولام هزيه » الإسرائيلية ، قالت الممرضة فاطمة أبو خضير التي أصيبت برصاصة حطمت رسغ يدها :» .. دخلنا بسيارة الإسعاف إلى باحة الأقصى ، فشاهدت عدداً كبيراً من المصابين ساقطين على الأرض .. ثم رأيت كثيراً من الجنود ، مئات الجنود ، على مسافة ٣٠ متراً من سيارة الإسعاف ، يجلسون على ركبة ونصف على طريقة القناصين ، وأسلحتهم كانت موجهة إلى داخل سيارة الإسعاف ، وبعد ذلك لم أستطع رؤية شيء » (٣٧) .

ثم قال الطبيب محمد أبو عايلة الذي أصيب هو الآخر برصاص الجنود عندما كان يقوم بواجبه الإنساني ، « خرجت من سيارة الإسعاف حاملاً حقيبة الإسعافات الأولية ، وكنت أرتدي اللباس الأبيض ، وقد شاهدني الجنود وعرفوا أنني طبيب ، وعندما وصلت إلى المصاب الأول الذي كان بقربي لأسعفه ، انحنيت عليه لمعالجته ، أصبت بثلاث رصاصات في ظهري في منطقة الكلى ، وفي هذه اللحظة استشهد أحد المصابين ، وكان يمكن إنقاذه لو لم أصب .. » (٣٨) .

ثم قال أحد سدنة الحرم الشريف ، « ... في باحة الأقصى أخذ عدد من الشبان ينشدون أناشيد دينية ، ويرددون شعارات دينية ، وفجأة امتلأ المكان بقنابل الغازات السامة " (٣٩) ، وقال المواطن هشام النتشة الذي أصيب برصاصة في رقبته : " لقد أطلقوا النيران على جميع المصلين ومن كل الاتجاهات " (٤٠) ، وعزز الممرض محمود المصري قول النتشة : " أطلقوا النار بدون أي استفزاز مسبق ، وانتقل الجنود مسألة رشق الحجارة " (٤١) .

ونلخص هنا مجمل شهادات وتعليقات الفلسطينيين بما قاله الشيخ عكرمة صبري إمام الأقصى في محاضرة ألقاها أمام نادي " الجذور " في أم الفحم ، إذ أكد : " منذ حملة الصليبيين لم يعرف الأقصى مذبحة كهذه ، أنها وصمة سوداء في جبين الصهيونية ، يجب أن نؤكد عليها صباح مساء ، من أجل الكشف عن حقيقة حكام إسرائيل المسؤولين مباشرة عن المذبحة ..

أن المصلين المسلمين لم يرشقوا الحجارة على المصلين في ساحة حائط المبكى ، إذ قد أخلى أفراد الشرطة المصلين اليهود قبل ذلك ، والصورة التي بثها التلفزيون الإسرائيلي هي صورة أرشيفية " (٤٢) .

إذن هذه هي الحقائق الفلسطينية حول المذبحة المشفوعة بدماء نساء وأطفال وشيوخ الفلسطينيين ، التي نزفت غزيرة لتخضب أرض الأقصى ، كما يتضح من تفاصيل التقارير الواردة حول المذبحة .

ب – تقرير الهيئة الإسلامية العليا :

وفي وقت لاحق من الشهر ذاته ، أعلنت لجنة تقصي وجمع الحقائق المنبثقة عن الهيئة الإسلامية العليا في القدس ، عن نتائج التحقيق الذي أجرته حول المذبحة ، والتي أسقطت من جهة كل مزاعم لجنة زامير الإسرائيلية ، وعززت من جهة أخرى شهادات وأقوال الشهود العيان العرب حول التخطيط المسبق والمبيت للمذبحة ، وجاء في نص التقرير :

١- « الأحداث المأسوية التي وقعت يوم الشهداء ، يوم الاثنين ١٩٩٠/١٠/٨ لم تكن حادثة عفوية ، وإنما عملاً مبيتاً ومخططاً له من قبل قيادة حرس الحدود والشرطة .

٢-إطلاق النار العشوائي وبكثافة ووحشية وهمجية بقصد القتل وحده ، وبدون أي مبرر أو تمييز بين امرأة أو طفل أو كهل أو شجر أو حجر ، كما أن القنص كان مستعملاً ، واستهدف القناصون الرأس والصدر .

٣-بلغت حصيلة يوم الشهداء ، ثمانية عشر شهيداً ومئات الجرحى والمعتقلين .

٤-قذف المسلمون الحجارة على جنود المعتدين ، بعد أن تعرضوا لإطلاق الرصاص الحي والقنابل الغازية عليهم للدفاع عن أنفسهم » (٤٣) .

وكان فلسطينيو الأراضي المحتلة ، قد استقبلوا قبل ذلك نتائج لجنة زامير للتحقيق في مجزرة الأقصى ، بمزيد من الحنق والسخرية واللامبالاة مؤكدين : « إذا كان القاضي غريمك لمن تشتكي » (٤٤) ، وقال عدنان الحسيني مدير أوقاف القدس : « أن تحميل الفلسطينيين المسؤولية كان أمراً متوقعاً ، لقد أدركنا منذ اليوم الأول لتشكيل لجنة زامير .. أنه تقرير مبتور لم يأخذ بالحسبان الاستفزازات التي دعت المسلمين للتواجد في الأقصى » (٤٥) .

وأكد أنور الخطيب من رؤساء المجلس الإسلامي الأعلى : « نتائج تقرير لجنة زامير ليست مفاجأة ، واضح أن المسؤول الحقيقي عن كل حادث هو شامير وسياسته » (٤٦) ، وقال خالد الأشهب

من البلدة القديمة في القدس : « أن نتائج لجنة زامير مثل نتائج لجان مجازر سابقة – كفر قاسم ، قبية ، صبرا وشاتيلا – ونتائج لاحقة " (٤٧) ، وشارك العديد من الفلسطينيين خالد الرأي ، حيث علقوا بسخرية على نتائج لجنة زامير قائلين : " أن النتائج كانت موضوعية ، لأن الشرطة لم تطلق النار في الهواء هذه المرة ، على ما يبدو لقد كف الفلسطينيون عن السير في الهواء .. " . (٤٨)

• مجازر بالجملة خلال الانتفاضة الأولى ٨٧-١٩٩٣

وفق المعطيات الموثقة ، فقد اقترفت دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني على مدى سنوات الانتفاضة الأولى الممتدة من ١٩٨٧-١٩٩٣ ، جرائم حرب يومية ، ألحقت الضرر والأذى بكافة الأسر والبيوت الفلسطينية ، وألحقت الخراب والدمار في الممتلكات والأراضي والمزروعات الفلسطينية .

وعلى صعيد المجازر الدموية ضد أطفال ونساء وشيوخ وشبان الشعب الفلسطيني ، فكانت إلى حد كبير يومية ، وكانت جماعية وفردية على حد سواء .

وقد « وصل عدد الضحايا الفلسطينيين برصاص جنود الاحتلال خلال الانتفاضة الأولى إلى نحو ألفي شهيد،و ١٢٠ ألف جريح واكثر من ١٢٠ ألف معتقل وخسائر مادية تقدر بالمليارات » (٤٩) وجاء في تقرير فلسطيني : « أن ٤٥٥ شهيداً ونحو ٧٦٤٥٥ جريحاً هم من أبناء قطاع غزة » (٥٠) ، بينما كان تقرير فلسطيني أخر قد أشار على سبيل المثال إلى « أن ممارسات الاحتلال في قطاع غزة خلال الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٨٧ ، قد أسفرت عن استشهاد ٦١٢ فلسطينياً ، وإصابة نحو ٧٥ ألف فلسطيني أخر بجروح ، بينما تسببت بتشريد نحو ١٥٠ ألف فلسطيني " (٥١) .

وأشار تقرير صادر عن مركز غزة للحقوق والقانون إلى " أن نحو ٧٠ ألف فلسطيني كانوا ضحايا الرصاص المطاطي الإسرائيلي فقط ، على النحو التالي :

- « ٢٢٢٥٦ فلسطيني أصيبوا عام ١٩٨٨ .
- ١٧٢٣٠ فلسطينياً أصيبوا خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .
- ٩٧٠٩ فلسطينيين أصيبوا خلال عام ١٩٩١ .
- ٥٨٠٦ فلسطينيين أصيبوا خلال عام ١٩٩٢ .
- ٤٦٤٩ فلسطينيين أصيبوا خلال عام ١٩٩٣ .
- بينما أصيب ١٣٦٩ فلسطينياً عام ١٩٩٤ ، و ٢١٨٨ خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ » (٥٣) .

تشير الأرقام والمعطيات الواردة أعلاه إلى جرائم الحرب والمجازر الدموية التي اقترفتها دولة الاحتلال بالجملة وعلى مدار الساعة على مدى سنوات الانتفاضة الأولى ٨٧-١٩٩٣ ، وذلك علاوة على جرائم الحرب الأخرى المقترفة ضد الأرض والممتلكات والمقدسات والمزروعات الفلسطينية .

وجدير بالإشارة هنا إلى تلك المجزرة التي نفذت ضد العمال الفلسطينيين في عيون قارة (ريشون لتصيون) بدم بارد .

مجزرة ريشون ليتسيون (عيون قارة) (٥٣)

مجزرة جديدة أضيفت إلى سلسلة المجازر التي ترتكب في الأراضي العربية المحتلة ضد المواطنين الفلسطينيين راح ضحيتها ٢٠ شهيداً منهم ٨ شهداء سقطوا برصاص جندي صهيوني وذلك عندما قام هذا الجندي صباح يوم ١٩٩٠/٥/٢٠ بإطلاق النار على العمال الفلسطينيين أثناء توجههم للعمل بالقرب من تل أبيب .

وكان هذا الجندي البالغ من العمر ٢١ عاماً يرتدي الزي العسكري ويحمل بندقية « إم١٦» ويقف في ساحة ليتسيون قد قام بإصدار أوامره إلى العمال الفلسطينيين بالوقوف في طابور مدعياً التثبت من هوياتهم إلا أنه ما لبث أن أطلق عليهم النار من البندقية التي حملها مما أدى إلى استشهاد ثمانية عمال وجرح ستة عشرة آخرين بجراح خطيرة ثم لاذ بالفرار بسيارة بعد أن قتل سائقها العربي .

وقد وصف شاهد عيان ما حدث بقوله أنه في الساعة السادسة والربع من صباح يوم الأحد ١٩٩٠/٥/٢٠ وصل إلى « مفرق الورود « (سوق عبيد — في مفرق رحوبوت ريشون لتسيون شرق تل أبيب) سيراً على الأقدام شاب يهودي يبلغ الواحدة والعشرين من سكان مدينة ريشون لتسيون شرق تل أبيب) ، حيث توجه عبر البيارات إلى " مفرق الورود " أحد مواقع تركيز العمال الفلسطينيين مسلحاً برشاش من نوع " غليل " مرتدياً حذاء رياضة ، بنطلون جينز " دوبون " أسون ، وعندما وصل إلى تجمع العمال العرب قام بإيقاف سيارة غزية استقلها عمال عرب من قطاع غزة ، حيث طلب من السائق النزول آمراً إياه أن يبقى المحرك مشغلاً ، ثم توجه إلى مجموعة العمال التي وصل تعدادها إلى قرابة مائة عامل وطلب منهم الركوع في ثلاثة طوابير والبدء في إبراز بطاقات هوياتهم ، وبعد أن شاهد أن جميعهم عرب قام بإطلاق النار عليهم بشكل عشوائي ومكثف ، ثم استقل السيارة وولى هارباً ، ويضيف شهود العيان : لقد خرج الجندي ببزته العسكرية من البيارة مع رشاش حيث قام بتفريغ أربعة مخازن من الرصاص في صدورهم ورؤوسهم " .

ووفقاً لأقوال العمال الفلسطينيين ، وصلت سيارة إسعاف واحدة بعد نصف ساعة من وقوع المذبحة ، ويقول شاهد العيان أنه بدلاً من إسعاف الجرحى قامت الشرطة بمطاردتنا وضربنا بالهراوات حيث ادخلوا إلى الباصات ، كما لم يساعدنا أحد من المارة في الطريق ، أما قائد الشرطة في المنطقة فقد ادعى أنه حتى الساعة السادسة وخمسين دقيقة تم نقل جميع الجرحى إلى المستشفيات ، إدارة مستشفي تل هشومير أبلغت عن وصول قتيلين وجريحين إلى غرفة العمليات .

وبعد تنفيذ المذبحة قام الإرهابي بالتوجه إلى بيت صديقته حيث قام أحد أفراد عائلتها بالاتصال بالشرطة التي قامت بإلقاء القبض عليه في بيت صديقة .

مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل

في صباح الجمعة الموافق الخامس عشر من شهر رمضان ١٤١٤ هجري ، الموافق ١٩٩٤/٢/٢٥ ، وأثناء صلاة فجر ذلك اليوم « تسلل المستوطن الإرهابي باروخ غولد شتاين مرتديا الزي العسكري ، حاملاً سلاحه ، متخطياً جميع المشاعر والقيم وباشر بإطلاق الرصاص على المصلين الركع السجود في قلب الحرم الإبراهيمي ، فسقط العشرات منهم ، وبلغ عدد الشهداء في تلك المجزرة تسعة وعشرين شهيداً داخل المسجد ، وواحداً وثلاثين خارجه ، ووقع أكثر من مائة وخمسين جريحاً » (٥٤) .

وشكلت هذه المجزرة البشعة بلا وصف ، ذروة الإرهاب الدموي الذي قارفته دولة الإرهاب وعصابات المستوطنين اليهود في منطقة الخليل ، وهو يعيد إلى الأذهان مجزرة الدوايمة في عام ١٩٤٨ ، حيث قام اليهود بقتل الشيوخ والأطفال من أبناء القرية الذين كانوا قد احتموا في مسجدها حينما احتلتها العصابات اليهودية .

وفي أعقاب المجزرة ، فرضت سلطات الاحتلال منع التجول على المدينة وأخذ اليهود يرتبون الأمور داخل الحرم وفق أهوائهم ليحيلوه إلى كنيس يهودي بحجة الفرز بين المسلمين واليهود ، وأدخلوا من التغيرات على وضع الحرم بغية تهويده وتكريس هذا التهويد كأمر واقع ودائم .

المجزرة كما رواها شهود عيان

قال شهود عيان إن المستوطن الإسرائيلي الذي ارتكب مجزرة المسجد الإبراهيمي نفذ عمليته على مرأى ومسمع جنود يحرسون المسجد والذين لم يحركوا ساكناً لمنع القاتل الذي استخدم عدة خزانات ذخيرة . (٥٥)

وقال محمد سليمان أبو صالح وهو أحد حراس المسجد (٣٣ عاماً) وهو الذي كان مسؤولاً عن نوبة الحراسة أثناء وقوع المجزرة أن ٨٠٠ مصل على الأقل كانوا بمسجد الحرم الإبراهيمي الشريف لحظة وقوع الحادث ، وأن المسلح « كان يحاول قتل أكبر عدد ممكن ، وتناثرت الجثث على أرضية المسجد وتلطخت بالدماء ، حاول مصلون كانوا ساجدين في ذلك الوقت الهرب ووقع بعضهم على الأرض » .

وقال أبو صالح لرويتر « صحت بأعلى صوتي للجنود كي يأتوا ويوقفوه إلا أنهم لاذوا بالفرار ، وغير المسلح مخزن البندقية مرة واحدة على الأقل وقتل سبعة أشخاص على الأقل في الحال مرة واحدة بعد أن تناثر مخهم على الأرض ، وظل يطلق النار عشر دقائق ولم يتدخل الجيش حتى انتهت المجزرة » .

وقال موظف إغاثة فلسطيني بالأمم المتحدة كان بداخل المسجد للصحفيين بعد ساعات من الحادث « درجات السلم مغطاة بالدماء بل توجد أشلاء » .

وتوقفت الحياة في الأراضي المحتلة التي يعيش فيها نحو مليوني فلسطيني ، وأغلقت المتاجر بينما قام السكان بدفن شهداء المجزرة .

أما في المستشفى الأهلي في الخليل ، فقد كان الوضع شاهد على الجريمة البشعة ، الشهداء والجرحى الفلسطينيون في مجزرة الحرم الإبراهيمي كانوا هناك وكان أيضاً هناك بالإضافة إليهم ضحايا رصاص الجنود الإسرائيليين المتمركزين بالقرب من المؤسسة الطبية .

الفوضى كانت عارمة وشاملة ، مئات الفلسطينيين من أبناء الخليل تدفقوا فور انتشار نبأ المجزرة للسؤال بقلق وخوف لا حدود لهما عن مصير قريب .

أتى آخرون لتقديم الماء والدواء وتزاحمت الشاحنات الصغيرة التي توجهت إليه المنطقة بأقصى سرعتها لنقل أدوية وضمادات جمعها صيادلة المدينة بالإضافة إلى ما تيسر من عبوات الأوكسجين والمياه المعدنية فيما كانت سيارات الإسعاف تطلق صفاراتها محاولة شق طريقها إلى المستشفى .

الفلسطينيون الذين تملكهم الغضب ، أخذوا يقذفون الجنود الإسرائيليين على حافة الطريق المحاذي للمستشفى بالحجارة وبشعارات النار والفداء « بالدم وبالروح نفديك يا شهيد » .

- **مجزرة النفق ١٩٩٦**

في أعقاب إعلان الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو عن فتح نفق تحت أساسات الحرم القدس الشريف يوم ١٩٩٦/٩/٢٥ ، انفجر بركان الغضب الفلسطيني على طغيان الاحتلال ، وخرجت الجماهير الفلسطينية في المدينة المقدسة وأنحاء الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، إلى الشوارع في مظاهرات احتجاجية على الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسات الإسلامية في القدس فتصدت لها قوات جيش وشرطة ومخابرات ووحدات الاحتلال الخاصة ، مستخدمة المروحيات والصواريخ والمدفعية والمدافع الشاشة ، من مختلف العيارات ، وفتحت نيران أسلحتها بصورة عشوائية على الجماهير الفلسطينية ، مما أسفر عن استشهاد نحو (٧٠) فلسطينياً ، وإصابة أكثر من ألف فلسطيني آخر بجروح (٥٦) .

وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال المواجهات باقتحام ساحة المسجد الأقصى عقب صلاة الجمعة يوم ١٩٩٦/٩/٢٨ ، وأطلقت نيران أسلحتها وقنابلها بكثافة باتجاه المصلين العرب ، مما أدى إلى سقوط ثلاثة شهداء وإصابة أكثر من ٥٠ آخرين بجروح ، وقد غطت أرض الحرم القدسي الشريف برك من الدماء الفلسطينية . (٥٧) .

مجزرة ترقوميا (٥٨)

كشفت المجزرة الجماعية التي نفذها الجنود الإسرائيليون عند حاجز ترقومية يوم ١٩٩٨/٣/١٠ أن قتل العرب هو الشعار الذي يتباهى الجنود الإسرائيليين بكتابته على ملابسهم ، فالجندي الذي قتل العمال الفلسطينيين الثلاثة عند الحاجز كان يرتدي سترة ممهورة على قفاها بعبارة Born to Kill ، هذا الشعار الدموي الذي يجعل من سيرة الجندي اليهودي حلقة متواصلة من قتل

الآخرين ويختصر من جهة أخرى حياة العربي بأنه مولود للقتل !! وتلك هي النتيجة الحتمية للتربية الإرهابية بدءاً من منابعها الأولى في التوراة والتلمود بما يردده ويمارسه القادة الصهاينة الحاليين ، وما فعله الجندي الإسرائيلي عند حاجز ترقومية لا يزيد كثيراً عما فعله أريك شارون (حين كان عمره ٢٢ عاماً) حيث جلس في دبابة يحتسي الويسكي ويأكل الكافيار بينما يقوم قناصو الوحدة (١٠١) التي يقودها بقتل ٩٠ فلسطينياً أثناء إحدى العمليات التي خارج خطوط الهدنة بعد عام ١٩٤٨ ، وهو ليس أكثر من تطبيق حرفي لما قاله موشيه مناحيم : أن أرض إسرائيل يجب أن تصبح لنا ، مطهرة من الأجانب ، نظيفة من الغرباء العرب الفلسطينيين » وهو كذلك استجابة لما دعا إليه مئير كاهانا « لا يظهر المسيح إلا تم قتل العرب » ، فقتلهم واجب ديني من أجل خلاص العالم وعودة المسيح ، ويضيف كاهانا : كلما كان التعجيل بالحرب المقدسة التي تبيد العرب كلما تم التعجيل بظهور المسيح المنتظر وسلام ليهود لألف عام!!.

وقد أسفرت هذه المجزرة التي نفذت ضد عمال ترقوميا عن استشهاد ٣ عمال وإصابة ٩ آخرين .

• ١٩٩٨ عام المجازر الجماعية

قالت مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان في تقرير لها أن العام ١٩٩٨ كان عاماً دموياً تعرض خلاله الشعب الفلسطيني للعديد من المجازر الجماعية قتل فيها عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين العزل ، حيث وقعت مجزرة عمال ترقوميا يوم ١٠آذار والتي قتل فيها ٣ مواطنين وأصيب ٩ آخرين برصاص الجنود الإسرائيليين ، كما قتل خمس مواطنين وأصيب نحو ٤٠٠ آخرين برصاص الجيش الإسرائيلي بتاريخ ١٤ أيار ١٩٩٨ أثناء المواجهات التي أعقبت مسيرة المليون لإحياء ذكرى « النكبة » ويعتبر شهراً أيار وكانون أول الأكثر دموية بين اشهر العام ١٩٩٨ ، حيث سقط في كل منهما ٧ شهداء فلسطينيين . (٥٩)

وأشارت المؤسسة « أن العام ١٩٩٨ شهد العديد من المحطات التي اتسمت بالعنف والمواجهات الدموية ، كان أبرزها تلك التي رافقت اغتيال وتصفية أربعة من قادة الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية « حماس » محي الدين الشريف الذي اغتيل في ٢٩ آذار والأخوين عادل وعماد عوض الله اللذين اغتيلا في عشرة أيلول وزهران زهران الذي اغتيل في ٢٩ من ذات الشهر» (٦٠) .

كما تعتبر المواجهات التي أعقبت المسيرات الحاشدة والتي خرجت تضامناً مع الأسرى في السجون الإسرائيلية والعدوان الأمريكي على العراق هو الأكثر من حيث عدد الشهداء ، حيث سقط خلاله ٧ فلسطينيين وأصيب مئات آخرين برصاص القناصة الإسرائيلية .

ويذكر أن السلطات الإسرائيلية كانت قد أعطت جنودها أوامر جديد تسمح لهم باستخدام القوة المفرطة والذخيرة الحية في مواجهة الأعمال الاحتجاجية في المناطق الفلسطينية ، ما أدى إلى ارتفاع عدد الشهداء الفلسطينيين المصابين خلال شهر قانون أول ، وكانت معظم إصابات الجرحى في المناطق العلوية من أجسادهم ، وتعرض عدد آخر من المواطنين لإصابات بأعيرة نارية

محرمة دولياً ، كما أعلنت السلطات الإسرائيلية عن إعادة تشكيل القوات الخاصة التي تعرف بفرقة « شمشون » ، مما يعيد إلى الذهان أحداث الانتفاضة الفلسطينية وفرق الموت التي كلفت بتصفية وقتل نشطاء المقاومة الفلسطينية آنذاك ، الأمر الذي يعد انتهاكاً صارخاً يهدد أمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين .

وأوضح التقرير « أن ما يميز العام ١٩٩٨ عن عام ١٩٩٧ هو الارتفاع الكبير الذي طرأ على عدد القتلى الفلسطينيين نتيجة الاعتداء عليهم من قبل المستوطنين والمتطرفين اليهود ، حيث بلغت نسبة الارتفاع ٣٠٠ في المائة عن عام ١٩٩٧ ، مما يعتبر مؤشراً خطيراً يدلل على أن السلطات الإسرائيلية لا تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من تجاوزات المستوطنين والمتطرفين اليهود ، حيث قضى ٣ فلسطينيين على أيدي المستوطنين نتيجة إصابتهم بالرصاص وقتل طعنا ، في حين توفى فلسطينيان نتيجة الضرب المبرح .

كما استشهد ٣ مواطنين فلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية في ظروف مختلفة ، حيث استشهد نضال أبو سرور نتيجة تعرضه للضرب والتعذيب في سجن المسكوبية في ٢٩ كانون ثان ويوسف العريعر الإهمال الطبي الذي تعرض له في مشفى سجن الرملة في ٢١ حزيران وأحمد عصفور الذي توفى في سجن بئر السبع في ٤ تشرين أول ، كما قتل مواطن آخر نتيجة انفجار لغم أرضي من مخلفات الجيش الإسرائيلي .

وقتل عدد آخر من المواطنين الفلسطينيين في أجواء توحي بأن مقتلهم جاء على خلفية الصراع مع قوات الاحتلال الإسرائيلي ، حيث توفى كل من قصي التميمي وحرية أبو حوشية بسبب تأخيرهم وعدم السماح لهم بالمرور على الحواجز في طريقهم لتلقي العلاج ، وصلاح أبو حجاج ولين ينا أبو عرام نتيجة تعرضهما للدهس بسيارة مستوطنين » (٦١)

وقد حملت مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان السلطات الإسرائيلية مسؤولية تصعيد الذي شهدته المنطقة خلال العام ٩٨ ونتج عنه استشهاد العشرات من المواطنين وإصابة المئات كما حذرت التضامن الدولي من الاستمرار في سياسة تشكيل وتسليح ما يسمى بمليشيات المستوطنين وإعادة تفعيل فرقة القوات الخاصة .

معطيات منظمة بتسيلم

فيما يلي معطيات جمعت بدقة من قبل طواقم « بتسليم » وهي تغطي فترة عاصفة تمتد من تاريخ الانتفاضة الأولى — ٩ كانون ١٩٨٧ — وحتى يوم ٣١ آب ١٩٩٨ "

" في المناطق المحتلة : بلغ عدد القتلى الفلسطينيين ١٤٣٩ قتيلاً ، فيما بلغ عدد القتلى الإسرائيليين ١٥٨ قتيلاً فقط .

في فلسطين ٤٨ (إسرائيل) " بلغ عدد القتلى الإسرائيليين ٢٣١ قتيلاً ، فيما بلغ عدد القتلى

الفلسطينيين ٥٥ قتيلاً .

أما عدد القتلى منذ اتفاق أوسلو (١٣ أيلول ١٩٩٣ وحتى اليوم ٣١ آب ١٩٩٨) فهو على النحو التالي :

• في المناطق المحتلة : بلغ عدد القتلى الفلسطينيين ٣١٥ قتيلا ، فيما بلغ عدد القتلى الإسرائيليين ٦٨ قتيلاً " (٦٢) .

إضافة إلى هذه الفجوة الكبيرة في عدد الضحايا الإسرائيليين والفلسطينيين الذين بلغوا في العقد الأخير نحو ٤٠٠ قتيل إسرائيلي ونحو ١٥٠٠ قتيل فلسطيني ، ثمة معطيات أخرى تظهر في تقارير بتسليم ، وفيما يلي بعض هذه المعطيات .

" تم أبعاد نحو ٤٨٠ فلسطينيا من المناطق وتم اعتقال نحو ١٨ ألف فلسطيني اعتقالا إداريا وتم التحقيق مع عشرات الآلاف ، وتعذيب الكثيرين منهم ، إذا لم يكن ذلك كافيا إليكم المزيد : تم نسف نحو ٥٠٠ بيت كوسيلة عقاب ، ونسف نحو ٨٠ بيتا أثناء البحث عن مطلوبين ونحو ١٨٠٠ بيت بذريعة عدم وجود رخصة بناء .

الأطفال ... الضحايا

والمعطى الرهيب من كل هذه الأرقام هو المتعلق بالأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا برصاص الإسرائيليين : " لقد سقط ٢٧٧ طفلا شهيدا خلال العقد الأخير ، وقتل معظمهم برصاص الجيش ، فيما قتل ٢٣ منهم برصاص المستوطنين اليهود ، وثمة ستة أطفال من بين الـ ٢٣ " ذبحوا " من قبل باروخ غولدشتاين ". (٦٣)

وحول الـ ١٧ حالة الأخيرة قالت هيلن انتونوبسكي عضو لجنة حقوق الأطفال التابعة لمنظمة حقوق المواطن : " عشرة ملفات أغلقت لعدم وجود مشبوهين وثلاثة ملفات انتهت بأحكام مخففة ، وأغلق ملفان في أعقاب تبرئة المتهمين لأسباب فنية واختفى ملف واحد مفتوح " (٦٤).

وأجملت مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان أعداد الضحايا الفلسطينيين جراء عنف الاحتلال وجرائمه في التقرير التالي :

قالت المؤسسة أن العام ٢٠٠١ يعتبر الأكثر دموية منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ حيث استشهد حوالي ٦١٥ مواطناً فلسطينياً بأيدي قوات الاحتلال ، وأوردت التضامن الدولي في بيان صدر عنها إحصائية بأعداد الشهداء في كل عام منذ العام ١٩٨٧ كما يلي : (٦٥)

السنة	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الشهداء	٢٨	٣٧٧	٣٣٤	١٦٢	٩٩	١١٧	١٦٤	١٤٧	٨٣	٩٢	٣٧	٣٨	١٦	٣٦٠	٦١٥

وأضافت « أن أحداث هذا العام تميزت بارتفاع نسبة الشهداء والمصابين حيث بلغ عدد المصابين

نحو ثلاثين ألفاً معظم إصاباتهم في المنطقة العلوية من الجسد ما يؤكد إن مطلق النار كان يستهدف القتل وليس المظاهرات كما أن لجوء قوات الاحتلال إلى استخدام أنواع متطورة من السلاح كالمدرعات والصواريخ والطائرات دون وجود دواع حقيقية تهدد حياة جنودها للخطر يشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى وجود قرار إسرائيلي وسياسة مبيتة لرفع نسبة القتلى والمصابين بين المواطنين الفلسطينيين » (٦٦) .

وقالت « أن الأحداث أكدت أن السلطات الإسرائيلية سعت من خلال هذه المواجهات إلى توجيه رسالة للطرف الفلسطيني عن حجم وطبيعة ردة الفعل الإسرائيلية في حال اتخاذ الجانب الفلسطيني أية خطوة من شأنها تثبيت حقوقه الوطنية الأمر الذي يعتبر تهديداً بالعدوان وأضافت أن تلك السلطات تبنت سياسة الاغتيالات حيث أقدمت على اغتيال ٨٥ فلسطينياً من القيادات الميدانية لانتفاضة الأقصى متذرعة بأنهم جميعاً من القادة العسكريين .

كما تعامل جنود الاحتلال بعنف شديد خلال العام ٢٠٠١ مع المتظاهرين ولم يراعوا حرمة دماء الأطفال الذين شكلوا نسبة عالية جداً من الشهداء والمصابين حيث بلغ عدد الشهداء ممن هم سن الثامنة عشرة ٢٢٣ شهيداً أي ما نسبته ٢٥٪ من الشهداء (٦٧) .

● ٢٥٠٠ شهيد ضحايا بالألغام الإسرائيلية

ولم تنحصر الجرائم والمجازر الإسرائيلية في ذلك المسلسل الطويل المشار إليه على امتداد الصفحات السابقة ، بل اتسع نطاقها إلى حقول الألغام العسكرية الإسرائيلية التي عمدت قوات الاحتلال إلى زرعها في الحقول والبساتين والأراضي الفلسطينية ، مما أسفر عن وقوع مجازر دموية تقشعر لها الأبدان ، خاصة وأن معظم ضحاياها كانوا من الأطفال الفلسطينيين .

حول مجازر وضحايا الألغام الإسرائيلية وهي أيضاً جرائم حرب حقيقية نشرت صحيفة القدس المقدسية التقرير التالي : (٦٨)

« اتهم منسق الحملة الفلسطينية لحظر الألغام الجيش الإسرائيلي بزراعة الألغام في أكثر من موقع في الضفة والقطاع بهدف التنسيب في قتل وإصابة المواطنين مؤكداً سقوط أكثر من ٢٥٠٠ مدني فلسطيني ما بين شهيد وجريح منذ العام ١٩٦٧ من بينهم ٣٤٪ أطفال .

وقال عايد أبو قطيش أن إسرائيل ماضية بلا هوادة في استخدامها للألغام والأجسام المشبوهة ضد المواطنين الفلسطينيين لا سيما منذ بدء انتفاضة الأقصى على الرغم من إدعاءاتها بعكس ذلك .

الأطفال أول الضحايا

وأوضح منسق الحملة الفلسطينية أن معظم الضحايا من مخلفات الجيش الإسرائيلي خلال الأعوام الماضية سواء مخلفات التدريب العسكرية أو المخلفات العسكرية في مناطق المواجهات هم

من الأطفال .

وأكد أن حادثة استشهاد الطفل يحيى شيخ العيد من رفح الذي لم يتجاوز ١٢ عاماً كشفت وغيره المئات من الاطفال طبعا الوجه العاري للقوات الإسرائيلية في استخدام ترسانتها الحربية المحرم منها دولياً وغير المحرم ضد أطفال فلسطين على النقيض مما تحاول أن تعكسه إسرائيل إلى المحافل الدولية من أن عدم توقيعها على اتفاقية أوتاراً لحظر الألغام يعود لكونها موجودة في وسط دول معادية .

واستناداً إلى دراسة أجرتها الحركة العالمية للأطفال فرع فلسطين قبل الانتفاضة تبين « أن ٢١,٥٪ من انفجارات الألغام أدت إلى حالات استشهاد بينما أسفرت ١٩,٨٪ من هذه الحوادث إلى إصابات واستشهاد معاً ، فيما أصيب ٨,٧٪ جراء ذلك » (٦٩) .

وأظهرت نتائج الدراسة « أن نحو ٤١٪ أصيبوا بجراح في الجسم والأطراف و٦,٥٪ أصيبوا بشظايا في الجسم فيما تعرض ١٨,٥ من الضحايا لبتر أحد الأطراف و ٣٣,٤٪ لتشوهات وحروق » (٧٠) .

واستدل أبو قطيش على إصرار إسرائيل على أتباع هذه السياسة المحرمة دولياً بزراعة ألغام في السواتر الترابية التي تمزق أوصال المحافظات الفلسطينية إضافة إلى زراعة ألغام عند مدخل إحدى البنايات السكنية بحجة أن المسلحين الفلسطينيين يطلقون النار منها علاوة على إصابة الطفلة هنية النميلي من مخيم اليريج التي فقدت ساقيها والطفل جاسم أبو مدين وهاني شاهين .

ونقل منسق الحملة عن تقرير مراقب إسرائيل لعام ١٩٩٩ قوله « أن وضع حقول الألغام في الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية العسكرية يشكل وصمة عار في جبين الديموقراطية الإسرائيلية كاشفاً عن جود ٣٧ حقل ألغام في هذه الأراضي بالرغم من أن الإسرائيليين اعترفوا فقط بوجود ١٦ حقل ألغام ضمن خريطة التفاهم المشترك بين الجانبين » (٧١) .

وأشار التقرير المذكور إلى عدم وجود أي مبرر أمني للمحافظة على حقوق الألغام هذه ولكن استمرارها يبقى لأسباب الأمان فقط .

وذكر أبو قطيش أن القوات الإسرائيلية أعلنت سابقاً عن تنظيف حقل الألغام الواقع في قرية النبي الياس بالضفة وبعد دخول الأهالي إليه ظناً منهم بأنه خال من الألغام استشهد أحد الأطفال كون عملية التنظيف لم تكن وفق المعايير الدولية .

ألغام للقتل

وعن أنواع الألغام التي تستخدمها إسرائيل أشار أبو قطيش « إلى نوع خطير يعرف باللغم القفاز المصمم من أجل القتل بحيث يقفز هذا لمسافة متر واحد حال لمسه ثم ينفجر في منطقة

الصدر والرأس كما أن تأثير الانفجار يعتمد على كمية المادة المتفجرة .

وأضاف « هناك أنواع أخرى من الألغام مثل اللغم المتشظي منه ٢٠٠ ، ٣٠٠ شظية بسرعة ضعف سرعة الرصاصة بحيث تصل لمسافة ١٥٠ ، ٢٠٠ متر أما بالنسبة للخطورة الناجمة عن العبث بالألغام والأجسام غير المتفجرة فقد تكون النتيجة بتر الساق أو كليهما أو بتر أحد الأطراف أو إصابات في العين أو الوجه وما يترتب على ذلك من أثار نفسية وجسدية متعددة والحاجة إلى جهد تأهيلي مضن وبطيء » (٧٢) .

وهكذا نقف في ختام هذه الفصل الدراسي حول جرائم الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة ١٩٦٧ – انتفاضة الأقصى / ٢٠٠٠ ، أمام مشهد فلسطيني مثخن بالجرائم والمجازر الدموية الصهيونية التي تواصلت على مدى سنوات الاحتلال دون توقف ، متجاوزة كافة المواثيق والقوانين والخطوط الحمراء الدولية .

الفصل الرابع

«إسرائيل» – دولة الاغتيالات والإعدامات الميدانية الإرهابية

الاغتيالات في الأدبيات الصهيونية

إذا كانت سياسة الاغتيالات والتصفيات الجسدية المحمومة لكبار القادة والنشطاء الوطنيين الفلسطينيين ، تعتبر « السياسة الصهيونية / الإسرائيلية الأخطر والأشد إرهابية وإجراماً مع سبق التخطيط والنوايا المبيتة » ، فإن هذه السياسة في الحقيقة جزء لا يتجزأ من استراتيجية إرهابية صهيونية / إسرائيلية شاملة لم تتوقف لا التنظيمات الإرهابية السرية الصهيونية عن العمل بها قبل قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي ، ولا هذه الدولة نفسها بعد قيامها ، كما أنها جزء لا يتجزأ من تراث وأدبيات سياسية وأيديولوجية إرهابية عريقة .

ويعود تاريخ سياسة الاغتيالات الصهيونية إلى بدايات القرن الماضي ، حيث نظر وخطط وأدلى وسوغ كبار المفكرين والمنظرين الصهاينة للإرهاب الدموي والتدميري ضد الشعب الفلسطيني ، ما ترتب عليه لاحقاً سلسلة لا حصر لها من جرائم الحرب الصهيونية ضد أهل فلسطين ، وكان من ضمن هذه الجرائم الاغتيالات السياسية الإرهابية ، التي بدأت في ذلك الوقت بعملية اغتيال الكونت برنادوت يوم ١٩٤٨/٩/١٧ بسبب مقترحاته السياسية التي دعت إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين ، وقد نفذ عملية الاغتيال آنذاك حركة شتيرن الإرهابية التي تزعمها اسحق شامير ، كما كشف روي يعقوب أهروني ٧٩سنة أحد مسؤولي منظمة « الاتسل » اليهودية بعد ستين عاماً النقاب عن : «صفقة عقدت بين بريطانيا والاتسل عام ١٩٤١ لاغتيال الحاج أمين الحسيني » (١) .

وإن كنا هنا لسنا بصدد عرض التراث والأدبيات السياسية والأيديولوجية الإرهابية / الصهيونية التي تعود كما أشير إلى بدايات القرن الماضي إلا أننا نتوقف بالضرورة أمام أهم الأدبيات السياسية الحديثة الواردة على لسان عدد من قادة الدولة الإسرائيلية والتي تشرع وتسوغ سياسة الاغتيالات التصفوية الدموية ضد الفلسطينيين .

فقد حظيت عمليات الاغتيال ضد الناشطين الفلسطينيين بمباركة صناع القرار الإسرائيلي على أعلى المستويات ، كما حظيت بمباركة القضاء العسكري لدولة الاحتلال ، إذ « بارك الجنرال باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق عمليات الاغتيال وحيا منفذيها معتبراً إياها تندرج في إطار سياسة الدولة في مكافحة الإرهاب » (٢) .

وكان افرايم سنيه نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه قد أعلن « أن الجيش الإسرائيلي سيواصل ضرب الفلسطينيين ، وأن التصفية الجسدية للفلسطينيين تشكل الوسيلة الأكثر فعالية ودقة وصواباً » (٣) ، في حين أكدت مصادر أمنية إسرائيلية لاحقاً أيضاً : « أن إسرائيل ستواصل سياسة الاغتيالات في المرحلة القادمة » (٤) ، بينما اعتبر الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساب « أن اغتيال إسرائيل لكوادر فلسطينية دفاع عن النفس » (٥) .

ولعل القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٠٠١/٧/٣ بخصوص سياسة الاغتيالات هو الأوضح والأخطر حيث جاء فيه : « لقد قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر مواصلة سياسة الاغتيالات والتصفيات ضد ناشطين فلسطينيين » (٦) ، ليعود المجلس الوزاري الأمني

المصغر نفسه ليعلن يوم ٢٠٠١/٨/١ « أن المجلس الوزاري قرر مواصلة سياسة الاغتيالات للناشطين الفلسطينيين » (٧) ، موضحاً « أن لا أحد من الفلسطينيين محصن أمام الاغتيال»(٨) .

ولكن الغريب العجيب المذهل ، أنه إذا كان شارون رئيس وزراء دولة الاحتلال قد اعتبر « أن سياسة الاغتيالات التي ينتهجها في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية هي الأفضل التي تلبي احتياجات إسرائيل الأمنية » (٩) ، فما هو مبرر ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي في « تبرير سياسة الاغتيالات الإسرائيلية » (١٠) .

... ليواصل شارون نفسه لاحقاً موقفه العلني الصريح من سياسة الاغتيالات مؤكداً : « أن سياسة الاغتيالات المحددة الأهداف التي تتبعها إسرائيل ستسمر إلى أن يوقف الرئيس الفلسطيني سياسة الإرهاب » (١١) ، ليأتي بنيامين بن اليعازر وزير الدفاع ليرسخ هذه السياسة حينما أعلن : « أن أعمال الإرهاب الفلسطينية لا تترك أمام الحكومة الإسرائيلية خياراً إلا مواصلة سياسة الاغتيالات » (١٢) ، ولم يتأخر المجتمع الإسرائيلي بدوره عن توفير أوسع غطاء لهذه السياسة ، حينما « أعرب ٧٥٪ من الإسرائيليين عن اعتقادهم بضرورة أن تواصل إسرائيل سياسة الاغتيالات أن تواصل إسرائيل سياسة الاغتيالات ضد الفلسطينيين » (١٣) .

لنصبح بالتالي أمام مشهد إرهابي إسرائيلي واضح المعالم والخطوط والأهداف ، وأمام سياسة اغتيالات إسرائيلية رسمية ومشرعة من قبل أعلى المستويات السياسية والقضائية والأمنية الإسرائيلية ، ولتتبلور سياسة « إطلاق الرصاص باتجاه عناوين محددة » (١٤) ، ولتغدو « القيادات الفلسطينية كلها عدواً في دائرة التصويب والقنص » (١٥) ، لنتوقف في الخلاصة المكثفة المفيدة اننا عملياً أمام دولة اغتيالات « تقوم باغتيال الفلسطينيين بشكل منهجي ومبرمج وبدون محاكمة وبدون سماع شهود وبدون شهود دفاع ، وكل هذه الأمور وسائل لا حاجة لها تستخدمها الدول التطهيرية ، وفي إسرائيل حتى لا حاجة لاقتراحها ... هذه هي دولة إسرائيل ٢٠٠٠/٢٠٠١ » .(١٦)

ولتتوج هذه السياسة الإرهابية بتشريعها من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية يوم ٢٠٠٢/١/٢٩ ، حينما « رفضت المحكمة استئناف رئيس حركة حداش محمد بركة وسهام ثابت أرملة الدكتور ثابت ثابت ، بإصدار أوامرها للجيش الإسرائيلي بالتوقف عن سياسة الاغتيالات ضد الفلسطينيين لأن المحكمة لا تتدخل بالشؤون الحربية » (١٧) ، وكذلك من قبل المدعى العام للجيش الإسرائيلي الذي « شرع عمليات الاغتيال باعتبارها عمليات وقائية » (١٨) .

مسلسل الاغتيالات الإسرائيلية في مرحلة ما قبل الانتفاضة الكبرى الأولى

وكي يتسنى لنا متابعة سياسة الاغتيالات والتصفيات والإعدامات الميدانية الإرهابية الدموية الصهيونية / الإسرائيلية ضد قيادات ونشطاء العمل الوطني الفلسطيني ، نوثق هنا أولاً قائمة الاغتيالات الإرهابية لقيادات فلسطينية على مدى مرحلة ما قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية

الكبرى الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣ ، ثم نوثق ثانياً سياسة الاغتيالات الإسرائيلية على مدى سنو الانتفاضة الأولى بكافة عناوينها ومعطياتها الأساسية ، ثم نأتي لمعالجة سياسة الاغتيا الإرهابية الاحتلالية خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية / ٢٠٠٠ .

فيما يلي أبرز عمليات الاغتيالات السياسية التي نفذتها أجهزة الموساد والاستخبار الإسرائيلية خلال مرحلة ما قبل الانتفاضة الأولى : (١٩)

-في حزيران /١٩٥٦ اغتال الموساد الإسرائيلية مصطفى حافظ ضابط المخابرات المصرية في ذ بواسطة عبوة ناسفة أرسلت له .

-بتاريخ ١٩٧٢/٧/٨ ، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية بلبنان ، عملية تصفية غسان كنفاني عض المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والناطق الرسمي باسمها ، من خلال عب ناسفة وضعت بسيارته بمنطقة الحازمية بلبنان ، تسبب انفجارها بمقتل الشهيد غسان وا شقيقه لميس التس كانت بصحبته .

-بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٧م ، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية بالعاصمة الإيطالية ، عملية تصف الشهيد وائل زعيتر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الحكومة الإيطالية ، بإطلا الرصاص عليه أمام منزله .

-بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٨م ، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية بالعاصمة الفرنسية ، عملية تصف الشهيد محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الحكومة الفرنسية ، م خلال عبوة ناسفة وضعت بمنزله .

-بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٠ ، نفذت مجموعة من القوات الخاصة الإسرائيلية بقيادة « ايهود باراك » رئيـ وزراء إسرائيل المستقيل ورئيس حزب العمل الحالي ، بالعاصمة اللبنانية ، عملية تصفية قا منظمة التحرير الفلسطينية الثلاث ، الشهيد محمد يوسف النجار وزوجته والشهيد كم عدوان وكلاهما من قادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ، والشهيد كمال ناصر عض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

-في حزيران / ١٩٧٣ فجرت أجهزة الأمن الإسرائيلية سيارة مفخخة في أوروبا اسفرت عن مقت محمود بودية .

-بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢ ، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية بالعاصمة اللبنانية عملية الشهيد عل حسن سلامة أحد قادة الأجهزة الأمنية بمنظمة التحرير الفلسطينية ، من خلال عبوة ناسة وضعت بسيارة تم تفجيرها عن بعد لحظة مرور سيارة الشهيد بالقرب منها مما تسبب بمقتا ومقتل حراسه الأربعة على الفور .

-بتاريخ ١٩٨١/٦/١ ، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية بالعاصمة البلجيكية ، عملية تصفية الشهي نعيم خضر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الحكومة البلجيكية وهو في الطريق م منزله إلى مقر البعثة الفلسطينية .

-وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٩ ، نفذت أجهزة الأمن الإسرائيلية بالعاصمة الإيطالية عملية تصفية الشهيد ماجد أبو شرار ، مسؤول الإعلام الفلسطيني الموحد بمنظمة التحرير الفلسطينية ، من خلال عبوة ناسفة وضعت تحت سريره بأحد فنادق العاصمة بالإيطالية التي كان متواجد فيها للمشاركة بفعاليات المؤتمر العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

-وبتاريخ ١٩٨٨/٤/١٦ ، نفذت القوات الخاصة الإسرائيلية بالعاصمة التونسية ، عملية تصفية الشهيد خليل الوزير « أبو جهاد » نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ومسؤول العمل العسكري في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وفي أعقاب إبرام إعلان المبادئ « ١٩٩٣/٩/١٣ » والتوقيع على اتفاقيات أوسلو ، بين كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تم تصفية العشرات من القادة العسكريين الفلسطينيين وغيرهم من المصنفين وفق منهم : -

-تصفية الشهيد الدكتور فتحي الشقاقي قائد حركة الجهاد الإسلامي ، منتصف شهر تشرين أول من عام ١٩٩٥ بدولة مالطا .

-تصفية هاني عابد أحد قادة الجهاد الإسلامي ، بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢ ، من خلال عبوة ناسفة وضعت بسيارته بمدينة خان يونس وسط قطاع غزة .

-تصفية الشهيد يحي عياش قائد الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس ، بتاريخ ١٩٩٦/١/١٠ ، بمدينة غزة ، من خلال عبوة متفجرة وضعت داخل جهاز الهاتف المحمول الذي وضعه تحت تصرفه أحد المتعاونين مع قوات الاحتلال .

-تصفية كل من الشهيد عادل عوض الله قائد الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس وشقيقه الشهيد عمان عوض الله ، من خلال هجوم عسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٠ على مكان إقامتهم بأحد المنازل بجنوب الضفة الغربية .

ما ينقلنا مباشرة إلى الوقوف والإطلاع على أجهزتهم ووحداتهم وأسلحتهم المستخدمة في تنفيذ سياسة الاغتيالات الإرهابية المسعورة ضد الفلسطينيين ، خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى ٨٧ – ١٩٩٣ ، ثم خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى / ٢٠٠٠ .

الوحدات الخاصة وأسلحة وأهداف الاغتيالات الإرهابية الإسرائيلية

منذ البدايات الأولى للانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى ١٩٨٧ – ١٩٩٣ ، أعلنت حكومة الثنائي شامير – رابين الحرب الشاملة التركيعية على الشعب الفلسطيني المنتفض ، بغية الإجهاز على الانتفاضة وإنهاء المطالب الوطنية الفلسطينية ، وقد استخدمت تلك الحكومة ساقين لسياستها الحربية ضد الفلسطينيين ، الأولى : الساق العسكرية القمعية / التنكيلية / التركيعية (أي العصا) ، وكان من أهم ركائزها : سياسة تحطيم عظام الفلسطينيين التي وضعها ونفذها رابين نفسه ، وكذلك الوحدات والفرق الخاصة التي أنشأها رابين أيضاً بهدف اغتيال

وتصفية كوادر ونشطاء الانتفاضة ، والثانية الساق السياسية التي تقضي بتقديم " الجزرة " بالمقابل للفلسطينيين عبر مقترحات ومشاريع الإدارة الذاتية لهم .

الوحدات – الفرق الخاصة – سجل طويل من الإعدامات الميدانية وجرائم الحرب البشعة

وفي إطار سياسة الساق الأولى العسكرية ، (وهي هنا موضوع بحثنا) ، عمل رابين وزير قمع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى ، على إنشاء القوات الخاصة التي عرفت باسم « المستعربون » باللغة العبرية ، وتشمل أربع وحدات خاصة هي : «١- دوبدوبان وتعمل في الضفة الغربية ، ٢- » شمشون « وتعمل في قطاع غزة ، والثالثة » الجدعوينم « تابعة لحرس الحدود ، وتعمل بالأساس على نطاق واسع في الضفة الغربية ، والرابعة تابعة للشرطة الإسرائيلية ، وتعمل في منطقة القدس » (٢٠) .

من أهم ما يميز هذه الوحدات الخاصة وأبرزها وأخطرها وحدة « دوبدوبان » ، « أنها تتمتع بتدريبات خاصة عسكرية ونفسية تحول أفرادها إلى قتلة محترفون ، وتجعل من عملية القتل عملية روتينية سهلة لديهم » (٢١) .

ويعمل أفراد هذه الوحدات متنكرين باللباس العربي ، و « يعيشون حياة مزدوجة ، الحياة الإسرائيلية اليهودية الطبيعية لهم ، وحياتهم الأخرى كمستعربين ، ويتوجب عليهم ارتداء اللباس العربي والتدرب على اللغة واللهجات والشعارات والأناشيد والعادات والتقاليد العربية ، كي يتسنى لهم الانخراط في أوساط المواطنين العرب ، دون أن يتمكن هؤلاء المواطنون من تشخيصهم وإحباط مهماتهم » (٢٢) .

المهمات والأهداف :

وفق التقارير الإسرائيلية المختلفة ، واستناداً إلى المشاهدات والقرائن على الأرض الفلسطينية ، فإن أهم مهمات وأهداف الوحدات الخاصة تتكثف بـ« العمل في قلب التجمعات العربية الفلسطينية ولأغراض لا تتوفر في العادة للوحدات النظامية العادية ، وتتركز أهدافها على تشخيص واعتقال المطلوبين من قيادات وكوادر الانتفاضة أو تصفيتهم ، وكذلك جمع المعلومات تحت غطاء السرية المطلقة ، وإثارة الفتنة والبلبلة والتشكيك » (٢٣) .

« الوحدات المستعربة » رأس حربة الجيش الإسرائيلي في الانتفاضة الأولى :

كما جاء في المصادر العسكرية الإسرائيلية نفسها ، فقد أقيمت « الوحدات الخاصة المستعربة « دوبدوبان » و « شمشون » بعد اندلاع الانتفاضة الأولى بشهور قليلة » عندما تبين للجيش الإسرائيلي أن الوحدات العسكرية النظامية عاجزة عن مواجهة نشاطات اللجان الشعبية ومجموعات المطاردين » (٢٤) .

وفي أعقاب تصاعد فعاليات الانتفاضة الفلسطينية ، وخاصة العمليات المسلحة ، قررت الحكومة الإسرائيلية آنذاك « زيادة عدد أفراد الوحدات الخاصة ، وتوسيع نطاق انتشارها .. وقد تعزز هذا

التوجه بشكل خاص في عهد رئيس أركان الجيش أهود باراك ، الذي عمل على دمج وجمع وحدات الاستخبارات ووحدات الكوماندوز الميدانية في الوحدات الخاصة .. » (٢٥).

وقد شكلت هذه الوحدات حسب الاعترافات الإسرائيلية « رأس حربة الجيش الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة الساخنة » (٢٦) .

ولذلك عمد الجيش الإسرائيلي على مدى سنوات الانتفاضة الأولى إلى « إقامة المزيد والمزيد من الوحدات الخاصة في المناطق الفلسطينية » (٢٧) وأخذ « يعمل باستمرار على توسيعها وتعزيزها بصورة كبيرة » (٢٨) ، وأخذ « ينشر المزيد والمزيد من الوحدات المتنكرة بهدف إطلاق النار على راشقي الحجارة وتصفية كوادر الانتفاضة » (٢٩).

وعلى أرضية كل ذلك ، واستناداً إلى ممارساتها الإرهابية المتصلة ، أكدت مختلف المؤسسات الحقوقية والشهادات والاعترافات الحية « أن الوحدات الخاصة الإسرائيلية قامت بتنفيذ الإعدامات الميدانية ضد الفلسطينيين بدلاً من اعتقالهم » (٣٠) ، و « أن الوحدات المستعربة قامت بتنفيذ عمليات قتل غير مبررة في المناطق الفلسطينية ، وكل التصريحات الرسمية الإسرائيلية بأن هذه الوحدات تخضع للضوابط العسكرية العادية غير صحيحة ، بل أن الحكومة الإسرائيلية تسمح لأفراد هذه الوحدات بإطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين بدون تحذير وبصورة تنتهك المواثيق الدولية التي يجب أن تخضع لها دولة إسرائيل » (٣١).

السجل الدامي للوحدات الخاصة المستعربة خلال الانتفاضة الأولى

أما السجل الدامي لعمليات الاغتيالات والتصفيات الميدانية التي نفذتها الوحدات الخاصة المستعربة – فرق الموت والإعدام الميداني كما عرفت بهذا الاسم لاحقاً ، خلال الانتفاضة الأولى فطافح بآلاف الممارسات والمقارفات الإجرامية وعمليات الاغتيالات والتصفية الدموية الميدانية بدم بارد ، وان كانت المصادر الفلسطينية وغيرها قد رصدت ووثقت مئات عمليات الاغتيال ضد نشطاء الانتفاضة ، فإنها لم تغط بالتأكيد كافة جرائم تلك الوحدات .

فبينما أشار تقرير لمركز " بتسيلم " الإسرائيلي لحقوق الإنسان إلى " أن حوالي ٧٠ فلسطينياً اعدموا ميدانياً على أيدي الوحدات المستعربة منذ بداية الانتفاضة الأولى ، وحتى مطلع العام ١٩٩٢ " (٣٢) ، وثق الدكتور صالح عبد الجواد الضحايا الفلسطينيين جراء عمليات القوات الخاصة الإسرائيلية مشيراً إلى " أن حوالي ١٦٠ فلسطينياً قتلوا على أيدي الوحدات الخاصة المستعربة ، منذ نيسان /١٩٨٨ وحتى منتصف أيار / ١٩٩٣ ، ٤٠٪ منهم من المطلوبين ، وحوالي ١٨٪ من كتبة الشعارات على الجدران ، والباقي من نشطاء الانتفاضة وخصوصاً الملثمين " (٣٣) ، في حين أشار تقرير لمؤسسة الحق الفلسطينية إلى أقدام الوحدات الخاصة المستعربة على اغتيال وتصفية (٢٥٠) فلسطينياً خلال الانتفاضة الأولى .(٣٤)

الوحدات المستعربة في فلسطين ٤٨ أيضاً ..!

وحسب التقارير الإعلامية الإسرائيلية نفسها، فإن تواجد ونشاط الوحدات الخاصة المستعربة ، لم يقتصر على حدود ومساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما انتشر أيضاً في أوساط المواطنين العرب في مناطق فلسطين المحتلة ١٩٤٨، بل تبين « أن المستعرب الأول في الجيش الإسرائيلي ويدعى يسرائيل (عبدو) بن يهودا (وقد توفى في منتصف حزيران / ١٩٩٩، والذي يعتبر بمثابة والد المستعربين بدأ نشاطاته في فلسطين خلال حرب عام ١٩٤٨، وقاد وحدة المستعربين هناك في أوساط المواطنين العرب ، تلك الوحدة التي ما تزال تعمل حتى اليوم » (٣٥) ، بينما كان تحقيق أعده الصحفي الإسرائيلي يوسي ميلمان قد كشف النقاب قبل ذلك عن « وحدة مستعربين عملت في أوساط العرب في إسرائيل ، وأعضاؤها عاشوا في قرى فلسطينية كعرب ، وتزوجوا من فلسطينيات » (٣٦) .

وجاءت بعد ذلك جملة تقارير لتؤكد انتشار وحدة المستعربين في فلسطين ٤٨ أيضاً ، وخاصة قبل وخلال انتفاضة الأقصى / ٢٠٠٠ ، إذ كشفت صحيفة معاريف النقاب أيضاً عن « وجود وحدة من مستعربي حرس الحدود تعمل في أوساط عرب إسرائيل » (٣٧) ، لتعود الصحيفة نفسها لتؤكد قبيل اندلاع الانتفاضة / ٢٠٠٠ ، على « وجود مجموعات خاصة من المستعربين ، تعمل في أوساط العرب في إسرائيل ، وأنها قامت باعتقال عدد من المواطنين من أم الفحم »(٣٨) ، لينكشف دور المستعربين خلال انتفاضة الأقصى/ ٢٠٠٠ تماماً ، حيث « كشفت الأحداث أن المستعربين ينتشرون بين الفلسطينيين في الداخل » (٣٩) ، و « أنهم قاموا خلال أحداث الانتفاضة بالانخراط في أوساط المواطنين العرب ، ونفذوا مهمات عديدة ، فقاموا بتشخيص النشطاء ، وبعمليات اعتقال واغتيال » (٤٠) .

« المستعربون » والاغتيالات في ظل عملية السلام» .

فعلى خلاف ما كان يفترض أن يحدث تماماً في أعقاب عملية المفاوضات والسلام التي انطلقت من مدريد/ ١٩٩١ ، وتواصلت عبر أوسلو ووادي عربة ، وطابا ، والواي وشرم الشيخ ، فالكامب – ٢- حيث أن المرحلة الجديدة استراتيجياً ، كان يجب أن يكون في مقدمة استحقاقاتها السلامية ، التخلي الإسرائيلي الحرب والعدوان والنهج القمعي والاغتيالات ضد الشعب الفلسطيني ، إلا أن المعطيات المتراكمة تفيدنا بغير ذلك تماماً .

فاستراتيجية الحرب الشاملة والعدوان الإسرائيلي السافر ضد الفلسطينيين تواصل على مدار الساعة أيضاً تحت مظلة عملية المفاوضات والتسوية ، فالنشاطات الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية تواصلت وتوسعت وتضخمت عملياً وهي تشكل ذروة الإرهاب الصهيوني ، وكذلك كافة أشكال الاحتلال الإسرائيلي الإدارية والاقتصادية والحربية لا لأمنية ، وكان من أعمدة تواصل الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، تلك الخطط والخرائط والنوايا المبينة عن سبق تخطيط

وإصرار عدواني التي سحبها الجنرال باراك فوراً في أعقاب فشل مفاوضات الكامب -٢- .

بينما كانت الوحدات الخاصة المستعربة في ظل هذا المشهد تواصل تواجدها ونشاطاتها وبرامجها الحربية والاغتيالية التصفوية منها على وجه التحديد ، وكأنه ليس هناك عملية مفاوضات وتسوية .

وقد تكشفت هذه الحقيقية في عهد حكومة نتنياهو ، ثم ظهرت إلى العلن والإعلان بقوة ملفتة للانتباه خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية / ٢٠٠٠ .

فقد كشفت الصحف العبرية النقاب عن " أن الجيش الإسرائيلي يقوم باستخدام وحدات سرية جديدة في مطاردة المسلحين الفلسطينيين في الضفة الغربية ، ويطلق على هذه الوحدات أسم " دوضيفات " نسبة إلى إحدى الطيور الجارحة " (٤١) ، و"أن الجيش الإسرائيلي أعاد تشكيل فرقة السرية الخاصة التي ساهمت سابقاً بدور نشط في مهام ملاحقة واغتيال وتصفية ناشطي الانتفاضة الفلسطينية الأولى بين أعوام ١٩٨٧-١٩٩٤ ، وخاصة فرقتي "دوبدوبان" و" شمشون" وهي فرق القتل المشهورة "(٤٢)، بينما أكدت مصادر إعلامية / صحيفة إسرائيلية في أكتوبر /١٩٩٩ ، " أن وحده " دوبدوبان" التي شكلت الذراع العسكرية للشاباك الإسرائيلي في المناطق المحتلة ، قد تضخمت وتكرست كثيراً منذ أن بدأت العملية السياسية ، حيث لم يتوقف أفرادها عن نصب الكمائن للمطلوبين الفلسطينيين "(٤٣) ، وبينما كشفت صحيفة يديعوت احرونوت العبرية النقاب عن " أن وحدات المستعربين نفذت بالمتوسط ١٥٠ عملية سنوياً ضد كوادر ونشطاء الفلسطينيين على مدى سنوات ٩٤-٢٠٠٠" (٤٤)، أشارت صحيفة هآرتس إلى " أبرز النشطاء الذين اغتالتهم الوحدات الخاصة وهم :

-هاني عابد في ١٩٩٤/١٠/٢ ، وهو محاضر للكيمياء في كلية التكنولوجيا في ابوديس / القدس / من الجهاد الإسلامي .

-كمال كحيل من كتاب عز الدين القسام ثم اغتياله بـ ١٩٩٥/٤/٢ ، واستشهد معه ثلاثة فلسطينيين آخرين .

-محمود خواجا اغتيل أمام منزله في مخيم الشاطئ في ١٩٩٥/٦/٢٢ .

-يحي عياش - المهندس - اغتيل في بيت لاهيا في ١٩٩٦/٦/٥ "(٤٥).

إضافة إلى مئات العمليات الاستخبارية والاعتقالية التخريبية التي قامت بها الوحدات الخاصة المستعربة على مدى السنوات ذاتها .

المبررات الإسرائيلية لسياسة الاغتيالات في ظل الانتفاضة

عندما أعلن الجنرال باراك الحرب العدوانية القمعية التركيعية الشاملة ضد الفلسطينيين في الثامن والعشرين من أيلول / ٢٠٠٠ ، كان ذلك على خلفية « أن هذه المعركة هي الأخيرة في الحرب من أجل أرض إسرائيل » (٤٦) ، و«ان حدود إسرائيل في هذه المعركة هي حيث يجري وضع آخر

وتد استيطاني «(٤٧) ، و«ان إسرائيل على أعتاب وضع جديد ، وأنه لم يعد هناك شريك للسلام بين الفلسطينيين – كما أعلن باراك "(٤٨)، و"أن إسرائيل تخوض حرباً مع الفلسطينيين ، ويجب ضرب الأهداف الفلسطينية بقوة ويجب ضرب القيادات الفلسطينية بقوه "(٤٩)، و"أن إسرائيل سوف تضع أيديها على كل واحد من الحيوانات – الفلسطينيين – كما أعلن بنيامين بن اليعازر وزير الدفاع "(٥٠) ، و"أن ما يجري مع الفلسطينيين لهو حرب من نواح كثيرة كما قال شلومو بن عامي – "(٥١)، وعلى اعتبار "أن المجابهات الجارية مع الفلسطينيين هي المعركة الأخيرة الأكثر حسماً منذ عام ١٩٤٨ – كما كشفها الجنرال موشية يعلون نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي "(٥٢) .

أما في عهد الجنرال شارون بلدوزر الإرهاب الصهيوني ، فقد واصل أولاً ذات النهج الباراكي في سياسة الاغتيالات والتصفية ، ولكن على نحو أشرس وأوسع وأرسخ وأشد إصراراً وصلفاً ، وعلى ذات الخلفية التبريرية التي تذرع بها باراك وغيره من أقطاب حكومته ، ولكن أضيف إليها المزيد من التبريرات السياسية الايديولوجية / الأمنية ....الخ

فإذا كان افرايم سنيه مثلاً قد أوضح تماماً " أن الجيش الإسرائيلي سيواصل ضرب الفلسطينيين ، وأن التصفية الجسدية للفلسطينيين تشكل الوسيلة الأكثر فعالية ودقة وصواباً " (٥٣) ، فقد زعم رئيس دولة إسرائيل موشية كتساب – كما أشير – "أن اغتيال إسرائيل لكوادر فلسطينية يشكل دفاعاً عن النفس " (٥٤) ، بينما أكد شارون على هذا النهج كسياسة إسرائيلية راسخة حينما أعلن : "ان سياسة الاغتيالات التي ينتهجها في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية هي الأفضل التي تلبي احتياجات إسرائيل الأمنية "(٥٥)، وحسب التقارير الإسرائيلية الفلسطينية المختلفة فإن سياسة الاغتيالات الإسرائيلية تحقق حالة من الحالات والغايات التالية :

١- " قد تتم عملية التصفية كعقاب بمواجهة الأشخاص الجاري اتهامهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب أفعال مخلة وضارة بأمن المحتل ورعاياه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أو كعقوبة لمن قام بالتخطيط لتنفيذ مثل هذه العمليات أو أمر الغير بتنفيذ هذه العمليات بمواجهة القوات الإسرائيلية أو جموع المستوطنين .

٢-قد يتم تنفيذ عمليات التصفية الجسدية كأسلوب ونمط من أنماط التدابير الاحترازية ، الذي قد تلجأ إليه قوات الاحتلال الإسرائيلي بمواجهة بعض الأشخاص المطلوب القبض عليهم من قوات الاحتلال الإسرائيلي ، لخطورتهم على أمن قوات الاحتلال وسلامته ، ولهذا قد تلجأ هذه القوات في سبيل تلافي الضرر المتوقع من هؤلاء الأشخاص على قواتها ومستوطنيها إلى تصفية هؤلاء الأشخاص كإجراء وقائي .

٣-استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي لعمليات التصفية الجسدية بحق الفلسطينيين كنمط ومظهر من مظاهر وإجراءات الردع والإرهاب بمواجهة السكان ، حيث تلجأ قوات الاحتلال الإسرائيلي في سبيل التأثير على الروح المعنوية للسكان ، ومن ثم حملهم على تجنب المشاركة في

أعمال المقاومة وغير ذلك من مظاهر الاحتجاج الجاري القيام بها من قبل من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة ، إلى تصفية قادة الانتفاضة الميدانيين ، وأيضاً نشطاء الاحتجاجات لإشعار الفلسطينيين بمخاطر القيام بمقاومة المحتل .

٤-قد يتم تنفيذ عمليات التصفية الجسدية بمواجهة الفلسطينيين كمظهر من مظاهر الاقتصاص والثأر من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك من خلال رد قوات الاحتلال الإسرائيلي الفوري على أعمال المقاومة والهجمات المسلحة الجاري شنها بوجه قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بعمليات عسكرية إسرائيلية تستهدف قيادات وكوادر فصائل المقاومة الفلسطينية لترسيخ القناعة لدى فصائل منظمة التحرير بأن عمليات الموجهة لإسرائيل ستواجه بالثأر والاقتصاص من قادة ونشطاء هذه الفصائل " (٥٦) .

وعلى أرضية هذه الخلفيات والتبريرات والنوايا الإجرامية المبيتة ، دفعت دولة الاحتلال الإسرائيلي مبكراً بـ " كل وحداتها الخاصة إلى المواجهة في الأراضي الفلسطينية " (٥٧) ، كما " عادت وحدة " دبدوبان " المستعربة إلى نشاطاتها الكاملة في أعقاب اندلاع الانتفاضة " (٥٨) ، وذلك بعد " أن كانت الوحدة قد تلقت ضربة قاسية قبل ذلك بشهور ، في أعقاب العملية الفاشلة التي نفذتها لإلقاء القبض على محمود أبو هنود أو تصفيته في معركة عصيرة الشمالية " (٥٩) ، بينما كشفت صحيفة هآرتس " أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الوحدات الخاصة للاغتيالات في الأراضي الفلسطينية تستهدف قيادات ونشطاء الانتفاضة ، وأن هذه الوحدات تعتمد على المعلومات التي يزودها بها جهاز المخابرات العامة – الشاباك – " (٦٠) .

وقد اتبعت الوحدات الخاصة المستعربة في عملها سياسة " توجيه الرصاص باتجاه عناوين محددة – الكوادر – والنشطاء " (٦١) ، وكذلك مبدأ " أطلق النار ولا تثرثر " (٦٢) .

سياسة الاغتيالات – أساليب العمل والتنفيذ

واستناداً إلى شهادات فلسطينية وإسرائيلية عديدة ، وحسب المعطيات المتراكمة عبر « غبار جرائم الاغتيالات » ، فقد وظفت ، دولة الاحتلال جيشها بكافة وحداته وأسلحته وتقنياته في حربها الشاملة لقمع الانتفاضة ، و « استخدمت – على نحو أخص – تقنيات عالية ومتطورة في عمليات الاغتيال .. وأن الجيش الإسرائيلي يواصل اختراع الأساليب القاتلة يومياً للفتك بالمواطنين والناشطين الفلسطينيين عبر الاغتيالات ونيران القناصة " (٦٣) .

كما استخدمت دولة الاحتلال الاغتيالات بواسطة أجهزة الموساد والجيش بأذرعه المختلفة ، والشاباك وغيرها وسائل وتقنيات كثيرة ومتنوعة بهدف اغتيال وتصفية قوائم المطلوبين وأبرز كوادر ونشطاء الانتفاضة الفلسطينية .

وقالت صحيفة معاريف في هذا الصدد " أن بعض الأساليب والوسائل التي تستخدمها إسرائيل تذكر بأعمال التصفية الإجرامية ، التي تقوم بها عصابات العالم السفلي في أنحاء العالم " (٦٤) .

أما الأساليب والوسائل والتقنيات التي استخدمتها دولة الاحتلال حقيقة فهي عديدة متطورة ومتراكمة ويبدو أن لا حصر لها فيما يلي أهم وأخطر ما استخدم منها على مدى عمر الانتفاضة وعمليات الاغتيال والتصفيات الإعدامية الميدانية – كما جاءت في تقارير إعلامية إسرائيلية :

١- إطلاق النار على الأشخاص – الأهداف – في عرض الشارع وفي وضح النهار .

٢-عمليات قتل وتصفية في البيوت .

٣-عمليات تصفية بواسطة القناصين .

٤-إطلاق الصواريخ بواسطة مروحيات الأباتشي باتجاه السيارات ، كما حدث على نطاق واسع خلال الشهور القليلة الماضية .

٥-إطلاق الصواريخ بواسطة مروحيات الأباتشي باتجاه البيوت والمكاتب – كما حدث في حالة الشهيد أبو علي مصطفى وغيره – .

٦-عمليات اقتحام وتصفية بواسطة وحدات وفرق خاصة .

٧-الهواتف المفخخة .

٨-الخلويات المفخخة – كما حدث مع الشهيد يحيى عياش .

٩-غرف الهواتف المفخخة .

١٠-زرع عبوات ناسفة .

١١-سيارات مفخخة .

١٢-سيارات متفجرة .

١٣-استخدام المواد السامة .

١٤-إطلاق صواريخ موجهة بواسطة سيارات " (٦٥) .

وقد جاءت الأساليب والوسائل والتقنيات الحديثة في عمليات الاغتيال الميداني ضد الفلسطينيين مرادفة ومتكاملة تماماً مع عمليات الوحدات الخاصة المستعربة على الأرض .

مسؤولية دولة الاحتلال عن جرائم الاغتيالات والإعدامات الميدانية

وفق المعطيات الموثقة بغزارة ، فإن دولة الاحتلال الإسرائيلي تنتهك بحقيقتها كدولة احتلال أولاً ، كافة المواثيق الدولية ، وتنتهك ثانياً سياساتها المختلفة الإدارية والاقتصادية والتعليمية والعسكرية القمعية التنكيلية كافة القوانين والأعراف الدولية ، وتنتهك ثالثاً بسياسة الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة كافة القرارات الدولية المتخذة ضد هذه السياسة منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم .

بينما تتجاوز في حربها الشاملة القمعية التنكيلية الإجرامية التركيعية المستمرة منذ الثامن والعشرين من أيلول /٢٠٠٠ ضد الشعب الفلسطيني بشكل خاص كافة القوانين والأعراف والخطوط الحمراء الدولية ، في حين تقترف بسياسة الاغتيالات والإعدامات الفردية والجماعية جرائم حرب سافرة تدينها وتجرمها كافة أحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني ، وتعتبر تجاوزاً

مع سبق النوايا والتصميم الإجرامي لها بشكل خاص .

ما يثير جملة لا حصر لها من الأسئلة الاستغرابية الاستنكارية حول مسؤوليات دولة الاحتلال المدنية والجنائية / الإجرامية الواضحة أولاً ، وحول مسؤوليات المجتمع الدولي بمنظماته وهيئاته الحقوقية والإنسانية ثانياً ، وحول مسؤولية تلك الدول الكبرى التي تحمل رايات الديمقراطية وحقوق الإنسان في مساءلة دولة الاحتلال عن جرائمها ثالثاً ، وحول مسؤولية العرب ودورهم في الانتصار للشعب الفلسطيني ومساندته عملياً وحقيقة وبمنتهى الجدية وليس إعلامياً فقط رابعاً ، لتقود كافة هذه الأمور في نهاية الأمر إلى حماية الشعب الفلسطيني وتخليصه من براثن الإرهاب الدموي الصهيوني خامساً .

أما أهم الالتزامات والخطوات الواجب اتخاذها على أيدي العرب والمجتمع الدولي فهي :

١-إدانة وتجريم كافة الممارسات والمقارفات الجرائمية الاحتلالية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، بصورة واضحة لا لبس ولا غموض ولا تضليل فيها .

٢- تجريم سياسة الاغتيالات والتصفيات الإعدامية الميدانية الإسرائيلية ضد قيادات وكوادر الفلسطينيين ، ومطالبة دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن هذه السياسة الإجرامية غير المشروعة فوراً .

٣-تحميل دولة الاحتلال المسؤولية المدنية عن جرائمها ، وإجبارها على تعويض الفلسطينيين المتضررين من ممارسة وانتهاكات وجرائم الاحتلال .

٤-تحميل دولة الاحتلال أيضا المسؤولية الجنائية عن انتهاكاتها وجرائمها واغتيالاتها التي تتعارض مع كافة المواثيق الدولية والأخص منها ميثاق جنيف الرابع ، وملاحقة المجرمين المسؤولين عن اقترافها مباشرة أو أولئك الذين أصدروا الأوامر باقترافها بغية تقديمهم لمحكمة مجرمي الحرب .

٥-وبالتالي على المجتمع الدولي ، ومجلس الأمن الدولي التحرك فوراً والتدخل تدخلاً جاداً وفعلياً لحماية الشعب الفلسطيني ، وإجبار دولة الاحتلال على التوقف عن انتهاكاتها وجرائمها ، والالتزام تماماً باتفاقية جنيف الرابعة .

•سجل الاغتيالات الإجرامية الاحتلالية خلال انتفاضة الأقصى /٢٠٠٠

إذا كانت النصوص القانونية الدولية تلزم دولة الاحتلال بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام ضد أي مدني دون أن يقدم إلى محاكمة عادلة ، فإن سلطات الاحتلال الصهيوني — على عكس ذلك — شرعت قانوناً خاصاً بها يسمح بإعدام الفلسطينيين ميدانياً ، وحتى " أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية جزء من الدولة الإسرائيلية ولن تكون إلا كذلك .. وقد اتخذت قراراً يسمح لقوات الجيش الإسرائيلي بالقيام بواجباته الدفاعية ومن ضمنها الاغتيالات " (٦٦).

وفي هذا الإطار وبينما أكد تقرير إسرائيلي " أن إسرائيل تحولت إلى دولة الاغتيالات " (٦٧)

، كان جدعون ليفي كاتب إسرائيلي مختص في حقوق الإنسان قد كتب تحت عنوان " رصاص مع عنوان " : إن سياسة الاغتيالات التي تمارسها إسرائيل في المناطق الفلسطينية غير قانونية وغير أخلاقية قطعاً " (٦٨) ، بينما أعلنت الدولة الصهيونية رسمياً " أن إسرائيل ستواصل تنفيذ سياسة الاغتيالات ضد الفلسطينيين " (٦٩) .

واستناداً إلى الأحكام والقوانين والمنظمات الخاصة بدولة الاحتلال الصهيوني ، فقد نفذ جيش الاحتلال ووحداته الخاصة سلسلة عمليات اغتيال وتصفية إرهابية بشعة ضد عدد من القادة الفلسطينيين من الفصائل الفلسطينية المختلفة ، ومن صفوف أجهزة الأمن الفلسطينية ، كما تم اغتيال وقتل عدد من المدنيين والأطفال الفلسطينية معهم ، فيما يلي أبرز عمليات الاغتيال والتصفية التي نفذها الاحتلال ضد الفلسطينيين حتى نهاية أكتوبر / ٢٠٠١ :

١-بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٩ تم اغتيال حسين محمد سالم عبيات أحد قادة الجناح العسكري لحركة فتح في بيت ساحور / محافظة بيت لحم ، من خلال قصف الطائرات العامودية الإسرائيلية للسيارة التي كان يستقلها بالصواريخ .

٢-بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٢ تم اغتيال اغتيال جمال عبد الزراق ، وعوني ظهير ونائل اللداوي وخليل الشاعر في محافظة رفح قطاع غزة .

٣-بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣ تم اغتيال إبراهيم عبد الكريم بني عودة من قادة الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس في محافظة نابلس .

٤-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٤ ، تم اغتيال عوض السلمي أحد كوادر حماس قرب منطقة المنطار.

٥-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٠ ، تم اغتيال محمود مغربي من فتح في بيت جالا .

٦-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ ن تم اغتيال أنور محمود أحمد حمران أحد قياديي الجهاد الإسلامي في حي الضاحية بنابلس .

٧-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٢ تم اغتيال يوسف أحمد محمود أبو صوي أحد نشطاء الانتفاضو الأولى ، وأحد المطلوبين لسلطات الاحتلال ، في بلدة أرطاس / بيت لحم .

٨-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٣ ، تم اغتيال عياش عثمان أحمد العويوي أحد نشطاء الحركة الإسلامية حماس في مدينة الخليل .

٩-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٤ تم اغتيال هاني حسين أحد قادة حماس قرب مستوطنة كتسوفيم على أراضي رفح .

١٠-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٥ تم اغتيال سعيد طه محمد صالح الخاروف أحد كوادر حركة الجهاد الإسلامي قرب بلدة حوارة .

١١-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٧ تم اغتيال سامح عبد حسين الملاعبي أحد نشطاء فتح في مخيم قلنديا شمال القدس .

١٢-بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١ تم اغتيال الدكتور ثابت أحمد ثابت عضو اللجنة الجحركية العليا لحركة

فتح في منطقة طولكرم .

١٣-بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٤ تم اغتيال أحمد غندور أحد قادة القوة (١٧) في رام الله .

١٤-بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٤ تم اغتيال مسعود عياد الضابط في القوة –١٧– في غزة .

١٥-بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٩ تم اغتيال محمد المدني أحد النشطاء العسكريين في الحركة حماس في نابلس .

١٦-بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢ تم اغتيال محمد عبد العال أحد كبار نشطاء الجهاد الإسلامي في رفح .

١٧-بتاريخ ٢٠٠١/٤/٥ ، تم اغتيال إياد الحردان أحد نشطاء الجهاد الإسلامي من قرية عرابة .

١٨-وبتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ ، قامت قوات الاحتلال باغتيال أربعة شبان بواسطة تفجير عبوة ناسفة في مخيم رفح وهم : رمضان إسماعيل عزام ، وسمير صبري زعرب ، وسعدي الدباس ، وياسر الدباس ، وهم من ضباط أجهزة الأمن الفلسطينية .

١٩-بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠ فجرت قوات الاحتلال مبنى في رام الله عن بعد ، مما أسفر عن استشهاد ثلاثة مواطنين منهم الطفلان الشقيقان شهيد جمال بركات ٧ سنوات ، وشقيقه ملاك جمال بركات ٣سنوات ، وحسن القادري أحد نشطاء حركة فتح .

٢٠-بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠ ، فجرت قوات الاحتلال سيارة مفخخة في غزة ، مما أدى إلى استشهاد حمدي سليم المدهون ومحمد عبد الكريم أبو خالد .

٢١-بتاريخ ٢٠٠١/٥/٥ ، تم اغتيال أحمد خليل عيسى اسماعيل أحد قادة الجهاد الإسلامي وهو من ارطاس قرب بيت لحم .

٢٢-بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٤ ، قامت قوات الاحتلال باغتيال خمسة من قوات الأمن الوطني الفلسطيني على حاجز قرب رام الله وهم : أحمد زقوت ، من مخيم النصيرات ، صلاح أبو عمره من رفح ، أحمد أبو مصطفى من خان يونس ، محمد الخالدي من البريج ، ومحمد داود من البريج .

٢٣-بتاريخ ٢٠٠١/٦/٥ ، قامت قوات الاحتلال باغتيال أشرف البردويل من نشطاء الجهاد الإسلامي بواسطة تفجير سيارته في طولكرم .

٢٤-بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ ، قامت قوات الاحتلال باغتيال أسامة جبارة من نشطاء فتح بواسطة تفجير عبوة مفخخة نصبت له في كابينة هاتف في نابلس .

٢٥-بتاريخ ٢٠٠١/٧/١ ، قصفت المروحيات الإسرائيلية سيارة مدنية في منطقة قباطية / جنين ، فما أسفر عن استشهاد ثلاثة من حركة الجهاد الإسلامي هم : محمد أحمد بشارات ، وليد رسمي بشارات ، وسامح فوزي أبو حنيش .

٢٦-بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٤ ، تم اغتيال فواز بشير بدران جراء تفجير سيارته قرب منزله في طولكرم .

٢٧-بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٧ ، هاجمت مروحيات إسرائيلية بالصواريخ منزلاً لحماس في بيت لحم ، مما أسفر عن استشهاد عمر أحمد سعادة ، اسحق أحمد سعادة ، محمد صالح سعادة ، وطه عيسى

العروج .

٢٨-بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٥ ، اغتالت قوات الاحتلال بواسطة الصواريخ صلاح الدين نور الدين دروز ، من نابلس وهو أحد كوادر حماس .

٢٩-بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٩ ، اغتالت قوات الاحتلال ستة مواطنين ، قرب وادي الفارعة قضاء جنين بواسطة كمين نصبته لهم وهم : عبد الرحمن مبارك ، ماهر أحمد جوابرة ، حكمت عبد الكريم أبو الهبل ، محمد الطابع بلاطية ، منير مصطفي بلاطية ، وأمين محمد بلاطية ، وجميعهم من حركة فتح .

٣٠-بتاريخ ٢٠٠١/٧/٣١ اغتالت قوات الاحتلال بواسطة صواريخ المروحيات، ثمانية أثناء تواجدهم في مكتب للأبحاث تابع لحركة حماس في نابلس وهم : جمال عبد الرحمن منصور ، جمال إبراهيم سليم ، فهيم إبراهيم دوابشة ، عمر منصور منصور ، الصحفي عثمان عبد القادر قطناني ، والصحفي محمد عبد الكريم البيشاوي ، والطفلان الشقيقان أشرف وبلال خليل أبو خضر .

٣١-بتاريخ ٢٠٠١/٨/٥ ، اغتالت قوات الاحتلال بواسطة صواريخ المروحيات ، عامر منصور حسن الخضري أحد كوادر حماس في طولكرم .

٣٢-بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥ ، اغتالت قوات الاحتلال عماد أبو سنينة أحد كوادر فتح في الخليل .

٣٣-بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٧ ، اغتالت قوات الاحتلال بواسطة المروحيات أبو علي مصطفي الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مكتبة في رام الله .

٣٤-بتاريخ ٢٠٠١/٩/١ ، اغتالت قوات الاحتلال المقدم تيسير خطاب مساعد رئيس المخابرات الفلسطينية في غزة .

٣٥-بتاريخ ٢٠٠١/٩/٦ اغتالت قوات الاحتلال عمر صبح من طولكرم وهو أحد نشطاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ومصطفي عنبص من مخيم طولكرم وهو أحد نشطاء فتح .

٣٦-بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦ ، اغتالت قوات الاحتلال عبد الرحمن حماد من قادة كتائب نمر الدين القسام .

٣٧-بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٦ قامت قوات الاحتلال باغتيال أياد الأخرس الآخرين من كوادر حماس بواسطة تفجير منزله في رفح .

٣٨-بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٣١ قامت قوات الاحتلال باغتيال جميل جاد الله (٣٠عاماً) من قادة كتائب عز الدين القسام في منطقة الخليل ، وعبد الله الجاروشي (٣٩عاماً) مسؤول سياسي في حماس في طولكرم .

٣٩-بتاريخ ٢٠٠١/١١/١ قامت الوحدات الخاصة باغتيال ياسر عصيده وفهمي أبو عيشه من حماس في بيت ريما .

٤٠-بتاريخ ٢٠٠١/١١/٦ أقدمت قوات الاحتلال على اغتيال إياد محمود الخطيب وعلى إبراهيم أبو

حجلة وجمال أبو ملوح من دير استيا ، ومجدي الطيب وعكرمة استيتيه من جنين .

٤١-بتاريخ ٢٠٠١/١١/٧ قامت الوحدات الخاصة باغتيال عيسى دبابسة (٥٣عاماً) من يطا / الخليل .

٤٢- بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٩ ،قامت القوات الخاصة الإسرائيلية باعتقال النقيب بحري مدحت أبو دلال (٣٢سنة) والمساعد أول بحري محمد حسين إبراهيم (٢٥سنة) وإعدامهما وهما حيين .

٤٣-بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٣ واصلت قوات الاحتلال عمليات الاغتيال ، حيث أقدمت على اغتيال محمد سليم سماعنة ومحمد إبراهيم سماعنة من حركة فتح في بيت ايبا / نابلس ، وأقدمت أيضاً على اغتيال محمود أبو هنود المسؤول العسكري لحركة حماس ، وأحمد رشيد حسايكه وشقيقه مأمون حسايكه ، وهما من نشطاء حماس في الضفة الغربية ، وقد تم اغتيالهم بإطلاق خمسة صواريخ باتجاه سياراتهم على طريق جبع / ياصيد شمال نابلس .

٤٤-بتاريخ ٢٠٠٢/١/١٤ قامت القوات الخاصة الإسرائيلية باغتيال محمد رائد الكرمي قائد كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح في طولكرم بواسطة تفجير عبوة ناسفة .

٤٥-بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٢ ، قامت قوات الاحتلال باغتيال أربعة نشطاء من حركة حماس خلال اجتياح مدينة نابلس ، ومثلت بجثثهم وهم :

يوسف خالد البركجي ، ونسيم شفيق أبو الروس وجاسر أحمد سمارو ، وكريم ذيب مفارجه.

واعتبرت هذه المجزرة من أبشع المجازر الصهيونية .

٤٦-بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٥ قامت قوات الاحتلال باغتيال بكر حمدان أحد قادة حركة حماس في خانيونس .

٤٧-بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٤ ارتكبت إسرائيل مجزرة جديدة عندما قصفت مروحية من طراز " أباتشي " أمريكية الصنع وصواريخها سيارة جنوب قطاع غزة وقتلت خمسة من كوادر الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وأصابت ثلاثة آخرين بجروح فيما حولت مروحيات أخرى ثلاثة مصانع في جباليا إلى ركام والشهداء هم : إبراهيم جربوع غطاس وأيمن البغدادي وماجد أبو معمر وشقيقه ناصر أبو معمر وناصر أبو عازر ٣٠عاماً .

ويضاف إلى هذه الجرائم سلسلة عمليات اغتيالات أخرى كان أبرزها وأخطرها :

١-عملية اغتيال الشيخ أحمد ياسين بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٢ .

٢-عملية اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٧ .

٣-عملية اغتيال أربعة نشطاء من كتائب الأقصى في نابلس يوم ٢٠٠٤/٥/٢.

٤-عملية اغتيال ثلاثة من كوادر حركة حماس في غزة يوم ٢٠٠٤/٥/٣٠.

٥-عملية اغتيال سبعة نشطاء من كتائب القسام وسرايا القدس وشهداء الأقصى في نابلس بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٦ ، وكان من بينهم قائد شهداء الأقصى في نابلس وقائدان من القسّام وسرايا القدس عملية اغتيال خمسة نشطاء من كتائب الأقصى في طولكرم بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٥ .

كما نفذ جيش الاحتلال ووحداته الخاصة سلسلة عمليات اغتيال وتصفية إرهابية بشعة ضد المئات من القادة الفلسطينيين من الفصائل الفلسطينية المختلفة، ومن صفوف ضباط أجهزة الأمن الفلسطينية، كما تم اغتيال وقتل عدد من المدنيين والأطفال الفلسطينيين معهم.

ووفقاً للمعطيات الفلسطينية فقد اقترفت قوات الاحتلال اكثر من ٣٠٠ جريمة اغتيال سياسي منذ بدء الانتفاضة وحتى شهر آب/٢٠٠٧ سقط خلالها نحو ٦٥١ مواطنا فلسطينيا ، وأصيب اكثر من الف آخرين .

فقد أودت عمليات الاغتيال، أو جرائم القتل خارج نطاق القانون، التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق النشطاء والمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى بحياة ٦٥١ فلسطينيا، وفق ما أعلنه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»(٧١).

واعتمدت قوات الاحتلال خلال الانتفاضة المستمرة بشكل لافت على تنفيذ عمليات اغتيال جوية أو على الأرض بحق قادة سياسيين وعسكرية ومدنيين فلسطينيين من مختلف التنظيمات، مبررة ذلك برواية ثابتة وهي نية هؤلاء تنفيذ عمليات أو التخطيط لضرب أهداف إسرائيلية.

وتمت معظم عمليات الاغتيال الإسرائيلية إما بإطلاق النار مباشرة على المستهدفين أو من خلال طائرات مروحية أو طائرات استطلاع أو طائرات إف ١٦ بمساعدة عملاء أو علامات على الأرض.

وتفيد المعطيات الفلسطينية بأن قوات الاحتلال الإسرائيلي اقترفت مئات الجرائم من هذا النوع منذ بداية انتفاضة الأقصى، مستهدفة النشطاء الفلسطينيين، السياسيين منهم والعسكريين.

ووفقا للتوثيق الفلسطيني فقد «راح ضحية هذه الجرائم ٤٣٠ فلسطينيا من المستهدفين، و٢٢١ من غير المستهدفين، بينهم ٧٣ طفلاً»(٧٢)، ووصفت تلك الجرائم بأنها تأتي وفقاً لسلسلة متواصلة من جرائم الحرب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعكس مدى استهتار تلك القوات بأرواح المواطنين الفلسطينيين.

وثيقة ٢

هل دقت ساعة احالة اوراق مجرمي الحرب الصهاينة الى الجنايات الدولية...!

حينما يعترف الجنرال احتياط بنيامين بن اليعازر وزير البنى التحتية في حكومة اولمرت على رؤوس الاشهاد باقتراف عملية قتل جماعية في حرب ١٩٦٧ وب :»قيام وحدته "شكيد" بقتل ٢٥٠ جنديا عام ٦٧ مبررا ذلك بأنهم فلسطينيون وليسوا مصريين /عن المصادر الاعلامية والصحف العبرية ٣/٣/٢٠٠٧«...

وحينما يوثق لنا الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة التلفزيونية الإسرائيلية الأولى، حيث تناول كتيبة «شاكيد» التي كان يقودها بن إليعزر، والمسؤولة عن تنفيذ المجزرة بحق الجنود المصريين الذين نفذت ذخيرتهم /كما نشرت يديعوت احرونوت ١/٣/٢٠٠٧»، واوضحت الصحيفة «أن بن إليعزر تحدث ببرود عن مطاردة جنود «شاكيد» للجنود المصريين العزل في سيناء، بعد انتهاء المعارك، وقاموا بقتلهم»....

وحينما يشهد عبد الرحمن قادوس – احد الأسرى المصريين لدى الجيش الإسرائيلي في حرب أكتوبر٧٣ والذي تم تحريره لاحقا «أن الفيروس الكبدي الوبائي «C" صناعة إسرائيلية وتم حقنة للأسرى المصريين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية" مؤكدا "أن أعراض المرض ظهرت على جميع العائدين من إسرائيل/عن الحقيقة الدولية ١/٣/٢٠٠٧ " ...

وحينما يؤكد يوسي سريد رئيس حركة ميرتس والوزير الاسرائيلي السابق في تصريح للاهرام القاهرية ب"ان قتل الجنود المصريين خلال حربي ٥٦ و٦٧ هو جريمة حرب لا يسري عليها التقادم/عن الاهرام ٣/٣/٢٠٠٧ وعن هآرتس٣/٣/٢٠٠٧" ...

نقول حينما تتجمع مثل هذه الاعترافات والوثائق فانها تنضاف إلى جملة اخرى طويلة من الشهادات والوثائق ومن ضمنها شهادات ضباط آخرين في الجيش الإسرائيلي في مقابلات أجريت معهم، والذين قاموا بالكشف عن المجازر التي نفذت ضد جنود مصريين في العام ١٩٥٦ وفي العام ١٩٦٧ ، فانه لا يبقى عمليا سوى ان تتحرك العدالة الدولية /الغائبة المغيبة حتى اليوم/ وان تتحرك محكمة الجنايات الدولية الفعالة على جبهات اخرى غير الجبهة الاسرائيلية ...!

- نقل قضية الاحتلال الاسرائيلي إلى محكمة العدل

ولعل في مقدمة التحركات العاجلة الملحة ان تنقل قضية الاحتلال الاسرائيلي برمتها ال محكمة العدل العدولية ، وهذ ما جاء في تقرير شبه تقرير جون دوغارد بروفسور القانون الجنوب أفريقي والذي يشغل منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة لقضايا حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية الذي « يتهم اسرائيل بإرتكاب ممارسات لا تختلف عن نظام الفصل العنصري كإغلاق المناطق الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين ومنح الأفضيلة للمستوطنين اليهود علي الطرقات /عن الوكالات ٢٤/٢/٢٠٠٧ ».

وتساءل دوغارد في تقريره: هل يمكن إنكار أن الهدف من وراء مثل هذه الممارسات هو فرض هيمنة مجموعة عرقية واحدة (اليهود) علي مجموعة عرقية أخري (الفلسطينيون) من ثم قمعها بطريقة منهجية؟ .

وقال دوغارد إن غزة أصبحت بعد الإنسحاب الاسرائيلي منطقة مغلقة وسجينة وأرضاً محتلة .

واضاف المقرر «ان الاسرة الدولية حددت ثلاثة انظمة تتعارض مع حقوق الانسان، هي الاستعمار والفصل العنصري والاحتلال الاجنبي، واسرائيل تمارس بشكل واضح احتلالا عسكريا للاراضي الفلسطينية، وفي الوقت ذاته، فان بعض مظاهر هذا الاحتلال تأخذ شكل الاستعمار والفصل العنصري المخالفين للقانون الدولي» .

وطالب المحقق الدولي في الختام بنقل قضية الاحتلال الاسرائيلي الى محكمة لاهاي الدولية ...!

•مخاوف في دولة الاحتلال من تقديم عشرات الضباط الصهاينة للقضاء الدولي

ولذلك وفي ضوء هذه التطورات وما سبقها من ضجيج اعلامي في هذا السياق، أبدى مسئولون في حكومة الاحتلال تخوفهم من أن يقدم عشرات الضباط في الجيش الاسرائيلي للقضاء أمام المحاكم الدولية إذا ما سافروا في الفترة القريبة القادمة إلى دول أوروبا عقب الحرب في لبنان «وقالت صحيفة معاريف العبرية الاثنين ٤-٩-٢٠٠٦ «إن وزارة الخارجية والنيابة العامة لدولة اسرائيل تحذران من موجة دعاوى قضائية من شأنها أن تستأنف قريبا ضد مسؤولين اسرائيليين أطلقوا التصريحات في أثناء الحرب بشكل قد يتخذ صورة المخالفة للقانون الدولي المتعلق بجرائم الحرب».

وحسب التحذير، ف «إن منظمات حقوق إنسان أجنبية وكذا اسرائيليين وفلسطينيين، يبلورون التماسات من شأنها أن تؤدي إلى إصدار أوامر اعتقال في الخارج لمسؤولين صهاينة كبار».

وكشفت معاريف أيضا عن وثيقة سرية رفعت في الآونة الأخيرة لمسؤولين كبار في جيش الاحتلال وضعها المستشار القانوني لوزارة الخارجية الصهيونية ايهود كينان تكشف النقاب عن أن «هناك مؤشرات على أننا نوجد في بداية معركة قضائية/إعلامية غير سهلة».

وكتب كينان يقول إنه «في الأشهر الأخيرة بذلت جهود مضاعفة من محافل خاصة ومنظمات غير حكومية مختلفة تنشط في أوروبا لجمع وتوثيق معلومات ضد إسرائيليين عن تنفيذ جرائم حرب، وهناك أنباء عن نية لمنظمات دولية، في بلجيكا، في فرنسا والمغرب، لرفع دعاوى، أو على الأقل إعداد ملفات ضد مسؤولين إسرائيليين كبار - في المستويين السياسي والعسكري» على حد تعبيره.

•شطب قرى كاملة ..

ورجح مصدر في وزارة خارجية «اسرائيل»«أن يكون المقصود تصريحات الوزراء بمن فيهم إيلي يشاي، يعقوب بن يزري وحاييم رامون»، حيث اقتبس عن الوزير يشاي في أثناء الحرب قوله:

«اعتقد بأن طريقة العمل المرغوب فيها في الحرب ضد الكاتيوشا هي شطب قرى كاملة ينفذ منها النار نحو قوات الجيش الإسرائيلي، وبهذه الطريقة إبادة كل المقاومة».

اما عن رامون فقد نقل قوله: «قرية مثل بنت جبيل، التي حذرنا سكانها، وأخليت حقا منهم ولم يتبقَ فيها سوى رجال حزب الله، يجب استنزافها ضربا من الجو وبالمدفعية قبل دخول القوات البرية».

وأشار كينان في رسالته إلى «أن معظم المادة التي تجمعها منظمات مناهضة لإسرائيل تستند إلى مقابلات في وسائل الإعلام «وعليه فإن على الوزراء وضباط الجيش الكف عن استخدام التعابير التي من شأنها أن تورطهم في خارج البلاد مثل «الضرب للاستنزاف» «التسطيح» و «الشطب» بحسب قوله.

وكشف كينان النقاب في رسالته عن أن فريق من رجال القانون الاسرائيليين الكبار يبلورون منذ الآن سبل التصدي للمعركة القضائية المرتقبة».

وكشفت صحيفة معاريف أيضا «أن الخارجية والنيابة العامة الاسرائيليتين عقدتا اتفاقات مع مكاتب محامين جنائيين في أرجاء أوروبا لمعالجة مواضيع كبار المسؤولين الفلسطينيين إذا ما اعتقلتهم السلطات القانونية في القارة».

• ...وتل أبيب تتحضر لدعاوى بلجيكية بتهم ارتكاب جرائم حرب في لبنان

هذا وتتوقع «اسرائيل» أن تقوم مجموعة من البلجيكيين من أصل لبناني بتقديم دعوى قضائية في بلجيكا ضد رئيس الوزراء الصهيوني ايهود اولمرت ووزير الحرب عمير بيرتس ورئيس أركان الجيش دان حالوتس بتهمة ارتكاب جرائم حرب في لبنان.

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت/٢٠٠٦/٢/٧ « أن وزارة الخارجية الاسرائيلية طلبت سراً حضور المحامية البلجيكية ميشيل هيرش المتخصصة في القانون الدولي لتقديم المشورة لاسرائيل إزاء موجة من الدعاوى المتوقع رفعها في بلجيكا ودول أوروبية أخرى ضد مسؤولين سياسيين وعسكريين صهاينة».

وكانت هيرش قد مثلت قبل أربع سنوات رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ارييل شارون واللواء في الاحتياط عاموس يارون في دعوى مشابهة اتهموا خلالها بمسؤوليتهم عن مجزرة صبرا وشاتيلا، وانتهت الدعوى ضد شارون ويارون إلى إغلاق الملف ضدهما بعد معركة قضائية قاضتها هيرش.

•بتسيلم» : اسرائيل زادت من انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين في ظل الحرب

وعلى المستوى الفلسطيني اتهمت جماعة اسرائيلية معنية بحقوق الانسان الجيش الاسرائيلي

بزيادة انتهاكاته ضد الفلسطينيين في الضفة عندما تحول اهتمام الاعلام الى الصراع في غزة ولبنان.

وقالت منظمة بتسيلم وهي جماعة مستقلة تراقب الاجراءات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية «انها جمعت ادلة على «زيادة كبيرة» في الضرب والانتهاكات والامتهان الذي يتعرض له الفلسطينيون على يد الجنود الاسرائيليين وشرطة الحدود».

•محاكمات جنرالات الاجرام - اعترافات الجنرال « ايالون » نموذجا ...؟

وفي هذا السياق ننتقل عمليا الى المزيد والمزيد من الاعترافات والشهادات المتعلقة بجرائم الحرب التي يقترفها جنرالات الاحتلال الاسرائيلي فنقول :

من المفارقات الغريبة المذهلة ايضا في اطار المكاييل المتعددة الامريكية والاوروبية والاممية انهم وبينما هم يطاردون ويحاصرون سوريا مثلا ويشكلون لجان التحقيق للقبض على «المتورطين في اغتيال الرئيس الحريري» ...وفي الوقت الذي يفبركون ويزيفون الروايات والاعترافات التي من شانها ادانة سوريا ، وفي الوقت الذي حاكموا فيه الرئيس العراقي صدام حسين امام محكمة الاحتلال الامريكي في بغداد بتهمة ارتكاب «مجزرة الدجيل «وقتل نحو١٤٨ مواطنا عراقيا واعدموه ... فانهم ليس فقط يغضون النظر عن جنرالات الحرب والاجرام والجرائم والاغتيالات والهدم والنسف والتدمير في «اسرائيل » وانما هم يتواطئون مع تلك الدولة التي تعتبر اليوم بالمقاييس والمواثيق والاعراف الدولية والبشرية دولة خارجة على القانون الدولي .

تفاءلنا منذ مدة عندما فتحت محكمة بريطانية ملف الاجرام للجنرال الاسرائيلي «دورون الموغ» واصدرت قرارا باعتقاله لتقديمه للمحاكمة باقتراف جرائم حرب بحق المواطنين الفلسطينيين ، ولكنه تمكن من الفرار من مطار لندن قبل القاء القبض عليه بعد ان سربت المعلومات ل«اسرائيل » ...؟

ثارت ضجة كبيرة في « اسرائيل » وارتعدت فرائص جنرالات الاجرام الاسرائيلي وامتنعوا عمليا عن السفر للخارج خشية اعتقالهم ومحاكمتهم امام محاكم اوروبية ، وذكرت اسماء عدد من كبار جنرالات الاحتلال المطوبين للمحاكمة مثل رئيس اركان جيش الاحتلال السابق الجنرال موشيه يعلون ، وكذلك الجنرال دان حلوتس رئيس اركان الجيش الاسرائيلي حاليا ، اضافة الى عدد آخر من كبار الضباط الاسرائيليين وجميعهم مطلوبون بتهمة اقتراف جرائم حرب متنوعة ضد الشعب الفلسطيني ...

لقد نجح وفد رسمي اسرائيلي قام بزيارة الى لندن باغلاق ملف مجرمي الحرب الاسرائيليين ..

قرانا حينئذ عن همة فلسطينية وعربية تدعو المجتمع الدولي الى العمل على جمع الوثائق والدلائل والبيانات التي تدين رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شارون توطئة لتقديمه

للعدالة الدولية لمسؤوليته عن سلسلة من الجرائم بحق الفلسطينيين والعرب ... الا ان كل الهمم والنوايا الفلسطينية والعربية وغيرها المتعلقة بالعمل على تقديم جنرالات الاحتلال الاسرائيلي للعدالة الدولية قد هبطت وتراجعت وانطفت الى ان غابت في هذه الايام تماما ..

• فلماذا ...؟وكيف ...؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا الهبوط والتراجع ...؟

«الحركة الاسرائيلية ضد هدم البيوت العربية» اتصلت بالمحامي البريطاني «ميخوفر» المتخصص بقضايا حقوق الانسان وطلبت منه رفع دعوى امام المحكمة البريطانية ضد اسرائيليين مسؤولين عن هدم بيوت عربية في القدس باعتبار عملية الهدم جريمة حرب ...؟

وحركة «هناك حدود» الاسرائيلية تقدمت بدورها بدعوى ضد الجنرالين حلوتس ويعلون بتهمة تورطهما بعمليات اغتيال ضد فلسطينيين ...؟

والمحامي الاسرائيلي ميخائيل سفراد الخبير في القانون الدولي لحقوق الانسان يقول : «خلافا للجرائم العادية فان جرائم الحرب هي جرائم دولية والقانون الدولي يلزم كل دول العالم بالتحقيق مع المسؤولين عنها وتقديمهم الى المحكمة الدولية .. في بريطانيا ..او في بيت اللوردات او في محكمة العدل العليا ...؟»

والكاتب الصحفي الاسرائيلي المناهض لجرائم الاحتلال يقول ايضا : «لقد ان الاوان لنبذ مجرمي الحرب من كبار الضباط لما يقترفونه بحق الفلسطينيين» ...؟

وعمليا على الارض الفلسطينية ووفقا لكم هائل من المعطيات والشهادات الموثقة فان جنرالات الحرب والاجرام من شارون الى موفاز الى يعلون الى آفي ديختر ثم حلوتس وايالون وغيرهم مسؤولون في السنوات الاخيرة عن سلسلة طويلة لا حصر لها من الاعمال الاجرامية مثل الاغتيالات والهدم الجماعي للبيوت على رؤوس اهلها من النساء والاطفال كما حدث في رفح .

.يضاف الى ذلك مجازر جماعية مروعة متصلة اقترفت على مدار الساعة ضد الفلسطينيين .....

- والجنرال موفاز يحصل بالمقابل على الدكتوراة الفخرية من جامعة بار ايلان ...؟
- والجنرال شارون حصل ايضا على الدكتوراة الفخرية من جامعة بن غوريون ...؟
- و مجموعة اخرى من الجنرالات يحصلون على اوسمة البطولة من الاركان الاسرائيلية .

بل حتى ان شارون رشح لجائزة نوبل ...؟...

شيء لم يات في حسابات احد ابدا...؟

وتتواصل المهزلة : تركيا تمنح "بيرس" قاتل الأطفال في "قانا" شهادة الدكتوراه الفخرية١١/١١/٢٠٠٧"

ففي أول يوم لزيارة رئيس الدولة العبرية "شمعون بيرس" قاتل الأطفال اللبنانيين في مجزرة "قانا" عام ١٩٩٦ في عملية عناقيد الغضب لتركيا قام بزيارة قبر الرئيس الأول لتركيا

كمال أتاتورك وبعد ذلك توجه لجامعة "بيلكنت" في انقره حيث تم منحه شهادة الدكتوراه الفخرية...!

فكيف ...؟ ولماذا...؟ وهل تصدقوا ها الانقلاب المذهل في القيم والمعايير الدولية ...!

فبدلا من ان يقدم جنرالات الحرب والجرائم الى المحاكم يمنحون الاوسمة على جرائمهم...!

فلماذا ...؟ وكيف...؟ فليرجعوا الى الشعب الفلسطيني ليسالونه مثلا :

ما رايكم في منح نوبل لبيغن..؟.

...وفي منح شارون وموفاز الدكتوراة الفخرية ...!

وكذلك في منح بيريز الدكتوراة التركية الفخرية...!

فلماذا ...؟ وكيف...؟ كان من الاجدر ان يرجعوا الى الشعب الفلسطيني ليسالونه مثلا :

ما رايكم في منح شارون نوبل..؟

او ليسألوا مثلا شوليت الوني او مجموعة الطيارين الذين رفضوا تنفيذ اوامر شارون بتنفيذ مذبحة ضد الاطفال الفلسطينيين...؟

فنحن نصبح هنا على خلاف ونقيض المنطق والاصول والعدل والانصاف.. وعلى خلاف ونقيض كافة المواثيق والقوانين والشرائع والتقاليد الاخلاقية البشرية الانسانية، فقد اخذ البلدوزر الصهيوني المدجج بأكبر تراث وتطبيقات ارهابية مجازرية دموية يتحول يا سبحان الله الى « شرعي ومشروع «..

وعلى اية حال لنأخذ اعترافات الجنرال « عامي ايالون»رئيس «الشاباك «الاسبق واحد زعماء حزب العمل حاليا حيث اعلن جهارا نهارا على الملأ : «لقد قتلت عربا اكثر مما قتلت حركة حماس من اليهود «....؟؟؟؟

لقد قتل ايالون اذن من العرب ربما بالمئات او بالآلاف وهو يعترف بذلك : فلماذا لا يثير هذا الاعتراف احدا او رايا عاما في الخارج ...؟

ولماذا لا يسارع احد الى المطالبة بتقديمه الى المحكمة الدولية مثلا كما يطاردون «قتلة الحريري «...؟

فهل هناك يا ترى نفاق وخداع وافتراء اشد وطأة من ذلك..؟!

وهل هناك من اعتداء وظلم بحق الشعب الفلسيني اخطر من ذلك...؟!

●شهادة جوردون: قصف الضاحية اشبه بعمليات «النازي»

وانتقالا من فلسطين الى لبنان فقد «شبه الضابط الإسرائيلي في الاحتياط شمويل جوردون عمليات الجيش وسلاح الجو على الضاحية الجنوبية لبيروت بعمليات سلاح الجو الألماني النازي إبان الحرب الأهلية في إسبانيا، عندما قتل ١٦٠٠ شخص في بلدة جرنيكا / ٢٠٠٦-٠٩-١٣/».

ويعتبر جوردون أحد الباحثين البارزين في "إسرائيل" في مجالي الاستراتيجية والقتال الجوي،

وأكثر في الفترة الأخيرة من انتقاداته لأداء الجيش، ووصلت إلى ذروتها في محاضرة ألقاها في مؤتمر "الإرهاب الخامس" لمعهد السياسة ضد الإرهاب في مركز هرتزليا متعدد المجالات، عندما تطرق إلى الجوانب الأخلاقية لقتال الجيش في لبنان، فأظهر أمام الجمهور لوحة "جرنيكا" للرسام الإسباني بابلو بيكاسو، والتي تصف قصف سلاح الجو الألماني لبلدة جرنيكا في أبريل/ نيسان ١٩٣٧، وفوق الصورة كتب "أذكر ما فعله عملاق"، فيما المقصود من الجملة أغلب الظن هو الايضاح أن سلاح الجو النازي كان يعمل على قصف المدنيين.

وقال: "لا أوافق على أن يقصف سلاح جو "إسرائيل" حياً كاملاً في بيروت ويمحوه من الأساس"، وأضاف: "ليس لدي كل المعلومات التي كانت في حوزة سلاح الجو عن قيادات حزب الله، لكن بشكل مبدئي، فإن تدمير حي كامل ليس مقبولاً عليّ".

- ٥ قنابل نووية صهيونية ضربت لبنان

وقد وثقت التقارير المتعلقة بجرائم الحرب الاسرائيلية في لبنان خلال الحرب الاخيرة قائلة: «لقد ألقت اسرائيل خلالها قنابل توازن خمس قنابل نووية، وخاضتها بدعم وتحريض أمريكي، إن لم تكن حرباً بالوكالة، وجاء ذلك في الذكرى ٦١ لتدمير الولايات المتحدة مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين في الحرب العالمية الثانية، على الرغم من عدم الحاجة حربياً لهذه الأعمال بعد إعلان اليابان استسلامها /عن الخليج /٢٨/٨/٢٠٠٦» .

•ضابط وحدة: أطلقنا ١,٢ مليون قنبلة عنقودية على لبنان واستخدمت قنابل فوسفورية..

وجاء في تقرير للصحفية الإسرائيلية ميرون ريبورط في صحيفة هآرتس ١٢/٩/٢٠٠٦:

"قمنا بتغطية قرى كاملة بالقذائف العنقودية، ما قمنا به كان جنونيا ووحشيا" هذا ما يقوله ضابط في وحدة قذائف MLRS التابعة للجيش الإسرائيلي، وحسب أقوال الضابط الذي اقتبس أقوال قائد كتيبته، ف "إن الجيش أطلق ١٨٠٠ قذيفة عنقودية تحتوي على حوالي ١,٢ مليون قنبلة عنقودية، وقال أن الجيش أطلق أيضا قذائف مدفعية عنقودية وبذلك يكون العدد أكبر بكثير".

وقال جنود في المدفعية "أن الجيش استخدم في الحرب قذائف فوسفورية، المنوعة الاستخدام حسب القوانين الدولية، وحسب أقوال الجنود فإن تلك الأسلحة استخدمت بشكل أكبر في العشرة أيام الأخيرة للحرب".

وحسب قول الضابط ف "إن القذائف العنقودية استخدمت بشكل مكثف رغم العلم أنها غير دقيقة بشكل كبير فمدى انحرافها عن هدفها يصل إلى ١٢٠٠ م، وأن جزءا كبيرا من القنابل لا ينفجر ويتحول إلى ألغام. ومعظم الخبراء يعتبرون القذائف العنقودية "لا تميز بين الأهداف

العسكرية والمدنية" وهو ممنوع في محيط سكني".

ونسبة القنابل الغير منفجرة التي أسقطتها الولايات المتحدة على العراق وصلت إلى ٣٠٪، وحسب أقوال طاقم تفكيك الألغام التابع للأمم المتحدة في لبنان، فإن نسبة القنابل الغير متفجرة التي أطلقها الجيش على لبنان هو ٤٠٪. وبالنتيجة فإن عدد القنابل الغير منفجرة في لبنان قد يصل إلى نصف مليون قنبلة. حتى الآن تم التبليغ عن ١٢ شخصا لبنانيا قتلوا بعد انتهاء الحرب نتيجة لتلك القنابل.

وحسب رأي الضابط فإنه للتعويض عن قلة دقة تلك القذائف، أعطيت أوامر "بإغراق المنطقة بها. "لا توجد أي امكانية لإصابة هدف محدد، والضباط يعرفون ذلك جيدا".

●جرائم ابادة جماعية بغطاء امريكي .. لا حصر لها...

وليس ذلك فحسب ،بل ان كل هذه الجرائم الاسرائيلية وهي جرائم ابادة جماعية لا حصر لها قد اقترفت عمليا بغطاء ودعم امريكي ، وهذا ما اكده سفير اسرائيل لدى واشنطن داني ايالون حيث قال :«... وحتّى لو قام جيشنا بمجزرة جماعية في لبنان، فان الولايات المتحدة ستواصل مساندتنا»، وهذا بعض ما قاله في معرض تأكيده على أن حكومة ايهود أولمرت تنال التأييد الكامل من قبل ادارة بوش في حربها الأخيرة لـ «القضاء على حزب الله»، ولو أدّى ذلك الى تقويض لبنان وهدم بنيته التحتية والفوقية معاً، وقتل وتشريد شعبه!

واستنباعا فاننا يمكن ان نستخلص بالتوكيد على ان باب القضاء الدولي والعدالة الدولية وباب تقديم جنرالات الحرب الاسرائيليين بات مفتوحاً الى حد كبير على المستوى الاوروبي ، على الرغم من ذلك النفوذ الذي تتمتع به اللوبيات اليهودية وعلى الرغم من الانحيازات الواضحة الصارخة من قبل بعض الدول الاوروبية لصالح «اسرائيل»...

ويبقى السؤال الكبير في هذا الصدد دائما : اين الدور العربي الحقيقي في هذه القضايا المتعلقة بالجرائم الصهيونية ....؟!!

تفتح اعترافات الجنرالات بن اليعازر وايالون وغيرهما فرصة جادة لمنظمات وهيئات حقوق الانسان العربية للتحرك الجاد من اجل تقديم اولئك الجنرالات الى محكمة الجنايات الدولية ...

كما تفتح فرصة حقيقية ايضا للدول العربية للعمل على نقل ملف الاحتلال برمته الى محكمة لاهاي الدولية ...؟!!

هوامش الفصل الاول:

١-حاييم هنغبي،صحيفة معاريف العبرية،تاريخ٢٦/٧/٢٠٠١.

٢- المصدر نفسه.

٣- المصدر نفسه.

٤—-المصدر نفسه.

٥- المصدر نفسه.

٦- انظر: من ملفات الارهاب الصهيوني،دار الجليل للنشر،عمان،ص٣٥-٣٦.

٧- المصدر نفسه.

٨-صحيفة الايام الفلسطينية، تاريخ، ١١/٥/١٩٩٨.

٩- المصدر نفسه، انظر ايضا د.هيثم الكيلاني،،حرب ١٩٤٨-عشرمذابح كبرى وترحيل،، صحيفة الحياة اللندنية ،تاريخ،٢٤/٣/١٩٩٨.

١٠- نجيب الاحمد،فلسطين تاريخا ونضالا، ص٤٢٩، ملحق النكبة، صحيفة الدستور الاردنية،١٤/٥/١٩٩٨، مذكرات فيليتسيا لانجر،،الغضب والامل-مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت،١٩٩٣،ص٧٢.

١١-المصدر نفسه.

١٢-المصدر نفسه.

١٣-المصدر نفسه.

١٤-المصدر نفسه.

١٥- - المصدر نفسه.

١٦-جونتان ديميلي،،الفلسطينيون،١٩٧٩،ص٤٣٤، الاسواق الاردنية،٧/٤/١٩٩٨.

١٧-المصدر نفسه.

١٨- المصدر نفسه.

١٩-المصدر نفسه.

٢٠- الموسوعة الفلسطينية،مجلد٢-ط١-١٩٨٤، ص٤٣٤.

٢١- المصدر نفسه.

٢٢-جونتان ديميلي، مصدر سبق ذكره.

٢٣- روجيه ديلوم،اني اتهم،، نقله عن العربية نخلة نحاس،ط٢،١٩٨٣،ص٥٢.

٢٤-المصدر نفسه.

٢٥- المصدر نفسه.

٢٦- دومنيك لابيير ولاري كولينز،،آه يا قدس،،ط١،١٩٧٢،ص٢٧٥.

٢٧- روجيه ديلوم، مصدر سبق ذكره.

٢٨- د.حمدان بدر،،دور منظمة الهاغاناه في انشاء اسرائيل،،ط١،١٩٨٥،ص١٧٩.

٢٩ لابيير وكولينز،مصدر سبق ذكره.

٣٠-صحيفة يديعوت احرونوت العبرية، تاريخ،٤/٤/١٩٧٢.

٣١- د.بدر، مصدر سبق ذكره.

٣٢- المصدر نفسه،ص٣٠٥.

٣٣-اريك سلفر، تقرير القدس المقدسية،٢٨/١١/١٩٩١.

٣٤- ديمبلي، مصدر سبق ذكره،ص٧٩.

٣٥- الموسوعة الفلسطينية،مجلد٢٢ط١٩٨٤،١،ص٤٣٤.-٤٥٣.

٣٦-مناحيم بيغن،التمرد، ط١٩٧٢،١،ص١٦٥.

٣٧- المصدر نفسه.

٣٨-عبد الحفيظ محارب،العلاقة بين التنظيمات الصهيونية المسلحة،١٩٣٧-١٩٨٤،ط١٩٨١،١،ص٣٥١.

٣٩-د.تيدي كاتس، جامعة حيفا، صحيفة معاريف العبرية، تاريخ ١٩/١/٢٠٠٠.

٤٠- صحيفة القدس المقدسية، تاريخ،٢٦/١٢/٢٠٠٠.

٤١- صحيفة الدستور الاردنية، قدس برس،تاريخ،٢٠/١/٢٠٠٠.

٤٢- المصدر نفسه.

٤٣- صحيفة الايام الفلسطينية، تاريخ،٢٤/٦/٢٠٠١.

٤٤- المصدر نفسه.

٤٥- المصدر نفسه.

٤٦- المصدر نفسه.

٤٧- تيدي كاتس، صحيفة الدستور الاردنية، مصدر سبق ذكره.

٤٨- المصدرنفسه.

٤٩-المصدر نفسه.

٥٠- المصدر نفسه.

٥١- المصدر نفسه.

٥٢- المصدر نفسه.

٥٣- المصدر نفسه.

٥٤- المصدر نفسه.

هوامش الفصل الثاني :

١-من ملفات المجازر الصهيونية ، صحيفة الأيام الفلسطينية ، تاريخ ١١/٥/١٩٩٨ ، علي سعادة ، الهولوكوست الفلسطيني ، عمان / ٢٠٠٠ ، ص١١٥-١١٦ .

٢-المصدر نفسه .

٣-المصدر نفسه .

٤-المصدر نفسه .

٥-المصدر نفسه .

٦-المصدر نفسه .

٧-من ملفات المجازر ، صحيفة الأيام ، مصدر سبق ذكره .

٨-المصدر نفسه .

٩-المصدر نفسه .

١٠-المصدر نفسه .

١١-المصدر نفسه .

١٢-صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ، ١١/٦/١٩٩٩ .

١٣-عن رواية بن غوريون حول عملية قبية ، صحيفة دافار العبرية ، ٢٠/١٠/١٩٥٣ ، وليفيا روكاخ ، إرهاب إسرائيل المقدس ، ترجمة مصطفة درويش ، دار الكرمل ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص٣٥-٣٦ ، والموسوعة الفلسطينية ، مجلد ٣ ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص٥٠٢-٥٠٣ .

١٤-تفاصيل الراوية كما وردت في تقرير إخباري نشر في الصحف الفلسطينية يوم ١٧/١٠/٢٠٠١ ، وصحيفة العرب اليوم الأردنية يوم ١٧/١٠/٢٠٠١ ، والموسوعة الفلسطينية ، مجلد ٣ ،ط١ ، ١٩٨٤ ص٥٠٢ – ٥٠٣ .

١٥-تفاصيل المجزرة كما هي موثقة في أرشيف صحيفة الدستور الأردنية ، ونشر في الصحيفة يوم ١٠/١٠/٢٠٠٠ .

١٦-تفاصيل المجزرة كما وردت في مصادر عديدة أهما : مصطفى الدباغ – بلادنا فلسطين ، الجزء ٣ ، القسم الثاني في الديار النابلسية (٢) ، ط٢ ، ١٩٨٥ ، ص٤٠٥ ، والموسوعة الفلسطينية ، مجلد ٣ ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص٦٥٣ ، واميل حبيبي ، كفر قاسم المجزرة السياسية ، منشورات عربسك ، ١٩٧٦ ، حيفا ، ص١٣ ، وصحيفة هآرتس العبرية ، تاريخ ٢٨/٣/٢٠٠١ .

١٧-التفاصيل كما رواها د. محمد علي الفرا في كتابه : " خانيونس – ماضيها وحاضرها دار الكرمل ، ١٩٩٨/ عمان ، وكما نشرت في صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية ، تاريخ ٣٠/١٠/٢٠٠١ .

هوامش الفصل الثالث:

١-الكتاب الأسود عن يوم الأرض ٣٠ / أيار/١٩٧٦ ، إصدار دار الجليل ، ١٩٨٥ ، عمان ص١٧ .

٢-المصدر السابق نفسه .

٣-صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٨٩/١٢/٢٠ .

٤-صحيفة عل همشمار ، عدد ١٩٩٠/٣/٩ .

٥-صحيفة هآرتس ١٩٩١/١/١ .

٦-المصدر نفسه .

٧-صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٨/٣/١٠ .

٨-صحيفة الأيام الفلسطينية ، ١٩٩٨/٥/٣٠ .

٩-المصدر نفسه.

١٠-المصدر نفسه.

١١-تفاصيل المجزرة كما نشرت في مختلف وسائل الإعلام والوكالات والصحف العربية والفلسطينية ، وكما هي موثقة لديها .

١٢-التفاصيل هنا كما نشرتها صحيفة الأيام الفلسطينية ٢٠٠٠/٩/١٨ نقلاً عن الأهرام القاهرية .

١٣-في هذه المسألة ، انظر النص الكامل لتقرير لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن الهيئة الإسلامية العليا في القدس .

١٤-تقرير " لجنة القمع الإسرائيلي وفعاليات الانتفاضة " ، مكتب الإعلام الفلسطيني / عمان ١٩٩٠/١٠/٣٠ .

١٥-حول الموقف الإسرائيلي الرسمي ، انظر الصحف العبرية الصادرة يومي ٩،١٠/١٠/١٩٩٠ .

١٦-صحيفة عل همشمار العبرية ، ١٩٩٠/١٠/٩ .

١٧-صحيفة معاريف العبرية ١٩٩٠/١٠/٩ .

١٨-صحيفة هآرتس العبرية ١٩٩٠/١٠/٩ .

١٩-المصدر نفسه .

٢٠-صحيفة عل همشمار العبرية ١٩٩٠/١٠/٩ .

٢١-صحيفة دافار العبرية ١٩٩٠/١٠/٩ .

٢٢-المصدر نفسه .

٢٣-المصدر نفسه .

٢٤-صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ١٩٩٠/١٠/٩ .

٢٥-صحيفة معاريف العبرية ١٩٩٠/١٠/٩ .

٢٦-صحيفة دافار العبرية ١٩٩٠/١٠/٩ .

٢٧-انظر النص الكامل لتقرير لجنة زامير ، الصحف العبرية الصادرة يوم ١٩٩٠/١٠/٢٩ .

٢٨-صحيفة عل همشمار العبرية ١٩٩٠/١٠/٢٨ .

٢٩-الصحف العبرية الصادرة يوم ١٩٩٠/١٠/٢٩ .

٣٠-انظر النص الكامل لقرار مجلس الأمن رقم (٦٧٢) .

٣١-صحيفة الدستور الأردنية ١٩٩٠/١١/٢٥ .

٣٢-صحيفة الرأي الأردنية ١٩٩٠/١١/٧ .

٣٣-صحيفة دافار العبرية ١٩٩٠/١١/٥ ، انظر النص الكامل للوثيقة الإسرائيلية .

٣٤-تحقيق حول المذبحة من القدس المحتلة ، مجلة اليوم السابع ، ١٩٩٠/١٠/٢٢ .

٣٥-د. صالح عبد الجواد ، القدس ، محاضرة بعنوان : تفاصيل حول مجزرة الأقصى " ، المركز العلمي الثقافي ، مؤسسة شومان / عمان ١٩٩٠/١١/٥ .

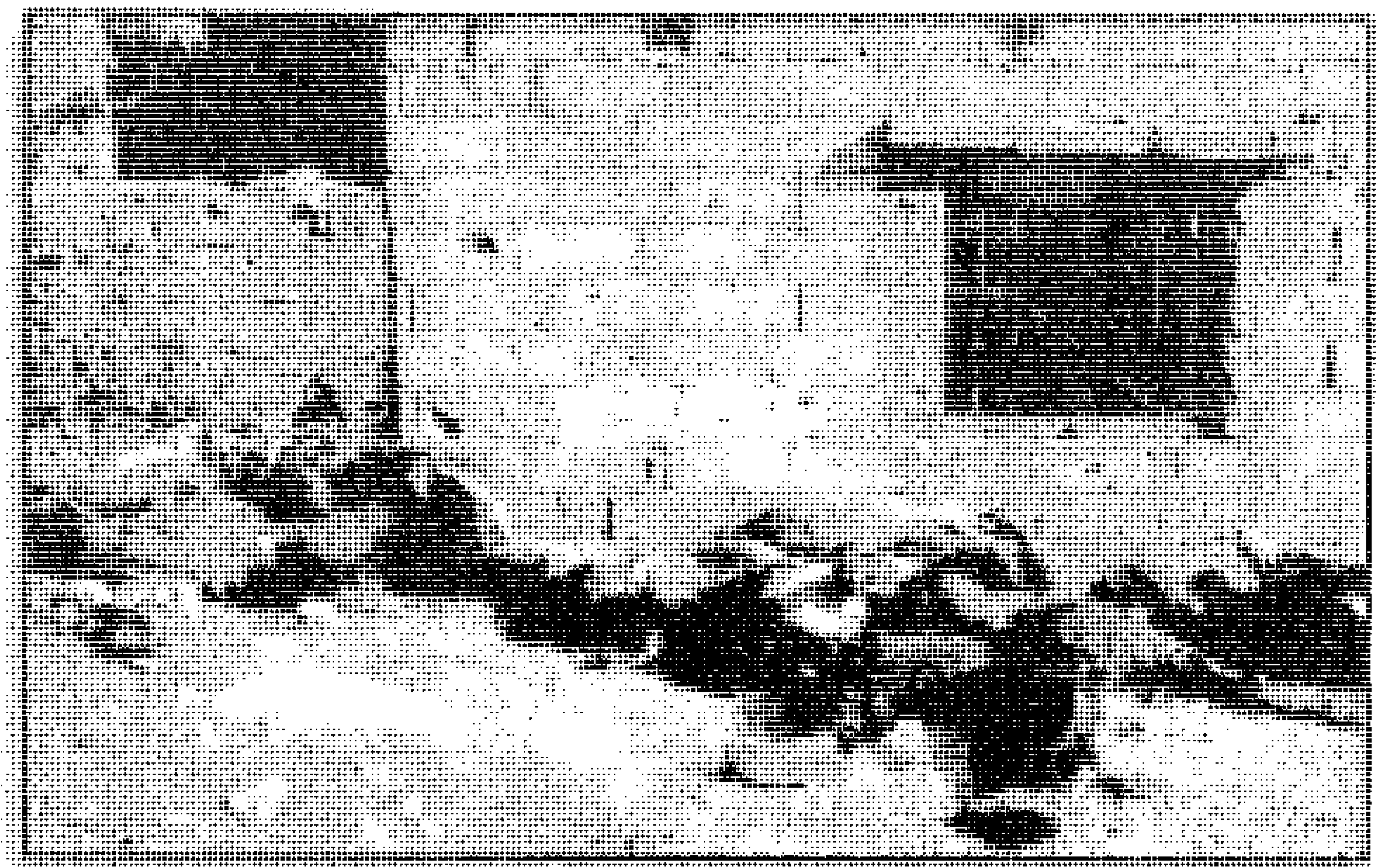
٣٦-المصدر نفسه .
٣٧-مجلة هعولام هزية العبرية ، ١٩٩٠/١٠/١٧ .
٣٨-المصدر نفسه .
٣٩-المصدر نفسه .
٤٠-مجلة " حوتم " العبرية ، ١٩٩٠/١٠/١٩ .
٤١-المصدر نفسه .
٤٢-صحيفة عل همشمار العبرية ١٩٩٠/١٠/٢٣ .
٤٣-النص الكامل لتقرير تقصي الحقائق / مصدر سبق ذكره ، صحيفة الرأي الأردنية ١٩٩٠/١١/٣.
٤٤-صحيفة الفجر الفلسطينية ، ١٩٩٠/١٠/٢٩ .
٤٥-صحيفة الدستور الأردنية ١٩٩٠/١٠/٢٩ .
٤٦-صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ، ١٩٩٠/١٠/٢٨
٤٧-صحيفة الدستور الأردنية ١٩٩٠/١٠/٢٩.
٤٨-المصدر نفسه .
٤٩-الصحف الفلسطينية القدس والفجر والشعب الصادرة أيام ١٩٩٣/١/١،٢،٣ .
٥٠-المصدر نفسه .
٥١-صحيفة الرأي الأردنية ، ١٩٩٢/٦/١٥ .
٥٢-صحيفة السبيل الأردنية ٢٠٠٠/١١/٢١ ، نقلاً عن مركز غزة للحقوق .
٥٣-انظر الصحف الفلسطينية والعبرية ووكالات الأنباء يوم ١٩٩٠/٥/٢١ .
٥٤-الصحف الفلسطينية ووكالات الأنباء يوم ١٩٩٤/٢/٢٦ .
٥٥-التفاصيل هنا كما نشرت في الصحف الفلسطينية أيام ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و١٩٩٤/٢/٣٠ .
٥٦-من أجل مزيد من التفاصيل حول أحداث النفق / ١٩٩٦ ، انظر التقارير الإخبارية المنشورة في الصحف الفلسطينية أيام ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و١٩٩٦/٩/٢٨ .
٥٧-راجع هنا الصحف الفلسطينية الصادرة يوم ١٩٩٦/٩/٢٩ .
٥٨-صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٩/١/٣ .
٥٩-المصدر نفسه .
٦٠-المصدر نفسه .
٦١-المصدر نفسه .
٦٢-تقرير هنغبي ، صحيفة معاريف العبرية ١٩٩٨/٩/١٥ .
٦٣-المصدر نفسه .
٦٤-صحيفة هآرتس العبرية ١٩٩٨/٩/٧ .
٦٥-صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠٢/١/١ .
٦٦-المصدر نفسه .
٦٧-المصدر نفسه .
٦٨-عن صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/٧/٢٢ .
٦٩-المصدر نفسه .
٧٠-المصدر نفسه .
٧١-المصدر نفسه .
٧٢-المصدر نفسه .
٧٢- المصدر نفسه.

هوامش الفصل الرابع :

١-صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠٠/٣/١١ .
٢-صحيفة الأيام الفلسطينية ، ٢٠٠١/١/٢٥ ، وكالة الأنباء الفرنسية يوم ٢٠٠١/١/٢٤ .
٣-صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/١/٤ .
٤-صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/٥/١ .
٥-صحيفة الأيام الفلسطينية ٢٠٠١/٧/٣ .
٦-صحيفة الرأي الأردنية ، ٢٠٠١/٧/٤ .
٧-صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/٨/٢ .
٨-المصدر نفسه .
٩-صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠١/٨/٤ .
١٠-صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠١/٨/٤ .
١١-صحيفة الدستور الأردنية ٢٠٠١/٨/٦ .
١٢-صحيفة هآرتس العبرية ، ٢٠٠١/٨/٢٠ .
١٣-كما جاء في استطلاع الرأي العام الإسرائيلي نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية يوم ٢٠٠١/٨/٢٩ .
١٤-صحيفة هآرتس العبرية ٢٠٠١/١٢/٢٤ .
١٥-صحيفة يديعوت أحرونون العبرية ٢٠٠١/٢/٩ .
١٦- صحيفة كول هعير العبرية ٢٠٠١/١٢/٢٦ .
١٧-صحيفة هآرتس العبرية ٣٠/ ٢٠٠٢/١ .
١٨-صحيفة هآرتس العبرية ٢٠٠٢/٢/٤ .
١٩-صحيفة معاريف العبرية ، ٢٠٠١/٥/١٥ .
٢٠-د. صالح عبد الجواد / القوات الخاصة الإسرائيلية ، صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠٠/١٢/٢ .
٢١-المصدر نفسه .
٢٢-معلومات مستقاة من تقرير خاص بثته القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي مساء الجمعة ٢٠٠١/١/٥ .
٢٣-المصدر نفسه .
٢٤-مجلة بماحنيه العبرية ، ١٩٩٢/٤/١٦ .
٢٥-المصدر نفسه .
٢٦-المصدر نفسه .
٢٧-صحيفة هآرتس العبرية ١٩٨٩/٩/١٣ .
٢٨-صحيفة عل همشمار العبرية ، ١٩٨٩/٨/٣٠ .
٢٩-صحيفة هآرتس العبرية ١٩٩٩/٨/٢٠
٣٠-صحيفة هآرتس العبرية ١٩٨٩/٧/٢٧ .
٣١-فيصل الحسيني / صحيفة هآرتس العبرية ١٩٩٢/٣/٢٧ .
٣٢-صحيفة هآرتس العبرية ١٩٩٢/٣/٢٧
٣٣-د. صالح عبد الجواد ، مصدر سبق ذكره .
٣٤-صحيفة هآرتس العبرية ، ١٩٩٣/٦/٣٠ .
٣٥-صحيفة معاريف العبرية ، ١٩٩٩/٦/١٥ .

٣٦-صحيفة هآرتس العبرية ، ١٩٩٨/٩/٢٩ .
٣٧-صحيفة معاريف العبرية ، ١٩٩٩/٩/٣٠ .
٣٨-صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠٠/٩/١٤ .
٣٩-صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠٠/١٠/١٥ .
٤٠-صحيفة هآرتس العبرية ، ٢٠٠٠/١٠/٢٥ .
٤١-صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ، ١٩٩٨/٤/٦ .
٤٢-صحيفة معاريف العبرية ، ١٩٩٨/١٢/٣ .
٤٣-صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ، ١٩٩٩/١٠/١٥ .
٤٤-المصدر نفسه .
٤٥-صحيفة هآرتس العبرية ، ١٩٩٨/٤/٢ .
٤٦-القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي يوم ٢٠٠٠/١١/٢٠ .
٤٧-المصدر نفسه .
٤٨-القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي مساء ٢٠٠٠/١٠/٧ .
٤٩-صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠٠/١٠/١٤ .
٥٠-صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠٠/١٠/١٥ .
٥١-صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٠/١/٣٠ .
٥٢-صحيفة الدستور الأردنية ، ٢٠٠٠/١١/٢٨ .
٥٣-صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/١/٤ .
٥٤-صحيفة الأيام الفلسطينية ٢٠٠١/٧/٣ .
٥٥-صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/٨/٤ .
٥٦-صحيفة الأيام الفلسطينية ، ٢٠٠٠/١٢/٥ ، وصحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠٠/١٢/٢٢ .
٥٧-صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠٠/١٠/٦ .
٥٨-صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ٢٠٠٠/١٠/١٦ .
٥٩-المصدر نفسه .
٦٠-صحيفة هآرتس العبرية ، ٢٠٠١/١٢/١٧ .
٦١-صحيفة هآرتس العبرية ٢٠٠٠/١٢/٢٤ .
٦٢-صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/٢/١٦ .
٦٣-صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠١/٤/٢٩ .
٦٤-ملحق صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/٧/٢٧ .
٦٥-المصدر نفسه .
٦٦-صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠١/٢/٢٠ .
٦٧-صحيفة كول هزمان العبرية ، ٢٠٠٠/١٢/٢٦ .
٦٨-صحيفة هآرتس العبرية ، ٢٠٠٠/١٢/٢٤ .
٦٩-صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠١/٥/١ .
٧٠-انظر هنا ملف الاغتيالات، ارهاب صهيوني، ارشيف دار الجليل للنشر، ارشيف صحيفة الدستور..الخ.
٧١-تقرير، فلسطين اليوم-٢٢تاريخ، /٢٠٠٧/٠٨" .
٧٢-المصدر نفسه.





من مجزرة صبرا وشاتيلا



من ضحايا الارهاب الصهيوني



من ضحايا الارهاب الصهيوني



من الارهاب الصهيوني خلال انتفاضة الاقصى





شـهداء يوم الارض



ضريح شهداء كفر قاسم



ايمان حجو - ضحية قذيفة صهيونية

الباب الثالث

اللاجئون الفلسطينيون ومخططات التصفية

الواضح - أن ملف اللاجئين الفلسطينيين ، سيبقى مفتوحاً وساخناً ومتفاعلاً ، ان انتهى بفرض مشاريع التوطين على الفلسطينيين، والصراع سيبقى محتدماً إلى ما لا نهاية ، أو إلى أن يحصل الفلسطينيون على حقوقهم المشروعة وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية ، الأمر الذي يتعارض جذرياً مع خريطة الاحتلال واستراتيجياته.

ولا شك أن ملف اللاجئين الفلسطينيين سيبقى مفتوحاً حتى لو تم تسوية كافة الملفات الأخرى، ذلك أن هذا الملف هو الجوهر والأساس وهو القضية الفلسطينية برمتها، فقضية اللاجئين هي قضية وطن مغتصب وشعب مشرَّد فرض عليه التشرد واللجوء ، وما لم يسمح لهذا الشعب بحق العودة لوطنه المغتصب، فانه لن تكون هناك بالتأكيد خاتمة لصراع القرن بين العرب « ودولة اسرائيل « كما أعلن اسحاق رابين عام ٩٣ خلال التوقيع على أوسلو وكما ردد وراءه لاحقا يهود باراك.

(يشتمل هذا الباب من الموسوعة على اكبر كم من الوثائق والمعطيات والمعلومات المتعلقة بملف اللاجئين الفلسطينيين ومحاوره وعناوينه وآفاقه واحتكمالاته المختلفة ، تستعرض كلها بمنهجية علمية تحليلية استخلاصية ، وتتراكم الوثائق والمعطيات هنا في معظمها حتى العام/٢٠٠١)

الفصل الأول

السكان والاملاك واللجوء في الشتات

بالضرورة فرضت تلك الأدبيات والمنطلقات السياسية الأيديولوجية الصهيونية في مسائل الاقتلاع والترحيل والإحلال والقتل والتدمير والغزو الاستعماري جملة أخرى لا حصر لها من مخططات ومشاريع وآليات التطبيق الإجرامي على أرض فلسطين .

فقامت التنظيمات الإرهابية الصهيونية المسلحة بشن حرب عدوانية شاملة ضد الشعب العربي الفلسطيني (تحت سمع وبصر وغطاء ودعم الجيش البريطاني آنذاك) ، تحت عناوين ثلاثة أساسية :

أولاً : التدمير الشامل للمجتمع المدني الفلسطيني .

ثانياً : الهجرة وموجات الغزو الاستعماري والترحيل الجماعي لأهل فلسطين .

ثالثاً : المجازر الدموية الجماعية ضد عرب فلسطين .

التدمير الشامل للمجتمع المدني الفلسطيني والترحيل الجماعي للشعب العربي الفلسطيني :

قضية اللاجئين والقانون الدولي :

تعتبر قضية اللاجئين ، وعلى وجه التحديد تطبيق حق العودة للوطن الفلسطيني ، إحدى أكثر القضايا إثارة للجدل السياسي في الصراع العربي الإسرائيلي المستمر ، علماً بأن القانون الدولي والقرارات الدولية ذات العلاقة سجلت وأكدت وطالبت إسرائيل بتطبيق مقررات الشرعية الدولية بالسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا في عام ١٩٤٨ إلى وطنهم ، وأيضاً ممارسة حق اللاجئين الفلسطينيين باستعادة كافة حقوقهم ، بما في ذلك حق العودة وحق استعادة الممتلكات ، وحق التعويض عن الخسائر المادية والمعنوية .

يعد من أبرز المصادر القانونية والمرجعية في هذا السياق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ والذي أكدت عليه (الجمعية العامة للأمم المتحدة) أكثر من (١١٠) مرات حتى الآن ، لكن إسرائيل تستمر في رفضها وتحديها للشرعية الدولية والمطالبة الفلسطينية المستمرة دونما انقطاع أو تراجع والمستندة إلى الحقوق والقرار الدولي رقم ١٩٤ ، وتستمر إسرائيل في رفضها تنفيذ هذه المقررات بإعادة اللاجئين الفلسطينيين .

(أكد الكونت السويدي فولك برنادون (١٨٩٥– ١٩٤٨) الوسيط الدولي)(كما جاء في تقرير الأمم المتحدة الوثيقة A/٦٤٨ ١٩٤٨).

" لا يمكن اعتبار أية تسوية عادلة وشاملة إذا لم يتم الاعتراف بحقوق اللاجئ العربي في العودة إلى وطنه الذي اخرج منه ، وتعتبر إهانة لمبادئ العدالة الأساسية إذا ما حرم هؤلاء الضحايا الأبرياء في الصراع من حق العودة إلى بيوتهم في حين تتدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، والتي

تشكل خطراً في استبدال دائم للاجئين العرب الذين ترجع جذورهم في هذه الارض إلى قرون عديدة .

اللاجئون في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة

يقول الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، المادة ١٣ (٢) (١٩٤٨) ، «يتمتع كل شخص بحق مغادرة إي بلد بما في ذلك بلده والعودة إلى بلده الاصلي » والمادة ١٧ (٢) « لا يجوز حرمان أي شخص من ممتلكاته بشكل تعسفي ».

أما قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤، الفقرة ١١ (١١ كانون الأول ١٩٤٨)فيؤكد : يقرر وجوب السماح بعودة اللاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى بيوتهم للعيش بسلام مع جيرانهم في اقرب تاريخ عملي ممكن ، ويجب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يختارون عدم العودة إلى بيوتهم وعن الخسائر أو الأضرار التي تكبدوها ، والتي يجب أن تتولى الحكومات أو السلطات المسئولة تنفيذها بشكل مناسب ، بموجب أحكام القانون الدولي ومبادئ العدالة ».

ويحسم ميثاق جنيف الرابع المادة ٤٩ (١٢ آب ١٩٤٩) البعد القانوني الدولي في مسألة الترحيل القسري للسكان ، حيث ينص على : « تحظر عمليات النقل القسري الفردية أو الجماعية للسكان جنباً إلى جنب مع عمليات إبعاد الأشخاص المحميين من منطقة محتلة إلى منطقة السلطة المحتلة أو إلى أي بلد آخر محتل كان أو غير محتل ، بصرف النظر عن الدافع » ، وبموجب المادة ٥٣ « يحظر أي تدمير ترتكبه السلطة المحتلة بحق الممتلكات الفعلية أو الشخصية التي تعود ملكيتها بشكل فردي أو جماعي إلى أشخاص طبيعيين أو إلى دول أو سلطات عامة أخرى أو منظمات اجتماعية أو تعاونية ، ما لم يكن مثل ذلك التدمير قد ارتكب تحت ضرورة حتمية أثناء عمليات عسكرية » .

ويقول الميثاق الدولي حول الحقوق المدينة والسياسية المادة ١٢ (١٩٦٦) أيضاً : « لا يجوز حرمان أي شخص بشكل تعسفي من حق دخول بلده ».

فما الذي حصل على أرض الوطن الفلسطيني عملياً ..؟!!

لقد أسفرت الحرب الصهيونية – الاستعمارية في فلسطين عام ١٩٤٨ ، عن نتائج كارثية مأساوية بشرية إنسانية تتعلق بالشعب الفلسطيني ومادية تمس أرضه وممتلكاته ، وسياسية سيادية تتعلق بوجوده ومستقبله وحقوقه المشروعة في وطنه التاريخي .

السكان والأملاك

وحتى ندرك الحجم الكارثي لنكبة الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين ، لا بد لنا من التوقف أمام المعطيات الأساسية المتعلقة بالسكان والأملاك قبل اندلاع حرب ١٩٤٨ .

فوفق التقارير التي عالجت هذه القضية جاء على سبيل المثال في سجلات السكان والأملاك التي وضعتها سلطات الانتداب البريطاني ، وكما وثقها البروفسور إبراهيم الشريقي في دراسته : ماذا عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ؟ – الدستور ١٩٩٤/٨/٣١ : –

« خريطة فلسطين التي وضعتها حكومة الانتداب البريطانية عام ١٩٢١ قدمتها إلى عصبة الأمم مقرها جنيف (سويسرا) وتشمل المدن والقرى والمساحة العامة ٢٦٤٠٠ كيلو متر مربع.

ولتكوين فكرة واضحة عن السكان وملكية الأراضي والعقارات .. نستخرج الأرقام من سجلات الوثائق التالية :

- السجل العام البريطاني (حكومة الانتداب) .
- السجلات العقارية الرسمية في كل منطقة .
- سجلات الأراضي الزراعية أرقامها مسلسلة .
- سجلات أراضي البناء في المدن والأرياف .

وكان عدد السكان العرب عام ١٩٢١ (٧٥٧ ألف نسمة) منهم ٢٦٠ ألفاً في المدن و٤٤٥ ألفاً في القرى والأرياف ، والبدو ٥٣ ألفاً ، أما اليهود فكانوا أقلية صغيرة (٩١ ألف نسمة يشكلون نسبة ١١ بالمائة من مجموع السكان العرب ، وكان العرب يملكون ١٥ مليون دونم من الأراضي الزراعية المستثمرة و٢ مليون دونم أراضي للبناء ، يضاف إلى ذلك الأراضي الأميرية التي تتصرف بها السلطة في مشاريع القطاع العام ، أما اليهود فكانوا يملكون ٤٩٨ ألف دونم أراضي زراعية و ٤٠ ألف دونم أراضي للبناء ، والجدير ذكره أن الزراعة كانت هي المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه أهل البلاد ، وكان ٦٤ بالمئة يشتغلون في الزراعة و ٢٠ بالمئة في التجارة ، و ١٦ بالمئة في الصناعة (١) .

الوضع والسكان خلال الانتداب .

خلال هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٢٢-١٩٤٧ ازداد عدد اليهود الذين تدفقوا من أوروبا الشرقية ، وحصلت الوكالة اليهودية على أراض من سلطات الانتداب البريطانية لتوطين المهاجرين الجدد ، ونستخلص الصورة الواضحة للوضع العام ولعدد اليهود الذين قدموا من الخارج والأراضي التي حصلوا عليها ، من ملفات الوثائق التالية :

- أ – ملفات سلطات الانتداب البريطانية أرقامها مسلسلة ١-٢٤/ف .
- ب- تقارير القناصل الفرنسية والسويسرية – القدس .
- جـ- سجلات الأحوال المدنية أرقامها مسلسلة ١-٦٣/ن .
- د- سجلات العقارية أرقامها ١-٢١٥ و ٥-١٧٣/م .

وكان عدد اليهود القدامى الذين عاشوا مع العرب حتى عام ١٩٤٧ (١٥٢ ألفاً) واليهود الذين دخلوا فلسطين خلال مرحلة الانتداب ٤٩٨ ألفاً قدموا من أوروبا الشرقية وألمانيا وروسيا ، وكان اليهود القدامى يعتبرون مواطنين ويشكلون ١٢ بالمئة والفلسطينيون ٨٨ بالمئة ، وقد ازداد عدد اليهود وأصبحوا يشكلون القدامى والجدد عام ١٩٤٧ (٣٣ بالمئة والفلسطينيون ٦٧ بالمئة) .

أما الأراضي التي حصل عليها اليهود من سلطات الانتداب فمساحتها الإجمالية ٧٢٤ ألف دونم أغلبها في المناطق الشمالية والسواحل وقضاء القدس ، والأراضي التي اشترتها الوكالة اليهودية من بعض الملاكين العرب ٣٣٢ ألف دونم ، وعندما عرضت القضية على هيئة الأمم وقبل

إعلان قرار التقسيم عام ١٩٤٧ كان سكان فلسطين وملكية الأراضي كما يلي : العرب مليون ، و ٣٠٠ ألف يملكون ١٧ مليون دونم أراضٍ زراعية مستثمرة واليهود ٦٥٠ ألفاً يملكون مليون و ٤٦٠ ألف دونم أراضٍ زراعية .

اللاجئون الذين طردوا من بلادهم عام ١٩٤٨-١٩٤٩ .

هناك ملفات ووثائق دولية نستند إليها ، وهي ملف وثائق هيئة الأمم ر/ب ١٩٤٨ ، ملف تقارير اللجنة الدولية للتحقيق ١٩٤٨-١٩٤٩ ، ملف الصليب الأحمر الدولي — جنيف ١٩٤٨-١٩٥٠ ، ملف وثائق الجامعة العربية ١٩٤٨-١٩٥٠ .

ومن هذه الملفات نستخرج أرقام الأعداد الكبيرة للفلسطينيين الذين هجروا وطردوا من المدن والقرى التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨-١٩٤٩ من المدن (حيفا ، يافا ، طبرية ، صفد ، بيسان ، عكا ، اللد ، الرملة ، بئر السبع) مجموع الذين هجروا ٢٣٩ ألفاً ، ومن قرى المناطق ١٤٦ ألفاً ، ومن القرى في المناطق الشمالية ٧٨ ألفاً ، ومن قرى قضاء اللد ٥٥ ألف نسمة تشكل نسبة ٤٣ بالمئة من مجموع السكان .(٢)

هناك تقرير الوسيط الدولي الكونت برنادوت الذي رفعه إلى مجلس الأمن في ١٢ تموز ١٩٤٨ يشرح فيه الوضع المأسوي في فلسطين ويقول : إن المناطق التي أعطيت لليهود بموجب قرار التقسيم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ أغلبية سكانها عرب ، وينبغي إعادة النظر في قرار التقسيم الذي رفضته الدول العربية والفلسطينيون الذين هم أغلبية السكان ... والقوات الإسرائيلية انتزعت مناطق وأراضٍ عربية لا يقرها قرار التقسيم ".(٣)

ومن جانبه سجل الدكتور سلمان أبو ستة في دراسة له حول حق العودة ... الدستور ١٩٩٦/٤/١ ، المعطيات التالية بالغة الأهمية مستنداً فيها كما أكد إلى اعمال المؤرخ الإسرائيلي بني موريس ، والمؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي : -

" ١- إسرائيل بدأت عملية غزو لفلسطين حسب خطة موضوعة منذ زمن ، وآخر تعديل لها هو خطة دالت التي بدأت في أوائل إبريل ١٩٤٨ عندما كانت فلسطين تحت الحماية البريطانية.

ويقع الوزر على بريطانيا بالإضافة إلى إسرائيل لعدم حماية السكان العزل ، في نفس الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا دخول أي جيش عربي إلى فلسطين لإنقاذ أهلها قبل انتهاء الانتداب .

٢- حتى نهاية الانتداب البريطاني في ١٩٤٨/٥/١٥ كان الصهاينة قد احتلوا ٣١٣ محلة (٤٣٪) وطردوا ٤١٣,٠٠٠ لاجئ (٥٤٪) وإذا أضفنا الـ ٢٧ يوماً من القتال بعد نهاية الانتداب إلى تلك المرحلة باعتبار أن القوات العربية لم تألف بعد المكان ، أو تستعد للقتال بالشكل الكافي ، فيكون الصهاينة قد احتلوا ٢٩١ محلة (٥٩٪) وطردوا ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ (٦٥٪) في تلك الفترة .

وبذلك يكون مصير فلسطين قد تقرر سلفاً ، قبل أن تبدأ القوات العربية إنقاذ فلسطين من الصهاينة لذلك فإن طرد اللاجئين لم يكن دفاعاً عن النفس ، بل عدواناً صريحاً ، وغزوا مخططاً له من أجانب قادمين من الخارج (من اصل ٦٠٠,٠٠٠ يهودي ، كان ٢٥٠,٠٠٠ فقط يحملون الجنسية

الفلسطينية ".(٤)

ويؤكد الدكتور أبو ستة في خلاصة دراسته أن عدد اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ بلغ مع نهاية الحرب ٨٠٥,٠٦٩ لاجئ ، هم سكان ٥٣٢ قرية ومدينة وتشكل أراضيهم المستولى عليها ٩٢,٦٪ من مساحة فلسطين ١٩٤٨ .(٥)

أما بالنسبة للأملاك التي فقدها الشعب الفلسطيني في كارثة عام ١٩٤٨ فهي كما وثقها أيضاً البروفسور الشريقي : -

" – القرى ٢٧٠ قرية كبيرة وصغيرة (١٨٣٤) مليون دولار .
- الأراضي الزراعية ٥ مليون و ٤٩١ ألف دونم (٣٩٢٥) مليون دولار .
- بيوت للسكن في المدن ٤٥٠ ألف بيت (١٢٠٠) مليون دولار .
- أراض للبناء في المدن (٢٣٠) مليون دولار .
- منطقة بئر السبع قراها وأراضيها (٨٦٥) مليون دولار .
- متاجر وحوانيت (٨١) مليون دولار .
- أثاث البيوت المنهوبة (٢٩٤) مليون دولار .
- مواشي الأرياف (٤٣) مليون دولار .
- المجموع (٨٤٧٢) مليون دولار . » (٦)

وهذه الأسعار أعلاه هي حسب أسعار ١٩٥٠ ، التي ارتفعت ثلاثة أضعاف في سنوات السبعينات وأربعة أضعاف في الثمانينات ، وخمسة أضعاف أو أكثر في التسعينات .

كل ذلك علاوة على الخسارة الاستراتيجية ... خسارة الوطن وتشتت الشعب العربي الفلسطيني.

ولا بأس هنا من التأكيد مجدداً على أن التنظيمات الإرهابية الصهيونية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد إقامة الدولة الإسرائيلية قد طردت وشتتت الشعب الفلسطيني ، واستولت على أرض فلسطين والممتلكات الفلسطينية بشن حرب شاملة عناوينها : -

- جملة من المذابح والمجازر الجماعية المروعة التي بدأت بمذبحة دير ياسين وتواصلت عبر اقتراف نحو ٢٥ مذبحة جماعية ، كما وثقت في الجزء الأول من الدراسة ، وتواصلت أيضاً حتى في ظل الدولة الإسرائيلية القائمة منذ عام ١٩٤٨ .
- عمليات نهب وسلب واسعة النطاق لم يشهد تاريخ المنطقة مثيلاً لها كما أكد د. أبو ستة على لسان موشيه سيملانسكي الكاتب اليهودي الشهير : « لقد تملكت الشعب اليهودي شهوة عارمة للنهب ، كنت ترى رجالاً ونساء ، أفراداً وجماعات يهجمون كالطيور الجارحة على كل شيء لينهبوه .. ملابس وأبواب وشبابيك وكراسي وبلاط .. الخ (٧)
- عمليات تدمير شامل مروع ضد القرى والمدن الفلسطينية .. فهدموا البيوت وقطعوا الأشجار وحرقوا المزروعات ودمروا الطرق ولم يبقوا شيئاً عربياً إلا ودمروه كلياً أو جزئياً .

وحول تلك الأحداث والحقائق والمعطيات المتعلقة بتلك السياسة جاء في دراسة أعدها أحد الباحثين الفلسطينيين من فلسطين ١٩٤٨ (وأعتقد أن الحقائق الواردة في هذه الدراسة بالغة الأهمية وتعبر أفضل تعبير وتشرح أعمق شرح حقيقة السياسة الصهيونية في التهديم والترحيل) :

« - نحن الجماهير العربية الفلسطينية في فلسطين أهل هذه البلاد ، ولا نعرف لنا وطنا بديلاً عن هذا الوطن ، هنا ولدنا ونشأنا وتوالدنا وتكاثرنا وأنتجنا وبنينا وزرعنا ، قبل أن تطل أول سفينة مهاجرين ، ولم نختر هذا الوطن ولم نستبدله بأوطان أخرى .

- كنا دائماً الأكثرية فيه واستفقنا بعد تمرير مؤامرة دنسة ، لنجد أنفسنا أقلية قومية في ظل دولة تعتبرنا غرباء ودخلاء وترفض الاعتراف بنا حتى كأقلية قومية لها حقوقها القومية والمدنية .

- نحن جزء لا يتجزأ من شعب عربي فلسطيني أصبح أقلية في وطنه ، هدموا بيوتنا وشردوا شعبنا فمسحوا ٤٧٨ قرية من أصل ٥٨٥ قرية وتجمعاً سكنياً في حرب ١٩٤٨ ، ولم يبقوا لنا في حينه سوى ١٠٧ قرى ، وحولوا ٧٨٠,٠٠٠ فلسطيني إلى لاجئين ، وهم أهلنا وأبناء شعبنا ، وألحقوا بهم ٣٥٠,٠٠٠ لاجئ جديد بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ ، وحولوا بعض أبناء شعبنا هنا إلى لاجئين في وطنهم ، حتى أنهم شنوا الحرب العدوانية تلو الحرب ضد شعبنا في مخيمات اللاجئين .

- استفقنا لنجد أنفسنا أقلية في « دولة » ردد ويردد زعماؤها على التوالي أنها يهودية وصهيونية ولا مجال فيها لحقوق قومية « لغرباء » « غوييم » !

- الغالبية في السلطة تعتبر بقاءنا « خطأ تاريخياً » ارتكبته الصهيونية والسلطة حزينة لأنه « حتى مجزرة كفر قاسم لم تؤد إلى هجرة جماعية » جديدة .. البعض ما زال يحلم بتهجيرنا في عملية عسكرية « في ظروف مواتية » يتم خلالها طرد ٧٠٠ ألف فلسطيني من هنا ومن المناطق المحتلة ، والبعض « يتلطف » باستعداده لمبادلتنا ، بمجموعة سائبة من مستوطني المناطق المحتلة و « عفراً » مقابل شفا عمرو .

- الغالبية تفضل هجرتنا ، يقيمون شركات وحركات سياسية ، لهذا صرح « كهانا » علناً بما يحلم به أسياده سراً ، ولكن البعض يقبل بنا وأن كان على مضض ، .

- نظموا المجازر من دير ياسين إلى كفر قاسم إلى الجفتلك ، بعض قرانا أصبحت « باركلئومي » أخضر ! صفورية ولوبا وعشرات القوانين والتشريعات العنصرية .

- سلبوا الأرض وهدموا القاعدة الاقتصادية العربية وكرسوا حالة تبعية اقتصادية فحولونا إلى مصدر رخيص لقوة العمل .(٨)

التدمير الجماعي :

وأكد الدكتور وليد مصطفى من جهته وهو باحث متابع ومتخصص في دراسته التي نشرت بعنوان « التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية » :

« أن ٦٢,٦٪ من مجموع القرى الفلسطينية التي كانت موجودة في فلسطين قد هدمت على

أيدي السلطات الصهيونية ، وإذا أخذ بعين الاعتبار أن بعض أقضية فلسطين لم تقع بأكملها تحت سيطرة العدو عام ١٩٤٨ ، نجد أن الـ ٤٦٨ قرية التي هدمت قبل ١٩٦٧ ، قد شكلت ٧٨,٤٪ من مجموع القوى الفلسطينية الـ ٥٩٨ التي خضعت للسيطرة الصهيونية في ذلك العام » . (٩)

وجاء في جداول الدراسة الموثقة أنفة الذكر « أن عدد المواقع الفلسطينية التي كانت قائمة في فلسطين حسب التقسيم الإداري لعام ١٩٣١ ، بلغ ٧٥٥ موقعاً ، هدم منها خلال عام ٤٨ (٤٧٢) موقعاً ، وقد بلغ عدد بيوتها آنذاك ٥٢٨١٢ بيتاً ، وبلغ عدد سكانها حسب إحصاء ٣٣٨٤٢٨,١٩٤٥ نسمة . (١٠)

في ضوء كل ذلك وغيره يمكن التأكيد أن سياسة التهديم الشامل للمدن والقرى الفلسطينية ، وسياسة الترحيل الشامل للشعب الفلسطيني اعتبرت ركيزة أساسية من ركائز الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل .

كما اعتبرت من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية كما يؤكد البروفسور الإسرائيلي « إسرائيل شاحاك » قائلاً « : « قبل العام ١٩٤٨ وضمن نطاق الأراضي المقامة عليها دولة إسرائيل تعد المسألة من أشد الأسرار صونا في الحياة الإسرائيلية ، فلا توجد نشرة أو كتاب أو كراس يتحدث عن عددها أو مواقعها ، وهذا أمر مقصود ، وذلك من أجل أن تكون الأسطورة الرسمية المقبولة عن بلاد فارغة قابلة للتعميم في المدارس الإسرائيلية ، ولروايتها للزوار والسياح» . (١١)

أعداد اللاجئين وتوزيعهم السكاني

لا نعتزم في بحث مسالة أعداد الفلسطينيين واللاجئين بشكل خاص منهم ، وتوزيعاتهم السكانية في أقاليم المنطقة والعالم ، أن نقوم بحسابات وإحصائيات جديدة ، فهذه مهمة مراكز ومؤسسات الإحصاء السكاني الخاضعة أو التابعة بشكل رسمي وغير رسمي لحسابات الدول والسياسات ، أو ربما تكون لها صلات بحسابات عملية السلام الجارية واحتمالات الحل في قضية اللاجئين الفلسطينيين .

لذلك سنعتمد أقرب الحسابات الإحصائية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين ، ومصادرها في الحقيقة متعددة ، غير أن اختلاف الأرقام والمعطيات تبعاً لاختلاف المصادر لا يبطل أو يلغي أو يقلل من جوهرية ومركزية قضية اللاجئين . فحسب دراسة أعدها الدكتور سري نسيبة (وهو محاضر في جامعة بيرزيت وسياسي فلسطيني معروف) ونشرتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية في عددها الصادر يوم ١٩٩١/١١/٨ أشار الدكتور نسيبة إلى « أن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين توزعت حتى عام ١٩٨٨ على أربع مناطق أساسية هي :

أ – قطاع غزة والضفة الغربية وفيها ٢٨ مخيماً للاجئين يسكنها نحو ٣٥٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني.

ب– الأردن ، وفيها ١٠ مخيمات يسكنها نحو ٢١٠,٠٠٠ لاجئ .

جـ– سوريا وفيها ١٠ مخيمات يسكنها نحو ٧٥,٠٠٠ لاجئ .

د– لبنان ، وفيها ١٣ مخيماً يسكنها نحو ١٥٠,٠٠٠ لاجئ . (١٢)

ويضيف الدكتور نسيبة أن هناك أيضاً نحو ١,٤٣٤,٠٠٠ فلسطيني اقتلعوا من وطنهم وبيوتهم ومسجلين كلاجئين ، غير أنهم لا يسكنون في المخيمات الفلسطينية ، إضافة إلى عدد آخر كبير من الفلسطينيين غير المسجلين في سجلات الأونروا وهم موزعون على مناطق واسعة رحلوا إليها لأسباب اقتصادية أو شخصية أخرى .(١٣)

أما المفكر العربي الكبير إيليا زريق فقد وثق في كتابه المعروف : اللاجئون الفلسطينيون ... والعملية السلمية الدستور ١٨/٩/١٩٩٧ المعطيات الرقمية التالية حول اللاجئين : تقديرات مختلفة واضحة في الجداول(١٤):

الجدول رقم -١-

تقدير أعداد اللاجئين تبعاً للمناطق التي نزحوا إليها ١٩٤٨-١٩٤٩

المنطقة	التقدير الرسمي البريطاني	التقدير الرسمي الأمريكي	تقدير الأمم المتحدة	تقدير إسرائيل خاص	تقدير إسرائيلي رسمي	تقدير فلسطيني
غزة	٢١٠,٠٠٠	٢٠٨,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠		٢٠١,١٧٣
الضفة	٣٢٠,٠٠٠		١٩٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠		٣٦٢,٦٨٩
الغربية	٢٨٠,٠٠٠	٦٦٧,٠٠٠	٢٥٦,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠		٢٨٤,٢٢٤
الدول العربية	٨١٠,٠٠٠	٨٧٥,٠٠٠	٧٢٦,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٥٢٠,٠٠٠	٨٤٩,١٨٦
المجموع			٩٥٧,٠٠٠	-٦٠٠,٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠	-٧١٤,١٥٠
				٧٠٠,٠٠٠		٧٤٤,١٥٠
				٦٢٠,٠٠٠		-٧٧٠,٠٠٠
						٧٨٠,٠٠٠

الجدول رقم -٢-

توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا ، ١٩٩٥

منطقة عمليات الاونروا	لبنان	سورية	الأردن	غزة	الضفة الغربية	المجموع
اللاجئون المسجلون النسبة المئوية	٢٤٤,١٢١	٣٣٢,٤٦٥	١,٢٢٩,٨١١١	٦٦٦,٣٤٣	٥١٢,٤٣٤	٢,٠٩٣,١٧٤
الزيادة السنوية	٢,٢	٢,٤	٧,٦	٦,٠	٤,٩	٥,٥
النسبة المئوية من سكان المنطقة	١٤,٦	٢,٤	٢٠,٢	٧٦,٢	٢٦,٧	١٣,٤

توزيع اللاجئين	١١،١	١٠،٢	٤٠،١	٢١،٥	١٦،٦	١٠٠
عدد مخيمات اللاجئين النسبة المئوية من سكان المخيمات	١٢	١٢	١٠	٨	١٩	٦٢
	٥٢،٢	٢٧،١	٢٠،٠	٥٥،٧	٢٥،٧	٢٣،١

الجدول رقم -٣-

تقديرات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ١٩٩٥

الفئة	التقدير
لاجئو سنة ١٩٤٨ (مسؤولية الاونروا)	٣،٠٩٣،١٧٤ (أ)
لاجئو سنة ١٩٤٨ (ليسوا من مسؤولية الاونروا)	١٨٢،٣٥٥(ب)
نازحون داخل إسرائيل	١٥٠،٠٠٠
نازحون سنة ١٩٦٧ (أول مرة)	٤٠٠،٠٠٠(ع)- ٥٠٠،٠٠٠(د)
نازحون يحملون تأشيرات إسرائيلية / بطاقات هوية مفقودة	٨٨،٠٠٠(هـ) — ١٠٠،٠٠٠(د)
مبعدون إلى مصر والأردن	٥٦٦٠(د) — ٦٥،٥٠٠٠ (ع)

وأورد تقرير مكتب إعلام رئاسة الأونروا / غزة / في عام ١٩٩٦ جدولاً يبين فيه أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة الغوث حتى عام ١٩٩٦ كما يلي : (١٥)

اللاجئون المسجلون لدى الأنوروا			
المنطقة	في المخيمات	خارج المخيمات	المجموع
الأردن	٢٤٢،٩٢٢	١،١١٥،٧٨٤	١،٣٥٨،٧٠٦(١)
الضفة الغربية	١٤٧،٣٠٢	٣٨٥،١٣٦	٥٣٢،٤٣٨ (٢)
قطاع غزة	٣٧٨،٢٧٩	٣٣٨،٦٥١	٧١٦،٩٣٠
لبنان	١٨٢،٧٣١	١٦٩،٩٣٧	٣٥٢،٦٦٨
سوريا	٨٩،٤٧٢	٣٥٧،٩١٩	٣٤٧،٣٩١(٣)
مجموع المناطق كلها	١،٠٤٠،٧٠٠٦	٢،٢٦٧،٤٢٠	٣،٣٠٨،١٣٣

١- المجموع يشمل ٦٠٤,٢٢٠ لاجئاً نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة .
٢- المجموع يشمل ٨,٣٧٩ لاجئاً نزحوا من قطاع غزة .
٣- المجموع يشمل ٣٢,٢٣٦ لاجئاً نزحوا في عام ١٩٦٧ .

بينما أكد سجل مركز العودة الفلسطيني في لندن أن عدد اللاجئين الفلسطينيين بلغ حتى عام ١٩٩٨ حوالي ٤,٩٤٢,١٢١ لاجئاً ، منهم ٣,٦٠٢,٨٨٧ مسجلون لدى الأونروا و ٣٣٩,٢٣٤ غير مسجلين وذكر أن مجموع الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم حتى عام ١٩٨٩ بلغ كحد أدنى ٧,٧٨٨,١٨٥ بينهم ٤,٩٤٢,١٢١ لاجئاً ، وحدهم الأقصى ٨,٤١٥,٩٣٠ بينهم ٥,٤٧٧,٧٤٥ لاجئاً .(١٦)

وحول اللاجئين في الضفة والقطاع حصراً فقد جاء في دراسة موثقة أعدها المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء بالتعاون مع مكتب السكان الأمريكي أن عدد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حتى عام ١٩٩٥ ٢,٣٩٠,٠٠٠ نسمة ، بينما قدر مكتب إحصاء السكان الأمريكي أن هناك ٦,٤٥٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في الدول الست عشرة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وإذا اضيف إلى هذا العدد نحو نصف مليون فلسطيني يعيشون خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا يصل التقدير العالمي للسكان الفلسطينيين إلى سبعة ملايين نسمة في منتصف التسعينات (١٧) .

وفي تقرير رقمي غير منشور تم إعداده من قبل دائرة الشؤون الفلسطينية في الأردن تضمن إحصائية لكافة مخيمات اللاجئين وأماكن توزعها وعدد سكانها كما هي مسجلة في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، وكانت على النحو التالي (الارقام في الجداول صحيحة حتى العام/٢٠٠٠):

« أولاً : مخيمات فلسطين :

أ – قطاع غزة : جباليا ٨٠,١٣٧ ، رفح ٧٢,٢٢٩ ، الشاطئ ٦٣,٣٨١ ، خان يونس ٤٩,٦٨٠ النصيرات ٤١,٣٢٣ ، البريج ٣٢,٩٢٠ ، المغازي ١٦,٨٦٣ ، دير البلح ٤١,٥٧٨ .

ب- الضفة الغربية : بلاطة ١٤,٤٥٠ ، طول كرم ١٣,١١٣ ، جنين ١١,٤٤٧ ، عسكر ١٠,٦٤٢ ، الدهيشة ٨,٦٩٤ ، شعفاط ٥٧,٦٧٢ ، الجلزون ٧,١٦٠ ، العروب ٥٦,٧٧٥ ، قلنديا ٧,٠٩٥ الأمعري ٦,٥٦٨ ، نور شمس ٦,٤٨٣ الفارعة ٥,٤٢١ ، دير عمار ١,٦٩٦ ، عين السلطان ١,١٣٨ ، مخيم رقم (١) ٥,٠٨٩ ، عايدة ٣,٤٠٦ ، بيت جبريل ١,٤٩٩ الفوار ٦,٥٠٠ .

ثانياً : مخيمات الأردن :

البقعة ٦٣,٤٦٣ ، الوحدات ٣٩,٨٦١ ، ماركا ٣٠,٥٨٠ ، اربد ١٩,٧٦٢ ، الحصن ١٦,٠٣٩ الرزقاء

١٥,٠٢٥ ، سوف ١٢,١٩٠ ، جرش ١١,٤٧١ ، الطالبية ١,٠٤٠ الحسين ٢٨,٧٥٤ .

ثالثاً : مخيمات سوريا :

النيرب ١٤,٣٧٨ ، خان الشيخ ١٢,٩١٩ ، حمص ١١,١٣٢ ، الست زينب ٩,٢٤٥ ، جرمانه ٨,٨٧٩ ، سبتية ٧,٣٠٣ ، خان دنون ٦,٠١٤ حماة ٥,٩٢٠ ، درعا ٤,١٧٧ ، مخيم الطوارئ في درعا ٣,٤٥٥ .

رابعاً : مخيمات لبنان :

عين الحلوة ٣٨,٤٨٣ ، نهر البارد ٢٥,٠٠٠ ، الرشيدية ٢٢,٣٣٢ ، البرج الشمالي ١٦,٣٣٢ ، البداوي ١٣,٤٣٢ ، برج البراجنة ١٣,٨٤٠ شاتيلا ٧,١٨٦ ، البص ٨,١٣٥ ديفل (بعلبك) ٧,١٨٦ ، الميه ومية ٣,٩٦٣ ، خيبة ٣,٩٤٩ ، مار الياس ٠,٦٥٣ ». (١٨)

إذن وفق المعطيات الرقمية الموثقة أعلاه في المصادر المختلفة فإن العدد الاجمالي للفلسطينيين الموزعين في فلسطين والشرق الأوسط يتراوح ما بين ٧-٨ ملايين فلسطيني ، يتراوح عدد اللاجئين منهم ما بين ٤-٥ ملايين لاجئ .

وجاء في أحدث تقرير حول اللاجئين الفلسطينيين أعدته الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية / القدس – باسيا / PASSIA - ، المعلومات التالية :

اللاجئون الفلسطينيون : (١٩)

اللاجئون المسجلون وغير المسجلين لدى وكالة الغوث (٪) حزيران ٢٠٠٠ (شكل بياني)



	1st Qtr	2nd	3rd Qtr	4th Qtr	
غير مسجل	60.3	22	67.8	97.5	88.9
مسجل	29.7	78	32.2	2.5	11.1

اللاجئون المسجلون لدى وكالة الغوث (حزيران ٢٠٠٠)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	سوريا	لبنان	المجموع
اللاجئون المسجلون	٥٨٢,٠٠٩	٨٢٤,٦٢٢	١٥٧,١٩٢	٣٨٣,١٩٩	٣٧٦,٤٧٣	٣,٧٣٧,٤٩٤
الزيادة بعد ١٩٩٩	٢,٣٪	٣,٣٪	٢,٨٪	٢,٣٪	١,٧٪	٣,١٪
النسبة المئوية من مجموع السكان	٢٩,٧	٧٨	٢٢,٢	٢,٥	١١,١	٣٠,٧
النسبة من مجموع اللاجئين المسجلين	١٦	٢٢	٤٢	١٠	١٠	١٠٠
عدد مخيمات اللاجئين (٪ النسبة المئوية	١٥٧,٦٧٦ (٢٧)	٤٥١,١٨٦ (٥٤,٧)	٢٨٠,١٩١ (١٧,٨)	١١١,٧١٢ (٢٩,٢)	٢١٠,٧١٥ (٥٦)	١,٢١١,٤٨٠ (٣٢,٤)
اللاجئون المسجلون خارج المخيمات	٤٢٥,٣٣٣	٣٧٣,٤٣٦	١,٢٩٠,٠٠١	٢٧٦,٤٨٧	١٦٥,٧٥٧	٢,٥٢٦,٠١٤

توزيع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث في الضفة الغربية وقطاع غزة

الضفة الغربية			قطاع غزة		
اللواء/ المحافظة	المخيم (سنة التأسيس)	عدد السكان	اللواء / المحافظة	المخيم (سنة التأسيس)	عدد السكان
نابلس	عسكر (١٩٥٠) بلاطه (١٩٥٠) مخيم رقم ١ (١٩٥٠)	١٢,٧١٢ ١٩,١٩٦ ٥,٨٤٧	شمال غزة	جباليا (١٩٤٨/٤٩)	٩٩,٠٣٩
جنين	الفارعة (١٩٤٩) جنين (١٩٥٣)	٦,٣١٢ ١٣,٣٦١	مدينة غزة	الشاطئ (١٩٤٩)	٧٤,٤٦٤
طولكرم	نور شمس (١٩٥٢) طولكرم (١٩٥٠)	٧,٥٧٧ ١٤,٨٦٢	جنوب غزة	خان يونس (١٩٤٩) رفح (١٩٤٩)	٥٨,٨٩١ ٨٦,٩٣٤

رام الله	الأمعري (١٩٤٩) دير عمار (١٩٤٩) الجلزون (١٩٤٩) قلنديا (١٩٤٩)	٧,٣٩٦ ٢,٠٤٣ ٨,٣٧٢ ٨,١٨٩	وسط غزة	دير البلح (١٩٤٩) النصيرات (١٩٤٨/٤٩) البريج (١٩٤٩) المغازي (١٩٤٩)	١٩,٩٠٣ ٥٩,٩٦٩ ٢٨,٩٤٦ ٢١,٥٥٩
القدس	شعفاط (١٩٦٥/٦٦)	٨,٩٥٥			
أريحا	عقبة جبر (١٩٤٨) عين السلطان (١٩٤٨)	٤,٧٧٥ ٢,١٧٨			
بيت لحم	الدهيشة (١٩٤٩) عايدة (١٩٥٠) بيت جبرين (١٩٥٠)	٩,٨١٢ ٣,٨٩٥ ١,٧٢٧			
الخليل	الفوار (١٩٤٩) العروب (١٩٥٠)	٦,٤١٩ ٨,٤٧٠			

وهكذا .. نثبت في ختام هذا الفصل أن التطبيقات الإرهابية الإجرامية الصهيونية على أرض فلسطين تمخضت عن تدمير شامل للمجتمع المدني الفلسطيني والمدن والقرى الفلسطينية ، وعن الترحيل الجماعي للشعب العربي الفلسطيني ، وتوثق حسب النصوص القانونية الدولية والشرائع البشرية على أنها جرائم حرب بشعة تستدعي المتابعة والمساءلة والمحاكمة لمقترفها ، كمجرمي حرب ...

كما نثبت أن تلك الجرائم الصهيونية لم تتوقف ولم تنته في مكانها وزمانها ، بل تواصلت على مدى العقود الماضية في فلسطين وخارج فلسطين عن سبق نوايا وخطط وقرارات إجرامية صهيونية إسرائيلية ، كما سنتابع عبر الفصول الآتية .

المبحث الثاني

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في القرارات الدولية

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين بالأصل كانت وما تزال وستستمر قضية سياسية وإنسانية وقانونية وأخلاقية ، وقضية وطن مغتصب وشعب مرحل ومشرد ومقموع ، وقضية دولة احتلال واغتصاب وإحلال استيطاني باطل يتعارض مع كافة القرارات الدولية ، وليست قضية إنسانية فقط أو قضية توطين أو تعويضات مشكوك بأمرها وتحمل معها ألف تفسير واحتمال .

وإن كانت معادلات القوى القائمة غيبت حتى الآن الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين أو عطلته وعرقلته وقزمت آفاقه ... وإن كانت عملية المفاوضات الجارية منذ مدريد لم تقتحم ملف اللاجئين بجدية ولم تطرحه على طاولة المفاوضات لا الثنائية باعتبارها من القضايا المؤجلة مع الفلسطينيين ، ولا الرباعية كما هو متفق عليه في إطار اللجنة الرباعية ..

وإن كانت توجهات التسويات السياسية على طريقة – الصفقات لا تزودنا بمؤشرات حقيقية حول احتمالات الحل العادل لقضية اللاجئين ، فإن عزاءنا الكبير يبقى في كمّ القرارات الدولية الصادرة سواء عن الجمعية العامة ومجلس الأمن أو منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، وكذلك في الثوابت الوطنية الفلسطينية والعربية الراسخة تجاه قضية اللاجئين .

ذلك أن جملة القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل عام ، وبقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص توفر الغطاء الدولي القانوني الشرعي للحق الفلسطيني في تقرير المصير وحق العودة وبناء الدولة المستقلة .

وقد اعترفت تلك القرارات بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ومن ضمنها حق العودة وحق تقرير المصير وحق وشرعية مقاومة الاحتلال باستخدام كافة الوسائل المتاحة .

لذلك فإن الحديث الفلسطيني والعربي عن العودة للشعب الفلسطيني إلى وطنه وممتلكاته يستند بالأساس إلى قرارات الشرعية الدولية المتراكمة مع وقف التنفيذ بسبب الفيتو الأمريكي الظالم والبلطجة الإسرائيلية المنفلتة .

والمطالبة بحق العودة للفلسطينيين مسألة شرعية مثبتة في تلك القرارات الدولية العديدة التي لن نستطيع في سياق هذه الدراسة سوى توثيق وتثبيت أهمها وأكثرها وضوحاً ورسوخاً في دعم الحقوق الفلسطينية المشروعة في فلسطين .

القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ .

ولعل في مقدمة تلك القرارات هو القرار ٣/١٩٤ ، الفقرة ١١ ، الصادر في ١٩٤٩/١٢/١١ الذي ينص على :

« تقرر الجمعية العامة أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى أوطانهم والعيش بسلام مع جيرانهم ، يجب أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة ، وأنه يجب دفع تعويض لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة ، ودفع تعويض للخسارة والضرر الذي أصاب الممتلكات لأصحابها وارجاعها إلى أصلها من قبل الحكومات والسلطات المسؤولة ، بناء على قواعد القانون الدولية والعدالة » – هذا النص موثق في برتوكولات الأمم المتحدة وفي عدد لا حصر له من الدراسات

المرجعية المتعلقة بقرارات الأمم المتحدة " .

ويشير عدد من الباحثين والمختصين إلى أن القرار ١٩٤ يعتبر الأساس لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين وأنه بمثابة الورقة القوية التي يجب على الفلسطينيين والعرب توظيفها في السعي إلى حل قضية اللاجئين .

وهناك فقرة فرعية أخرى تابعة للفقرة (١١) من القرار وهي واردة في شكل تعليمات إلى " لجنة المصالحة " بأن تقوم اللجنة بتسهيل عودة اللاجئين وإعادة توطينهم وإعادة تأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً ، وهي ألفاظ تعني بوضوح استيعابهم في إسرائيل وفي الدول العربية .

غير أن إسرائيل تفسر القرار على أنه قرار غير ملزم حيث أنه لا يستعمل كلمة (حق) اللاجئين في العودة ، بل يتحدث بلغة أنه " يجب " السماح للاجئين بالعودة ، أو كلمة (should) وليس كلمة (shall) وكلمة (should) ليست ملزمة قانونياً وليس لها قوة الإلزام القانوني والمعنوي الموجود في كلمة (shall) ، وتضيف إسرائيل إلى ذلك كلمة " لاجئين " كما هي واردة في القرار لا تعني " الفلسطينيين " فقط ، وأن الإشارة إلى " الحكومات أو السلطات المسؤولة " يشمل اللاجئين اليهود من الدول العربية أيضاً ، كما أن إسرائيل تفسر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في عام ١٩٦٧ بنفس الطريقة فهي تقول أن الإشارة لـ " اللاجئين " في القرار تستعمل عبارة " التسوية العادلة " ولا تستعمل لفظة " حق " وبالتالي فإنه لا يمكن تفسير القرار كما تقول إسرائيل على أنه يتخذ صفة الالزام القانوني .

غير أن العرب رفضوا القرار (١٩٤) في الوقت الذي قبلته إسرائيل لفترة قصيرة في عام ١٩٤٩ ، وقد بقيت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعيد تأكيد القرار في كل سنة بالرغم من اعتراض إسرائيل والولايات المتحدة ، وقد أضافت الجمعية العامة للقرار في وقت لاحق كلمة "حق" وعبارة " تقرير المصير " وفي حقيقة الأمر فإن القرار (١٩٤) هو القرار الوحيد بين جميع القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي الذي ينص بشكل محدد على عودة اللاجئين الفلسطينيين – راجع هنا د. الشريقي ، ود. زريق ، ود. أبو ستة – مصادر سبق ذكرها – .

وأشارت مصادر متخصصة في القانون بالقانون الدولي والقرارات الدولية إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت ما يزيد على خمسين قراراً في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٤٨و١٩٨٧ .

أما بالنسبة لمجلس الأمن الدولي ،وهو الجهاز الرئيسي في المنظمة الدولية ، فإنه لم يتطرق لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة ، إلا في قرارات ثلاثة : وهي القرار (١٩٣) الصادر في الثامن عشر من ايار عام ١٩٥٠ ، والذي جاء فيه : " إن مجلس الأمن يقرر أنه يجب السماح للمدنيين العرب الذين اجلوا عن المنطقة المنزوعة السلاح من قبل حكومة إسرائيل ، بالعودة حالاً إلى ديارهم ، والقرار رقم (٢٣٧) الصادر في الرابع عشر من حزيران ١٩٦٧ ، والذي يقضي : " بتسهيل عودة أولئك الذين فروا من الضفة الغربية وقطاع غزة والمرتفعات السورية وسيناء ،

بسبب نشوب القتال ، والقرار رقم (٤٤٦) الصادر في الثاني والعشرين من اذار ١٩٧٩ ، والذي جاء فيه : " إن مجلس الأمن يشجب بشدة فشل إسرائيل في الالتزام بقرارات مجلس الأمن السابقة الصادرة بهذا الخصوص .

ورغم أن هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، تكشف عن تصاعد اللهجة الدولية حيال رفض إسرائيل الالتزام بما جاء في القرارات السابقة ، إلا أن هذا النهج الذي سلكه مجلس الأمن حيال هذه القضية ، يمكن وصفه بأنه نهج قاصر ولا يتطابق مع طبيعة مجلس الأمن والمسؤوليات الدولية الهامة التي عهد إليه بها ميثاق المنظمة الدولية ، غير أن مجلس الأمن لم يتعرض مباشرة لبحث حق اللاجئين الفلسطينيين في عامي ١٩٤٨و١٩٦٧ ، في العودة إلى ديارهم ، وآثر منذ البداية – رغم حيوية هذه المسألة واهميتها الشديدة في أي سعي لتحقيق السلام – الاكتفاء ببحث أي شكوى في هذا الخصوص باعتبارها حادثة منفصلة ، كما أن مجلس الأمن باعتباره المسؤول الأول ، حسب ميثاق المنظمة الدولية عن السلم والأمن الدوليين فإنه وكعادته – تجاه القضايا العربية بشكل خاص – لم يعمد – رغم مساس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالسلم والأمن الدوليين – إلى استعمال سلطاته التي يخولها له الفصل السابع من الميثاق أو حتى التهديد أو التلميح باستعمالها ضد إسرائيل .

- لمزيد من المعلومات راجع الملف السياسي / الدستور ١٩٩٦/٦/٢ - .

• القرار – ٣٢٣٦ – لعام ١٩٧٤ .

ومن جانبه ثبت الدكتور أسعد عبد الرحمن مسؤول حقيبة اللاجئين في السلطة الوطنية الفلسطينية نص القرار (٣٢٣٦) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧٤ لأهميته الخاصة ولأنه يعطي فكرة عما سبقه وما لحقه من قرارات ، ولأنه يتحدث بشكل شبه شامل عن الحقوق الفلسطينية ، في ما يلي نص القرار (كما ورد في الدراسة الوثائقية للدكتور جورج طعمة : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي : ١٩٤٧ – ١٩٧٤ طبعة ثانية ١٩٧٥ ،) :

" إن الجمعية العامة ، وقد نظرت في قضية فلسطين ، قد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلة شعب فلسطين ، وقد استمعت أيضاً إلى بيانات أخرى ألقيت خلال المناقشة ، إذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم ، حتى الآن ، التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين ، وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ، واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الامم المتحدة ، وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه ، غير قابلة للتصرف ، ولاسيما حقه في تقرير مصيره وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه ، وإذ تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع ، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره :

١- تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً :

١- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي .

٢- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين .

٢- وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم .

٣- وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين .

٤- وتعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط

٥- وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

٦- وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد في دعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه، وفقاً للميثاق .

٧- وتطلب إلى الأمين العام أن يقيم الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين .

٨- وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

٩- وتقرر أن يدرج هذا البند " قضية فلسطين في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين "

إذن، حق العودة للاجئين الفلسطينيين حق قائم وراسخ وموثق في قائمة القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والشعب الفلسطيني، وبالتالي يتوجب على الفلسطينيين والعرب التمسك بتلك القرارات وفي المقدمة منها القرار الآنف الذكر وذلك :

أولاً : إن هذا القرار قد تضمن حق التعويض أيضاً بالنسبة للاجئي سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٧، أما القرارات التي صدرت في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، فإنها اقتصرت على النص على حقهم في العودة فقط دون ذكر للتعويض .

ثانياً : إن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أشارت إلى الحق في العودة بصورة رئيسية، ولم تتطرق إلى مسألة التعويض إلا مرة واحدة، مما يوحي بأن الأصل في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هو حق العودة للاجئين إلى ديارهم، وإن التعويض عليهم هو مجرد استثناء على الأصل، ويمكن تدعيم هذا التصور، بأن حق العودة إلى أرض الوطن هو حق مضمون بموجب مواثيق دولية أخرى، مثل المادتين ١٣،٩ من الإعلان العالمي للحقوق الإنسان، والمادة (٤/١٢) من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية الصادر في ١٩٩٦/١٢/١٦، والمادتين (٤٩/٣٥) من اتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، والتي تؤكد جميعها على حق المدنيين اللاجئين في العودة إلى ديارهم .

ثالثاً : إن اللاجئين الفلسطينيين الذين لهم الحق في التعويض بموجب قرارات الجمعية العامة ، هم ثلاث فئات :

الفئة الأولى : اللاجئون الفلسطينيون الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم .

الفئة الثانية : اللاجئون الفلسطينيون الذين أصابهم ضرر مادي حتى ولو قرر هؤلاء العودة إلى ديارهم .

الفئة الثالثة : اللاجئون الفلسطينيون الذين أصابهم ضرر معنوي مثل فقد أحد أفراد العائلة حتى ولو قرر هؤلاء العودة إلى أرض الوطن .

إن أصحاب الحق في التعويض ، إذن ، حسب مفهوم القرار (١٩٤) ، هم اللاجئون الفلسطينيون ككل ، سواء من يختار منهم العودة إلى وطنه ، أو من يفضل البقاء حيث هو ، وليس اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يختارون العودة إلى ديارهم كما يشاع .

رابعاً : يمكن للمفاوض العربي الاستناد في مطالبة إسرائيل ، بالتعويض على اللاجئين الفلسطينيين ككل ، على أسس قانونية عدة .

- لمزيد من المعلومات راجع الملف السياسي — مصدر سبق ذكره - .

وقبل ذلك كان الوسيط الدولي الكونت بيرنادوت قد ذكر وكرس حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وممتلكاتهم في التقرير الأول الذي كلف به وقدمه أمام الجمعية العامة .

وحسب بيرنادوت ، فإن اللاجئين يتمتعون بـ " حق غير مشروط " بالاختيار اختياراً حراً يجب احترامه احتراماً كاملاً ، وأشار التقرير أيضاً بأن إسرائيل مسؤولة عن شروط التعويض للاجئين الفلسطينيين ، الذين تضررت ممتلكاتهم خلال الحرب ، وشكلت توصيات بيرنادوت أساس قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤) ، الصادر في ١١كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، الذي يحدد استعادة الممتلكات إلى اللاجئين الفلسطينيين .

- راجع دراسة حق العودة .. المركز الفلسطيني — بديل / العرب اليوم ١٩٩٩/٩/٦ - .

ب- قرارات أخرى .

واستناداً إلى القرار الأساسي ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ، أصدرت الأمم المتحدة ومؤسساتها سلسلة من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وملف اللاجئين الفلسطينيين نورد فيما يلي أهما كما جاءت في دراسة للدكتور أسعد عبد الرحمن بعنوان « حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير » استناداً إلى عدة المصادر(١٠) :

قرارات الجمعية العامة المرتبطة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ١٩٤٧ – ١٩٨٢

رقم القرار	الدورة	التاريخ	الملخص
١٨١	٢	١٩٤٧/١١/٢٩	تقسيم فلسطين وإقرار قيام « دولة عربية » فلسطينية
٢٧٣	٣	١٩٤٩/٥/١١	قبول مشروط لإسرائيل في هيئة الأمم وعلى أساس احترام ميثاق الهيئة وقراراتها وفي طليعتها قرار ١٨١ .
٢٥٣٥	٢٤	١٩٦٩/١٢/١٠	تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف لسكان فلسطين
٢٦٤٩	٢٥	١٩٧٠/١١/٣٠	تأكيد شرعية نضال الشعوب الخاضعة الاستعمارية والأجنبية ، والمعترف بحقها في تقرير المصير ، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها والبحث عن جميع أنواع المعونة المعنوية والمادية وتلقيها وإدانة انكار حق تقرير المصير خصوصاً لشعوب جنوب أفريقيا وفلسطين .
٢٦٧٢/ج	٢٥	١٩٧٠/١٢/٨	الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير
٢٧٨٧	٢٦	١٩٧١/١٢/٦	تأكيد شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي ، بما ذلك شعب فلسطين
٢٧٩٢/د	٢٦	١٩٧١/١٢/٦	الاعراب عن القلق الشديد لانكار حق تقرير المصير لشعب فلسطين
٢٩٦٣/هـ	٢٧	١٩٧٢/١٢/١٣	تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مع القلق الشديد من عدم السماح للشعب الفلسطيني بالتمتع بحقوق ثابتة ،وبممارسة حقه في تقرير المصير.
٣٠٧٠	٢٨	١٩٧٠/١١/٣٠	ادانة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، وخصوصاً شعوب افريقيا التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية وكذلك الشعب الفلسطيني.
٣٠٨٩	٢٨	١٩٧٣/١٢/٧	اعادة تأكيد حق تقرير المصير والحقوق المتساوية لشعب فلسطين
٣٢١٠	٢٩	١٩٧٤/١٠/١٤	دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة.
٣٢٣٦	٢٩	١٩٧٤/١١/٢٢	اقرار حقوق الشعب الفلسطيني .
٣٢٣٧	٢٩	١٩٧٤/١٢/٢	منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب .
٣٢٤٦	٢٩	١٩٧٤/١١/٢٩	إدانة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي ، وعلى الأخص شعوب أفريقيا والشعب الفلسطيني ، في تقرير المصير والاستقلال .
٣٣٧٥	٣٠	١٩٧٥/١١/١٠	دعوة المنظمة ، ممثلة الشعب الفلسطيني ، إلى الاشتراك في جميع الجهود والمدارات والمؤتمرات على قدم المساواة مع سائر الأطراف والتأكيد على ما جاء في القرار ٣٢٣٦ مع رجاء لمجلس الأمن لاتخاذ القرارات اللازمة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه وفقاً لهذا القرار .
٣٣٧٦	٣٠	١٩٧٥/١١/١٠	إقرار إنشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مع رجاء لمجلس الأمن النظر في مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه تلك .

٢٠/٣١	٣١	١٩٧٦/١١/٢٤	اقرار توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنية .
٣٤/٣١	٣١	١٩٧٦/١١/٣٠	تأكيد شرعية كفاح الشعوب بما في ذلك الكفاح المسلح، وتأكيد لما للشعب الفلسطيني من حقوق غير قابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة دون أي تدخل خارجي ، وإدانة قوية لجميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال .. ولا سيما شعوب أفريقيا والشعب الفلسطيني .
١٤/٣٢	٣٢	١٩٧٧/١١/٧	استنكار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف والتأكيد من جديد على ما للشعب الفلسطيني من حقوق غير قابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والسيادة دون أي تدخل خارجي وإدانة قوية لجميع... الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال ، ولا سيما شعوب أفريقيا والشعب الفلسطيني .
٣٤/٣٣	٣٣	١٩٧٨/١١/٢٩	تأكيد ما جاء في أعلاه .
٦٥/٣٤	٣٤	١٩٧٩/١١/٢٩	تأكيد على ضرورة نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها الحق في العودة في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين (وغير ذلك مما ورد أعلاه) .
٧٠/٣٤	٣٤	١٩٧٩/١٢/٦	ما ورد أعلاه زائداً الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام للشرق الأوسط .. وباشتراك المنظمة على قدم المساواة .
٣٥/٣٥	٣٥	١٩٨٠/١١/١٤	ما ورد أعلاه مع تأكيد أهمية الإعلان العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الوطنية .. ولا سيما الشعب الفلسطيني .
٦٩/٣٥	٣٥	١٩٨٠/١٢/١٥	إعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وممتلكاته في فلسطين وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة .
٨/٣٦	٣٦	١٩٨١/١٠/٢٨	إدانة سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري في جميع الأراضي العربي المحتلة .. بما في ذلك انكار حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال .
٩/٣٦	٣٦	١٩٨١/١٠/٢٨	إدانة توسعية إسرائيل وقمعها للسكان المدنيين الأمر الذي يشكل عقبة خطرة أمام تحقيق تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني .
٣٦/١٢٠/ج	٣٦	١٩٨١/١٢/١٠	إقرار عقد المؤتمر الخاص بقضية فلسطين تحت رعاية الأمم المتحدة وتكون لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف اللجنة التحضيرية للمؤتمر .
٣٧/٨٦/دال	٣٧	١٩٨٢/١٢/١٠	رجا مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته .. والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ، والحق في إقامة دولته العربية المستقلة في فلسطين ، وبأن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لذلك .
٣٧/٨٦/هاء	٣٧	١٩٨٢/١٢/٢٠	تأكيد المبادئ المتعلقة بقضية فلسطين وحث مجلس الأمن على التحرك وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير .

جـ – الخلاصة المكثفة .

إذن استناداً إلى كافة القرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين وملف اللاجئين منها على وجه الخصوص تلك القرارات الكبيرة الواضحة الحاسمة المتصلة على مدى العقود الماضية ، يمكننا أن نضع خطوطاً مشددة تحت أهم الاستنتاجات التالية :

أولاً : إن تحدثنا على وجه التخصيص عن حق العودة بوصفه حقاً قانونياً ومشروعاً ، فهذا الحق كما وثق في القرارات آنفة الذكر ، فإنه حق راسخ غير قابل للتصرف ، وعليه يحق للاجئين الفلسطينيين وفق الشرعية الدولية العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها تحت وطأة المؤامرة الصهيونية – الاستعمارية وتحت وطأة الإرهاب الدموي الصهيوني .

ثانياً : وإن تحدثنا أيضاً عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، فكافة القرارات الدولية تكفل عملياً وقانونياً وإنسانياً ، هذا الحق الذي لم تعد جهة في العالم تعترض عليه وتستخدم بلطجتها ضده سوى الولايات المتحدة ودولة الاحتلال الإسرائيلي .

وبالتالي وفق تلك القرارات التي يعصب حصرها والمكرسة كذلك في جملة أخرى كبيرة من القوانين والمواثيق الدولية ، فإن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره في وطنه ، فله الحق في العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، دون أي تدخل خارجي لا إسرائيلي ولا أمريكي .

ثالثاً : وتكرس القرارات الدولية كذلك حق الشعب الفلسطيني في العمل من أجل استعادة حقوقه بكافة الوسائل التي تقرها مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، وأعطت القرارات الدولية الشعب الفلسطيني الحق كل الحق في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى استرداده لحقوقه المغتصبة.

رابعاً : وعلى أرضية كل ذلك يمكن التأكيد على أن حق الشعب الفلسطيني في العودة حق مقدس وقانوني كما أكد الدكتور سلمان أبو ستة في دراسته المشار إليها أيضاً : " فهو مقدس لأنه في وجدان كل فلسطيني عاش على أمله وتشرد في أنحاء الأرض وهو متمسك به ، وهو قانوني لأنه مكفول بمواد " الميثاق العالمي لحقوق الإنسان " ، التي لا تجيز إطلاقاً احتلال الأرض واغتصاب حقوق شعب آخر بالقوة الاحتلالية .

خامساً : أما في قصة التعويضات التي تضغط دولة الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل بغية اختزال حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويضات والتوطين ، فإنها تتعارض مع نصوص القرارات الدولية المشار إليها في سياق الدراسة حيث تعطي القرارات الدولية للاجئين الفلسطينيين حق الخيار في العودة أو التعويض ، فالعودة أولاً وقبل كل شيء وفي أقرب فرصة ممكنة – الإشارة هنا إلى دراسة د. أبو ستة – ، وبعد ذلك تأتي مسألة التعويضات للاجئين الفلسطينيين عن ممتلكاتهم وكافة حقوقهم الإنسانية والمعنوية والأخلاقية والتاريخية الأخرى ... فالعودة أولاً ثم التعويضات

لمن لا يرغب من اللاجئين بالعودة ... لكن يبدو أن هذه المعادلة ناقصة بعد أكثر من نصف قرن على تشرد ومعاناة اللاجئين ضلعاً أساسياً يتعلق بالحقوق الإنسانية والمعنوية والأخلاقية المستحقة لهم في ظل هذه المعاناة المأساوية المستمرة التي لم تجد لها حلاً حتى اليوم .

ولذلك فإنه يجب أن يتم تعديل هذه الصيغة " العودة أو التعويض " لتصبح كالتالي : العودة والتعويض وهذا هو الحق المقدس والقانوني والمنطقي والعادل والذي لا بد من إحقاقه قبل غيره من الحقوق المسلوبة .

مشاريع التوطين والشطب الاسرائيلية
جدلية قضية اللاجئين في وسائل الاعلام الاسرائيلية

ليس عبثاً أننا نشهد منذ سنوات عديدة حملات إسرائيلية – أمريكية متلاحقة في قضية قراري التقسيم وحق العودة للاجئين الفلسطينيين ، وصلت الى ذروتها في وعد بوش لشارون في نيسان/٢٠٠٤ ..وما تزال تلك الحملات مستمرة بلا هوادة وخاصة من قبل أقطاب الكيان الإسرائيلي .

فإن كانت «خريطة الطريق» السياسية السلامية –كما يفترض- ووسائل الاعلام المختلفة التي غطتها بكثافة مذهلة آنذاك قد أجلت كسابقاتها من مشاريع التسوية ، القضايا الفلسطينية الجوهرية وفي مقدمتها «حق العودة للاجئين الفلسطينيين» الذين أصبح عددهم اليوم حوالي خمسة ملايين لاجئ موزعين على مختلف الدول وفي شتى الاصقاع، فان الزعماء الإسرائيليين لم يهداوا في الوقت نفسه ساعة ولم يفوتوا مناسبة إلا وأعلنوا فيها عن رفضهم المطلق حتى لمناقشة القرار (١٩٤) وإمكانية العودة لملايين اللاجئين ...

ولعل التصريحات التي أدلى بها بلدوزرهم شارون في الخطاب الذي ألقاه يوم الأحد ٢٠٠٣/٦/٨ ، أمام مركز حزب الليكود في تل ابيب كان قد اسقط ما تبقى من الأوهام الفلسطينية والعربية حول الاستعدادات الاسرائيلية على هذا الصعيد .

فقد أعلن شارون مؤكداً وحاسماً : « لن نسمح بعودة حتى لاجئ واحد إلى إسرائيل » مؤكداً بذلك أهم ما جاء ببيانه وَبيان الرئيس الأمريكي بوش في العقبة (يوم ٢٠٠٣/٦/٤) حول الدولة اليهودية ، التي تشطب في الجوهر ليس فقط « حق العودة للاجئين الفلسطينيين » وانما تشطب أيضاً الوجود العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ، وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الأمر الذي ينطوي على جملة لا حصر لها من الأسئلة والتساؤلات والدلالات حول جوهر قضية اللاجئين وحق العودة وحول النكبة أيضاً وحول السياسة الإسرائيلية التي ترفض رفضاً مطلقاً حتى مناقشة مسألة العودة حتى لـ (٤٠) ألف لاجئ فلسطيني حسب المقترحات الفرنسية الأخيرة ...!!

اللاجئون جوهر الصراع ومادة النكبة

في هذا السياق تحديداً يمكننا بداية تثبيت حقيقة كبرى ناصعة رافقتنا على مدى سنوات الصراع العربي – الإسرائيلي الماضية وهي :

« أن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة » تشكل فعلاً جوهر الصراع المستمر منذ اكثر من ثمانية وخمسين عاماً » ، و « أن اللاجئين هم جوهر ومضمون ومادة النكبة الفلسطينية » و « أن قضيتهم بالتالي هي قضية وطن وشعب وتاريخ وحضارة وتراث وحاضر ومستقبل » ..

فالنكبة وقضية اللاجئين في العقل والوعي الفلسطيني تشكل جزءاً مركزياً من الشخصية الفلسطينية ، وليس فقط من الذاكرة ، أي أن الفلسطيني المنكوب اللاجىء هو أيضاً السياسي والثقافي والاقتصادي ...

وحيث أن اللاجئ الفلسطيني هو أساس وجوهر ومادة النكبة المستمرة حتى اليوم ، فإنه لا يمكن عملياً الفصل بين اللاجئ والنكبة المستمرة إلا بمعالجة وحل مشكلة النكبة ذاتها .

والحاصل اليوم ايضا أن قضية اللاجئين / النكبة غدت نكبات صغيرة وكبيرة متلاحقة متصلة ، حيث أن الحرب الاسرائيلية على الشعب العربي الفلسطيني تشهد في هذه المرحلة مجازر دموية جماعية وفردية بشعة ضد نساء وشيوخ وأطفال وشبان الفلسطينيين وليست «محارق» غزة سوى محطة دموية في سكة مفتوحة لا نهاية لها... في الوقت الذي تشهد فيه فلسطين في الضفة والقطاع على نحو خاص حملات حربية اقتلاعية متصلة من الاجتياحات والعمليات العسكرية التدميرية المنهجية ضد البنى التحتية الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية .. وهي حملات قتل مكثف وتدمير شامل تشنها دولة الاحتلال وتحمل في طياتها بعدا يتعلق بالوجود والإلغاء السياسي والحقوقي والإنساني للآخر العربي الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وحق العودة وإقامة الدولة .

وعلى ذلك نتابع منذ عقود الهجوم الاسرائيلي المتواصل على «حق العودة لاجئين الفلسطينيين» بهدف شطب هذا الحق بموافقة عربية وفلسطينية ودولية ، ولذلك تراكمت ايضا مشاريع التوطين للاجئين.

حينما نتحدث تحديداً تحت العنوان أعلاه أو عنه « التوطين والمشاريع والأفكار التصفوية » فذلك بمنتهى الوضوح والحسم لأن كافة الأطراف : الإسرائيليون والأمريكيون والأوروبيون والعرب إلى حد كبير ، وبعض الفلسطينيين « البراغماتيين « المنخرطين في إطار عملية السلام وفق أسس ومعادلات ما بعد حرب الخليج الثانية ومدريد ، يتعاطون بشكل أو بآخر مع صيغة التوطين والتعويض فقط في قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وهم يسقطون حق العودة تماماً من الحسابات التفاوضية كلها – وهذا ليس تجنياً على أحد فالوثائق والبروتوكولات هي التي تطرح فخريطة المواقف المختلفة من قضية اللاجئين ومشاريع الحلول المختلفة كالتالي : الإسرائيليون يرفضون تماماً صيغة حق العودة ويوظفون كل أسلحتهم في إحباط هذا المبدأ أو إلغائه من القاموس التفاوضي تماماً ، وهم يضعون ويروجون ويحاولون تمرير أفكارهم ومقترحاتهم ومشاريعهم التصفوية لقضية اللاجئين وذلك عبر توطينهم حيث هم في البلدان العربية .

والأمريكيون بدورهم حلفاء الإسرائيليين يقتصر دورهم هنا على دعم وتسويق الأفكار والمشاريع الإسرائيلية .

نجد أن بعض المسؤولين العرب وإن كانوا ينادون بالقرارات الدولية ويطالبون بحق العودة إلا أنهم عملياً لا يتعاطون بجدية ومسؤولية تاريخية مع قضية اللاجئين – كما نجد بعض الفلسطينيين – حسب مصادر عديدة وكأنهم يقبلون بالأمر الواقع والخلل المفجع في موازين القوى ، ويقبلون بالفرض أو بالإملاءات الإسرائيلية في هذا الصدد .

ولعلنا بالتالي نعرض أولاً وقبل كل شيء لموقف الإسرائيليين من مسألة حق العودة للفلسطينيين

، وكيف ينظرون له ، ونطلع بالتالي على أفكارهم ومشاريعهم التصفوية وبعد ذلك نأتي لعرض ونقد المشاريع والمقترحات الدولية والوثائق الخطيرة الداعية إلى تصفية قضية اللاجئين.

المواقف الإسرائيلية من حق العودة .

منذ البدايات الأولى لنشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب نكبة ١٩٤٨ ، تبنت القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية سياسة ومنهجية واضحة راسخة لم تتغير حتى يومنا هذا ملخصها : رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين رفضاً مطلقاً ، والعمل على تصفية هذه القضية التي يجمع الإسرائيليون من الحائط إلى الحائط على أنها تهدد دولتهم استراتيجياً .

ومن هنا تعامل وما يزال الإسرائيليون مع قضية اللاجئين باعتبارها أخطر ملف خلفته حرب

١٩٤٨ ، وباعتبارها قضية تثير الرعب وهواجس الأمن والخوف على مستقبل الدولة الإسرائيلية

ولذلك يصعب أن نرى مسؤولاً إسرائيلياً مستعداً لإرخاء أذنه لبحث مسألة حق العودة للفلسطينيين ، وإنما لبحث كيفية توطين اللاجئين والانتهاء منها مرة واحدة وإلى الأبد .

لا بأس إذن ، في أن نؤكد من البداية على أن الخريطة السياسية الإسرائيلية برمتها .. (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .. ومن الحاخام إلى ميرتس .. ومن اصغر جندي إلى الجنرال .. ترفض مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، ولم يطرأ في الحقيقة – على مدى السنوات الماضية وبما فيها سنوات المفاوضات العشرة الماضية – أي تغير لا في التثقيف السياسي والأيديولوجي الإسرائيلي تجاه حق العودة للاجئين ، ولا حتى في النظرة الإنسانية وليست السياسية لهؤلاء اللاجئين .. فالمجتمع الإسرائيلي الذي أقيم على الحراب والإرهاب لم يشهد أي تغير يمكن أن نتوقف عنده في هذه المسألة ، وإن كانت هناك بعض الكتابات أو الأصوات الفردية النائية هنا أو هناك التي خنقت أو اختنقت في مهدها ، والتي طالبت « بمنح الفلسطينيين حق العودة كما لليهود حق العودة » .

وقد استند الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى كم هائل متراكم من الأدبيات والتصريحات السياسية الإسرائيلية المتصلة منذ تاريخ القضية الفلسطينية وحتى وقتنا الراهن .

فقد وثق يوسف فايس في يومياته المشار إليها في الجزء الأول من الدراسة الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين وضرورة تصفيتها منذ البداية ، إذ أشار في غير موقع من يومياته إلى المناقشات التي جرت على مستوى القيادات الإسرائيلية حول ضرورة انهاء قضية اللاجئين بتوطينهم في البلدان العربية وإلى اللجان الإسرائيلية التي شكلت لمتابعة هذه المسألة وإلى الرحلات التي قام بها

وغيره من قادة « إسرائيل » إلى بعض الدول العربية للبحث عن ودراسة « إمكانية استيعاب اللاجئين فيها » .

ولعل أخطر معلومة لها صلة بالموقف الإسرائيلي وفايس هي التي وثقها الدكتور ايليا زريق في دراسته « اللاجئون الفلسطينيون والعملية السياسية — حيث قال :

« في الخامس من حزيران /١٩٤٨ التقى يوسف فايس مدير الصندوق القومي اليهودي ، دافيد بن غوريون أول رئيس حكومة لإسرائيل ، واقترح خطة تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مساكنهم اشتملت على خلق حقائق تعمل على استحالة عودة اللاجئين هي :

١- تدمير أكبر عدد ممكن من القرى العربية بعمليات عسكرية .

٢- منع العرب من العمل في أراضيهم المهجورة ، بما في ذلك الزراعة والحصاد .

٣- الحؤول دون قيام « فراغ » بجعل اليهود يستوطنون في عدد من المدن والقرى العربية المهجورة .

٤- اصدار قوانين تمنع عودة اللاجئين .

٥- النهوض بحملة دعاية تمنع عودة اللاجئين .

٦- مساعدة الدول العربية في استيعاب اللاجئين وقد وافق بن — غوريون على مكونات الخطة كلها باستثناء بندها الأخير ، الذي لم يكن آنذاك على سلم أولوياته ، لكنه ناقش الخطة بتفصيل أكثر في اجتماع عقد في ٢٦آب ١٩٤٨ ، إذ أعلن أنه ينبغي ألا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة لأنهم سيؤلفون طابوراً خامساً ، وأن على الدول العربية أن ترعى شؤونهم ، وعلى إسرائيل ألا تذعن لأي ضغط تمارسه الأسرة الدولية إن حدث ذلك ، وإذا أجبرت إسرائيل على إعادة اللاجئين فإنها تسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن الحرفيين ، لكنها لا تسمح أبداً بعودة أي من القرويين .

بعد ذلك بأسابيع ، رفض أول وزير خارجية لإسرائيل موشيه شرتوك (شاريت لاحقاً) ، توصيات الكونت فولك برنادوت بعودة اللاجئين ، وكان برنادوت وسيط الأمم المتحدة الذي انتدب إلى فلسطين للتوصل إلى تسوية سلمية فيها ، ولضمان أمن سكانها وسلامتهم (في : قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦ ، الملحق ٢ ، بتاريخ ١٤أيار ١٩٤٨) » . (١)

كانت الخطة كما هو واضح من بنودها تعكس تماماً العقلية والمنهجية الإسرائيلية إزاء موضوع اللاجئين الفلسطينيين ، ولم تكن كافة السياسات الرسمية الإسرائيلية إلا تكريساً وتطبيقاً لها .

وقد تمادي وتطاول الموقف الإسرائيلي وتجاوز كل القوانين والمواثيق والخطوط الحمراء بمطالبته الفلسطينيين « بالتنازل عن حق العودة إذا ما أرادوا التوصل إلى تسوية سياسية » .

وكان الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي الجنرال احتياط شلومو غازيت قد عبر عن هذا الموقف تماماً وهو عملياً موقف الحكومات الإسرائيلية حينما كتب في صحيفة معاريف الإسرائيلية قائلاً :

« كل من يريد حلاً للنزاع الإسرائيلي — العربي يعرف جيداً أنه لن يكون حلاً حقيقياً إذا لم يحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين ، يوجد في المنطقة — مليون ونصف لاجئ ظلوا بدون

بيت أو حل منذ ١٩٤٨ وهؤلاء ضحايا الحرب وضحايا التحريض السياسي العربي الداعي لعدم الاستجابة لأي مشروع يحل مشكلتهم وينقذهم من ضائقتهم خارج إسرائيل .

حتى لو تمكنا من حل كل المشاكل الثنائية التي يجري بحثها في اللجنة الإسرائيلية – الأردنية – الفلسطينية ، أو بيننا وبين السوريين أو اللبنانيين ، لن نعالج النزاع علاجاً حقيقياً لأن مسألة اللاجئين ستعود للظهور وتشكل بؤرة لتشويش أي تفاهم واتفاق .

كما لا يمكن ايجاد حل لهذه المسألة بدون تنازل فلسطيني عن موضوع تحول خلال السنين إلى موضوع حساس جداً من ناحية سياسية وعقائدية وعاطفية ، وهو موضوع « حق العودة » إن تنازلاً عربياً – فلسطينياً في هذه النقطة ، ستعتبره دليلاً قاطعاً على تسليم الجانب العربي بوجد إسرائيل ويأسهم منإمكانية تصفيتها .

هذه هي الخطوة الوحيدة التي يمكن بواسطتها امتحان النوايا العربية – الفلسطينية ، هذا هو الموضوع الوحيد الذي يتطلب عملاً عربياً هاماً وفورياً وإعلاناً يسلم بالتنازل عن حق العودة ، وإزالة مخيمات اللاجئين ، وإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وإلغاء مكانة اللاجئ ، وتنفيذ مشروع عربي دولي لتوطين اللاجئين وإصلاح أحوالهم » . (٢)

وفي مقاله نشرتها صحيفة معاريف ، عبر كاتبها عاموس جلبوع وهو باحث استراتيجي أيضاً عن ذات الفحوى والبعد إذ قال : « إن حق العودة للفلسطينيين يعني وبشكل واضح نهاية الدولة الصهيونية » . (٣)

وفي السياق ذاته اشترط موشيه شاحاك وزير الطاقة الإسرائيلي في حينه « التنازل الفلسطيني عن حق العودة ووقف الإرهاب كشرط للدخول في مفاوضات » (٤) .

وذلك لأن هذا الحق كما قال أروي افنيري أحد أبرز أقطاب معسكر السلام الإسرائيلي في مقالة له نشرت في مجلة « هعولام هزية يثير الرعب لدى الإسرائيليين ». (٥)

ولذلك أيضاً كتب عدد من السياسيين والباحثين الإسرائيليين ومنهم د. يوحنان بادر في معاريف ، متسائلين : « من سيوافق من الإسرائيليين على حق العودة للاجئين الفلسطينيين » (٦) ، وكتب جدعون ليفي في هآرتس عن رعب العودة قائلاً : « .. طالما أن الفلسطيني يطرح موضوع حق العودة فإن الإسرائيلي يشير قائلاً : ها هو الدليل القاطع بأن لا حل للنزاع وأنه ليس هناك من نتحدث معه ، فهم يريدون يافا .. » . (٧)

بينما يرجع الدكتور زريق دراسته آنفة الذكر الموقف الإسرائيلي إلى أسباب انثروبولوجية – اجتماعية إلى حد كبير ، تركز الحل باتجاه واحد هو « حل مسألة اللاجئين بالتوطين » ، كشف الباحث الإسرائيلي المعروف ميرون بنفنستي في صحيفة هآرتس النقاب عن : « أن ردود الفعل الإسرائيلية الغاضبة في موضوع حق العودة تنبع من أسباب نفسية لأن كافة التوقعات تشير إلى أن الفلسطينيين سيتحولون إلى أغلبية حتى بدون عودة اللاجئين » (٨) ، وربط بنفنستي المشكلة

بالتوازنات الديموغرافية .

وعلى ذلك واستناداً إلى جملة أخرى من الأدبيات والكتابات الإسرائيلية حول مشكلة التوازنات الديموغرافية فإننا لا بد أن نأخذ الهواجس والمخاوف الديموغرافية الإسرائيلية في خلفيات مواقفهم إزاء مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

الأفكار والمشاريع الإسرائيلية .

وحيث أن ذلك هو الموقف الرسمي الإسرائيلي وموقف الشارع الإسرائيلي في ذات الوقت ، من قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، حيث أن السياسة الرسمية الإسرائيلية منذ قيام الدولة الإسرائيلية لم تكل أو تمل أو تتوقف عن سياسة المصادرات والاستيطان والتهويد والطرد والاحلال عبر مختلف وسائل الإرهاب أو الترغيب ، فإنها لم تتوقف في الوقت ذاته عن رسم وفبركة الأفكار والمقترحات والمشاريع الرامية إلى انهاء وتصفوية قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها الأهم والأخطر والأكثر حساسية وديمومة وتفجراً من بين كافة القضايا الفلسطينية الكبيرة الجوهرية .

وقد تنافس الإسرائيليون على مدى أكثر من نصف قرن ، على طرح الأفكار والمقترحات والمشاريع التصفوية – التوطينية – على وجه الحصر – للاجئين الفلسطينيين ، وقد بلغت كماً كبيراً تجاوز العشرين خطة إسرائيلية رسمية إضافة إلى عدد كبير من الأفكار غير الرسمية لا تسعفنا هذه الدراسة المكثفة باستعراضها لذلك ارتأينا أن نكثف طرح الأفكار والمقترحات والمشاريع الإسرائيلية في أبرزها وأهمها وأخطرها وأكثرها جدية وشرحاً للسياسة الإسرائيلية الحقيقية ، وللنوايا المبيتة لتصفية هذه القضية الكبيرة حتى في ظل حكومة الجنرال باراك وعملية السلام .

نعرض فيما يلي إذن ملخصات لتلك الأفكار المقترحات والمشاريع الإسرائيلية التصفوية المتلاحقة منذ تاريخ القضية كما وثقت في مصادرهم (وهي جادة) ، أو في مصادر أخرى فلسطينية أو عربية أو دولية .

مشروع شاريت

أعلن موشيه شاريت وزير خارجية إسرائيل في حينه عن موافقة حكومته على المشاركة في حل قضية اللاجئين عن طريق جمع الأموال لتعويض اللاجئين الفلسطينيين ، وجاء في المقترحات التي قدمها للولايات المتحدة في ١٩٥٦/١٢/١٩ ما يلي :

١- « موافقة إسرائيل على إجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة بهدف تحسين الأوضاع الأمنية والمواصلات ، ولكنها ترفض التفاوض على أساس خط التقسيم لعام ١٩٤٧ .

٢- استعداد إسرائيل للنظر في موضوع منح الدول العربية حقوق الترانزيت التي تسهل حركة

التجارة بين مصر والأردن ولبنان ، مقابل أن تحصل إسرائيل على حقوق مماثلة ومشابهة كحقوق النقل البري والجوي .

٣- استعداد إسرائيل أن تمنح الأردن تسهيلات حرة في ميناء حيفا وحقوق الترانزيت الضرورية من أجل الوصول إليه عن طريق البر .

٤- استعداد إسرائيل لجمع الأموال اللازمة من أجل التعويض على اللاجئين الفلسطينيين وقبولها للعرض الذي عرضته الولايات المتحدة للمساهمة في إعادة إسكانهم وتوطينهم .

٥- قبول إسرائيل بمشروع تطوير نهر الأردن الذي اقترحه جونستون بحيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه نهري الأردن واليرموك » (٩).

مشروع ليفي اشكول :

وفي ١٩٦٥/٥/١٧ عرض ليفي اشكول رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك مشروعاً أمام الكنيست يتكون من عدة نقاط ، تضمن البند السادس منها النص التالي الخاص باللاجئين :

« يتم توجيه جزء من الموارد للمنطقة الضخمة باتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية (أي في الدول العربية ، وإسرائيل على استعداداً للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية التوطين » (١٠) .

كذلك لم تعلق الدول العربية بشيء » على هذا المشروع الذي لم يطرح إلا لتأكيد موقف العدو وإصراره على تصفية قضية اللاجئين بأسرع وقت ، الأمر الذي يعد طبيعياً وبديهياً بالنسبة للعدو .

مشروع البروفسورات ١٩٦٧ .

بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٣ شكل رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ليفي اشكول لجنة لتصفية القضية الفلسطينية بعد احتلال ١٩٦٧ ، وتصفية ، ملف اللاجئين بشكل خاص ، وقد أطلق على تلك اللجنة اسم لجنة البروفسورات وهم : اربيه ديبورتسكي شموئيل ايزنشتات ، ودان تبنكين .

وقد أعد هؤلاء خطة سرية شاملة وشكلوا لجنة باسم شؤون توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وتأهيلهم من خلال نقلهم إلى مواقع جديدة في سيناء أو تهجيرهم للخارج ، غير أن الخطة لم تنفذ لأسباب عديدة (١١) .

مشروع أبا إيبان / ١٩٦٨

طرح وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان في ١٩٦٨/١٠/٨ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المشروع الإسرائيلي الشامل لحل الصراع العربي – الإسرائيلي المكون من عشر نقاط ، تطرق فيها إلى قضية اللاجئين ، ونص القانون على ما يلي :

١-أن يكون السلام عادلاً ودائماً من خلال التوقيع على معاهدة سلام ، تتحدد فيها خريطة متفق عليها للحدود الآمنة والمعترف فيها .

٢-يتم الاستعاضة عن خطوط وقف إطلاق النار ، بحدود آمنة ومعترف بها بين إسرائيل والدول العربية .

٣-إجراء محادثات من أجل ترتيبات أمنية تجنب الوضع الذي سبب انهيار السلام عام ١٩٦٧ . ٤-بعد التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام ، يجب المحافظة على حرية التحرك المتوافرة الآن وخاصة في القطاعات الإسرائيلية — الأردنية .

٥-ضمان حرية الملاحة من دون أي تحفظات بين إسرائيل والدول العربية .

٦-الدعوة إلى عقد مؤتمر تحضره الدول في الشرق الأوسط والدول المساهمة في إغاثة اللاجئين ضمن إطار السلام الدائم ، وعن طريق دمجهم في المجتمعات الموجودين فيها .

٧-إن إسرائيل تعمل على ممارسة أي تشريع بالنسبة للأماكن المقدسة ، وإنما هدفها هو التوصل إلى وضع محدد يعطي هذه الأماكن طابعها العالمي عن طريق التوصل إلى الاتفاقات المناسبة مع الأطراف المعنية تقليدياً .

٨-تثبيت مبدأ حق الحياة القومية وسيادتها وسلامتها ، عن طريق التزامات تعاقدية محددة تتدخل فيها إسرائيل والحكومات العربية بالنسبة لوجود إسرائيل والالتزام بالمعاهدات الدولية المتعلقة بها ٩-تشمل محادثات السلام المقترحة الاهتمام المشترك إلى موارد المنطقة ووسائل الاتصال فيها من أجل دعائم استقلال دول المنطقة استقلال ذو سيادة .

١٠-لا يمكن انهاء النزاع في الشرق الأوسط والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم إلا على طاولة المفاوضات .(١٢)

مشاريع أخرى

وتواصلت المشاريع الإسرائيلية بصيغ وأساليب وفي ظروف مختلفة ، وكلها انصبت على عقد اتفاقيات صلح بين الكيان الصهيوني والدول العربية على حساب قضية فلسطين والشعب الفلسطيني ، وكان أهمها وأبرزها مشروع ألون المشهور الذي طرحه يغئال ألون في ١٩٧٧/٧/١٣ ، أمام حكومة الكيان الصهيوني ، والذي عرف بمشروع تنظيم الحدود ، وعاد وأكده ألون في آب ١٩٧٦ ، حيث وضع ألون وزير خارجية إسرائيل السابق أيضاً مشروعاً للتسوية ، ومشروع شمعون بيريز الذي طرحه في ١٩٧٦/٦/٧ ، عندما كان يشغل منصب وزير المواصلات ، ومشروع موشيه ديان الذي طرحه في ١٩٧٢/٨/٣٠ ، ومشروع بن غوريون في ١٩٧٢/٩/٨ . (١٣)

وكافة هذه المشاريع دعت إلى تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال ما يسمى بإعادة توطنيهم وتأهيلهم .

مشروع بن بورات

أما أشهر وأخطر مشروع لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني طرح من جانب سلطات الاحتلال في الثمانينات فكان مشروع الوزير مردخاي بن بورات .

ففي يوم عشرين تشرين ثان ١٩٨٣ درست حكومة العدو خطة لتوزيع اللاجئين الفلسطينيين تمهيداً لدمجهم في المدن والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فكان الوزير بن بودات المبادر إلى وضع خطة تحت اسم « خطة إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع ، وبعد إجراء التعديلات والتنقيح لمعطيات هذه الخطة وعناصرها خرجت بصيغتها التي تقضي بترحيل (٢٥٠) ألف لاجئ » فلسطيني يتواجدون في ٢٨ مخيماً في هاتين المنطقتين المحتلتين ، وقد رصد لتنفيذ هذه الخطة ١,٥ مليار دولار تعهدت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الضالعة مع الكيان الصهيوني في تصفية الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين بتغطيتها .(١٤)

أهداف المخطط الصهيوني .

أ) على الصعيد الأمني تتمكن إسرائيل من القضاء على بؤر المقاومة الفلسطينية في المخيمات وقد نفذ شارون حين كان حاكماً عسكرياً لقطاع غزة في مطلع السبعينات خطة مشابهة حينقام بهدم العديد من المساكن في مخيمات القطاع بحجة توسيع الشوارع فيها وتمكين الدوريات العسكرية المسلحة من اختراق المخيمات بسهولة حيث نجم عن هذه الخطوة الخبيثة تشريد وإعادة توطين المئات من العائلات في مخيمات القطاع وهو الأمر الذي أدى في حينه إلى التخفيف من الكثافة السكانية في مخيمات القطاع .

ب) على الصعيد الديمغرافي تستطيع إسرائيل من خلال هذه الخطة إعادة توزيع الكثافة السكانية ورسم الوضع الديمغرافي للمناطق المحتلة من جديد ، ومن المعروف أن المخيمات تشكل مناطق كثافة سكانية حول مدن الضفة أو على الطرق الرئيسة فيها مثل مخيمات العروب والدهيشة والجلزون وبلاطة ونور شمس وغيرها ، وبتفريغ هذه المخيمات وتوزيع سكانها أو نقلهم إلى مناطق أخرى تستطيع السلطات الإسرائيلية أن تتحكم بالكثافة السكانية العربية في الضفة الغربية وتحركها وفقاً لمتطلبات الاستيطان الإسرائيلي .

جـ) على الصعيد السياسي تتمكن إسرائيل ولأول مرة منذ ١٩٤٨ من خلال مخطط صهر اللاجئين ودمجهم في السكان في المدن والقرى الدائمة والقضاء على الوجود المادي للمخيمات من أحداث تغييرات سياسية بعيدة المدى على القضية الفلسطينية باعتبارها أن مخيمات اللاجئين هي الرمز السياسي لاستمرار هذه المأساة وهي جسد الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني ، ورغم الرفض العلني الذي صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية في بيانها للخطة الإسرائيلية الرامية إلى إعادة توطين اللاجئين خارج مخيماتهم دون رغبة منهم إلا أنها عادت

وأعلنت يوم ١٩٨٣/١١/٢٦ (وفقاً لما ذكرته صحيفة عل همشمار في ١٩٨٣/١١/٢٧) أنها على استعداد للبحث في تمويل هذا المشروع شريطة أن يتم بموافقة اللاجئين الفلسطينيين وأن يكون مقبولاً لدى وكالة الغوث الدولية ، وأضافت الصحيفة أن الولايات المتحدة مستعدة لتمويل المشروع حال تنفيذه بالتعاون مع الأونروا ، مما يؤكد وجود توافق مقصود بين الموقف الأمريكي والمخطط الإسرائيلي وبين الخطوات التي اتخذتها وكالة الغوث الدولية والتي تميزت بوقفها لخدمات الإعاشة وإصدار بطاقات هوية جديدة للاجئين تتضمن إقراراً من حامليها بوقف خدمات الإعاشة عنهم ، كذلك يوحي هذا المخطط بأن ثمة تواكباً خفياً بين الخطة التي تنفذها سلطات

الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ضد مخيمات اللاجئين وبين ما تعده الدوائر

السياسية الأمريكية والأوروبية المتعاطفة مع إسرائيل على صعيد وكالة الغوث وممارساتها الأخيرة

- مقترحات تصفوية خلال الانتفاضة .

إن كانت وتيرة الأحاديث حول قضية اللاجئين قد خفت بعد مشروع بن بورات المشار إليه ، فقد فتحت الانتفاضة الفلسطينية المجيدة كافة الملفات الفلسطينية بقوة ، في مقدمتها مبدأ حق تقرير المصير وحل قضية اللاجئين ، وهنا أدلى شامير وبيريز وارينز وشارون ورابين وغيرهم ، بمقترحاتهم التصفوية للانتفاضة ولقضية اللاجئين ، إذ اعتبروا أن المخيمات الفلسطينية المنتشرة في أنحاء الضفة والقطاع هي المستنبتات التي فجرت الانتفاضة - .

وكان اسحق رابين أول من قدم مقترحات للتصفية في نيسان /١٩٨٨ حينما عرض مشروعه المكون من أربع نقاط إحداها تصفية المخيمات من خلال إعادة توطين وتأهيل اللاجئين :(١٥)

ثم أعقبه اسحق شامير الذي تبنى نفس أفكاره رابين وقدمها أمام الحكومة الإسرائيلية يوم ١٩٨٨/٥/١٥ وباسم المشروع السياسي للحكومة الإسرائيلية وتضمن ذات النقاط ، ومنها تصفية المخيمات وإعادة توطين وتأهيل اللاجئين .

ثم عاد واقترح شامير عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وقال : « مستعدون لعمل الكثير من أجل اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية ، ونحن مستعدون للمساهمة بمبادرة وبالمعرفة والخطط لتلبية احتياجاتهم ولكننا لا نستطيع مساعدتهم مالياً » (١٦)

ثم قدم شامير تفاصيل خطته للتسوية بشكل عام ولقضية اللاجئين بشكل خاص كما يلي :

- « المرحلة الأولى : عقد لقاء بين أطراف اتفاقيات كامب ديفيد لتقييم انجازاتها وبحث طرق توسيع السلام .

- المرحلة الثانية : تعتزم إسرائيل دعوة الدول العربية إلى عقد معاهدة سلام معها ، أو معاهدة

انهاء حالة الحرب .

- المرحلة الثالثة : السعي لحل مشكلة مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع ، الأمر الذي يستلزم بليوني دولار ، وعلى الدول الغنية أن تنظم نفسها لتجنيد المبلغ .

- المرحلة الرابعة : إجراء مفاوضات حول تسوية النزاع مع الفلسطينيين على أساس اتفاقيات كامب ديفيد ، ويتم خلالها إجراء انتخابات ، وبعدها يجلس المنتخبون لإجراء مفاوضات مع إسرائيل على مرحلتين الانتقالية والنهائية »(١٧) .

وبعد ذلك طرح شامير وموشيه ارينز خلال لقائهما ممثل الدول الصناعية مشكلة اللاجئين والاستعداد الإسرائيلي لحل المشكلة في إطار مبادرة سلام وعلى أساس مبدأ توطين وتأهيل اللاجئين »(١٨) .

- مقترحات مركز جافة .

وربما يعتبر المشروع الذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية المعروف باسم « جافة » برئاسة الجنرال المتوفي اهارون ياريف ، حول التسوية السياسية أهم مشروع استراتيجي حيث تضمن ستة بدائل للتسوية ، و«اشترط المشروع على الفلسطينيين الموافقة على عدد من التنازلات الأساسية لقاء التقدم على طريق التسوية ، وفي مقدمتها التنازل عن حق العودة للاجئين إلى فلسطين ١٩٤٨ »(١٩)، بينما دعا المشروع إلى توطين اللاجئين وإعادة تأهيلهم وانهاء قضيتهم .(٢٠)

● الخلاصة

وهكذا نرى عبر هذه الجولة المكثفة في الفكر السياسي الإسرائيلي والمقترحات والمشاريع الإسرائيلية التصفوية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، أن تلك المقترحات والأفكار والمشاريع تحظى أولا وقبل كل شيء بتأييد شبه الإجماع السياسي الإسرائيلي إذا لم يكن كله ، وهي تدعو تماماً إلى تصفية وإنهاء ملف اللاجئين بأي وسيلة متاحة ن إما عن طريق الترحيل المقنع ، أو عن طريق التوطين والتأهيل ، أو عن طريق التعويضات ، واستناداً إلى هذه الأرضية الفكرية السياسية الإسرائيلية ، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الإصرار على أن يتنازل الفلسطينيون والعرب عن حق العودة للاجئين ، كشرط مسبق للدخول في المفاوضات السياسية .. واستناداً إلى الأرضية ذاتها فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تبدي استعداداً لبحث قضية اللاجئين كما سنرى لاحقاً .

فإذا كانت هذه أهم وأبرز وأخطر الأفكار والمقترحات والمشاريع الإسرائيلية التصفوية ، فما هي أهم المشاريع الدولية والأمريكية الأوروبية على وجه خاص الداعية إلى حل قضية اللاجئين ..؟ وعلى أي أساس .. ؟ ثم ما هو الموقف الفلسطيني .. ؟

وما هو الموقف العربي وموقف الجامعة العربية من المسألة .. ؟

الفصل الرابع

المقترحات والمشاريع الدولية لتوطين اللاجئين

كما أشرنا في أكثر من موقع في الأجزاء السابقة من الدراسة فإن المقترحات والمشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية بوجه عام ، ولقضية اللاجئين الفلسطينيين بوجه خاص ، لم تنقطع ولم تتوقف ، ولم تقتصر تلك المقترحات والمشاريع على الجانب الإسرائيلي فقط ، وإنما اقتحمت أو أُقْحِمَتْ أطراف ودول أخرى للتدخل أو للاقتراح أو للتسوية .. فتدخلت الأمم المتحدة عبر مشاريعها التي أشرنا إليها آنفاً تحت محور « قضية اللاجئين في القرارات الدولية » وبشكل خاص فيها مشروع الكونت برنادوت الذي وضع لاحقاً في الأدراج وأُحْبِطَ من أكثر من جهة ...

وتدخلت الولايات المتحدة بدورها بوصفها الحليف الاستراتيجي لدولة الاحتلال الإسرائيلي ، وأعدت وعرضت وحاولت تسويق جملة من المشاريع التوطينية للاجئين الفلسطينيين ...

وهناك جهات أخرى أمريكية غير رسمية ، وجهات أوروبية وغيرها عرضت بدورها جملة أخرى من المشاريع الرامية إلى حل قضية اللاجئين عبر التوطين أو التعويض بشكل محدد .

ونظراً للكم الكبير من المقترحات والمشاريع الأمريكية والأوروبية وغيرها ، فإننا سنتناول هنا في سياق هذه الدراسة المكثفة أبرز وأهم المقترحات والمشاريع التي تشتمل على أخطر النوايا والأفكار التصفوية للاجئين الفلسطينيين . (١)

(١) مقترحات برنادوت :

مرة أخرى نرى ضرورة في هذا السياق للإشارة إلى المقترحات التي تقدم بها الوسيط الدولي الكونت برنادوت مبكراً لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فمنذ تم اختياره وسيطاً دولياً حتى بادر إلى جمع عدد من الدول العربية وإسرائيل في رودس ، وفي ١٩٤٨/٦/٢٧ قدم الكونت برنادوت تقريره الأول الذي تضمن مجموعة من المقترحات يهمنا منها البند التاسع الذي ورد فيه :

« لسكان فلسطين الذين غادروها بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم ، الحق في العودة إلى بلادهم دون استرجاع ممتلكاتهم » (٢) ، وحرص الكونت برنادوت في جميع تقاريره اللاحقة على «(٣)توحيد اهتمامه ببؤس مئات آلاف اللاجئين العرب الفلسطينيين»(٤) موضحاً «أن ذلك البؤس هو أكبر عقبة في طريق السلام»(٥) ، لذلك ، جاء طلب برنادوت المتكرر بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم ، غير أنه ، مع انهيار اتفاق إطلاق النار الأول الذي رتبه برنادوت في ١٩٤٨/٦/١ ، وبعد تجدد الاقتتال في ١٩٤٨/٧/٩ واحتلال « إسرائيل » لأراضي فلسطينية جديدة وطردها آلافاً إضافية من الفلسطينيين أبلغت الحكومة المؤقتة الإسرائيلية الوسيط الدولي في مطلع آب / أغسطس ١٩٤٨ ، بأنها لن تسمح بعودة أي من اللاجئين .

مع ذلك ، استمر الكونت برنادوت في تقديم تقاريره التي ما برحت تؤكد مطالباته المستمرة بضرورة موافقة « إسرائيل » على حق اللاجئين في العودة ، ورغم موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا على مقترحات برنادوت في تقريره الأول ، فإن كلاً من « إسرائيل » والفلسطينيين رفضاها ، مما جعله يدخل تعديلات لاحقة عليها ، ولأن الكونت برنادوت أصر — ضمن أمور أخرى على إعادة

اللاجئين العرب الفلسطينيين ، «قامت عصابة شتيرن الإرهابية باغتياله يوم ١٩٤٨/٩/١٧»(٦) ، ومع ذلك نفذت مقترحات الكونت الفقيد إلى عقول ومواقف دول الجمعية العامة للأمم المتحدة مما جعلها تتخذ في دورتها الثالثة يوم ١٩٤٨/١٢/١١ قرارين تاريخيين :

أولهما ، القرار ١٩٤ الذي نصت الفقرة ١١ منه على وجوب السماح للاجئين بالعودة في أقرب وقت ممكن إلى بيوتهم .(٧)

ونشير هنا كذلك إلى القرار الثاني القاضي بتشكيل الجنة التوفيق الدولية في أعقاب اغتيال برنادوت ، حيث نشطت هذه اللجنة وأعدت التقارير التنموية للشرق الأوسط والتأهيلية للاجئين الفلسطينيين ، غير أن المحصلة المعروفة أن شيئاً حقيقياً لم يتحرك في قضية اللاجئين .

(٢) مشروع منزيس : (٨)

وقد تسمى هذا المشروع باسم الرئيس الاسترالي يومئذ ، ومع أن مشروعه المعلن في ١٩٥٧/١٠/٢١ خاص بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، إلا أنه تعرض إلى تسوية قضية اللاجئين في النقطة الثانية من مشروعه ، لكن المشروع عاد فتلاشى في ظل تجاهل عربي وإسرائيلي.

(٣) مشروع همرشلد : (٩)

وقد تسمى هذا المشروع باسم همرشلد ، السكرتير العام للأمم المتحدة ، وقد جاء هذا المشروع منسجماً مع الانحياز المتزايد من قبل الأمم المتحدة مع التوجهات الإسرائيلية والأمريكية ، ومن أبرز نقاط هذه الوثيقة التي عرضها همرشلد أمام الجمعية العامة يوم ١٩٥٩/٦/١٥ :

أولاً : توسيع البرامج التي من شأنها تأهيل اللاجئين وتعزيز قدرتهم على إعالة أنفسهم وعلى الاستغناء عن المساعدات التي تقدمها لهم الوكالة الدولية .

ثانياً : توطين اللاجئين في المواقع حيث يعيشون .

ثالثاً : مناشدة الدول العربية المضيفة للاجئين التعاون مع الوكالة الدولية ، ولعل أخطر ما تضمنه هذا المشروع – وفقاً لدراسة وضعها المرحوم د. فايز صايغ – تحريفه للتوصيات المتكررة للجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال مساواته بين حق العودة وبين التوطين .

(٤) مشروع جونسون : (١٠)

وكان من أبرز مشاريع « حل » مشكلة اللاجئين التي طرحت مشروع الدكتور جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي الذي طرح في ١٩٦٢/١٠/٢ واقترح حلاً قائماً على الإجراءات التالية :

١- يعطى كل رب أسر من اللاجئين فرصة للاختيار الحر المنعزل عن أي ضغط من أي مصدر كان بين العودة إلى فلسطين أو القبول بالتعويض .

٢- يجب أن يكون كل لاجئ على علم تام بـ :
أ- طبيعة الفرص المتاحة للاندماج في حياة المجتمع الصهيوني إن هو اختار العودة .
ب- كمية التعويضات التي سيتلقاها كبديل إن أهو اختار البقاء حيث هو .
٣- من حق « إسرائيل » أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ « يختار العودة .
٤- يتم دفع التعويضات من خلال الأمم المتحدة .
٥- يحق لأية حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرته تهديداً لمصالحها الحيوية .
٦- يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية ، كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع بتنفيذه .

هذا وقد رفض الكيان الصهيوني مقترحات جونسون هذه في تشرين ثان ١٩٦٢ واعتبرها مناقضة لمصالح الكيان الصهيوني ، بينما لم ترفض الدول العربية هذه المقترحات صراحة ، وإنما طالبت بضرورة موافقة الكيان الصهيوني عليها .

وفشل المشروع واستقال جونسون من هيئة الأمم ، كما كان قد فشل من قبله مشروع « همرشولد » الذي طرحه الممثل الأمريكي أمام الجمعية العامة في ١٩٥٩/٦/١٥ .

(٥) أفكار ومقترحات أمريكية: (١١)

قد لا نبالغ إن قلنا أن الأفكار والمقترحات والمشاريع الأمريكية في قضية اللاجئين الفلسطينيين تم تخريجها وعرضها بالغالب بصيغ وروحية وجوهرية وغايات مبيتة ترمي كما هي الأفكار والمشاريع الإسرائيلية إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر توطين وتأهيل اللاجئين حيث هم في أماكن تواجدهم ، وإن كانت التفاصيل والأرقام تتفاوت ما بين مشروع أمريكي وآخر .

على أية حال ، لنستعرض أهم المقترحات والمشاريع الأمريكية وبشكل خاص الحديثة والساخنة منها ، ونقرأ ما ينضح عنها :

أ) مشروع فانس :

في عام ١٩٦٩ وضعت لجنة أمريكية برئاسة سايروس فانس مشروعاً لتوطين اللاجئين في المناطق التي يقيمون فيها وتفريغ لبنان من جميع اللاجئين ، وإنشاء صندوق دولي لتوطينهم(٣ مليارات دولار) تسهم فيها أمريكا ودول أوروبا الغربية ، كما تدفع تعويضات لأصحاب الأملاك وفقاً للجداول التي وضعتها لجنة التقديرات ، وقد أدخلت تعديلات على المشروع بناء على اقتراح فرنسي ويطالب بإعادة ٣٥ بالمئة من الملاكين إلى فلسطين ، ورفضت إسرائيل العرض .

ب) كيسنجر :

في عام ١٩٧٣ أدخل هنري كيسنجر تعديلات على مشروع اللاجئين لتوطينهم في الأردن وسوريا ، ودفع التعويضات لأصحاب الأملاك ، ورفضت الجامعة العربية المشروع وطالبت بتنفيذ القرار ١٩٤ وينص على إعادة جميع اللاجئين إلى ديارهم .

جـ) وثيقة ساوندرز / ١٩٧٥ :

أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٧٥/١١/١٤ ، وجاء في الوثيقة :

١- أن على الولايات المتحدة مسؤولية بذل كافة الجهود من أجل تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي – الإسرائيلي .

٢- لا بد أن توضع في الاعتبار المصالح المشروعة للفلسطينيين في أية مفاوضات سلمية بين العرب وإسرائيل .

٣- يعتبر البعد الفلسطيني في الصراع العربي الإسرائيلي من عدة وجوه قلب المشكلة ، وأن الحل لا يمكن أن يتحقق إلا بعد التوصل إلى اتفاق يحدد وضعاً عادلاً ودائماً للشعب العربي الذي يعتبر نفسه فلسطينياً .

٤- يكون قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ هما المرجعية الأساسية في المفاوضات .

د) مشروع كارتر / ١٩٧٧ :

ادلى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بتصريحات في ١٩٧٧/٣/١٨ ، اعتبرت بمثابة مشروع سلام أمريكي كامل ، وجاء في المشروع النقاط التالية :

١- أن تعترف الدول العربية بإسرائيل وحقها في الوجود والعيش بسلام ، وأن تفتح الحدود بين إسرائيل والدول العربية للسفر والسياحة والتبادل الثقافي والتجاري .

٢- إقامة حدود دائمة لإسرائيل ، من خلال التفاوض مع الدول العربية ، على أن تكون تلك الحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة .

٣- يجب تأمين وطن (HOMELAND) للشعب الفلسطيني والذي سيأخذ شكل كيان مستقل أو كجزء من الأردن أو كعضو في اتحاد كونفدر الى يضم الأردن وسوريا ، ومعالجة القضية الفلسطينية من قبل الدول العربية .

٤- أن نهاية حالة الحرب سوف تصبح سارية المفعول عند التوقيع على معاهدة سلام .

٥- إنشاء مناطق منزوعة السلاح يبلغ عرضها ١٠كم أو أكثر حيث يمكن .

هـ) ريغان :

وفي عام ١٩٨٧ وضعت إدارة الرئيس الأمريكي ريغان مشروعاً لحل قضية اللاجئين وأدخل ضمن إطار التسوية السلمية وإنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي ، وينص المشروع على إنشاء صندوق دولي لتوطين اللاجئين في المناطق العربية حيث تنشأ لهم « مستوطنات » حديثة ، وتدفع تعويضات عن الممتلكات ، وجرت محاولات لتنفيذ المشروع على مراحل وفشلت المحاولات .

و) مقترحات آرزت : (١٢)

تبنى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية وموّل دراسة أكاديمية أعدتها أستاذة القانون الدولي في جامعة سيركيوز اليهودية الأمريكية ، « دونا آرزت » بعنوان : « من لاجئين إلى مواطنين – الفلسطينيون وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي » .

وتعتبر هذه الدراسة من أخطر الأفكار والمقترحات التي أعدت لتزويد صانع القرار الأمريكي بأهم المعطيات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ، والخطورة فيها تكمن بدعوتها إلى توطين اللاجئين ، عبر استيعابهم إقليمياً وبصورة دائمة بحيث يصبح اللاجئون مواطنون في البلدان التي يقيمون فيها .

وتقترح الدراسة الأعداد المستهدفة من اللاجئين والجداول الزمنية والأولويات والإشارات التفصيلية الأخرى ، وذلك في إطار الجهد المبذول لإدخال قضية اللاجئين على جدول أعمال المفاوضات النهائية ، وتدعو الدراسة إلى عقد مؤتمر دولي يستهدف إعادة توطين اللاجئين أو المساهمة في استيعابهم في الدول الأخرى .

وقالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تأكيداً لما جاء في دراسة آرزت « أن هذا البحث الأمريكي يرسم حلاً شاملاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين بحيث يجري توطين بعضهم في الدولة الفلسطينية وهنا المقصود سكان المخيمات في الضفة والخارج وليس لاجئي الخارج – ومعظمهم في الدول العربية والبعض الآخر في أوروبا » (١٣) .

وتشتمل دراسة آرزت على كم كبير من الأرقام والمعطيات التفصيلية التي توضح خريطة اللاجئين الفلسطينيين كما هو توزيعهم اليوم في دول المنطقة ، لتعطي ضوءاً ومخارجاً لحل أو تصفية هذه القضية على أساس عدم عودة اللاجئين وإنما على أساس توطينهم وتأهيلهم – كما تريد وتصر دولة الاحتلال الإسرائيلي – رغم أن الدراسة تدعو « إسرائيل » إلى استيعاب نحو ٧٥ألف لاجئ فلسطيني – .

ونشير بشكل محدد إلى تلك الدراسة التي نشرت في نيسان ٢٠٠٠ وتحدثت عن توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق وقد جاء في نص التقرير الاخباري كما نشر(١٤) :

استعرضت دراسة جديدة صدرت عن مركز العودة الفلسطينية في العاصمة البريطانية بعنوان « اللاجئون الفلسطينيون في العراق » من إعداد الباحث أحمد أبو شلال نشأة فكرة التوطين في العراق في الفكر الصهيوني منذ عهد ما قبل قيام إسرائيل .

ويشير أبو شلال في الدراسة التي مقدمتها بين الحصار المفروض على العراق وبين رفضه الانخراط في العملية السلمية وقبول توطين اللاجئين إلى الدور البريطاني في مشروع التوطين في العراق كما ظهر في وثائق الخارجية البريطانية التي أميط عنها اللثام، كما ان هناك جملة من المشاريع الاخرى المعدة للتوطين والتي أبرزها منظمة التضامن الدولي لحقوق الإنسان التي مقرها واشنطن حيث كشفت لارا دراك عضو اللجنة التنفيذية لهذه المنظمة النقاب عن مصدر

عراقي موثوق من «أن إسرائيل عرضت في نهاية عام ١٩٩٣ على العراق أن يستوعب نحو ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني معظمهم من لبنان مقابل تخفيف الولايات المتحدة من الحصار على العراق»(١٥)، مضيفة «أن العراق رفض هذه الفكرة، وقالت دراك أن النائب بن جيلمان رئيس لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس ارسل وفداً إلى دول مجلس التعاون الخليجي برئاسة مسؤولة الشرق الأوسط في اللجنة للتفاوض مع وزراء خارجية الدول الست بهدف قبول كل دولة لـ ٣٠ألف لاجئ كجزء من الحل النهائي للقضية»(١٦) .

وقد بين المتحدث «أن الاستعراض التاريخي لمؤامرة التوطين كان يبدأ وخصوصاً من قبل أمريكا التي تستغل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بعض دول المنطقة لطرح مشروع توطيني

فيها»(١٧) موضحاً «وجه الشبه بين المشاريع القديمة والمشاريع الحديثة حيث يجري بصورة منهجية تخريب الاقتصاد الفلسطيني واقتصاد الامة العربية لدفعهما للاستسلام وقبول شروط الأعداء والتي من

ضمنها توطين اللاجئين حيث فجأة تبدأ الوعود الكاذبة بإغداق الأموال في الظهور إعلامياً »(١٨).

ونبه السلقان أخيراً من بعض المشروعات الأخرى التي تطرح مسألة الحصول على جنسيات الدول العربية حيث يقيم اللاجئون الفلسطينيون كمدخل للتوطين .

(٧) موقف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان .

ولعله من الأهمية البالغة الإشارة أخيراً إلى موقف الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان من قضية اللاجئين الفلسطينيين حيث اعتبرت الفيدرالية الدولية في أعقاب ندوه عقدت في بيروت يوم ١٩٩٩/١٠/٢ « أن السلام لا يمكن أن يحل في الشرق الأوسط بدون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم » (١٧) .

وأوضحت الفيدرالية في بيان لها : أنه لا يمكن تصور سلام عادل ودائم في المنطقة دون الأخذ في الاعتبار وضع اللاجئين الفلسطينيين .. وأنه لا يمكن التوصل إلى السلام بدون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وبالأخص منها المتعلقة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين » (١٨) .

● الخلاصة

إذن ، يتبين لنا في ختام هذه الجزء من الدراسة أن الخط الجامع الأساسي ما بين شتى الأفكار والمقترحات الدولية والأمريكية منها على وجه الخصوص ، هو الدعوة إلى توطين وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين في البلدان التي يقيمون فيها ، أو بكيفيات أخرى مقترحة أو ربما تقترح مستقبلاً في هذا الإطار مثل : تجميع أكبر كم من أعداد اللاجئين على سبيل المثال وتوطينهم في بلد ما في المنطقة ، وإلى جانب تنفيذ مشاريع تأهيلية وتنموية لهم ، وذلك في إطار حل إقليمي أو

في إطار النظام الإقليمي الأمريكي الإسرائيلي واضح المعالم والخطوط .

وأن ذكرت أو أشارت بعض الوثائق إلى توطين عدد من اللاجئين في إطار الدولة الفلسطينية ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه : ما هي مضامين هذه الدولة ومن هم اللاجئون المراد توطينهم فيها إذا لم يكونوا سكان مخيمات الضفة والقطاع ... ؟!

ويبقى أمامنا في إطار هذه الدراسة المحاور الأهم والأخطر وهي : خريطة المواقف الفلسطينية العربية وقضية اللاجئين في إطار عملية السلام واحتمالات التسوية ؟! وأخيراً أهم الاستخلاصات الأساسية المترتبة على جملة المعطيات والحقائق الواردة في الدراسة .

خريطة المواقف الفلسطينية العربية من قضية اللاجئين

اليوم حينما نأتي لقضية اللاجئين الفلسطينيين في إطار عملية السلام والاحتمالات التسووية المختلفة لها ، فإننا لا نستطيع أن نلغي ضرورة التعاطي أو التوقف أمام ذلك الكم الهائل من الأفكار والمواقف والمقترحات والمشاريع الإسرائيلية والدولية والأمريكية بوجه خاص ، وكيفية معالجتها وحلها لموضوع اللاجئين .

فالإسرائيليون منذ إقامة دولتهم ومروراً بحكوماتهم المتعاقبة على مدى العقود الماضية ووصولاً إلى حكومة باراك الحالية التي نفخ فيها وعليها كثيراً من التفاؤل المصطنع ، مازالوا يجمعون على عدم التفكير وعدم قبول مسألة حق العودة للاجئين .

والأمريكيون يوظفون أنفسهم في خدمة السياسة والصيغ الإسرائيلية في عمليّة السلام .

فهل تغيرت المواقف الفلسطينية العربية إزاء قضية اللاجئين ...؟! ، أم أن المواقف الفلسطينية ، العربية التاريخية مستمرة كما عهدناها ... ؟!

المواقف العربية .

لعلنا نثبت أولاً وقبل كل شيء تحت هذا العنوان ، ذلك الإجماع الفلسطيني – العربي الإعلامي السياسي والأخلاقي ، على حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفق القرارات الدولية الخاصة بالقضية .

فعربياً أولاً ، تبنت الدول العربية ، كما الجامعة العربية ، منذ النكبة ، موقفاً واضحاً وصريحاً تجاه قضية اللاجئين ، يستند إلى حق العودة أو التعويض حسب القرار الدولي رقم – ١٩٤ – ، فقد أجمعت الدول العربية في اجتماع القمة العربية في الرباط ١٩٧٤ على قرار أعلن المؤتمر بموجبه أنه : " يؤكد حق الشعب العربي الفلسطيني في عودته إلى وطنه وحقه في تقرير المصير " (١) .

" ويؤكد حق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية محررة ، والبلاد العربية عازمة على دعم هذه السلطة فور إنشاءها " (٢) .

" ويعلن تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها الوطنية والدولية في إطار الالتزامات العربية " (٣) .

ثم عادت الدول العربية فتبنت " مشروع الأمير فهد " المعلن أصلاً في آب / أغسطس ١٩٩٨ وقررت – بمبادرة تاريخية – في مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس / المغرب في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ " تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة " (٤) ... و" قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس " (٥) .

ولعلنا نتوقف في هذا السياق أمام أهم إنجاز عربي في قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وكان خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ ١٠٣ الذي عقد في عمان خلال الفترة ١-٦/٥/٢٠٠٠ ،

حيث نجحت الدول العربية في انتزاع قرار دولي لصالح حق العودة للاجئين الفلسطينيين فياليوم الأخير للمؤتمر :

« فقد حققت المجموعة العربية نصراً كبيراً بموافقة المؤتمر العام للاتحاد البرلماني على المشروع الذي تقدمت به الجزائر حول اللاجئين وخاصة بعد خسارة إسرائيل بالحصول على الأصوات المطلوبة لتعديل أحد البنود الرئيسية في الاقتراح حيث تقدمت إسرائيل باقتراح لا يتحدث عن حق اللاجئين وإنما يتحدث عن تسوية عادلة ، كما يشير الاقتراح الإسرائيلي إلى تنفيذ القرار «١٩٤» وقد فشل هذا الاقتراح حيث صوت معه ٦٤ مقابل ٧٦٥ صوتاً ضده وهو الأمر الذي يعني فشل الاقتراح فيما وافق المؤتمر على تعديل البند السابع وفق الاقتراح الذي تقدمت به ألمانيا وأيدته فلسطين وتنص الفقرة على ما يلي : يعبر المؤتمر دون إغفال لقضايا اللاجئين في أجزاء من العالم عن دعمه القوي لجميع الجهود المبذولة للوصول إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط ، بما فيه حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة . طبقاً لمبدأ « الأرض مقابل السلام » وتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ واتفاقات أوسلو ، كما وافق المؤتمر على المشروع المقدم من لجنة الصياغة بالكامل وهو الأمر الذي دفع مندوب إسرائيل إلى الاعتراض والحديث بشكل منفعل حيث قال : نحن نرفض هذا القرار غير المتوازن والذي يعيد المشكلة الفلسطينية إلى الوراء مما يدعو للأسف لهذا القرار الذي يلحق الضرر بالعملية السلمية ، الأمر الذي دفع مندوبي مصر وسوريا إلى الرد على الاقتراح الإسرائيلي بالقول أن اعتراض الوفد الإسرائيلي هو اعتراض على قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ، وأشار مندوب مصر إلى أنه لا يتصور في مؤتمر برلماني دولي أن لا تؤيد قرارات الأمم المتحدة .

كما دوت القاعة احتجاجاً على حديث رئيس الوفد الإسرائيلي حول أن القرار يلحق الضرر بالعملية السلمية حيث اعتبر العديد من المندوبين أن كلامه غير صحيح وإغفال للحقيقة .

كما ظهر أن غالبية الأوروبيين وقفوا مع الاقتراح الألماني الذي أيدته فلسطين والمجموعة العربية باستثناء هولندا والدنمارك ، وظهر واضحاً وجود إجماع دولي على تأييد حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وفق قرار «١٩٤» حيث أنه أثناء التصويت ضد إسرائيل كان يقابل بالتصفيق الحار والمدوي وفي نفس السياق تحفظت كل من العراق وإيران على مسألة الاعتراف بإسرائيل حيث قال مندوب العراق إننا نؤيد الشعب الفلسطيني في نضاله العادل ضد الكيان الصهيوني ولكننا نتحفظ على كل القرارات المتصلة بالتسوية .

ومن جهة أخرى انسحب عدد من الوفود العربية والإسلامية من القاعة أثناء حديث مندوب إسرائيل حيث انسحب معظم أعضاء الوفد الأردني ، سورية ، العراق ، اليمين ، الإمارات العربية وإيران .

وفيما يلي نص القرار المتعلق باللاجئين الذي اتخذه المؤتمر :

البند السادس

١- اللاجئون .

١- يحث تلك الدول التي لم تنضم بعد لمعاهدة ١٩٥١ التي تخص وضع اللاجئين وبروتوكولاتها لعام ١٩٦٧ أن تقوم بذلك وللوثائق الدولية للقانون الإنساني وحقوق الإنسان ويدعو كافة الدول إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن .

٢- يدعو كافة الأقطار إلى الالتزام بتوفير الملجأ إلى كافة أولئك الذين في حاجة إليه وإلى الاحترام الكامل لمبدأ عدم حرمانهم منه .

٣- يحث الدول على مواجهة كافة الأسباب الجذرية للنزاع المسلح للتأكد من الحماية طويلة الأمد للمدنيين ، وعلى سبيل المثال ، عبر تعزيز النمو الاقتصادي ، محو الفقر ، والتنمية المستدامة ، والتسوية الوطنية ، والحكم الجيد ، والديمقراطية وحكم القانون واحترام وحماية حقوق الإنسان .

٤- يدعو الدول وكافة أطراف النزاعات المسلحة وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إلى إعطاء اهتمام عاجل لحماية ومساعدة الأكثر ضعفاً وحاجة من بين اللاجئين والسكان النازحين داخلياً وخاصة النساء والأطفال الذين قد يكونون عرضة للعنف وإساءة التعامل والاستغلال الجنسي وكذلك تعرضهم للمخاطر الناجمة عن النزاع المسلح بما في ذلك التجنيد القسري للأطفال .

٥- يركز على أهمية وصول الموظفين الانسانيين بشكل آمن ودون معوقات إلى المدنيين المتأثرين بالنزاع المسلح بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخلياً ، وحماية المساعدة الانسانية المخصصة لهم ، ويدعو كافة الدول والأطراف ذات العلاقة لاتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لضمان سلامة وأمن وحرية الموظفين الإنسانيين التابعين للأمم المتحدة وذوي العلاقة .

٦- يؤكد على أهمية التضامن الدولي وتقاسم العبء في توفير الحماية الدولية للاجئين ، ويحث الدول والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة وغيرها التي لها دور مع المفوض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة على التعاون في حشد المصادر بقصد تخفيف العبء الذي تتحمله الدول وخاصة الدول النامية التي استقبلت أعداداً كبيرة من الباحثين عن الملجأ واللاجئين ، ويدعو المفوض السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة إلى مواصلة لعب دور مركزي في حشد المساعدة لمواجهة الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للأعداد الكبيرة من اللاجئين .

٧- يعبر عن دعمه القوي لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم تمشياً مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ والقرارات الأخرى ذات العلاقة ، ويضيف دعمه إلى كافة الجهود لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط طبقاً لمبادئ مؤتمر مدريد الأرض مقابل السلام وتطبيقاً لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢ ،٣٣٨ ، ٤٢٥ واتفاقات أسلو .

٨- يدعو الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة وكافة الحكومات إلى إعطاء الأولوية لموضوع

اللاجئين والنازحين والإسراع في البحث عن حلول للنزاعات التي أدت إلى طردهم وهجرتهم وتوفير المساعدة اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية " (٦) .

المواقف الفلسطينية

أما على الصعيد الفلسطيني فإن مساحة المواقف الرسمية الفلسطينية واسعة ، يبرز فيها ذلك الموقف الراجح الغالب الحاسم الذي يرى في قضية اللاجئين الفلسطينيين جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي ، ويرى بأن لا سلام إلا بحق العودة للاجئين .

وقد تعامل الفلسطينيون منذ البدايات الأولى للنكبة استناداً إلى هذا الموقف الصريح الذي تم التعبير عنه منذ الخمسينات عبر المؤتمر العربي الفلسطيني الذي عقد دورتين له عام ١٩٥٩ لبحث هذه القضية ومناقشة المشاريع المطروحة للتوطين .

الدورة الأولى : (٧)

عقدت في بيروت بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٦ وحضرها مندوبون عن جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومن مختلف أماكن إقامتهم في الأراضي اللبنانية ، كما شارك فيها جميع هيئات ومنظمات الفلسطينيين ، وناقش المؤتمرون مشروع « داغ همرشولد » لتوطين اللاجئين في البلاد العربية كحل نهائي لمشكلتهم .

وصدر بيان المؤتمر بالرد على هذا المشروع ورفضه ، وطالب بعودة اللاجئين لأراضيهم .

الدورة الثانية : (٨)

عقدت في بيروت بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٢ وفي الختام صدر البيان التالي :

أ- التأكيد على الموقف الذي تم تحديد في المؤتمر السابق .

ب- استنكار موقف وكالة الغوث .

ج- تحذير الوكالة من نتائج تبنيها لمشروع همرشولد وتنفيذ توصياته .

أما سلطات الاحتلال الصهيوني فقد رفضت جميع المشاريع والمقترحات الخاصة بحل مشكلة اللاجئين والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة أو مؤسساتها ، أو من أي طرف آخر ، وأصرت على عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين لأسباب عديدة أشير لها في سياق الدراسة .

المشروع الرسمي الفلسطيني

ومن الجدير هنا التوقف أمام مشروع السلام الفلسطيني لعام ١٩٨٨ الذي عرض مبادئ السلام مع « إسرائيل » كما يراها الجانب الفلسطيني .

فقد عرض ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف ، في ١٩٨٨/١٢/١٣ مبادرة

سلام فلسطينية من ثلاث نقاط :

١- " اجتماع اللجنة التمهيدية للمؤتمر الدولي استناداً إلى مبادرة غورباتشوف – ميتران .

٢- وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة مؤقتة .

٣- حل شامل بين إسرائيل وفلسطين والبلدان العربية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ " (٩) .

وفي اليوم التالي ، أعلن عرفات بناء على طلب الولايات المتحدة ، أن منظمة التحرير « تخلت عن الإرهاب ، وأنها تعترف بحق إسرائيل في الوجود » (١٠).

ولكن سرعان ما عادت منظمة التحرير إلى إثارة قضية اللاجئين في المشروع الفلسطيني الجديد الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده العشرين في الجزائر في ١٩٩١/٩/٢٨ ، بموافقة ٢٥٦ صوتاً ومعارضة ٦٨ وامتناع ١٢ ، جاء فيه :

١- الموافقة على المشاركة في المؤتمر الدولي شريطة أن يعقد على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ أي الأرض مقابل السلام .

٢- الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

٣- حق اللاجئين في العودة .

٤- تعهد إسرائيل بالانسحاب من القدس الشرقية .

٥- إيقاف إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية .

٦- تعين المنظمة أسماء الوفد الفلسطيني المفاوض " (١١) .

كما وافقت المنظمة على أن تشارك في المؤتمر من خلال وفد أردني – فلسطيني مشترك .

جبهة المعارضة

جبهة المعارضة العربية لعملية السلام بشكل عام عريضة وهي في الغالب على المستويات الشعبية ، وجبهة المعارضة الفلسطينية لأوسلو واستحقاقاته كذلك عريضة قوية وهي على المستويين الفصائلي والشعبي ، غير أن جبهة المعارضة الفلسطينية للتنازل عن حق العودة للاجئين أوسع نطاقاً واشد خطاباً وصراحة ، وتمتد لتشمل كافة المستويات الفلسطينية الرسمية والشعبية والفصائلية ، وكذلك تشمل كافة التجمعات الفلسطينية في الداخل الفلسطيني وكذلك في الخارج الفلسطيني .

وإذا ما وثقنا المواقف والتصريحات والوثاق الفلسطينية المتعلقة باللاجئين وحق العودة فإننا نجد إجماعاً فلسطينياً من الجدار إلى الجدار حول حق العودة للاجئين .

وليس من المتوقع وفق قراءتنا لخريطة مواقف المعارضة الفلسطينية هذه ، أن يطرأ أي تغيير على هذه المواقف تجاه قضية حق العودة للاجئين .

ولعله من الجدير هنا الإشارة إلى مؤتمر العودة وتقرير المصير ، الذي تشكل في نيسان ١٩٩٦ لغاية الرد على أوسلو وتكريس حق العودة للاجئين .

وقد تشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر برئاسة د. هشام شرابي وعدد من زملائه الأكاديميين في الجامعات الأمريكية ، وسرعان ما بدأت اللجان التحضيرية تتكاثر في عدد من الساحات في الأردن وغزة والضفة ومصر وبريطانيا وسوريا ولبنان وهولندا . (١١)

وكان الهدف الكبير لكافة تلك اللجان هو العمل من أجل حماية وتكريس حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، في ضوء التهديدات المحدقة به والمتمثلة بالتسويات السياسية الجارية ، غير أن وتيرة عمل هذه اللجان قد تراجعت ، ولم تعد تظهر كقوة حقيقية عريضة فاعلة .

كلمة اللاجئين

وإن كان هناك إجماع فلسطيني يتميز بصلابة أكبر وحسم أشد فيما يتعلق بمسألة حق العودة الفلسطينية ، فهو إجماع اللاجئين أنفسهم على امتداد خريطة انتشارهم في الدول العربية المختلفة وفي فلسطين نفسها ، فاللاجئون كلهم يطالبون بحق العودة ويصرون عليه قبل التعويض ، ويرفضون كافة مشاريع التوطين التصفوية ، فالوطن بالنسبة لهم لا يباع ولا يقدر بثمن ، ولا بديل لهم عن العودة المشرعة في القرارات الدولية .

وحيث أن لا حصر للأدبيات السياسية الرافضة لكافة مشاريع التوطين الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين ، فإننا نوثق فيما يلي أبرزها وأهمها :

ففي لبنان مثلاً يصر اللاجئون الفلسطينيون على رفض مشاريع التوطين ، كما يرفض لبنان الرسمي هذه المشاريع بشدة ويعتبرها خطراً على مصلحة اللاجئين ولبنان (١٣) .

وفي سوريا والأردن والدول العربية الأخرى يتشابه الوضع ولا يختلف لاجئان على ضرورة تنفيذ حق العودة للاجئين .

- وثيقة سياسية

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة توحد موقف اتحادات الشبيبة في المخيمات الفلسطينية تجاه قضية اللاجئين ، وأصدرت وثيقة سياسية تعبر عن وحدة الموقف كما يلي :

« دعا اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية بمخيمات الضفة وغزة إلى عدم اعتماد قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ ، ٣٣٨ فقط كمرجعية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية باعتبارهما غير كافيين لتجسيد حق العودة وصدورهما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ .

وأكد الاتحاد في وثيقة سياسية حول مفاوضات الوضع النهائي مؤرخة في الثامن عشر من شهر أيلول/١٩٩٩ أن حق العودة الفلسطيني كان وما يزال حقاً غير قابل للتصرف أو المنازعة والتشكيك فيه أو التذرع بأسباب متعددة للتهرب من استحقاقاته مشيراً إلى تأكيدات مجموعة من

الخبراء الأوروبيين في القانون الدولي والتي مفادها أن الحالة الفلسطينية لحق العودة تكتسب بعداً جماعياً يجعل منه عنصراً حاسماً لحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وشدد على أن حق الشعب الفلسطيني في العودة للديار والممتلكات حق ثابت واصيل وارث تتوارثه الأجيال القادمة وليس من حق أحد إسقاطه أو القفز عنه .

وأوضحت الوثيقة أن خبراء القانون الدولي في إسرائيل وخارجها يدركون أن تطبيق حق العودة يشكل التزاماً شرطياً منشئاً لدولة إسرائيل حيث أن وجودها في الأمم المتحدة مرتبط بمواقفها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بفلسطين وعلى رأسها قرار ١٨١ وقرار ١٩٤ . (١٤)

دعوات نشرت مؤخراً

واستهجنت دعوات نشرت في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ وطالبت القيادة الفلسطينية عبر بعض التوصيات بضرورة عمل استفتاء شعبي قبل التوقيع على أي اتفاق مع إسرائيل مشددة على عدم جواز استفتاء المواطن على مستقبل الوطن .

وطالبت بتوسيع دائرة المشاركة وتنوعها الفكري والسياسي وتقييم مجمل المفاوضات وتحسين وتطوير الأداء في ظل استراتيجية فلسطينية واضحة المعالم والأهداف يلتزم بثوابتها المفاوض الفلسطيني حول معركة الوضع النهائي .

ودعت الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين الوقوف أمام مسؤولياتها القومية والتاريخية تجاه حفظ وصيانة حق العودة والعمل على تجسده كخيار واحد ووحيد وعدم إخضاعه لحسابات داخلية ضيقة أو مصالح قطرية آنية ودرء أخطار التوطين فيما يحمله من انعكاسات مدمرة على

قضية اللاجئين وعدم الولوج في مستنقع التعويض كبديل عن هذا الحق . (١٥)

وجاء في وثيقة سياسية أخرى صدرت عن اجتماعات مطولة للجان اللاجئين في قطاع غزة ما يلي :

« اعتبرت اللجان الشعبية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة قرار حق العودة قراراً تاريخياً مقدساً لا يمكن التنازل عنه مؤكدة أن الشرعية الدولية مكلفة بحماية قرارها ، الذي يقضي بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها .

وأكدت اللجان الشعبية في وثيقة سياسية أصدرتها في ختام اجتماعيات مطولة وجدية ، أن التعويض في مفهوم عموم اللاجئين هو تعويضهم عن الفترة التي استغلت فيها إسرائيل أرض آبائهم وأجدادهم على مدار خمسين سنة مضت ، مشيرين إلى أن حق التعويض لا يعني ، كما يروج البعض التنازل عن حق العودة .

وعبرت عن رفضها للاستفتاء الشعبي حول قضايا الحل النهائي ، وقضية القدس واللاجئين

مؤكدة أنه لا يمكن استفتاء اللاجئين حول حقوقهم التي أقرتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ودعت اللجان الدول الصديقة والشقيقة المضيفة للاجئين إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه ضيوفها من اللاجئين ، والتمترس خلف حقوقهم المشروعة بالعودة ، وعدم اللهاث وراء مليارات الدولارات وعشرات الأمتار قابل توطينهم .

وطالبت اللجان الشعبية جموع اللاجئين في الوطن والشتات بالالتفاف حول الحق المشروع في العودة ، ومحاربة أية أطروحات تنتقص من قرار الشرعية الدولية ١٩٤ ، والعمل على توسيع دائرة التنسيق بين الوطن والشتات بما يضمن تماسك الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي في المفاوضات المقبلة .

ودعت الجهات الرسمية والمختصة إلى توسيع دائرة الوعي الجماهيري تجاه قضايا المرحلة النهائية من المفاوضات وإشراك المؤسسات الرسمية والشعبية كافة في حملة التوعية لتكون الدرع الواقية للمفاوض الفلسطيني .

وأكدت اللجان أنها أيضاً جهة اختصاص في كل المواضيع المعلقة في المفاوضات النهائية .

وشددت اللجان على أن وكالة الغوث الدولية « الاونروا » يجب أن تبقى العنوان الواضح للاجئين باعتبارها مرجعيتهم في قضاياهم الاجتماعية داخل المخيمات معرية عن إدراكها الواضح للسياسة ، التي تمارس على القائمين عليها لتقليص خدماتها ، وإضعاف حالة اللاجئين في الوطن والشتات .

وفي هذا الإطار أكدت اللجان وجوب استمرار خدمات وكالة الغوث ووقف التقليصات ، وأهمية أن تتحمل الوكالة المسؤولية الأولى والأخيرة في قضايا اللاجئين الاجتماعية في أماكن تواجدهم .

ودعت الوكالة إلى عدم التنصل من الحقوق الملقاة على عاتقها تجاه اللاجئين إلا بعد حل قضيتهم حلاً عادلاً وشاملاً للقرارات الشرعية الدولية .

وأكدت اللجان حق اللاجئين في العيش حياة كريمة داخل المخيمات وأن ينعموا بأية مشاريع تطويرية للبنية التحتية لتأهيلهم أكثر وأكثر حول قضيتهم المركزية .

يشار إلى أن توصيات مماثلة كانت صدرت في وثيقة سياسية عن اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية والقطاع » .(١٦)

تعكس هاتان الوثيقتان السياسيتان المواقف الحقيقية للاجئين الفلسطينيين إزاء عملية المفاوضات الجارية وضد فكرة توطين اللاجئين التي أخذت تروج إعلامياً وسياسياً بصورة مركزة تثير المخاوف الحقيقية ... ؟ !

مهرجان شعبي في الناصرة : (١٧)

وعزز مهرجان شعبي فلسطيني عقد في مدينة الناصرة الموقف الشعبي العريض الرافض لمشاريع التوطين والمطالب بحق العودة للشعب الفلسطيني .

فقد أكدت شخصيات فلسطينية داخل مناطق « الخط الأخضر » على تمسكها بحق العودة لكافة المهجرين الفلسطينيين من منازلهم ، جاء ذلك خلال مهرجان « حق العودة » الذي نظمته اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل الفلسطيني بالتعاون مع مركز « بديل » لحقوق المواطنة واللاجئين في القاعة الرياضية بمدينة الناصرة في فلسطين ٤٨ وعقد المهرجان تحت شعار « لا سلام مع إسرائيل دون تنفيذ حقنا في العودة إلى منازلنا وممتلكاتنا » .

وتحدث في المهرجان كل من رامز جرايسة رئيس بلدية الناصرة ومحمد زيدان رئيس لجنة المتابعة العربية العليا في فلسطين ٤٨ وعبد الحكيم الزريبي من دائرة شؤون المجلس التشريعي وسليمان فخر الدين من مرتفعات الجولان المحتلة ، ومحمد جرادات من مركز « بديل » وأكدت جميع الكلمات على إصرار اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين على مواصلة نضالهم من أجل حق العودة وكذلك الحاجة إلى توحيد أجندة العمل الفلسطيني المتعلقة بالمطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين التي تعتبر جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي ، وذلك استناداً إلى القوانين الدولية ، وقرارات الأمن ولا سيما القرار ١٩٤ كخطوة أساس لضمان جدول أعمال موحد يجمع جميع الجهود المبذولة ضمن هذا المضمار .

وتحدث في المهرجان أيضاً المحامي واكيم واكيم وسليمان الفحماوي ، نيابة عن اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين فأكدا حديثهما على أن اللجنة القطرية هي ممثل المهجرين الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في حين تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني بما في ذلك المهجرين الفلسطينيون الذين يعيشون داخل فلسطين ٤٨ .

وأكد واكيم على أن أي اتفاقية موقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العبرية تستثني حق العودة ، ستعتبر باطلة وسيتم محاربتها من قبل اللاجئين والمهجرين ، مشيراً إلى أن " إسرائيل " لا تزال مستمرة في انتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين ليس فقط في منعهم من حقهم في التملك بل تعرض أيضاً حقهم في التصويت والترشيح للمساءلة وقال " نحن نشكك وننفي أن تكون إسرائيل دولة ديمقراطية " ، وكان ضيف المهرجان الصحفي الإسرائيلي تيدي كاتس الذي كشف تفاصيل مجزرة الطنطورة المنسية ولخص في كلمته توثيق المذبحة ولفت انتباه الحضور إلى حقيقة أن مسجد الطنطورة ومقبرتها جرفاً وتم تحويل موقعها إلى متنزه على جانب البحر .

وأكد كاتس أنه لا توجد أي حكومة إسرائيلية تسعى إلى السلام وتكون في الوقت ذاته قادرة على التهرب من مسألة اللاجئين والمهجرين وتخلل المهرجان فقرات فنية قدمتها فرقة خضورية للرقص الشعبي وقدمت فرقة أطفال مخيم الدهيشة " إبداع " فقرات فنية مؤثرة عن اللاجئين في حث لجيل الشباب على متابعة مسيرة آبائهم وأجدادهم .

هل تغير الموقف التفاوضي الفلسطيني ... ؟

يثير التساؤل أعلاه القشعريرة تجاه الموقف التفاوضي الفلسطيني في قضية حق العودة

وتقرير المصير للاجئين الفلسطينيين ، فعلى الرغم من المواقف الرسمية الفلسطينية الواضحة – وهي استهلاكية في قناعات الكثيرين – المطالبة بتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بحق العودة للاجئين إلا أن هناك إشارات فلسطينية تبدد تلك المواقف العلنية الصريحة .

فإذا ما قفزنا فوق تصريحات الشهيد أبو إياد التي دعا فيها إلى تحقيق حق العودة في إطار سيادة أردنية – فلسطينية (١٨) ، وتوقفنا أمام البيان الختامي الذي اعلنه الدكتور نبيل شعث في ختام مؤتمر السلام الذي عقد في جامعة كولومبيا في نيويورك يوم ١٩٨٩/٣/١٣ ، فإننا نجد إشارة للاستعداد الرسمي الفلسطيني للتهاون و " والمرونة " في قضية اللاجئين وحقهم في العودة .

فقد جاء في بيان شعث كما نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية ووسائل إعلامية أخرى :

" أن الفلسطينيين لا ينوون إغراق إسرائيل باللاجئين ، أو تغيير ميزانها الديموغرافي ، ولكن

سنضطر إلى حل المسألة ربما بوساطة التعويضات على طاولة المفاوضات " (١٩) .

أما الرئيس ياسر عرفات فقد أدلى يوم ١٩٩٠/٢/٢٤ بالبيان التالي :

" إن حق العودة مقدس ، ورغم ذلك فإننا على استعداد لمناقشة شروط تطبيقه على أساس قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤ " (٢٠) .

هذا ما جاء في رسالته الفريدة التي بعث بها إلى مؤتمر المركز الدولي للسلام في القدس .

وأضاف عرفات في رسالته : " هناك خوف من حق العودة ، لكن اسمحوا لي أن أقول بأن تسوية هذه المسألة رهن بالاعتراف المتبادل وبدء المباحثات " .

وقد فهمت المحافل الإسرائيلية مضمون هذا النص في رسالة الرئيس عرفات على أنه استعداد لتسوية ما في مسألة حق العودة ... ؟ !

ولعلنا نشير في هذا السياق أيضاً إلى الوثيقة التي سلمها الرئيس عرفات إلى الرئيس الأمريكي كلينتون خلال لقائهما في نيسان /٢٠٠٠ ، حيث تحدثت وسائل الإعلام المختلفة عن :

" أن الرئيس عرفات سلم الرئيس الأمريكي كلينتون وثيقة مواقف فلسطينية مفصلة تشتمل عملياً على اقتراح مسودة فلسطينية لاتفاق إطار مع الفلسطينيين ومن أهم أسس الوثيقة أن الفلسطينيين يبدون استعداداً معيناً في ثلاثة مسائل أساسية : الترتيبات الأمنية ، وقضية اللاجئين والتعديلات الحدودية " (٢١) .

وعلقت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في مقاله نشرتها يوم على الموقف الفلسطيني قائلة :

« في المجال الأيديولوجي المبدئي يصر الفلسطينيون على التمسك بحق العودة ، ولكن من الواضح لهم أنه طالما يجري الحديث عن عودة اللاجئين إلى البيوت والأراضي التي فقدوها عام ١٩٤٩ ، فإنه ليس هناك أي أمل بإجراء مفاوضات حول هذه المسألة مع الشعب الإسرائيلي .. وبالتالي أصبح واضحاً لهم اليوم أن هذه الفكرة غير عملية » (٢٢).

وكانت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أيضاً قد حللت تغير الموقف الفلسطيني قائلة :

« إن حق العودة حق أساسي ومبدئي ، ولا يمكن أن أتنازل عنه ولكن لي الحق أيضاً بعدم تحقيقه .. وهذه ليست لعبة كلامية لفظية ، وإنما هي الخلاصة المكثفة للموقف الفلسطيني اليوم تجاه الحق الفلسطيني بالعودة إلى الوطن » (٢٣) .

وقد نقلت الصحيفة هذا الموقف على لسان السيد فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية وجاء في خطاب له ألقاه أمام حشد من أنصار « السلام الآن » .

وأشارت الصحيفة أن الحسيني يواصل تطويره موقفه هذا في موضوع حق العودة .

أما الدكتور رشيد الخالدي فكان أوضح من تحدث عن تغير الموقف الرسمي الفلسطيني من مسألة حق العودة ، فهو يتساءل : لماذا طرح موضوع حق العودة كفكرة بالتحديد في هذه المرحلة ؟ (٢٤)

ويقول : ربما أنه مع التقدم التدريجي باتجاه فكرة فلسطين كدولة مستقلة إلى جانب إسرائيل ، تخلت منظمة التحرير ضمناً عن مطالبتها بالمناطق التي احتلت عام ١٩٤٨ ، وتخلت إلى جانب ذلك عن التأكيد على حق العودة وهي إذ تؤكد عليه إنما تستخدمه على ما يبدو كورقة مساومة(٢٥) .

ويضيف الخالدي :

« كلما تعززت مع الوقت ضرورة التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات تخلى الفلسطينيون عن مواقفهم ولغتهم المتشددة التي تميزوا بها في بداية مسيرتهم » .

وأشار الخالدي إلى الوثيقتين الصادرتين عن المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر الذي عقد عام ١٩٨٨ حيث ظهر فيهما موقف فلسطيني جديد في موضوع حق العودة — للتدقيق يرجى العودة إلى نصي الوثيقتين - .

" في ثلاث مقالات ظهرت مؤخراً ، عرض رشيد الخالدي وزياد أبو زياد مواقف قد تعكس المنهج الفلسطيني السائد ، يرى الخالدي أن القضية تكمن في " تحديد هل سيكون هناك أجحاف بحق الفلسطينيين متى تمت الموافقة مبدئياً على حق العودة ، مع محاولة إحقاقه عن طريق تنفيذه بصورة واضحة ومحددة ومدى موافقة عدد كاف من الفلسطينيين عليه بينما يرضى عنه عدد كاف من الإسرائيليين بحيث يشكل حلاً ملائماً لهذه المسألة " . (٢٦)

إذن ، فالمسألة تكمن في تفسير حق العودة الوارد في القرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) ، بحيث لا يبقى مرتبطاً بفكرة العدل المطلق .

ويرى الخالدي أن من الممكن التوصل إلى مثل هذه المعادلة عندما يتم الإقرار بمحدودية القرار رقم ١٩٤ ، فأولاً ، وفر القرار للاجئين الفلسطينيين خيار " عدم العودة " في مقابل التعويض ، وثانياً ، فإن الذين يسمح لهم بالعودة إلى ما يسمى الآن إسرائيل يجب أن يوافقوا بمقتضى القرار رقم ١٩٤ على " العيش بسلام مع جيرانهم " بإقرارهم بالسيادة الإسرائيلية على جزء من فلسطين ، وثالثاً ، فإن العودة ليست بالضرورة إلى المساكن نفسها التي طرد الفلسطينيون منها وإنما في دولة فلسطينية تنشا في مكان آخر من فلسطين الانتدابية ، وليست النقطة الأخيرة

تفسيراً للقرار رقم ١٩٤ ، الذي يدعو اللاجئين إلى " العودة إلى مساكنهم " بقدر ما هو تفسير رشيد الخالدي للبيانات الصادرة عن مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية .

ويسرد الخالدي نماذج تنفيذ قانون العودة ، فبالنسبة إلى الفلسطينيين في الأردن حيث يزيد عددهم عن مليون نسمة يمكن حل قضيتهم باللجوء إلى تدبير يكون من شأنه " ربط الدولة الفلسطينية والأردن باتحاد كونفدرالي يشمل حدوداً مشتركة واتفاقاً على شؤون القضاء والجنسية وعلى شكل من أشكال الوحدة الاقتصادية ، وسيلبي ذلك طموح الفلسطينيين الوطنية بإعطائهم الجنسية الفلسطينية ، وسيوفر لهم في الوقت نفسه التعويض الاقتصادي ، إما المشاعر الأكثر تعقيداً فهي تلك التي تواجه الفلسطينيين في لبنان والفلسطينيين الذين طردوا من الكويت ، وقد اقترح الخالدي عودة بعض فلسطيني لبنان إلى الدولة الجديدة ، وعودة عدد محدود منهم إلى إسرائيل ، وعودة الآخرين إلى كونفدرالية – فلسطينية .

وفي مقالة لاحقة بشأن الموضوع نفسه ، حذر الخالدي من " معالجة ارتجالية للتاريخ " تدفن مسألة اللاجئين ، ومعها حقهم في العودة في نقاش تاريخي مبهم بشأن الأوضاع التي دفعت الفلسطينيين إلى مغادرة وطنهم فالأخذ بقول المسؤولين الإسرائيليين أن الحكومة الإسرائيلية غير مسؤولة عن مسألة اللاجئين معناه غض النظر عن التاريخ الإسرائيلي التحريفي في العصر الحديث ، وإهمال البحث الفلسطيني المستفيض في الموضوع " .

ولكن ... رغم كل ذلك ، إذا كان علينا أن نتعرض لتطورات الموقف الرسمي الفلسطيني في قضية حق العودة للاجئين ، فإننا نوثق أحدث وأهم تصريحات أدلى بها الدكتور أسعد عبد الرحمن مسؤول ملف اللاجئين حيث كان قد أكد في تصريح أدلى به خلال لقاء مع صحيفة الرأي : " ما لا نقبل أقل منه هو حق العودة أو التعويض .. ونحن نملك الحق في الدفاع عن حقوقنا كاملة " (٢٧) ، وأضاف في تصريح لاحق له " تعدي حق اللاجئين في العودة بيع وخيانة لقضية اللاجئين ، والتوطين مرفوض مبدئياً وفلسطينياً وعربياً " (٢٨) .

• الخلاصة

في ضوء المعطيات والوثائق الواردة في هذا الجزء من الدراسة حول المواقف الفلسطينية والعربية تجاه قضية اللاجئين في العودة إلى وطنهم وممتلكاتهم ، يمكن أن نضع خطوط مشددة تحت الخلاصة التالية :

بينما نرى ونلمس أن الموقف الرسمي العربي تجاه قضية اللاجئين قد تميز على مدى العقود الماضية وخاصة في الخمسينات والستينات بالوضوح والحسم والمطالبة الصريحة بعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم ، نجد أن هذا الموقف استمر في السبعينات والثمانينات ، ولكن بخجل وفتور ، إلى أن تراجع وتقوقع عملياً في التسعينات في ظل عملية المفاوضات ، والمؤشرات التي تتحدث عن تخلي العرب عن حق العودة للاجئين وتحولهم للتعاطي مع مشاريع التوطين كثيرة .

وبينما تواصل الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي الداعي إلى حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ، ووقفت البندقية الفلسطينية وسلسلة الهبات والانتفاضات الفلسطينية وراء المطلب المشروع المدجج بكم من القرارات الدولية ، أخذنا عملياً نتحسس ونتلمس ونتوجس ريبة من محادثات الغرف المغلقة التي تعقد ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي .

وما المؤشرات التي أوردناها على تغير في الموقف الفلسطيني إلا غيض من فيض مما يتعلق باللقاءات السرية ، وما نضح عنها وكلها موثقة إلى حد كبير .

وإذا أردنا في ختام هذه الخلاصة أن نشدد على شيء ، فإننا نشدد على أن الشارع الفلسطيني متمسك عملياً بالإجماع بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير .. وتقف إلى جانب الشارع الفلسطيني قوى سياسية فلسطينية عريضة لا يمكن أن نستثني منها أي فصيل من الفصائل القائمة الفاعلة في الداخل والخارج الفلسطيني على حد سواء ...

ذاك هو الموقف العربي المتمسك بخجل بالقرارات الدولية الداعية إلى حق العودة ... وذلك هو الموقف الفلسطيني الجامع الشامل المتمسك بالحق الفلسطيني بالعودة ، والرافض تماماً لكافة مشاريع التوطين ..

فماذا تقول مجريات عملية المفاوضات الجارية في موضوع حق العودة ... ؟!

وما هي السيناريوهات والآفاق المطروحة للحل ... ؟!

ثم ما هي الاستخلاصات الأساسية الكبيرة التي يمكن أن نتلمسها ونشدد على أهميتها البالغة ... ؟

نأمل أن نغطي هذه الأسئلة والتساؤلات في الجزء التالي من الدراسة والمتعلقة بوضع اللاجئين في عملية المفاوضات .

قضية اللاجئين في إطار عملية المفاوضات

ونقترب في هذا السياق الدراسي المكثف ، في قضية اللاجئين من خطوط التماس التفاوضية ، لنطرح ونتساءل ونستشرف الآفاق والسيناريوهات :

- حيث أن عملية المفاوضات جارية رغم المخاضات والأزمات المتلاحقة، فما هي بالتالي الاحتمالات الحقيقية في أن تطرح قضية اللاجئين وتعالج بصورة جذرية ..؟
- وهل سنشهد في إطار هذه المفاوضات نقلة حقيقية مثلاً في السياق والمواقف واللاءات الإسرائيلية إزاء قضية اللاجئين ..؟
- وهل سنرى مرونة لدى حكومة الجنرال باراك الراهنة تجاه قضية اللاجئين " تمسح " اللاءات الإسرائيلية السابقة ولو جزئياً ..؟
- وكيف تعاملت بالأصل ، ومنذ البداية اللجان التي أوكلت لها القضية ..؟
- وهل من الممكن التوصل إلى حل جذري في هذه القضية المتفجرة ..؟

المنطلقات والثوابت

يتبين لنا بوضوح عبر ذلك الزخم الكبير من المعطيات والوثائق الواردة آنفاً في سياق الدراسة أن المنطلقات والثوابت الراسخة للأطراف المختلفة لم تتغير لا على المستوى الرسمي ولا الدبلوماسي ولا الإعلامي الاستهلاكي للرأي العام ، ولا على المستوى الفلسطيني — رغم الإشارات الواردة حول اللقاءات السرية المغلقة وما نضح عنها وخاصة ما يتعلق بوثيقة أبو مازن — بيلين - ، ولا على المستوى الإسرائيلي ، ولا العربي ولا الأمريكي ...

فالمنطلقات والثوابت الفلسطينية العلنية واضحة المعالم ، ومستندة بالأساس إلى القرارات الدولية ، والمطالبة بتطبيقها ، وممارسة حق العودة وتقرير المصير للفلسطينيين ، وكذلك المنطلقات والثوابت الرسمية العربية في هذا الصدد .

وعلى صعيد المنطلقات والثوابت الإسرائيلية ، فكما قرأنا عبر الوثائق والمواقف السابقة ، فإنها لم تتحرك قيد نملة ، ولم تتغير ، وحسب المؤشرات المتوافرة والمتراكمة حتى أبان الحكومة الإسرائيلية الحالية (باراك) ، فإنها على ما يبدو لن تتغير جذرياً ...

وتضاف المواقف الأمريكية بطبيعة الحال ، إلى المنطلقات والثوابت الإسرائيلية لتعززها .

غير أن المنطلقات والثوابت شيء ، وما جرى ويجري عملياً خلال المفاوضات والغرف المغلقة شيء آخر .

- ### حق العودة في الاتفاقات الموقعة

فبالعودة إلى نصوص الاتفاقات العربية — الإسرائيلية الموقعة وهي : كامب ديفيد وإعلان المبادئ الفلسطيني — الإسرائيلي ، وكذلك معاهدة السلام الأردنية — الإسرائيلية ، يتبين أن هذه الاتفاقات قد أسقطت المعالجة الفورية والجذرية لقضية اللاجئين والنازحين، وأرجأتها إلى

مفاوضات المرحلة النهائية ، في الوقت الذي لم تشر فيه إلى القرارات الدولية وفي مقدمتها القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين ، و ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين الفلسطينيين (١) .

وفي الوقت الذي أشار فيه الدكتور أبو ستة إلى المادة الثانية من المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية حيث ذكر وللمرة الأولى صراحة العمل على توطين اللاجئين " من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم " (٢) ، نرى أن إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي قد أرجأ مناقشة وحل هذا الملف الفلسطيني الأكثر جوهرية وأهمية وتفجراً .

وبالتالي لم نقرأ في الاتفاقات أي ذكر لحق العودة للاجئين الفلسطينيين ، ولم تكلف الأطراف العربية نفسها بالتأكيد على أو الإشارة إلى هذا الحق الكبير المشروع الراسخ والموثق في القرارات الدولية ، ووفق ما رشح عن اللقاءات السرية المغلقة مثلاً فإن المفاوض الفلسطيني لا يطرح ولا يشدد على القرارات الدولية التي تؤكد على حق العودة ، كما أنه تاه وانشغل بتفاصيل استحقاقات المرحلة الانتقالية على حساب القضايا الجوهرية المؤجلة ، ولا يختلف الموقف العربي هنا عن الموقف الفلسطيني .

• تجربة اللجنة الرباعية للنازحين .

وحتى نتلمس الاحتمالات التفاوضية إزاء قضية اللاجئين لنا عبرة في تجربة اللجنة الفنية الرباعية لبحث آليات عودة النازحين الفلسطينيين ، حيث أخفقت هذه اللجنة على سبيل المثال على مدى دوراتها وجولاتها العديدة التي عقدتها خلال السنوات القليلة الماضية ، في التوصل حتى إلى تعريف مشترك متفق عليه حول من هو النازح ، رغم طرح الموضوع وبحثه في كافة الاجتماعات ، كما لم تقترب مواقف الأطراف المشاركة في اللجنة حتى من تحديد الأعداد التقريبية للاجئين. (٣)

ودون الخوض في حيثيات المباحثات في هذه اللجنة حول تعريف من هو النازح ، وحول أعداد النازحين ، فإن العبرة التي نود التشديد عليها هنا ، هي : أن السياسة التفاوضية الإسرائيلية في قضية النازحين سياسة مماطلة وتفصيلية وتتويهية وترمي إلى إطالة أمد المفاوضات حول القضية لسنوات طويلة يتوقع أن تكون كلها عجاف تفاوضياً .. والموقف الإسرائيلي أقرب إلى التعامل مع قضية النازحين لعام ١٩٦٧ كقضية إنسانية وليس كقضية سياسية وطنية حقوقية ...فإذا كان الأمر كذلك على مستوى اللجنة الرباعية والنازحين فكيف سيكون الأمر بالنسبة لحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ..؟!

ولا نعتزم في هذا السياق أن نتوه ونتوه القارئ معنا في تعريف من هو اللاجئ الفلسطيني ، كما تاه أطراف اللجنة الرباعية في تعريف من هو النازح وتحديد عدد النازحين ، فالمبدأ العريض الكبير أن فلسطين عربية ، وأن الشعب الفلسطيني الموزع على دول المنطقة والعالم هو صاحب

الأرض والوطن والحق ، وله الحق كل الحق في العودة إلى أرضه ووطنه وممارسة حقه الكامل في ذلك .

فنترك مسألة التعريف وتحديد الأعداد للاجئين والنازحين للجان المختصة بذلك ، وننتقل إلى قضية اللاجئين في المفاوضات الجارية .

• اللاجئون في المفاوضات

إذن ، الواضح من الاتفاقات والمعاهدات التي وقعت حتى الآن ، أنها لم تبحث قضية اللاجئين ، ولم تحدد إطار مبادئ بخصوصها ، ولم تطرح مسألة حق العودة للاجئين ، وإنما أرجئت القضية وعلق الملف « وأسقط « حق العودة تفاوضياً مرحلياً ... أما وقد دقت ساعة المفاوضات النهائية حول كافة الملفات المعلقة ، وفي المقدمة منها ملف اللاجئين ، فإن أول ما يخطر بالبال هنا هو الاستعداد الفلسطيني أولاً ، ثم العربي ، وفي المقابل الخطوط التفاوضية الإسرائيلية ، وما بين الجانبين من مبادرات ووثائق أخرى وأخيراً الاحتمالات الحقيقية للتقدم .

فلسطينياً ، أكد الدكتور أسعد عبد الرحمن مسؤول ملف اللاجئين والنازحين في منظمة التحرير الفلسطينية عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة سابقا، غير مرة ، الثوابت الفلسطينية في موضوع حق العودة ، وأن لا تنازل عن هذا الحق ، فقد أكد في لقاء أجرته معه صحيفة الرأي الأردنية على سبيل المثال : " أن التوطين مرفوض فلسطينياً وعربياً وقومياً وأنه افتئات على الحق الوطني للدول المضيفة " (٤) ، وأضاف " أن الاستراتيجية الفلسطينية السياسية التفاوضية تستند إلى سيناريو واحد ، ألا وهو إقرار حق العودة وفق القرار ١٩٤ إضافة إلى التعويض " (٥) ، وأوضح قائلاً : " لدينا دراسات جاهزة سنتقدم بها في الأساس في إطار الدائرة القانونية " (٦) ، وأشار إلى " وجود ورقة تفاهم مشتركة أردنية فلسطينية حول موضوع اللاجئين " (٧) .

غير أن المسألة التفاوضية لا تقف هنا ، فهناك قنوات ومبادرات أخرى تتجاوز هذا الموقف وهذه المرجعية .

فهناك مثلاً وثيقة أبو مازن – بيلين القائمة والموثقة والتي أشار لها بيلين نفسه في اكثر من تصريح صحفي – ورغم النفي الفلسطيني لها - ، وتتعاطى مع قضية اللاجئين بصورة مختلفة ، فقد جاء في نص الوثيقة : " أما بشأن اللاجئين فنصت الوثيقة على حق إسرائيل في منع العودة إلى الأراضي التي تخضع لسيادتها ، وأن ترتيبات عودتهم والقيود عليها إلى مناطق الكيان الفلسطيني ، سيتم الاتفاق عليها في المفاوضات حول الوضع النهائي ضمن المواضيع التي تتعلق بأمن إسرائيل (٨) .

وعلى ذلك فإنه إذا ما اعتمدت هذه الوثيقة ولو بصورة غير رسمية وغير مباشرة للتفاوض في قضية اللاجئين ، فإنها تسقط مسبقاً حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

ولكن هناك أيضاً لقاءات ووثائق سرية أخرى تتعلق بملف اللاجئين ، ولا ندري حقيقة إلى أي

مدى سيستفاد منها في عملية المفاوضات ونشير فيما يلي إلى أهمها : وهو ذلك اللقاء الذي جمع أكاديميين فلسطينيين وآخرين وعقد في جامعة هارفارد الأمريكية ، جاء في بروتوكول اللقاء .

" أكاديميون إسرائيليون وفلسطينيون اقترحوا مؤخراً حلولاً لمشكلة اللاجئين من خلال تقرير مشترك هو الأول من نوعه .

هذا التقرير الذي وصل إلى صحيفة هآرتس العبرية هو نتيجة للمحادثات التي بدأت في ١٩٩٥ وانتهت قبل فترة وجرت برعاية معهد ، فيترهد ، للعلاقات الدولية في جامعة هارفارد الذي يهتم باقتراح حلول لكل واحدة من القضايا التي تتعلق بالتسوية الدائمة كجزء من خطة دولية لحل الصراعات .

مشكلة اللاجئين هي القضية الأولى التي حاول المعهد مواجهتها وطرحها على بساط البحث والوثيقة مثيرة للاهتمام والتشجيع لأنها توفر للطرفين فرصة لبلورة تسوية تدفع النقاش الجماهيري للأمام بعد خمسين سنة من المراوحة في المكان .

الفلسطينيون يقولون من ناحيتهم بأنهم يملكون حق العودة لبيوتهم الموجودة في حدود عام ١٩٦٧ ، والإسرائيليون يردون بأن مشكلة الفلسطينيين لا تهمهم والوثيقة الجديدة تضمنت عدة نقاط تفاهم هامة ، ولكن الفجوات بقيت بين الطرفين اللذين يعتقدان بإمكانية التغلب عليها من خلال مفاوضات التسوية الدائمة التي ستتطرق أيضاً لقضايا الحدود والمستوطنات وغيرها .(٩)

المشــاركـون

أما بالنسبة للمشاركين في اللقاء فقد « شمل الجانب الإسرائيلي الذي بلور الوثيقة سفير إسرائيل السابق في مصر والأردن شمعون شمير والمستشرق من الجامعة العبرية موشيه ماعوز ومعلق « هآرتس » للشؤون العسكرية زئيف شيف ورئيس جامعة حيفا سابقاً جبرئيل بن درور وعضو الكنيست من حزب العمل يوسي كاتس والمدير الإسرائيلي للجنة الإسرائيلية الأمريكية يوسي آلبر .

وفي الجانب الفلسطيني شارك رئيس طاقم مفاوضات مراقبة السلام العامل في جامعة كمبردج يزيد الصايغ ورئيس الملتقى الفكري العربي في القدس إبراهيم الدقاق والمعلق السياسي حسن الخطيب والمحاضر في جامعة النجاح في نابلس المختص في الرأي العام الفلسطيني خليل الشقاقي .

المجموعة عقدت اجتماعاتها بمساعد موظف هارفارد هيربرت كالمان الذي يحاول منذ سنوات عقد لقاءات بين إسرائيليين وفلسطينيين وقد انضم إليه نديم روهانا الذي يرتبط بمعهد فيترهد .

آلبر الذي قام بصياغة التقرير مع خليل الشقاقي أوضح بأن المشروع معقد جداً بسبب الماضي وليس فقط بسبب الحاضر والمستقبل .. « في أوسلو قرر الطرفان عدم التطرق للماضي وإنما

للمستقبل وحده ، ولكن عندما يصل الأمر إلى قضية اللاجئين فليس بالإمكان العمل وفق هذا المبدأ ، وقد كان علينا أن نصغي الواحد للآخر ، لأن كل حل يجب أن يضمن الموافقة الجماهيرية الواسعة في كلا الطرفين فيما يتعلق بمصير اللاجئين » (١٠) .

نصوص

وحسب الموقف الفلسطيني « لا يدور الحديث عن العودة الجماعية للاجئين إلى إسرائيل بل عن الحق الأخلاقي المعترف به من قبل إسرائيل وغير القابل للانتقاص لكل فلسطيني في العودة إلى بيته وتملكه في فلسطين ، وفي هذا السياق تقبل إسرائيل على نفسها مسؤولية التسبب في قضية اللاجئين إلا أن التطبيق الفعلي لحق العودة مسألة أخرى وفي هذا المجال تبدو عودة عدد قليل فقط مسألة ممكنة .

« اللاجئون الذين لا يعودون إلى إسرائيل نفسها يسمح لهم بالعودة للدولة الفلسطينية إن رغبوا في ذلك ، وقدرة الدولة الفلسطينية على استيعابهم وليس موقف إسرائيل هو الذي سيقرر حجم العائدين في التسوية الدائمة كعودة إلى حدود ١٩٦٧ من أجل السماح بأكبر عدد من اللاجئين مقابل التنازل عن تطبيق حق العودة بشكل كامل » .

« اللاجئون المعنيون بالبقاء في الدول التي تستضيفهم بإمكانهم أن يبقوا أن وافقت الدولة المعنية على ذلك وأولئك الذين لن يطبقوا حق العودة سيحصلون على تعويض شخصي والتعويض الجماعي سيدفع للدولة الفلسطينية ويستغل في استيعاب العائدين وإعادة تأهيلهم وإسرائيل ستتحمل المسؤولية الوحيدة لتمويل التعويض الشخصي والجماعي ، ويحتمل أن تقدم مساعدات دولية لذلك ، التوطين في الأقطار المستضيفة سيتطلب على ما يبدو مفاوضات منفصلة معها ومساهمات من أرجاء العالم من أجل طابع الاتفاق الملزم وأن تفكك مخيمات اللاجئين وأن يتم حل وكالة غوث اللاجئين » (١١) .

٤ نقاط رئيسية

وجاء في الوثيقة « أن الموقف التسووي الإسرائيلي يدور حول أربعة مسائل ، تحديد درجة المسؤولية عن أحداث ١٩٤٨ ، والموافقة على عدد الفلسطينيين الذين سيدخلون لدولتهم والتعويض المالي وجمع شمل العائلات والموقف التسووي الإسرائيلي يبدأ بقبول درجة معينة من المسؤولية العملية عن مشكلة اللاجئين ١٩٤٨ وليس بقبول المسؤولية الأخلاقية .

إسرائيل تعترف بأن العملية التاريخية التي وصلت إلى ذروتها في حرب ١٩٤٨ تركت من ورائها اللاجئين وتسببت في معاناة كبيرة للشعب الفلسطيني ، وكل الأطراف تتقاسم على الأقل بدرجة معينة المسؤولية عن الظلم التاريخي وعن معاناة الفلسطينيين .

« وتعديل هذه الضائقة على يد كل الأطراف هو الهدف المركزي لعملية السلام العربية

الإسرائيلية » ، هذا ما جاء في مطلع الموقف التسووي الإسرائيلي ، كما جاء لاحقاً بأن إسرائيل تعترف بحق الفلسطينيين بملاءمة قبول اللاجئين مع القدرة الفلسطينية على الاستيعاب .

ووفقاً لهذا الموقف يأخذ الفلسطينيون على عاتقهم مسؤولية وضع قيود تعتمد على قدرتهم وفي المقابل تتنازل إسرائيل عن مطلب الرقابة على دخول اللاجئين للدولة الفلسطينية نتيجة لصعوبة تطبيق ذلك .

ومع ذلك أن خرق الفلسطينيون القيود الموضوعية من خلال إدخال لاجئين بعدد يفوق قدرتهم الاستيعابية فبإمكان إسرائيل أن توقف الدعم الجماعي الذي ستمنحه للدولة الفلسطينية وللدول العربية ، هذا الدعم سيأتي على ما يبدو من التبرعات اليهودية والدولية .

تجاوزاً لذلك ترى إسرائيل في التعويض مسألة متبادلة تدفع الدول العربية في إطارها تعويضاً جماعياً لإسرائيل عن اللاجئين اليهود من عام ١٩٤٨ ، وإسرائيل ترى في التعويضات التي ستحصل عليها وفي تلك التي ستعطى للفلسطينيين تعويضاً جماعياً ، وحسب موقفها فإن السماح بالتعويض الشخصي يتطلب تقدير قيمة كل عقار إسرائيلي وفلسطيني ، وهذه مسألة تستغرق وقتاً طويلاً ، بالإضافة إلى ذلك يفتح دفع التعويضات الشخصية إمكانية تقدم عرب إسرائيل بمطالب التعويض عن أملاكهم الأمر الذي تريد إسرائيل تجنبه .(١٢)

جمع شمل

وحول الاستعداد الإسرائيلي الحقيقي بالنسبة لعودة اللاجئين أكدت الوثيقة على أن : «إسرائيل التي تصر على أن يتنازل الفلسطينيون عن العودة على استعداد لاستيعاب عشرات آلاف اللاجئين في إطار مشروع جمع شمل العائلات على أساس المواقف التسووية والتفاهمات المشتركة الواضحة .

الطرفان يتفقان بأن الحل الناجح الذي ستم التوصل إليه من خلال التفاوض يجب أن يسدل الستار على قضية اللاجئين » والفلسطينيين يعترفون بأن حق العودة لأغلبية اللاجئين من عام ١٩٤٨ ليس واقعياً وأن الكثيرين منهم سيبقون في الدول التي يعيشون فيها من الناحية الفعلية .

إسرائيل تعترف بأن لاجئين كثيرين سيدخلون للدولة الفلسطينية وفقاً لقدراتها الاستيعابية وبأن التعويضات ستدفع للاجئين الفلسطينيين وللدول التي ستستوعبهم عدا عن ذلك ستستوعب إسرائيل عدداً مقلصاً من اللاجئين على أراضيها وتأخذ على عاتقها جزء من المسؤولية عن التسبب في مشكلة اللاجئين في عام ١٩٤٨ مع العرب جنباً إلى جنب . (١٣)

ربـط !!

وتشير الوثيقة إلى « أن الفلسطينيين معنيون بأن تعترف إسرائيل بأكثر من المسؤولية الجزئية عن مشكلة اللاجئين عام ١٩٤٨ ، ويطالبون أن تتحمل إسرائيل مسؤولية التسبب في قضية اللاجئين ويطالبون أن يتم الاعتراف بحقهم الجماعي في العودة لفلسطين ولكن دون

المطلب الفعلي بعودة اللاجئين إلى بيوتهم .

والفلسطينيون يطلبون أن يعطوا تعويضاً شخصياً وجماعياً عن المعاناة التي عاناها اللاجئون،

رغم أن الفلسطينيين لا يعارضون تعويض إسرائيل من قبل الدول العربية عن اللاجئين اليهود لعام

١٩٤٨ ، إلا أنهم يخشون أن تنشأ قضية تماثل وتوازي وربط من شأنها أن تقزم المسؤولية الأخلاقية الإسرائيلية عن المشكلة .(١٤)

وتوضح الوثيقة أيضاً « أن حجم الدولة الفلسطينية هو بؤرة لاختلاف جديد في الآراء ، لان الفلسطينيين يدعون أنه كلما كانت دولتهم أكبر كان بإمكانهم أن يستوعبوا عدداً أكبر من إخوانهم في الخارج ، أما الجانب الإسرائيلي فقد رفض قبول هذا الربط وعبر عن اعتقاده بأن هذه مسألة للحل الدائم الذي سيتحدد من قبل الطرفين وليس من قبل الأكاديميين » (١٥) .

تنطوي هذه الوثيقة التقريرية المتعلقة بلقاء هارفارد على أهمية بالغة ، نظراً لسوية وأهمية المشاركين في اللقاء أولاً ، ونظراً لأن الجهات الرسمية لدى الطرفين منحت الغطاء للقاء ، ويتبين من خطوط وتفاصيل الوثيقة أن مواقف الطرفين متباينة متعارضة وهذا أمر طبيعي ، فهما لن يلتقيا بسهولة في هذا الشأن مهما كان المشارك الفلسطيني في اللقاء ، غير أننا نتوقف عند الإشارة الواردة في الوثيقة حول الربط ما بين عودة أعداد لم تحدد من اللاجئين والدولة الفلسطينية العتيدة ، التي أشير في أكثر من وثيقة إلى أنها ستأتي على حساب حق العودة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين ١٩٤٨ .

• في ظل حكومة باراك

فإذا كانت السياسة الرسمية الإسرائيلية التقليدية على مدى العقود الماضية ترفض القرار ١٩٤ وترفض التعاطي مع حق العودة للاجئين إذ تعتبره بمثابة « انتحار سياسي للدولة العبرية » ، فماذا تقول حكومة اولمرت-باراك الحالية وربما القادمة ؟ وهل ستتغير تلك السياسة التقليدية !؟

في الرابع من تشرين أول /١٩٩٩ كان أعرب باراك عن أسف الحكومة الإسرائيلية على معاناة الشعب الفلسطيني ، غير أنه أوضح أن « إسرائيل » لا تتحمل مسؤولية النزاع بين الشعوب ونتائجه ، وأكد « أن الحكومة الإسرائيلية لن توافق على عودة لاجئين إلى المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية (١٦) وكان باراك قد أعلن في تصريح سابق له « أنه لن تكون هناك عودة للاجئين إلى إسرائيل » (١٧) .

وكان قد أعلن أمام صحفيين أمريكيين أيضاً « أن الحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين سيوجد في البلدان التي يعيشون فيها اليوم (١٨) .

كما حذرت الأكاديمية الأمريكية الدكتورة لارا دراك البروفسور في الجامعة الأمريكية في واشنطن من « أن باراك لن يسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين » (١٩) .

وعزز شلومو بن عامي وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي ووزير الخارجية وأحد أهم الوجوه المعتدلة في حزب العمل سابقا موقف باراك ، حينما قدم اقتراحاً بـ « أن تخصص مصر مناطق في شمالي سيناء لتوطين اللاجئين الفلسطينيين » (٢٠) .

أما بلدوزر المعارضة الإسرائيلية ارئيل شارون فقد أكد قبل وبعد رئاسته للحكومة الاسرائيلية رفضه أكثر من مرة لحق العودة للاجئين الفلسطينيين » (٢١) ، وطالب من جهة أخرى « بأن تقوم الدول العربية بتعويض اليهود عن الممتلكات التي تركوها وراءهم في تلك الدول » (٢٢) .

وأشارت مصادر إسرائيلية عديدة إلى « أن قيمة التعويضات التي تطالب بها « إسرائيل » تقدر بـ « مئات المليارات » من الدولارات » .

• اللاجئون والدويلة

الإشارة الواردة في وثيقة أبو مازن –بيلين حول ترتيبات عودة اللاجئين إلى الكيان الفلسطيني – وهي مرتبطة بالوضع النهائي ليست عفوية ، فقد ربطت تماماً مسألة حق العودة اللاجئين بإقامة الكيان الفلسطيني في إطار المفاوضات النهائية الذي قد يطلق عليه اسم الدولة الفلسطينية المستقلة ، والأرجح أنه سيكون على شكل دويلة مقصقصة الأجنحة منقوصة السيادة والحرية مقطعة الأوصال الجغرافية والديموغرافية .

وإن كانت وثائق إسرائيلية وغير إسرائيلية عديدة كما في سياق الدراسة ، قد تحدثت عن إمكانية أن تستوعب الدولة الفلسطينية أعداداً من لاجئي – نازحي ١٩٦٧ ، فذلك لأن هذه الإمكانية واردة إسرائيلياً أيضاً ، إذ أن اسحق رابين كان قد تحدث عن عودة عدد من نازحي ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية ولكن في إطار " سياسة لم الشمل " التي تتحكم بها السلطات الإسرائيلية ، وسمح رابين آنذاك بعودة خمسة آلاف نازح سنوياً .

وفي هذه المسألة تحديداً صرح شارون حينما كان وزيراً للخارجية الإسرائيلية في حكومة نتنياهو قائلاً : " أن إسرائيل ستدرس إمكانية عودة لاجئي عام ١٩٦٧ إلى الضفة الغربية " (٢٣)

وكانت الباحثة اليهودية دونا آرزت قد تحدثت في كتابها المشار إليه آنفاً عن إمكانية " حل قضية اللاجئين في إطار حل إقليمي شامل يقضي بإقامة دولة فلسطينية تستوعب بدورها أعداداً من اللاجئين بينما يجري توطين الجزء الأكبر في الدول العربية .

ويذكر بأن المفكر والباحث رشيد الخالدي كان قد أشار أيضاً في سياق دراسته إلى احتمالية مقايضة حق العودة للاجئين بإقامة الدولة الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأمر الذي أكدته الأيكونومست في تحليل نشرته ، حينما أشارت إلى مخاوف فلسطينية عميقة من أن تقدم السلطة الفلسطينية في النهاية على مقايضة حقوق اللاجئين باعتراف

إسرائيل بدولة فلسطينية " (٢٤) .

وربط مارك هيلر ود. سري نسيبة في كتابهما المشترك " No Trumpets. Drums ١٩٩١ " قضية اللاجئين بالدولة الفلسطينية ،حيث دعا الكاتبان في إطار خطة فلسطينية – إسرائيلية مشتركة لمعالجة مسألة اللاجئين إلى وجود دولتين ، واقترحا أن تكون الدولة الفلسطينية الجديدة مستعدة لاستيعاب بين ٧٥٠ ألفاً ومليون عائد فلسطيني " (٢٥) .

وعلاوة على ذلك فإن عملية الربط ما بين الدولة أو الدويلة الفلسطينية العتيدة وما بين حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة ، تبدو هي الأكثر منطقية واحتمالية للتطبيق في إطار المفاوضات النهائية ، وذلك على اساس مبدأ المقايضة المشار إليه أي : دولة أو دويلة فلسطينية مقابل حق العودة ، على أن يقوم الكيان الفلسطيني باحتواء قضية اللاجئين وانهائها إلى الأبد عبر استيعاب أعداد منهم وخاصة لاجئي ١٩٦٧ في الضفة الغربية أو في قطاع غزة أو ربما في سيناء كما عرض شلومو بن عامي ، والشيء الواضح حتى الآن أن حركة العودة للاجئين الفلسطينيين لن تكون مفتوحة وحرة وطليقة ، وإنما ستتم وفق موافقة وأطواق واشتراطات إسرائيلية لها علاقة في نهاية الأمر بالصراع الديموغرافي على أرض فلسطين وبالتهديد الأمني الاستراتيجي الكامن في عودة اللاجئين على " دولة إسرائيل " كما تجمع الموقف والبرامج السياسية الإسرائيلية .

وفي صدد الدويلة الفلسطينية مقابل حق العودة نشير إلى أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين يرفضون تماماً عملية المقايضة ، فقد جاء في استطلاع للرأي العام الفلسطيني :

" أظهرت نتائج استطلاع للرأي أجرته الهيئة العامة للاستعلامات في الضفة الغربية وقطاع غزة تمسك الفلسطينيين بحق العودة ورفض غالبية ساحقة منهم " مقايضة " هذا الحق والتنازل عنه مقابل قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع ، وذلك رغم ما يبديه غالبيتها من تشاؤم إزاء وجود توجه دولي فعال وشامل لحل قضية اللاجئين التي رأت غالبية مرتفعة إن العملية السلمية لن تؤدي لحل عادل ومنصف له .

وقال ٩٠,٨٪ ممن شملهم الاستطلاع أنهم لا يؤدون قيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل التنازل عن حق العودة .

وأعرب ٨٢,٣٪ عن اعتقادهم لعدم وجود توجه شامل وفعال من المجتمع الدولي لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، مقابل ١٧,٧٪ فقط رأوا بوجود مثل هذا التوجه ، بينما قال ٨٥٪ أنه لا يعتقدون بأن العملية السلمية ستؤدي إلى حل عادل ومنصف لقضية اللاجئين مقابل ١٥٪ يعتقدون بذلك .

وتوقع ٤٦,٧٪ التعويض حلاً لقضية اللاجئين ، بينما قال ٢٤,٩٪ ممن شملهم الاستطلاع أنهم لا يتوقعون أن يكون حل هذه القضية بالعودة إلى الأراضي التي احتلت عام ٤٨ ، وقال ١٣,٢٪ أنهم يتوقعون التوطين ، ١٢,٧٪ البقاء في المخيمات .

وفضلت الأغلبية (٧٢,٥٪) العودة على التعويض ، الذي أيده ٢٤,١٪ فقط ، في وقت أكد فيه

٥١,٤٪ ممن شملهم الاستطلاع أنهم سيعملون على افشال الحل لو جرى القبول بمبدأ التعويض المادي كحل نهائي لقضية اللاجئين .

وقال ١٠,٧٪ فقط ، أنهم سيوافقون مقتنعين على هذا الحل ، بينما قال ٣٢,٨٪ أنهم سيقبلون به مرغمين وكأمر واقع .

وطالبت أغلبية مؤلفة من ٣٣,٥٪ القيادة الفلسطينية بالاستماع إلى رأي اللاجئين في الحل المطروح قبيل بدء مفاوضات الحل الدائم ، وذلك كضمان للتوصل إلى حل عادل ومنصف لهذه القضية ، بينما دعاها ٢٩,٧٪ إلى التمسك بقرارات الشرعية الدولية ، وطالبها ٢٣,٩٪ بالمباشرة بتحرك دولي واسع لتشكيل قوة ضغط على إسرائيل ودعا ٧,١ ٪ لاشراك الدول العربية في المباحثات على قضية اللاجئين .

وقال ٣٠,٤٪ أنهم يعتقدون بإمكانية التوصل إلى حل لقضية اللاجئين في مفاوضات الحل النهائي ، الأمر الذي نفاه ٦٩,٦٪ .

وأيد ٤٢,٨٪ الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية قبل حل قضية اللاجئين ، فيما رفض ذلك ٥٧,٢٪ " . (٢٦)

وبالتالي فإن الخلاصة المكثفة هنا التي يمكننا التأكيد عليها : أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تائهة اليوم بين افخاخ الدويلة الفلسطينية والتعويضات المزعومة ومشاريع التوطين التصفوية في الدول العربية ، الأمر الذي يقودنا بالتالي إلى استخلاصات جوهرية أساسية بالغة الأهمية ، سنعرضها في الجزء التالي والأخير من الدراسة .

اللاجئون- اهم الاستخلاصات- التوطين الاخطر...!

من الاستخلاصات الأساسية :

- التوطين أخطر الحلول على الحقوق المشروعة .
- الاستفتاء الشعبي الفلسطيني المطروح لا مبرر له .
- تداعيات قضية اللاجئين تؤثر على الأمن في الشرق الأوسط .
- إعادة صياغة الخطاب الفلسطيني العربي وإعادة ترتيب أجندة الأولويات .
- التمسك بالقرارات الدولية وعدم التفريط بها كرصيد دولي مشروع وقوي وفعال .
- محاصرة السياسة الإسرائيلية الرافضة بممارسة الضغوط المستمرة عليها .

ففي هذا الجزء من هذه الدراسة التحليلية المتخصصة الموثقة ، سنجتهد في تقديم أهم العبر والدروس ، وفي استخراج أهم الاستخلاصات المفيدة التي يمكن التوصل إليها استناداً إلى قراءة كافة خطوط ومعطيات وحقائق قضية اللاجئين ، وقراءة جل وأهم الأفكار والمقترحات والمشاريع والمواقف المتعلقة بتوطين وتأهيل اللاجئين وتصفية قضيتهم ، آملين الاستفادة على قدر الإمكان من هذه المساهمة التي ارتأينا لها ضرورة ملحة ، ونحن على أعتاب أو في سياق مفاوضات الحل النهائي .

أولاً : التوطين الأخطر

أن الحديث عن المشاريع المشبوهة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في مناطقهم القسرية ، كما تبين معنا ، هو حديث قديم تعود جذوره إلى ما قبل النكبة / الكارثة واغتصاب فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية ..

والحديث عن مشاريع التوطين قائم ومطروح ومتجدد ، بل يمكن القول أنه قد يحتل المحور في المباحثات السرية على وجه الخصوص .

ذلك لما لهذه المسألة من أهمية بالغة وحساسية مفرطة وتداعيات خطيرة ... فقضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية وطن اغتصب وتهود وقضية شعب نكل فيه وقمع واقترفت المجازر الجماعية بحقه ، وأجبر على الرحيل إلى شتى أصقاع الأرض ، وبشكل خاص إلى مخيمات اللاجئين التي أقيمت على تخوم فلسطين أو بعيداً عنها ...

وقضية اللاجئين هي قضية حقوق مغتصبة تعترف بها كافة القرارات الدولية ، والتي تقر حق العودة وحق الشعب الفلسطيني في النضال من أجل العودة واسترداد حقوقه المغتصبة .

وعلى ذلك فالتوطين يصبح هو الأخطر على القضية الفلسطينية .. الأخطر على الوطن .. الأخطر على الشعب الفلسطيني .. الأخطر على الحقوق المغتصبة .. وهو الأخطر لأنه يهدد تماماً بضياع الحقوق الفلسطينية المشروعة في فلسطين الوطن ، وإنهاء القضية وفق الرؤيا والصيغ والشروط والاشتراطات الإسرائيلية والتوطين هو الأخطر لأنه ممراً إجبارياً في الوقت ذاته والفتنة طريق التوطين (١).

والتوطين هو الأخطر لأن النوايا والمخططات المبيتة كلها ترمي إلى إيجاد وطن بديل أو حتى أوطان بديلة للفلسطينيين عن وطنهم فلسطين .

وعلى أرضية هذا كله وغيره علينا ، وعلى كل من هو معني بالأمر إدراك « العلاقة الجدلية القائمة ما بين رفض مشاريع التوطين وحق العودة وتحرير الأرض المحتلة » (٢)

وعلى أرضية ذلك أيضاً علينا وعلى كل من هو معني بالأمر ، إدراك العلاقة الجدلية الرابطة ما بين مشاريع التوطين والتعويضات من جهة ، فالدولة أو الدويلة مطروحة للمقايضة على حساب حق العودة اللاجئين ، بينما أن كافة القرارات الدولية تتحدث عن « حق العودة أو التعويض » وعن « حق تقرير المصير وإقامة الدولة للشعب الفلسطيني » ، وذلك على الرغم من أن تلك القرارات شكلت في ذلك الوقت نتاج مؤامرة دولية استعمارية مع الحركة الصهيونية .

ولذلك فإن المعادلة الأكثر صحة وعدالة مع أنها بعيدة التحقيق في المدى المنظور تصبح :« حق العودة والتعويض وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة » .. هذا هو الحق العريض الكبير الاستراتيجي والمكفول بالقرارات والقوانين والمواثيق الدولية .

نعتقد بقناعة راسخة أن الفلسطينيين يمتلكون حقا قويا كبيرا بهذا الشأن ، ومدججاً بكم كبير من القرارات الدولية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وممتلكاته المغتصبة (٣)

ثانياً : خطيئة التأجيل

كما يثبت لنا يوماً عن يوم ، أن المفاوض الفلسطيني ارتكب خطيئة بتأجيل بحث القضايا الجوهرية الأساسية كاللاجئين والقدس والاستيطان والحدود والمياه والدولة الفلسطينية واقترف خطيئة في عدم تثبيت وتكريس الحق الفلسطيني المشروع في كافة هذه القضايا في إطار المبادئ ، فطالما أنه إطار للمبادئ هذا الـ « أوسلو » وأنه تمهيدٌ للحل الدائم ، فلماذا إذن تجاهل مبدئياً القضايا الجوهرية والحقوق الجوهرية الأساسية للشعب الفلسطيني ولماذا أرجأ البحث أو على الأقل تثبيت حقنا فيها ؟ ولماذا تكون هذه الحقوق مختلف عليها وخاضعة للمفاوضات والمساومات ... ؟

يدرك الفلسطينيون على اختلاف انتماءاتهم السياسية والعقائدية ، وعلى تباين أماكن تجمعهم واقامتهم ، سواءاً في فلسطين أو الخارج ، ان الاهمال الفلسطيني والعربي للقرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ، وأن عدم التعاطي ببالغ الجدية معها ، وأن القبول خلال مؤتمر مدريد وبعده بمرجعيات أخرى غي المرجعيات العربية والدولية الحقيقية كان بمثابة خطيئة كبرى لا تغتفر تاريخياً .

ويدرك الجميع اليوم أكثر من أي وقت مضى ، على مدى سنوات المفاوضات السابقة ، أن (٢)

القبول بتأجيل بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين الى جانب القضايا الجوهرية الأخرى ، انما كان

أيضاً بمثابة خطيئة كبرى أخرى أشد فتكاً بالحقوق الفلسطينية المشروعة .

ذلك أن السياسة الرسمية الاسرائيلية تبحث دائما كما قرأنا في سياق البحث على المماطلة والتأجيل وقتل الوقت أو كسبه لصالحهم.

فبالتالي نعتقد أن على القيادة الفلسطينية أن تستدرك خطاياها وأن تلعب بنيران الحرق والاحتراق بموافقتها بأي صيغة كانت على المزيد من التأجيل والتفكيك لقضايانا وحقوقنا المشروعة في فلسطين .

واذا كنا نطالب مشددين بعدم القبول بأي تأجيل آخر للقضايا الفلسطينية الجوهرية الأخرى فانه لمن الأجدر أن لا يتم تأجيل بحث وحسم قضية اللاجئين الى جانب قضية القدس سنوات أخرى ، كما طالب باراك والوفد الاسرائيلي المفاوض برئاسة عوديد عيران في جولة ايلات، اذ أشار عيران على سبيل المثال : " الى امكانية ارجاء تسوية مسألة القدس ومسألة اللاجئين لبضعة أعوام أخرى " (٤).

وكانت صحيفة هاآرتس العبرية قد نشرت أيضا مضمون خطة أطلق عليها اسم خطة شارون – رامون للتسويق الانتقالية جاء فيها : " ان العامل المشترك بين حاييم رامون وارئيل شارون أن كليهما يقترح الاكتفاء بتسوية انتقالية طويلة المدى بين اسرائيل والفلسطينيين ، وتنص على أنه من الممكن التوصل مع الفلسطينيين الى تسوية انتقالية طويلة ودائمة تقضي بانهاء حالة الحرب وتأجيل تسوية مشكلة القدس واللاجئين "(٥).

ولا خلاف هنا على أن رامون لا يمثل نفسه وشارون زعيم الليكود كذلك الأمر ، وبالتالي فانه اذا جمعنا وربطنا سلسلة الأفكار والاقتراحات والمواقف الاسرائيلية المطالبة بتأجيل بحث وتسوية قضية اللاجئين ، فاننا في الحقيقة نقدر حجم الخطر الذي يتهدد حق العودة للاجئين الفلسطينيين كلما تم تأجيل القضية • غير أن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تجري تسوية قضية اللاجئين على أساس وثيقة بيلن __ أبو مازن مثلاً ، أو على أساس التوطين التصفوي ، فالمرجعية الكبيرة الاستراتيجية بهذا الشأن هي الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية لمن يريد أن يعتبر ؟ .

ثالثاً : الاستفتاء

غريب عجيب أمر الاستفتاء الفلسطيني المطروح من قبل السلطة الفلسطينية على قضية اللاجئين وحق العودة وان كانت مصادر فلسطينية قد نفت امكانية اجراء الاستفتاء .. فنحن نفهم لماذا تلجأ حكومة الاحتلال إلى التمسك بإجراء الاستفتاء الشعبي الإسرائيلي على القضايا الجوهرية المؤجلة ، فكلها قضايا وحقوق فلسطينية مغتصبة ، ولا يملك اليهود فيها شيئاً ، فالوطن

ليس وطنهم ، والأرض ليست ملكهم ، وحق الوجود والكيان والمستقبل ليس لهم بالأصل ، وكل هذه حقوق عربية فلسطينية مغتصبة ، وهم إن أجروا الاستفتاء على القدس فهذه ذريعة مفضوحة تقود إلى تكريس تهويد القدس ، وإن أجروا الاستفتاء على « حق العودة اللاجئين » فالنتيجة واضحة محسومة ، فلن يقر الإسرائيليون « حق العودة لنا » ، وإن أجروا الاستفتاء على الأرض فالنتيجة محسومة ، فهم لن يسمحوا لنا بالأرض والسيادة عليها ... وهكذا .

فلماذا نعرض نحن أصحاب الوطن والحق عن إجراء الاستفتاء على حقوقنا المغتصبة المشروعة ..؟!!!

ندرك جيداً أنه حتى لو أجرى الاستفتاء فإن الفلسطينيين من الحائط إلى الحائط ، في الداخل والخارج سيعلنون تمسكهم بحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وسيرفضون تماماً مشاريع التوطين مهما بلغت شدة آلة الضغط والتطويع والفرض .

وكان من الأجدى والأجدر أن لا تطرح القيادة الفلسطينية مسألة الاستفتاء الشعبي على حقوق فلسطينية مغتصبة ... ... ؟ !!! (٦)

فكما قررت الولايات المتحدة ، وكما قررت المنظمة الدولية « أن اللاجئين الكوسوفيين يجب أن يعودوا بالقوة » (٧) ، «وأن سكان البوسنة والهرسك يجب أن ينعموا بحق تقرير مصيرهم » (٨) ، وأن يحظى أهل تيمور الشرقية بالاستقلال (٩) فلماذا اذن يحرم الشعب الفلسطيني من حق العودة إلى وطنه ودياره وممتلكاته ... ؟ ! رغم وجود حزمة القرارات الدولية التي تمنح شعبنا الفلسطيني حق تقرير المصير وحق العودة ؟ رغم أن قضيتنا تغلي في مرجل الأحداث بلا توقف منذ أكثر من ستين عاماً ... ؟ ! .

رابعاً – الاستراتيجية الإسرائيلية (١٠)

مرة أخرى نأتي لنتوقف أمام أهم خطوط الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء قضية اللاجئين والملفات الكبرى أيضاً .

• فالادعاءات والذرائع الإسرائيلية دائماً : أمنية وديموغرافية .

• وطرق التهرب من الاستحقاقات دائماً : المماطلة والتسويف والتتويه ، وتحويل البحث من القضايا والأمور الجوهرية إلى القضايا والأمور الهامشية أو الإجرائية أو التفصيلية .

وطرق التهرب الإسرائيلي نشهدها على شكل افتعال الأزمة تلو الأزمة وبلا توقف وحول قضايا صغيرة وإجرائية تهرباً من معالجة القضايا الجوهرية .

• وفي قضية اللاجئين انتهجت « إسرائيل » ثلاث وسائل للتهرب من الاستحقاقات :

أ) الظهور بمظهر المتردد الذي لا يتخذ قراراً حاسماً عندما يطالب بذلك .

ب) فرض الحقائق الاستيطانية التهويدية الاحلالية الالغائية على الأرض لصد كافة الضغوط الخارجية المحتملة .

ج) اللجوء إلى سياسة التمويه والتفكيك والتجزئة مثل تفكيك وتجزئة قضية اللاجئين والنازحين

إلى مجموعات وفئات، وتقسيم كل فئة إلى فئات .. وهكذا .

• أما التكتيك الإسرائيلي المقروء في المفاوضات الجارية فيستند دائماً إلى :

أ) الأسباب الأمنية والديموغرافية التي لا تسمح إلا بعودة بضع آلاف من اللاجئين في إطار« لم الشمل » .

ب) أ« إسرائيل » ستقوم بعملية مراقبة وتعقب طويلة لتصرفات الفلسطينيين ، ومدى استجابتهم للمطالب والشروط الإسرائيلية .

ج) ستلجأ الحكومة الإسرائيلية كالعادة إلى ذريعة المعارضة والاستفتاء .

د) وستشير إلى غياب خطط الاسكان والتأهيل والتشغيل .

هـ) وستعمل على تشكيل اللجان تلو اللجان للتعامل مع التفاصيل المختلفة .

و) وستفتعل الأزمة تلو الأزمة .

ز) وما جرى في اللجنة الرباعية حتى الآن درس واضح ، فالحركة حول المفاهيم والتعويضات والأرقام لم تنته .

خامساً : الملف سيبقى مفتوحاً

والواضح في ضوء كل ما سبق ذكره ، أن ملف اللاجئين الفلسطينيين ، سيبقى مفتوحاً وساخناً ومتفاعلاً ، إن انتهى بفرض مشاريع التوطين على الفلسطينيين ، والصراع سيبقى محتدماً إلى ما لا نهاية ، أو إلى أن يحصل الفلسطينيون على حقوقهم المشروعة وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية ، الأمر الذي يتعارض جذرياً مع خريطة الاحتلال واستراتيجياته.

ولا شك أن ملف اللاجئين الفلسطينيين سيبقى مفتوحاً حتى لو تم تسوية كافة الملفات الأخرى ورغماً عن الجميع، ذلك أن هذا الملف هو الجوهر والأساس وهو القضية الفلسطينية برمتها ، فقضية اللاجئين هي قضية وطن مغتصب وشعب مشرَّد فرض عليه التشرد واللجوء ، وما لم يسمح لهذا الشعب بحق العودة لوطنه المغتصب ، فانه لن تكون هناك بالتأكيد خاتمة لصراع القرن بين العرب » ودولة اسرائيل » كما أعلن اسحاق رابين عام ٩٣ خلال التوقيع على أوسلو وردد وراءه لاحقا يهود باراك.

سادساً :العودة الزاحفة

وطالما أن العودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين محظورة إسرائيلياً وأمريكياً وتفاوضياً ، فعلى الفلسطينيين بالتالي أن ينتهجوا سياسة العودة الزاحفة التي تكفل عودة آلاف من العائلات الفلسطينية إلى داخل الكيان الفلسطيني في الضفة والقطاع ، ولكن دون أن يكون ذلك مقترناً أو مرتبطاً بأي اتفاقية أو وثيقة تلغي حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين ، فهذا الحق الكبير لا يجوز أن يلغى أبداً تحت أي ظرف كان ، فهو أساس الصراع وجوهر القضية ، وإذا

كان لا بد مما هو بد فلسطينياً فلتكن العودة الزاحفة التكتيك الفلسطيني المرحلي كي يحتفظ الفلسطينيون بحقهم في العودة مفتوحاً .

فاذا ما عدنا ودققنا في قراءتنا للخطوط السياسية والتفاوضية الاسرائيلية ، واذا ما استخلصنا الدروس اللازمة من التجربة التفاوضية العقيمة في اطار اللجنة الرباعية وفي الاطار الثنائي الفلسطيني – الاسرائيلي ، فاننا نستشف ذلك الموقف الاسرائيلي المعارض للعودة الجماعية لملايين اللاجئين للفلسطينيين ، وبالتالي فان هذه المسألة تبقى صراعية مفتوحة ، وتدخل أيضا تحت عنوان الصراع الديموغرافي والأمني في فلسطين، ولذلك نعتقد أن تكتيكاً فلسطينياً يقضي بالعودة الزاحفة للفلسطينيين الى الأرض المحتلة ، هو البديل المؤقت المرحلي الذي يمكن تمريره وفرضه ، على أن لا يقترن ذلك كما أشير أعلاه بأي اتفاق أو تسوية تنهي ملف اللاجئين بالتوطين أو التعويض ، لأن الحقوق الفلسطينية المشروعة تكرّست وتراكمت على مدار الزمن ، ولم يعد هناك أي بديل عن العودة والتعويض والدولة المستقلة.

والعودة الزاحفة بالمعنى الفلسطيني التي تسمح بعودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين سنوياً مع عدم السماح بالمغادرة لفلسطينيي الداخل من شأنها أن تعزز الوجود الديموغرافي الفلسطيني على أرض فلسطين ، وأن تحافظ بالتالي على الحق الفلسطيني التاريخي في فلسطين وفي العودة .

سابعاً : اللاجئون والشرق الأوسط

وبقاء ملف اللاجئين الفلسطينيين مفتوحاً متفاعلاً يغلي في مرجل الأحداث ، سيكون لها تداعياته أيضاً على مسائل الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها ، فهذا الملف سيبقى الأكثر حساسية وتفجراً في أي وقت وفي أي مرحلة لو تم تمرير أي تسوية له لا تكفل الحقوق المشروعة للاجئين .

وقد برهنت أحداث الشرق الأوسط على مدى أكثر من ستين عاماً من قضية اللاجئين ، أن هذه القضية هي الأساس وهي المنطلق ، ودونها أو دون حلها بما يرضي أصحابها اللاجئين ، لن يؤدي إلا إلى مزيد من الأحداث والأزمات ، فلن يكون الفلسطينيون « الضلع الناقص » دائماً .

ونود أن نضع خطوطاً مشددة هنا تحت الخلاصة التالية :

إن على « اسرائيل » والولايات المتحدة أن تدرك أن القضية الفلسطينية بعامة وقضية اللاجئين بخاصة ليست معروضة للمزاد العلني ، وليست « سلعة » للمساومة في سوق النخاسة السياسي.

وعليها أن تدرك أن تبني الفلسطينيين والعرب للخيار السياسي لا يعني القبول بتصفية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وعليها أن تدرك ان الشعب الفلسطيني الذي فجّر الكفاح المسلح وخاض مسيرته الطويلة ، والذي فجّر الانتفاضات المتلاحقة على مدى سنوات الصراع ، لقادر على أن يفجّر الملفات كلّها من جديد ، وقادرٌ على أن يحرم الشرق الأوسط كله من الاستقرار والأمن والأمانة ، ان تمادى الطغيان

، وان تمادت البلطجة الابتزازية السياسية الاسرائيلية حتى في ظل عملية المفاوضات السلمية .

فاذا لم تحل قضية اللاجئين على أساس حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة فانه لن يكون هناك شرق أوسط هادئ ومستقر خالٍ من الحروب.

ثامناً : الخطاب الفلسطيني العربي

نرى أن الخطيئة التي اقترفها المفاوض الفلسطيني ، بتأجيله بحث القضايا الجوهرية النهائية ، وطرحها كقضايا متنازع عليها مع الاحتلال الإسرائيلي ، يجب أن لا تستمر وأن لا يراكم فوقها المزيد من الأخطاء التي قد تؤدي في المحصلة إلى المزيد من الخطايا القاتلة للحقوق الفلسطينية المشروعة .

يستتبع ذلك من الفلسطينيين أولاً ثم من العرب ثانياً ، مراجعة الخطاب الإعلامي السياسي التفاوضي ومراجعة أجنده الأولويات الفلسطينية العربية ، لتكتمل وتتكامل بعد أن كانت ناقصة منفردة معزولة عن بعضها بحكم منطق المسارات الاسرائيلي .

ونرى أن الخطاب الفلسطيني / العربي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

١- التمسك بالقرارات الدولية المتعقلة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، فالقرارات الدولية رصيد دولي شرعي وقانوني وقوي ويجب عدم التفريط به في ظل موازين القوى الظالمة القائمة على الساحة الدولية اليوم ، فالسياسة الإسرائيلية ترفض التعامل مع القرارات الدولية ، وخاصة قرار ١٩٤ ، كما أن السياسة الرسمية الأمريكية ترى أنه لم يعد هناك إمكانية للتعامل مع القرار نفسه ، الأمر الذي يعني عملياً وتفاوضياً أن على الفلسطينيين والعرب أن ، يتركوا هذا القرار وراءهم ، وأن يتخلوا عن حق العودة للاجئين ، إذا ما أرادوا تسوية سياسية ، ولا تخفي المصادر الإسرائيلية المختلفة هذا المطلب الإسرائيلي التي ترمي « دولة إسرائيل » بثقلها كله وتوظف إمكاناتها وضغوطاتها كلها من أجل تمريره قهراً وقسراً على الفلسطينيين .

٢- تفعيل العمل الجماعي العربي عبر المؤسسات العربية المختلفة ، وخاصة الجامعة العربية ، والقمم العربية ، وإن كنا أو كانت الأمة العربية قد اكتوت بنيران خيباتها المتلاحقة من هذه المؤسسات العربية فإن أرادت الأنظمة العربية تفعيلها والاضطلاع بمسؤولياتها التاريخية ... فهل نعول أو يعول على أنظمتنا السياسية العربية بمثل هذه المسؤولية التاريخية ... ؟!

٣- محاصرة السياسة الإسرائيلية الرافضة لحق الفلسطينيين في العودة والداعية إلى توطين اللاجئين وتصفية قضيتهم ، والضغط على الرأي العالمي ، وعبره على الرأي العام الإسرائيلي ، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن :

- تعترف بمسؤولياتها التاريخية عن الاضطهاد والتشرد الذي لحق بالشعب الفلسطيني
- تعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، اعترافاً مبدئياً

يشمل كافة اللاجئين وذرياتهم . (١١)

• وتعترف بمبدأ التعويض للفلسطينيين عن الأذى والمعاناة التي لحقت بهم على مدى العقود الماضية .

٤- على الفلسطينيين والعرب بالتالي أن يطرحوا قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية وطن مغتصب وشعب مشرد ، وقضية حقوق وطنية وسياسية وقانونية وإنسانية ، ولتصبح المعادلة في الخطاب الفلسطيني – العربي :

" حق العودة والتعويض وإقامة الدولة المستقلة " ، وليس اختزال القضية والحقوق ، إلى ما تريده دولة الاحتلال الإسرائيلي وحليفتها الإدارة الأمريكية من توطين للاجئين في البلدان التي يتواجدون فيها ، بغية تصفية وإنهاء هذه القضية والمواثيق والعدالة والحق والمنطق ...... ؟!!!

٥- ونرى أن على الفلسطينيين بشكل خاص الذين يخوضون المفاوضات الثنائية مع دولة الاحتلال على ملف اللاجئين وغيره ، أن يفعلوا كافة الإمكانات والهيئات والأسلحة المتاحة لهم وبين أيديهم آملين أن لا يفهم من ذلك أننا مع هذا لإطار التفاوضي الجاري حالياً والذي تجاوز عمليا المرجعيات الفلسطينية والعربية والدولية ، فهو إطار في اعتقادنا عقيم ، ومرجعياته الراهنة كارثية لنا ، ولكننا أملنا ونأمل بأن نأخذ العبرة ونطور الخطاب الإعلامي السياسي الفلسطيني / العربي ، وأن يعاد ترتيب البيت الفلسطيني على أساس الحوار الوطني الشامل والجاد الرامي إلى تصليب جدران البيت الفلسطيني والجبهة الداخلية الفلسطينية في مواجهة التحديات والأحداث الكبيرة الراهنة والآتية وهي تشكل تهديدات حقيقية للحقوق الفلسطينية المشروعة .

ملاحق ووثائق

وثيقة -٣-

قرار الامم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين قرار رقم ١٨١

فيما يلي القرار الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين دولة عربية ودولة يهودية والصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٧ عن الأمم المتحدة .

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

(أ) إن الجمعية العامة..

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في الدورة العادية الثانية..

وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة..

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة بما في ذلك عدد من التوصيات الاجتماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة..

- تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.
- تأخذ علما بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.
- توصي المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه.
- وتطلب:

أ- أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها.

ب- أن ينظر مجلس الأمن -إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر- فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديدا للسلم. فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد وجب عليه في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة -تمشيا مع المادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق وكما هو مبين في هذا القرار- سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

ج- أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

د- أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

- تدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.
- تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.
- تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة ١ أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة لها.

(ب) إن الجمعية العامة تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لا يتجاوز مليوني دولار للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقلة.

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة

أ- إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

١- ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.

٢- يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.

- يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أبكر وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة.
- تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية تضم ميناء بحريا وأرضا خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ فبراير/ شباط ١٩٤٨.

٣- تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن ١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

٤- تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

ب- خطوات تمهيدية للاستقلال

١- تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء. وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن، جغرافياً وغير جغرافي.

٢- في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن. وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق إلى أبعد حد ممكن خططها للانسحاب مع خطط اللجنة لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها.

- في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الإدارية تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى كما يقتضي الحال.
- على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله، أو يؤخره.

٣- تمضي اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين. على أن الحدود الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الخطة يجب تعديلها كقاعدة بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة.

٤- تختار اللجنة وتنشئ في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتا، وتسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام.

إذا لم يكن في الإمكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ إبريل/ نيسان ١٩٤٨، أو إذا انتخب (المجلس) ولم يستطع الاضطلاع بمهماته، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر ليتخذ إزاء هذه الدولة التدابير التي يراها ملائمة، كما تبلغ الأمين العام به كي يحيط أعضاء الأمم المتحدة علما بذلك.

٥- مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين في أثناء فترة الانتقال -بإشراف اللجنة- كامل السلطة في المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي.

٦- يتسلم بالتدريج كل من المجلسين المؤقتين في كل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها، كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وتثبيت استقلال الدولة.

٧- توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين لكل من الدولتين العربية واليهودية بعد تكوينهما، المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.

٨- يجند مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة -في أقصر وقت ممكن- مليشيا مسلحة من سكان تلك

الدولة تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود.

يجب أن تكون هذه الميليشيا المسلحة في كل دولة -من أجل أغراض العمليات- تحت إمرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة. بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على الميليشيا بما فيها اختيار قيادتها العليا، يجب أن تمارسها اللجنة.

٩- يجري مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة انتخابات «الجمعية التأسيسية» على أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة.

- يضع مجلس الحكومة المؤقت أنظمة الانتخاب في كل دولة، وتوافق عليها اللجنة. ويكون مؤهلاً لهذا الانتخاب في كل دولة من تجاوزت سنهم ثمانية عشر عاما، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة، و(ب) عربا ويهودا مقيمين في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين ولكنهم وقعوا قبل الاقتراع بيانا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة.
- يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس ممن وقعوا بيانا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور.
- يمكن للنساء أن يقترعن وأن ينتخبن للجمعية التأسيسية.
- في أثناء الفترة الانتقالية لا يسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة، إلا بإذن خاص من اللجنة.

١٠- تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستورا الدولتين الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان في جملة ما يحويان، أحكاما لما يلي:

أ- تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بالتصويت العام وبالاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي، وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب- تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفا فيها بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

ج- قبول التزام الدولة بالامتناع في علاقاتها الدولية من التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

د- أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة،

وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ- المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

١١- تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادي، بغية إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، كما هو مبين في القسم (د) أدناه، وذلك في أسرع وقت ممكن.

١٢- في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين وبين إنهاء الانتداب، تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قوتها المسلحة، وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على تنفيذ مهماتها.

١٣- ولضمان استمرار الخدمات الإدارية، ولضمان انتقال الإدارة برمتها -لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة- إلى المجلسين المؤقتين والمجلس الاقتصادي المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنتقل بالتدريج -من السلطة المنتدبة إلى اللجنة- مسؤولية جميع مهمات الحكومة بما فيها المحافظة على القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

١٤- تسترشد اللجنة في أعمالها بتوصيات الجمعية العامة، وبالتعليمات التي قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها.

- تصبح الإجراءات التي تتخذها اللجنة -ضمن توصيات الجمعية العامة- نافذة فورا ما لم تكن اللجنة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن. وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريرا كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إذا كان ذلك مرغوبا فيه.

١٥- ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن في الوقت نفسه.

ج- تصريح

ترفع الحكومة المؤقتة في كل دولة مقترحة قبل الاستقلال تصريحا إلى الأمم المتحدة يتضمن في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون أو نظام

أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الأول
الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

١- لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

٢- فيما يختص بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول والزيارة والمرور بما ينسجم مع الحقوق القائمة لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس، وكذلك للأجانب دون تمييز في الجنسية، على أن يخضع ذلك لمتطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة. كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة، على أن يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة.

٣- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة. فإذا بدا للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس أو مبنى أو أي موقع ديني معين بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى إجراء الترميم. وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

٤- لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفيا منها في تاريخ إنشاء الدولة.
يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأنا بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية.

٥- يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها، تطبق وتحترم بصورة صحيحة، وله أن يثبت على أساس الحقوق القائمة، الخلافات التي قد تنشب بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقى الحاكم تعاونا تاما ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية للاضطلاع بمهماته في الدولة.

الفصل الثاني
الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١- تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب

الحسنة مضمونة للجميع.

٢- لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

٣- يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون.

٤- يجب احترام القانون العائلي، والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.

٥- باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرات لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

٦- تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية.

ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

٧- لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.

٨- لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية أو يهوديا في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية

١- المواطنة (**Citizenship**):

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها، أن يختار جنسية الدولة الأخرى شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة، وألا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة الحق في اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة. وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة إلى زوجته وأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في إقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في إقليم الدولة العربية المقترحة، الذين وقعوا تصريحا برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة، ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

٢- الاتفاقيات الدولية:

أ- تُربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفا فيها. وعلى الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقيات طوال المدة المقررة لها لمدى عقدها، مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقيات.

ب- كل نزاع بشأن إمكان تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي وقعتها أو انضمت إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو بشأن استمرار صحتها، يرفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

٣- الالتزامات المالية:

أ- على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين في أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة، وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب- تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين، وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج- يجب إنشاء "محكمة ادعاءات" (Court of Claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك، ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن، ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

د- تبقى الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع
أحكام متنوعة

١- تضمن الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من التصريح، ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينبه الجمعية العامة إلى أي خرق لهذه البنود أو إلى خطر خرقها. ويجوز للجمعية العامة بناء على ذلك أن

توصي بما تراه ملائماً للظروف.

٢- يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره على محكمة العدل الدولية -بناء على طلب أحد الطرفين- ما لم يتفق الطرفان على أسلوب تسوية آخر.

د- الاتحاد الاقتصادي والعبور

١- يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور (ترانزيت). وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١ من القسم ب نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين. ويجب أن يتضمن مسائل أخرى ذات نفع مشترك، وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول إبريل/ نيسان ١٩٤٨ فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني:

٢- تكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية:

- إيجاد وحدة جمركية.
- إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحدا.
- إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين، ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية، على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.
- الإنماء الاقتصادي المشترك، وخصوصا فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.
- تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز.

٣- ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. ويعين الأعضاء الأجانب أول مرة لفترة ثلاث سنوات، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

٤- تكون وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويفوض جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

٥- تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك، وتؤخذ قراراته بالأكثرية.

٦- يجوز للمجلس في حال تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه حبس جزء ملائم من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات

الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي، فإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأكثرية البسيطة اتخاذ ما يراه ملائما من العقوبات بما في ذلك التصرف في الأموال التي يكون احتبسها.

٧- تكون وظيفة المجلس -فيما يتعلق بالإنماء الاقتصادي- تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حال تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

٨- فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار العملات المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

٩- يجوز لكل دولة -بما يتفق مع البند ٢ (ب) أعلاه- أن تدير مصرفها المركزي الخاص، وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد، وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتمادا على ائتمانها الذاتي. ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفرا لكل دولة -في فترة مدتها اثنا عشر شهرا- مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاته مقدارا من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساويا لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الإقليم خلال الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧، وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

١٠- تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك.

١١- توضع تعريفة جمركية تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين، وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

١٢- تضع جداول التعريفة لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين، وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأكثرية الأصوات. وفي حال وقوع خلاف في لجنة التعريفة فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يضع التعريفة بنفسه في حال عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة.

١٣- يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك:

- نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة المصالح المشتركة.

- نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.
- الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي:
أ- نفقات إدارة الدين العام.
ب- معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في المستقبل وفقا للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه.

١٤- بعد تغطية هذه الالتزامات بنمائها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية:

تمنح مدينة القدس مبلغا لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد على ١٠٪ ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين هادفا المحافظة على مستوى معقول وملائم للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين، غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما على المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه في السنة. ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهما في ذلك اعتبارات العدالة.

١٥- تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية، وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلتزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقا لقرار أكثرية المجلس الاقتصادي المشترك.

١٦- يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذا عادلاً ومتساويا إلى الأسواق العالمية.

١٧- على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجورا عادلة على أساس واحد.

حرية المرور والزيارة:

١٨- يتضمن التعهد أحكاما تحفظ حرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس ضمن اعتبارات الأمن، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها.

إنهاء التعهد وتعديله وتغييره

١٩- يبقى التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه نافذتين مدة عشر سنين، ويستمر كذلك حتى يطلب أي من الطرفين إنهاءه فينهى بعد ذلك بعامين.

٢٠- لا يجوز خلال فترة السنوات العشر الأولى تعديل هذا التعهد أو أية اتفاقية صادرة عنه، إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة.

٢١- كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه يرجع فيه -بناء على طلب أي من الفريقين- إلى محكمة العدل الدولية، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية.

هـ-الموجودات

١- توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (١) أعلاه، وتصبح الأموال غير المنقولة ملكا للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

٢- يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر في اتخاذه، متضمنا تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة، وأية موجودات أخرى.

و- الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذا -كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر- ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقعا من قبل الدولة، يصبح عندئذ من الملائم أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضوا في الأمم المتحدة طبقا للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني- الحدود

أ- الدولة العربية

- يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة إلى نقطة شمالي الصالحة، ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركا منطقة الصالحة المبنية في الدول العربية فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوبي هذه القرية. من ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية طبطبه، ومنها يتبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون فيلتقي بخط حدود قضاء عكا/ صفد. ويتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموعي، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراضية. ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا/ صفد العام، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا/ عكا، مارا بغربي تقاطع عكا/ صفد ولوبية/ كفر عنان، ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود الحدودَ الغربية لقضاء طبريا إلى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز إلى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقي من سهل البطوف لازمة للخزان الذي اقترحته الوكالة اليهودية لري الأراضي إلى الجنوب والشرق.

- تعود الحدود فتلتقي بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة/ طبريا إلى الجنوب الشرقي من منطقة طرعان المبنية، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب، تابعة بادئ الأمر حدود القضاء، ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور. ومن هنا تسير إلى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي ٢٣٠ إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي قرية تل عداشيم. ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الأراضي ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا. وحين تصل جنجار، تتبع حدود أراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية إلى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد حيفا/ العفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل، وهذه هي نقطة التقاطع.
- تتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطا من هذه النقطة مارا نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال، ماضيا من هناك عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب محاذيا حدود تلك القرية إلى حدود بيت لحم الشرقية، ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم، ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفاعمرو إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان. ومن هنا يسير شمالاً فشمالا شرقيا إلى نقطة على طريق شفاعمرو/ حيفا، إلى الغرب من اتصالها بطريق عبلين. ومن هناك يسير شمالا شرقيا إلى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة. ومن هناك يسير على تلك الحدود إلى أقصى نقطة غربية لها، ومنها ينعطف إلى الشمال فيمضي عبر أراضي قرية تمرة إلى أقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد. بعد ذلك يسير صوب الغرب حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد إلى حدود منقطة الجليل/ حيفا، ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود إلى البحر.
- تبدأ حدود منطقة السامرة واليهودية الجبلية على نهر الأردن في وادي المالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان/ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي إلى ملتقى حدود أقضية بيسان ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس/ جنين في اتجاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جليون وفقوعة إلى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة إلى الشمال الشرقي من نورس. ومن هنا تسير بادئ الأمر نحو الشمال الغربي إلى نقطة شمالي المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة/ جنين، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة إلى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي. من هنا تتجه الحدود إلى الجنوب

الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريف حيفا/ جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة إلى الغرب من المنسي، وتتبع هذه الحدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعرة ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريبا ملتقية بحدود قاقون الغربية، ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحو نقطة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطا في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم/ قلقيلية/ جلجولية/ رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين، التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا/ اللد/ بيت نبالا، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية إلى زاويته الجنوبية الغربية، ومن ثم في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعماني. ومن ثم يسير في خط مستقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية، ومن هناك ينعطف شمالا فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا/ القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها يتبع الحدود الشمالية لأم كلخا والقزازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة وياصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور وبطاني شرقي.

- تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنة وبرقة إلى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع، ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينة، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير وعبدس. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بيت عفة قاطعة طريق الخليل/ المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع. ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى

نقطة على الحدود ما بين قضاءي بئر السبع إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع/ غزة العام على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربي من البلدة ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه. ومن هنا تنعطف في اتجاه شمالي شرقي، وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع/ الخليل مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقا وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل. ثم تتبع حدود بئر السبع/ الخليل في اتجاه الشرق إلى نقطة شمالي رأس الزويرة. ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطي الطول ١٥٠ و١٦٠.

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريبا إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة، تنعطف الحدود شمالا بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعا على محاذاة ساحل البحر الميت لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات وذلك حتى عين جدي، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الأردن في البحر الميت.

- تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنة وبرقة حتى نقطة التقاطع، ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي مارة عبر أراضي بطاني شرقي على محاذاة الحد الشرقي من أراضي بيت داراس وعبر أراضي جوليس، تاركة المناطق المبنية من بطاني شرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما. ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية عبر أراضي قرية البربرة على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة. ومن الزاوية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون تاركة الأراضي اليهودية من نير عام صوب الشرق. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي نحو نقطة إلى الجنوب من خط التوازي ١٠٠، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريبا إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي خربة أخزاعة ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية إلى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠ ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي إلى خربة الرحيبة وتمضي في اتجاه جنوبي إلى نقطة معروفة باسم البها، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع/ العوجا العام إلى الغرب من خربة المشرف، ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين إلى الغرب من السبيطة ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي إلى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ. وتبرز بعد ذلك إلى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي تقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية.

- تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع

إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل أبيب، وإلى الغرب من امتداد شارع هرتزل حتى التقائه بطريق يافا/ القدس، وإلى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا/ القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من نقطة الالتقاء تلك، وإلى الغرب من أراضي مكفيه يسرائيل وإلى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلي، وإلى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي، وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي. أما مسألة حي الكاترون فستبتها لجنة الحدود بحيث تأخذ بعين الاعتبار -إضافة إلى الاعتبارات الأخرى- الرغبة في ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية.

ب- الدولة اليهودية

- تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) من الشمال والغرب والحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سوريا وشرق الأردن. ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح. ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.
- يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب تاركا يافا قطاعا تابعا للدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيما يتصل بالدولة العربية.

ج- مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس. (راجع أدناه الجزء الثالث، القسم ب).

الجزء الثالث- مدينة القدس

أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيانا منفصلا (Corpus Aeparatum) خاضعا لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب- حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافا إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها

شرقا أبو ديس، وأبعدها جنوبا بيت لحم، وغربا عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا.

ج- نظام المدينة الأساسي

على مجلس الوصاية خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستورا مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية:

١- الإدارة الحكومية ومقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية:

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم -المسيحية واليهودية والإسلام- وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام -السلام الديني خاصة- مدينة القدس.

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذا بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

٢- الحاكم والموظفون الإداريون:

- يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولا أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطنا لأي من الدولتين في فلسطين.
- يمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعا مفصلا لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

٣- الاستقلال المحلي:

أ- يكون للوحدات القائمة حاليا ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب- يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في

مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه. وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

٤- تدابير الأمن:

أ- تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب- في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج- للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية يجد أفرادها من خارج فلسطين ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والاتفاق عليها.

٥- التنظيم التشريعي:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك يجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهريا بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

٦- القضاء:

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

٧- الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية

التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.

٨- حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية.

٩- العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

١٠- اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

١١- المواطنة:

- يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عربا أو يهودا قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (٩) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

- ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

١٢- حريات المواطنين:

أ- يضمن لسكان المدينة -بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة- حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.

ب- لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

ج- يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.

د- يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ- مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و- تؤمن المدينة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية -شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة- لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز- لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة أو الأمور الدينية، أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.

١٣- الأماكن المقدسة:

أ- لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب- تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقا للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جوابا عن طلبه خلال مدة معقولة.

د- لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفيا منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.

١٤- سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

- إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.
- وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة يقر الحاكم

-بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين- ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

- وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات على أساس الحقوق القائمة في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

- ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامة بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

د- مدة نظام الحكم الخاص

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية -في ضوء المبادئ المذكورة أعلاه- في ميعاد أقصاه أول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨، ويكون سريانه أول الأمر خلال عشر سنوات ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر في هذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

الجزء الرابع- الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٢٨ بـ ٣٣ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ١٠ كالآتي:

مع القرار: أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا (روسيا البيضاء)، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إيكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.

وثيقة -٤-

القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين

عرفت الإنسانية واحدة من أكبر المآسي في تاريخها، والمأساة الأكبر في القرن العشرين، لتشكل القضية الفلسطينية عموماً، و قضية اللاجئين الفلسطينيين بصورة خاصة، وصمة عار على جبين وصدر المجتمع الدولي، الذي تواطأت القوى الاستعمارية المهيمنة فيه على قيام الجريمة، بل ساعدت في وقوعها واستمرارها إلى يومنا هذا .

نضع في هذا الجانب، بين يدي القارئ والباحث والصحفي والسياسي والمهتمين، أهم القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، المتعلقة بقضية فلسطين عموماً، وباللاجئين الفلسطينيين خصوصاً ، وذلك خلال العقود الماضية، وقد نقلت هذه القرارات واقتبست من مصادر شبه رسمية وأحياناً غير رسمية كالكتب أو الصحف أو المجلات والمجلدات أو حتى من وكالات أنباء أو غيرها، وصنفت ضمن كل موضوع حسب تسلسلها الزمني أحياناً علماً بأنه قد تم الاهتمام خاصة ببعض القرارات التي مازال لها تأثير معاصر، نظراً لصعوبة إن لم يكن استحالة وتعذر جمع كامل لهذه القرارات المتعلقة بالموضوع. مما يسهل على المعني الوصول إلى أية قرار بأسرع وقت وأيسر جهد.

وقد شغلت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأوساط السياسية والدبلوماسية في هيئة الأمم المتحدة منذ حرب عام ١٩٤٨ ، فعلى أثر نشوء ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين، وبناء على مشروع قرار قدمته بريطانيا، إزاء ذلك أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات، بصدد الموقف من تلك الظاهرة ، القضية، فصدر عن الجمعية العمومية للامم المتحدة عشرات القارات التي تتحدث او تتناول عودة اللاجئين الفلسطينيين او تعويضهم!، وقد صدر عن مجلس الامن الدولي ايضا اكثر من قرار ذات العلاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومن ابرزها: القرارات ٢٣٧، ٢٤٢، وقد اشار الباحث ماليسون الي القرارين ٧٣، ٣٣٨ كقرارين يتعلقان بطريقة غير مباشرة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث ان الاول يدعو لجنة التوفيق الدولية لحل المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها، اما الثاني فيدعو لمفاوضات تحت اشراف ملائم ومناسب لتطبيق قرار ٢٤٢. بيد ان القرار الاهم بين معظم القرارات سواء الصادرة عن الجمعية العمومية او مجلس الامن القرار "رقم ١٩٤"، (د-٣) بتاريخ ،١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، يقضي بإعادة اللاجئين والتعويض عليهم، ويعلن في الفقرة (١١) منه ما يلي:

أن الجمعية العامة وقد نظرت في الحالة في فلسطين من جديد:

تقرر وجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، بان يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم

العودة عن كل فقدان أو ضرر يصيب الممتلكات، ويتعين بمقتضى مبادئ القانون الدولي أو عملا بروح الأنصاف على الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنه.

وبموجب هذا القرار، يذكر أن الأمم المتحدة، أنشئت إطاراً سياسياً محدداً وآلية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، "لجنة التوفيق الدولية" الخاصة بفلسطين، وصدرت إليها أو أوعز لها القيام بتسهيل عودة اللاجئين،وإعادة توطينهم من جديد، وتأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، ودفع التعويضات لهم، وإقامة علاقات وثيقة مع مدير هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله مع الأجهزة والوكالات المناسبة في الأمم المتحدة.

وقد ضمت في عضويتها مندوبين عن كل من الولايات المتحدة، وفرنسا ، وتركيا، وأوكلت إليها مهام الوسيط الدولي- الكونت برنادوت- وسيط الأمم المتحدة في حينه، وأكدت على حل مشكلة اللاجئين ،وعقدت هذه اللجنة أول اجتماعاتها في جنيف كانون الثاني عام ١٩٤٩ .

وقررت أن يكون مقرها بعد ذلك بمدينة القدس . ولكن إسرائيل أخلت مهمتها، وأقدمت على اغتيال الكونت برنادوت ، ورفيقه وقد قتل على أيدي عناصر يهودية من منظمة الأرغون الصهيونية(١٢٩) ، كما أشارت الأحداث إلى ذلك.

.وكان قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة مشروطاً بتنفيذها تلك القرارات غير أن الدولة العبرية ظلت تدير الظهر لكل قرارات الشرعية الدولية، ورفضت بتشجيع ودعم لا محدود من دول الغرب الاستعماري الانصياع للقوانين الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

وكنتيجة لانحياز وعجز الامم المتحدة عن تنفيذ قراراتها وإلزام إسرائيل بذلك، وخاصة القرار رقم(١٩٤) (قرار حق العودة /التعويض) أنشأت وكالة الغوث الدولية "الاونروا" ، للاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٩.

وهذا القرار يعني أن قضية اللاجئين باقية وحية بشهادة عملية من الأمم المتحدة ،ولابد من الحذر من أن يكرس قرار تشكيل وكالة الغوث، قضية اللاجئين كقضية إنسانية فحسب، ينتهي معها الطابع السياسي لهذه القضية الهامة والخطيرة.

منذ ذلك الحين ، وموضوع/ قضية اللاجئين الفلسطينيين بند دائم حاضر يحتل مرتبة الأولوية على أجندة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وقد تتابعت قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد على حق اللاجئين في العودة، وكان أبرزها بعد القرار رقم(١٩٤) ، قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ المؤرخ في ١٤ حزيران عام ١٩٦٧ ، الذي أكدته الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٢٥٢ المؤرخ في ٤ تموز/١٩٦٧، وتضمن ما يلي: "أن حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب، "ويدعو حكومة إسرائيل إلى تسهيل عودة السكان الذين فروا من هذه المناطق منذ بدء الأعمال العدوانية" .

ودعا القرار رقم ٢٤٢ المؤرخ في ٢٢ تشرين ثاني ١٩٦٧، إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وينص على :-

أن مجلس الامن:

١- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا من المبدأين التاليين:

أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب،واحترام واعتراف بالسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة.

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار.

٤- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

وقد تبني المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٣٨٢، بإجماع الأصوات(١٣٩).

القرار رقم ٣٠٢، الفقرتان:(٥،٢٠) في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغليهم.

أن الجمعية العامة،

إذ تذكر قراريها رقم ٢١٢١ في ١٩٤٨/١١/١٩م،ورقم ١٩٤ في ١٩٤٨/١٢/١١ والذين يؤكدان بصورة خاصة أحكام الفقرة ١١ من القرار الأخير....

- تعترف بأنه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بغية تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم ودعم السلام والاستقرار مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤) وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات،فعالة في أقرب وقت ممكن

بغية إنهاء المساعدة الدولية للإغاثة.

- توعز إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغلهم للتشاور مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة لما فيه خير أداء لمهمات كل منهما، خصوصاً فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية رقم ١٩٤.

القرار رقم ٢٣٧ في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

دعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧.

أن مجلس الأمن إذ يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين أسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط.

وإذ يعتبر أنه يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف حتى في ظروف الحرب المتقلبة.

وإذ يعتبر أنه يجب الامتثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب تاريخ ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، من قبل الأطراف المعنية في النزاع.

١- يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال.

٢- يوصي الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة، المبادئ الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تتضمنها اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢-آب (أغسطس) ١٩٤٩.

٣- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذ فعالا، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمن .

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٢٣٦) الدورة ٢٩ الصادر في ١٩٧٤/١١/٢٢.

أن الجمعية العامة وقد نظرت في قضية فلسطين ، وقد استمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شعب فلسطين، وقد استمعت إلى بيانات أخرى ألقيت خلال المناقشة ، وإذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم، حتى الآن التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين وإذ تعترف بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا تزال تعرض السلم والامن الدوليين للخطر، واعترافاً منها بأن الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره، وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه.

وإذ تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

١- تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، غير القابلة للتصرف وخصوصاً:
أ- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
ب- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.
٢- وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.
٣- وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه غير القابلة للتصرف وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل القضية الفلسطينية.
٤- وتعترف بأن الشعب الفلسطيني، طرف رئيسي في إقامة سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط.
٥- وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.
٦- وتناشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقاً للميثاق.
٧- وتطلب من الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.
٨- وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة وفي دورتها الثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
٩- وتقرر أن يندرج البند المعنون «قضية فلسطين» في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثلاثين.

القرار رقم ٢٥٣٥-ب (الدورة -٢٤)(١٣١)

فقد صوتت الجمعية العامة على القرار المذكور، بعد مناقشة بند «التقرير السنوي لمدير وكالة الغوث»الأونروا»، وقد جاء في القرار أن «الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشأت عن إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعود وتأكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين، يعد هذا قراراً صريح من الأمم المتحدة بأن اللاجئين الفلسطينيين شعب لا مجرد كتلة من اللاجئين، ولهذا الشعب حقوقه المشروعة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي عام ١٩٧٠، خطت الأمم المتحدة أبعد في توضيح هذه الحقوق وتفصيلها حين صوتت على القرار رقم ٢٦٧٢(الدورة -٢٥)الصادر في ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠.

بعد مناقشة التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الانروا»، عن الفترة من ١ /تموز (يوليو) ١٩٦٩ إلى ٣٠ /حزيران(يونيو) ١٩٧٠. يحدد هذا القرار بوضوح أكبر حقوق الشعب الفلسطيني، فالجمعية العامة بعدما استذكرت

قرارها السابق رقم ٢٥٣٥-ب(الدورة ٢٤) وما جاء فيه أكدت :» ضرورة الأخذ بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق ، وحقها في تقرير المصير المكرس في المادتين (١،٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة والمعاد تأكيده مرة أخرى في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. «تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق، وبحق تقرير المصير، وتطلب مرة أخرى من حكومة إسرائيل أن تتخذ فوراً ، ودون مزيد من التأخير خطوات فعالة لاعادة المشردين(١٣٢).

وأهمية الإشارة إلى المادة رقم(١) من الميثاق هي في أنها ترد في فصله الأول الذي تضمن (مبادئ الهيئة ومقاصدها) ، والذي يؤكد على أن إنماء العلاقات الودية بين الشعوب/ الأمم على أساس احترام المبدأ القاضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب ، ولكل منها حق تقرير مصيرها، فجعل المشروع في هذه المادة، المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقرير المصير دعامتين من دعائم السلم العالمي.

وصوتت الجمعية العامة في نفس السنة على القرار رقم ٢٦٢٨ (الدورة –٢٥) الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٠ بعد مناقشة بند الوضع في الشرق الأوسط، وقد نصت الفقرة (٣) منه على أن الجمعية العامة تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط(١٣٣). يعد هذا الاعتراف مهم، لأنه جاء ضمن تصور شامل لحل مشكلة الشرق الأوسط ، ونص على أن احترام حقوق الفلسطينيين عنصر أساسي لا في التوصل إلى السلام فحسب بل في إقامته وتوطيده، ويتضح من ذلك كله أن الجمعية تخطت قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) عام ١٩٦٧.

ويزيد من أهمية هذين القرارين قرار ثالث اتخذ في الدورة نفسها ،القرار رقم (٢٦٤٩) (الدورة –٢٥) الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر١٩٧٠. والذي يدين الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك الحق، خصوصاً لشعوب جنوب أفريقيا وفلسطين ، الأمر الذي جعل قضية فلسطين قضية استعمارية، واعتبر نضال شعبها من اجل تقرير المصير نضالاً مشروعاً ضد الاستعمار الأجنبي ، فقد أكدت الجمعية العامة في مقدمة هذا القرار على أهمية التحقيق العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وضرورة الإسراع في منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة من أجل الضمان الفعال لحقوق الإنسان والتقيد بها(١٣٤) .

بعد أن استذكرت القرارات الأساسية الصادرة عنها حول إنهاء الاستعمار ومنها القرار رقم ٢٥٨٨-ب(الدورة ٢٤) الصادر في ١٥ كانون الأول(ديسمبر)عام ١٩٦٩ والقرار رقم (٨) الذي اتخذه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في طهران سنة ١٩٦٨.ولا سيما القرار رقم(١٥١٤) الدورة- ١٥ الصادر في ١٩٦٠/١٢/١٤، المتضمن «إعلان منح الاستقلال للشعوب والبلاد المستعمرة»، كما وتذكر قرارها رقم(٢٦٢١) الدورة-٢٥ الصادر في ١٢ تشرين الأول(أكتوبر)١٩٧٠ بشأن برنامج العمل من

أجل التنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلاد وللشعوب المستعمرة. واستنادا لهذا جميعه، تؤكد الجمعية على شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والمعترف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها، وحقها في البحث عن جميع أنواع المعونة المادية والمعنوية وتلقيها بموجب تلك القرارات وروح ميثاق الأمم المتحدة... وتدعو جميع الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المستعمرة إلى الاعتراف بذلك الحق واحترامه(١٣٥).

وفي عام ١٩٧١ أكدت الجمعية العمومية مرة أخرى في قرارها رقم ٢٧٨٧ (الدورة -٢٦) الصادر في ١٩٧١/١٢/٦ «شرعية نضال الشعوب لتقرير المصير والتحرر من الاستعمار والسيطرة والتسلط والاستعباد الأجنبي، بما في ذلك شعب فلسطين(١٣٦)، بكل الوسائل المتوافرة والمنسجمة مع الميثاق ، وأكدت الجمعية العامة على جميع القرارات المتخذة في السنوات السابقة وعبرت في القرار (٢٧٩٢) الدورة -٢٦، الصادر في ١٩٧١/١٢/٦. وبعد استذكارها أيضا قرارها رقم ٢٦٧٢ أ (الدورة ٢٥) بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٧٠ وجميع قراراتها السابقة المذكورة في ذلك القرار، ومن ضمنها القرار رقم ١٩٤ (الدورة٣) بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨ . وهنا لنا وقفه أخرى حيث يعد هذا القرار المرجعية القانونية للاجئين للمطالبة بحقوقهم ، فقد صدر هذا نتيجة لجهود وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت... ويتكون هذا القرار من«١٥» فقرة تناولت بصورة أساسية لجنة التوفيق المؤلفة من أجل القيام بالأعمال الموكلة لوسيط الأمم المتحدة ، ومن أجل الأماكن المقدسة، ولم تخصص لمسألة اللاجئين إلا الفقرة رقم (١١) وقد سلف توضيح نصوص هذه الفقرة، ولم يطبق هذا القرار قط على الرغم من الجهود المبذولة وقد أصدرت لجنة التوثيق قراراً يجدد التأكيد على القرار والأعراب عن الأسف البالغ لعدم تحقق العودة ولا التعويض(١٣٧).

معروف إن الجمعية العامة وفقا للمادة رقم (١٠) من ميثاق الأمم المتحدة لا تصدر سوى توصيات ليس لها إلا قيمة دعوة موجهة إلى دول من أجل أن تتصرف أو تمتنع عن التصرف .... لكن القيمة القانونية لهذا القرار «١٩٤» تكمن في كونه القرار الدولي الذي ينص صراحه على وجوب العودة أو التعويض لمن لا يرغب في العودة . والمطلوب هو العودة والتعويض معاً.... ويعتبر الأساس للموقف الدولي والجماعي والفردي، كما لم تصدر قرارات مناقضة له، ولم تتبن الدول ما يناقض هذا الأساس ، وخصوصاً موقف الولايات المتحدة وأوربا والصين واليابان(١٣٨) .

ويعد القرار «١٩٤» الأساس في الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين، وفي قمة كامب ديفيد التي عقدت مؤخراً ، حيث جرت مفاوضات بشأن قضايا الحل النهائي. وقد قال مسؤولين فلسطينيون لوكالة رويتر «إن هناك تسوية مقترحة من الولايات المتحدة الأمريكية تشمل الإشارة في نص الاتفاق إلى قرار «١٩٤» الذي يقر بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وقراهم الأصلية ومنح

التعويضات لغير الراغبين في العودة ولم تقبل إسرائيل هذا القرار أبداً ». وقد تعاملت مع هذا القرار كغيره من القرارات الدولية، وبنت سياستها على أساس التنكر المطلق لمسئوليتها في نشوء المشكلة وعدم اعترافها بحق العودة، وقد طرح الإسرائيليون العديد من المشاريع لحل مشكلة اللاجئين، إلا أن هذا الحل يقوم على تصفية هذه المشكلة، وتدرج الموقف الإسرائيلي من رفضهم حقهم في العودة إلى الطرد الفعلي إلى الحيلولة دون عودة من فروا من ديارهم وقت الحرب، وعدم تمكين من عادوا إلى الوطن من الاستقرار وطردهم من جديد. ويبدو ذلك جلياً في الوقت الراهن.

إن مبدأ الطوعية أو خيار اللاجئين هو حجر الزاوية للحماية الدولية وللباحثين عن سلام عادل ودائم لقضية اللاجئين، ويؤكد قرار ١٩٤ على حق اللاجئين في اختيار عودتهم،أو أن يكون هذا الخيار حراً وطوعياً.

ونؤكد هنا على أن الأمم المتحدة قد تبنت أكثر من ٤٩ قراراً بصيغ متشابهة من أجل التأكيد على صحة القرار رقم «١٩٤» ، وعلى الرغم من كل ذلك فإن إسرائيل تتنكر لكل القرارات ، ضاربة بها عرض الحائط، لذا فإنه على الشعب الفلسطيني أن يناضل إلى أبعد الحدود من أجل حقه مستنداً لهذا القرار وغيره من القرارات ودون الاعتماد على هذه القرارات فقط.

نؤكد هنا على أن الجمعية العامة قد أعربت عن قلقها البالغ لعدم السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، ولعدم ممارسته حق تقرير المصير في القرار رقم ٢٧٩٢ الدورة ٢٦ لعام ١٩٧١، وبهذا تكون الجمعية العامة قد أكدت لشعب فلسطين، إلى جانب حق تقرير المصير، شرعية النضال لانتزاع هذا الحق ، وممارسته فعلياً، وقد استمرت الجمعية العامة في تكرار ذلك مراراً، بل وأدرجت قضية فلسطين كبند مستقل على جدول أعمالها في الدورة (٢٩) عام ١٩٧٤،وأصدرت قرارها رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ نوفمبر١٩٧٤ ، بشأن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وتضمن في فقرته الثانية: تؤكد الجمعية العامة من جديد حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها، وتطلب بإعادتهم، بعد أن أكدت في الفقرة الأولى من القرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ولاسيما الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية، والحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي.

في عام ١٩٧٥ حصل تطوران هامان، فقد أصدرت الجمعية العامة انطلاقاً من قرارها رقم ٣١٥١ ز(الدورة —٢٨) بتاريخ ١٤-١٢-١٩٧٣ الذي شجبت فيه التحالف الأثيم الظالم بين العنصرية في جنوب أفريقيا وبين الصهيونية ، بالإضافة إلى القرار ٧٧(د-١٢) الذي اتخذه مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثانية عشرة، التي عقدت في الفترة ما بين ٢٨ تموز إلى آب ١٩٧٥ والذي جاء فيه:» أن للنظام العنصري العرقي الحاكم في فلسطين المحتلة وللنظامين العنصرين والعرقيين الحاكمين في زيمبابوي وجنوب أفريقيا أصلاً استعمارياً

وإمبرياليا مشترك وتشكل كياناً واحداً ، ولها هيكل وبنية عرقية متماثلة وترتبط ارتباطاً عضوياً في سياستها الرامية إلى إهدار وامتهان كرامة الإنسان وحرمته»(١٣٩).

وانطلاقاً من أن «الإعلان السياسي واستراتيجية تدعيم وتوطيد السلام العالمي، والأمن الدولي، وتعزيز التضامن والتعاون بين البلدان غير المنحازة، الذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في «ليما» في الفترة من ٢٥-٣٠ آب ١٩٧٥ قد أدانا وشجبا الصهيونية بحزم ، بوصفها تهديداً وخطراً على السلام العالمي والأمن الدولي، وطالبا دعوة جميع البلدان إلى الوقوف ضد هذه الأيديولوجية العنصرية والإمبريالية. وعليه أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٣٧٩ (الدورة -٣٠) بتاريخ ١٠ نوفمبر عام ١٩٧٥، الذي جاء في فقرته الأخيرة بعد عرض الحيثيات أنفه الذكر، الإقرار بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري(١٤٠) .

أما التطور الثاني فقد تمثل بإصدار الجمعية العامة القرار رقم ٣٣٧٦ (الدورة ٣٠ بتاريخ ١٠/ نوفمبر ١٩٧٥. حيث شكلت بموجبه لجنة تعني بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، وكلفتها إعداد برنامج تنفيذي يكون غايته تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في الفقرتين الأولى والثانية من قرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٦) الدورة (٢٩) مع الأخذ بعين الاعتبار عند صياغة توصياتها بغرض التنفيذ جميع السلطات التي قدمها الميثاق للهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة . وقد قدمت اللجنة تقريرها الأول إلى مجلس الأمن بواسطة أمينه العام، فبحث التقرير ونوقشت التوصيات في حزيران ١٩٧٦،ووفق عليها بالأكثرية ، بيد أن مشروع القرار سقط بالنقض الأمريكي «الفيتو».

لقد درجت هذه اللجنة تقديم تقريراً كل عام إلى الجمعية العامة ، وقدمت تقريرها أنف الذكر ، مع النتيجة التي آلت إليه مناقشات مجلس الأمن في حزيران ١٩٧٦ ، إلى الدورة الحادية والثلاثين (١٩٧٦) فأقرت الجمعية العامة توصيات اللجنة في قرارها ٣١/ ٢٠(الدورة -٣١) الصادر في ٢٤ نوفمبر عام ١٩٧٦، وحثت مجلس الأمن على بحث التوصيات مرة أخرى، بغية اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة لكي يتحقق في وقت مبكر تقدم نحو حل قضية فلسطين، وإقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

تضمن تقرير اللجنة برنامجاً تنفيذياً يمارس الشعب الفلسطيني على أساسه حقوقه الثابتة ، وفيها حق العودة ، وقد تضمن البرنامج مرحلتين لعودة اللاجئين:-

المرحلة الأولى: عودة اللذين نزحوا نتيجة لحرب حزيران ١٩٦٧، وهي عودة غيرمشروطة ، ويتم تنفيذها فوراً.

المرحلة الثانية: عودة اللذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، وتتولى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، اتخاذ الترتيبات اللازمة

لتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وأما اللذين لا يختارون العودة ، يدفع لهم تعويضاً عادلاً ومنصفاً. بحث مجلس الأمن توصيات اللجنة بناء على طلب الجمعية العامة أربع مرات خلال الفترة من عام ٧٦ حتى عام ١٩٨٠ ، وفي كل مرة كانت مشاريع القرارات التي تؤيد التوصيات وتقرر تنفيذها تفوز بأكثرية أصوات أعضاء المجلس إلا أن حق النقض «الفيتو» الذي كانت الولايات المتحدة تستخدمه ضد هذه المشاريع كان يؤدي إلى إسقاطه. وفيما يتعلق بحقوق النازحين فقد تضمنت القرارات الإنسانية «حقوق الإنسان الأساسية الثابتة» ويشمل ذلك حق عودة اللاجئين الذين فروا من مناطق القتال أو من المناطق التي احتلتها إسرائيل، عودة فورية وغير مشروطة، كما يشمل عودة اللاجئين القدامى إلى ديارهم ، وهما الحقان اللذان أكدتهما الجمعية العامة في كل قرار صوتت عليه بعد عام ١٩٦٧، وتشمل أيضاً الحقوق التي عددتها وأكدتها اتفاقيات جنيف الرابعة المنعقدة في ١٢آب ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب، وإسرائيل طرف فيها، وقد انعقدت الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة في تموز ١٩٦٧ بعد أن فشل مجلس الأمن، بسبب موقف الولايات المتحدة العدائي، في اتخاذ القرارات اللازمة لإدانة عدوان إسرائيل، وقد صوتت الجمعية العامة على القرار رقم ٢٢٥٢ (الدورة الاستثنائية الطارئة-٥)في٤ تموز عام ١٩٦٧، وهو قرار مطول استند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) الصادر في ١٩٦٧/٦/١٤ فأكد كل ما جاء فيه ، وبصورة خاصة «حقوق الإنسان الأساسية الثابتة، واجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب». وتنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧) وقرار الجمعية العامة في الدورة الطارئة رقم (٢٢٦٢) بالتحقيق في ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة تمت الإجراءات التالية:

في ١٩٦٧/٧/٦ تم تعيين الأمين العام نلسن غوران تماسينغ ممثلاً خاصاً له ليزور المناطق المحتلة ويقدم تقريراً عن الأوضاع فيها.

وقد نظر مجلس الأمن مرة ثانية في أوضاع المناطق المحتلة وممارسات إسرائيل ضد السكان العرب الفلسطينيين، واتخذ القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ١٩٦٨/٩/٢٧ «الذي أعرب فيه عن قلقه الشديد على سلامه وخير وأمن الناشئ عن حرب حزيران ١٩٦٧ ، وأعرب عن أسفه لعدم تنفيذ القرار رقم (٢٣٧) . وقد شكلت الجمعية العامة عام ١٩٦٩ لجنة خاصة تتكون من سيريلانكا ، ويوغسلافيا ، والصومال لزيارة المناطق المحتلة والتحقيق في ممارسات إسرائيل فيها وانتهاك حقوق النازحين ، وقد رفضت إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة، ولكن اللجنة قامت بعملها رغم مقاطعة إسرائيل لها، وقد أعربت الجمعية العامة في قرارات عدة، استناداً إلى تقرير اللجنة، عن قلقها البالغ والعميق للانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها إسرائيل في المناطق المحتلة، ووجهت إليها دعوة شديدة للكف فوراً عن إجراءاتها التعسفية ضد السكان العرب، ودعتها إلى التقيد التام الدقيق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ للمحافظة على حقوق النازحين.

وشكلت لجنة حقوق الإنسان في آذار ١٩٦٩- نتيجة لدراستها قضايا حقوق الإنسان في المناطق المحتلة- فريق عمل مؤلف من النمسا، بيرو، تنزانيا ، السنغال، الهند، يوغسلافيا، للتحقيق في انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان،ولاسيما لاتفاقيات جنيف الرابعة ،ورغم عدم تعاون إسرائيل مع هذا الفريق فقد قام بعمله ، وقدم تقريراً مفصلاً في ١٩٧٠/١/٢٠ يؤكد انتهاكات إسرائيل لهذه الاتفاقية، وأيدت لجنة حقوق الإنسان النتائج التي توصل إليها الفريق الخاص.

استناداً إلى ذلك كله أصدرت عدة هيئات ومجالس ولجان ومؤتمرات دولية عدة قرارات أكدت فيها انتهاكات إسرائيل المستمرة لحقوق الإنسان وأدانتها، كما أكدت سنة بعد سنة حقوق النازحين ، وأعربت عن قلقها الشديد لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي ودعت إسرائيل بصورة متكررة إلى الكف فوراً عن اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى تغيير الطبيعة القانونية للأراضي العربية المحتلة، أو تشكيلها الجغرافي، أو تركيبها السكاني (القرار رقم ١٤٧/٣٦ الصادر في ١٦-ديسمبر عام ١٩٨١) .

أما حق النازحين بالعودة غير المشروطة إلى منازلهم وأراضيهم ، وهو الحق الذي صرح به وثبته مجلس الأمن منذ ١٩٦٧/٦/١٤ بقراره رقم ٢٣٧ والجمعية العامة بقرارها رقم ٢٢٥٢ (الدورة الخامسة الطارئة) في ٤ تموز ١٩٦٧ ، فما زال موضوع التأكيد المتكرر في الجمعية العامة التي تدعو إسرائيل بعد سنة،ودورة بعد دورة إلى «اتخاذ خطوات فعالة لإعادة النازحين إلى بيوتهم دون أي تأخير». واستنكرت الجمعية العامة بقرارها رقم ٢٧٩٢ ج (الدورة ٢٦) الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١ الترحيل القسري للاجئين من غزة ،ودعت إسرائيل إلى «التوقف فوراً عن هدم ملاجئ اللاجئين، وعن ترحيلهم عن أماكن سكانهم الحالية» وطالبت باتخاذ خطوات فورية لاعادة اللاجئين المعنيين إلى الملاجئ التي رحلوا عنها عنوة، وإلى تهيئة ملاجئ مناسبة لإقامتهم» وتكررت مثل هذه الطلبات في دورات لاحقة.

وغني عن الذكر أن فئة النازحين التي تتكون من لاجئين فلسطينيين قدامى طردوا من مخيماتهم،وأصبحوا للمرة الثانية أو الثالثة، وفئة النازحين من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي احتلت عام ١٩٦٧ ، إنما تنطبق عليهم الحقوق التي ورد بحثها في حقوق اللاجئين بالإضافة إلى القرارات التي أكدت حقوق النازحين باعتبار اللاجئين القدامى من الذين شردوا للمرة الثانية أو الثالثة «لاجئين جدد» تنطبق عليهم هذه القرارات عموماً.

وبعد عقد مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاقات أوسلو مع الفلسطينيين وغيرها من المفاوضات التي أدت إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وأيضاً توقيع اتفاق سلام مع الأردن، وكان قد سبق ذلك مباحثات كامب ديفيد الأولى، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية بعد توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، ومواصلة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي انتهت إلى التعثر والجمود في مباحثات كامب ديفيد وطابا الأخيرة،وكنتيجة إلى الصلف والتعنت الإسرائيلي ، ومع هبوب رياح التغيير انتهت الأمور إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية المجيدة الثانية في أواخر أيلول

٢٠٠٠ وتصاعدها إلى ما آلت إليه من تطورات عسكرية خطيرة ومجازر همجية وحشية بربرية تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين في مختلف المناطق وحتى يومنا هذا، وكما لا يمكن تجاهل تأثير ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول الماضي وقيادتها لما أطلقت عليه «الحرب ضد الإرهاب الدولي».

كل هذه التطورات وتفاعلاتها وارتباطها قادنا إلى قرار دولي جديد.

فقد حمل الثاني عشر من شهر آذار لعام ٢٠٠٢ في ثناياه بدور تحول على صعيدين : الاول على صعيد الشعب الفلسطيني وتحديداً قاموس القضية الفلسطينية السياسي ، والثاني على صعيد الشرعية الدولية وتحديداً قرار مجلس الامن الدولي رقم«١٣٩٧» الذي صدر مؤخراً مطلقاً مسمى الدولة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع دولة اسرائيل وذلك لأول مرة في تاريخ مداولاته السياسية منذ تأسيسه في العام ١٩٤٥.

تنحصر أهمية طرح فكرة الدولة التي حلم الشعب الفلسطيني بها وأصر عليها وضحى من أجلها باعتبارها واحدة من منظومة حقوقه الأخرى إلا أنها هذه المرة قد انتقلت من دائرة الاعتراف الجزئي بها إلى دائرة اعتراف أعلى مرجعية سياسية دولية يفترض أنها ممثلة للشرعية الدولية،الأمر الذي أضفى عليها ما تستحقه من شرعية وحصنها في وجه كل الادعاءات الرافضة لها، كونها أصبحت حقيقة لا مندوحه فيها .

ويكتسب القرار رقم ١٣٩٧ أهمية كبيرة في ظل التطورات السياسية، الإقليمية والدولية لا ينبغي تجاهلها أو التقليل منها، فهو أولاً يعتبر انتصاراً للشعب الفلسطيني وانتفاضته ويعتبر ثانياً تتويجاً وتأكيداً على القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية ويعيد فتح ملفها من جديد وهنا نتسائل ، هل يأتي لكي يعيد إليها الحياة ، ويقوم بتفعيلها على أرض الواقع؟ أم أنه سيرقد معها آجلاً أو عاجلاً على رف النسيان ؟ والأيام القادمة كفيلة بإيجاد رد على هذين السؤالين، ونخص بالذكر تفعيل القرار رقم ١٩٤، والقرار ٢٤٢، والقرار رقم ٣٣،وباقي القرارات الأخرى التي ظلت معلقة منذ صدورها وحتى اللحظة الراهنة — وثالثاً هذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها قرار من مجلس الأمن بقيام دولة فلسطينية بعد قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

وصحيح أن الولايات المتحدة دعمت القرار وقد سبق للرئيس بوش أن أعلن عن أهمية قيام الدولة الفلسطينية ، لكن أن يصدر القرار عن مجلس الأمن وبإجماع ١٤ صوتاً من أصل ١٥ صوتاً ، فلا شك أن ذلك يعتبر تطوراً في الموقف الدولي في التعامل مع القضية الفلسطينية يستحق أن يتابع.

وما دام الحديث عن القرارات الدولية باعتبارها المرجعية الأساسية، فإن حق الرعاية لمشروع

إقامة الدولة يفترض مشاركة أطراف دولية أخرى فاعلة تمثل الشرعية الدولية، وعدم احتكارها من قبل دولة واحدة.

وفيما يخص العناصر والأسس التي يفترض أن تشكل هذه الدولة، فإن الفلسطينيين على دراية تامة وكافية بالجغرافيات السياسية والاقتصادية والسكانية بكل حذافيرها، والدولة التي يطالبون ويطمحون بها ليست من الخيال ولا المحال، فهي دولة كغيرها من الدول تتمتع بالسيادة على برها وبحرها وهوائها ومائها ومعابرها وحدودها وعاصمتها القدس العربية وهذه الأسس والعناصر السياسية والاقتصادية لأية دولة حقيقية.

إلا أن الدولة الفلسطينية لها مقوم ديمغرافي آخر خاص بها ينطلق تحديداً من ايجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، ذلك أن التغاضي أو التهاون في هذه القضية أو عدم الجدية في حلها حلا عادلاً سيكون من شأنه تقزيم هذه الدولة وجعلها مهتزة الأركان، وقضية عودة اللاجئين أمر قد أصر عليه الشعب الفلسطيني في الوطن والمهجر«الشتات» ولا يختلف عليه اثنان ، وهو خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه، فلا بد والحال هذه من وضع حد لافرازات النكبة الفلسطينية وتداعياتها واستفحالاتها الأخرى حتى يرتاح ، ويرتاح العالم من لعنتها التي انصبت عليه أيضا.

إن الحديث عن إنهاء فوري للاحتلال والانسحاب من الأراضي الفلسطينية ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني جراء الاحتلال والاجتياح المتكرر لمدنه وقراه ومخيماته وانتهاك أبسط حقوقه الإنسانية، مضافاً إلي كل ذلك ضمان دولي بعدم تكرار هذه السيناريوهات الاحتلالية بكل مشاهدها الملونة بلون الدم والدمار والخراب، أن الحديث عن هذا وذاك ينبغي أن يكون فصل المقدمة من كتاب الدولة الفلسطينية حتى تكون الفصول التالية مبنية على أسس عقلانية ونوايا طيبة جادة بعيدة كل البعد عن أجواء الإلهاء والمماطلة والخداع وبرغم هذا الحديث المستفيض في كل الاتجاهات عن الدولة الفلسطينية والذي أثاره صدور القرار«١٣٩٧» إلا أن الفلسطينيين أيضاً واعون لحقيقة ما يجري حولهم من أحداث تخصهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهم أيضا حذرون ويضعون في حساباتهم أن يكون الخوض الدولي المفاجئ في الدولة الفلسطينية له أهداف وغايات أخرى باطنها غير ظاهرها.

عموماً، سيظل القرار مجرد رؤية ، وقرار حيزه ومجاله لا يتعدى أسطر قليلة، فلا يكفي أن تصدر الولايات المتحدة تصريحات وبيانات رئاسية ووزارية، ولا يكفي أن تصدر القمة الأوروبية بياناً تؤكد فيه دعمها لقيام الدولة الفلسطينية ، ولا يكفي أن يصدر العرب بدورهم مبادرة للسلام، ويؤكدون فيها استعدادهم للسلام الشامل والتطبيع مع إسرائيل، إذا لم يكن ذلك مصحوباً بنية وإرادة دولية عربية عازمة على قيام الدولة الفلسطينية وفقاً للقرارات الدولية.

ويبقى السؤال المطروح أخيراً ، ما هو الموقف إذا ما رفضت اسرائيل هذا القرار؟

كما سلف ، لقد أصدرت الهيئة الدولية ، والتي تشمل قرارات وتوصيات، ومواثيق تتعلق بحقوق الإنسان الدولية، إلى جانب المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية وغيرها الكثير، وكلها تعترف وتقر بحقوق اللاجئين الفلسطينيين وتدعو إلى عودتهم إلى ديارهم التي طردوا منها واسترداد ممتلكاتهم التي سلبت بقوة السلاح، وتعترف بإعادة تأهيلهم على نفس تلك الأراضي . ويمكن القول بأن جميع اتفاقات السلام الكبرى التي أجرت عبر العقود المنصرمة أقرت بحقوق المهجرين«اللاجئين» وأوصت بالحفاظ على ممتلكات اللاجئين وأراضيهم من أجل ضمان الحل العادل الدائم. لكن رغم وجود هذا الاعتراف الدولي الواسع الذي يقر بحق اللاجئين في العودة، تبقى مسألة الآليات والوسائل المطلوبة لتطبيق هذا النوع من الحقوق بحاجة للعمل الكثير، فالعديد من القوانين الدولية وفي بعض الحالات المحلية والإقليمية منها مثل لجنة الأمم المتحدة لتطبيق المواثيق والأعراف الدولية ، محكمة العدل الدولية، المحكمة الدولية لجرائم الحرب والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ربما توظف كلها للضغط من أجل عودة اللاجئين(١٤١) .

إضافة للقرارات التي تم عرضها ، تبنت الأمم المتحدة عدد كبير من القرارات حوالي ٤٩ قراراً بصيغ متشابهة من أجل التأكيد على صحة القرار رقم ١٩٤ :

وبامكان المهتم بهذا الخصوص ان يرجع / يعود الي المجلدات الثلاثة القيمة المصدرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية للاطلاع وقراءة مجمل قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية عموما واللاجئين خصوصا والصراع العربي - الاسرائيلي، حيث يجد فيها نصوصا اصلية واضحة لكافة القرارات المطلوبة والاهم بهذا الشان.

وهذه القرارات هي:

في الاربعينات: قرارات ١٩٤ ، ٢١٢ ، ٣٠٢ ، ٣٩٣ .

في الخمسينات: قرارات ٣٩٤ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٦١٤ ، ٧٢٠ ، ٨١٨ ، ٩١٦ ، ١٠١٨ ، ١٣١٥ ، ١٤٥٦ .

في الستينات: ١٦٠٤ ، ١٧٢٥ ، ١٨٥٦ ، ١٩١٢ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٥٢ ، ٢١٤٥ ، ٢٢٥٢ ، ٢٣٤١ ، ٢٥٣٥ .

في السبعينات: ٢٦٥٦ ، ٢٦٧٢ ، ٢٧٢٨ ، ٢٧٩١ ، ٢٧٩٢ ، ٢٩٦٣ ، ٣٠٨٩ ، ٣٣٣١ ، ٣٤١٩ ، ٣١/١١٥أ ، ٢٠/١٩٠أ ، ٣٣/١١٢أ ، ٣٤/٥٢أ ، وهناك القرار رقم ٣٢٣٦ الذي يربط حق العودة بحق تقرير المصير.

في الثمانينات: ٣٦/١٤٦ ، ٣٧.ك١٢٠ ، ٣٨ ، ٨٣ ، ٣٩/٩٩أ ، ٤٠/١٦٥أ ، ٤٢/٥٧أ ، ٤٤/٤٧أ .

في التسعينات: ٤٥/٧٣أ ، ٤٦/٤٦ ، ٤٧/٦٩أ ، ٤٨/٤٠أ ، ٤٩/٣٥أ ، لعام ١٩٩٤ م

وثيقة -٥- قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة باللاجئين ....

قرار رقم : ٤٢٤/ د ١٦ تاريخ : ١٩٥٢/٩/١٤
قرار رقم : ٥٢٤/ د ١٨ تاريخ : ١٩٥٣/٤/٩
قرار رقم : ٧١٤ / د ٢٠ تاريخ : ١٩٥٤/١/٢٧
قرار رقم : ٧١٥ / د ٢٠ تاريخ : ١٩٥٤/١/٢٧
قرار رقم : ١٠٣٣ / د ٢٤ تاريخ : ١٩٥٥/١٠/١٤
قرار رقم : ١٧٠٥ / د ٣٤ تاريخ : ١٩٦٠/٩/٦
قرار رقم : ٤٠٧١ / د ٧٦ تاريخ : ١٩٨١/٩/٩
قرار رقم : ١٩٤٦/ د ٤١ تاريخ : ١٩٦٤/٣/٣١
قرار رقم : ٢٥٥٠ / د ٥٢ تاريخ : ١٩٦٩/٩/١٣
قرار رقم : ٢٦٠٠ / د ٥٣ تاريخ : ١٩٧٠/٣/١١
قرار رقم : ٢٦٦٩/ د ٥٤ تاريخ : ١٩٧٠/٩/١٥
قرار رقم : ٢٧١٧ / د ٥٥ تاريخ : ١٩٧١/٣/٢٤
قرار رقم : ٢٩٥٨/ د ٥٨ التاريخ : ١٩٧٢/٩/١٣
قرار رقم : ٣١٨٠/ د ٦٢ تاريخ : ١٩٧٤/٩/٤
مؤتمر القمة السداسي - تاريخ ١٦- ١٩٧٦/١٠/١٨
قرار رقم : ٣٦٢٥ / د ٦٨ تاريخ : ١٩٧٧/٩/٦
قرار رقم : ٣٧٤٣/ د ٧٠ تاريخ : ١٩٧٨/٩/١٣
قرار رقم : ٣٨٠٧/ د ٧١ تاريخ : ١٩٧٩/٣/٢٥
قرار رقم : ٣٩٠٦/ د ٧٣ تاريخ : ١٩٨٠/٣/٢٦
قرار رقم : ٤٢٤٣/ د ٧٩ تاريخ : ١٩٨٣/٣/٣١
قرار رقم : ٤٣٣٢/ د ٨١ تاريخ : ١٩٨٤/٣/٣١
قرار رقم : ٤٤٢٦ / د ٨٣ تاريخ : ١٩٨٥/٣/٢٨
قرار رقم : ٤٦١٧ / د٨٦ تاريخ : ١٩٨٦/١٠/١٩
قرار رقم : ٤٦٤٤ / د ٨٧ تاريخ : ١٩٨٧/٤/٦
قرار رقم : ٤٧٧٠ / د ٨٩ تاريخ : ١٩٨٨/٤/٢
قرار رقم : ٥٠٩٣ / د ٩٦ تاريخ : ١٩٩١/٩/١٢
قرار رقم ٧٧٦ / د ٢١ تاريخ : ١٩٥٤/٤/٥
قرار رقم : ٩١٤ / د ٢٣ تاريخ : ١٩٥٥/٣/٣١
قرار رقم : ١٥٤٧ / د ٣١ تاريخ : ١٩٥٩/٣/٩
قرار رقم : ٢٤٥٥ / د ٥٠ تاريخ ١٩٦٨/٩/٣
قرار رقم : ٢٤٩١ / د ٥١ تاريخ : ١٩٦٩/٣/١٦
قرار رقم ٢٦٠٠ / د ٥٣ تاريخ ١٩٧٠/٣/١١
قرار رقم ٥٤١٤ / د ١٠٢ تاريخ : ١٩٩٤/٩/١٥
قرار رقم : ٥٤٥٦ / د ١٠٣ تاريخ ١٩٩٥/٣/٢٩
قرار رقم : ٥٤٩٢/ د ١٠٤ تاريخ : ١٩٩٥/٩/٢١
قرار رقم : ٥٥٣٨/ د ١٠٥ تاريخ : ١٩٩٦/٣/٣١
قرار رقم : ٥٥٨١/ د ١٠٦ تاريخ ١٩٩٦/٩/١٥

المقدمة

اتخذت الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية سلسلة من القرارات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية عموماً. وقد رأينا في الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، جمع تلك القرارات المتعلقة بإقامة اللاجئين الفلسطينيين ومعاملتهم في الدول العربية المضيفة، لما لذلك من تأثير على حياة اللاجئين ومستقبل أجيالهم القادمة، ولما فيه من فائدة للدارسين والباحثين في موضوع اللاجئين الفلسطينيين.

إن القسم الأكبر من هذه القرارات اتخذ في إطار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية بناء على اقتراحات تقدمت بها المندوبية الدائمة لفلسطين في الجامعة، أو بناءً على مشاريع قرارات

تقدمت بها الإدارة العامة لشؤون فلسطين في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أو بناءً على توصيات رفعها مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، وهو إطار جرى استحداثه عام ١٩٦٤ ويعقد اجتماعاته بصورة دورية سنوية. وثمة قرارات أخرى تتخذ في إطار المجالس الوزارية المتخصصة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس وزراء العمل أو مجلس وزراء الإعلام إلا أن أكثرها علاقة بموضوع هذه الدراسة تلك القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب.

إن هذه القرارات تعكس في مجموعها التوجه العام للدول العربية في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين وكيف تأثر ذلك بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة كما تأثر بالأجندة السياسية المحلية لكل من الدول العربية المضيفة للاجئين. ورغم أن هذه القرارات تعطي مؤشرات قوية على توجه الدول العربية في معاملتها للاجئين الفلسطينيين إلا أنه علينا ملاحظة أمرين:

الأول: أن التزام الدول العربية بهذه القرارات لم يكن بالدرجة نفسها وإنما خضع في كثير من الأحيان لاعتبارات سياسية تقدرها الدول نفسها.

ثانياً: أن معاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لا تنظمها قوانين وتشريعات واضحة صادرة عن السلطة التشريعية في هذه الدول، بل انه تنظمها في كثير من الحالات قرارات وأحكام إدارية غير مكتوبة في الغالب تصدرها أجهزة حكومية هي أمنية في أكثر الأحيان.

إن اصطلاح «الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين» يشمل رسمياً أربع دول هي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، أضيفت إليها منظمة التحرير الفلسطينية لاحقاً. وهي الدول التي تنشط فيها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، لقد أضيفت مصر إلى هذه الدول بسبب إشرافها على قطاع غزة بعد عام ١٩٤٨ وليس للأونروا في الواقع من أنشطة داخل مصر نفسها سوى بالنسبة لذلك المخيم الفريد المسمى «مخيم كندا» في رفح المصرية، الذي تشكل بسبب عمليات نقل السكان التي قامت بها السلطات الإسرائيلية خلال احتلالها لشبه جزيرة سيناء. إلا أن هذا المخيم هو في طور التصفية بعد توقيع اتفاق السلام المصري - الإسرائيلي. واستثنيت العراق من بين هذه الدول لعدم موافقة الحكومة العراقية لوكالة (الأونروا) في حينه بالنشاط في أراضيها، وقدمت عوضاً عن ذلك مساعدات عينية ومالية للاجئين الفلسطينيين.

انشغلت الدول العربية المضيفة في السنوات الأولى بعد نكبة عام ١٩٤٨ في معالجة مسائل إنسانية ملحة فرضها واقع الاقتلاع والتشتت الذي فرض على الشعب الفلسطيني. وانصبت القرارات المتخذة في إطار جامعة الدول العربية في سنوات الخمسينات على تقديم التسهيلات لضمان وصول العون والإغاثة من قبل الهيئات الدولية وتسهيل جمع شمل العائلات المشتتة وإصدار وثائق سفر موحدة للاجئين لمساعدتهم على السفر والانتقال. وكانت حكومة عموم فلسطين تصدر جوازات

سفر خاصة بالفلسطينيين طيلة سنوات الخمسينات إلا أن الخلافات العربية وتراخي الدعم لهذه الحكومة وانتقال السيطرة على الأجزاء المتبقية من فلسطين لا لأهلها بل لدول عربية مجاورة، أدى بالتدريج إلى عدم اعتماد جواز السفر الفلسطيني وتراجع الاعتراف به من قبل الدول العربية.

لقد حكم مواقف الدول العربية في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين مبدآن أساسيان: الأول واجب الضيافة والأخوة العربية الذي فرض استقبال هؤلاء اللاجئين على نحو مؤقت ومساعدتهم وتسهيل وصول العون الدولي إليهم، والثاني رغبة هذه الدول على الصعيد الرسمي في إبقاء قضية اللاجئين حية والمواظبة على تذكير الأسرة الدولية بضرورة تطبيق القرارات الدولية الخاصة بشأنها. وانسجاماً مع هذين المبدأين اتخذت الدول العربية سلسلة من القرارات على مستويات عديدة، فهي من جهة دعت الدول المضيفة للاجئين إلى معاملتهم بالنسبة للحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية بما فيها حرية العمل والتنقل كرعايا هذه الدول، ودعت من جهة أخرى إلى عدم تجنيسهم ومنحهم وثائق سفر موحدة حفاظاً على هويتهم الخاصة. وجاء بروتوكول الدار البيضاء الخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية والمصادق عليه من قبل الملوك والرؤساء العرب في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ بمثابة تتويج لهذا التوجه الرسمي العربي.

على أن الأجندة السياسية الخاصة ببعض الحكومات العربية فرضت نفسها على نحو مغاير لما نصت عليه قرارات جامعة الدول العربية إذ سارع الأردن على سبيل المثال إلى ضم الجزء المتبقي من فلسطين فيما عرف باسم «الضفة الغربية» ومنح سكان هذه المنطقة من الفلسطينيين - لاجئين وغير لاجئين - الجنسية الأردنية. ورغم أن بقية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لم تؤيد هذه الخطوة إلا أنها تقبلتها تدريجياً وتعاملت معها كحقيقة واقعة. وفي مرحلة لاحقة بعد عام ١٩٦٧ لم تواجه الخطوة الأردنية بمنح جوازات سفر مؤقتة للغزيين الاعتراض السابق عندما أثار الأردن نفسه المسألة في إطار جامعة الدول العربية على أنها استجابة لضرورة إنسانية تسهل على سكان غزة الانتقال والسفر. وربما يناقش البعض على أرضية سياسية أن خروج الأردن عن الإجماع العربي بمنح الجنسية الأردنية للفلسطينيين، هو جز من مخطط استعماري استهدف تغييبهم ومحو قضيتهم، إلا أنه في المقابل فإن منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين لم يقلل من تعاطفهم والتفافهم مع الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، كما أن وضع «اللاجنسية» Statelessness الذي عاشه اللاجئون في بلدان أخرى لم يجعلهم أقرب إلى فلسطين بل زاد من معاناتهم ومن التمييز ضدهم، وليس من المستغرب بالتالي أن يعبر غزيون لا يشك في ولائهم لوطنهم عن الفرحة من قرار الحكومة الأردنية بمنحهم الجنسية الأردنية أو أن يسعى حامل وثيقة إلى الحصول على الجنسية في لبنان أو مصر أو أية دولة لديها الاستعداد لمنحه جنسيتها.

على صعيد آخر، فإن الاعتبارات الطائفية التي تحكم النظام اللبناني وما تميز به من نظام اقتصادي حر مفتوح نسبياً أدى إلى نتيجتين متعارضتين بالنسبة للتأثير على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. فمن جهة رفض لبنان الرسمي قبول اللاجئين الفلسطينيين بينما هيأ لرجال الأعمال وأصحاب الثروات منهم مقراً مناسباً للانطلاق والعمل وأتاح للآلاف منهم وخاصة من بين المسيحيين فرصة التجنس والحصول على جوازات سفر لبنانية. ورغم أن لبنان كان من بين الدول التي صادقت على بروتوكول الدار البيضاء إلا أن لبنان ضمن مذكرة التوقيع بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٦٦ تحفظات قوضت عملياً المضامين الأساسية للبروتوكول بمنح الحقوق المدنية الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وبقي اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعاملون كأجانب محرومين من أبسط الحقوق المدنية من حيث العمل والملكية وفرضت قيود على حقهم في الإقامة. وعلى الرغم من مظاهر القوة والنفوذ الواسع التي حظيت بها منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة اللبنانية خلال سنوات السبعينات وما تضمنه "اتفاق القاهرة" الموقع بين م.ت.ف والحكومة اللبنانية تحت رعاية جامعة الدول العربية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ والذي ينص على منح حق العمل والتنقل للفلسطينيين المقيمين في لبنان، إلا أنه لم تصدر تشريعات لوضع الاتفاق موضع التنفيذ واتخذ البرلمان اللبناني قراراً في ربيع عام ١٩٨٧ بإلغاء "اتفاق القاهرة" من طرف واحد. ويجري اليوم إخفاء الأجندة السياسية اللبنانية برفض اللاجئين الفلسطينيين لأسباب محض طائفية واقتصادية، بشعارات قديمة تحتمل أكثر من مضمون حول رفض "التوطين"، والحرص على الحفاظ على الحقوق السياسية والتاريخية للاجئين، بينما يحرم الفلسطينيون من أبسط الحقوق الأساسية في العمل وجمع شمل الأسر والإقامة المضمونة ويجري التخلص منهم تدريجياً تحت وطأة القيود المفروضة بدفعهم إلى الهجرة إلى خارج المنطقة العربية.

على صعيد آخر، أبدت دول عربية منتجة للنفط وقليلة السكان نسبياً، موقفاً متحفظاً إزاء الدعوة إلى معاملة اللاجئين الفلسطينيين معاملة رعاياها الموظفين بالنسبة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية. فقد صادقت ليبيا الملكية على بروتوكول الدار البيضاء إلا أنها تحفظت على مادته الأولى مقترحة تعديلها ومساواة الفلسطينيين في المعاملة "أسوة بمعاملة بقية مواطني الدول العربية" بدلاً من أسوة بالمواطنين الليبيين. أما المملكة العربية السعودية - وهي الدولة المستقلة الوحيدة من بين الدول الخليجية النفطية غداة التصديق على بروتوكول الدار البيضاء - فلم توقع على البروتوكول أصلاً وليس هناك ما يشير إلى توقيعها عليه في مرحلة لاحقة. لقد نظرت الدول الخليجية إلى العمالة الفلسطينية كغيرها من العمالة الأجنبية على أنها عمالة مهاجرة يكون لزاماً فيها على العمال والمستخدمين العودة إلى دول اللجوء الأولى التي يحمل اللاجئ الفلسطيني جنسيتها أو وثيقة السفر الصادرة عنها. ولم يكن هناك من مشاكل كبيرة تواجه

الفلسطينيين في الإقامة في دول الخليج خلال سنوات الخمسينات والستينات أو في عقد السبعينات، الذي شهد استقلال معظم الدول الخليجية إذ كانت هذه الدول بحاجة لليد العاملة الأجنبية عموماً، ونظرت بعين العطف بصورة خاصة نحو إقامة الفلسطينيين. على أن هذا الوضع ما لبث أن تغير منذ نهاية السبعينات مع انكسار حدة ارتفاع عائدات أسعار النفط، وزيادة القلق من النشاط السياسي للفلسطينيين.

إن تنامي الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة، وانتزاع الاعتراف العالمي والعربي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفّرا ولا شك الإطار القانوني والسياسي للشعب الفلسطيني وعزّزا من إحساسه بالانتماء والهوية الوطنية الخاصة وانعكس ذلك في نوعية القرارات الصادرة عن هيئات ومجالس جامعة الدول العربية في السبعينات والثمانينات. فصدرت قرارات تحض الدول العربية على سبيل المثال على التقيد ببنود بروتوكول الدار البيضاء وتشكلت لجان متابعة واتصال لهذا الغرض. واتخذ مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين قراراً في عام ١٩٧٠ جاء فيه أن اكتساب بعض الفلسطينيين لجنسية أخرى لا يعتبر مبرراً لحذف أسمائهم من سجلات اللاجئين الفلسطينيين، وتتضح أهمية هذا القرار الذي تعزز بقرار من قبل مجلس الجامعة في مارس ١٩٧٠ من وجهين:

الأول: أنه يسمح بازدواج الجنسية بالنسبة للفلسطينيين على غير ما قضت به اتفاقية الجنسية الموقعة عام ١٩٥٤ بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وعلى غير ما تراه وجهة النظر الأردنية الرسمية في المرحلة الحالية من رفض الجمع بين الجنسيتين الأردنية والفلسطينية.

ويلاحظ أن هناك اتجاهاً عالمياً اليوم في التمييز بين المواطنة والجنسية وإلى التخلص من تلك الفكرة القديمة في الربط بين الولاء والجنسية وإلى تشجيع الازدواج في الجنسية أو تعددها. وهو ما أصبحت بعض الدول العربية تسمح به فيما بينها في حالات معينة حالياً كالجمع بين الجنسيتين اللبنانية والمصرية، و الجمع بين الجنسيتين العراقية والأردنية. إلا أن معظمها مع ذلك بات يسمح بالجمع بين جنسية البلد وجنسية أجنبية (غير عربية).

ثانياً: أن القرار يتعارض صراحة مع الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول العربية المضيفة من شطب للاجئين الفلسطينيين من السجلات الرسمية للاجئين وسحب بطاقة الإعاشة منهم بعد حصولهم على جنسية دولة عربية أو أجنبية كما تفعل الحكومة اللبنانية منذ الثمانينات وهو إجراء يوقع أشد الضرر بقضية اللاجئين الفلسطينيين ويسهل الدعاوى الإسرائيلية بضرورة استيعابهم في أماكن بعيدة عن وطنهم.

وكانت منظمة التحرير قد بدأت تطرح مسألة استصدار جواز سفر فلسطيني يحظى باعتراف الدول العربية على مجلس الجامعة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، إلا أن المشروع لم يرَ النور مع غياب الوطن ومع غياب الإرادة السياسية العربية.

إن بروز الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة في إطار بقاء عناصر التغييب السياسي والاجتماعي القائمة في المحيط العربي والمسؤولة عن استكمال مأساة الفلسطينيين أدى إلى انعكاسات سلبية على الوضع المدني للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية. إذ تحولت النظرة العربية الرسمية إزاء اللاجئ الفلسطيني من إنسان يبحث عن الأمان والاستقرار ولقمة العيش إلى "مشاغب سياسي" ومصدر خطر أمني على البلد. ومن جهة أخرى تم الربط تدريجياً في نظر مؤسسات الحكم العربية بين اللاجئ الفلسطيني كإنسان وبين الإطار السياسي الذي يمثله وهو منظمة التحرير الفلسطينية. وعوقب الفلسطينيون كبشر عند بروز أي مواجهة أو خلاف سياسي بين الدول التي تستضيفهم وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. والصحيح أن هذه الظاهرة تصلح على التعامل الرسمي العربي عموماً مع المواطنين العرب أياً كانت دولهم، إلا أنها في حالة الفلسطينيين عديمي الوطن كانت أكثر ضرراً ومأساوية. فعلى سبيل المثال قرر الزعيم المصري تغيير وضع اللاجئين الفلسطينيين بجرة قلم، من مقيمين دائمين يتمتعون بكافة الحقوق المدنية التي يتمتع بها المصريون، إلى أجانب محرومين من هذه الحقوق، اثر عملية هوجاء قام بها فصيل صغير منشق على منظمة التحرير الفلسطينية، بقتله كاتب مصري هو يوسف الباعي في قبرص في نهاية السبعينات. كما تعرض اللاجئون الفلسطينيون لعمليات طرد جماعي اثر غزو الكويت وحرب الخليج التي أعقبته كنوع من العقوبة لموقف سياسي فُسر على أنّه تأييداً لموقف العراق اتخذته زعامة منظمة التحرير عام ١٩٩٥-١٩٩١. وتعرض الفلسطينيون للطرد من قبل الزعيم الليبي معمر القذافي في صيف عام ١٩٩٥ كتعبير عن عدم رضاه عن نهج زعامة منظمة التحرير الفلسطينية في توقيعها على اتفاق إعلان المبادئ مع إسرائيل في أيلول/سبتمبر١٩٩٣.

إن من سوء حظ الفلسطينيين أنهم أجبروا على مغادرة وطنهم في وقت انشغل فيه باقي العرب بتوطيد دعائم كياناتهم السياسية حديثة النشأة والمفروضة أصلاً من قبل الاستعمار. إن اللاجئين الفلسطينيين اليوم يعانون من أمرين: فقدان الوطن وفقدان حق المواطنة. ومع قرار الحكومة الإسرائيلية بسلب مواطني "الضفة الغربية" و "قطاع غزة" من حقهم في المواطنة عقب احتلال ١٩٦٧ واعتبار فلسطينيي هذه المناطق مجرد أجانب مقيمين، ومع قرار الأردن بفك الارتباط وتجريد الفلسطينيين من سكان "الضفة الغربية" من الجنسية الأردنية بقرار ملكي، تحول معظم الشعب الفلسطيني إلى عديمي الجنسية ومحرومين من حق المواطنة. لقد اعتبر الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الحق في المواطنة أحد المبادئ الأساسية للعيش الحر لكل إنسان. ونصت المادة ١٥ من الميثاق في فقرته الأولى على "أن لكل إنسان الحق في المواطنة" ونصت الفقرة الثانية من نفس المادة على "أنه لا يجوز نزع المواطنة من أي شخص بصورة تعسفية أو أن يُحرم من حقه في تغيير مواطنيته".

والملاحظ أن مسيرة السلام الحالية أثرت سلباً على الوضع المدني للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة وزادت حدة القيود المفروضة عليهم بسبب رغبة هذه الدول بالتخلص منهم أو من باب المناكفة السياسية والضغط على منظمة التحرير الفلسطينية. أما جواز السفر الفلسطيني فهو مع اعتراف أكثر من ٧٥ دولة به فلا زال في نظر إسرائيل وثيقة سفر تسمح لحامله التنقل في كل أنحاء العالم إلا في فلسطين ذاتها كما أن بعض الدول العربية لا زالت تضع العراقيل أمام حملة هذا الجواز لأسباب مختلفة. إن جواز السفر الفلسطيني وثيقة هامة غنية بالدلالات على طريق الشعب الفلسطيني في تحقيق أهدافه الوطنية في إطار وطن حر ومستقل إلا أن المصاعب لا زالت كثيرة، ليس بسبب التعقيدات التي يضعها المحتل الإسرائيلي فقط بل بسبب بقاء التشريعات الحالية التي تنكر حق المواطنة، على الفلسطيني دون أن تدعمه في تحقيق مواطنته الخاصة، وتحد من حركته وانتقاله وعمله في الدول التي يقيم بها، وترفض ازدواج الجنسية بين العرب كما تنكر على المرأة حقها في لم شمل عائلتها أو تمرير جنسيتها لأطفالها عديمي الجنسية وهي تشريعات تؤثر بصورة أساسية على اللاجئين الفلسطينيين في هذه الدول وتصيبهم بالضرر الفادح.

٢. الفصل الأول

جمع شمل الأسر الفلسطينية المشتتة ومنح وثائق سفر موحدة الأسر الفلسطينية المشتتة ومنح اللاجئين وثائق سفر موحدة

يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية الآتي :

اطلعت اللجنة السياسية على مذكرتي لجنة فلسطين الدائمة الخاصتين بالأسر الفلسطينية المشتتة ومنح اللاجئين وثائق سفر موحدة، كما اطلعت على مذكرة الحكومة السورية المتضمنة رأيها في هذين الموضوعين وهي المذكرة التي أحالها المجلس بجلسته المنعقدة في ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ إلى اللجنة وقررت فيما يتعلق بموضوع الأسر المشتتة ما يلي :-

قررت اللجنة السياسية الموافقة على التوصية التي تقدمت بها لجنة فلسطين الدائمة بالسماح للأسر الفلسطينية المشتتة بجمع شملها وتوصية الحكومات العربية باتخاذ التدابير اللازمة التي تسهل جمع شتات هذه الأسر حيث يقيم رب الأسرة التي يعولها.

وفيما يتعلق بمنح اللاجئين الفلسطينيين وثائق سفر موحدة رأت اللجنة أن منح هذه الوثائق لا ينتقص من حقوق اللاجئين وإنما هو إجراء يسهل تنقلاتهم وأسفارهم.

ولذلك رأت اللجنة السياسية تكليف لجنة فلسطين الدائمة باستكمال بحثها في إصدار وثائق سفر موحدة تصرف لمن يشاء من اللاجئين لفلسطينيين.

قرار رقم : ٤٢٤/ د ١٦ تاريخ : ١٩٥٢/٩/١٤
إصدار وثائق موحدة للاجئين

يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية الآتي :

درست اللجنة السياسية مسألة إصدار وثائق سفر موحدة للاجئين الفلسطينيين وقد اطلعت اللجنة على النموذج الذي أعدته لجنة فلسطين الدائمة فأقرته من ناحية المبدأ.

وتوصى اللجنة السياسية لجنة فلسطين الدائمة بأن تضع النموذج في صورته النهائية على ضوء الملاحظات التي ترد من حكومات الدول الأعضاء.

قرار رقم : ٥٢٤/ د ١٨ تاريخ : ١٩٥٣/٤/٩
صرف وثائق سفر موحدة للاجئين الفلسطينيين

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي بعد تعديل المادة السادسة:

وافقت اللجنة على قرارات وتوصيات لجنة فلسطين الدائمة مع تعديل المادتين الرابعة والخامسة والبند الخامس من المادة الثامنة.

وفيما يلي نص هذه القرارات التي أقرتها اللجنة السياسية:

بحثت لجنة فلسطين الدائمة موضوع وثائق السفر الموحدةللاجئين الفلسطينيين وبعد الإطلاع على الملاحظات الواردة من بعض الدول العربية على النموذج الذي وضعته اللجنة قررت ما يلي:

المادة الأولى: اتفقت حكومات دول الجامعة العربية على أن تمنح كل حكومة اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في أراضيها أو المسؤولين برعايتها وثائق سفر مؤقتة بناء على طلبهم وحسب أحكام المواد التالية ما لم يكونوا قد اكتسبوا جنسية إحدى الدول.

المادة الثانية: تلغى هذه الوثيقة ما يكون بيد اللاجئ من وثائق غير صالحة لسفر بموجبها إلى جميع الدول العربية والأجنبية.

المادة الثالثة: مع مراعاة حكم المادة السادسة لا تلزم هذه الوثيقة الدول التي سافر إليها اللاجئ بإقامته في أراضيها كما لا تسلبه حق العودة إلى الدول التي منحته إياها . ويخضع حاملها لأحكام قانون الإقامة في البلد الذي يقيم فيه.

المادة الرابعة: مع عدم مخالفة أحكام هذه المواد تتخذ كل حكومة التعليمات المتبعة لديها بشأن إجراءات طلب الوثيقة ومدة صلاحيتها وكيفية تجديدها وتمديدها والرسوم التي تُستوفى بمناسبة ذلك وغير هذا من إجراءات.

المادة الخامسة: مدة صلاحية هذه الوثيقة خمس سنوات وتمدد سنوياً.

المادة السادسة: يعامل حاملو هذه الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية، معاملة رعايا دول

الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة أما الدول التي ألغت السمة فتعامل اللاجئين بما كان يعامل به رعايا دول الجامعة قبل إلغاء السمة.

المادة السابعة: عند انتهاء العمل بهذه الوثيقة في خارج البلد الذي صدرت فيه تجدد من قبل السلطات المختصة التابعة للدول التي أصدرتها.

المادة الثامنة: تراعى عند إصدار هذه الوثيقة الموحدة الأوضاع التالية:

أولا: تدون كل حكومة الديباجة التي تراها في الصفحة الداخلية الأولى من الغلاف وتذكر التعليمات المعمول بها لديها في الصفحة الأخيرة منه.

ثانيا: تتألف صفحات الوثيقة من ست وثلاثين صفحة منها أربع صفحات للتجديدات.

ثالثا: يكون الغلاف من المشمع المرن ولونه ازرق قاتم.

رابعا: طول الوثيقة خمسة عشر سنتمترا وعرضها عشر سنتمترات.

خامسا: تطبع على صفحات الوثيقة خطوط زرقاء رفيعة متموجة.

سادسا: تستعمل كل دولة اللغة الأجنبية التي تختارها إلى جانب اللغة العربية.

سابعا: تذكر المستندات التي بموجبها منحت الوثيقة في صفحة الملاحظات.

ثامنا: تتقاضى كل حكومة رسما للوثيقة موازيا لقيمة التكلفة مع مراعاة الأعضاء في حالات الفقرة والعوز.

توصيات إضافية:

أ. تحذف من نموذج وثائق السفر للاجئين الفلسطينيين عبارتا الجهة التي أصدرتها وتاريخ الإصدار، الواردتان في الصفحة الأولى اكتفاءً بورودهما في الصفحة الرابعة.

ب. تبذل الأمانة العامة والدول العربية جهدها للاعتراف بهذه الوثيقة دولياً.

قرار رقم : ٧١٤ / د ٢٠ تاريخ : ١٩٥٤/١/٢٧

إعفاء اللاجئين الفلسطينيين من دفع رسم التأشيرة والتجديد على جوازات سفرهم

يوافق المجلس على قرار اللجنة السياسية الآتي:

اطلعت اللجنة على مذكرة حكومة عموم فلسطين "د/٢٠/ ٥٣" ووافقت على إعفاء اللاجئين الفلسطينيين من دفع رسوم التأشير والتجديد على وثائق سفرهم.

قرار رقم : ٧١٥ / د ٢٠ تاريخ : ١٩٥٤/١/٢٧

منح اللاجئين الفلسطينيين في المهاجر وثائق سفر موحدة

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتي:

وافقت اللجنة السياسية على منح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المهاجر جوازات سفر

موحدة . و أن تترك لهم حرية اختيار الدولة العربية التي تمنحهم هذه الجوازات على أن تخطر هذه الدولة باقي الدول العربية بذلك منعا للازدواج.

قرار رقم : ١٠٣٣ / د ٢٤ تاريخ : ١٩٥٥/١٠/١٤

وثائق السفر الموحدة للاجئين الفلسطينيين

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية :

نظرت لجنة الشؤون السياسية مذكرة الأمانة العامة بشأن وثائق السفر الموحدة للاجئين الفلسطينيين وطلب أن يكون تجديدها لمدة سنتين بدلاً من سنة واحدة.

وتوصي بالموافقة على هذا الطلب وتعديل المادة الخامسة قرار مجلس الجامعة رقم ٧١٤ تاريخ ١٩٥٤/١/٢٧ بحيث يكون ما يأتي:

«المادة الخامسة: مدة صلاحية هذه الوثيقة خمس سنوات وتجدد كل سنتين».

قرار رقم : ١٧٠٥ / د ٣٤ تاريخ : ١٩٦٠/٩/٦

وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتي نصها:

توصى اللجنة بأن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بإجراء اتصالات مباشرة مع الدول التي تمنح وثائق سفر للفلسطينيين لتبحث معها موضوع حذف كلمة لاجئين من وثائق السفر المشار إليها.

قرار رقم : ٤٠٧١ / د ٧٦ تاريخ : ١٩٨١/٩/٩

٣. الفصل الثاني

تسهيل سفر وإقامة الفلسطينيين

ومعاملتهم في الدول العربية

تسهيل السفر والإقامة للاجئين الفلسطينيين وطلب وكالة الغوث بإجراء تحقيق في أوضاع الذين يتناولون مخصصات منها

نظر المؤتمر مذكرة الأمانة العامة وأحاط بما تضمنته مذكرات الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية ودولة الكويت في الموضوع، واستمع إلى بيانات رؤساء وفود الدول المضيفة ويوصي بما يأتي:

(١) أن يعقد مؤتمر دوري في شهر مايو (أيار) من كل عام في نطاق الجامعة يضم المشرفين على شؤون اللاجئين في الدول المضيفة لبحث مشاكلهم وتنسيق سبل التعاون في كل ما يتصل

بأوضاعهم واحتياجاتهم.

(٢) إحالة موضوع تسهيل السفر والإقامة في جدول أعمال المؤتمر إلى مؤتمر ممثلي الدول المضيفة تمهيداً لإعادة بحثه في مؤتمر رؤساء الأجهزة القادم.

قرار رقم : ١٩٤٦/ د ٤١ تاريخ : ١٩٦٤/٣/٣١

حيثما ترد كلمة «المؤتمر» يقصد بها : مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة.

بروتوكول

معاملة الفلسطينيين في الدول العربية

استناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية وملحقه الخاص بفلسطين و إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية وعلى الخصوص إلى القرار الخاص بالمحافظة على الكيان الفلسطيني.

فقد وافق مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في اجتماعه بالدار البيضاء يوم ١٠ سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٦٥ على الأحكام الآتية، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ:

(١) مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية يكون للفلسطينيين المقيمين حاليا في أراضي .... الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين.

(٢) يكون للفلسطينيين المقيمين حاليا في أراضي .... ومتى اقتضت مصلحتهم ذلك، الحق في الخروج منها والعودة إليها.

(٣) يكون للفلسطينيين المقيمين في أراضي الدول العربية الأخرى الحق في الدخول إلى أراضي .... والخروج منها متى اقتضت مصلحتهم ذلك . ولا يترتب على حقهم في الدخول الحق في الإقامة إلا للمدة المرخص لهم بها وللغرض الذي دخلوا من أجله ما لم توافق السلطات المختصة على غير ذلك.

(٤) يمنح الفلسطينيون حالياً في أراضي .... وكذلك من كانوا يقيمون فيها وسافروا إلى المهاجر متى رغبوا في ذلك وثائق صالحة لسفرهم، وعلى السلطات المختصة أينما وجدت صرف هذه الوثائق أو تجديدها بغير تأخير.

(٥) يعامل حاصلون هذه الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة.

عن الأمين العام

تحريراً في الدار البيضاء يوم ١١ من سبتمبر (أيلول) لعام ١٩٦٥

إجراءات السفر والإقامة والعمل المتعلقة بالفلسطينيين في الأقطار العربيــة

بحث المؤتمر الموضوع، واطلع على المذكرات التي قدمت بشأنه واستناداً إلى بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية الذي أقره مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية في دورته الثالثة التي عقدت في الدار البيضاء في المملكة المغربية في الفترة من ١٣ إلى ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٥.

بأن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بإجراء اتصالات ثنائية مع الجهات المختصة في الدول الأعضاء وسائر البلاد العربية لبحث الحلول اللازمة لإجراءات السفر والإقامة والعمل لديها، وتقديم تقرير بنتائج هذه الاتصالات إلى الأمانة العامة بجامعة الدول العربية.

قرار رقم : ٢٥٥٠ / د ٥٢ تاريخ : ١٩٦٩/٩/١٣

اتفاق سري للغاية

في يوم الاثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني ١٩٦٩) اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل البستاني ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية .

انطلاقا من روابط الاخوة والمصير المشترك فان علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لابد وأن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

أ- الوجود الفلسطيني:

تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١-١. حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

١-٢. إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن السيادة اللبنانية.

١-٣. وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية، لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

١-٤. السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته.

ب- العمل الفدائي:

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي عن طريق:

٢-١. تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط المرور والاستطلاع في مناطق الحدود.

٢-٢. تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٢-٣. تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٢-٤. إيجاد ارتباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٢-٥. إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

٢-٦. القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

٢-٧. تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٢-٨. دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود التي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٢-٩. تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

٢-١٠. إلغاء قاعدة عيطرون.

٢-١١. يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

٢-١٢. الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

٢-١٣. ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

٢-١٤. يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

٢-١٥. يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الإطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني رئيس الوفد الفلسطيني

الإمضاء / بستاني الإمضاء : عرفات

٣ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٦٩

إجراءات السفر والإقامة والعمل المتعلقة بالفلسطينيين في الدول العربيــــة

«درس المؤتمر موضوع سفر الفلسطينيين بين الأقطار العربية وإقامتهم وعملهم فيها واستعرض إجراءات السفر والإقامة العمل التي يتعرضون لها ويعانون بسببها الكثير من المصاعب والمتاعب ، وحيث إن هذه الإجراءات لا تتفق مع الروابط القومية والوطنية ولا تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة التي يعيشها أبناء فلسطين فضلا عن كونها تتعلق بحياتهم اليومية وشؤونهم المعيشية، لذلك يوصي المؤتمر بالعمل على تأكيد قرار مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الثاني والخمسين (ق ٢٥٥٠/ د ٥٢/ ج ٤ - ٦٩/٩/١٣) المتعلق بهذا الموضوع كما يوصي باتخاذ بروتوكول " معاملة الفلسطينيين المقرر من مجلس الملوك والرؤساء في دورته الثالثة في الرباط عام ١٩٦٥ - أساساً لمعالجة

هذا الموضوع وأن تتابع المنظمة اتصالاتها بشأن الموضوع من توصية الدول الأعضاء بتيسير مهمتها، والتأكيد على احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم الفلسطينية.»

قرار رقم : ٢٦٠٠ / د ٥٣ تاريخ : ١٩٧٠/٣/١١

- تحفظ السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية على عبارة «كما يوصي باتخاذ بروتوكول معاملة الفلسطينيين

المقرر في مجلس الملوك والرؤساء في دورته الثالثة في الرباط عام ١٩٦٥ أساساً لمعالجة هذا الموضوع».

إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين

أحاط المؤتمر - علماً ببعض الاتصالات الثنائية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية مع بعض الدول العربية لمعالجة إجراءات السفر والإقامة والعمل بالنسبة لأبناء فلسطين في الأقطار العربية تنفيذاً للقرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية في هذا الشان في دورته الثانية والخمسين والثالثة والخمسين، ونظراً لأهمية هذا الموضوع وصلته المباشرة بالنواحي القومية والوطنية والمعيشية بأبناء فلسطين يؤكد المؤتمر ضرورة متابعة المنظمة اتصالاتها الثنائية لمعالجة هذا الموضوع وتقديم تقرير بنتائج اتصالاتها إلى الأمانة العامة للجامعة لعرضه على مؤتمر المشرفين في دورته القادمة.

قرار رقم : ٢٦٦٩/ د ٥٤ تاريخ : ١٩٧٠/٩/١٥

- مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (الدورة السابعة).

إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين

«أعاد المؤتمر بحث موضوع إجراءات السفر والإقامة والعمل المتعلقة بالفلسطينيين في البلاد العربية وهو إذ يؤكد توصياته التي أقرها مجلس الجامعة العربية لمعالجة هذا الموضوع، يوصي - بمتابعة تنفيذ تلك التوصيات وتقديم تقرير عن نتائج الاتصالات إلى الأمانة العامة للجامعة العربية وإلى مؤتمر المشرفين في دورته المقبلة».

قرار رقم : ٢٧١٧ / د ٥٥ تاريخ : ١٩٧١/٣/٢٤

وتحفظ السيد مندوب لبنان على هذه التوصية وذكر انه يطلب من الفلسطينيين الراغبين في دخول لبنان الحصول على إذن مسبق، كما تحفظ السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية،

على هذه التوصية.

إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسـطينيين

تأكيد القرارات السابقة التي اتخذها مجلس الجامعة بشأن إجراءات السفر والإقامة والعمل المتعلقة بالفلسطينيين في البلاد العربية.

قرار رقم : ٢٩٥٨/ د ٥٨ التاريخ : ١٩٧٢/٩/١٣

إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسـطينيين

بحث المؤتمر إجراءات السفر والإقامة والعمل المتعلقة بالفلسطينيين في البلاد العربية وأحاط علماً بما اتخذه مجلس الجامعة في هذا الشأن من قرارات وشعوراً من المؤتمر بضرورة معالجة هذا الموضوع، يوصي بمتابعة الاتصالات اللازمة لمعالجته وفقاً لما اتخذه مجلس الجامعة العربية من قرارات تقضى بإجراء اتصالات ثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية بهذا الشأن.

قرار رقم : ٣١٨٠/ د ٦٢ تاريخ : ١٩٧٤/٩/٤

مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (الدورة الثالثة عشرة).

الوجود الفلسطيني في لبنـان

أولاً : ....

....

ثانياً : تقرير اللجنة الممثلة لمجلس الجامعة عن زيارتها دمشق:

١) ....

٢) التنويه بالتزام منظمة التحرير الفلسطينية بالاتفاقات وملحقاتها المعقودة بين المنظمة والجمهورية اللبنانية.

رقم القرار : ٣٤٥٧/ د غ ع التاريخ ١٩٧٦/٦/٩

الوجود الفلسطيني في لبنـان

- تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها والالتزام بمضمونها، نصا وروحا وذلك بضمانة من الدول العربية المجتمعة . وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها . وتكون مدتها تسعين يوما من تاريخ

إعلان وقف إطلاق النار.

- تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسيادة لبنان وسلامته وعدم تدخلها في شؤونه الداخلية، انطلاقا من التزامها الكامل بأهداف القضية الفلسطينية القومية . وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية بالتالي لمنظمة التحرير الفلسطينية سلامة وجودها وعملها على الأراضي اللبنانية، ضمن إطار اتفاقية القاهرة وملاحقها.
- تؤكد الدول العربية المجتمعة، التزامها بمقررات القمة في الجزائر والرباط وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعمها احترام حق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل لاسترداد حقوقه الوطنية.

مؤتمر القمة السداسي - الرياض تاريخ ١٦-١٨/١٠/١٩٧٦
إصدار جواز سفر فلسطيني

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية:

أحاطت اللجنة بما تضمنته مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية بشأن إصدار جواز سفر فلسطيني، وتوصى بان تجرى المنظمة الاتصالات اللازمة بالحكومات العربية في هذا الشأن.

قرار رقم : ٣٦٢٥ / د ٦٨ تاريخ : ٦/٩/١٩٧٧
إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين في الدول العربيـــة

وافق مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الدار البيضاء في سبتمبر/ أيلول ١٩٦٥ على بروتوكول يتعلق بمعاملة الفلسطينيين في الدول العربية كما أن مجلس الجامعة وافق بقراره رقم ٣١٨٠ تاريخ ١٩٧٤ على توصية مؤتمر المشرفين بمتابعة الاتصالات اللازمة لمعالجة موضوع إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين في الدول العربية وفقا لما اتخذه مجلس الجامعة من قرارات تقضي بإجراء اتصالات ثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية بهذا الشأن.

وبعد الاستماع إلى إيضاحات قدمتها الأمانة العامة للجامعة ومنظمة التحرير الفلسطينية حول هذا الموضوع وشعورا من المؤتمر بضرورة متابعته ولأهميته فانه يوصي بما يلي :-

أ - أن يبحث مؤتمر المشرفين الموضوع في دورة استثنائية خاصة تعقد بعد دورة مجلس الجامعة القادمة وتحدد موعدها الأمانة العامة.

ب- أن تطلب الأمانة العامة من الدول العربية أعضاء الجامعة تزويدها بما اتخذ من إجراءات لتنفيذ بنود البروتوكول المشار إليه تمهيدا لعرض الأمر على المؤتمر في الدورة المذكورة.

قرار رقم : ٣٧٤٣/ د ٧٠ تاريخ : ١٣/٩/١٩٧٨
إجراءات السفر والإقامة والعمل الخاصة بالفلسطينيين في الدول العربية

أحاط المؤتمر علماً بما اتخذته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) من إجراءات بشان التوصية التي اقرها في دورته السابقة والمتعلقة بإجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين في الدول العربية. كما أحاط المؤتمر علما بالردود التي تلقتها الأمانة العامة من كل من دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، وحكومة الجمهورية العراقية حول هذا الموضوع.

وحيث أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لم تتلق حتى الآن ردود بقية الدول الأعضاء كما أنها لم تتلق كذلك تقرير منظمة التحرير الفلسطينية عن نتائج اتصالاتها الثنائية لمعالجة هذا الموضوع.

لذلك يرى المؤتمر أن تواصل الأمانة العامة اتصالاتها للحصول على ردود بقية الدول الأعضاء وعلى تقرير المنظمة حول هذا الموضوع تمهيدا للتشاور مع الجهات المختصة في الدول المضيفة بشأن عقد الدورة الخاصة بهذا الموضوع أو وضعه في جدول أعمال الدورة العادية القادمة لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين.

قرار رقم : ٣٨٠٧/ د ٧١ تاريخ : ٢٥/٣/١٩٧٩
مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (الدورة ٢٢- تاريخ: يناير ١٩٧٩).

إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين

اطلع المؤتمر على المذكرة المقدمة إليه من الأمانة العامة للجامعة العربية (الإدارة العامة لشؤون فلسطين) بشأن إجراءات السفر والإقامة والعمل بالنسبة للفلسطينيين في الدول العربية، وأحاط علما بالمراحل والقرارات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

ونظرا لما لهذا الموضوع من اثر بالغ بالنسبة لشؤون الفلسطينيين الخاصة والعامة، يوصي المؤتمر الجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية بمضاعفة جهودها في استكمال الاتصالات الثنائية لمعالجة هذا الموضوع تنفيذا لقرارات مجلس جامعة الدول العربية بهذا الشأن ويأمل المؤتمر أن يزود بتقرير عن نتائج هذه الاتصالات في دورته القادمة.

قرار رقم : ٣٩٠٦/ د ٧٣ تاريخ : ٢٦/٣/١٩٨٠
مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (الدورة ٢٤ - تاريخ : ٢٦/٣/١٩٨٠).

إجراءات السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين

إن مجلس الجامعة، يقــرر

أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالاتصالات اللازمة بالدول التي لم تنضم إلى بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية من اجل الانضمام إلى هذا البروتوكول وتطبيق أحكامه.

تسهيل مهمة منظمة التحرير في الاتصالات الثنائية بالجهات المختصة في الدول العربية من اجل وضع قرارات وزراء الداخلية العرب وبروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية موضع التنفيذ.

أن تباشر منظمة التحرير الفلسطينية اتصالاتها الثنائية الجهات المختصة في الدول العربية التي لم تنضم إلى بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية من اجل تذليل الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون وحاملو وثائق السفر في دخولهم إلى الدول العربية وخروجهم منها وذلك تحقيقا لأحكام بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية الذي وقعه وزراء خارجية الدول العربية في ١٠ سبتمبر ١٩٦٥ بالدار البيضاء.

قرار رقم : ٤٢٤٣/ د ٧٩ تاريخ :١٩٨٣/٣/٣١

إصدار جواز سفر فلسطيني

إن مجلس الجامعة يقرر

أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة بإجراء الاتصالات مع الدول العربية لبحث وضع بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية وقراري مجلس وزراء الداخلية العرب موضوع التنفيذ.

قرار رقم : ٤٣٣٢/ د ٨١ تاريخ :١٩٨٤/٣/٣١

معاملة الفلسطينيين وإصدار جواز سفر خاص بهم

يقرر

الطلب إلى الأمانة العامة الاتصال بالدول الأعضاء بشأن زيارة وفد مكون من ممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب لبحث تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٤٣٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣١.

قرار رقم : ٤٤٢٦ / د ٨٣ تاريخ : ١٩٨٥/٣/٢٨

تسهيل مهمة الوفد المشترك لتنفيذ بروتوكول معاملة الفلسطينيين

في مجال الشؤون الفلسطينية

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه،

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرارات مجلس الجامعة،
- وعلى قرارات مجلس وزراء الداخلية العرب،

يقرر

حث الدول العربية التي لم تستقبل الوفد المشترك على تسهيل مهمته وتحديد موعد الزيارة.

قرار رقم : ٤٦١٧ / د٨٦ تاريخ : ١٩/١٠/١٩٨٦

تسهيل مهمة الوفد المشترك لتنفيذ بروتوكول معاملة الفلسطينيين

في مجال الشؤون الفلسطينية

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه،

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار مجلس الجامعة رقم ٧١٤ تاريخ ٢٠/١/١٩٥٤،
- وعلى ما أوصت به لجنة الشؤون السياسية،

يقرر

إحالة موضوع إصدار وثائق سفر لذوي الحالات الخاصة إلى الدورة القادمة وذلك حتى يستكمل الوفد المشكل من منظمة التحرير الفلسطينية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية زيارته للدول العربية التي لم تتم زيارتها.

ويرجو من هذه الدول سرعة تحديد مواعيد لاستقبال الوفد المشار إليه.

قرار رقم : ٤٦٤٤ / د ٨٧ تاريخ : ٦/٤/١٩٨٧

تنفيذ بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية

في مجال الشؤون الفلسطينية

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،

- وعلى التقرير العام حول زيارة وفد الجامعة المشترك للدول العربية،
- وعلى ما أوصت به لجنة الشؤون السياسية،

يقـرر

١- استمرار الأمانة العامة للجامعة ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في متابعة تنفيذ بروتوكول معاملة الفلسطينيين وخاصة مع الدول الأعضاء التي لم يزرها الوفد المشترك.
٢- إحالة التقرير الذي أعدته الأمانة العامة حول زيارة الوفد المشترك إلى الدول العربية حتى يتسنى للجهات المختصة فيها دراسته.
٣- إدراج الموضوع على جدول أعمال دورة قادمة لمجلس الجامعة لاتخاذ القرار المناسب.

قرار رقم : ٤٧٧٠ / د ٨٩ تاريخ : ١٩٨٨/٤/٢
تنفيذ بروتوكول معاملة الفلسطينيين وفق النظم والقوانين المعمول بهـا في كـل دولـه

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه،

- على مذكرة الأمانة العامة
- وعلى قرارات مجلس الجامعة بهذا الشأن،
- وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يقـرر

١- الإحاطة علما بما جاء في تقرير الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (دمشق: ٢١-١٩٩٠/٧/٢٧).
٢- الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير المؤتمر في دورته السادسة والأربعين المنعقدة في تونس خلال الفترة من ٥ إلى ١٩٩١/٨/١٢ مع تعديل التوصية السابعة من التقرير بإضافة عبارة «وفق النظم والقوانين المعمول بها في كل دولة» بعد عبارة «بروتوكول معاملة الفلسطينيين» الواردة في التوصية.

قرار رقم : ٥٠٩٣ / د ٩٦ تاريخ : ١٩٩١/٩/١٢
اقتـرح التعديل كل من وفدي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

موقف الدول العربية من البروتوكول

أولا : الدول العربية التي أودعت بروتوكول معاملة الفلسطينيين دون تحفظ

- المملكة الأردنية الهاشمية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- جمهورية السودان الديمقراطية.
- الجمهورية العراقية.
- الجمهورية العربية السورية.
- الجمهورية العربية المتحدة.
- الجمهورية العربية اليمنية.

ثانيا : الدول العربية التي أودعت البروتوكول بتحفظ

- دولة الكويت:

أودعت البروتوكول موقعا واحتفظت بحق الكويت في تفسير المادة الأولى من البروتوكول على أساس إنها لا تشمل العمل الحر أسوة بالمواطنين وذلك لان ذلك العمل الحر خاضع لبنود مطبقة في دولة الكويت.

- الجمهورية اللبنانية:

أودعت البروتوكول موقعا بتاريخ ١٩٦٦/٨/٣ مع التحفظات الآتية:

المادة الأولى: مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية وبقدر ما تسمح به أحوال الجمهورية اللبنانية الاجتماعية والاقتصادية يعطى الفلسطينيون المقيمون حاليا في أراضيها الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين.

المادة الثانية: يضاف إليها «وذلك أسوة باللبنانيين وضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء».

المادة الثالثة: يضاف بعد عبارة (متى اقتضت مصلحتهم ذلك) ويشترط لحق الدخول إلى الأراضي اللبنانية الحصول مسبقا على سمة دخول من السلطات اللبنانية المختصة.

- تحفظات على المادة الرابعة والخامسة:

- المملكة الليبية :

أودعت البروتوكول موقعا وتحفظت على المادة الأولى «حيث أن معاملة المواطنين الفلسطينيين المقيمين في ليبيا تكون أسوة بمعاملة بقية مواطني الدول العربية».

ثالثا : الدول العربية التي لم تودع البروتوكول بعد:

- المملكة العربية السعودية
- المملكة المغربية

رابعا : الدول العربية التي انضمت إلى ميثاق الجامعة بعد توقيع البروتوكول:

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٦٧/١٢/١٢

- دولة البحرين ١١/٠٩/١٩٧١
- دولة قطر ١١/٠٩/١٩٧١
- سلطنة عمان ٢٩/٠٩/١٩٧١
- دولة الإمارات العربية المتحدة ٠٦/١٢/١٩٧١
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية ٢٦/١١/١٩٧٣
- جمهورية الصومال الديمقراطية ١٤/٠٢/١٩٧٤
- فلسطين ٠٩/٠٩/١٩٧٦
- جمهورية جيبوتي ٠٤/٠٩/١٩٧٧

أما الجمهورية التونسية فلم تحضر اجتماع الملوك والرؤساء في الدار البيضاء في المغرب، وليس هناك ما يفيد حول موقفها من البروتوكول.

٤. الفصل الثالث

منح جنسية بعض الدول العربية للاجئين الفلسطينيين

اتفاقية الجنسية

إن حكومات:

- المملكة الأردنية الهاشمية،
- جمهورية السورية،
- المملكة العراقية،
- المملكة العربية السعودية،
- جمهورية لبنان،
- المملكة الليبية المتحدة،
- جمهورية مصر،
- المملكة المتوكلية اليمنية،

رغبة منها في التعاون تعاونا وثيقا في شؤون الجنسية تنفيذا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية:

قد اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى:

١. يعتبر عربيا في أحكام هذه الاتفاقية كل من ينتمي بجنسيته إلى إحدى الدول العربية الأعضاء.

المادة الثانية:

٢. تكتسب المرأة العربية بالزواج جنسية زوجها العربي وتسقط عنها جنسيتها السابقة ما لم تطلب

الزوجة الاحتفاظ بجنسيتها في عقد الزواج أو بإعلان لاحق خلال ستة اشهر من تاريخ عقد الزواج.

٣. وإذا سحبت حكومة دولة الزوج جنسيتها الجديدة وفقا لقوانينها تسترد جنسيتها السابقة.

٤. أما إذا كان الزوج ليست له أية جنسية فلا تسقط المرأة العربية بزواجها منه جنسيتها السابقة.

المادة الثالثة:

٥. يحق للمرأة العربية عند انتهاء الزوجية أن تعود إلى بلدها الأصلي لتقيم به كما يحق لها عند الإقامة أن تسترد جنسيتها السابقة إذا طلبت ذاك . وتفقد في هذه الحالة الجنسية التي اكتسبتها بالزواج.

٦. على انه يصح في هذا الشأن أن تعفى من شرط الإقامة في بلدها الأصلي بموافقة حكومة هذا البلد.

المادة الرابعة:

٧. يتبع الأولاد القصر الجنسية التي كسبها والدهم . على انه يسوغ لمن ولد منهم قبل كسب هذه الجنسية الجديدة أن يسترد جنسية والده الأصلية خلال السنة الأولى من إتمام الثامنة عشر ميلادية.

المادة الخامسة:

٨. يكتسب اللقيط جنسية البلد الذي ولد فيها ويعتبر مولودا في البلد الذي وجد فيه حتى ثبوت العكس ومن ولد لام عربية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانونا فيعتبر تابعا لجنسية أمه، أما إذا ثبتت نسبته قانونا إلى أبيه العربي ولم يكن قد أتم الثامنة عشر الميلادية فيتبع جنسية أبيه وتزول عنه حينئذ جنسيته السابقة.

المادة السادسة:

٩. لا يقبل تجنس أحد رعايا دول الجامعة العربية بجنسية دولة أخرى من دول الجامعة إلا بموافقة حكومته وتزول عنه جنسيته السابقة بعد اكتسابه الجنسية الجديدة.

المادة السابعة:

١٠. لكل عربي ولد في غير بلده من بلاد دول الجامعة حق اختيار جنسية البلد الذي ولد فيه خلال السنة الأولى من تاريخ إتمامه الثامنة عشر ميلادية متى وافقت على ذلك حكومتا البلدين وتسقط عنه في حالة اكتسابه هذه الجنسية جنسيته السابقة.

المادة الثامنة:

١١. لكل من له جنسية من جنسيات دول الجامعة العربية الحق في اختيار إحداها خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية فإذا انقضت السنتان دون وقوع هذا الاختيار فيعتبر انه اختار

الجنسية الأحدث تاريخا وإذا اتحد تاريخ اكتسابه اكثر من جنسية فيعتبر مختارا لجنسية البلد المقيم فيه عادة وتسقط عنه حينئذ ما عداها من جنسيات.

المادة التاسعة:

١٢. كل قرار تتخذه إحدى حكومات دول الجامعة العربية يمنح جنسيتها لأحد رعايا دولة عربية أخرى أو بإسقاطها عنه يبلغ القرار في مدى ستة شهور للحكومة صاحبة الشأن.

المادة العاشرة:

١٣. يصدق على هذا الاتفاقية من الدول الموقعة طبقا لنظمها الدستورية في اقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الحادية عشر:

١٤. يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهرين من إيداع وثائق التصديق عليها من ثلاث دول وتسري في شأن كل من الدول الأخرى بعد شهرين من إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها.

المادة الثانية عشر:

١٥. يجوز لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تتضمن إليها بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول الموقعة.

المادة الثالثة عشر:

١٦. لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تنسحب منها وذلك بإعلان ترسله إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية . ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضي ستة اشهر من تاريخ إرسال الإعلان به.

قرار رقم ٧٧٦ / د ٢١ تاريخ : ١٩٥٤/٤/٥
منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين

يقرر المجلس الموافقة على قرار لجنة الشؤون السياسية الآتي:

نظرت اللجنة موضوع منح الجنسية من الدول العربية للاجئين الفلسطينيين على ضوء قرارات مجلس الجامعة السابقة.

قرار رقم : ٩١٤ / د ٢٣ تاريخ : ١٩٥٥/٣/٣١
منح جنسية بعض الدول العربية للاجئين الفلسطينيين

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتية:

نظرت لجنة الشؤون السياسية بمذكرتي الأمانة العامة ووزارة الخارجية للجمهورية العربية

المتحدة بشأن منح بعض الدول العربية جنسيتها للاجئين الفلسطينيين العرب المقيمين في أراضيها.

وأحاط بما تتخذه الدول الأعضاء في هذا الشأن.

« واللجنة إذا تؤكد قرارات مجلس الجامعة السابقة في هذا الشان توصى حكومات الدول الأعضاء أن تنظر بعين العطف إلى تهيئة فرص العمل للاجئين الفلسطينيين المقيمين في أراضيها مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية كمبدأ عام».

قرار رقم : ١٥٤٧ / د ٣١ تاريخ : ١٩٥٩/٣/٩
إصدار جوازات سفر أردنية لنازحي قطاع غزة

اطلع المؤتمر على مذكرات الأمانة العامة والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت بشأن الطلبة والعمال من نازحي قطاع غزة الذين يطلبون من الجهات المختصة بالحكومة الأردنية أن تسهل لهم أمر تنقلاتهم وأسفارهم للعمل في البلدان العربية بإصدار جوازات سفر أردنية عوضا عن تذكرة السفر التي يحملونها أو هويتهم الشخصية والتي لا تقبل في عدد من هذه الأقطار لغايات العمل والإقامة، وان الحكومة الأردنية صرفت لمن يبرز عقدا مبرما للعمل في إحدى الدول الشقيقة جوازات سفر أردنية مؤقتة مدتها سنة.

وأحاط بطلب الحكومة الأردنية بحث الموضوع فإما أن تجيز حكومات الدول الأعضاء إصدار جوازات السفر الأردنية المؤقتة أو أن تقبل الدول الشقيقة سفرهم وتنقلاتهم وإقامتهم بموجب تذاكر السفر أو بطاقات الهوية التي يحملونها أحيانا، أو أن تقترح أسلوبا آخر لتسهيل مصالحهم.

وبعد أن استعرض المؤتمر الموضوع وما سبق أن صدر بشأنه من وثائق السفر الموحدة وبروتوكول تنظيم شؤون السفر والإقامة والعمل للفلسطينيين في الدول العربية الذي وافق عليه مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في الدار البيضاء بتاريخ ١٩٦٥/٩/١١ أوصى بما يلي:

١) أن تتولى السلطات المختصة بالجمهورية العربية المتحدة تجديد جوازات النازحين من قطاع غزة أينما وجدوا، وصرف جوازات سفر بديلة لجوازاتهم السابقة.

٢) أن تلتزم الدول العربية بالعمل بهذه الوثائق وان تيسر وسائل العمل والإقامة والتنقل للاخوة الفلسطينيين طبقا لبروتوكول الدار البيضاء السابق ذكره.

قرار رقم : ٢٤٥٥ / د ٥٠ تاريخ ١٩٦٨/٩/٣
مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (الدورة الثانية).

منح الفلسطينيين جوازات سفر مؤقتـــة

يؤكد المؤتمر - ضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم (٢٤٥٥) بتاريخ ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٦٨ بشأن منح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية مؤقتة وتجديد جوازات سفر للنازحين من قطاع غزة أينما وجدوا، ويطلب المؤتمر إلى الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بالإجراءات التي اتخذت تنفيذا لهذا القرار.

قرار رقم : ٢٤٩١ / د ٥١ تاريخ : ١٦/٣/١٩٦٩

- مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (الدورة الثالثة).

اكتساب جنسية أخرى لا يبرر الحذف من قوائم الإغـاثـة

بحث المؤتمر - موضوع اكتساب بعض الفلسطينيين جنسية أخرى واتخاذ ذلك مبررا لحذف أسمائهم من سجلات الفلسطينيين وحيث أن اكتساب بعض الفلسطينيين جنسية أخرى لا يجردهم من جنسيتهم الفلسطينية ولا يسقطها عنهم ولا يعفيهم من التزاماتهم نحوها لذلك يوصى المؤتمر بعدم اتخاذ اكتساب جنسية أخرى مبرر للحذف من سجلات الفلسطينيين تأكيدا للشخصية الفلسطينية والكيان الفلسطيني.

قرار رقم ٢٦٠٠ / د ٥٣ تاريخ ١١/٣/١٩٧٠

- مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة (الدورة الخامسة).

٥. الفصل الرابع

اللاجئون الفلسطينيون

- د - اللاجئون الفلسطينيون

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه،

١. على مذكرة الأمانة العامة،
٢. وعلى مذكرة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين رقم ٥/٦/١٩٩٤ بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٤،
٣. وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
٤. وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ المتعلق باللاجئين الفلسطينيين،

يقــرر

١. أن تطلب الدول العربية من الأمين العام للأمم المتحدة أن تقوم لجنة التوفيق المنشأة بالفقرة

الثانية من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ بالتعاون مع وكالة الإغاثة والدول المعنية بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم، ووضع تصور شامل لحل مشكلتهم على أساس القرار الدولي ١٩٤.

٢. أن تعمل الدول العربية في الأمم المتحدة على استمرار وكالة الإغاثة في أداء مهامها لحين إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

٣. أن يتابع الأمين العام تنفيذ هذا القرار ويقدم تقريرا حوله إلى المجلس في دورته المقبلة.

٤. إدراج موضوع « اللاجئين الفلسطينيين » كبند دائم على جدول أعمال مجلس الجامعة.

قرار رقم ٥٤١٤ / د ١٠٢ تاريخ : ١٩٩٤/٩/١٥

- د - اللاجئون الفلسطينيون

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

٥. على مذكرة الأمانة العامة حول اللاجئين الفلسطينيين،

٦. وعلى قرارات مجلس الجامعة المتعلقة بالموضوع،

٧. وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

٨. وإذ يذكر بخطورة الموضوع وأهمية وضع الأسس القانونية الكفيلة بحل قضية اللاجئين،

يقرر

١. التأكيد على قرار مجلس الجامعة في دورته السابقة بشأن قيام لجنة التوفيق المنشأة بالفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والدول المعنية بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم، ووضع تصور شامل لحل مشكلتهم على أساس القرار الدولي ١٩٤.

٢. عقد ندوة على مستوى عال من الاعداد هدفها تأكيد حق العودة للاجئين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الفقرة ١١، وذلك بالتعاون مع الجهات والمؤسسات المعنية بالموضوع.

قرار رقم : ٥٤٥٦ / د ١٠٣ تاريخ ١٩٩٥/٣/٢٩

- د - اللاجئون الفلسطينيون

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

٩. على مذكرة الأمانة العامة حول اللاجئين الفلسطينيين،

١٠. وعلى قراراته المتعلقة بالموضوع،

١١. وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

١٢. وإذ يذكر بأهمية إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين لما لها من خطورة على استقرار المنطقة،

يقــرر

١. التأكيد على قرار مجلس الجامعة رقم ٥٤١٤ / د تاريخ ١٩٩٤/٩/١٥ المتعلق بتكليف لجنة التوفيق المنشأة بالفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والدول العربية المعنية بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم. ووضع تصور شامل لحل مشكلتهم على أساس القرار رقم ١٩٤.

٢. توفير المساهمة المالية من الدول العربية لضمان الإعداد الجيد للندوة الدولية حول اللاجئين الفلسطينيين التي اقرها مجلس الجامعة بقراره رقم ٥٤٥٦ /د تاريخ ١٩٩٥/٣/٢٩.

٣. تكليف أحد مراكز البحث المتخصصة بفحص أشرطة الميكروفيلم الموجودة لدى الأمانة العامة حول أملاك الفلسطينيين لوضع تقرير مفصل بشأنها تمهيدا لإعداد دراسة وافية حول الموضوع.

٤. حث الدول العربية على تنفيذ بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية.

قرار رقم : ٥٤٩٢/ د ١٠٤ تاريخ : ١٩٩٥/٩/٢١

- د - اللاجئون الفلسطينيون

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

١٣. على مذكرة الأمانة العامة،

١٤. وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

١٥. وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ المتعلق باللاجئين الفلسطينيين،

يقــرر

١. التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٤١٤ بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٥، والمتعلق بتكليف لجنة التوفيق المنشأة بالفقرة (٢) من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وبالتعاون مع وكالة الإغاثة والدول العربية بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين، وأملاكهم ووضع تصور شامل لحل مشكلتهم على أساس القرار رقم ١٩٤.

٢. التنبيه إلى خطورة المحاولات الدولية الرامية إلى حل مشكلة اللاجئين على أساس أنها قضية إنسانية وفصلها عن جوانبها السياسية والقانونية.
٣. التشاور بين الأمانة العامة والدول العربية المضيفة، لعقد ندوة عن اللاجئين الفلسطينيين،
٤. حث الدول العربية لتطبيق بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية، والتنسيق مع دولة فلسطين بهذا الشأن.
٥. تكليف الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار.

قرار رقم : ٥٥٣٨/ د ١٠٥ تاريخ : ١٩٩٦/٣/٣١
- د - اللاجئون الفلسطينيون

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

١٦. على مذكرة الأمانة العامة،
١٧. وعلى توصية مؤتمر المشرفين في دورته السادسة والخمسين،
١٨. وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
١٩. وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة رقم ١٩٤ تاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ المتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وبالإشارة إلى بنود العهد الدولي للحقوق السياسية والاجتماعية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

يقـرر

التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٤١٤ تاريخ ١٩٩٤/٩/١٥ المتعلق بتكليف لجنة التوفيق الدولية - المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ - بالتعاون مع الدول العربية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ، بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين، وأملاكهم، ووضع تصور شامل لحل مشكلتهم على أساس القرار رقم ١٩٤.

التنبيه إلى خطورة المحاولات الدولية الرامية إلى حل مشكلة اللاجئين على أساس أنها قضية إنسانية، وفصلها عن جوانبها السياسية والقانونية.

الاستمرار في التنسيق بين دولة فلسطين، والدول العربية الشقيقة لتطبيق بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية.

ضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) الخاص بتسهيل عودة النازحين، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

قرار رقم : ٥٥٨١/ د ١٠٦ تاريخ ١٩٩٦/٩/١٥
قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن اللاجئين الفلسطينيين:

مارس ١٩٩٧

إن مجلس الجامعة،

بعد إطلاعه:

على مذكرة الأمانة العامة×

وعلى توصية مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته السابعة والخمسين×

وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية×

وإذ يستذكر قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧×

ويشير إلى بنود العهد الدولي للحقوق السياسية والاجتماعية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان×

يقرر

التأكيد على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٤١٤ تاريخ ١٩٩٤/٩/١٥، المتعلق بتكليف لجنة التوفيق المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ بالتعاون مع الدول العربية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين بإعداد حصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم، ووضع تصور شامل لحل قضيتهم على أساس القرار رقم ١٩٤.

رفض المحاولات الرامية إلى حل مشكلة اللاجئين على أساس أنها مجرد قضية إنسانية، وفصلها عن جوانبها السياسية والقانونية

التأكيد على أهمية عقد ندوة دولية حول قضية اللاجئين لوضع آليات، ومقترحات لإيجاد حل عادل لها على أساس القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ودعوة الأمانة العامة لبذل المساعي اللازمة لعقد ندوة حول قضية اللاجئين.

ضرورة العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ الخاص بتسهيل عودة النازحين، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات العلاقة

هوامش الفصل الاول

١- البروفسور ابراهيم الشريقي – ماذا عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ؟ صحيفة الدستور عدد ١٩٩٤/٨/٣١ .

٢- المصدر السابق نفسه .

٣- تقرير الكونت برنادوت إلى مجلس الأمن / راجع ملف قرارات مجلس الأمن الدولي الخاص بفلسطين ، الصحف العربية الصادرة يوم ١٩٤٨/٧/١٣ .

٤- الدكتور سلمان أبو ستة ، وحق العودة ، صحيفة الدستور الأردنية ، عدد ١٩٩٦/٤/١

٥- المصدر السابق نفسه .

٦- البروفسور الشريقي ، مصدر سبق ذكره .

٧- موشية سيملانسكي نقلا عن د. أبو ستة ، مصدر سبق ذكره .

٨- صحيفة "الرأي" الأردنية ، عدد ١٩٨٨/٣/٣٠ .

٩- د. وليد مصطفي ، " التدمير الشامل الجماعي للقرى الفلسطينية " مركز القدس للدراسات الأنمائية ، لندن ، ص ٣١ .

١٠- انظر فايز جابر ، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، دار البيرق للطباعة والنشر ، عمان – الأردن .

١١- د. سري نسيبة ، صحيفة هآرتس العبرية ، عدد ١٩٩١/١١/٨ .

١٢- د. نسيبة ، المصدر السابق نفسه .

١٣- د. ايليا زريق ، كتاب اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية ، .

١٤- تقرير مكتب إعلام رئاسة الونروا في غزة لعام ١٩٩٦ .

١٥- صحيفة القدس - المقدسية عدد ١٩٩٩/٨/٢٩ .

١٦- نشرة المجلس الوطني الفلسطيني عدد (١٥) تموز ١٩٩٩ .

١٧- تقرير دائرة الشؤون الفلسطينية في الأردن ،- التقرير غير منشور -، راجع أرشيف الدائرة .

١٨- نشرة (PASSIA) الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية / القدس – شهر ايار ٢٠٠١ .

هوامش الفصل الثاني:

١- هذا النص موثق في بروتوكولات الأمم المتحدة وفي عدد لا حصر له من الدراسات المرجعية المتعلقة بقرارات الأمم المتحدة .

٢- انظر ، د. سليمان أبو ستة - مصدر سبق ذكره

٣- راجع هنا د.الشريقي ، ود. زريق ،ود. أبو ستة ، مصدر سبق ذكرها .

٤- المراجع نفسها .

٥- المراجع نفسها .

٦- لمزيد من المعلومات راجع الملف السياسي /الدستور ، عدد ١٩٩٦/٦/٢ .

٧- د. جورج طعمة / قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤ ، طبعة ثانية ١٩٧٥ .

٨- لمزيد مت المعلومات راجع الملف السياسي – مصدر سبق ذكره .

٩- راجع هنا حق العودة .. المركز الفلسطيني –بديل ، صحيفة العرب اليوم عدد ١٩٩٩/٩/٦ .

١٠- د.جورج طعمة (مراجعة وتحقيق) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع الإسرائيلي : ١٩٤٧-١٩٧٤ (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الثانية ،١٩٧٥) أيضاً : مجموعات الوثائق المتضمنة سنوياً (١٩٧٦، ١٩٧٧،١٩٧٨ ،١٩٧٩، ١٩٨٠ ، ١٩٨١) في سلسة قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنوات المتلاحقة) كذلك : تريز حداد ، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية ، ١٩٤٧-١٩٨٨ (عمان : غير مذكور ، ١٩٨٨) ، وأخيراً : دراسة ربحي حلوم :

R. Halloum، Palesting Through Documents (Istanbul، Belge International Publish-(ing House، 1988

هوامش الفصل الثالث:

١- راجع يوميات يوسف فايس – مصدر سبق ذكره ، واللاجئون السياسيون والعملية السياسية للدكتور ايليا زريق ، صحيفة الدستور الأردنية ، عدد ١٩٩٧/٩/٢٨ .

٢- الجنرال شلومو غازيت ، صحيفة معاريف العبرية ، عدد ١٩٩٢/٥/١٢ .

٣- عاموس حلبوع ، صحيفة معاريف العبرية ، عدد ١٩٨٩/١/٦ .

٤- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٨٩/٣/٧ .

٥- أوري افنيري ، مجلة هعولام هزية عدد ١٩٩٠/٢/٧ .

٦- صحيفة معاريف العبرية ، عدد ١٩٩٩/٣/٢٠ .

٧- جدعون لاڤي ، صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٧/٨/١٧ .

٨- الباحث ميري بنفنستي ، صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٩/٨/١٧ .

٩- موشيه شاريت ، الصحف العبرية الصادرة يوم ١٩٥٦/١٢/١٩ .

١٠- ليفي اشكول ، الصحف العبرية الصادرة يوم ١٩٦٥/٥/١٨ .

١١- صحيفة هآرتس العبرية نوفمبر /١٩٩٢ .

١٢- الصحف العبرية والعربية الصادرة يوم ١٩٦٨/١٠/٩ .

١٣- الصحف العبرية التالية : معاريف عدد ١٩٧٧/١١/١٤ ، هآرتس عدد ١٩٧٦/٦/٨ ، يديعوت احرنوت عدد ١٩٧٢/٨/٣١ ، وهآرتس عدد ١٩٧٢/٩/٩ .

١٤- صحيفة هآرتس العبرية ، عدد ١٩٨٣/١١/٢٢ .

١٥- اسحق رابين ، الصحف العبرية الصادرة يوم ١٩٨٨/٤/١٥ .

١٦- اسحق شامير ، صحيفة حدشوت العبرية عدد ١٩٨٩/٢/٣ .

١٧- صحيفة حدشوت العبرية عدد ١٩٨٩/٥/٥ .

١٨- صحيفة عل همشمار العبرية ، عدد ١٩٨٩/٣/٢٧ .

١٩- مشروع مركز الدراسات الاستراتيجية«جافه»، المصادر العبرية، ١٣/٧/١٩٩٧ .

٢٠ –المصدر نفسه.

هوامش الفصل الرابع :

١- راج هنا ملفات اللاجئين – حق العودة والتوطين ، أرشيف دار الجليل للنشر ، أرشيف صحيفة الدستور الأردنية ، أرشيف مؤسسة عبد الحميد شومان .

٢- الكونت برنادوت، مقترحات ١٩٤٨/٦/٢٧،ملف اللاجئين الفلسطينيين، ارشيف الامم المتحدة، ارشيف الدستر الاردنية .

٣- المصدر نفسه.

٤- المصدر نفسه.

٥- المصدر نفسه.

٦- اغتيال الكونت برنادوت، وكالات، ١٩٤٨/٩/١٧»، ارشيف الامم المتحدة.

٧-انظر هنا نص قرار الامم المتحدة الخاص باللاجئين، تاريخ، ١٩٤٨/١٢/١١ ، ارشيف الامم المتحدة.

٨- مشروع الرئيس الاسترالي منزيس، تاريخ،١٩٥٧/١٠/٢١ ، راجع هنا دراسات د. دياب مخادمة، ود. ايليا زريق ، ملف اللاجئين الفلسطينيين ، أرشيف الدستور الأردنية .

٩- مشروع همرشلد، السكرتير العام للامم المتحدة، تاريخ،١٩٥٩/٦/١٥، ارشيف الامم المتحدة، ملفات اللاجئين، د.مخادة ود.زريق، مصدر سابق.

١٠- مشروع الدكتور جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنجي للسلام العالمي ، تاريخ، ١٩٦٢/١٠/٢، ملفات اللاجئين، وكالة غوث اللاجئين.

١١- ملفات اللاجئين الفلسطينيين، ارشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، ود.مخادمة،د.زريق،مصدر سبق ذكره.

١٢- دونا ارزت : من لاجئين إلى مواطنين – الفلسطينيون وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي ، الدستور الأردنية ، الأعداد من ٣/٢٥ – ١٩٩٧/٤/١٠ .

١٣- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٧/٢/٤ .

١٤- الباحث أحمد أبو شلال، «نشأة فكرة التوطين في العراق في الفكر الصهيوني منذ عهد ما قبل قيام إسرائيل، مركز العودة للاجئين الفلسطينيين، لندن .

١٥- لارا دراك عضو اللجنة التنفيذية، منظمة التضامن الدولي لحقوق الإنسان ، واشنطن ، الباحث ابو شلال، المصدر نفسه.

١٦- المصدر نفسه.

١٧- د. عدنان إدريس السلقان / وثائق لتوطين اللاجئين ، صحيفة البلاد الفلسطينية ، ١٩٩٨/٤/١٦ .

١٨- المصدر نفسه.

١٧- صحيفة القدس المقدسية والأيام ، عدد ١٩٩٩/١٠/٣ .

١٨- المصدر السابق نفسه .

هوامش الفصل الخامس:

١- راجع مقررات قمة الرباط /١٩٧٤ .

٢- المصدر السابق نفسه .

٣- المصدر السابق نفسه .

٤- د . أسعد عبد الرحمن مصدر سبق ذكره .

٥- المصدر السابق نفسه .

٦- راجع النص الكامل لقرار المؤتمر البرلماني الدولي (١٠٣) في عمان ، الرأي ، والدستور عدد يوم ٢٠٠٠/٥/٦ .

٧- راجع تقارير وكالات الأنباء الصادرة يوم ١٩٥٩/٦/٢٧ .

٨- راجع تقارير وكالات الأنباء الصادرة يوم ١٩٥٩/٧/١٣ .

٩- صحيفة القدس المقدسية ، عدد ١٩٨٨/١٢/١٤ .

١٠- صحيفة الرأي الأردنية عدد ١٩٨٨/١٢/١٥ .

١١- الصحف الفلسطينية والعربية الصادرة يوم ١٩٩١/٩/٢٩ .

١٢- عن مجلة قضايا وآراء ، عدد ١٩٩٦/١٢/١٦ .

١٣- صحيفة القدس المقدسية عدد ٧/٢٧ /١٩٩٩ .

١٤- صحيفة الأيام الفلسطينية عدد ١٩٩٩/٩/١٩ .

١٥- صحيفة القدس المقدسية عدد ١٩٩٩/٩/٢١ .

١٦- صحيفة الأيام الفلسطينية عدد ١٩٩٩/٩/٢٣ .

١٧- صحيفة الدستور الأردنية عدد ٢٠٠٠/٣/١٧ .

١٨- صحيفة عل همشار العبرية عدد ١٩٨٩/٣/١٢ .

١٩- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٨٩/٣/٢٤ .

٢٠- صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية عدد ١٩٩٠/٢/٢٥.

٢١- صحيفة معاريف العبرية عدد ٢٠٠٠/٤/٢٨ .

٢٢- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٢/٥/١٧ .

٢٣- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٢/٥/١٥ .

٢٤- المصدر السابق نفسه .

٢٥- المصدر السابق نفسه .

٢٦- المصدر السابق نفسه .

٢٧- صحيفة الرأي الأردنية ٢٠٠٠/٣/٢٣ .

٢٨- صحيفة السبيل الأردنية ٢٠٠٠/٣/٢٨ .

هوامش الفصل السادس:

١- انظر د. سليمان أبو ستة ، مصدر سبق ذكره .

٢- المصدر سبق ذكره .

٣- راجع تقرير : النازحون ولجنة الخبراء / صحيفة الدستور الأردنية عدد ١٩٩٥/٩/١٤ .

٤- صحيفة الرأي الأردنية عدد ١٩٩٩/٩/٢١ .

٥- المصدر السابق نفسه .

٦- المصدر السابق نفسه .

٧- المصدر السابق نفسه .

٨- انظر نص وثيقة بيلين — أبو مازن ، صحيفة معاريف العبرية عدد ١٩٩٦/١٢/٢٦ .

٩- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٨/٩/٩ .

١٠- المصدر السابق نفسه .

١١- المصدر السابق نفسه .

١٢- المصدر السابق نفسه .

١٣- المصدر السابق نفسه .

١٤- المصدر السابق نفسه .

١٥- المصدر السابق نفسه .

١٦- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٨/١٠/٥ .

١٧- صحيفة يديعوت احرنوت العبرية عدد ١٩٩٩/٩/١٥ .

١٨- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٩/١١/٢٥ .

١٩- صحيفة القدس المقدسية ، عدد ١٩٩٩/٦/١٧ .

٢٠- صحيفة معاريف الإسرائيلية عدد ١٩٩٩/٦/١٠ .

٢١- صحيفة الاتحاد الحيفاوية عدد ١٩٩٨/١١/٣٠ ، وصحيفة معاريف العبرية عدد ١٩٩٩/٦/٢٠ .

٢٢- صحيفة البلاد الأردنية عدد ١٩٩٨/١٠/٤ .

٢٣- صحيفة هآرتس العبرية عدد ١٩٩٨/١٠/٥ .

٢٤- صحيفة الأسواق الأردنية عدد ١٩٩٩/٩/٧ .

٢٥- صحيفة الدستور الأردنية عدد ١٩٩٧/١٠/٢ .

٢٦- صحيفة الأيام الفلسطينية عدد ١٩٩٩/١٠/٩ .

هوامش الفصل السابع :

١- انظر معن بشور « فتنة التوطين » صحيفة الرأي الأردنية عدد ١٩٩٩/٨/١٧

٢- شفيق الحوت ، « العلاقة الجدلية بين رفض مشاريع التوطين وحق العودة وتحرير الأرض » صحيفة القدس المقدسية ، عدد ١٩٩٩/٩/٢٠

٣- راجع هنا القرارات الدولية المشار اليها في سياق الكتاب وخاصة قراري ١٩٤ و ٣٢٣٦

٤- صحيفة الرأي الأردنية عدد ٢٠٠٠/٤/٢٥

٥- صحيفة هاآرتس العبرية عدد ٢٠٠٠/٤/٢٥

٦- راجع هنا قرارات الهيئات واللجان الشعبية في المخيمات الفلسطينية المنتشرة في أنحاء المنطقة — أرشيف دار الجليل للنشر عمان ، أرشيف منظمة التحرير الفلسطينية ، عمان- الأردن ، ملف اللاجئين الفلسطينيين ، دائرة الشؤون الفلسطينية عمان ، ووكالة الأونروا — عمان ، صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٩/٩/٢١

٧- راجع هنا ملف حرب كوسوفو ، أرشيف الأمم المتحدة عمان ، أو أرشيف الصحف الأردنية أو العربية المختلفة .

٨- المصادر السابقة نفسها

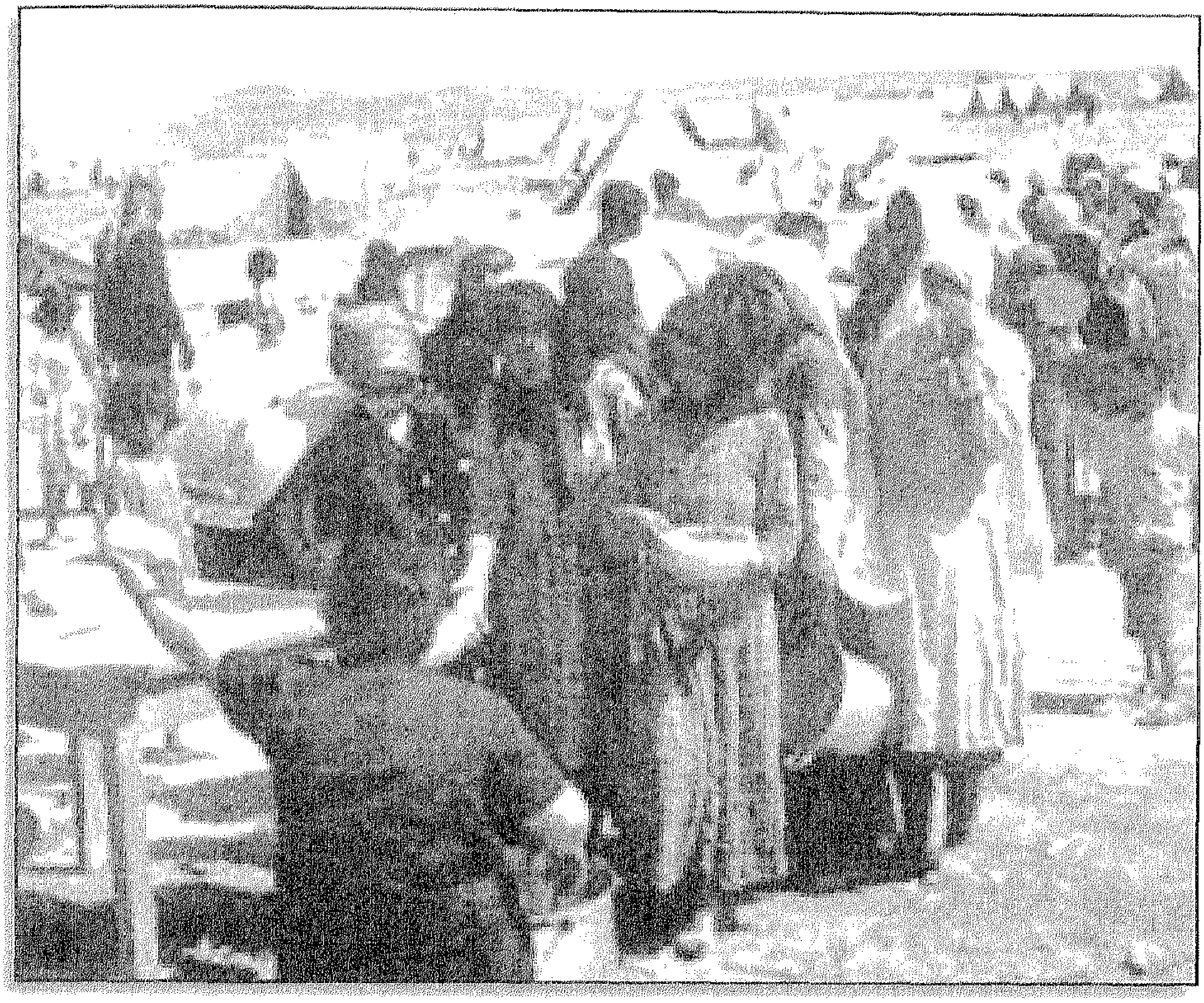
٩- المصادر السابقة نفسها

١٠- أنظر د. أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو " الفكر السياسي الاسرائيلي " دار الشروق للنشر / عمان الأردن ١٩٩٠

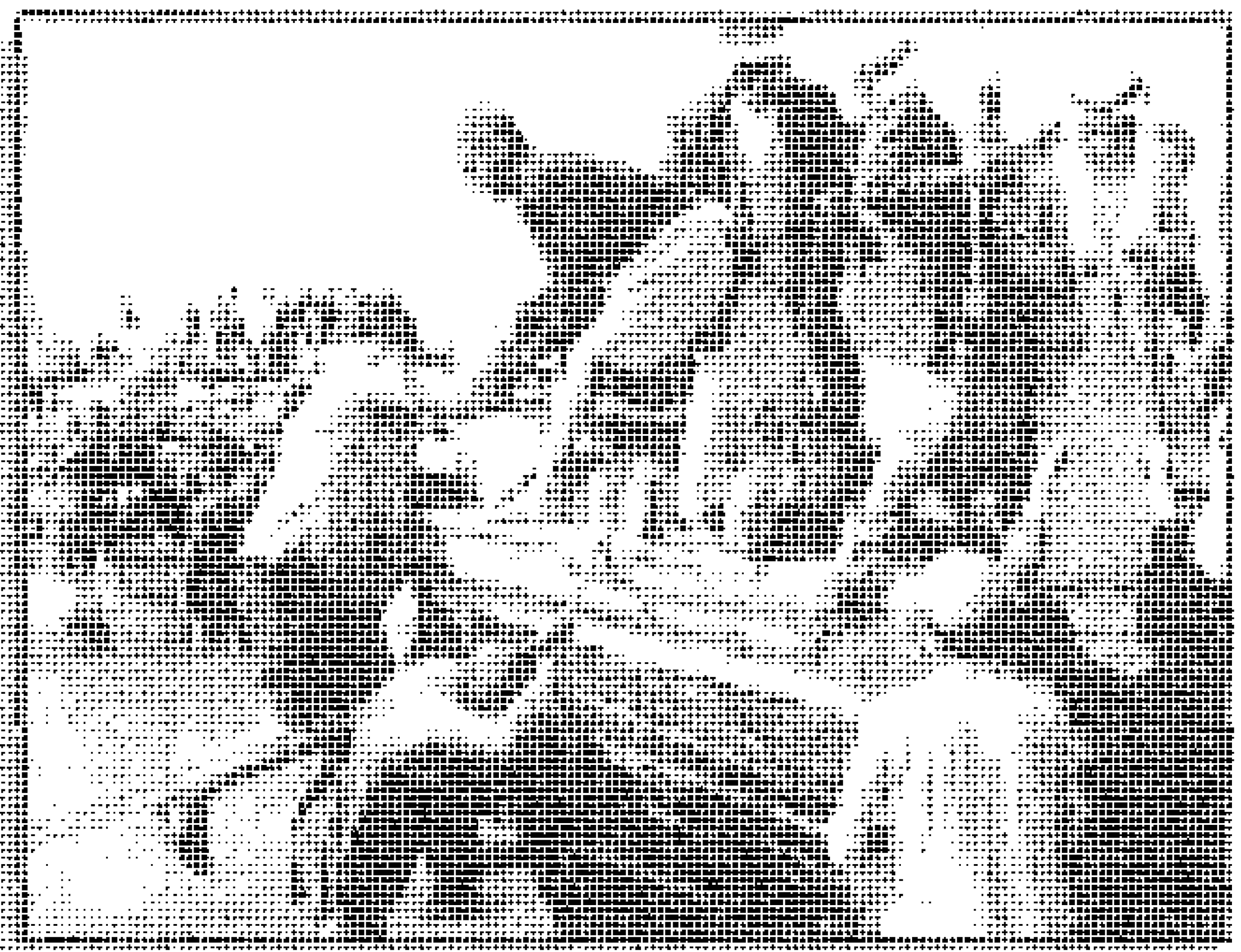
١١- أنظر د. ابو ستة ، مصدر سبق ذكره .







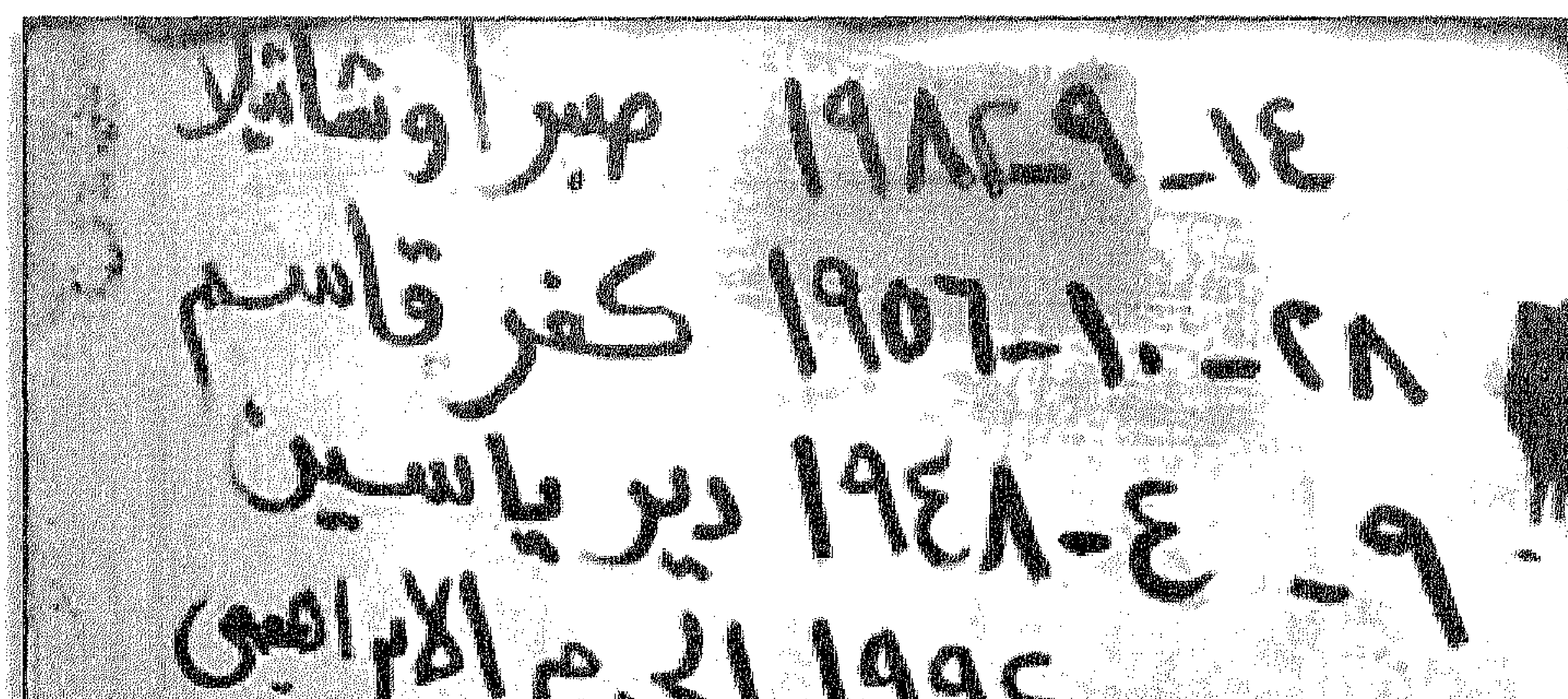
مشهد للاجئين بعد النكبة



اثناء اللجوء



اثناء اللجوء





النكبة مكثفة

الباب الرابع

سياسات الديموغرافيا والهجرة اليهودية والتمييز العنصري و«ترانسفير»

«اسرائيل» – مجتمع ملوث بالعنصرية والهواجس ضد « الخطر الديموغرافي « العربي

جاء التقرير الاستراتيجي الحكومي الإسرائيلي/عام ١٩٩٨/ شاملاً في مضامينه وتفاصيله وتوصياته التحريضية العنصرية ضد التواجد العربي في فلسطين، حيث « وصف التقرير الفلسطينيين في داخل « الخط الأخضر « (فلسطين ٤٨)، أنهم يشكلون تهديداً استراتيجياً لإسرائيل « .

قال الجنرال احتياط غازيت أن « التهديدات الديمغرافية تشكل اليوم الخطر الأكبر على إسرائيل وإذا لم ندرك هذا وتتخذ كافة السبل المناسبة وعلى الفورفان دولة إسرائيل ستتوقف عن وجودها كدولة يهودية وصهيونية خلال جيل وكأقصى حد خلال جيلين.

الفصل الاول

موجات الهجرة والغزو الاستعماري الاستيطاني لفلسطين

استناداً إلى الأدبيات المنطلقات الأيديولوجية السياسية المتعلقة بالأرض والاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، شرعت مختلف منظمات وهيئات الحركة الصهيونية العالمية في أنحاء العالم بحملات واسعة النطاق تهدف إلى حث أو تشجيع أو إجبار اليهود على الهجرة إلى أرض فلسطين ، مما أدى إلى تدفق موجات متلاحقة من المهاجرين اليهود على مدى المراحل المختلفة التي سبقت إنشاء دولة الكيان الإسرائيلي ، وكذلك تلك التي أعقبت إنشائه .

وسائل الترغيب والترهيب

حتى لا نتوه في الاستنتاج بأن اليهود تقاطروا بجموعهم برغبتهم إلى أرض فلسطين، فإننا نشير إلى أساليب الترغيب والترهيب التي نفذتها الحركة الصهيونية من أجل إرهاب ودفع أكبر عدد من اليهود الأوروبيين ، والشرقيين ، منهم على وجه الحصر ، إلى الهجرة إلى فلسطين .

أما الآلية الناجعة التي لجأ إليها كبار قادة الحركة الصهيونية في نشاطاتهم فتمثلت في التنظيم الفعال الشامل الذي اشتمل من ضمن ما اشتمل عليه :

- الحركات والتنظيمات الإرهابية السرية المسلحة .
- الهيئات والمؤسسات المالية البنكية والمصرفية .
- الهيئات والمؤسسات الإعلامية الفعالة .
- الهيئات واللجان المعنية بالاتصالات وإقامة العلاقات ما بين الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية .

وقد تفننت الحركة الصهيونية والمسؤولون في دوائر الهجرة اليهودية في ابتكار الوسائل التي تغري أو تجبر اليهود على الهجرة الجماعية ، وقبل الدخول في أرقام ومعطيات المهاجرين اليهود الإجمالية ، يمكن الإشارة إلى صنفين من الوسائل ، هما وسائل الترغيب ، ووسائل الترهيب .

أما أهم وسائل الترغيب فهي :

١- تشجيع السياحة والزيارة إلى فلسطين المحتلة وإغراء اليهود الزوار بالإقامة الدائمة ، وقدمت وتقدم الجهات الصهيونية المسؤولة عن السياحة تساهيل كبيرة في السكن والقروض وفرص العمل .

٢- التعاقد مع العسكريين اليهود في الدول الغربية ثم إحضارهم كمهاجرين للإقامة في فلسطين .

٣- هجرة الشباب ، حيث وضعت دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية مخططات لتشجيع هجرة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦-٢٠ سنة باستقدامهم لقضاء فترة تعليمية لمدة سنتين ونصف يتعلمون من خلالها اللغة العبرية .

٤- استقدام الأيتام اليهود من الخارج وأبناء عائلاتهم المعدومة .

٥- تشجيع استقدام الطلاب عن طريق التوسع في قبولهم في الجامعات الإسرائيلية .

٦- عقد مجموعة من المؤتمرات الصهيونية / اليهودية في فلسطين المحتلة لما تعنيه هذه المؤتمرات ليهود العالم .

٧- شن الحملات الدعائية المستمرة في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية ، واستخدام الكتاب والصحفيين والفنانين والمحاضرين ورجال الدين في هذه الحملات » (١) .

أما وسائل الترهيب فتتلخص في اعتماد الحركة الصهيونية عمليات التفجير الدموية الإرهابية التي أجبرت مئات الآلاف من اليهود على الهجرة إلى أرض فلسطين ، وكذلك اعتمدت أسلوب التحريض والتخويف من الكوارث اللاسامية ، التي قد تلحق باليهود .

وقد أشارت مجلة « هعولام هزيه » في هذا الصدد إلى تفاصيل بعض العمليات الإجرامية التي خططت لها ونفذتها الحركة الصهيونية ضد يهود العراق (على سبيل المثال) لإرغامهم على الهجرة إلى فلسطين المحتلة وفيما يلي أهم التفاصيل :

« أن إلقاء القنابل في العراق كان مرتبطاً مع عملية تنشيط هجرة يهود العراق لإسرائيل عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، فقد ألقيت يوم ١٠أيار / مايو ١٩٥٠ قنبلة على محل لبيع السيارات صاحبه يهودي ، مما أدى إلى زيادة في التسجيل في مكاتب الهجرة ، ويوم ١٩٥٠/٩/٩ ألقيت قنبلة للإرهاب على مقهى كان يضم عددا كبيرا من اليهود كانوا يحتفلون بعيد الفصح ، وفي نفس الليلة قامت المنظمة السرية اليهودية بتوزيع منشورات باللغة العربية في جميع الكنس اليهودية في بغداد تدعو اليهود للهجرة الجماعية ، مما أدى في اليوم لتالي إلى توجه جماهيري كبير من اليهود إلى مكاتب تسجيل المهاجرين .

وفي يوم ١٩٥٠/١/١٤ انفجرت قنبلة بالقرب من الكنيس اليهودي ، الذي كان محطة تجمع لجميع الراغبين في الهجرة ، وقد أصابت القنبلة (٢٥) شخصاً بجراح ، كما قتلت صبياً يهودياً ، ومات اثنان من المصابين بعد فترة وجيزة ، وقد أدى الحادث إلى نوع من الهستيريا للتسجيل في مكاتب الهجرة ، حيث شمل التسجيل (٩٠) ألف يهودي من بين الـ (١٣٠) ألف يهودي كانوا في العراق »(٢) .

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نشير إلى دور الموساد الإسرائيلي في تحريض اليهود السوفيتي من أجل حثهم و/أو إجبارهم على الهجرة الجماعية ، فقد« أكدت دوائر رسمية سوفيتية أن الموساد الإسرائيلي يتدخل في ما يجرى هناك ، ويلعب دوراً في عدم الاستقرار ، حيث يقوم ببث الإشاعات حول مذابح ضد اليهود تنتظرهم قريباً » (٣).

كما نشرت مجلة روز اليوسف المصرية تقريراً ذكرت فيه : «أن المؤرخ السوفيتي « يفغيني يغسييف » قد قتل في موسكو في عملية اغتيال في أحد الشوارع ، وذلك بعد أن أعلن أن لديه ادلة على تورط المخابرات الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية في عمليات تهجير اليهود السوفيت إلى

الأراضي العربية المحتلة .. وكان المؤرخ السوفيتي الذي اغتيل قد أعلن أن الهجرة اليهودية تعني احتلال أراضي شعب يمتلك الحق التاريخي والقانوني في إقامة دولته على أرضفلسطين »(٤).

وكانت المنظمات السرية الصهيونية قد مارست قبل ذلك ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى إقامة دولة الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨ ، كل أساليب الترغيب والترهيب المذكورة في حث و / أو إجبار اليهود على الهجرة الجماعية إلى أرض فلسطين .

أما موجات الهجرة والتهجير اليهودية التي تلاحقت إلى أرض فلسطين في ضوء ذلك فيمكن توزيعها على حقبتين تاريخيتين هما : ما قبل إنشاء « دولة الكيان الإسرائيلي » وما بعد إنشائها .

أولاً : حركة الهجرة والتهجير والغزو الاستعماري في مرحلة ما قبل إنشاء « دولة الكيان الإسرائيلي »:

شهدت حركة الهجرة والتهجير اليهودية في هذه المرحلة جملة من موجات والمهجرين اليهود إلى أرض فلسطين ، يمكن تلخيص بالتالية :

١- موجة الهجرة والغزو الأولى ١٨٨٠-١٩٠٣ :

أخذت أعداد من يهود روسيا ودول شرقي أوروبا تهاجر إلى فلسطين في أعقاب اغتيال القيصر الروسي الكسندر الثاني عام ١٨٨٠ والتي أعقبها قتل أعداد من اليهود .

ويمكن الإشارة إلى فترتين قسمتا هذه الموجه من الهجرة والتهجير هما :

فترة ١٨٨٠- ١٨٩٧ :

تمكنت جماعة « محبي صهيون » التي عملت تحت إشارة ورعاية البارون روتشيلد (١٨٨٥- ١٩٠٠ ، من الحصول على أراض زراعية (٣٢٠٠) دونم في ريشون لتصيون وفي منطقة الجديرة ، مما أسفر عن ظهور « طبقة من الملاكين الذين يوكلون أعمالهم الزراعية إلى أيدي عربية . (٥)

فترة ١٨٩٧- ١٩٠٣ :

ترافقت هذه الفترة مع ظهور الحركة الصهيونية السياسية في أعقاب نشر « هرتسل » كتابه « الدولة اليهودية » ١٨٩٦ ، وحيث عقد المؤتمر الأول للحركة في مدينة بال عام ١٨٩٧ ، الذي نتج عنه تأسيس « المنظمة الصهيونية العالمية » وانعقاد خمس مؤتمرات تالية له حتى عام ١٩٠٣ ، والتي تمخضت في الوقت ذاته عن تأسيس « الشرق اليهودية للاستعمار » عام ١٩٠٢ ، و« الشركة البريطانية الفلسطينية » عام ١٩٠٣ التي أصبحت فيما بعد « البنك البريطانياالفلسطيني » .

وقد شهدت هذه الفترة التي أطلق عليها موجة الهجرة والتهجير الأولى ، هجرة حوالي(١٠,٠٠٠) يهودي إلى فلسطين ، استوطن الجزء الأكبر منهم في الأراضي الزراعية التي استولى عليها اليهود آنذاك والبالغة (٣٥٠) ألف دونم . (٦)

ب- موجة الهجرة والغزو الثانية ١٩٠٤-١٩١٨ :

في أعقاب المذابح التي ارتكبت ضد عشرات من اليهود في « كيشينيف » في ١٩٠٣/٨/١٠ — ١٩٠٥ " نشطت المنظمات الصهيونية في حملاتها الداعية إلى هجرة اليهود إلى " أرض الميعاد " ، كما شهدت تأسيس " مكتب فلسطين " برئاسة " آرثور روبين " عام ١٩٠٨ ، وتأسيس منظمة هشومير هتسعير — الحارس الفتى " عام ١٩٠٩ ، والتي نظر إليها في مراحل لاحقة على أنها نواة العسكرية اليهودية في فلسطين . (٧)

وقد بلغ عدد اليهود في فلسطين المحتلة في نهاية هذه المرحلة عام ١٩١٨ حوالي (٨٠,٠٠٠) نسمة ، في حين بلغ عدد المهاجرين اليهود وخاصة من الاتحاد السوفيتي خلالها حوالي (٢٤) ألف مهاجر من مجموع أكثر من مليون يهودي غادروا الاتحاد السوفيتي في الفترة ذاتها ، غير انهم توجهوا إلى الولايات المتحدة .(٨) .

جـ- موجة الهجرة والغزو الثالثة ١٩١٩- ١٩٢٣ :

شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم للمؤسسات الصهيونية ، وإنشاء منظمات جديدة مثل « بيتار » المتطرفة ، وكذلك وصول الزعماء المنفيين مثل « بن غوريون » و « واسحق بن تسفي » إلى فلسطين ، وإناطة مهمة تأمين العمل اليهودي في فلسطين إلى الصندوق القومي (كما تم إقراره في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لندن ١٩٢٠) .

كما شهدت الفترة ذاتها الوعد المعروف بوعد بلفور والتزام الاحتلال البريطاني بإقامة « وطن قومي لليهود » بموجب ذلك الوعد ، ويبين الجدول التالي أعداد اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين خلال موجة الهجرة والتهجير الثالثة : (٩)

السنة	عدد المهاجرين والمهجرين	النسبة من العدد الكلي لليهود في فلسطين
١٩١٩	١٨٠٦	٣,٢
١٩٢٠	٨٢٢٣	١٣,٥
١٩٢١	٨٢٩٤	١١,٥
١٩٢٢	٨٦٨٥	١٠,٤
١٩٢٣	٨١٧٥	٩,١
المجموع	٣٤٩٨٣	

د — موجة الهجرة والغزو الرابعة ١٩٢٤-١٩٣٢ :

شهدت هذه المرحلة وخاصة سنوات ٢٤، ١٩٢٦ غزوة أكبر من اليهود إلى فلسطين العربية ، إذ بلغ عددهم حوالي (٦٢,٠٠٠) مهاجر ، ويوازي حوالي (٧٤٪) من مجموع عدد اليهود في فلسطين

عام ١٩٢٢ والذي بلغ (٨٤,٠٠٠) نسمة .

وبلغ العدد الإجمالي لليهود الذين قدموا إلى فلسطين العربية خلال موجة الهجرة والتهجير الرابعة حوالي (٩٤) ألف مهاجر .

ويمكن الإشارة هنا أيضاً إلى أن هذه المرحلة تميزت بتأسيس المستعمرات المدنية وإقامة الصناعات اليهودية .

يبين الجدول التالي مجموع المهاجرين والمهجرين والغزاة اليهود إلى فلسطين : (١٠)

السنة	عدد المهاجرين والمهجرين	نسبتهم إلى مجموع اليهود في فلسطين
١٩٢٤	١٣,٨٩٢	١٤,٦
١٩٢٥	٣٤,٣٨٦	٢٨,٥
١٩٢٦	١٣,٨٥٥	٩,٣
١٩٢٧	٣,٠٣٤	٢,٠
١٩٢٨	٢,١٧٨	١,٤
١٩٢٩	٥,٢٤٩	٣,٤
١٩٣٠	٤,٩٤٤	٣,٠
١٩٣١	٤,٠٧٥	٢,٤
١٩٣٢	١٢,٥٥٣	٦,٩
المجموع	٩٤,١٦٦	

هـ — الهجرة والغزو الخامسة ١٩٣٣ — ١٩٣٨ :

كان عدد اليهود في فلسطين قد وصل عشية صعود الزعيم النازي « هلتر » للسلطة عام ١٩٣٣ إلى نحو (٢٠٠) ألف نسمة ، بينما وصل إلى فلسطين خلال الفترة ٣٣-١٩٣٦ حوالي (١٦٤) ألف نسمة ، (٢٤) ألف نسمة منهم من ألمانيا .

يبين الجدول التالي أعداد المهاجرين والمهجرين والغزاة اليهود إلى فلسطين خلال المرحلة الخامسة : (١١)

السنة	عدد المهاجرين والمهجرين	نسبتهم من عدد اليهود في فلسطين
١٩٣٣	٣٧,٣٣٧	١٧,٧
١٩٣٤	٤٥,٢٦٧	١٧,٧
١٩٣٥	٦٦,٤٧٢	٢٠,٦
١٩٣٦	٢٩,٥٩٥	٨,٠
١٩٣٧	١٠,٦٢٩	٢,٧
١٩٣٨	١٤,٦٧٥	٣,٦
المجموع	٢٠٣,٩٧٥	

و - موجة الهجرة والغزو السادسة ١٩٣٩ –١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ :

تواصلت أعداد المهاجرين والمهجرين اليهود بالوصول إلى فلسطين العربية خلال سنوات ٣٩-١٩٤٨ ، حيث بلغ مجموع اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين حوالي (١٥٠) ألف مهاجر ومهجر (١٢) .

يبين الجدول التالي أعداد المهاجرين والمهجرين والغزاة خلال الفترة المذكورة :

السنة	عدد المهاجرين والمهجرين	نسبتهم من عدد اليهود في فلسطين
١٩٣٩	٣١,١٩٥	٧,٢
١٩٤٠	١٠,٦٤٣	٢,٣
١٩٤١	٤,٥٩٢	١,٠
١٩٤٢	١٠,٢٠٦	٠,٩
١٩٤٣	١٠,٠٦٣	٢,٠
١٩٤٤	١٥,٥٥٢	٣,٠
١٩٤٥	١٥,٢٥٩	٢,٨
١٩٤٦	١٨,٧٦٠	٣,٢
١٩٤٧	٢٢,٠٩٨	٣,٦
١٩٤٨/٥/١٤	١٧,١٦٥	٧,٣
المجموع	١٤٩,٦٣٣	

تشير كافة المعطيات سابقة الذكر المتعلقة بموجات المهاجرين والمهجرين الغزاة اليهود إلى فلسطين العربية خلال الفترة الزمنية الواقعة بين ١٨٨٠ وحتى ١٩٤٨/٥/١٥ إلى أن العدد الإجمالي للمهاجرين والمهجرين الغزاة اليهود وصل إلى (٥١٦,٧٥٧) مهاجر غاز.

ثانياً : حركة الهجرة والتهجير والغزو اليهودي بعد إنشاء دولة الكيان الإسرائيلي:

أما بالنسبة لحركة الهجرة والتهجير اليهودية والغزو الاستعماري بعد إقامة دولة الكيان الإسرائيلي ، فقد كانت أوسع وأشد وأعتى من الموجات السابقة إذ « قدم إلى فلسطين المحتلة منذ ١٥/٥/١٩٤٨ وحتى نهاية عام ١٩٥١ على سبيل المثال حوالي (٦٨٧) ألف مهاجر ومهجر يهودي ، أي اكثر مما قدم إلى فلسطين طوال الفترة الواقعة بين عام ١٨٨٠ و ١٩٤٨ » .(١٣)

وتشير معطيات المراجع المختلفة إلى أن فترة السنوات الثلاثة التي أعقبت قيام « إسرائيل » شهدت أكبر موجة من القادمين الغزاة اليهود إلى فلسطين المحتلة ، إذ وصل خلال معارك عام ١٩٤٨ حوالي (٢٥) ألف مهاجر ومهجر يهودي ، خلال أشهر أيار – آب /١٩٤٨ وصل (٣٣) ألف مهاجر ومهجر آخر ، وتبعهم نحو (٧٠) ألف مهاجر ومهجر خلال اشهر أيلول – كانون أول من نفس العام ، ووصل حتى نيسان ١٩٤٩ حوالي (١٠٠) ألف مهاجر ومهجر آخر ، وبهذا يكون عدد القادمين اليهود إلى فلسطين قد وصل إلى (٢٠٣) ألف قادم غاز خلال العام الأول ، ومع طرد السكان العرب (مئات الآلاف) وافراغ المدن والقرى العربية من السكان ، أصبح المجال واسعاً لاستيعاب مئات الألوف من اليهود ،لتحقيق الحسم الديموغرافي في فلسطين ".(١٤)

كما تفيد معطيات الهجرة والتهجير اليهودية " أن حوالي (٦٠٣,٩) قادم يهودي وصلوا إلى فلسطين المحتلة خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٢و ١٩٦٨ " . (١٥)

أما بالنسبة للأرقام الإجمالية للقادمين اليهود الغزاة إلى فلسطين خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٧و١٩٨٩ ، فقد أجملتها مختلف المصادر الإسرائيلية كما هو مبين في الجدولالتالي :(١٦)

السنة	العدد
١٩٦٧	١٤,٣٢٧
١٩٦٨	٢٠,٥٤٤
١٩٦٩	٢٤,٦١٨
١٩٧٠	٢١,٢٤٠
١٩٧١	٢٦,١٣٨
١٩٧٢	٤٣,٣٧٢
١٩٧٣	٤٤,٩٥٤
١٩٧٤	٢٤,٢٢٣
١٩٧٥	١٢,٣٤٤
١٩٧٦	١٢,٠١٦
١٩٧٧	١٢,٥٠٣
١٩٧٨	٢٦,٠٠٠

١٩٧٩	٣٦,٩٧٩
١٩٨٠	٢٠,٧٧٨
١٩٨١	١١,٧٨٤
١٩٨٢	١٢,٠٠٠
١٩٨٣	١٦,٤٧٨
١٩٨٤	١٩,٣٢٠
١٩٨٥	١٢,٠٠٠
١٩٨٦	٩,٥٠٠
١٩٨٧	١٣,٤١٨
١٩٨٨	١٣,٤٦٤
١٩٨٩	٢٥,٠٠٠
المجموع	٤٧٣,٩٩٩

وقد أشارت معطيات أخرى إلى أن عدد المهاجرين والمهجرين اليهود الغزاة قد « تجاوز خلال الفترة المذكورة ذاتها الـ (٥٥٠) ألف مهاجر . (١٧)

من سجلات الهجرة والغزو اليهودي إلى فلسطين :

منذ قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ وإطلاق اسم «إسرائيل» عليه تركز اهتمامه على استقدام هجرات متواصلة من اليهود لتوطينهم في فلسطين العربية التي استولوا عليها تحت شعار أسطورة أرض الميعاد الخرافية وكان عدد اليهود عندما أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ لا يتجاوز ٥١٦ ألف يهودي ، والعرب أهل البلاد مليون وربع المليون ، ونشير هنا إلى أن قرار التقسيم ينص على قيام دولتين في فلسطين الأولى عربية والثانية يهودية ، وقد نفذ من القرار الجزء المتعلق باليهود ، حيث أقاموا دولتهم بدعم القوى الدولية « المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي » .

وخلال مرحلة الخمسينات وحتى أواسط الستينات قامت الحركة اليهودية الصهيونية بدعم الولايات المتحدة الأمريكية المالي والسياسي بنقل أفواج عديدة من يهود أوروبا والاتحاد السوفيتي وآسيا إلى فلسطين التي اغتصبوها .

وفيما يلي أرقام الهجرة عام ١٩٤٨ — ١٩٦٧ :

« من دول أوروبا الشرقية .... ٧٥٤ ألف .

من الاتحاد السوفيتي .... ٢٧٣ ألف .

من أوروبا الغربية.......................... ١٤٥ ألف .

من أقطار عربية وأسيوية .... ٤٦٢ ألف . " (١٧)

وبعد أن وقعت الكارثة الكبرى في حرب ١٩٦٧ التي خاضها العرب بدون تخطيط استراتيجي عسكري وسياسي رسخت جذور الدولة العربية في فلسطين التي استولت عليها بكاملها وأراض عربية مصرية وسورية .

وخلال مرحلة السبعينات وحتى أواسط الثمانينات استغلت " إسرائيل " الخلافات العربية السياسية والأيديولوجية وقامت بعملية تهويد للأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ كما تدفقت موجات الهجرة اليهودية من أقطار مختلفة .

وقد وصل إلى دولة فلسطين خلال عشر سنوات ١٩٧٠-١٩٨٠ :

« من أوروبا الشرقية ... . ٢١٧ ألف

من الاتحاد السوفيتي ... . ٩٢ ألف

من أقطار آسيوية وأفريقية... .... ٦٤ ألف

من أوروبا الغربية .... ١١ ألف

من أمريكا الجنوبية ... . ١٣ الاف

من أقطار أخرى ... . ٨ الاف

وخلال سبع سنوات ١٩٨١ – ١٩٨٨ وصل :

من الاتحاد السوفيتي ... . ٣٦ ألف

من رومانيا ... . ١٩ ألف

من المجر ... . ١٤ ألف

من بولندا ... . ١٦ ألف

من بلغاريا ... . ٧ الاف

من الحبشة ... . ١٣ ألف

من أقطار اسيوية ... . ١٨ ألف

من اوروبا الغربية ... . ٤ الاف

من أقطار اخرى ... . ٦ الاف " (١٩)

موجات الهجرة والغزو الكبير من الاتحاد السوفيتي

هذا ويمكن الاشارة بشكل خاص إلى أعداد المهاجرين والمهجرين الغزاة اليهود من الاتحاد السوفيتي إلى فلسطين المحتلة في أعقاب حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، وفقاً للجدول التالي : (٢٠)

السنة	عدد المغادرين من الاتحاد السوفيتي	إلى فلسطين المحتلة	إلى دول اخرى
١٩٦٨	٢٢٩	٢٢٠	٩
١٩٦٨	٢٩٧٩	٢٨٣٢	١٥٦
١٩٧٠	١٠٢٧	٩٤٧	٨٠
١٩٧١	١٢٨٩٧	١٢٨٣٩	٥٨
١٩٧٢	٣١٩٠٣	٣١٦٥٢	٢٥١
١٩٧٣	٣٤٩٣٣	٣٣٤٧٧	١٤٥٦
١٩٧٤	٢٠٦٩٥	١٦٨١٦	٣٨٧٩
١٩٧٥	١٣٤٥١	٨٥٢٣	٤٩٢٨
١٩٧٦	١٤٣٢٥	٧٢٧٩	٧٠٤٦
١٩٧٧	١٦٨٣١	٨٣٤٨	٨٤٨٣
١٩٧٨	٢٨٩٩٣	١٢١٢٦	١٦٨٦٧
١٩٧٩	٥١٥٤٧	١٧٦١٤	٣٣٩٣٣
١٩٨٠	٢١٦٠٣	٥٥٨٦	١٤٠١٧
١٩٨١	٩٤٨١	١٨٠٦	٧٦٧٥
١٩٨٢	٢٧٠٨	٧٥٦	١٩٥٢
١٩٨٣	١٣٢٠	٣٩٠	٩٣٠
١٩٨٤	٨٣٦	٣٤٠	٥٥٦
١٩٨٥	١١٤٤	٣٥٢	٧٩٢
١٩٨٦	٩٩٠٤	٢٢٠١	٧٧٠٣
١٩٨٧	٩٩٧١	٢٣٠٠	٧٦٧١
١٩٨٨	٢٣٦٥٥	٢٣٠٠	
١٩٨٩	٧١٠٠٠	١٢٩٠٠	٥٨١٠٠
المجموع	٣٨١٤٣٢	١٨١٥٩٥	١٧٦٥٤٢

تبين المعطيات السابقة أن إجمالي «اليهود السوفييت» الذين قدموا إلى فلسطين المحتلة خلال الفترة ٤٨-٦٧ بلغ حوالي (٢٧٣) ألفاً ، يشكل هذا الرقم نسبة (١٤,٦٪) من مجموع المهاجرين والمهجرين اليهود الغزاة الذين قدموا إلى فلسطين المحتلة من شتى ارجاء العالم خلال الفترة ذاتها والبالغ (٢,٢٨١,٦٥٦) ، وذلك استناداً إلى الجداول الواردة سابقاً .

ويتضح من خلال الحقائق سابقة الذكر أن حركة هجرة وتهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين العربية المحتلة كانت دائماً مستمرة ، ولم تتوقف حتى شهراً واحداً ، غير أنه يمكن

ملاحظة مرور هذه الحركة في مراحل عديدة خضعت لظروف ضغوط محلية ودولية مختلفة ، ويمكن حصر تلك المراحل بالتالية : (٢١)

١- مرحلة ١٨٨٢ –١٩١٨ : وقد شهدت هذه المرحلة كما هو معروف انعقاد خمس مؤتمرات للحركة الصهيونية العالمية ، وتأسيس " الكيرن كييمت" – الصندوق القومي اليهودي – كما شهدت نشاطات صهيونية مكثفة من أجل دفع أعداد متزايدة من اليهود للهجرة إلى أرض فلسطين .

٢- مرحلة ١٩١٩ – ١٩٤٨ : وقد شهدت هذه الفترة على الصعيد الصهيوني إنشاء العديد من المنظمات والحركات والمؤسسات السرية والعلنية وعلى صعيد الاتحاد السوفيتي ، شهدت هذه المرحلة الثورة البلشفية والتغييرات الجذرية التي طرأت على الأوضاع الداخلية ، وعلى السياسة السوفييتية إزاء السكان اليهود والعلاقات الخارجية ، ولقد غدت السياسة السوفيتية إزاء اليهود أكثر مرونة وانفتاحاً في هذه الفترة واستندت أساساً إلى نظرة الحزب الشيوعي السوفيتي للمشكلات القومية .

٣- مرحلة ١٩٤٨ –١٩٥٦ : لقد سارع الاتحاد السوفيتي ، في أعقاب الإعلان عن قيام " دولة إسرائيل " ، إلى الاعتراف بهذه الدولة قبل غيره من دول العالم ، ويبدو أن الخلفية سابقة الذكر شكلت أحد الاعتبارات الأساسية في هذا الاعتراف ، حيث يمكن القول أن السوفيت خدعوا بالشعارات الاشتراكية والتعاونية والعمالية التي رفعتها بعض الحركات الصهيونية ، وسارعوا للاعتراف بالدولة الإسرائيلية متوقعين أن تصبح هذه الدولة بمثابة " بؤرة اشتراكية –بروليتارية " في منطقة الشرق الأوسط المختلفة .

٤- مرحلة ١٩٥٦ – ١٩٨٨ : تميزت هذه الفترة بما عرف بالحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والتي استمرت حتى نهاية السبعينات تقريباً ، وقد ميزت سياسة التحالفات الاستراتيجية والتكتيكية سنوات هذه المرحلة حيث شهد العام ١٩٥٦ /١٩٥٧ تحولاً جذرياً في العلاقات التحالفية في المنطقة ، وبات الاتحاد السوفيتي الصديق الاول للدول العربية والسند الأساسي للمد القومي واليساري الذي ساد الساحة العربية إبان وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، كما شهد ذلك العام " كسر احتكار الأسلحة " في أعقاب تنفيذ صفقة الأسلحة التشكيلية – المصرية .

أما حركة الهجرة والتهجير اليهودية خلال هذه المرحلة فقد تعرضت لقيود سوفيتية متزايدة ، استمرت حتى بداية عهد الرئيس غورباتشوف ، غير أن هذه الحركة استمرت رغم تلك القيود تحت شعار " لم شمل العائلات اليهودية " كما أوضحنا في الأرقام سابقة الذكر .

٥- ١٩٨٨ –٢٠٠٠ : فضلا عن سياسة البيروسترويكا (إعادة التجديد والبناء) والغلاسنوست (الانفتاح) على صعيد العلاقات السوفيتية الداخلية والخارجية ، شهدت هذه الفترة بداية عهد

الرئيس السوفيتي غورباتشوف وما واكبه من تحول في السياسة ورفع كامل للقيود التي كانت مفروضة على حجم مغادرة اليهود السوفييت، تلك القيود التي فرضتها سياسة الحرب الباردة والتحالفات الاستراتيجية مع عدد من الدول العربية القومية أو اليسارية وغيرها.

أن خطورة هذه المرحلة الأخيرة من حركة الهجرة والتهجير اليهودية السوفيتية تكمن أولاً في رفع القيود تماماً عن مغادرة اليهود السوفييتي، وذلك تحت شعار " حقوق الإنسان " و" حرية الحركة والتنقل والسكن "، في الوقت الذي يحرم فيه الإنسان العربي الفلسطيني من مثل هذه الحقوق، وتكمن ثانياً في حجم هذه الحركة البشرية التي يمكن وصفها حقاً بغزوة صهيونية جديدة لأرض فلسطين وعلى حساب شعبها الفلسطيني سواء في المناطق المحتلة ١٩٤٨، أو في المناطق المحتلة ١٩٦٧، وتكمن ثالثاً في نجاح الحركة الصهيونية العالمية وسلطات الكيان الإسرائيلي في ابتزاز دول العالم، ومنها الاتحاد السوفيت في مسألة " حق اليهود في العودة إلى إسرائيل " – أرض الميعاد – والاستيطان في الأراضي الفلسطينية وعلى حساب الشعب الفلسطيني وفرض الاحتلال وسلب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كأمر واقع، وتكمن رابعاً في نوعية وكمية اليهود السوفيت، فقد أكدت مصادر إسرائيلية عديدة " أنه من المتوقع وصول (١٠٠) ألف يهودي من الاتحاد السوفيت إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٠ (٢٢)، بينما كانت مصادر إسرائيلية أخرى قد أشارت بعد ذلك إلى " احتمال وصول حوالي (٤٥٠,٠٠٠) مهاجر يهودي من الاتحاد السوفيت إلى " إسرائيل " خلال السنوات الخمس القادمة "، وذلك استناداً إلى استطلاع سري أجرته السلطات السوفيتية " (٢٣)، وفي نهاية شهر شباط، أعلن مصدر حكومي إسرائيلي استناداً إلى تقديرات لجنة من المدراء العامين برئاسة نائب وزير المالية السابق يوسي بيلين " أنه من المتوقع أن يصل إلى إسرائيل (٢٣٠) ألف مهاجر يهودي من الاتحاد السوفييتي " (٢٤).

وفي أعقاب حالة من الذهول والارتباك حول هذا الرقم الكبير من المهاجرين، قدم رئيس لجنة الاستيعاب في الكنيست الثانية عشرة ميخائيل كلاينر: " اقتراحاً يقضي بفرض رقابة على أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل ... إذ أن الإعلان عن هذا الرقم (٢٣٠ ألف) يلحق الضرر بموضوع الهجرة اليهودية " (٢٥).

مليون غازٍ في عشر سنوات

هذا وقد وصلت موجات الهجرة والغزو البشري اليهودي الاستعماري لفلسطين على يد اليهود السوفيت ذروتها مع نهاية عقد التسعينات وتجاوزت التوقعات المشار إليها، ذلك بارتفاع أعدادهم إلى مليون غازٍ.

فقد احتفل الجنرال باراك رئيس الوزراء الكيان الإسرائيلي في حينه، يوم ٢٠٠٠/٥/٧ بوصول المهاجر اليهودي المليون قادماً من دول الاتحاد السوفييتي المنهار، وأعلن باراك بالمناسبة :

« أنها لحظة مثيرة نستقبل اليوم عشية الاحتفال بعيد الاستقلال الـ ٥٢ لدولة إسرائيل ، المهاجر المليون .. أن إسرائيل اليوم أقوى بكثير مما كانت عليه في أي وقت سابق اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً ، وذلك بفضل استيعاب المهاجرين الجدد ، وكلنا أمل أن نستوعب مليوناً آخر من المهاجرين إلى إسرائيل » (٢٦) .

وكان اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي أبان الموجات الغزو الأولى في مطلع التسعينات ، قد سبق باراك في الاحتفال بوصول الغازي المليون ، حيث أعلن : « إذا قدم إلى إسرائيل مليون مهاجر آخر ، فإن أحداً لن يعود للحديث عن دولة فلسطينية ... " (٢٧) ، في موقف واضح وصريح وحاسم يبدو أن قادة الكيان الصهيوني باتوا يجمعون عليه : " أن لا حقوق للشعب العربي الفلسطيني في فلسطين ، لتضاف هذه الجريمة مع سبق النوايا والإصرار .. وهي جريمة الهجرة والتهجير والغزو البشري الصهيوني الاستعماري لفلسطين ، إلى جملة الجرائم الأخرى السابقة واللاحقة .

●ميزان الهجرة إلى «إسرائيل» يتقلص منذ عام / ٢٠٠٠

ولكن – وفق المعطيات الاسرائيليةالحديثة فقد اخذ ميزان الهجرة العكسية الاسرائيلية يتفاقم، بينما اخذت الهجرة الى «اسرائيل» تتقلص، وهنا سجلت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٧، أدنى مستوى لها منذ أكثر من ٢٠ عاما، لكن ما «زاد الطين بلة» بالمنظور الإسرائيلي والوكالة الصهيونية، هو ارتفاع أعداد الإسرائيليين الذين «بالإمكان اعتبارهم هاجروا من إسرائيل» في العام نفسه، وفق التعبير الإسرائيلي للهجرة. ففي حين «هاجر إلى إسرائيل في العام/٢٠٠٧ نحو ١٨ ألف شخص، فإن «العدد الصافي» للذين هاجروا من إسرائيل يصل إلى ١٢ ألفا، أي أن ميزان الهجرة إلى إسرائيل، هبط إلى ٦ آلاف شخص(٢٨).

التقرير التالي يستعرض مصادر الهجرة، وحتى توزيعة إقامة المهاجرين في إسرائيل بعد وصولهم، إضافة إلى احصائيات ملفتة للنظر حول المهاجرين من إسرائيل، وهي معطيات لا يكثر مكتب الإحصاء الاسرائيلي، والجهات ذات الصلة، الحديث عنها كثيرا.

فقد جاء في بعض الإحصائيات ذات الشأن، التي ظهرت في عدد من تقارير «المشهد الإسرائيلي» ومن بينها «أن عدد أبناء الديانة اليهودية في العالم بلغ حتى سنة ٢٠٠٧، ووفق معطيات الوكالة اليهودية، ١٥٥ر١٣ مليون نسمة، ٨١٪ منهم يعيشون في إسرائيل (٤ر٥ مليون) والولايات المتحدة (٢٥ر٥ مليون) وفي الدرجة الثالثة دول الاتحاد الأوروبي (١٥٥ر١ مليون)»(٢٩).

كذلك فإن (معدل الهجرة إلى إسرائيل يتراجع سنويا، منذ سنة ٢٠٠١ التي سجلت هوّة كبيرة عن السنة التي سبقها، وتسارعت وتيرة الهبوط، حتى العام /٢٠٠٧، الذي سجل حصيلة تذكر بمعدلات الهجرة في سنوات الثمانين الماضية، ففي حين أن معدل الهجرة إلى إسرائيل في

سنوات التسعين كان ١٠٠ ألف مهاجر سنويا، فإن المعدل منذ ٢٠٠١ وحتى العام الماضي أقل من ٢٠ ألفا(٣٠).

وتفيد المعطيات انه «منذ قيام إسرائيل في سنة ١٩٤٨، وحتى العام٢٠٠٧، هاجر إلى إسرائيل ثلاثة ملايين شخص، وهاجر منها قرابة ٧٠٠ ألف شخص، من بينهم، وحسب التقديرات، حوالي ٦٠٠ ألف على قيد الحياة، وثلث الهجرة إلى إسرائيل، أي مليون مهاجر، كان من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩، وهي أكبر هجرة تتحقق خلال عقد واحد من الزمن، ولكن أعلى نسبة هجرة قياسا بعدد السكان كانت في السنوات الثلاث الأولى لقيام إسرائيل، من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١، حين وصل عددهم إلى قرابة ٦٨٨ ألف مهاجر، وأكثر سنة على الإطلاق وصل فيها مهاجرون، كانت ١٩٩٠ إذ وصل خلالها قرابة ٢٠٠ ألف مهاجر، وفي السنة التي تلتها ١٧٦ ألف مهاجر(٣١).

وقال تقرير دوري لمكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي «إن عدد المهاجرين إلى إسرائيل في العام الماضي بلغ ١٨١٢٩ شخصا، وهو معدل يذكر بمعدلات أواسط سنوات الثمانين من القرن الماضي، وبعيد جدا عن معدلات سنوات التسعين، وأقل بنسبة ٦٪ عن العام الذي سبقه ٢٠٠٦، الذي وصل خلاله ١٩٢٦٤ مهاجرا،

وحافظت دول الاتحاد السوفييتي السابق على كونها المصدر الأكبر للمهاجرين إلى إسرائيل، إذ بلغ عدد المهاجرين من تلك الدول حوالي ٦٥٠٠ مهاجر، وفي المرتبة الثانية كانت أثيوبيا، التي حافظت على نفس المرتبة، بوصول قرابة ٣٦٠٠ مهاجر، ثم فرنسا، التي هاجر منها إلى إسرائيل ٢٣٣٥ مهاجرا، والولايات المتحدة، نحو ٢١٠٠ مهاجر، وبريطانيا، ٥٦٠ شخصا، والأرجنتين، ٣٢٠ مهاجرا(٣٢).

ولكن الملفت للنظر «أن التوزيعة السكانية تعكس أمرين هامين: «الهجرة العقائدية»، وتعامل إسرائيل مع المهاجرين من الدول الفقيرة، فعلى صعيد الهجرة العقائدية نرى أنها بارزة لدى المهاجرين من الولايات المتحدة، فمن أصل ٢١٠٠ مهاجر، استوطن ١٠٣٠ منهم في القدس المحتلة، و٢٩٠ مهاجرا استوطنوا في مستوطنات الضفة الغربية، وهذا يعني أن ٦٥٪ من المهاجرين الأميركان اليهود لديهم توجهات عقائدية في الهجرة وهي أعلى نسبة، حسب تقسيم الدول، والأمر ذاته نجده مثلا لدى المهاجرين من بريطانيا على الرغم من قلتهم نسبيا، فمن أصل ٥٦٠ مهاجرا، استوطن ٢٣٤ منهم في القدس المحتلة، و٣٢ في مستوطنات الضفة الغربية، أي ٤٦٪، وتهبط هذه النسبة لدى المهاجرين من فرنسا إلى ٢٦٪»(٣٣)

• نهاية موسم الهجرة

والامر الملفت والمقلق بالنسبة ل«اسرائيل» بات الهجرة المعاكسة منها الى الخارج، حيث تشير

المعطيات والارقام الى هجرة عكسية عالية اخذت تتزايد في اعقاب هزيمة«اسرائيل» امام حزب الله في حرب صيف/٢٠٠٦، وقد وصلت الامور الى مستوى وصفها الكاتب الاسرائيلي ابراهام تيروش في معاريف

٢٨ /٠٢/٢٠٠٨ بانها«نهاية موسم الهجرة الى اسرائيل»، فقال على سبيل المثال:«

«خبران مقلقان نشرا مؤخرا ولهما أساس واحد: يهود الشتات لا يهاجرون الى اسرائيل، والشعب اليهودي يفقد اكثر فأكثر اجزاء واسعة منهم، وأحد الخبرين قال، حسب معطيات مكتب الاحصاء المركزي، انه في العام ٢٠٠٧ وصل الى اسرائيل ١٨,١٢٩ مهاجر فقط – وهو العدد الادنى منذ العام ١٩٨٨، اما الاخر، الذي روى عن مبادرة متبلورة في مكتب رئيس الوزراء لتعزيز صلة وعلاقة يهود العالم مع اسرائيل، افاد بالمعطيات التالية: ٧٠ في المائة من يهود الولايات المتحدة لم يكونوا ابدا في اسرائيل ولا يعتزمون زيارتها، ٥٠ في المائة من يهود الولايات المتحدة متزوجون زواجا مختلطا، ٥٠ في المائة من الشباب اليهودي هناك لا يهمهم اذا كفت اسرائيل عن الوجود، وفقط اقل من ٢٠ في المائة من يهود رابطة الشعوب يتعرضون لمضامين يهودية»(٣٤).

ويضيف تيروش:« اليوم، تآكلت قوة الجذب الى اسرائيل أكثر فأكثر، الولايات المتحدة ليست وعلى ما يبدو ايضا لن تكون طاقة كامنة لهجرة كبرى (فقط نحو ٢,٦٠٠ هاجروا من هناك في العام ٢٠٠٧)، ولا أي دولة غربية اخرى، ولكن يهود الاتحاد السوفييتي سابقا، والذين اعتبروا كمصدر كامن كبير للتعزيز الديمغرافي، كفوا عن الهجرة، وهذا المصدر الكامن استنفد، فقط نحو ٦,٦٠٠ من كل هذه البلدان هاجروا في العام ٢٠٠٧»(٣٥).

ويتساءل تيروش:«لماذا؟ صلة اليهود الذين بقوا هناك باسرائيل وباليهودية واهنة، هذا اذا كانت اصلا، ومحافل يهودية عالمية ذات وسائل تعمل هناك لتثبيت الطوائف وتعزيز اليهودية، وليس لتشجيع الهجرة، وقوة جذب اسرائيل ليس فقط تبددت تماما، بل انها تعتبر اليوم دولة من الخطر العيش فيها ووجودها موضع شك، وهي تخيف اليهود اكثر بكثير من اللاسامية في دولهم (هذا صحيح ايضا بالنسبة لبعض الدول في الغرب)»(٣٦).

وعلى نحو اسوأ في هذا السياق أكدت صحيفة «هآرتس» «أن المشروع الحكومي الإسرائيلي لإقناع اليهود الذين هاجروا من «إسرائيل» في السنوات الأخيرة للعودة إليها، لم يحقق حتى الآن الهدف المرجو منه، إذ تجاوب معه قرابة ٤ آلاف شخص من أصل مئات الآلاف فقط»(٣٧)، اذ كانت الحكومة الإسرائيلية قد «أقرت قبل أشهر قليلة خطة لتحفيز أكبر عدد ممكن من حملة الجنسية الإسرائيلية، الذي هاجروا إسرائيل في السنوات الأخيرة، بالعودة إلى «إسرائيل» بمناسبة ٦٠ عاماً على قيامها على الأراضي الفلسطينية»(٣٨).

وتقول تقديرات رسمية صادرة عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية:،« إنه خلال ٦٠ عاماً

هاجر «إسرائيل» قرابة مليون شخص، من بينهم أكثر من ٨٥٠ ألف شخص لا يزالون على قيد الحياة، ويعيشون في أوطانهم الأصلية أو في دول أخرى»(٣٩).

وهكذا نرى ان الميزان الديموغرافي اليهودي اخذ يختل في السنوات الاخيرة في ظل الحروب المتواصلة وخاصة بعد الهزيمة الاسرائيلية الحارقة في صيف/٢٠٠٦، ووفق استطلاعات الراي العام الاسرائيلي المختلفة فان الاستعداد للهجرة العكسية من اسرائيل الى الخارج وخاص في اوساط اجيال الشباب يتزايد كلما ارتفعت وتيرة التوتر وتزايدات احتمالات الحرب.

الميزان الجيو - ديموغرافي في فلسطين قبل وبعد النكبة

ركزت كافة المؤتمرات الصهيونية التي عقدت في مرحلة ما قبل إنشاء دولة الكيان الإسرائيلي على عنصر الأرض ، باعتباره القاعدة الأساسية لعملية الاستعمار الاستيطاني واستيعاب تدفق المهاجرين والمهجرين اليهود من شتى أنحاء العالم إلى أرض فلسطين العربية ، و لم يكن بالإمكان إطلاقاً تنفيذ تلك المخططات بدون اقامة الاجهزة والمؤسسات ، ولجأت الحركة الصهيونية إلى إقامة تلك الأجهزة والمؤسسات تحت ذرائع وصور مختلفة كما هو واضح من أسماء بعضها ، غير أن المهمة التي جمعت بينها واحدة ، وهي استملاك الأراضي العربية وإنشاء المستعمرات اليهودية فيها .

أولاً : مرحلة ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي :

تشير المراجع التاريخية إلى « أنه باستثناء مدن القدس والخليل وصفد وطبريا ، فإنه لم تكن لليهود أي أملاك تذكر خارج هذه المدن حتى عام ١٨٥٥ ، حيث بدأت أول عمليات استملاك للأراضي في ذلك العام من قبل السير « موشى منتفيوري » الذي قام بشراء قطعة أرض عن بستان حمضيات مساحته (١٠٠) دونم قرب يافا ، ثم بعد ذلك في سنة ١٩٥٩ قطعة أرض في « موزا » قرب القدس ، وقطعة أرض أخرى في ملبس (التي أصبح اسمها بيتح تكفا) عام ١٨٧٨ ، وفي عيون قارة (ريشون لتصيون) وزمارين (زخرون يعقوب) ، والجاعونة (روش بينا) عام ١٨٨٢ .

ومع نهاية عام ١٨٨٢ أصبح هناك نحو (٢٢) ألف دونم مملوكة لليهود ، وفيما بعد استمرت عمليات استملاك الأراضي ، وبلغ مجموع مساحتها مع انتهاء الحرب الأولى (٤١٨) ألف دونم . (٢)

وفي أعقاب حلول الانتداب البريطاني على أرض فلسطين ، « لعبت السلطات الانتدابية دوراً بالغ الأهمية في نقل ملكية مساحة واسعة من الأراضي إلى اليهود » (٣).

فقد بلغ مجموع ما استملكه اليهود من حكومة الانتداب البريطاني (والتي تعاونت بشكل أساسي مع مؤسسات الصندوق القومي اليهودي ، والصندوق التأسيسي ، ومنظمة بيكا) « حوالي (٥٠٠) ألف دونم ، منها (٢٠٠) ألف دونم دون مقابل ، كما تمكن اليهود من شراء مساحة (٦٢٥) ألف دونم من العرب غير الفلسطينيين ، الذين كانت لهم أملاك في فلسطين وهذه الأراضي موزعة كالتالي :

١- أراضي مرج بن عامر ومساحتها (٤٠٠) ألف دونم ، وكانت تقسم (٢٢) قرية عربية ، اضطر سكانها البالغ عددهم (٩٠٠) عائلة فلسطينية إلى الرحيل عنها .
٢- أراضي امتياز الحولة ومساحتها (١٦٥) ألف دونم .
٣- أراضي في مناطق الناصرة وصفد وعكا وبيسان وجنين وطولكرم ، بلغ مجموع مساجتها (٢٨) ألف دونم .(٤)

كما تمكنت الحركة الصهيونية من الاستيلاء بطرق أخرى على « حوالي (٣٠٠) ألف دونم ، وبذلك يصبح ما استملكه اليهود حتى صدور قرار التقسيم (١,٤٢٥,٠٠٠) دونم »(٥) ، بينما أشار

يوسف فايتس إلى : « أن اليهود كانوا يملكون حتى صدور قرار التقسيم (١,٨٢٠,٠٠٠) دونم منها (٨٠٠) ألف دونم استملكها الصندوق القومي ، و (٤٥٠) دونم استملكتها جمعية بيكا ، أما البقية وهي (٧٥٠) ألف دونم ، فقد استملكتها شركات عامة وشعبية أخرى ، وكذلك أفراداً » (٦) ، وقد جاء في مصدر ثالث « أن اليهود حصلوا خلال فترة الانتداب البريطاني (٣٠) سنة ، على أراض أوصلت مجموع ما كانوا يملكونه عند انتهاء الانتداب في أيار / أيلول إلى ١٩٤٨ إلى (٢,١) مليون دونم ، أما ما نسبته (٨٪) من مساحة اليابسة في فلسطين » (٧) ، وأكدت المصادر نفسها على « أن تسرب هذه المساحات من الأراضي الفلسطينية لليهود نتج عنه طرد (٢٧٤٦) أسرة من (٢٢) قرية في سهل مرج بن عامر ، وطرد (١٥,٥٠٠) مواطن من وادي الحوارث ، إضافة إلى طرد (٢٥) ألف آخر من سهل الحولة ، وطرد ألوف آخرين من أراضي الساخنة وغور بيسان وطبعون والزبيدات والمنسي وغيرها » (٨) .

أما على صعيد المستعمرات اليهودية التي واصلت هيئات ومنظمات الحركة الصهيونية إقامتها فوق الأراضي المستملكة فقد « ارتفع عددها من (٤٧) مستعمرة عام ١٩١٤ ، إلى (٢٥٩) مستعمرة عام ١٩٤٤ ، أي بزيادة معدلها (٧) مستعمرات في السنة الواحدة ، على مدى ثلاثين عاماً » (٩) ، وفيما يلي جدول يبين نسبة ملكية الأراضي في مختلف مناطق فلسطين حتى عام ١٩٤٥ : (١٠)

المنطقة	أملاك عربية	أملاك يهودية	أملاك أميرية
صفد	٦٧٪	١٨٪	١٤٪
عكا	٨٧٪	٣٪	١٠٪
طبريا	٥١٪	٣٨٪	١١٪
الناصرة	٥٢٪	٢٨٪	٢٠٪
حيفا	٤٢٪	٣٥٪	٢٣٪
بيسان	٤٤٪	٣٤٪	٢٢٪
جنين	٨٤٪	١٪	١٥٪
طولكرم	٧٤٪	١٧٪	٩٪
نابلس	٨٧٪	١٪	١٢٪
رام الله	٩٨٪	١٪	١٪
يافا	٤٧٪	٣٩٪	١٤٪
الرملة	٧٧٪	١٤٪	٩٪
القدس	٨٤٪	٣٪	٣٪
الخليل	٩٦٪	١٪	٣٪
غزة	٧٥٪	٤٪	٢١٪
بئر السبع	١٥٪	١٪	٨٤٪

ثانياً : مرحلة ما بعد إعلان « دولة إسرائيل » :

واصلت الحركة الصهيونية العالمية، بالتعاون مع الدول الاستعمارية الغربية، ممارسة الضغوط المتزايدة على كثير من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاستصدار توصية بشأن تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، وكان أن تبنت الجمعية قرار التقسيم الذي صدر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ ونص على « إقامة دولة عربية يهودية فوق ٥٦٪ مساحة فلسطين، ودولة عربية فوق (٤٢٪) منها، وقطاعاً دولياً يضم القدس وضواحيها فوق (٢٪) منها »(١١).

غير أنه في أعقاب الحرب العدوانية التوسعية التي شنتها المنظمات العسكرية الصهيونية بعد أن أعدت لها العدة جيداً تحت سمع وبصر وتعاون الانتداب البريطاني ومساندته، تمكنت تلك المنظمات من احتلال حوالي (٧٩٪) من مجموع مساحة أرض فلسطين، فمذ أقامت تلك المنظمات دولة إسرائيل فوق « ما مساحته (٢٢,٩٢٠,٠٠٠) دونم من فلسطين، وذلك حسب خطوط الهدنة ، منها (٤٢٥) ألف دونم مساحات مائية، بينما تم توزيع الباقي كالتالي :

- ١٧,٦٧٥,٠٠٠ دونم أملاك أميرية
- ٨٠٠,٠٠٠ دونم مملوكة للصندوق القومي
- ٤٥٠,٠٠٠دونم مملوكة لمنظمة بيكا
- ٨٢٠,٠٠٠ دونم مملوكة للأفراد والجمعيات اليهودية
- ٣,١٧٥,٠٠٠ دونم تم تهجير السكان العرب منها عام ١٩٤٨/٤٧ .(١٢)

وفي أعقاب احتلال هذه النسبة الكبيرة حداً من الأراضي التي تعادل أربعة أخماس مساحة فلسطين العربية تقريباً ، نجحت سلطات الكيان الصهيوني كما هو معروف باستغلال أملاك السكان الفلسطينيين الذين طردوا وشردوا من أراضيهم وبيوتهم، وأخذت تلك السلطات تستقطب مئات آلاف المهاجرين اليهود كما ورد سابقاً ، وتعمل على توطينهم في تلك الأراضي، وعلى سبيل المثال لا الحصر « فإن السلطات الصهيونية أقامت (٣٧٠) مستعمرة يهودية في عام ١٩٥٤ أن ربع المباني المستعملة في فلسطين المحتلة هي من أملاك عرب فلسطين المطرودين من ديارهم » (١٣) .

وعلاوة على الأجهزة والمؤسسات التنفيذية التي عملت قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي على استملاك الأراضي واستقدام اليهود من الخارج وتوطينهم فيها ، شكلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العديد من السلطات والدوائر التي أوكلت إليها مهمات الاستيلاء على ما تبقى من الأراضي العربية بأيدي الفلسطينيين الصامدين في الكيان الصهيوني ، كما سنت العديد من القوانين والتشريعات وابتكرت الأساليب المتنوعة، التي من شأنها تسهيل مهمة اغتصاب الأراضي الفلسطينية .

لقد أنشأت الدولة الصهيونية « مجلس سلطة أراضي إسرائيل » لإدارة الواقعة تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية، وأسست هيئة التخطيط الزراعي عام ١٩٥٠، وقسم الاستيطان في الوكالة

اليهودية، وسلطة الزراعة والاستيطان والتخطيط والتطوير القروي عام ١٩٧٦، وسلطة الإنشاءات القروية في وزارة الإسكان، وشكلت اللجنة الاستيطانية المشتركة للحكومة الإسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية في أعقاب حرب ١٩٦٧» (١٤)، وغيرها من الهيئات والمنظمات التخطيطية التنفيذية لمشاريع المصادرة والاستيطان.

أما أبرز القوانين والأساليب التي استنتها وابتكرتها سلطات الاحتلال الصهيوني للاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، فهي « قوانين أملاك الغائبين، واستملاك الأراضي في أعوام ١٩٥٠ و١٩٥٣ و ١٩٥٨ » (١٥)، وكذلك « قانون الحاضر – الغائب " وهو الوحيد من نوعه في العالم أجمع ويسمح للسلطات بمصادرة جميع أملاك أولئك الذين تركوا منازلهم خوفا من الحرب، حتى وأن كانوا قد غابوا عنها لبضع ساعات فقط، وانتقلوا إلى قرية مجاورة، وحتى الذين ما زالوا يعيشون كمواطنين شرعيين في إسرائيل، لكن لا يسمح لهم بالعودة إلى منازلهم وأملاكهم " (١٦)، وكذلك قانون تجميع الأراضي عام ١٩٦٠.

ولاضفاء صفه قانونية على استملاك الأراضي التي استولت عليها الحكومات الإسرائيلية من أملاك الغائبين، فقد " سنت في عام ١٩٥٣، قانون استملاك الأراضي (تصديق الإجراءات والتعويض)، وبموجب هذا القانون أقرت الحكومة الإسرائيلية آنذاك التعويضات لأصحاب الأراضي العرب الذين صادرت أراضيهم، وعلى الرغم من صعوبة تدقيق مساحة الأراضي التي صودرت من العرب، فإن بعض المصادر الرسمية تضع هذا الرقم بين (٣٠٠,٠٠٠) و (١,٠٠٠,٠٠٠) دونم (١٧).

وإلى جانب تلك القوانين التي سنتها سلطات الكيان الإسرائيلي، فقد لجأت إلى جملة أخرى من الذرائع والحيل التي تبرر استيلائها على مزيد من الأراضي الفلسطينية، ويبرز منها بشكل خاص: " الذريعة العسكرية، أو مصادرة الأراضي لأغراض التدريبات العسكرية، والذريعة الأمنية، أي مصادرة الأراضي بسبب وضعها الأمني، أما لقربها من معسكر للجيش، أو من إحدى المستعمرات اليهودية، أو لوقوعها في مكان استراتيجي .. الخ، والذريعة الصناعية / الاقتصادية.

كما صادرت تلك السلطات الأراضي الأميرية بحجة أن ملكيتها لا تعود للعرب بل إلى الدولة (١٨)، لقد أدت سياسة مصادرة الأراضي من أصحابها الفلسطينيين إلى تقليص حجم الأراضي المملوكة من قبل العرب بصورة مذهلة، وإلى " تفويض عدد من فروع الزراعة العربية، وتدني مساحة الأرض المزروعة بالنسبة للوحدة الزراعية في القرية من أكثر من (٤٩) دونماً في زمن الانتداب إلى حوالي ٣ دونمات فقط (١٩٧٦)، وتحولت القرى العربية إلى ثكنات للنوم، للعمال الذين يتركون قراهم للعمل في الزراعة والصناعة اليهودية المقامة على أراضيهم التي صودرت منهم .. وحرمت القرى العربية من إمكانيات التطور الصناعي والزراعي " (١٩).

لقد واصلت سلطات الكيان الإسرائيلي سياسة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وما تزال

تسعى حتى يومنا هذا لتجريد السكان الفلسطينيين مما تبقى بين أيديهم من أراض زراعية ، ويوضح الجدول التالي (الخاص بتطور الأراضي المزروعة وتوزيع الأراضي بين العرب واليهود منذ ١٩٥٠/١ إلى ١٩٦٦/٧) الأبعاد الخطيرة والظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني جراء نهب الأراضي " (٢٠) .

السنة	مجموع الأراضي الزراعية	أراضي زراعية عربية	النسبة المئوية للأراضي العربية	الأراضي الزراعية اليهودية
١٩٥١/٥٠	٣,٣٥٠,٠٠	٦٤٥,٠٠	١٩,٣	٢,٧٠٥,٠٠
١٩٥٢/٥١	٣,٦٦٥,٠٠٠	٦٨٠,٠٠	١٨,٦	٢,٩٨٥,٠٠
١٩٥٣/٥٢	٣,٥٧٥,٠٠٠	٥٩٠,٠٠	١٦,٥	٢,٩٦٠,٠٠
١٩٥٤/٥٣	٣,٥٦٠,٠٠٠	٦٢٠,٠٠	١٧,٤	٢,٩٤٠,٠٠
١٩٥٥/٥٤	٣,٦٠٠,٠٠	٦٣٥,٠٠	١٧,٦	٢,٩٦٥,٠٠
١٩٥٦/٥٥	٣,٦٢٠,٠٠٠	٦٥٥,٠٠	١٨,١	٣,٠٣٠,٠٠
١٩٥٧/٥٦	٣,٨٢٠,٠٠	٦٧٥,٠٠	١٧,٧	٣,١٤٥,٠٠
١٩٥٨/٥٧	٣,٩٤٠,٠٠	٧٠٠,٠٠	١٧,٨	٣,٢٤٠,٠٠
١٩٥٩/٥٨	٤,١٠٥,٠٠	٧٥٥,٠٠	١٨,٤	٣,٣٥٠,٠٠
١٩٦٠/٥٩	٤,٠٧٥,٠٠	٧٤٥,٠٠	١٨,٣	٣,٣٣٠,٠٠
١٩٦١/٦٠	٤,١٥٠,٠٠	٨٨٥,٠٠	٢١,٣	٣,٢٦٥,٠٠
١٩٦٢/٦١	٤,٠٣٠,٠٠	٨٥٠,٠٠	٢١,١	٣,١٨٠,٠٠
١٩٦٣/٦٢	٣,٩٦٥,٠٠	٨٢٠,٠	٢٠,٧	٣,١٤٥,٠٠
١٩٦٤/٦٣	٣,٤٥٠,٠٠	٨٩٠,٠٠	٢٥,٨	٣,٤٦٠,٠٠
١٩٦٧/٦٦	٤,١٦٥,٠٠	٨٦٥,٠٠	٢٠,٨	٣,٣٠٠,٠٠

إضافة لى كل ذلك ، « قامت سلطات الكيان الإسرائيلي عام ١٩٦٣ بمصادرة (٢٢٥٠) دونم من منطقة الناصرة ، و(٥١٠٠) دونم من قرى البعنة ودير الأسد ونحف (معركة الشاغور) ، وعام ١٩٦٥ صادرت (٣٥٥٥) دونما من (٢٥) قرية عربية في الجليل ، فأصبحت الدولة بذلك تمتلك (١٦,٩) مليون دونم من مجموع مساحة البلاد البالغة (٢٠,٣) مليون دونم ، أي سيطرت على حوالي ٨٥٪ من مجموع المساحة » (٢١) .

وحسب الإحصائيات المختلفة فإنه قبل عام ١٩٤٨ : « كان في النقب أكبر من (٦٠) ألف مواطن عربي (بدوي) ، كانوا يفلحون ويملكون (٢,٢٠٠,٠٠٠) دونم من الأراضي ، ولم يبق منها سوى (١٥٠,٠٠٠) دونم فقط » (٢٢) .

ويمكن ملاحظة حجم المخططات الصهيونية نحو الأرض العربية خلال بعض الإحصائيات البسيطة ، كما في الجدول التالي بالدونمات : (٢٣)

القرية	١٩٤٨	١٩٧٦	١٩٨٦
الرينة	١٥٧٧٨	٨٦٢٣	٧٧٠٣
المشهد	١٠٨٠٥	٥٣٨٥	٣٨١٥
عين ماهل	١٤٠٠٠	٤٣٦٠	٣٤٠

كما يمكن ملاحظة تغيرات التي طرأت على ملكية الأراضي في منطقة شمالي فلسطين المحتلة خلال معطيات الجدول التالي (بالدونمات) ، وذلك حتى تاريخ ١/٤/١٩٦٣ : (٢٤)

أسم القرية	مساحة الأرض	حجم الأراضي التي ادعتها الدولة	أراض متنازع عليها	أراضي صادرتها إدارة التطوير	أراضي صادرتها الدولة
سخنين	٦٩,٠٠٣	٣٥,٧٩٦	٤,٦٦٩	٢٥٤	٣١,١٢٧
الرامة	٢٥,٢٤٠	١٠,٩٦٥	١٠,٩٦٥	–	–
دير حنا	٣٤,٥٠٠	١١,٠٠٦	٢,٨١٧	١١٠	٨,١٥٩
البعنة	١٦,٩٨٠	٧,٦٣٤	١,٨٤١	٦٣٥	٥,٧٩٤
عرابة	٣٥,٦٥٠	٢١,٣١٢	١٣,٢٨٨	٧٣	٧,٤٢٤
مجد الكروم	١٩,٨٩٠	١٢,٠٧١	٤,٣١٢	٤٤٧	٧,٧٦٤
معليا	٣٥,٤٠٠	١٥,٥٧٧	١٥,٤٦١	١٣,٣٧١	١,٩١٦

واستكمالا لمخططات سلب الأراضي العربية ، وأصدرت سلطات الكيان الإسرائيلي في ١٢/٢/١٩٧٦ ، أمراً يمنع دخول السكان العرب إلى منطقة « رقم ٩ » التي تبلغ مساحتها حوالي (١٧٠٠٠) دونم » (٢٥) ، ومن الجدير بالإشارة هنا أن الجماهير الفلسطينية وقفت بحزم أمام هذه المخططات ، وتجسد النضال والتصدي الفلسطيني بالانتفاضة الشعبية التي أعقبت الأمر المذكور في ٣٠ آذار / مارس ١٩٧٦ ، والتي عمت أرجاء الجليل والمثلث والنقب والضفة الغربية وقطاع غزة مجسدة بذلك التلاحم الجماهيري الفلسطيني قيادة وشعباً فيما أصبح يعرف منذئذ باسم « يوم الأرض » .

وفي إطار مخططات التوسع والمصادرة ذاتها ، واصلت السلطات الإسرائيلية إجراءاتها الرامية إلى تقليص مساحة الأراضي الفلسطينية ، فوضعت مشروع « تهويد الجليل » الذي تضمنته «

وثيقة كينغ » المشهورة عام ١٩٧٦ ، والذي ما زال الصراع حوله مستمراً ، كذلك ، وضعت « خطة لتجميع عرب النقب في ٧ تجمعات سكانية ، في اللقية وحورا وراهط وتل السبع وعرعرة واكسيفه والشقيب » (٢٦) وتسعى تلك السلطات كذلك إلى سلب ما تبقى من أرض بأيدي هؤلاء السكان .

وفي أعقاب « اتفاق السلام مع مصر » سن الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٨٠ قانوناً أطلق عليه اسم « قانون شراء أراض في النقب » والمعروف باسم « قانون السلام » ، وقامت سلطات الكيان الإسرائيلي بموجبه بمصادرة أراضي تل المالحة في النقب المحتل من أجل إقامة المطارات العسكرية التي نقلت من سيناء » (٢٧) .

وحسب أحدث المعطيات المتعلقة بوضع الأرض العربية في فلسطين ١٩٤٨ ، فقد « أقامت الحكومات الإسرائيلية ٧٠٠ بلدة يهودية على مدى ٥٢ عاماً ، بينما لم تقم بلدة عربية واحدة كما أن المواطنين العرب الذين يشكلون ١٨٪ من مجموع السكان لا يملكون اليوم سوى ٣,٥٪ فقط من أراضي الدولة (بعد ما كانوا يملكون كل الأراضي قبل قيام إسرائيل) ، كما تمت مصادرة نصف الأراضي التي امتلكها العرب عام ١٩٤٨ لمصلحة الدولة الإسرائيلية ، وعملياً بمنع العرب من امتلاك حقوقاً في ٨٠٪ من أراضي الدولة التي تمتلكها (قانونياً) دائرة أراضي إسرائيل والوكالة اليهودية » (٢٨) .

ثانياً : الميزان السكاني قبل ١٩٤٨/٥/١٥

لقد نجحت حركة الصهيونية عبر تفعيل كافة أجهزتها وهيئاتها التنفيذية وطاقاتها الهائلة ، وبالتعاون مع سلطات الانتداب البريطاني أساساً ، ومع دول الاستعمار الغربي عموماً واستناداً إلى الركائز المحورية الثلاث المذكورة آنفاً (الهجرة اليهودية الجماعية ، والاستيلاء على الجزء الأكبر من الأراضي العربية في فلسطين ، وطرد السكان العرب وإجبارهم على النزوح ، نجحت في قلب الميزان السكاني على أرض فلسطين بصورة مذهلة وخطيرة لصالح أمواج الغزاة الصهيونيين .

لقد كان هذا الهدف — قلب الميزان السكاني — في محور كافة المخططات والمشاريع الصهيونية المتعلقة بوضع الأرض والإنسان في فلسطين المحتلة ، قبل انشاء الكيان الإسرائيلي وبعده ، وما يزال قائماً أيضاً في محور كل المخططات والمشاريع الصهيونية الموجهة ضد الوجود العربي في كامل فلسطين المحتلة في مطلع العقد الأخير من القرن الحالي .

وقد شهد الميزان الديموغرافي — السكاني — في فلسطين العربي تحولاً جذرياً تاريخياً لم يشهد له تاريخ المنظمة مثيلا ، يمكن ملاحظة هذا التحول من خلال الأرقام والمعطيات الواردة في الجداول التالية ، والتي وزعناها على فترتين زمنيتين ، لاظهار ميزان النسب السكانية بين العرب واليهود على أرض فلسطين قبيل الإعلان عن إقامة " دولة إسرائيل " ، ولتبيان الميزان السكاني بين العرب واليهود بعد الإعلان عن إقامة تلك الدولة في الخامس عشر من أيار / مايو ١٩٤٨ .

تفيد المراجع التاريخية المختلفة المتعلقة بعدد سكان فلسطين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أن مجموع عدد السكان بلغ آنذاك حوالي (٦٨٩) ألفا ، منهم (٦٣٤) ألف عربي ، و (٥٥) ألفا من اليهود أي أن نسبة اليهود بلغت في ذلك العام (٨٠٪) من مجموع السكان فقط .

هذا ويبين لنا الجدول التالي الميزان السكاني بين العرب واليهود قبل إقامة دولة الكيان الإسرائيلي .(٢٩)

السنة	عدد اليهود	عدد العرب	المجموع	نسبة عدد اليهود
١٩١٨	٥٦,٠٠٠	٦٤٤,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٪
١٩٢٢	٨٤,٠٠٠	٦٦٨,٠٠٠	٧٥٢,٠٠٠	١١,١٪
١٩٣٢	١١٢,٠٠٠	٨٨١,٦٩٠	١,٠٨٣,٨٢٧	١٠,٣٪
١٩٣٧	٣١٥,٨٣٦	١,٠٠٥,٩٥٨	١,٤٠١,٧١٤	٢٢,٥٪
١٩٤٤	٥٢٨,٧٢٥	١,٢١٠,٩٢٢	١,٧٣٩,٦٤٤	٢٢,٥٪

يتضح من أرقام الجدول السابق أن عدد سكان فلسطين قد تضاعف خلال الفترة المذكورة حوالي ثلاث مرات ، فبينما تضاعف عدد اليهود ثماني مرات نتيجة موجات التهجير الجماعية لليهود إلى أرض فلسطين ، تضاعف عدد السكان العرب مرتين فقط .

كما « كان معدل نمو سكان فلسطين خلال الفترة الفاصلة بين بداية الانتداب البريطاني ونهايته (٤٠,٢) بالألف سنوية ، بينما كان معدل نمو العرب (٢٨) بالألف ، كان معدل نمو اليهود (٨٠) بالألف ». (٣٠)

أما العوامل الأساسية المؤثرة في النمو السكاني خلال تلك الفترة فهي الغزوة اليهودية الكثيفة ، ونسب المواليد والوفيات ، ويبين الجدول التالي معدلات المواليد والوفيات والتكاثر الطبيعي لسكان فلسطين حسب الديانة من ١٩٢٢ – ١٩٤٦ : (٣١)

الفترة الزمنية	مجموع السكان	مسلمون	مسيحيون	دروز وآخرون	يهود
معدل المواليد الخام					
١٩٢٢-١٩٢٥	٤٦,٦	٥٠,٢	٣٦,٣	٤٢,٨	٣٣,٩
١٩٢٦-١٩٣٠	٤٨,٦	٥٣,٥	٣٨,٢	٤٥,٩	٣٤,٣
١٩٣١-١٩٣٥	٤٤,٧	٥٠,٣	٣٥,٩	٤٤,٩	٣٠,٢
١٩٣٦-١٩٤٠	٤٠,٦	٤٨,٩	٣٣,٣	٤٥,٨	٢٥,٨
١٩٤١-١٩٤٦	٤٢,١	٥١,٢	٣١,١	٤٣,٤	٢٧,٠٠

معدل الوفيات الخام					
١٩٢٢-١٩٢٥	٢٣,٨	٢٦,٩	١٦,١	١٩,٦	١٣,٧
١٩٢٦-١٩٣٠	٢٤,٣	٢٨,٣	١٧,٩	٢٤,٨	١١,٧
١٩٣١-١٩٣٥	٢١,٠٠	٢٥,٤	١٥,٠٠	٢١,٥	٩,٣
١٩٣٦-١٩٤٠	١٦,٥	٢١,١	١٢,١	١٩,١	٨,١
١٩٤١-١٩٤٦	١٤,٢	١٨,٣	١٠,٦	١٦,٣	٧,٤
معدل التكاثر الطبيعي					
١٩٢٢-١٩٢٥	٢٢,٨	٢٣,٣	٢٠,٢	٢٣,٢	٢٠,٢
١٩٢٦-١٩٣٠	٢٤,٣	٢٥,٢	٢٠,٣	٢١,١	٢٢,٦
١٩٣١-١٩٣٥	٢٣,٧	٢٤,٩	٢٠,٩	٢٣,٤	٢٠,٩
١٩٣٦-١٩٤٠	٢٤,١	٢٧,٨	٢١,٢	٢٦,٧	١٧,٧
١٩٤١-١٩٤٦	٢٧,٩	٣٢,٩	٢٠,٥	٢٧,١	١٩,٦

الميزان السكاني بعد اغتصاب فلسطين ١٩٤٨

في أعقاب الحرب التي شنتها المنظمات الإرهابية الصهيونية المنظمة والمسلحة والمهيئة تماماً ضد أبناء الشعب الفلسطيني لم يبق في فلسطين « سوى (١٦٠,٠٠٠) فلسطيني تقريباً ، مقابل (٦٥٠) ألف يهودي عشية الحرب ، وسرعان ما ارتفع هذا العدد إلى (١,١٧٤,٠٠) يهودي عام ١٩٤٦ » . (٣٢)

يبين لنا الجدول التالي الميزان السكاني بين العرب واليهود في المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، وذلك خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ و ١٩٨٠ ، وتستند معطيات الجدول إلى النشرة الشهرية للإحصاء الصادرة في ٨آب /أغسطس ١٩٨٠ : (٣٣)

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب
١٩٤٨	٧٥٨,٧٠٠	١٥٦,٠٠٠	٨٧٢,٧٠٠	١٧,٩
١٩٥٠	١,٢٠٣,٠٠٠	١٦٧,١٠٠	١,٣٧٠,١٠٠	١٢,٢
١٩٥٥	١,٥٩٠,٥٠٠	١٩٨,٦٠٠	١,٧٨٩,١٠٠	١١,١
١٩٦٠	١,٩١١,٣٠٠	٢٣٩,١٠٠	٢,١٥٠,٤٠٠	١١,١
١٩٦٥	٢,٢٩٩,١٠٠	٢٩٩,٣٠٠	٢,٥٩٨,٤٠٠	١١,٥
١٩٧٠	٢,٥٨٢,٠٠٠	٤٤٠,١٠٠	٣,٠٢٢,١٠٠	١٤,٦
١٩٧٥	٢,٩٥٩,٤٠٠	٥٣٣,٨٠٠	٣,٤٩٣,٢٠٠	١٤,٦
١٩٧٨	٣,١٤١,٢٠٠	٥٩٦,٤٠٠	٣,٧٣٧,٦٠٠	١٦,٠٠
١٩٧٩	٣,٢١٣,٠٠٠	٦١٦,٧٠٠	٣,٨٢٩,٧٠٠	١٦,١
١٩٨٠/٧/٣١	٣,٢٤٨,٠٠٠	٦٢٩,٧٠٠	٣,٨٧٧,٧٠٠	١٦,٢

وقد أوردت صحيفة « دافار» الإسرائيلية في مطلع العام ١٩٩٠ معطيات رسمية حول ميزان السكان بين العرب واليهود وتغيراته منذ عام ١٩٤٨ وحتى مطلع العام ١٩٩٠ ، فقد ذكرت الصحيفة ما يلي :

« بلغ عدد سكان اليهود في إسرائيل في عام ١٩٤٩ ما مجموعه (١,١٧٤,٠٠) يهودي ، مقابل (١٦٠,٠٠) عربي ، منهم (١٠,٠٠) مسلم ، وقد حسنت موجات الهجرة اليهودية في السنوات الخمسين النسبة السكانية ، إذ أصبح عدد اليهود عام ١٩٥٩ ما مجموعه (٢,٠٣٠,٠٠٠) نسبة ، مقابل (٢٣٠,٠٠٠) عربي ، منهم (١٦٠,٠٠٠) مسلم ، لكن منذ ذلك الوقت ازدادت نسبة التكاثر الطبيعي للعرب (٣,٣٪) مقابل (٢-١,٣٪) في الوسط اليهودي ، فقد ارتفع عدد المسلمين منذ عام ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٩ من (٧,٧٪) إلى

(١٤,٤٪) ، بينما انخفض عدد اليهود بنسبة مقابلة ، وأصبح يوجد في إسرائيل اليوم (٨٤٠,٠٠٠) من العرب ، (٦٥٠,٠٠٠) منهم م المسلمين ، وهم يعيشون في (٧٢) مدينة و(٦٣) قرية ، وفي بعض المدن المختلفة . (٣٤)

وحسب الإحصائية الألفية لعام ٢٠٠٠ ، فقد « وصل مجموع عدد سكان دولة إسرائيل إلى ٦,٣٠٠,٠٠ نسبة، منهم ٤,٩٣٦ مليون يهودي ، و١,٤ مليون عربي » (٣٥) ، بينما حذر مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة حيفا من « أن العرب سوف يتكاثرون وسيرتفع عددهم من ١,٣ مليون عربي اليوم-اي عام/٢٠٠٠- إلى نحو ٢,١ مليون عربي حتى عام ٢٠٢٠ أي ما نسبته ٣٢٪ من مجموع السكان في إسرائيل ، بينما سيشكل العرب في إسرائيل والمناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة ما نسبته ٥٨٪ من مجموع السكان » . (٣٦)

وكان الجنرال احتياط شلومو غازيت قد حذر قبل ذلك من « أن المشكلة الأساسية التي تهدد إسرائيل هي الخطر الديموغرافي وتحويل الأكثرية اليهودية إلى أقلية ، ما يستدعي أقامه ديكتاتورية الإسرائيلية من أجل تحديد نسبه التكاثر العربي » . (٣٧)

ما أدى حسب المصادر الإسرائيلية إلى « انتعاش أفكار وخطط شارون واليمين الإسرائيلي الداعية إلى ترحيل الفلسطينيين ترحيلاً جماعياً كي تبقى الدولة الإسرائيلية يهودية ..» (٣٨) الأمر الذي يترتب عليه المزيد من جرائم الحرب الصهيونية ضد الفلسطينيين .

وقد تعاظمت هذه النزعة نحو «الدولة اليهودية» على نحو هستيري كما هو معروف في ظل حكومة اولمرت وقبيل وبعد مؤتمر انابوليس في تشرين الثاني/٢٠٠٧، الامر الذي سنعالجه لاحقا في قراءة خاصة سوف يشتمل عليها الجزء الثاني من الموسوعة.

الفصل الثالث

مظاهر الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة ١٩٤٨

أولاً : الهواجس الصهيونية و « الخطر الديموغرافي « العربي :

واصل زعماء الكيان الإسرائيلي السياسة نفسها استناداً إلى القاعدة الانطلاقية ذاتها ، فوضعوا كافة مخططاتهم على اساس تكامل العنصرين /المحوريين الجغرافي والديموغرافي (علاوة على محور طرد الفلسطينيين و « تشجيعهم « على « الانتقال) ، فسعوا دائماً إلى التوسع وضم المزيد والمزيد من الأراضي العربية ، إلى جانب استقدام المزيد من المهاجرين والمهجرين اليهود من أنحاء العالم وتوطينهم فيها .. لقد سعوا دائماً من أجل « دولة يهودية الطابع « ذات أكثرية سكانية يهودية ، فوق أوسع مساحات من الأراضي .. غير أنه في ضوء المعطيات المتجددة المتعلقة بالمشكلة الديموغرافية وفي ظل التكاثر السكاني العربي المضطرد وبنسب كبيرة من جهة ، وتراجع معدلات الهجرة والتهجير اليهودية إلى الكيان الإسرائيلي في سنوات عديدة من جهة أخرى ،أخذت تنطلق صيحات التحذير وأصوات التهويد لما تبقى من المناطق العربية وذهبت بعض الأصوات الإسرائيلية إلى وصف الأخطار الكامنة بالتكاثر السكاني العربي مؤكدة على أنه قنبلة موقوتة قد تنفجر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وقد ازدادت الأصوات المحذرة من المشكلة الديموغرافية واتسع نطاقها في أعقاب احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ، وضم سكانهما العرب الفلسطينيين البالغ عددهم أكثر من (١,٦) مليون نسمة ، والذين شكلوا آنذاك مع فلسطيني ١٩٤٨ حوالي مليونين وثلاثمائة ألف نسمة ، ومن الواضح أن هذه الأرقام أفزعت قادة الكيان الإسرائيلي في حينه ، وحركت الباحثين والخبراء لإجراء الأبحاث والدراسات حول واقع وآفاق تفاعلات المشكلة الديموغرافية .

تطرق البروفيسور الإسرائيلي « روبير تايكي « من الجامعة العبرية ، وهو أحد خبراء الدراسات الديموغرافية ، إلى تلك المشكلة ومضاعفاتها حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده ، في دراسة أعدها ونشرتها صحيفة « هتسوفيه « الإسرائيلية ، فقد أشار « تايكي « على سبيل المثال إلى : الفجوة الكبيرة في نسب الولادة بين العرب واليهود ، إذا تبلغ نسبة التكاثر في أوساط العرب (٥٦٪) مقابل (٤٤٪) عند اليهود (١) ، وذهب « تايكي « في دراسته إلى الاستنتاج بأن هذه الفجوة قد « تتسع ، وتضاعف نسبة السكان العرب لتصبح (٤٤٪) من مجموع سكان إسرائيل أو حتى إلى (٥١٪) خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحالي ، مما سيترتب عليه تحول العرب إلى أكثرية واليهود إلى أقلية ، بكل ما سيترتب على ذلك من عواقب وخيمة لمستقبل إسرائيل كدولة وشعب « (٢) .

لقد رافقت الهواجس الصهيونية من الأخطار الكامنة في المشكلة الديموغرافية مسيرة الكيان الإسرائيلي منذ إقامته، وذلك نظراً للتأثيرات الواسعة لهذه المشكلة على المجالات الحيوية والأركان المكونة للوجود الصهيوني برمته فوق أرض فلسطين المحتلة ، ويمكن حصر تلك المجالات بالتالية :

١- « الاستيطان الصهيوني – حيث أنه بدون تنامي القوة البشرية الصهيونية ، يتعذر الاستمرار في توسيع هذه القاعدة الاستيطانية رأسياً وأفقياً ، وإذا أضفنا التكاثر السكاني العربي وإرادة التمسك بما تبقى من ممتلكات وأراض عربية ، فإن مخططات الاستيطان قد تختل وتضعف .

٢- المجال الأمني – العسكري – حيث أن انخفاض أو تراجع القوة البشرية ، ومخططات الاستيطان كذلك ، من شأنه أن يؤثر إلى حد كبير على تعاظم القوة العسكرية الإسرائيلية ، سواء أكان ذلك من حيث زيادة حجمه ، أو من حيث توفير الكوادر الفنية له ، ويترتب على ذلك كما هو معروف وكما تبين خلال الحروب السابقة مع الكيان الإسرائيلي اختلال في آلية الإنتاج الاقتصادي في حالات التعبئة الاحتياطية للجيش الإسرائيلي .

٣- المجال التكنولوجي والتنموي – ذلك أن تراجع أو انخفاض حجم اليهود القادمين من الخارج إلى الكيان الإسرائيلي يعني حرمان ذلك الكيان من تدفق الكوادر العلمية والأكاديمية والخبرات الفنية ، " حيث يشكل المهندسون والأطباء والعلماء من فيزيائيين وكيميائيين نسبه لا تقل عن (٦٪) " ، وفي هذه المسألة تحديداً ، قرأنا وسمعنا الكثير عن انفراج أسارير زعماء الكيان الإسرائيلي في ضوء تدفق المهاجرين والمهجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي ، والذين تشكل نسبة العلماء والأكاديميين والخبرات الفنية منهم نسبه لا بأس بها .

٤- المجال الاقتصادي – أن حاجة الكيان الإسرائيلي المستمرة إلى القوة البشرية والأيدي العاملة ، لم تكن في يوم من الأيام سراً اقتصادياً أو أمنياً ، وبالتالي فإن تطور ونمو الاقتصاد في ذلك الكيان مرتبط باستمرار تدفق المهاجرين والمهجرين اليهود من الخارج ، الذين يضمون في صفوفهم نسبه كبيرة كما أشرنا من العلماء وأصحاب الخبرات المختلفة ، إلى جانب ذلك ، فإن التزايد السكاني العربي ، واعتبار الوسط العربي جزءاً مفروضاً قسرياً على مجتمع الكيان الإسرائيلي ، يحتم التعامل الاقتصادي مع الأيدي العاملة العربية الأمر الذي يشكل خللاً أمنياً واقتصادياً بالنسبة للمقولات الصهيونية المعروفة " . (٣)

●التحريض الديموغرافي العنصري

استناداً إلى جملة المعطيات والآفاق سابقة الذكر المتعلقة بالمشكلة والصراع الديموغرافيين صدرت عن مختلف الدوائر الصهيونية تصريحات وبيانات تحذيرية ومشاريع تهويدية كلها تعكس عمق الحسابات والقلق الذي يسيطر على تلك الدوائر ، مما أدى إلى قرع أجراس الخطر وتزايد الدعوات الصهيونية إلى صد الأخطار الكامنة في الوجود السكاني العربي وتكاثره المقلق .

فعلاوة على مخططات ومشاريع المصادرة والتهويد والعزل ضد الأراضي والسكان الفلسطينيين العرب ، أعرب « أوري لوبراني » الذي أشغل منصب المستشار العربية للشؤون العربية منذ ١٩٦٠

حتى ١٩٦٣ ، أعلن أمام حشد من الجماهير اليهودية في تل أبيب ، في نيسان ١٩٦١ عن اعتقاده بأن « العرب في إسرائيل هم أعداء أبديين » (٤) .

وأضاف :» ... بهذه اليد نأخذ ما أعطت اليد الأخرى ،أعطيناهم تراكتورات ، كهرباء ، لكننا أخذنا الأراضي ، ومنعنا حرية التحرك ، أعطيناهم مدارس ثانوية ، لكننا نحول دون توظيف الخريجين من هذه المدارس في الوظائف المنتظمة والمتحركة .. " (٥) .

واضح أن لوبراني الذي عبر عن أمله في أن يبقى العرب الفلسطينيين " سقاة وحطابين " لا يعبر في هذه الكلمات عن طموح شخصي ، بل أنه يعبر عن سياسة تتبعها السلطات الإسرائيلية تجاه الأراضي العربية الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

تعاقبت التصريحات والبيانات والنوايا العنصرية بعد ذلك في الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات ، في الوقت الذي تواصلت فيه سياسة المصادرة والتهويد والمحاصرة الاجتماعية / العمرانية للسكان العرب ، والأمثلة كثيرة جداً على التوجه العنصري ، ونكتفي في هذا السياق بالاستشهاد بأهم التصريحات والبيانات نظراً لأهميتها في هذه المرحلة التاريخية من الصراع العربي – الصهيوني خاصة وأننا نعيش في ظل عهد تاريخي جديد وتغيرات جذرية تعصف بدول العالم وموازين القوى المختلفة .

كان البروفسور يهوشفاط هركابي ، خبير الشؤون الاستراتيجية ومدير الاستخبارات الأسبق ، قد أطلق في حلقة دراسة حول " الحدود الشرقية " صيحة الإنذار إزاء المشكلة الديموغرافية ، إذ حلل هركابي في محاضرته أخطار هذه المشكلة التي يلعب الوجود العربي (أكثر من مليونين من العرب آنذاك) الجانب الأساسي فيها ، فقال : " إن هذه المشكلة ستتحول إلى كارثة ، إذا لم تتخذ الحلول السريعة لمعالجتها لأن إسرائيل ستتحول إلى دولة ثنائية القومية تكون الغلبة فيها للعرب خلال ثلاثة أو أربعة عقود " . (٦)

وأشارت صحيفة " معاريف " الإسرائيلية في تقرير أعدته حول عرب المناطق المحتلة ١٩٤٨ إلى : " اشتداد حدة العلاقات بين العرب واليهود بشكل طردي مع ازدياد نمو عرب إسرائيل ".(٧)

وأطلق البروفيسور الإسرائيلي " روبيرتو داتشي " رئيس دائرة الإحصاء في الجامعة العبرية ، صيحة فزع في اجتماع شارك فيه المجلس الوزاري الإسرائيلي في مطلع تموز/يوليو ١٩٨٦ ، إذ قال " إن الجسم اليهودي العالمي في حالة تقلص مستمر ، وستبلغ نسبة السكان غير اليهود – المقصود العرب – هنا في دولة إسرائيل الكبرى (٤٠٪) من مجموع السكان " . (٨)

وفي النصف الأول من تموز/يوليو ١٩٨٧ صرح " أبنير ايرليخ " سكرتير حركة هتحيا في بلدية تل أبيب سابقاً : " إن اليهود يحتلون الضفة الغربية احتلالاً زاحفاً ، في حين يقوم العرب بالسيطرة على يافا تدريجياً ، إذ يوجد (٨٠٪) من بيوت حي شدروت يروشاليم في يافا مسكونة بالعرب (٩) ، ثم أتبعه " شلومو لاهط " رئيس تل أبيب بتصريح آخر حول الموضوع نفسه قائلاً : " إن العرب

يتسللون للأحياء اليهودية في يافا ، لأسباب قومية – وطنية " . (١٠)

إن قصة يافا هنا ليست الوحيدة المتعلقة بحملات التحريض العنصري ضد التزايد السكاني العربي ، فمدينة الناصرة العليا أقيمت من أجل مضاعفة عدد اليهود في منطقة الجليل كذلك هناك الحملات المستمرة ضد عرب اللد والرملة والناصرة العربية وغيرها ، وفي إطار الحملات التحريضية هذه ضد السكان العرب ، شن الباحث الإسرائيلي " اليشع أفرات " حملة ضد التواجد السكاني العربي في منطقة الجليل الفلسطيني المحتل إذ قال : " لكون عرب الداخل يشكلون نسبة لا بأس بها من مجموع السكان ، فهم يسيطرون بالتالي على أرض ليس قليلة في أماكن سكنهم ، ولكون معظم أماكن تواجدهم الجغرافية على خارطة إسرائيل حساسة بشكل خاص ، فإنه من الجدير التعامل بجدية كبيرة مع الوسط العربي الذي يشكل ما يشبه الدولة داخل دولة (١١) .

ثم شن البروفيسور الإسرائيلي " أرنون سوفر " ، وهو عالم جغرافيا وعميد كلية العلوم في جامعة حيفا حملة تحريض ضد عرب الجليل ، إذ قال في محاضرة ألقاها يوم ١٩٨٨/٧/١٢ : " ... وإن هدف تهويد الجليل بقي مهمة لم تتحقق حتى الآن ، والمستقبل لا يبدو مضموناً ، كما لم يتم إعطاء انتباه خاص للسكان العرب الذين عززوا وجودهم في الجليل .. إن السكان العرب يشكلون اليوم (٤٤٪) من مجموع السكان في الجليل ، وهذا الوضع الديموغرافي لا يمكن فصله عن القضية التاريخية التي لا يمكن تجاهلها وهي : قرار الأمم المتحدة في تشرين ثان ١٩٤٧ الذي حدد أن الجليل الأعلى والجليل الأسفل جزء من الدولة العربية الفلسطينية " (١٢) ، ومضى البروفسور "سوفر " قائلاً : " لقد جرت منذ بداية الاستيطان اليهودي عدة محاولات لاستيطان الجليل ، الأمر الذي تسبب باحتكاكات حادة مع السكان العرب ، واشتملت هذه المحاولات على إقامة منطقة صناعية ، ومدن تطويرية وأبراج مراقبة ، ومستوطنات جماعية ، ومحميات طبيعية ومعسكرات للجيش ، ولكن حتى إقامة دولة إسرائيل لم ينجح اليهود إلا بالاستيطان في المناطق الشرقية الهامشية للجليل الأعلى والجليل الأسفل ، في حين أن التجمعات العربية تطورت كثيراً ، فقرية سخنين على سبيل المثال يبلغ عدد سكانها اليوم حوالي (١٢) ألف نسمة ، وكل سنة يضاف إليها حوالي (٥٠٠) طفل " (١٣) .

وعلى الصعيد ذاته ، ذكرت المصادر الإسرائيلية أن مجموعة من كبار الأساتذة والمتخصصين والباحثين الإسرائيليين شكلوا يوم ١٩٨٨/٨/١ هيئة جديدة أطلقوا عليها اسم " مستقبل " – أي اللجنة من أجل توضيح المشكلة الديموغرافية – وأعضاء اللجنة هم : البروفيسور الخبير في الشؤون الديموغرافية أرنون سوفر ، وعضو الكنيست السابق د.ش.ز أبراموف ، والعميد الاحتياط شلومو غزيت ، والعميد ثان احتياط أميرة دوتان ود. ميشئال هشين ، وأرييه ناوور ، والبروفيسور أندريه شوراكي ، وقد قرر هؤلاء إقامة الهيئة الجديدة من أجل إطلاع الجمهور الإسرائيلي على الأخطار التي تنطوي عليها المشكلة الديموغرافية ، وحذر هؤلاء الباحثون في الوقت ذاته من

التواجد العربي ، واحتمالات تحول العرب إلى أكثرية ، ومما قاله البروفيسور سوفر مثلاً : " إننا نتساءل أنا وأولادي الأربعة / في أي دولة سنعيش ... إننا نعيش في ظل وضع رهيب ، والجمهور الإسرائيلي يرفض استيعاب الحقائق والأرقام ، حيث أن المعطيات تبين أن (٦٢٪) من مجموع السكان هم من اليهود ، بينما أن (٣٨٪) هم من العرب ، غير أن الميزان الحالي يتغير بسرعة فائقة لصالح العرب ، وحسب اعتقاد أعضاء لجنة مستقبل ، فإن التوازن السكاني سيؤدي إلى دولة ثنائية القومية ، الأمر الذي يضع علامة استفهام حول طابع الدولة اليهودية وأمنها ومستقبلها " (٤) ، ووفقاً لتوقعات البروفيسور سوفر آنذاك ، فإنه " سيكون في إسرائيل في العام ٢٠٠٠ حوالي ١,٤ مليون يهودي في نفس الجيل " (١٥) .

وتحدثت مقالة نشرتها صحيفة " هآرتس " الإسرائيلية بقلم البروفيسور " أرنون سوفر " أيضاً عن أرقام ومعطيات المعادلة السكانية ومستقبلها ، فأشارت المقالة إلى " اعتراف معسكر الوسط وكتلة التجمع بوجود المشكلة الديموغرافية ومدى خطورتها على مستقبل اليهود في إسرائيل " (١٦) .

وعلى صعيد المدن الفلسطينية المختلفة ، تواصلت حملات التحريض ضد السكان العرب فيها ، فحول الوضع الديموغرافي في مدينة حيفا على سبيل المثال ، أعد د. يوسي بن أرتسي من جامعة حيفا بحثاً بعنوان " عرب حيفا من ١٩٧٢ – ١٩٨٣ تغيرات ديموغرافية وإقليمية " ، حذر من مغبة استمرار التزايد العربي قائلاً : " لقد طرأ تزايد كبير على عدد السكان العرب في حيفا ، فقد بلغت نسبة الزيادة في الوسط العربي في المدينة في السنوات المذكورة (٤٠,٥٪) (٥٠٢٦نسمة) ، في حين بلغت نسبة الزيادة في الوسط اليهودي (٥,٦٪) فقط ، وأصبح عدد السكان العرب في المدينة حوالي (٢٠) ألف نسمة " (١٧) .

وحذر مسؤولون كبار في بلدية عكا من خطورة التزايد السكاني العربي قائلين : خلال خمس سنوات سيصبح رئيس بلدية عكا عربياً ، إذ يوجد في المدينة اليوم حوالي (٢٨,٠٠٠) يهودي مقابل (١٦,٠٠٠) عربي ، وفي ظل وتيرة الولادة الحالية ، وفي الوقت الذي يهرب فيه اليهود من المدينة ، ويحتل العرب البيوت الخالية ، فإنه خلال خمس سنوات سيكون لعكا رئيس بلدية عربي " (١٨) .

وفي مدينة اللد ، هدد مكسيم ليفي – رئيس البلدية في حينه – مرات عديدة " بمحو حي المحطة الذي يسكنه حوالي ثمانية آلاف مواطن عربي " (١٩) .

هذا وقد تكررت وتواصلت التحذيرات والحملات التحريضية ضد العرب في المدن المختلفة ، وما تزال المخططات والمشاريع التهويدية لهذه المدن كاملة قائمة .

هذا ، علاوة على عدد من التحذيرات الإسرائيلية الأحدث التي أشارت إلى اختلال الوضع الديموغرافي في الجليل ، حيث : " حذر رؤساء المكتب المركزي للإحصاء رئيس الحكومة الأسبق

اسحق شامير ، من أن نسبة السكان اليهود في الجليل قد انخفضت من ٥٤٪ في سنوات الستين ، إلى ٤٨٪ حالياً "(٢٠) .

كما حذر د. الياهو بوروكوف من جامعة تل أبيب ، في بحث أعده حول " اتجاهات الانتشار السكاني " من اختلال الميزان الديموغرافي في المنطقتين الشمالية والجنوبية ، حيث قال : " سيتضح من تفحص معطيات التوزيع السكاني لعام ١٩٨٨ ، إن السكان اليهود في المنطقة الشمالية تقل نسبتهم عن (٥٠٪) من مجموع السكان .. كما أن (٢٣) ألف يهودي غادروا المنطقتين الشمالية والجنوبية في الثمانينات نتيجة للهجرة الداخلية " (٢١) .

و تواصلت في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ على سبيل المثال الأفكار والممارسات العنصرية والدعوات التهجيرية ضد الفلسطينيين ومحاصرتهم في مواقعهم ، وكانت أبرز هذه القيود تلك المتعلقة بعدم السماح لهم بالتوسع العمراني في أراضيهم ، ورغم التزايد السكاني الكبير في أوساطهم ، كذلك ، استمرت الدعوات السياسية والمخططات العملية والحملات النفسية من أجل ترحيل الفلسطينيين سواء في الناصرة أو حيفا ويافا أو عكا أو في غيرها من مناطق فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ، ولعل من أبرز وأحدث دعوات ترحيل أولئك الفلسطينيين هي تلك الدعوة التي أطلقها دافيد بارليف ، نائب رئيس بلدية عكا ، في مطلع كانون أول / ديسمبر ١٩٨٨ حيث دعا إلى " تهويد مدينة عكا بواسطة الترانسفير الإيجابي " (٢٢) ، كما زعم – أي من خلال " إقناع " العرب بالرحيل .

وجدير بالإشارة هنا ، أن مشاريع السلطات الإسرائيلية الترحيلية ضد فلسطيني ١٩٤٨ كثيرة متواصلة ، تشهد مداً حيناً وتشهد جزراً حيناً آخر ، لكن مع إصرار ثابت ، وكان من أظهر تلك المشاريع والحملات الترحيلية الوثيقة التي عرفت باسم " وثيقة كينغ " نسبة إلى واضعها يسرائيل كينغ الذي أشغل منصب متصرف اللواء الشمالي في فلسطين المحتلة ، وكان المذكور قد أعد الوثيقة يوم ١٩٧٦/٣/١ ونشرتها صحيفة " عل همشمار " في عددها الصادر يوم ١٩٧٦/٩/٧ وانطوت من حيث الجوهر على محاصرة السكان الفلسطينيين في مدنهم وقراهم وتجريدهم من أرضيهم وممتلكاتهم وإغلاق فرص العمل والتحصيل العلمي أمامهم ، والسعي الجاد من أجل إجبارهم على الرحيل ، وإلى جانب هذه الوثيقة كان هنالك مخططات عديدة ترمي إلى ترحيل ما تبقى من فلسطيني حيفا ويافا وعكا والناصرة ومختلف المدن والقرى الفلسطينية الأخرى ، وقد واصلت سلطات الاحتلال تطبيق مخططات الهادفة إلى تفريغ منطقة النقب الفلسطينية المحتلة من سكانها الفلسطينية ، فكانت قصة " ترحيل عرب تل المالحة " التي نشرت بالتفصيل في صحيفة " عل همشار " في عددها الصادر يوم ١٩٨٨/٧/١٥ ، وفي هذا السياق نشير كذلك إلى اقتراح الوزير بلا وزارة في حكومة " الوحدة الوطنية " سابقاً يوسف شبيرا الذي " دعا إلى إعطاء مبلغ من المال لكل فلسطيني يوافق على الرحيل " (٢٣) ، وكذلك إلى مضمون تقرير " آرنس – جلبوع " الخاص بالتكاثر السكاني الفلسطيني ، والتوسع العمراني حيث حذر ذلك التقرير من "

التكاثر السكاني والتوسع العمراني الفلسطيني ودعا إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة لوضع حد لهما " (٢٤) ، هذا عدا عن تقرير الوزير موشية آرنس أيضاً الذي طرحه صاحبة في تاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٥ ، وانطوى على " اقتراحات بإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين " . (٢٥)

وفي السياق نفسه ، نشير أيضاً إلى ما أكدته مجلة " حوتام " الإسرائيلية حول حملة مطاردة السكان العرب في مدينة اللد الرامية إلى تهجيرهم منها ، إذ قالت المجلة : " مدينة اللد هي مدينة مختلطة يقطن فيها حوالي (٦,٦٠٠) مواطن عربي يشكلون ١٧٪ من مجموع سكانها وهذا واقع يصعب تغييره رغم وجود من يحلم بطرد السكان العرب من المدينة بصورة جماعية ، وقد أكد المحامي العربي حمدان عصام أن هناك مجموعة ظواهر وقعت خلال السنوات الأخيرة تشير إلى توجه لطرد العرب مثل : هدم البيوت فجأة في حي القطار ، ورفض مؤسسات وهيئات في البلدية منح السكان العرب حق البناء وذلك تحت حجة أنهم لم يخدموا في الجيش الإسرائيلي ، ونشير هنا إلى تصريح رئيس البلدية مكسيم ليفي الذي قال فيه أن سكان حي القطار هم غزاة المكان ، كما أنهم يشكلون خطراً أمنياً ... " . (٢٦)

ثم جاء البرفسور " أرنون سوفر " ، المعروف بأنه الأب الروحي لفكرة ترحيل العرب من الجليل والمثلث ، ليؤكد ثانية في لقاء أجرته مع مجلة " بماحنية " المتحدثة باسم الجيش الإسرائيلي في مطلع شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ ، حيث قال في سياق رده على سؤال بهذا الصدد : " ... إن التاريخ يعلمنا أن فكرة الترانسفير والطرد والقتل هي أمور قائمة .. وقد يكون هذا خيار قائم أمامنا ، غير أن طرد (٢٠٠) ألف عربي – فقط – لن يغير من
الوضع الديموغرافي " . (٢٧)

ولعل اخطر إشارات التحريض العنصري الإسرائيلي ضد المواطنين العرب في فلسطين ١٩٤٨ ، قد جاءت خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى ، وبلغت ذروتها في ذلك التقرير الرسمي الحكومي الإسرائيلي الذي « اعتبر المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون تهديداً استراتيجياً للدولة » (٢٨) ، ثم تبلورت كافة أشكال التحريض في وثيقة هرتسليا التي سنفرد لها فصلاً خاصاً لمناقشتها .

اما على على صعيد زعماء وقادة ومنفذي فكرة تهجير الفلسطينيين فقد اشرنا لهم في الباب الاول

مخططات وإجراءات القمع والمحاصرة والتهجير والتهويد :

وفي سياق التحريض العنصري والخطط الترانسفير، لم تتوقف سلطات الكيان الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ عن وضع المخططات والمشاريع المجحفة ضد السكان العرب ولم تتوقف كذلك عن افتعال القوانين والذرائع التبريرية لتنفيذ تلك المخططات والمشاريع الرامية أساساً وقبل كل

شئ إلى تجريد من صمد من الفلسطينيين في المناطق المحتلة ١٩٤٨ ، مما تبقى في أيديهم من أرض ، وإلى تهويد تلك الأراضي وزرع المستعمرات وإقامة المدن والقرى الاستيطانية فوقها ، وإلى محاصرة السكان العرب في أماكن تواجدهم وسكنهم والحيلولة دون الامتداد العمراني الذي يحتمه ويستلزمه تكاثرهم الطبيعي ، وعلاوة على كل ذلك ، استهدفت « إسرائيل » تجريدهم من مقومات وجودهم وصمودهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، بغية إجبارهم على الانكماش والتراجع وترك الأراضي والممتلكات ، و/أو لانتقال إلى سوق العمل السوداء تحت سطوة ورحمة أرباب العمل الإسرائيليين .

أ – الأمن السكاني :

فعلى صعيد التوازن الديموغرافي نفذت سلطات الكيان الإسرائيلي على مدى السنوات والعقود الماضية سياسة « الأمن السكاني » أولاً ، حيث « عمدت إلى برمجة وتطبيق التكاملية السكانية – في المدن والقرى – المستعمرات اليهودية ، ففي المدن بلغ إجمالي عدد السكان (٢,٨٦٣,٦) نسمة ، منهم (٢,٥٧٢,٤) مليون يهودي ، أما العرب فلم يزيدوا – حتى عام ١٩٨٠ – عن ٢٩١,٢ ألف نسمة ، أي بنسبة مئوية لا تزيد عن (٥٨,٦) بالمائة من إجمالي عدد المقيمين منهم في إسرائيل ، بينما بلغت نسبة عدد سكان المدن من اليهود (٩٠,٦٪) ، ويدل هذا على مدى حرص السلطات الإسرائيلية على حفظ الأمن السكاني لصالح اليهود أيضاً ، عبر التجمعات السكنية الكبرى التي تمثل في الحقيقة نقاطاً استراتيجية واقتصادية هامة بالنسبة للأمن الإسرائيلي عامة " (٢٩) ، وما تزال سلطات الاحتلال تواصل السياسة ذاتها حتى يومنا هذا .

لقد حرصت السلطات من جهة أخرى على العمل من أجل شل وتجميد فاعلية التجمعات السكانية العربية عبر مجموعة كبيرة متزايدة من إجراءات القمع والمحاصرة الشاملة ، فعلى سبيل المثال ، اعتمدت سياسة التفريق والتمييز والفصل بين المدن والقرى العربية لسنوات طويلة ، وما تزال تحاول تعميق هذه السياسة ، وعملت على حصار كل مدينة وكل قرية عربية عمرانياً ، ومنع السكان العرب من الامتداد العمراني – الإسكاني – في أراضيهم وممتلكاتهم التي ما تزال في أيديهم ، وذلك تحت حجج وذرائع وقوانين وضعت كلها لهذا الغرض ، كما عملت السلطات الإسرائيلية على عزل عشرات القرى العربية القائمة الراسخة في الجذور منذ ما قبل إقامة الكيان الصهيوني ، ورفضت وما زالت ترفض الاعتراف بها كقوى عربية ، بغية تجريدها من الأرض ومقومات الوجود والاستمرار ، وفي هذا الصدد ، أكد مراسل صحيفة " عل همشمار " الإسرائيلية للشؤون العربية في " إسرائيل " قاسم زياد على هذا البعد عندما قال : " .. لقد حظرت السلطات الإسرائيلية على سكان هذه القرى – الأربعين – التي ترفض الاعتراف بها والتعامل معها كواقع ومشروع ، أن يقوموا ببناء وتأمين خدماتهم وعلى نفقتهم ، الأمر الذي يعني فقدان

الخدمات باستمرار، كما سلبت منهم كل الحقوق الأولية والأساسية مثل الكهرباء والماء والخدمات الطبية والطرق والاتصالات مع العالم الخارجي، وشروط حياة أساسية أخرى صادرتها حكومة إسرائيل عن سبق إصرار وتعمد " (٣٠).

إضافة إلى ذلك، تحرم سلطات الكيان الإسرائيلي أبناء الشعب الفلسطيني في أماكن تواجدهم المختلفة في المدن والقرى في أنحاء المناطق المحتلة ١٩٤٨، من شروط الحياة الأساسية اللازمة لهم من أجل البقاء فهي تحرمهم من الخدمات الأساسية أو تقلصها عليهم إلى حد كبير، مثل خدمات الكهرباء والماء والطرق والمجاري والتعليم، أو استكمال التحصيل العلمي على مستوى الجامعات، وإغلاق فرص العمل المشرفة والوظائف المختلفة أمامهم وغير ذلك، وقد أجمل عطا الله منصور، مراسل صحيفة « هآرتس » للشؤون العربية معاناة السكان العرب بقوله : « عندما يشير المسؤولون العرب إلى المشاكل التي يواجهها الوسط العربي في إسرائيل فإنهم يكثرون من التركيز على مسائل الأرض والاقتصاد والتعليم واستيعاب خريجي الجامعات والخطط والتنظيمية ورفض البناء وكذلك انعدام وجود شبكة مجاري في المدن والقرى العربية ». (٣١)

وفي هذا الإطار أظهرت دراسة أجرتها لجنة الأربعين وهي لجنة غير حكومية خاصة بالقرى العربية التي لا تعترف بها السلطات العبرية « أن ٨٠ ألف عربي يعيشون في قرى غير معترف بها داخل « الخط الأخضر »، وأن السلطات الإسرائيلية أقامت ١٨٠ مستوطنة في النقب لنحو ٣٨٠ ألف مستوطن يهودي فوق ما تسميه أراض موات » (٣٢).

وعلاوة على هذا الجانب الهام، نفذت أجهزة ومؤسسات الاحتلال سلسة طويلة من الإجراءات الحصارية والتهويدية للأرض والإنسان العربيين نلخصها بالتالية :

ب- مشروع تهويد الجليل

نظراً لأهمية منطقة الجليل الإستراتيجية والسكانية والاقتصادية، وتحسبا من استمرار التكاثر السكاني والمد العمراني والزراعي العربي في المنطقة، دأبت السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الإجراءات والخطوات الحصارية والتهويدية، فقد أقدمت على تنفيذ مجموعة من الإجراءات كان من أبرزها ما عرف بـ« مشروع تطوير الجليل » الذي يرمي في الحقيقية إلى تهويد الجليل وليس تطويره، وكان ذلك في شباط/فبراير ١٩٧٦، حيث كان متصرف اللواء الشمالي آنذاك « يسرائيل كينغ » وراء المشروع محذراً من المشكلة الديموغرافية في الجليل والانتماء القومي العربي، ودعا كينغ إلى تهويد العمل والاقتصاد والتعليم والقانون والأرض، وقد جاء في المشروع : « القضية الخاصة بالجليل هي قلة السكان اليهود بالنسبة إلى غير اليهود الذين يؤلفون (٧٠٪) من مجموع السكان وفي أطراف الجليل هناك (٤٠) ألف من السكان غير اليهود يقطنون ضواحي حيفا وعكا وطمره وشفا عمرو» (٣٣)، أما أهداف مشروع تهويد الجليل فهي :

« تغيير الوضع الديموغرافي الراهن بين السكان اليهود وغير اليهود بواسطة مشروع تطوير طويل الأمد أهدافه هي :

• تحويل إقليم الجليل الجبلي إلى منطقة ذات أكثرية يهودية .
• ضمان توزيع صحيح للسكان اليهود في الجليل .
• تعزيز اقتصاد السكان الموجودين فيه » (٣٤).

وكما هو معروف أدى مشروع تهويد الجليل ، والأمر الذي صدر في ١٩٧٦/٢/١٢ بمصادرة حوالي (٢٠) ألف دونم من أراضي قرى عرابة وسخنين ودير حنا ، أدى إلى الانتفاضة الشعبية الرافضة في ١٩٧٦/٣/٣٠ ، والتي سقط فيها ستة شهداء وأصيب عدد كبير آخر من لمواطنين العرب واشتهرت لاحقا باسم « يوم الأرض » .

واستمرار في تنفيذ أهداف مشروع تهويد الجليل ، أصدرت السلطات الإسرائيلية الأوامر والقوانين الكثيرة المتلاحقة كان من ضمنها « قانون الجليل » الذي أقره الكنيست الإسرائيلي بالأغلبية الساحقة يوم ١٩٨٩/١٢/١٩ ، وقد صوت إلى جانب القانون كل الأحزاب تقريباً » (٣٥) ، وقد أقر هذا القانون الجديد على خلفية اختلال التوازن السكاني في لجليل لصالح السكان العرب ، ويهدف إلى تنفيذ مضمون ما ورد في مشروع تهويد الجليل ، وفي هذا الصدد يجدر التنويه هنا بأن المصادر الإسرائيلية أشارت إلى اعتزام السلطات الإسرائيلية توطين أعداد كبيرة من القادمين اليهود السوفيات في منطقة الجليل أيضاً ، وقد أكد على ذلك اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه بقوله : « لقد جاء ترومبلدور وأصدقائه من روسيا ، ولآن يأتي عشرات الآلاف ، وسيأتي عشرات الآلاف في أعقابهم للجليل أيضاً من أجل استيطان المستوطنين هناك وتعزيزها » (٣٦) .

وفي أعقاب ذلك وبعد فترة وجيزة أعلن وزير الاقتصاد والتخطيط الإسرائيلي آنذاك دافيد مغين « أنه ولأول مرة ، سوف يشهد الجليل تحولاً ديموغرافياً ، يصبح فيه اليهود أكثرية اعتباراً من آذار / ١٩٩١ » (٣٧) ، وأشار مغين إلى « استيعاب ٢٨ ألف مهاجر يهودي جديد في الجليل ، ليرتفع عدد اليهود فيه إلى ٣٨٨ ألفاً ، ليتقلص الميزان الديموغرافي إلى ٤٩,٥٪ من سكان الجليل من اليهود ، مقابل ٥١,٥ ٪ من العرب » (٣٨) .

وفي آذار /١٩٩٨ كشفت مصادر صحافية عبرية النقاب عن « خطة حكومية إسرائيلية جديدة تستهدف حرمان المواطنين العرب في مناطق الـ ٤٨ من حقهم في استغلال مساحات شاسعة من الأراضي الواقعة في مناطق تجمعاتهم في الجليل والنقب ، وأن وزير البنى التحتية — أنذاك — شارون وضع خطة تقضي بنقل ملايين الدونمات الخاضعة لمسؤولية الحكومة ، تحت مسؤولية الوكالة اليهودية " (٣٩) .

وفي أيار /١٩٨٥ ، أشار المهندس الفلسطيني يوسف جبارين إلى " أن هناك مدينة يهودية في

طور التخطيط سيطلق عليها اسم عيرون مثبتة في الخارطة اللوائية لمنطقة حيفا رقم ٣٥ ، وهي تتواصل جغرافياً مع مناطق النار ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٩ " (٤٠) .

وأشار إلى " أن الوكالة اليهودية بدأت منذ ١٩٦٧ بتخطيط استيطاني في المنطقة ، الأمر الذي تزامن مع إغلاق منطقة النار ١٠٩ ، التي بلغت مساحتها ١٠ آلاف دونم ، وفي الثمانينات أعلن شارون عن مخطط " النجوم السبعة السبعة " الذي تزامن أيضاً مع إعلان منطقة نار جديدة هي منطقة ١٠٥ " (٤١) .

وفي أحدث تقرير كشف النقاب عنه في عهد حكومة شارون أشارت الصحف العبرية إلى أن " حكومة إسرائيل الجديدة برئاسة شارون تواصل مخططاتها لتهويد الجليل لتحويل اليهود فيه إلى أكثرية ، وقد تم تشكيل لجنة خاصة لإقامة مدينة يهودية جديدة في الجليلالغربي "(٤٢) .

وعلى نطاق أوسع من ذلك " باشرت الحكومة الإسرائيلية أيضاً بوضع خطط لإقامة عشرات المستعمرات الجديدة في مختلف مناطق فلسطين ١٩٤٨ ، لا سيما حيث توجد أكثرية عربية ، لخلق أكثرية يهودية فيها ، وعلى الأخص في منطقة الجليل ووادي عارة " (٤٣) .

جـ — تهويد النقب

في إطار عمليات مصا درتها الأراضي العربية حرصت السلطات الإسرائيلية دائماً على تهويد تلك الأراضي ، وتهجير سكانها العرب ، وما حدث في المناطق الفلسطينية المختلفة ، في منطقة النقب كذلك ، وفي هذا النطاق ، تشير المعطيات إلى : « أن (٨٤) ألف مواطن عربي — بدوي- سكنوا منطقة النقب في عام ١٩٤٨ ، ولم يبق منهم سوى (١٣) ألف مواطن ، تم تركيزهم في مناطق عديدة مثل بئر السبع ..." (٤٤) .

تعتبر عملية تهجير عرب النقب من أهم مشاريع التهويد لتي وضعت ونفذت على نطاق واسع حيث اعتبرت هذه المنطقة من وجهة النظر الإسرائيلية موقعاً طبيعياً لتطوير الصناعة والسياحة والزراعة ، وبالتالي استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين والمهجرين اليهود القادمين من شتى أنحاء العالم ، وفي إطار خطتها الرامية إلى تهويد النقب بالكامل والاستيلاء على الأرض وتهجير أو عزل أصحابها الأصليين ، عملت سلطات الكيان الإسرائيلي على تجميع فلسطيني النقب الذين أصبح عددهم اليوم يتراوح بين (٥٠-٦٠) ألف عربي ، في (٧) تجمعات سكنية محاصرة مفصولة عن بعضها البعض وذلك بعد " أن تم مصادرة كل أراضيهم البالغة مساحتها أكثر من مليونين ونصف دونم زراعي قبل العام ١٩٤٨ ، ولم يبق منها بين أيدي السكان العرب الآن سوى حوالي (١٥٠) ألف دونم فقط ، تسعى تلك السلطات للاستيلاء عليها أيضاً ، وقد شرعت السلطات في تنفيذ مشروع تجميع عرب النقب في التجمعات السكانية السبعة منذ نهاية الستينات ، أما التجمعات فهي : راهط وهي أكبر تجمع سكاني عربي في النقب ، والبالغ تعداد سكانه حوالي (١٧) ألف نسمة ، ثم تل السبع

، وبعده عرعرة، واكسيفة، ثم الشقيب، وأخيراً اللقية وحورا" (٤٥).

ورغم إصرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تهويد ما تبقى من أراضي النقب بأيدي الفلسطينيين هناك فإنهم صمدوا وتحدوا وبقوا، وما يزال الصراع مستمراً ضد محاولات تلك السلطات وبالذات في أراضي تل المالحة، والمدية وعرب الزبيدات وعرب السراديح وغيرها.

وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة "معاريف" على لسان البروفسور يرمياهو برنوير قولة: "إنه من المتوقع أن يتم توطين حوالي (٢٥٠) ألف مهاجر يهودي جديد من الاتحاد السوفياتي في منطقة النقب" (٤٦)

د- ذرائع البناء غير المرخص

وعلى صعيد آخر ما يزال الصراع قائماً بين السلطات الإسرائيلية والمواطنين الفلسطينيين العرب حول ما أطلقت عليه تلك السلطات أسم « المنازل غير المرخصة » أو « البناء غير القانوني »، وكانت تلك السلطات قد قامت بتشكيل لجنه اسمها « لجنة ماركوفتش» التي تولت دراسة الأوضاع العمرانية وبناء المنازل الفلسطينية، وخرجت بتوصيات مضمونها « أن هناك في الجليل والمثلث والنقب أكثر من ستة آلاف منزل عربي أقيمت دون ترخيص، وصدرت بحقها أوامر هدم » (٤٧)، وقد طالبت اللجنة بالعمل على تنفيذ أوامر الهدم ضد المنازل العربية، وفي هذا النطاق، علق قاسم زياد مراسل صحيفة « عل همسمار » الإسرائيلية على هذه القضية ملخصاً إياها بقولة: « أن مشكلة البناء الذي يطلق عليه غير قانوني في الوسط العربي، هي مشكلة إنسانية مؤلمة، وبعض المسؤولين الحكوميين، يحاولون إضفاء « السياسة الأمنية » عليها مدعين بأن دوافع قومية هي التي تقف وراء البناء غير المرخص، وقد تمكنت دوائر حكومية من إقناع أجزاء كبيرة من الجمهور الإسرائيلي بأن البناء المتواصل يشكل خطراً على « أرض إسرائيل » أن هناك دوائر معادية هي التي تقف وراء .. وقيل أيضاً أن قسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية يقظ لهذه العملية الخطيرة، وأنه أعد خطة تهدف إلى تعزيز الاستيطان اليهودي في منطقة وادي عاره .. إن كل ذلك مقرون بتحريض ضد السكان العرب، إلى خلق حقائق تؤدي إلى تقليص منطقة البناء العربية » (٤٨٥٢).

وفي الإطار ذاته بلغت حملة سلطات الاحتلال ذروتها في عهد حكومة شارون أيضاً، حينما أشار المركز العربي للتخطيط البديل إلى « أن هناك تهديدات سلطوية إسرائيلية بهدف آلاف البيوت العربية، يصل عددها إلى نحو ٣٠ ألف بيت عربي في فلسطين ١٩٤٨، وذلك تمت ذريعة البناء غير المرخص » (٤٩).

وعلاوة على كل الإجراءات والحصارات العمرانية والتعليمية والخدماتية وغيرها ضد السكان العرب، حرصت دوائر وجهات إسرائيلية عديدة على أن تشن، بين آونة وأخرى، حملات تجريف

وتخريب وإتلاف ضد الأشجار والمزروعات العربية في لمناطق عديدة سواء في المثلث أو الجليل أو النقب ، وذلك تحت ذريعة أن تلك المناطق أما أن تكون « الأملاك الأميرية » أو « موضع نزاع مع السلطات » أو غير ذلك ومن الواضح أن الهدف من وراء هذه العمال هو محاصرة القرويين الفلسطينيين اقتصادياً ، حيث أنهم يعيشون على الزراعة ، وبالتالي ، فإن تدمير مزروعاتهم قد يؤدي – حسب اعتقاد السلطات الإسرائيلية – إلى يأسهم وتخليهم عن أراضيهم ، غير أن مسيرة صمود ونضال السكان الفلسطينيين الطويلة جاءت لتجهض كل هذه "الآمال" الصهيونية .

الترانسفير على قمة الجدل السياسي / الايديولوجي الاسرائيلي

اجراس الخطر الديموغرافي

كان من أهم تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى /١٩٨٧ - ١٩٩٣ ، هو ذلك التأثير الذي تركته على مسألة الصراع والتوازن والخطر الديموغرافي ، والتكاثر السكاني العربي الذي شكل ويشكل على الدوام " عقدة ديموغرافية أمنية استراتيجية " للإسرائيليين .

ذلك أن تلك الانتفاضة فتحت كافة ملفات الصراع والنكبة والحروب المحتملة، والتي يشكل العامل الديموغرافي عنصرا حسما كبيرا فيها .

ما دعا عددا كبيرا من كبار قادة ومفكري وباحثي الكيان الإسرائيلي إلى دق أجراس الخطر الراهن والقادم على «إسرائيل» جراء التكاثر العربي .

فاقترح اسحق بيرتس وزير الاستيعاب الإسرائيلي آنذاك على سبيل المثال : «إبعاد كل عربي يمس جندياً إسرائيلياً مع عائلته إلى لخارج » (١) ، في حين حذر رحبعام زئيفي زعيم حركة موليدت في خطاب ألقاه أمام مؤتمر الحركة من « أنه بعد عشر سنوات سوف يصبح أغلبية وستتحول إسرائيل إلى الدولة العربية رقم ٢٣ في الجامعة العربية » (٢) ، مشيراً إلى « أن جميع كيبوتسات الحارس الفتى – هشومير هتصعير – وعددها ٧٥ كيبوتساً كانت قد أقيمت على أنقاض قرى عربية تم ترحيل أصحابها " (٣) ، بينما ربط البروفيسور سرجيو دي – لفرجولا من الجامعة العبرية ما بين الهجرة اليهودية والصراع الديموغرافي قائلاً : " أن هجرة كل ١٠٠ ألف يهودي جديد تؤجل التوازن الديموغرافي بين العرب واليهود سنة أخرى " (٤) ، مشيراً إلى " أن التناسب بين العرب واليهود سوف يتقلص عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤٪ لليهود مقابل ٤٦٪ للعرب ، بينما سيصبح عام ٢٠١٥ متعادلاً ، ولكن ليصبح اليهود عام ٢٠٢٠ أقلية .

وفي ظل الانتفاضة المستمرة وأجواء حرب الخليج الثانية آنذاك ، تسارعت وتيرة الصراع الديموغرافي وتزايدت الأصوات الإسرائيلية الداعية إلى انتهاز فرصة الحرب لترحيل أكبر عدد من الشعب العربي الفلسطيني ، وكشفت صحيفة هآرتس عن حمى الأجواء " الترانسفيرية " الإسرائيلية قائلة : " عندما تندلع النار في الخليج ، فإن حالة من الفوضى الهائلة ستحل حولنا أيضاً ، فكم ستستمر الأزمة ؟ أيام ..؟ أكثر ؟ وما الذي سيحدث في الأردن وسوريا ، أو هنا في المناطق ؟ .

هناك من بين الإسرائيليين المنزعجين من ذلك كثير من السياسيين من الوسط وحتى اليمين ، وهناك ضباط ومسؤولون كبار ، كلهم يتحدثون في هذه الأيام فيما بينهم بتفاؤل قائلين : " قد تخلق هذه الفوضى العالمية حولنا لحظة تاريخية ، يمكن أن نقوم خلالها بطرد كثير من السكان العرب ، وتنفيذ شيء من سياسة الترانسفير التي كثيراً ما نتحدث عنها " (٦) .

هذا ما أورده داني روبنشتاين في مقدمة المقالة التي نشرتها الصحيفة حول تنامي أفكار وآمال ترحيل الفلسطينيين من الوطن المحتل إذا ما اندلعت النيران في الخليج .

وأضاف روبنشتاين في مقالته : " لقد وجدت إشارة إلى ذلك على سبيل المثال في الأقوال التي

أدلى بها أحد المقربين من شامير (كما ورد في مقالة عوزي بنزيمان في هآرتس ١٩٩٠/٨/١٧ إذ قال : " أحد الأشخاص القريبين من شامير أكد هذا الأسبوع : إذا انجرت إسرائيل إلى الحرب نتيجة للوضع ، وإذا تجرأ الفلسطينيون في المناطق خلالها على التشويش علينا ، فإنهم سيجدون أنفسهم وراء الحدود " (٧) .

ويتابع روبنشتاين قائلاً : " أن فئات واسعة في الرأي العام الإسرائيلي مهيأة لأفكار طرد العرب منذ وقت طويل ، وليس فقط بين المجموعات المؤيدة لكهانا ، وإنما أيضاً ناخبي حركات سياسة شرعية قامت في العقد الأخير مثل تسومت ، هتحيا ، وموليدت طبعاً ، وبعض الأحزاب الدينية ومجموعات من الليكود .. فلدى كل هؤلاء يمكن أن نجد درجات متفاوتة من التأييد لترحيل العرب حين اللزوم .

أن هذه الأجواء الإسرائيلية معروفة ، وهي ليست ثمرة سنوات الصراع الطويلة فقط ، وإنما هي نتيجة سياسة أمنية طويلة ، خضع العرب فيها في المناطق لوضع مكانتهم فيه متدنية ، وذلك بهدف تقليص عدد العرب بسبب " الخطر الديموغرافي " (٨) .

وعلى أرضية تلك الحمى الترانسفيرية ذاتها : " عقد كبار المسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي في منطقة الشمال اجتماعاً مغلقاً لبحث موضوع " عرب إسرائيل " ، وأكد مسؤول رفيع المستوى أكثر من مرة " أنه لا يوجد حل ديموغرافي لعرب إسرائيل " ، وخلال النقاش أوضح " بأن اصطلاح ترانسفير ترجم في أوساط الكثيرين في القيادة الأمنية على أنه إخراج شعب " ، ولم تثر هذه الأقوال أحداً ، واستشف من أقوال المسؤول أنه على جهاز الأمن الإسرائيلي أن يستعد لاحتمال وقوع حرب أهلية يكون حلها ترحيل عرب المناطق وعرب إسرائيل .. ويبدو أن هذا هو الرأي الذي أخذ يتبلور في أوساط المزيد والمزيد من منفذي السياسة الإسرائيلية " (٩) .

وعاد البروفيسور دي – لافرجولا رئيس القسم الديموغرافي في معهد اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية بعد أقل من عام على تصريحه المشار إليه ، ليعرب عن ارتياحه من موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي التي جلبت إلى " إسرائيل " نحو مليون غاز يهودي جديد ، فقال : " أن عدد المواطنين العرب كان سيتساوى مع عدد اليهود (في فلسطين كاملة) عام ٢٠٠٥ لو لا موجة الهجرة اليهودية الكبيرة " (١٠) ، ثم عاد وأعرب عن اعتقاده بـ: " أن هجرة مليون يهودي آخر إلى إسرائيل ستؤخر موعد المساواة العددية سنة ٢٠١٥ ، وأن هجرة مليون ونصف يهودي ستؤخر موعد المساواة العددية بين العرب واليهود حتى سنة ٢٠٣٠ " (١١) .

• صدمة رابين وبيريز من التكاثر العربي :

ورغم ما تركته حرب الخليج وتدمير العراق من آثار بالغة السلبية على الوضع العربي وميزان القوى العربي مع الدولة العبرية بشكل عام ، وعلى الوضع الفلسطيني والانتفاضة الفلسطينية

بشكل خاص ، ورغم أن « إسرائيل » خرجت المنتصر الكبير من تلك الحرب التدميرية ، ورغم دخول الفلسطينيين والعرب في نفق « خيار السلام » إلا أن الهاجس الديموغرافي لدى القيادات الإسرائيلية ، لم تخف وطأته ولم يختف فعله ، رغم غيابه عن الإعلام الإسرائيلي خلال المرحلة الأولى من المفاوضات واتفاقية أوسلو ، إذ ظهر ذلك الهاجس بقوة ملفتة للانتباه لدى اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك كما لدى وزير خارجيته شمعون بيريز حيث قررت القيادة السياسية الإسرائيلية ، أن تعلن عن ذهولها ودهشتها من عدد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن التكاثر السكاني العربي ، إذ أشارت صحيفة معاريف إلى « صدمة اسحق رابين وشمعون بيريز وزير خارجيته من المعلومات المتعلقة بعدد السكان الفلسطينيين » (١٢).

« تقول تلك المعطيات الإحصائية التي تحولت إلى عناوين رئيسية للصحف الإسرائيلية ، فور الافصاح عنها ، أن عدد المواطنين الفلسطينيين يصل (في ذلك الوقت) إلى حوالي مليونين وأربعمائة ألف نسمة ، وكانت « التقديرات » الإسرائيلية السابقة ، تشير إلى أنه يعيش في الضفة والقطاع – مليون وثمانمائة وخمسون ألف فلسطيني فقط ، وقد جاءت " الدراسة " الإسرائيلية لتزيد هذا الرقم بنسبة ثلثه ، ولتصدم رابين وبيريز معاً ، وكأنهما كانا يتوقعان عكس ذلك تماماً ، أو أن في الأمر شيئاً يتجاوز حكاية الصدمة ، وتصريحات الدهشة والذهول ، إلى مسائل أخرى ذات علاقة بعملية السلام الجارية ، واللاجئين والنازحين الفلسطينيين ، وتنفيذ الشق الثاني من اتفاق أوسلو ، إضافة إلى الوجود الفلسطيني داخل إسرائيل نفسها ، منذ العام ١٩٤٨ " (١٣) .

يقول رابين في لقاء أجرته معه صحيفة " معاريف " نفسها ، إلى جانب المعطيات الاحصائية المعنية " أنه يقيم الآن في إسرائيل والمناطق الفلسطينية ، أربعة ملايين يهودي ، ونحو ثلاثة ملايين ، أن لم يكن أكثر ، من الفلسطينيين ، بينهم تسعمائة ألف ، إلى مليون فلسطيني آخر يقيمون داخل الخط الأخضر " ، ويعني بالخط الأخضر ، حدود العام ١٩٦٧ " (١٤) .

وأما شمعون بيريز فيقول في لقاء معه ، أجرته نفس الصحيفة ، أنه " يتضح أن هناك عدداً أكبر من السكان الفلسطينيين ، يزيد عن تصورنا " (١٥) .

وكان رابين قد أكد من جهته ، في تعقيب مباشر على هذه المعطيات ، على " أنه طلب إعادة فحص الدراسة التي لم تفصح المصادر الإسرائيلية عن ماهية الجهة الإسرائيلية التي قامت بها ، ومتى كان ذلك ، وقال أنه ستتم دراسة أخرى ، أكثر جذرية لمعرفة عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لأن تلك الأرقام تبدو كبيرة جداً ، وأكثر مما كنا نعرف ، وأضاف أنه لا يريد أن يضيف شيئاً آخر على ذلك " (١٦) .

ومن الضروري ، الإشارة في هذا السياق ، إلى أنه سبق لصحيفة الـ " جيروزاليم بوست " الإسرائيلية ، الناطقة بالإنجليزية ، أن نشرت قبل بضعة أيام من صدمة رابين معطيات إحصائية أخرى ، تتعلق بالواقع السكاني " الديموغرافي " لمدينة القدس ، بالذات حيث أعلنت عن ذعرها ،

من تناقص عدد الإسرائيليين اليهود في المدينة ، مقابل تزايد وتنامي عدد المواطنين الفلسطينيين المقدسيين .

تقول تلك المعطيات المقدسية التي كشف النقاب عنها أحد تقارير البلدية برئاسة أيهود أولمرت ، " نسبة الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة بشطريها الشرقي والغربي ، ارتفعت خلال الفترة من العام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣ ، من ٢٧,٩ بالمائة ، إلى ٢٨,٣ بالمائة ، في الوقت الذي انخفض فيه الوجود اليهودي من نسبة ٧٤,٢ بالمائة في العام ١٩٦٧ ، إلى نسبة ٧١,٧ في العام ١٩٩٣ .

وتضيف هذه المعطيات ، أن أكثر من ٢٠ بالمائة من حوالي ٤٥,٠٠٠ يهودي كانوا هاجروا إلى القدس واستوطنوا فيها ، قد غادروا المدينة ، وتركوها دون رجعة ، خلال السنوات الخمس الأخيرة " (١٧) .

• التقرير الاستراتيجي للحكومة الإسرائيلية

يبدوا أن ذهول ودهشة رابين وبيريز من التكاثر السكاني العربي والخطر الديموغرافي تواصل فعلهما ومفعولهما تراكمياً حتى في عهد حكم الليكود برئاسة نتنياهو ، إلى أن انعكس ذلك الهاجس الديموغرافي الصهيوني في أول تقرير استراتيجي حكومي إسرائيلي يصدر عن الحكومة الإسرائيلية منذ إقامة الدولة العبرية .

وجاء التقرير الاستراتيجي الحكومي الإسرائيلي شاملاً في مضامينه وتفاصيله وتوصياته التحريضية العنصرية ضد التواجد العربي في فلسطين ، حيث « وصف التقرير الفلسطينيين في داخل « الخط الأخضر «

(فلسطين ٤٨) ، أنهم يشكلون تهديداً استراتيجياً لإسرائيل « (١٨) .

وقالت صحيفة « معاريف « التي أكدت حصولها على قسم من التقرير أن نص التقرير الذي يقع في خمسين صفحة بالإجمال وضع خلال الأسابيع الخمسة الأخيرة (قبل الإعلان عنه) .

وأكد التقرير بشكل خاص أنه ، قد يكون للعرب الإسرائيليين مطالب ثقافية وتربوية ومؤسساتية وقد يطالبون بحكم ذاتي سياسي (١٩) .

واعتبر أيضاً أن « إقامة كيان فلسطيني بحكم ذاتي سيؤدي إلى صدمة عاطفية لدى العرب الإسرائيليين وسيولد تطلعات انفصالية (٢٠) .

ورغم أن مستشار رئيس الوزراء لشؤون العرب الإسرائيليين موتي زاكن نفى بشكل قاطع تأكيدات صحيفة « معاريف « ، وأعلن في تصريح للإذاعة الإسرائيلية « أن التقرير الذي تحدثت عنه « معاريف « لا وجود له ، أن أي شخص لم يضع ولم يسلم ولم يقرأ مثل هذا النص هناك حتماً مناقشات لا نهاية لها في الأوساط الجامعية ، ولكني أقول باسمي الشخصي وباسم رئيس الوزراء أن العرب الإسرائيليين لا يشكلون تهديداً استراتيجياً ، أنهم أقلية نتعايش معها « (٢١) .

وكانت الإذاعة الإسرائيلية قد أعلنت أنه تم سراً تشكيل لجنة من سبعة وزراء برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مكلفة برسم « سياسة جديدة » حيال العرب الإسرائيليين ، ولا سيما بغية مواجهة خطر محتمل يتمثل بتصاعد العنف الأصولي لإسرائيل » (٢٢) .

وقالت صحيفة معاريف أيضاً : « يقترح وزراء إسرائيليون كبار وأوساط استخبارية رسمية في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية وللمرة الأولى منذ إقامة إسرائيل ، التعامل مع العرب في إسرائيل وكأنهم « يشكلون خطراً استراتيجياً محتملاً (٢٣) .

وورد في وثائق أعدتها أوساط رفيعة المستوى في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية وصلت إلى الصحيفة : « تتوفر للعرب في إسرائيل المقومات المطلوبة لحكم ثقافي تعليمي وسياسي ومؤسساتي ، وتتوفر لهم أيضاً اللغة الرسمية والبنية القضائية ، وستستمر هذه التوجيهات إذا لم تتخذ الحكومة خطوات لدمجهم ولزيادة مستوى المساواة » (٢٤) .

وورد في التقرير أيضاً « كفرضية عمل خطيرة ستؤدي إقامة الكيان الفلسطيني إلى زعزعة أركان جزء من العرب في إسرائيل وستضاعف من تطلعاتهم الوطنية » (٢٥) .

وتضمن التقرير آراء خبراء عثروا على وجه شبه بين العرب في إسرائيل وبين السوداتين في تشيكوسلوفاكيا .. وورد في التقرير : « السوداتيون تعاطفوا وأيدوا الألمان الذين كانوا يشكول الأغلبية جغرافياً وحضارياً عام ١٩٣٠ ، ويجب نقل رسالة للعرب في إسرائيل تحظر عليهم تكرار هذا الخطأ » (٢٦) .

هذا وقد ضم المجلس المشار إليه ، كلا من الوزراء في حكومة نتنياهو المشار إليها اسحق مردخاي وزير الدفاع وارئيل شارون وزير البنى التحتية وابيغدور كهلاني وزير الأمن الداخلي والياهو سويسا وزير الداخلية وموشيه كتساب وزير السياحة المشرف على الشؤون العربية .. إضافة إلى بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء .

وعرض الوزراء التوجيهات السياسية المرغوب بها للعمل في القطاع العربي ، وتبادلوا مع ديوان رئيس الحكومة منذ ذلك اللقاء وثائق عمل كثيرة أعدها مسؤولون في الديوان لإعداد تقرير من المفروض أن يشكل أساس عمل للمجلس الوزاري في المداولات القادمة قريباً .

ويكمن التخوف الرئيس في أوساط الوزراء والمخابرات الإسرائيلية كما يتضح من التقرير في « التطورات الأيديولوجية الانفصالية » ، بما في ذلك « النظرة التي ترى بالدولة كدولة لجميع مواطنيها ، الأمر الذي يعني إلغاء الدولة اليهودية والكيان الصهيوني » .

ويعرض التقرير تفاصيل كثيرة حول « تصريحات خطيرة وانتهاكات » للقانون في القطاع العربي « تزعزع الثقة بصلاحيات الدولة » .

• أوتونوميا تعليمية

وأكد التقرير « يجب العمل على الحيلولة دون تطوير حكم ذاتي ثقافي لأنه يعني « تعليم بتوجهات وطنية عربية قد تكون معادية » ، ولأنه لم تجر أي محاولة لإقامة شبكة تعليمية بلغة واحدة فقط، يجب إدخال قيم إسرائيلية مشتركة عن السلام والتعايش والمساواة إلى شبكة التعليم العربية » (٢٧) .

ومن بين التوجهات بهذا الصدد « إيجاد ميزان مصالح مقابل ميزان الرعب ، يوجد لدى العرب في إسرائيل إحساس بأن لديهم الكثير مما قد يخسروه ، ويجب تشجيع هذا الإحساس لكن بنفس الوقت التركيز على المصالح المشتركة ، يجب دمج مدرسين يهود في المدارس العربية وبالعكس ، ويجب التركيز على السيادة الإسرائيلية أيضاً من خلال عرض الإعلام الإسرائيلية والشعارات الوطنية في جميع المؤسسات البلدية والعامة » (٢٨) .

• منع تعدد الزوجات

هذا وكان من بين التوصيات التي عرضها وزراء في مداولات المجلس الوزاري الاسرائيلي في حينه:

• شارون-سابقا : « يجب فرض قانون منع تعدد الزوجات في القطاع البدوي ويجب الإسراع باستكمال المخططات الهيكلية للقرى العربية » (٢٩).
• رفائيل آيتان وزير الزراعة سابقا « يجب وقف إجراءات جمع شمل العائلات واحتضار نساء من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى داخل إسرائيل ، والذي لا يخدم في الجيش لا يتم قبوله في مجال الدراسات الأكاديمية قبل سن ٢١ عاماً ».(٣٠)
• اسحق مردخاي وزير الدفاع-سابقا : « يجب أعداد برامج رسمية تتناول البدو في النقب والحرم القدسي الشريف ومنطقة خط التماس ، ويجب منع نشاطات العرب في إسرائيل وفي المناطق » (٣١) .
• افيغدور كهلاني وزير الأمن الداخلي-سابقا : « نشر شبكة استخبارية وزيادة عدد رجال الشرطة وتقليص استخدام رجال حرس الحدود » (٣٢) .

•ردود الفعل العربية – تحريض عنصري

وفي أعقاب الإعلان عن التقرير نشبت عاصفة من ردود الفعل العربية الغاضبة التي وصفته « أنه تحريض عنصري ضد المواطنين العرب » (٣٣) ، ووصف الممثلون العرب التقرير على « أنه تحريض ضد السكان العرب وتهديد لهم ، وتخويف للسكان اليهود وردعهم عن التعايش والتعاون » (٣٤)، وأعلنت لجنة المتابعة العربية العليا لشؤون عرب فلسطين ١٩٤٨ عن شجبها للتقرير واصفة إياه بـ: « المعادي والعنصرية ، ويكشف الوجه الحقيقي اليميني والعنصري لحكومة نتنياهو

» (٣٥)

وبينما وصف الوهاب دراوشه التقرير بـ«الوثيقة الظالمة » (٣٦) ، قال رئيس المجلس المحلى لكفر بره الشيخ كمال الريان « أن التقرير تحريض سافر يهدف إلى إلغاء الوجود العربي » (٣٧)

إلى ذلك اجمع قادة المجتمع العربي في فلسطين ١٩٤٨ ، على «رفض التقرير الاستراتيجي الحكومي الإسرائيلي والتصدي له وإحباط أهدافه » (٣٨) .

في ظل الانتفاضة الكبرى /٢٠٠٠.

إذا كان هناك عدد لا بأس به من الأصوات الإسرائيلية العنصرية التي دعت إلى انتهاز فرصة الحرب خلال الانتفاضة الأولى ، وحرب الخليج من اجل تنفيذ مخططات ترحيل أكبر عدد من الفلسطينيين فأن هذه الأصوات قد تكاثرت وتعززت وانتشرت خلال الانتفاضة الفلسطينية الكبرى /٢٠٠٠ ، وكلها تدعو إلى الاجتياح الشامل للمناطق الفلسطينية ، من أجل تدمير المجتمع الفلسطيني وبنيته التحتية ، وترحيل أكبر عدد من السكان الفلسطينيين ، كما سنتابع لاحقاً .

• استنتاجات سوفر

وكما كان البروفسور الإسرائيلي ارنون سوفر نبي التحريض العنصري الصهيوني ضد الديموغرافيا العربية في مراحل سابقة ، كذلك كان في مقدمة المحرضين العنصريين منذ المرحلة الأولي لانتفاضة ال /٢٠٠٠ ، حيث عرض في إطار يوم دراسي عقد في جامعة حيفا حول العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية ، " صورة قاتمة " بالنسبة للتكاثر السكاني العربي ، توصل في ختامها إلى استنتاجات تحريضية مكثفة جاء فيها :

«• ديموغرافياً – وفقاً للمعطيات فأن السكان اليهود يشكلون اليوم (أي في كانون أول /٢٠٠٠) ٧٣٪ من مجموع سكان إسرائيل ، وستنخفض هذه النسبة عام ٢٠٢٠ نتيجة للتكاثر الطبيعي الفلسطيني ورغم الهجرة اليهودية المستمرة إلى ٦٨٪ ، وإذا كان مجموع اليهود غربي النهر اليوم يشكلون أغلبية ضئيلة تصل إلى ٥١٪ فقط ، فأن هذه النسبة ستنخفض خلال ٢٠ سنة إلى ٤٢٪ ، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار احتمال عوده لاجئين فلسطينيين " (٣٩).

وقد جدول سوفر التناسب السكاني بين العرب واليهود كما يلي : (٤٠)

تركيبة السكان غربي النهر ٢٠٠٠ –٢٠٢٠ بالآلاف

«إسرائيل»	٢٠٠٠		٢٠٢٠ حسب التخمين	
اليهود	٤,٩٠٠	٪٧٣	٦,٤٠٠	٪٦٨
العرب	١,٨٠٠	٪٢٧	٣,٠٠	٪٣٢
المجموع	٦,٧٠٠	٪١٠٠	٩,٤٠٠	٪١٠٠
الفلسطينيون في الضفة والقطاع	٣,٠٠		٥,٨٠٠	
المجموع في كامل فلسطين	٩,٧٠٠	٪١٠٠	١٥,٢٠٠	٪١٠٠
نسبة اليهود منهم	٤,٩٠٠	٪٥١	٦,٤٠٠	٪٤٢

وعزز الكاتب اليساري « الإسرائيلي المعروف «يارون لندن » تحذيرات سوفر الديموغرافية ، حيث كتب في صحيفة يديعوت احرونوت يقول: .

« أن التكاثر الطبيعي للفلسطينيين قد يضع حداً ل» الحلم الصهيوني » (٤١) .

- **غازيت يدعو إلى نظام طوارئ**

وقد وصلت حملة التحريض العنصري ضد التكاثر السكاني العربي ذروة جديدة لها ، بالتوصية التي أطلقها الجنرال احتياط شلومو غازيت رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقاً الداعية إلى « إقامة نظام طوارئ غير ديموغرافي في إسرائيل يفرض قيوداً على نسبة المواليد لما تشكله من خطر ديموغرافي على إسرائيل » (٤٢) .

وقال غازيت خلال مؤتمر المجلس الصهيوني التابع للوكالة اليهودية «إسرائيل شعب بحاجة إلى ديكتاتورية لعدة سنوات » (٤٣) .

وعقد المؤتمر في كيبوتس « معاليه حميشاه » قرب القدس وشارك فيه مسؤولون كبار من قطاعات مختلفة في إسرائيل .

وتطرق غازيت الذي كان رئيساً للاستخبارات العسكرية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، في إطار حديث أجرته معه صحيفة « يديعوت احرونوت » إلى الأقوال التي أدلى بها في المؤتمر ، خصوصا حول ما اسماه « الأخطار الديموغرافية » التي تؤكد عدم توقع استمرار وجود أغلبية يهودية في إسرائيل فترة طويلة ، وذلك جراء نسبة ازدياد المواليد في القطاع العربي بالمقارنة مع نسبة ازدياد اليهود .

وقال غازيت أن « التهديدات الديمغرافية تشكل اليوم الخطر الأكبر على إسرائيل وإذا لم ندرك هذا وتتخذ كافة السبل المناسبة وعلى الفورفان دولة إسرائيل ستتوقف عن وجودها كدولة يهودية وصهيونية خلال جيل وكأقصى حد خلال جيلين » (٤٤) .

وفي ربط صريح ما بين اندلاع الانتفاضة في فلسطين وما بين التحريض العنصري الديموغرافي / السياسي / الأمني / ضد العرب، نشرت صحيفة هآرتس مقالة جاء فيها :

« لقد عادت المشكلة الديموغرافية في الآونة الأخيرة لتخضع للجدل العام، فرغم المحاولات المستمرة الرامية إلى تأخيرها، إلا أنه يتبين أن إحداث الشهور الأخيرة – اضطرابات أكتوبر في الوسط العربي في إسرائيل – أثارت مجدداً المشكلة بقوة لم نشهدها حتى الآن " (٤٥) .

وحسب كافة المعطيات والتطورات اللاحقة المتعلقة بذات البعد الديموغرافي، فقد أخذت المؤسسات السياسية الحكومية والحزبية والبرلمانية، والأمنية، والأكاديمية الاستراتيجية الإسرائيلية تولى اهتماماً مركزياً أكبر من أي وقت مضى ل" الخطر الديموغرافي العربي "، كما أخذت الأصوات الترانسفيرية – أي الداعية إلى ترحيل الفلسطينيين ترحيلاً جماعياً – تتكاثر لتمتد شاملة معظم أطياف المجتمع السياسي الإسرائيلي .

ولعل وثيقة هرتسليا الصادرة عن مؤتمر هرتسليا حول ذات البعد الديموغرافي تشكل الخلاصة المكثفة لتنامي أفكار " الترانسفير " الصهيوني نمواً سرطانياً .

مخططات وخرائط الترانسفير بين النظرية والتطبيق
في ظل الانتفاضة الفلسطينية الكبرى /٢٠٠٠

في ظل الانتفاضة الفلسطينية

استناداً إلى تلك العقلية والمنهجية الحربية العنصرية الصهيونية التي تقتنص الفرص التاريخية مثل الحروب الإقليمية ، من أجل تحقيق أهم أهدافها الاستراتيجية في فلسطين ، وهو تفريغ الأرض من أصحابها عبر حملات مبرمجة من – الترانسفير – الترحيل الجماعي للشعب الفلسطيني ، كما حدث في حروب سابقة ، فأننا نتساءل في هذه الأيام التي تشهد فيها فلسطين أسخن مواجهة وجودية بين الشعب العربي الفلسطيني ودولة الاحتلال ، عن آفاق واحتمالات هذه المواجهة ، وخاصة على مستوى ذلك البعد المتعلق بمخططات وخرائط " الترانسفير " الصهيونية ، واحتمالات إخراجها إلى حيز الوجود ووضعها موضع التطبيق في ظل الانتفاضة الفلسطينية الألفية المستمرة ...؟!!

نثبت بادئ ذي بدي أن التطبيق الصهيوني لمخططاته وخرائطه الترانسفيرية ، إنما يستدعي من جهة أولى إسقاط الخيار السياسي التفاوضي ، بينما يستدعي من جهة ثانية خلق أجواء حربية ساخنة جداً على الصعيد الميداني ، في حين يستلزم من جهة ثالثة خلق مناخ دولي متفهم للحرب التي تشنها الدولة العبرية ضد الشعب الفلسطيني .

فعلى الصعيد السياسي لم نعد نحتاج إلى إثبات أن كامب ديفيد – ٢ – كانت آخر المحطات التفاوضية الحقيقية، وأن الحرب التي أعلنها باراك وواصلها شارون بعده إنما أسقطت تماماً الخيار التفاوضي أو أجلته على أقل تقدير إلى أجل غير منظور ، بينما اعلن شارون- في عهده- ليل نهار " أنه لا يعتزم إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين" (١) ، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك بـ " مطالبته الولايات المتحدة بالمساعدة في تعديل بنود معاهده السلام المصرية – الإسرائيلية التي وقعت في كامب ديفيد عام ١٩٧٨ على أن يكون التعديل استجابة للظروف والمتغيرات الجديدة في المنطقة " (٢)

وبينما سعى شارون إلى " البدء بعملية تسوية تدريجية مع الفلسطينيين على أساس اتفاقيات مرحلية بعيدة المدى وإنهاء حالة الحرب " (٣) ، في محاولة ابتزازية منه لجر الفلسطينيين إلى شرك مخططاته السياسية تحت إرهاب طائراته ودباباته ، تشير المعطيات المتراكمة إلى " أن شاورن يبحث عن ذريعة لدفن اتفاقيات أوسلو – بلا رجعة – " (٤) .

أما على الصعيد الإعلامي التحريضي ، فلم يمر يوم دون أن نسمع أو نقرأ تصريحاً يتهم الفلسطينيين بـ " الإرهاب والعنف " وقد وصل التحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ذروته حينما أعلن شاؤول موفاز رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع سابقا " أن السلطة الفلسطينية تحولت إلى كيان إرهابي " (٥) ، وأشارت مصادر سياسية وأمنية وإعلامية إسرائيلية عديدة في أعقاب ذلك إلى " احتمال تدمير السلطة الفلسطينية تدميراً شاملاً " (٦) ، كما جاء على لسان بنيامين بن اليعازر وزير الحرب الإسرائيلي سابقا عندما هدد قائلاً :

" أن عرفات قادر على وقف الهجمات خلال يومين وعليه أن يقرر ما إذا كان سيقود الفلسطينيين إلى التدمير أو إلى البناء " (٧) .

كل ذلك إلى جانب الحملات الإعلامية الإسرائيلية المركزة التي تحدثت عن أكاذيب وأحابيل " وقف إطلاق النار " ، و " ضبط النفس " ، و " أن مخزون ضبط النفس لدى إسرائيل قد نفذ – كما أعلن بن اليعازر " (٨) ، وذلك من أجل اضفاء شرعية دولية على حربها الدموية التدميرية ضد الشعب الفلسطيني ، وفي محاولة بائسة لتجريم هذا الشعب بـ " الإرهاب " ، وتجريده من حقه في رفض الاحتلال والمطالبة بالاستقلال .

وعلى الصعيد الحربي الميداني فـ " إن كافة المؤشرات كانت تؤكد أن الأوضاع سارت وتسير نحو التصعيد والحرب " (٩) ، و " أن المسافة بين ما يجري والمواجهة الشاملة – الحرب – أقصر من أي وقت مضى ! " (١٠) ، و " أن احتمالات الحرب الشاملة باتت كبيرة حسب تقديرات الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية " (١١) .

ولا شك أن ديناميكية الأحداث والمواجهات الجارية في فلسطين ، وخاصة على صعيد سياسة الاغتيالات المنهجية الإسرائيلية ضد نشطاء الانتفاضة الفلسطينية تدفع الأوضاع بقوة متزايدة باتجاه الاجتياح الشامل والحرب الشاملة ..

- فهل كان شارون يبيت نكبة – ترانسفيرية – جديدة للفلسطينيين في ظل هذه الحرب .. ؟!

- وماذا يقول المناخ والمزاج السياسي / الأيديولوجي العام في الكيان الإسرائيلي في هذه المسألة... ؟!

• أفكار الديموغرافيا والترانسفير عند شارون :

على خلاف حزب العمل الذي تبنى شعارات جغرافية مثل : « السور والبرج » و « والمحراث الذي يرسم حدود الاستيطان اليهودي » ، وغير ذلك من الشعارات التي عمل بها زعماء ذلك الحزب على مر العقود الماضية ، تبنى زعماء حزب الليكود وعلى رأسهم شارون-قبل اسلاخه عن الليكود وتشكيله حزب كديما- بالمقابل شعارات ديموغرافية ، وقد أوضحت مقالة نشرتها صحيفة هآرتس العبرية هذا الفرق بين الحزبين قائلة : « إن الليكود لا يحارب من أجل الحدود الأمنية الجغرافية، وإنما من أجل أهداف ديموغرافية في وسط السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة .. وفي سلوان وأزقة البلدة القديمة للقدس الشرقية .. وبمعنى ثانٍ ، أن الحرب الديموغرافية التي يعلنها ويعمل بها الليكود تستدعي إنشاء ميليشيات يهودية في المناطق الفلسطينية ، من أجل إظهار القوة والسيادة الإسرائيلية في قلب رام الله ونابلس والبيرة .. أما أهداف الحرب الديموغرافية الليكودية فهي المس بنابلس وقلقيلية وطولكرم .. الخ ، ومطاردة السكان ، وزعزعة أمنهم النابع من

قوتهم الوحيدة المتمثلة بعددهم الكبير ، والضغط عليهم .. وإجبارهم على الرحيل والانتشار في أنحاء ٢٢ دولة عربية ، وذلك على طريق تحقيق الانتصار الديموغرافي المنشور لليهود » (١٢) .

وعززت صحيفة هآرتس العبرية ذات التوجهات الليكودية ذاتها حينما أوضحت في تقرير شامل « الفرق بين شارون وباراك -آنذاك- » « أن شارون لا يفكر إلا بمفاهيم الاستيطان ، وقوة الحقائق على الأرض .. والسيطرة عليها .. ودونم هنا ودونم هناك » (١٣) ، كما أشارت صحيفة هآرتس في وقت لاحق إلى « أن إقامة المستوطنات الجديدة ، إنما هي هواية قديمة محببة إلى رئيس الوزراء شارون ، وقد سيطرت هذه النزعة في عهده على عدد من الوزراء ، وذلك في إطار خطة شاملة للحرب الديموغرافية ضد الوجود العربي » (١٤) .

وكان شارون قد أوضح منطقه الديموغرافي في سياسة إقامة المستوطنات الجديدة في مقاله له نشرت في نشرة « الأرض » حيث قال : « يتحدثون كثيراً عن التغير السلبي الذي طرأ على الميزان الديموغرافي في النقب – مثلاً – بين العرب واليهود ، واعتقد أن هذه ليست المشكلة الأساسية ، حيث أن الميزان الديموغرافي يمكن تغييره بسهوله جداً ، عبر إقامة مدينة كبيره أو عدة مدن متصلة ليحدث التحول الديموغرافي لمصلحتنا فوراً ، ولنتحول إلى أغلبية يهودية ، ولكن الميزان الديموغرافي الإيجابي لا يضمن السيطرة على الأرض ، ومن أجل ذلك يجب الاستيطان في الكثير من الأماكن والمواقع " (١٥) ، ما يعني عملياً عند التطبيق سلب الأرض من العرب على أوسع نطاق ، وزرع ونشر المستعمرات اليهودية فيها على أوسع نطاق ، واستجلاب المهاجرين الغزاة اليهود وتوطينهم فيها بأكبر أعداد ممكنة وعلى أوسع نطاق أيضاً، ما يقود في المحصلة حسب اعتقاد ورؤية شارون إلى السيطرة الإسرائيلية الاستراتيجية على الأرض من البحر إلى النهر ، وإلى السيطرة الاستراتيجية المطلقة على السكان وإلى محاصرة وتسييج السكان العرب في مواقعهم وخنقهم والضغط عليهم وإجبارهم على الرحيل .

وعلى أرضية ذلك لم تكن تصريحات شارون المتكررة حول " الوطن البديل " عفوية ، وإنما شرحت أفكاره بأوضح صورة ممكنة حينما أعلن : " أن شرقي الأردن هو جزء من إسرائيل التاريخية " (١٦) محذراً " الفلسطينيين من مغبة الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية "(١٧) ، ملوحاً بصورة مبطنة بترحيلهم إلى الوطن البديل " ، ومعبراً بذلك أوضح تعبير عن جوهر فكره الاستراتيجي ذات البعد الترانسفيري – الترحيلي – ضد الفلسطينيين .

وفي ضوء ذلك .. و " في ظل كل هذه الكوابيس اليومية وأمام اللا ممكن الذي أضحى ممكناً في كل ليلة من ليالي الاحتلال ، ومع تزايد الخروقات الإسرائيلية التي لا يوقفها لا مبدأ ولا قانون، الا يجدر بنا أن نفكر في هاجس شارون الأبدي بالترانسفير أو الترحيل للفلسطينيين .. ألا

يجدر أن نتعامل مع الموضوع بجدية أكبر " (١٨) ، خاصة وأن المجتمع الإسرائيلي يوفر الأرضية الخصبة جداً لمثل هذا التوجه الصهيوني الترانسفيري .. !

• المجتمع الإسرائيلي – مستنقع الفكر العنصري / الترانسفيري :

علاوة على ذلك الزخم الهائل من الأدبيات والمواقف الإسرائيلية الواردة على لسان نخبة كبيرة من المفكرين والباحثين والسياسيين ، والموثقة في عدد كبير من الدراسات والتقارير والتصريحات ، انتعشت الفكرة الترانسفيرية ذاتها على نطاق أوسع من السابق في ظل الانتفاضة الفلسطينية الألفية المستمرة / ٢٠٠٠ ، كما تكاثرت الأصوات الإسرائيلية المنادية بها ، لتمتد من أقصى اليمين إلى تلك « الجماعات اليسارية » حسبما جاء أيضاً في الصحافة العبرية ، لنجد أننا أمام مجتمع إسرائيلي يتبلور على شكل مستنقع تفريخي لذلك الفكر العنصري الترانسفيري .

فإن « كانت الكتب المدرسية العبرية الحديثة ، وقصص الأطفال الإسرائيلية تصور الفلسطينيين على أنهم « مجرمون «ومثيرو شغب » «ومشبوهون»(١٩) وإن «كان البرفيسور دانيال من جامعة تل أبيب الذي درس ١٢٤ مدرسياً للصفوف الابتدائية والمتوسطة والثانوية في مجالات الأدب العبري والتاريخ والجغرافيا والمواطنة ، توصل إلى « أن الكتب المدرسية الإسرائيلية تمثل وجهة النظر التي تقول أن اليهود يخوضون حرباً مبررة وإنسانية ضد العربي .. » (٢٠) .

نقول إن كانت حتى الكتب المدرسية الإسرائيلية تربي أطفالهم على مثل تلك الأدبيات العنصرية الحربية العدوانية ضد الجنس العربي ، فإن أحزابهم وبرامجهم وأفكارهم السياسية تتساوق وتتواصل هي الأخرى مع أفكارهم العنصرية ذاتها .. كما أن نزعاتهم الاجتماعية والثقافية أميل بشكل خاص إلى النزعة العنصرية .. وفي هذه المسألة الاجتماعية التربوية الإسرائيلية أعد البروفيسور " افرايم ياعر " من جامعة تل أبيب دراسة بعنوان : نزعات الوحدة والانقسام في المجتمع الإسرائيلي أوضح فيها قائلاً : " يظهر البحث التجريبي بوضوح تام أنه على رغم الانقسامات والخصومات فإن الغالبية الساحقة جداً من الجماهير اليهودية في إسرائيل موحدة حول تطلعها ومسعاها إلى الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة ، وأولاً وقبل كل شيء من الناحية الديموغرافية ، وهذا المسعى يتفاعل بوصفه قوة موحدة (بين قوى اليمين واليسار) لا يمكن التقليل من أهميتها " (٢١) .

وفي المسألة الديموغرافية والخطر الديموغرافي العربي أيضاً أعرب " مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي " في جامعة حيفا عن توقعات ديموغرافية قاتمة حينما أعلن : " أن العرب سوف يتكاثرون ، والديموقراطية سوف تهتز ، وسكان الساحل سوف يرحلون ، وأن عدد السكان اليهود سوف يشكلون عام ٢٠٢٠ ما نسبته ٦٨٪ من سكان إسرائيل ، بينما سيرتفع عدد السكان العرب

(في فلسطين ٤٨ فقط) من ١,٣ مليون نسمه اليوم إلى ٢,١ مليون نسمه ، في حين سوف يزداد عدد الفلسطينيين في مناطق السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٣ ملايين اليوم إلى ٥,٨ مليون نسمه عام ٢٠٢٠ " (٢٢) ، بينما عاد البروفيسور ارنون سوفر أحد أبرز المحذرين من الخطر الديموغرافي العربي ليعلن : " أن مشكلة التكاثر السكاني الفلسطيني تعتبر في مقدمة المخاطر التي تواجهها إسرائيل ويجب حل هذا الخطر المرتبة الأولى " (٢٣) ،لتنفيذ المشكلةإلى مداولات لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ، وليتابع عدد من الأكاديميين والسياسيين الإسرائيليين تحريضهم أمامها ضد التكاثر السكاني العربي ، الأمر الذي اعتبره عدد من الأعضاء العرب في الكنيست الإسرائيلي على " أنه موضوع عنصري ، وأنه لا يحق للجنة الرسمية أن تصف العرب الذين يشكلون ٢٠٪ من سكان الدولة على أنهم قنبلة موقوتة " (٢٤) ، ليطل علينا البروفيسور في العلوم السياسية يحزقيل درور من الجامعة العبرية مؤكداً : " أن القضية الفلسطينية بمثابة فيروس عنيف يحتاج إلى علاج مكثف ، وخاصة في مجال التوازن الديموغرافي " (٢٥) .

الخلفية الدينية للحاخامات :

وعلى الأرضية ذاتها ، لم يتأخر كبار الحاخامات اليهود أيضاً بالإدلاء بدلوهم وتصريحاتهم وتحريضاتهم العنصرية ضد التكاثر العربي الفلسطيني في فلسطين ، فانبرى الحاخام مردخاي الياهو الذي أشغل منصب الحاخام الرئيس الإسرائيلي ، ويعتبر اليوم حاخاماً رئيساً لحزب المفدال ، ليوضح موقفاً أيديولوجياً من الأرض معلناً : " إن من يقول أن جزءاً من الأرض يعود للعرب إنما يكفر بالله " (٢٦) ، وليكمل الحاخام عوباديا يوسف الزعيم الروحي لحركة " شاس " المعادلة من جانبها الديموغرافي ، بتصريحاته العنصرية السافرة حينما أعلن : " أن العرب يتكاثرون كالنمل .. فليذهبوا إلى الجحيم ، ودعا رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون إلى إبادة العرب " (٢٨) ، في حين اصدر الحاخام الأكبر الرئيس لإسرائيل فتوى " تبيح سياسة الاغتيالات التي تنفذها إسرائيل ضد الفلسطينيين " (٢٩) ، وذلك بعد أن كان وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي زعيم حركة موليدت الذي اغتالته وحده من الجبهة الشعبية قد " وصف العرب بـ "القمل " ، وأنه يجب إلقاؤهم خارج إسرائيل " (٣٠) .

ما يذكرنا برواية النمل للكاتب الإسرائيلي اسحق اوربان ، التي تحدث فيها بصورة رمزية " يربط فيها ما بين النمل وبين الفلسطينيين في قدراتهم على البقاء ، وعلى تنظيم أنفسهم ومقاومتهم بعد كل محاولة لطمس وجودهم .. وكلما يزداد الإسرائيليون في اضطرادهم أو محاولات سحقهم يجدون أنفسهم مسكونين أكثر بالرعب والخوف – من تكاثرهم – " (٣١) ، ما يوضح لنا " أن تشبيه الحاخام يوسف للفلسطينيين بالنمل لم يأت من فراغ ثقافي وإنما من جفاف روحي وأخلاقي للزعيم الروحي " (٣٢) .

• **هل هو وقت الترانسفير ...؟**

ونأتي هنا أخيراً إلى السؤال الكبير الحرج : استناداً إلى كل ما سبق الإشارة إلية من كم المعطيات والوقائع والأدبيات المتعلقة بالفكر الترانسفيري: هل تبيت «اسرائيل» في ظل حكوماتها المتعاقبة إذن نكبة – ترانسفيرية – جديدة للشعب الفلسطيني ... ؟

هل هو يا ترى وقت الترانسفير وقد حان أوانه ...؟

يؤكد الكاتب الإسرائيلي مئير شتيغلتش في سياق معالجته لهذه المسألة قائلاً :

" أن الوقت يعمل لصالحهم ، ليس سريعاً ، وإنما بثبات ، والمقصود تلك القوى التي تؤيد خيار " الترانسفير " كحل شامل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ..إن القوى المؤيدة للترانسفير على اختلاف مبرراتها تتقوى من يوم لآخر .. وقد تحولت مسألة نقل السكان العرب في هذه الأيام إلى مسألة مشروعه في الجدل الإسرائيلي ، وستتحول في المرحلة القادمة إلى الموضوع المركزي للانتخابات القادمة ، وهي مسألة وقت فقط حتى تحظى بيافطات تنادي بـ " ترانسفير الآن " (٣٣) .

ويكشف الكاتب الإسرائيلي النقاب عن : " إن القوى الفاعلة من أجل ترحيل العرب كثيرة ، وقوية ، وراسخة في موقفها ، وهي تتغذى على حساب تحطيم عملية السلام ... وحسب اعتقادي فأن التفجير الترانسفيري سوف يحدث في نهاية العقد الحالي " (٣٤) .

وربما تخلق ديناميكية تطور الأحداث وتدهور الأوضاع إلى مستوى مواجهة شاملة الفرصة التاريخية لشارون وللنهج الترانسفيري ولدعاة الترانسفير كي يحولوا أفكارهم ومخططاتهم وخرائطهم الترانسفيرية إلى حيز التطبيق في لحظة يعتقد الكثيرون أن الحكومة الإسرائيلية لن تجرؤ على الأقدام على هكذا خطوة قد تهدد الاستقرار في المنطقة الشرق أوسطية كلها ...؟ .

وإن كانت التقديرات والمعطيات الفلسطينية تؤكد " أن الفلسطينيين الآن –اي في بداية انتفاضة الاقصى- في ذروة انتفاضتهم وتمردهم ضد الاحتلال ، وأن مهمة ترحيلهم لن تكون سهلة لوجستياً – حسب صحيفة يديعوت احرونوت العبرية ..." (٣٥) ، وأن أي عملية ترحيل للفلسطينيين قد تؤدي إلى انهيار معاهدات السلام مع مصر والأردن ، وقد تؤدي إلى مواجهة إقليمية مسلحة " (٣٦) ، إلا أن الخطط والخرائط الحربية العدوانية القمعية التنكيلية التركيعية المبينة ضد الفلسطينيين التي سحبتها حكومتاً باراك وشارون تباعاً ، إنما تقودنا باتجاه استخلاص واضح وهو : أن ما يجري على الأرض الفلسطينية على مدار الساعة من جرائم حرب صهيونية منهجية مبرمجة ، إنما هي حرب تستهدف التدمير الشامل للمجتمع المدني الفلسطيني بمدنه ومخيماته وقراه وبنيته التحتية برمتها ، مما قد يترتب عليه في اللحظة الحرجة المشار إليها عمليات ترانسفيرية – ترحيلية ضد الفلسطينيين ، قد " يصل عدد المشمولين فيها حسب بعض

المصادر الإسرائيلية إلى نصف مليون فلسطيني " (٣٧) ، أو ربما تذهب الأوضاع في تدهورها إلى أبعد من ذلك بكثير .. ؟

مما يستدعي جملة متصلة من الاستحقاقات والمهمات العاجلة على المستويين الفلسطيني والعربي .

فهل يرتقي أولى الأمر والنهي في العالم العربي إلى مستوى التحدي والتصدي لمشاريع الاحتلال الصهيوني في الاستعمار والتهويد والتهجير والتطهير العنصري ضد الجنس العربي في فلسطين وضد الحقوق العربية الراسخة المشروعة على امتداد مساحة الوطن الفلسطيني المحتل ؟!..



أهداف وخطوط وتوصيات وثيقة هرتسليا الاستراتيجية

المؤسسة السياسية – الامنية تفتح ملف الصراع الديموغرافي

تراكمت في السنوات الأخيرة جملة متزايدة من الإشارات والمعطيات الخطيرة التي تؤكد من جهة أولى : أن المؤسسة السياسية الأمنية الأكاديمية الاستراتيجية الإسرائيلية فتحت و/أو سحبت من الجارور ملف الصراع الديموغرافي المتفاقم على أرض فلسطين ، في الوقت الذي أخذت فيه تلك الأصوات المنادية بـ « ترانسفير » جماعي جديد ضد الشعب العربي الفلسطيني تتزايد وتتقوى من جهة ثانية ، ما أدى من جهة ثالثة إلى تراصف الأسئلة والتساؤلات الكبيرة المتفجرة المتعلقة باحتمالات الاجتياح العسكري الإسرائيلي الشامل للمدن والمخيمات الفلسطينية وتنفيذ مخططات وخرائط التهجير الشامل للفلسطينيين .

فوفق المؤشرات الإسرائيلية فإنه ما من موضوع راهن يحتشد حوله « إجماع قومي إسرائيلي » أكثر من موضوع « الصراع الديموغرافي العربي – اليهودي في فلسطين » و « الخطر الديموغرافي » الذي يشكله التكاثر العربي على الطابع اليهودي للدولة العبرية .

وقد تأجج الجدل الداخلي الإسرائيلي على مختلف المستويات حول هذه المسألة / المشكلة الاستراتيجية ، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الألفية المستمرة منذ نهاية أيلول /٢٠٠٠ ، ووصل إلى ذروته المحمومة أبان حكومة شارون الائتلافية التي ينتظر الشارع الإسرائيلي في معظمه منها الاجتياح الشامل للمناطق الفلسطينية والتخلص من الانتفاضة المقاومة ، ومن أكبر كم ممكن من الفلسطينيين ، عبر عملية تهديم وتدمير شامل للمدن والمخيمات والمؤسسات الفلسطينية ، وعبر ترحيل جماعي آخر لأعداد لا حصر لها من أبناء الشعب الفلسطيني .

ما شكل فزاعة مرعبة أخذ بعض الكُتّاب الصحفيين والمنظرين السياسيين في الدائرتين الفلسطينية والعربية يثيرونها على نحو تحذيري ملفت للانتباه ، وذلك إما على خلفية صادقة لدى البعض إزاء احتمالات اقتراف دولة الاحتلال لهذه الجريمة مرة أخرى بحق الشعب العربي الفلسطيني ، وبالتالي ينبغي إعداد العدة والاستعداد فلسطينياً وعربياً للتصدي لهذه الكارثة المحتملة ، وأما على خلفية « حق يراد به باطل » لدى البعض الآخر الذين يحذرون من أخطار ترانسفير جديد ضد الفلسطينيين باتجاه الشرق ، وحتى أنهم غمزوا بصورة غير مباشرة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية المجيدة هي المسؤولة عن مثل هذه التدهور ، وبالتالي يتوجب أن تتوقف قبل أن تشكل الذريعة القوية لحكومة الاحتلال وقبل أن تحل الكارثة – النكبة – .

ليس من قبيل المبالغة أن نثبت بالعنوان الكبير بداية أن الانتفاضة الفلسطينية الألفية المجيدة ، قد فتحت بقوة كافة ملفات القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني ، وفي مقدمتها ذلك الملف المتعلق بجرائم الحرب الصهيونية التي اقترفت (وما تزال مستمرة حتى يومنا) ضد الشعب العربي الفلسطيني ، وفي مقدمتها على نحو خاص تلك الجرائم المتعلقة بالتدمير الشامل للمجتمع المدني الفلسطيني بمدنه وقراه ومؤسساته وبنيته التحتية برمتها ، والتي أدت إلى ترحيل – ترانسفير – جماعي للشعب الفلسطيني ...

وما أشبه اليوم بالبارحة إذ واجه ويواجه الشعب العربي الفلسطيني في هذه الأيام المجيدة من تاريخه النضالي التحريري ذات النوايا والمخططات والخرائط الصهيونية المبيتة ، ولعل الأخطر منها على الإطلاق تلك النوايا والمخططات والخرائط (التي على ما يبدو يحتشد المجتمع الإسرائيلي وراءها اليوم أكثر من أي وقت مضى) الخاصة بالاجتياح والتدمير الشامل للمجتمع المدني الفلسطيني ، وبالترحيل الجماعي للفلسطينيين .

ولعلنا نشير في هذا الصدد حصراً إلى أن المجتمع السياسي / الأيديولوجي الصهيوني / الإسرائيلي وإن كان لم يسقط ولم يغفل أبداً من أدبياته وسياساته مسألة الصراع والخطر الديموغرافي العربي في فلسطين ، إلا أن الجدل الإسرائيلي الأشد استعاراً وهستيرية حول هذه المسألة برز بقوة على نحو ملفت للانتباه خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣ ، وعاد ليطل برأسه بقوة أكبر خلال انتفاضة الأقصى والاستقلال /٢٠٠٠ ليصل إلى ذروته في « وثيقة هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي » .

ما يستدعي بالتالي بإلحاح كبير متزايد فتح هذا الملف — الصراع الديموغرافي في فلسطين — على أوسع نطاق ممكن ، ليس فقط من أجل عرض وتوثيق المعطيات والوقائع ، وإنما الأهم من أجل التكيف والتأقلم الفلسطيني / العربي مع هذا الشكل من الصراع الوجودي بين العرب وبني صهيون في فلسطين ، باعتباره الشكل / الصراع الأساس الذي سيهيمن على امتداد مساحة فلسطين في المرحلة القادمة ، إلى جانب جملة أخرى من أدوات وأشكال الصراع ، سواء أكان ذلك في ظل الانتفاضة والمواجهات والحروب المحتملة ، أو في ظل « عملية تسوية سياسية عقيمة » تفرض صمت المدافع لمرحلة معينة .

يمكننا القول ببالغ القناعة ، أن الجدل السياسي / الأيديولوجي الترانسفيري الذي واكب المجتمع السياسي الإسرائيلي على مدى سنوات وجودة وحراكة ، قد بلغ أخطر ذروة له في ذلك المؤتمر الذي عقد في مستعمرة هرتسليا ، التي أقيمت على أنقاض قرية حرم سيدنا علي المدمرة ، ذلك المؤتمر الذي نظمه المركز المتعدد المجالات خلال الفترة ١٩،٢١ كانون أول /٢٠٠٠ ، وصدرت عنه وثيقة لم يجر تعميمها إلا في أواسط آذار /٢٠٠١ ، وقد تم تسليم الوثيقة من جانب المقيمين على المؤتمر في طقس احتفالي إلى الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساب ، مما يعزز الاعتقاد بأن القصد من وراء ذلك هو أن يلقي كتساب بثقله الكبير نوعياً مع وجود حكومة إسرائيلية يتزعمها حزب الليكود ، من أجل وضع مضامين الوثيقة تحت التطبيق بالسرعة الممكنة .

حملت الوثيقة عنوان المؤتمر : وهو « ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي — اتجاهات لسياسة عامة » ، وحسب اعتراف الصحافي الإسرائيلي يئير شيلغ في صحيفة هآرتس « فإن اليمين الإسرائيلي ما كان في قدرته أن يصوغ توصيات تعكس أفكاره العنصرية الترانسفيرية الجامحة بأفضل مما صاغته تلك الوثيقة » (١) .

وحينما نؤكد أن وثيقة هرتسليا هي أخطر ما أعد صهيونياً في موضوع الصراع الديموغرافي والتحريض العنصري ضد الوجود العربي في فلسطين، فذلك نظراً أولاً لعدد ونوعية المشاركين في المؤتمر، ونظراً ثانياً للتوصيات العنصرية الاستراتيجية الخطيرة التي تكثفت في الوثيقة .

فقد وقف على تنظيم المؤتمر شخصيات بارزة في المؤسسة الأمنية والأكاديمية الإسرائيلية، من ضمنهم اسحق حوفي ومئير عميت وشبتاي شبيط، وزلمان شوفال، والبروفيسور حاييم هراري، والبروفيسور أهود شفرينتسك، أما المحاضرون فكانوا من أبرز الشخصيات في المؤسسة الأمنية والسياسية والأكاديمية، فضلاً عن عدد الحضور الذي وصل إلى ٣٠٠ شخصية، وكما أعلن الدكتور عوزي أراد رئيس المؤتمر والعقل المحرك والمنظم له (وكان المستشار السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو) : « أن من لم يحضر المؤتمر كأنه لا ينتمي إلى القمة الإسرائيلية »(٢) .

وفي أعقاب المؤتمر بلور القائمون عليه كافة الأفكار التي عرضت في سياقه في وثيقة واحدة، اشتملت على جملة كبيرة من التوصيات في مختلف المجالات الحيوية والاستراتيجية مثل : الأهمية الاستراتيجية ليهود الخارج، وأهمية البحث والتعليم التكنولوجي، والتأكيد على استراتيجية الردع وليس الدفاع فقط .

غير أن الوثيقة أولت الاهتمام الأكبر والمركزي لما أسمته : « التهديد الديموغرافي الذي يشكله السكان الفلسطينيون في مناطق الضفة والقطاع وداخل « إسرائيل » على « إسرائيل اليهودية » (٣) .

اهم المحاور والعناوين في وثيقة هرتسليا

وكي نتلمس الأفكار العنصرية الكامنة في وثيقة هرتسليا، وعلى وجه الخصوص منها، تلك الأفكار المتعلقة بالخط الديموغرافي العربي، والدعوات « الترانسفيرية » المنبثقة عنها، نقرأ أولاً وقبل كل شيء أهم المحاور والعناوين والنقاط التي اشتملت عليها الوثيقة (٤) :

١- إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، مشاكل الدولة الاثنية وحاجتها إلى مناعة قومية ناجمة عن النزاع اليهودي – العربي، الذي يرافق الحركة منذ بدايتها .

المصطلحات « مناعة قومية »، « وحدة الهدف »، « الذاكرة الجماعية »، و« المسؤولية المتبادلة »، تتطرق إلى مجتمع الأغلبية اليهودية في إسرائيل، وليس بالضرورة إلى الدولة في مجملها، من وجهة نظر توطيد الأمن والمناعة القومية، ثمة ضرورة لإكساب قيم الصهيونية والذاكرة الجماعية اليهودية والصهيونية في أطر التعليم الرسمية وللتعبير عنها في الرموز الرسمية .

٢- من الناحية الاقتصادية – الاجتماعية يوجد في إسرائيل، بصورة عملية، جمهوران : أربعة ملايين إنسان يعيشون، بغالبيتهم، كمجتمع غربي – تكنولوجي، ومليونا إنسان – عرب وحريديم وعمال أجانب – يعيشون، بغالبيتهم، كمجتمع ذي خصائص اقتصادية واجتماعية من العالم الثالث .

الفارق المركزي بين هذين الجمهورين هو ديمغرافي : الزيادة الطبيعية في أوساط عرب إسرائيل « وفي أوساط الحريديم » هي ، كما في الشرق الأوسط كله ، من الأعلى في العالم ، الزيادة الطبيعية لليهود غير الحريديم أعلى بقليل فقط مما هي عليه في الدول الغربية والنتيجة هي أن الجماهير العربية « وكذلك الحريدية » فتية جدا ، وتضاعف نفسها كل ١٥-٢٠ سنة ، الزيادة العالية تشجع الفقر والتهميش وتشكل ضغطاً على البنى التحتية وعلى البيئة ، والتشريع الاجتماعي في إسرائيل يؤدي إلى تشجيع الزيادة الطبيعية للجماهير غير الصهيونية عن طريق نقل موارد من الجماهير الصهيونية .

٣- سد الفجوة بين الجمهورين يستوجب ، ليس تغيير السياسة الديمغرافية فحسب ، وإنما أيضا توظيف استثمارات كبيرة في التربية والتعليم وفي خدمات الصحة والرفاه للجماهير الضعيفة ، مقابل ذلك فإنه من أجل حفظ التفوق النوعي وتجهيز البنى التحتية المطلوبة لمجتمع تكنولوجي طافح بالمعرفة ، ينبغي استثمار موارد طائلة في تطوير أجهزة التعليم لدى الفئات القوية ، كذلك في تحسين البنى التحتية القومية في مجالي المواصلات والاتصال ، وبسبب محدودية الموارد ، فمن غير الممكن الاستثمار في المجالين – سد الفجوات والتقدم النوعي – في الوقت ذاته ، وتبعا لذلك ينبغي إعطاء أفضلية للتقدم النوعي .

٤- في حال استمرار الاتجاهات الديمغرافية فإن ذلك يضع تحديا أمام مواصلة وجود إسرائيل كدولة يهودية .

وتمثل أمامها استراتيجيتان بديلتان : تكيف وملاءمة ، أو كبح جماح ومواجهة ، استراتيجية المواجهة تستوجب سياسة ديمغرافية صهيونية حازمة وبعيدة المدى ، تعبيراتها السياسية والاقتصادية والتربوية تؤمن الطابع اليهودي لإسرائيل إلى مدى بعيد ، كذلك ستكون هناك ضرورة للعمل من أجل مأسسة وتوطيد وتوثيق عرى الصلة والعلاقة مع الشعب اليهودي في العالم ، الذي يشكل ظهيرا وعميقا استراتيجيا حيويا لإسرائيل .

٥- تقف إسرائيل أمام ثلاثة دوائر مواجهة ، من شأنها أن تتداخل بعضهما في بعض :

- دائرة محاذية – فلسطينية « بما في ذلك داخل إسرائيل ذاتها » وجنوب لبنان – لمواجهة في تكثيف أو تركيز منخفض ، أي : إرهاب ، حرب عصابات وعصيان مدني .
- دائرة قريبة – سورية مع إمدادات محتملة من جانب مصر والعراق وربما الأردن كذلك – لحرب في تكثيف عال، في اليابسة والجو والبحر .
- دائرة بعيدة – في عمق الأراضي السورية وفي العراق وإيران – لحرب استنزاف ضد الجبهة الداخلية بوساطة صواريخ أرض – أرض ، مع تصعيد محتمل نحو سلاح تقليدي .
- لقد بني «تساهل » (جيش الدفاع الإسرائيلي » لإنجاز مقدرة دفاع وردع معينة في الدائرة القريبة ، مع ردع وعقوبة ودفاع في الدائرة البعيدة أيضا .

حاليا كما في الماضي ، توجد إسرائيل في ذروة مواجهة داخل الدائرة المحاذية ، وفي أثناء ذلك فإنها تستخدم خليطا من الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية لتحقيق هدوء ودفع تسوية سياسية إلى الأمام – قدرة الصمود في مواجهة من هذا الطراز تستوجب الصبر والصلابة من جانب الجمهور كله .

٦- « تساهل » هو جيش كبير ، حتى بالمقارنة مع جيوش الدول الأوروبية العظمى – بريطانيا وألمانيا وفرنسا – لكنه يقل عنها ، بصورة ملموسة ، في الميزانية الجارية ، رغم ذلك فإن بقاءه ممكن لعدة أسباب من بينها التقلص العميق في المخزون الاحتياطي ، من خلال الاستناد على الفرضية القائلة أن حروبا في تكثيف عال في منطقتنا ستكون قصيرة .

المهمة الرئيسية الماثلة أمام البحث والتطوير العسكري خلال الجيل الأخير ، تتمثل في زيادة الدقة ومضاعفة عامل النار في ساحة المعركة ، بوساطة التسليم الموجة الدقيق .

من أجل إتاحة المجال أمام التزود بمنتوجات البحث والتطوير هذه في ظل ظروف تقليص ميزانية الأمن ، تم تقليص أطر قتالية عفا عليها الزمان من نظام القوات ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن عملية بناء القوة تعترضها صعوبات دائمة ، عقب غياب تخطيط موازنة ملزم لأفق الزمان المطلوب

٧- العملية السياسية الإقليمية التي بدئ بها قبل عقد من السنوات في مدريد استنفدت نفسها ، والمطلوب الآن هندسة تصميم جديدة لتنسيق عمليات التفاوض المستقبلية .

ليس في متناول أيدي إسرائيل بمفردها أن تبلور الصياغة المستقبلية ، لكن في مقدرتها أن تقرر فيما إذا كانت معنية ، عبر التنسيق مع الولايات المتحدة وأوروبا ، التوجه نحو بناء إطار متعدد الأطراف جديد للمفاوضات ، أم أنها تؤثر التمركز في مسارات ثنائية الأطراف ، وسواء تقرر هذا أم ذاك ، ينبغي إعطاء أفضلية لعمليات تسوية محسوبة وقابلة للتطبيق وتدريجية .

٨- على الرغم من ذلك ، ثمة إمكانية كبيرة لأن يستمر النزاع اليهودي – العربي ، في الجيل الحالي ويبدو في الجيل القادم أيضاً ، بالتأرجح بين الحرب والسلام ، بحيث تتداخل فيه المواجهات العنيفة مع المفاوضات السياسية .

سيتعين على إسرائيل من جهة واحدة ، أن تظهر تمسكها بالتسويات والتطبيع مع العالم العربي ، ومن جهة ثانية أن تكون جاهزة لحروب في مستويات تكثيف متغيرة .

حركة التأرجح بين العنف والهدوء توجب على إسرائيل الحفاظ على قدرة الردع لأمد بعيد ، بوساطة تنمية تفوق إسرائيل النوعي ، في القوى البشرية والتكنولوجيا والاقتصاد والمناعة الاجتماعية .

في السنوات الـ٦٠ والـ ٧٠ ، قاد البحث والتطوير العسكري ، الخاضع لسيطرة الحكومة وتوجيهها ، بالنشاط التكنولوجي المتقدم في البلاد ، وتغذى البحث والتطوير المدني من ثمراته – في القوى

البشرية والتكنولوجيا والإدارة .

حاليا انقلبت الآية ، وفي مقدور البحث والتطوير العسكري أن يتكئ على طاقات وموارد من البحث والتطوير المدني مصدر القوة الرئيسي — لإسرائيل الذي منه ينهل الاقتصاد والصناعة التكنولوجيا الرفيعة و « تساهل « تفوقهم — هو المورد البشري ، الذي يعتبر نوعيا في صلبه ، استنفاد هذا المورد يستوجب تطوير التعليم في جميع مستوياته وأطره .

٩- في المستقبل المنظور ستكون إسرائيل مطالبة بمواجهة مباشرة مع سيرورات تحمل في أحشائها مخاطر وجودية ، الفشل في هذه المواجهة أو التنصل منها من شأنهما التأدية إلى موت المشرع الصهيوني ، ومن هنا الحاجة إلى تحصين مناعتها ، وإلى تبني استراتيجية زيارة القوة في كل واحد من مداميك نفوذها .

هذه الاستراتيجية توجب ، أيضا ، تثبيت وتوطيد النظام الاجتماعي — السياسي ، تحسين نظام الحكم ترسيخ سلطة القانون ، ونشر روح الخدمة والتجند القومي — الى هنا بنود الوثيقة -»

• الديموغرافيا في وثيقة هرتسليا

وقد عالجت الوثيقة في إطار خطوطها الاستراتيجية كما يتبين من نصوصها خمسة مداميك أساسية ربطت فيما بينها ربطاً عضوياً تكاملياً استندت إليه في توصياتها الختامية ، والمداميك هي : المدماك اليهودي — السكاني - ، والمدماك السياسي ، والمدماك العسكري ، والمدماك الاقتصادي ، والمدماك التكنولوجي .

وما يعنينا هنا في سياق هذه الدراسة أكثر من غيره هو المدماك السكاني الذي عالجته الوثيقة كما يلي :

المدماك اليهودي —السكاني عام

« على فرض أن الاتجاهات الديموغرافية الحالية ستستمر ، فسيحصل في جيلنا منعطفان مهمان : الأول ، للمرة الأولى منذ قيامها ، ستصبح إسرائيل دولة يعيش فيها أكثر من نصف الشعب اليهودي ، بينما ستأخذ هذه النسبة في الازدياد ، والثانية أن الأقلية العربية في إسرائيل ستصل إلى ربع السكان ، وربما إلى أكثر من ذلك والأغلبية اليهودية في إسرائيل ستأخذ في التقلص بموجب ذلك .

• الاتجاهات الديموغرافية في داخل إسرائيل ومحيطها واسقاطاتها من ناحية طابعها وهويتها كدولة يهودية تابعة للشعب اليهودي ، تضع إسرائيل أمام تهديد كبير ، التهديد الديمغرافي لاستمرار وجود دولة إسرائيل هو الأكثر قربا ومعقولية ، وتيرة تطور التهديد - متسارعة ،

وتيرة السياسة القومية حيال التهديد – زاحفة .

• نسبة الولادة في أوساط المسلمين في إسرائيل « ٤,٦ مولود للمرأة » تكاد تكون ضعف نسبتها عند اليهود في إسرائيل « ٢,٦ مولود للمرأة » ونتيجة لذلك ، فإن واحدا من كل خمسة مواطنين إسرائيليين بالتقريب ، حاليا ، هو عربي مسلم ، وخلال السنوات العشرين المقبلة ، تصبح النسبة واحدا لكل ثلاثة .

هذه العمليات تحمل اسقاطات مهمة :

- زيادة الوزن الديموغرافي للأقلية العربية في إسرائيل ، تفرض امتحانا مباشرا وصعبا على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية - صهيونية ديموقراطية .

- من المتوقع أن تتفاقم التحديات الأمنية الناجمة عن الروابط والولاءات العربية للأقلية العربية في إسرائيل ، طالما بقي النزاع العربي – الإسرائيلي .

- للوسط العربي الآخذ في التزايد في إسرائيل خصائص اجتماعية – اقتصادية تجعله حجر الرحى في نمو إسرائيل ورفاهيتها ، وذلك لأن نسبة المشاركة في قوة العمل ، في أوساط السكان العرب ، هي نسبة متدنية « نساء وأولاد » ، ولهذا المعطى تأثير سلبي على نسبة الناتج القومي ، بشكل يجعله منخفضا بالنسبة للإنتاج في الدول المتطورة .

في المقابل يستهلك السكان العرب خدمات عامة « مخصصات تحويل ، مخصصات رفاه ، تعليم وصحة » بقدر يفوق ، بصورة كبيرة ، حصتهم النسبية من عموم السكان .

- يشكل شعور الغبن السائد في أوساط السكان العرب مجالا خصبا للتوتر والتذمر المتصاعدين ، اجتماع هذه التوترات مع الاغتراب السياسي ، الذي يتغذى هو أيضا من التحريض ، من شأنه أن ينعكس في مجموعة من السلوكيات العدائية والخطيرة ، من ناحية الحفاظ على القانون وسلامة الجمهور .

•بالنسبة للسكان الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية ، فإن مجموع عددهم في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ٢,٨ مليون نسمة .

- في أوساط هؤلاء السكان تجري عملية زيادة طبيعية أسرع بكثير مما هي عليه في أوساط عرب إسرائيل ، وعملياً فإن نسبة الزيادة الطبيعية في أوساط الفلسطينيين ، هي النسبة الأعلى من جميع الدول العربية «أكثر بضعفين ، مثلا ، عن نسبتها في مصر » السكان الفلسطينيون يضاعفون أنفسهم كل عشرين سنة .

- وكالات الأمم المتحدة منحت تعريفا خاصا للاجئين الفلسطينيين يشمل ، دون تحديد زمني ، جميع ذراري اللاجئين منذ سنة ١٩٤٨ ، وحسب هذه الوكالات فإن عدد اللاجئين حاليا يبلغ حوالي أربعة ملايين ، ونسبة النمو الطبيعي لهؤلاء السكان هي حوالي ٣,٥٪ سنويا ، وحوالي نصف السكان العرب في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة معروفون بأنهم لاجئون . (٥)

جداول السكان

وحسب مصادر السلطة الفلسطينية والدولة العبرية فإن التطور السكاني لعرب فلسطين والتطور السكاني اليهودي للفترة ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠ سوف يكون كما في الجدول التالي : (٦)

الجدول (١)

عدد السكان في فلسطين حسب

المصادر الإسرائيلية المتوقعة للفترة بين ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢٠ -

المجموعة السكانية	سكان عرب	سكان يهود	المجموع الكلي
عدد السكان عام ٢٠٠٥	١,٣٥٧,٨٠٠	٥,٣٢٠,٠٠٠	٦,٦٧٧,٨٠٠
عدد السكان عام ٢٠١٠	١,٥٥٤,٤٠٠١,٩٧٢,٠٠	٥,٦٨٩,٩٠٠	٧,٢٤٤,٣٠٠
عدد السكان عام ٢٠٢٠	١,٩٧٢,٠٠٠	٦,٣٦٤,٤٠٠	٨,٣٣٦,٤٠٠

أما تقديرات النمو السكاني العربي

في الضفة الغربية وقطاع غزة فستكون كما في الجدول التقديري التالي : (٧)

الجدول (٢)

تقديرات عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠٢٠ حسب البيانات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ١٩٩٩ :

عدد سكان كل منطقة	الضفة الغربية وغزة	الفلسطينيون داخل إسرائيل	المجموع الكلي
عدد السكان عام ٢٠٠٥	٣,٩٨٦,٨١٣	١,٣٥٧,٨٠٠	٥,٣٤٤,٦١٣
عدد السكان عام ٢٠١٠	٤,٩٣٨,٢٦٤	١,٥٥٤,٤٠٠	٦,٤٩٢,٦٧٥
عدد السكان عام ٢٠٢٠	٦٥٧٩٨٥٩	١,٩٧٢,٠٠٠	١٥,٥٦٧,٩٦٧

لاجئون في الخارج ••

تبين معطيات الجدول الأول أن النسب المئوية للسكان العرب في فلسطين ١٩٤٨ من المجموع الكلي للسكان سوف تتحرك من ٢٠,٣٪ إلى ٢١,٥٪ إلى ٢٣,٦٪ على التوالي للسنوات المبينة في الجدول ، ويلاحظ أن نسبة العرب ستقترب لتصل إلى ربع السكان في المستقبل في حوالي العام ٢٠٢٠ بدلاً من الخمس كما هو الحال في العام ٢٠٠٥ .

بينما يوضح الجدول الثاني أن عدد سكان فلسطين الذين يعيشون غرب نهر الأردن سيقترب من عدد اليهود في العام ٢٠٠٥ ، وسيتفوق عليهم في العام ٢٠٢٠ ، حيث سيصل عدد الفلسطينيين غربي النهر إلى ٨,٥٥١,٨٥٩ نسمة ، مقابل ٦,٣٦٤,٤٠٠ لليهود .

أما بالنسبة لمجمل الشعب العربي الفلسطيني على أرض فلسطين والخارج ، فسيصل عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ١٥,٥٦٧,٩٦٧ ، ما يحمل في دلالاته الاستراتيجية أن المشروع الصهيوني في فلسطين يعاني من مأزق كبير وسيحول الرقم الفلسطيني الدولة الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا ثانية (٨) .

المركبات الممكنة لاستراتيجية مواجهة الديموغرافيا العربية

على خلفية تلك المعطيات الرقمية السكانية ، وعلى خلفية الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية التي يحتل الهاجس الديموغرافي في مكانة محورية فيها بلورت وثيقة هرتسليا « استراتيجية بديلة » لإخراج الدولة الإسرائيلية من مأزقها المشار إليه ، جاء فيها :

- « إن المعضلة المبدئية التي تقف إسرائيل أمامها إزاء المعطيات والاتجاهات الديموغرافية لدى الفلسطينيين ، هي بين سياسة تكيف وملاءمة معها ، سياسيا وغير ذلك ، وبين سياسة كبح ومواجهة ، الاختيار بين الخيارين منوط بفهم طابع إسرائيل المستقبلي وشخصيتها السياسية .

سياسة التكيف مرغوبة لدى المؤيدين لأن تكون إسرائيل دولة لجميع مواطنيها من خلال ملاءمة طابعها القومي ورموزها ومؤسساتها مع الميزان الديموغرافي – السياسي المتغير .

مقابل هؤلاء هناك المؤيدون للحفاظ على إسرائيل كما أنشئت – كدولة يهودية للشعب اليهودي – وهؤلاء ما زالوا يشكلون الأغلبية في أوساط الجمهور اليهودي في إسرائيل وهم مطالبون بطرح استراتيجية مضادة تعطي جواباً نافذاً وفعالاً على الاتجاهات المذكورة أعلاه ، وذلك من خلال الاعتراف أنه في الدولة الديموقراطية يمكن حفظ الطابع اليهودي لإسرائيل فقط ، إذا لم تنخفض نسبة الأغلبية اليهودية عن حوالي ثلاثة أرباع السكان .

يكمن سحر خيار التكيف في كونه سلبياً بالأساس ، فهو غير مرتبط باحتكاكات ، ولا يلزم بأية تحركات فاعلة ، باستثناء تنازلات تدريجية عن الأفضلية اليهودية في إسرائيل ، مقابل ذلك فإن خيار المواجهة يستوجب ، كما ذكرنا ، استراتيجية فاعلة شاملة تدمج بين إجراءات في مستويات

مختلفة ، غالبيتها الساحقة مرتبطة بالتغلب على عراقيل ومعارضة ، مرتبطة بهذا القدر أو ذاك باحتكاك داخلي ، وربما حتى باحتكاك دولي .

فيما يلي المركبات الممكنة لاستراتيجية المواجهة :

- سياسة ولادة ، توازن العلاقة بين نسب الزيادة الطبيعية بين اليهود والفلسطينيين .
- سياسة تشجيع واستيعاب هجرة متسارعة .
- سياسة ترسيم حدود الدولة المستقبلية ، من خلال أخذ معايير حفظ الأغلبية اليهودية في الحسبان .
- موقف حيال قضية اللاجئين ، يضمن في أقصى الحالات ، عودة إلى مناطق السلطة فقط .
- سياسة توزيع السكان اليهود في إسرائيل ، بصورة تضمن أغلبية يهودية في أقاليم البلاد المختلفة .
- سياسة جديدة بالنسبة لحقوق الأقلية العربية وواجباتها في إسرائيل ، من جهة ، وبالنسبة للإسرائيليين في الخارج ، من جهة أخرى .

• بالنسبة لسياسة النسل والعائلة في إسرائيل ذاتها :

يمكن العمل عل تطبيق سياسة تخطيط العائلة لناحية تشجيع ولادة ٣-٤ أولاد لكل عائلة عبر إلغاء مخصصات التمويل للعائلات الكثيرة الأولاد ، يجب ، بطبيعة الحال ، تطبيق قانون حظر تعدد الزوجات .

في الأمكان توقع أن تؤيد منظمات دولية سياسية

تحديد النسل في مناطق غزة والضفة الغربية ، كما في الأردن أيضاً ، عن طريق اشتراط المساعدات ، ضمن أشياء أخرى ، حسبما تم الأمر مع مصر ، بهدف واضح هو أن يسهم في الازدهار الفلسطيني ، وفي تخفيف عبء الضغوط الاقتصادية – السياسية الناجمة عن نسب ولادة عالية .

• بالنسبة للهجرة : يجب زيادة فعاليات تشجيعها ، سواء في إطار الاستراتيجية الديموغرافية الشاملة ، وأيضاً كجزء من تلبية حاجات العمل في فروع التكنولوجيا المتطورة .

ينبغي تذكر أن يهود « الدياسبورا» شكلوا ، دائما وأبدا ، احتياطيا بشرياً تقليديا لمنع نشوء أغلبية فلسطينية في إسرائيل .

• بالنسبة لبادرة حدود الدولة : وقائع النزاع اليهودي – العربي بحاجة لمخططات تقسيم أرض إسرائيل « فلسطين » وفي معظم الحالات بموجب مفتاح ديمغرافي – استيطاني .

ويبدو أن أية تسوية مستقبلية ستقرر حسب المفتاح نفسه ، الاتجاه المتشكل هو نحو الفصل ، الذي يحبذ أن يتم بصورة محسوبة متبادلة ، وعلى أية حال ، فإن فاعلية الفصل منوطة بوسائل مختلفة لتطبيقها ، بما في ذلك منع التسلل غير المشروع .

وسيكون من الواجب إيجاد مخرج ، ليس في دولة إسرائيل « ربما إلى الشرق من الأردن » بالنسبة للسكان الفلسطينيين في المناطق – إذا لم يلجم هؤلاء وتيرة زيادتهم الطبيعية .

في إطار اتفاق مستقبلي يجري فيه ترسيم وإقرار الحدود الدائمة ، ثمة مكان لأن تشمل مناطق الدولة مجموعات سكانية يهودية من الشرق وبمحاذاة الخط الأخضر ، ولأن تخرج منها مجموعات سكانية عربية تسكن غربي الخط الأخضر ، وبمحاذاته .

هكذا يمكن أن ننقل إلى السيادة الفلسطينية أجزاء من « المثلث الصغيرة » والقدس الشرقية وتجمعات بدوية في النقب الشمالي .

تبادل مناطق كهذه ، يمكن أن يجري بموافقة ، وفي إطار اتفاق شامل ونهائي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، وفي غياب اتفاق كهذا يمكن تنفيذ بعض هذه الإجراءات من خلال خطوات فصل أحادية الجانب .

- بالنسبة لقضية اللاجئين العرب : تطبيق حق العودة بعودة لاجئين إلى مناطق الدولة الفلسطينية ، هو تعبير عن تطبيق معقول لهذا الحق ، لكنه يشكل عبئا على الوضع الاقتصادي هناك .

ومثل أوضاع اللاجئين الذين يقطنون في هذه المناطق ، فإن العودة ستخلق وضعاً من اللجوء المستمر ، مقابل ذلك فإن السماح بعودة اللاجئين إلى مناطق دولة إسرائيل سيكون تطبيقا متطرفاً في تفسيره لحق العودة ، ومدمراً من ناحية هوية الدولة اليهودية ، كذلك فإن تقلص نطاق الداخلين إلى إسرائيل إلى ما مجموعه ١٠٠ – ١٥٠ ألفاً حتى لو تم ضبطه ، سيزيد الاتجاه الديمغرافي السلبي في إسرائيل ذاتها ومن شأنه أن يشكل سابقة تثير توقعات .

في هذا السياق يجدر ذكر أن المساعدات التأهيلية للاجئين ستبطل عقب الزيادة الطبيعية في صفوفهم ، هذه النسبة تلقي ظلالاً قوية من الشك على إمكانية تجنيد الموارد المناسبة لاستيعاب هؤلاء السكان والاهتمام بهم .

بالنسبة لموضوع السكان اليهود في إسرائيل : يجب تشجيع الاستيطان اليهودي في مناطق اشكالية من ناحية ديمغرافية ، وبشكل خاص في الجليل ومرج ابن عامر ، وكذلك في النقب ، وذلك من أجل منع تواصل أغلبية عربية تقطع أوصال إسرائيل ، ضمن أشياء أخرى .

• بالنسبة لحقوق وواجبات مواطني الدولة ينبغي فحص منح عرب دولة إسرائيل إمكانية بين المواطنة الكاملة في دولة إسرائيل، وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية، مع مقيم دائم في البلاد ، في موازاة ذلك ينبغي تمكين مشاركة إسرائيليين ذوي إقامة دائمة في الخارج في الانتخابات في إسرائيل بالاقتراع من الخارج « من خلال البريد أو في الممثليات الدبلوماسية » كما هو متبع بالنسبة لمواطني دول أخرى « الولايات المتحدة مثلاً » .

• بالنسبة للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل ذاتها : الأقلية العربية مستحقة طبعاً لجميع الحقوق الثقافية الاقتصادية القانونية، والاجتماعية، التي تستحقها في العادة مجموعات الأقلية بيد أن ممارسة حقوق كهذه تصبح ممكنة بالكامل، على ما يظهر، عند ما يتحمل هذا الجمهور أيضاً واجباته المدنية، وعندما ينشأ واقع إقليمي يكون حق وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية في ظله غير خاضع للشك في العالم العربي كافة .

كمبدأ ، يستحيل التغاضي عن المعطيات الخلفية ، والتي بموجبها ترتبط الأقلية العربية في إسرائيل بصلات اثنية وأيدلوجية وسياسية مع الشعب الفلسطيني ومع العالم العربي ، وبهذا فإن وضعها مختلف عن أوضاع اقليات أخرى في العالم ، تطبيع الوضع السياسي للأقلية العربية في إسرائيل مرتبط بتطبيع الوضع السياسي لإسرائيل في المنطقة وهو بالتالي موضوع للمدى البعيد .» (٩)

الخلاصة المكثفة

لا شك أن هذه الوثيقة الصادرة عن أخطر مؤتمر استراتيجي إسرائيلي – مؤتمر هرتسليا – تشكل الخلاصة المكثفة لذلك الكم الهائل من الأدبيات والأفكار والمشاريع والأصوات الإسرائيلية الداعية إلى تدمير المجتمع المدني الفلسطيني – كما حصل عام ١٩٤٨ - وإلى تنفيذ « الترانسفير » جماعي مرة أخرى ضد الشعب الفلسطيني ، بغية التخلص من أكبر كم أخر من الفلسطينيين المنتشرين في أنحاء فلسطين ، ومن أجل الحفاظ حسب زعمهم على الطابع اليهودي للدولة العبرية ، بالحفاظ على الأغلبية السكانية اليهودية فيها .

وما الإجراءات القمعية الحصارية الخنقية العنصرية التي تطبقها الحكومات الإسرائيلية على مدار الساعة منذ إقامة الدولة الإسرائيلية ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين ١٩٤٨ أولاً ، ثم ضد أهل الضفة الغربية والقطاع بعد احتلالها عام ١٩٦٧ ثانياً ، الا شكل أيضاً من أشكال الحرب الديموغرافية العلنية والمقنعة التي تشنها سلطات الاحتلال ضد أهلنا في فلسطين التاريخية .

ولكن ... ونحن نعيش في هذه الأيام – حتى كتابة هذه السطور – حالة الحرب القمعية التطهيرية الدموية التركيعية التي تواصلها حكومة شارون ضد الشعب العربي الفلسطيني ، يلح علينا السؤال التالي مجدداً :

هل نحن مقبلون على مواجهة اجتياح عسكري إسرائيلي تدميري شامل للمدن والمخيمات الفلسطينية ، وبتالي نحن على أعتاب « ترانسفير » جماعي جديد ونكبه جديدة للشعب الفلسطيني ...؟

وما الاستحقاقات العاجلة والمهمات الممكنة الضاغطة التي تترتب في ضوء ذلك على مستوى الدائرتين الفلسطينية والعربية بشكل خاص ...؟

الفصل الثاني

«اسرائيل» دولة العنصرية رقم -١- في العالم...!

العنصرية تتعاظم بنسبة ١٠٠٪ لدى الجمهور اليهودي ضد العرب.

قوانين الكنيست الاسرائيلي تنزع «الشرعية» عن المواطنين العرب.

- حديث الترانسفير في «اسرائيل» ينتقل إلى العلن و«يهودية الدولة» كلمة السر للتنفيذ .

تراكميا على مدى العقود الماضية، لم تكتف دولة "اسرائيل" بصناعة النكبة والترانسفير والعذابات الفلسطينية المفتوحة، بل اخذت تتمادى حتى بعد ستين عاما على النكبة، واخذت تهدد بصناعة نكبة جديدة لمن تبقى في فلسطين، وجاء ذلك على لسان وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أي ديختر الذي هدد فلسطينيي ال ٤٨ بنكبة جديدة، واعتبر خلال افتتاح أول فرع لحزب كديما الحاكم في شفا عمرو "أن من يبكي النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ ستحل به نكبة في نهاية المطاف" (١)، ونقل موقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني عن ديختر قوله "إن من يجلس سنة بعد سنة ويبكي النكبة عليه ألا يستغرب أنه حقيقة في نهاية المطاف ستحل به نكبة اخرى" (٢) وجاءت أقوال ديختر هذه على اثر رفض قيادة فلسطينيي الداخل مؤخرا المشاركة في احتفالات الذكرى السنوية الستين لقيام إسرائيل، وقال ديختر: "إذا لم يحتفلوا باحتفالات يوم الاستقلال الستين لاسرائيل فإنهم سيحتفلون بيوم الاستقلال السبعين أو الثمانين" (٣).

الامر الذي كان عبر عنه قبل ذلك بايام النائب د. جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي في الكنيست، في سياق تعليقه على تقرير جمعية حقوق المواطن في اسرائيل بشأن تنامي مظاهر العنصرية والملاحقة السياسية في إسرائيل قائلاً "إن تنامي العنصرية يدل على أن المجتمع الإسرائيلي يعاني من أزمة هوية وصناع الرأي العام يسعون إلى تجاوزها عن طريق التشديد على العداء للفلسطينيين في الداخل وشحن هوية المجتمع بالعنصرية، وهذا يجد تعبيره الواضح في صعود قوة وشرعية ليبرمان وأمثاله ممن يتمحور برنامجهم ونهجهم السياسي على التحريض ضد المواطنين العرب" (٤).

وأضاف النائب زحالقة: "موجة العنصرية تعصف بالمجتمع السياسي الإسرائيلي بمجمله، وكل أسبوع يطرح في الكنيست قانون عنصري جديد، مثل قوانين سحب الجنسية وبيع الأرض لليهود فقط وشرط المواطنة بإعلان الولاء للدولة اليهودية وغيرها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التصريحات اليومية المعادية للعرب والتي يطلقها صناع القرار والرأي العام في إسرائيل فإن نتائج الاستطلاع غير مفاجئة" (٥).

وأكد أن " خطورة العنصرية عموماً تكمن باقترانها بالقوة، فعنصرية من دون قوة هي بلا أسنان، ومن الواضح مدى خطورة تنامي العنصرية في المجتمع والمؤسسة والرأي العام في إسرائيل، لأن المزاج العنصري يحظى بترجمة فورية إلى سياسات وإجراءات عملية تستغل علاقات القوة القائمة لسلب الحقوق الأساسية للمواطنين العرب وتشكل تهديداً استراتيجيا لهم" (٦).

وهكذا في الحصيلة المكثفة نقول: ربما تكون جبهة العنصرية والتمييز العنصري الذي تمارسه مؤسسات الدولة الاسرائيلية ليس فقط ضد عرب ٤٨ بل ايضا ضد كل الشعب العربي الفلسطيني على امتداد مساحة فلسطين من اهم واخطر الجبهات والملفات غير المستثمرة عربيا اعلاميا وسياسيا كما يجب، ذلك ان العالم قد ينتبه الى هذه الجبهة اكثر من غيرها نظرا لسطوة مفاهيم

وقيم الحريات العامة وحقوق الانسان ، فالى جانب الاحتلال الاسرائيلي بكافة اعبائه واثقاله وتداعياته على كافة مجالات الحياة الفلسطينية وما لذلك من مكانة في القرارات الاممية ،الا ان قصة «الابرتهايد-التمييز» تنطوى على اهمية مختلفة كما تابعنا ما جرى في جنوب افريقيا وفي اماكن اخرى في العالم مثلا، و«اسرائيل» تحتل بامتياز قمة هرم الدول التي تقارف التمييز العنصري، والادلة والشهادات على ذلك لا حصر لها ، اذ اصبح عرب ٤٨ في هذه المرحلة في دائرة الاستهداف العنصري الاسرائيلي اكثر من اي مرحلة سابقة ، كما غدوا في مرمى الاستراتيجية التصفوية الاسرائيلية بعتبارهم يشكلون خطرا استراتيجيا على «اسرائيل» اكثر من اي مرحلة سابقة ايضا...!

ويبدو ان الاجماع الاسرائيلي قبيل وخلال انابوليس على ضرورة الاعتراف الفلسطيني-العربي ب«دولة اليهود» لم يكن هكذا بدون ادبيات ومناخات وجاهزية عنصرية ، بل العكس هو الواضح، اذ اخذت المعطيات تتلاحق حول المضامين العنصرية ل«دولة اليهود» واخذت تترجم عبر الاستطلاعات والتعليقات وغيرها.

• كراهية عنصرية بنسبة ١٠٠٪»

فقد أظهرت نتائج البحث السنوي لجمعية حقوق الإنسان في «اسرائيل» «أن العنصرية تنامت بشكل كبير في أوساط الجمهور الإسرائيلي، وارتفعت الأحداث العنصرية ضد العرب بنسبة ٢٦٪ خلال السنة الماضية»، ويقول التقرير إن الاستطلاعات تشير إلى «أن شعور الكراهية لدى اليهود اتجاه العرب تنامى بنسبة ١٠٠٪»، كما «يحذر البحث من تضعضع الديمقراطية الإسرائيلية»(٧).

ويكشف التقرير الذي نشرته الجمعية بمناسبة أسبوع حقوق الإنسان النقاب عن «تنام في العنصرية لدى الجمهور اليهودي اتجاه فلسطينيي الداخل»(٨) ويقول التقرير: «ان ٥٥٪ من اليهود يعترضون على ضم الأحزاب العربية للحكومة»(٩)، بينما يظهر بحث أجرته جامعة حيفا «أن ٧٤٪ من الشبان اليهود يعتقدون أن العرب «غير نظيفين»(١٠).

والاخطر من كل ذلك كما يكشف التقرير «إن اقتراحات القوانين التي تقدم في الكنيست تزيد من «نزع الشرعية» عن المواطنين العرب: كاشتراط حق التصويت والحصول على المخصصات بأداء الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية، وإلزام الوزراء وأعضاء الكنيست بأداء قسم الولاء للدولة اليهودية، وسياسة واقتراحات قوانين أراضي الـ «كيرن كاييمت»(١١)، ويضيف التقرير: «المواطنون العرب يتعرضون للمهانة بشكل متواتر في المطارات، ويعاملون بشكل مختلف ومهين وفقا للتصنيف العنصري الذي يعرفهم كخطر أمني»(١٢).

●انتعاش الادبيات العنصرية ضد عرب ٤٨

الى ذلك فقد لمسنا انتعاشا مثيرا في الادبيات العنصرية الصهيونية وانتشارا افقيا مجتمعيا معاديا للوجود العربي الفلسطيني في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ، وتسارعا في وتيرة الحملات التحريضية الداعية الى تهجير عرب ٤٨ ، وكان من اخطر مؤشرات ذلك التقرير الاجتماعي الذي نشرت معطياته صحيفة معاريف العبرية وجاء فيه :«ان ٦٣٪ من المجتمع اليهودي يعتبرون «عرب اسرائيل» يشكلون تهديدا امنيا «(١٣) فيما « اعرب ٦٨٪ منهم انهم لا يوافقون على السكن بجوار العرب «(١٤)، و« قال ٤٠٪ منهم ان على الدولة ان تعمل على تهجير العرب «(١٥) وغير ذلك من المعطيات العنصرية .

واعتبرت مصادر اسرائيلية التقرير فريدا من نوعه فيما اعتبرته بعض التعليقات العربية مقياسا للعنصرية هناك ،وقال «مركز مكافحة العنصرية» العربي «ان ٧٥٪ من حالات العنصرية تجاه العرب مصدرها المؤسسة الحاكمة»(١٦).

وتعزيزا لهذه الحقائق العنصرية كتب د. شكري الهزيل من عرب ٤٨ تحت عنوان «فلسطينيو ٤٨ في مرمى الاستراتيجية الاسرائيلية يقول:» منذ نشأة "إسرائيل" وحتى يومنا هذا وفلسطينيو الداخل يعانون من السياسة "الإسرائيلية" العنصرية الهادفة إلى تحجيم الوجود العربي داخل مناطق ال٤٨ من جهة، والسيطرة على جميع مناحي حياة فلسطينيي الداخل من جهة ثانية، وبالتالي لا بد من الغوص تاريخيا وسياسيا في خلفية سياسة الاضطهاد والقمع التي يتعرض لها عرب ال٤٨ منذ نشأة "إسرائيل" ككيان استيطاني على الارض الفلسطينية وحتى يومنا هذا(١٧).

●فكر الترانسفير في ينتقل إلى العلن

وليس ذلك فحسب- بل ان هستيريا العنصرية اخذت تدفع باتجاه علنية فكر وادبيات الترانسفير لدي الصهاينة، وبشكل خاص في اعقاب الاجماع السياسي الاسرائيلي على مطلب «دولة اليهود»، اذ «يبدي الفلسطينيون تخوفا من ان يشكل الاعتراف ب إسرائيل» كدولة يهودية ان حصل، كلمة السر للبدء في تنفيذ سياسة الترانسفير التي انتقل الحديث عنها من الأبواب المغلقة إلى نقاشات علنية لدى الأحزاب الكبيرة والصغيرة»(١٨).

وفي هذا الصدد اعرب عضو الكنيست طلب الصانع رئيس كتلة القائمة الموحدة العربية للتغيير ل «فرانس برس» عن مخاوفه قائلا:«اننا نخاف من الترانسفير»(١٩)، وأبدى خشيته من «ان تسعى "إسرائيل إلى استغلال موضوع دولة يهودية خالية من العرب وعندما يكتسب هذا المصطلح الصفة الدولية يتم تنفيذه»(٢٠).

وقال «ان دولة إسرائيل نفذت ترانسفير عام ٤٨ بحق الشعب الفلسطيني من دون إذن من

الشرعية الدولية»(٢١) ثم يتساءل: » فماذا ستفعل إذا حصلت على شرعية الدولة اليهودية، ستقوم بترانسفير آخر لباقي العرب في إسرائيل»(٢٢)، واوضح الصانع «الإسرائيليون يعتبرون انهم ارتكبوا خطأً تاريخياً بإبقاء فلسطينيين في «إسرائيل»، فقد بتنا اليوم اكثر من مليون مواطن»(٢٣)، واشار الى» ان مؤتمرات تعقد في إسرائيل حول الترانسفير، وما كان في السابق حديث حزب (موليدت) عن الترانسفير بات حديث كل الأحزاب من حزب العمل والليكود وإسرائيل" بيتينو. يتحدثون عن إخراج حدود او مبادلة أراض في المثلث وتغيير ديمغرافي»(٢٤).

●الكنيست الاسرائيلي يتخذ جملة من القوانين العنصرية ضد عرب ٤٨

ولعل مشاريع القوانين التي اقرها ويعمل الكنيست الاسرائيلي على اقرارها انما من شانها ان تنزع الشرعية عن الوجود العربي في فلسطين، في سياق خطة استراتيجية اسرائيلية تهدف في الحاصل الى ارغام عرب ٤٨ على الهجرة الى الخارج..!

وقد اتخذ الكنيست-البرلمان-الاسرائيلي خلال دورته الاخيرة، وفق المعطيات العدد الاكبر من القوانين العنصرية المعادية للعرب.

وفي هذا النطاق يعترف مراسل الشؤون البرلمانية في قناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي أريو بخار «أن الدورة الحالية للكنيست الإسرائيلي تبنت ٥ قوانين والذي يعتبر العدد الأكبر في تاريخ دورات الكنيست(٢٥) مضيفا:»»عندما كانت أحزاب اليمين واليمين المتطرف تسيطر على الكنيست لم يتم سن قوانين عنصرية بهذه البشاعة»(٢٦)، وقد أقر الكنيست خلال دورته التي بدأت في مارس ٢٠٠٦ وتنتهي مارس ٢٠١٠ تلك القوانين بتأييد أعضاء من حزب العمل الذي يدعي أنه يمثل يسار الوسط الليبرالي في إسرائيل، وكان اقرب هذه القوانين قانونا يحظر على «الصندوق القومي» الإسرائيلي أن يبيع أو يؤجر أراضي تابعة له لغير الإسرائيليين.

اما القوانين العنصرية التي أقرت في دورة الكنيست الحالية فهي:

١- قانون يمنح السلطات المحلية الإسرائيلية الحق في منع العرب من العيش في مناطق نفوذها، وجاء هذا القانون بعد أن رفض المجلس المحلي في بلدة «ركيفت»، السماح لزوجين من فلسطينيي ٤٨ بالاستقرار في البلدة، بزعم أن «استيعاب عائلة عربية من شأنه أن يمنع يهودا آخرين من الوصول للسكن فيها».

٢-قانون يسمح بمحاكمة كل من يقوم بزيارة دولة في حالة عداء مع إسرائيل، وقد تقدم بمشروع هذا القانون عدد من نواب اليمين لمنع النواب العرب عن زيارة سوريا على وجه الخصوص ولبنان والالتقاء بممثلي حزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية.

٣-قانون يسمح بتقديم كل نائب للمحاكمة في حال قام بمهاجمة إسرائيل وطابعها اليهودي أثناء تواجده في الخارج، ويقصد بذلك النواب من فلسطينيي ٤٨.

٤-قانون «المواطنة» الذي يحظر على فلسطينيي ٤٨ العيش مع زوجاتهم أو أزواجهم في حال تزوجوا

من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن القانون نزع بأثر رجعي الحقوق التي تمنح لفلسطينيي ٤٨ الذين تزوجوا من الضفة وغزة.

٥- قانون يسمح بخفض مخصصات الضمان الاجتماعي الممنوحة للعائلات كثيرة الأولاد، وبرر النواب الذين تقدموا بمشروع القانون بالقول إنه جاء لدفع فلسطينيي ٤٨ لتقليص أعداد مواليدهم حيث تعتبر أسر فلسطينيي ٤٨ كثيرة الإنجاب مقارنة بالأسر الإسرائيلية»(٢٧).

• ديموقراطية لاعتبارات دينية

وتعليقا على تلك القوانين قال الصحفي الإسرائيلي إسحاق ليئور: «إنها تؤكد أن الديمقراطية الإسرائيلية هي ديمقراطية لليهود فقط، أما العرب فلهم قانون آخر يحدده جهاز المخابرات الداخلية (الشاباك)، وبقية الأجهزة الأمنية»(٢٨).

أما المفكر الإسرائيلي البارز «ب. ميخائيل» فقد استهجن أن يتم حرمان فلسطينيي ٤٨ من شراء وتأجير أراضي الصندوق القومي الإسرائيلي، مذكرا بأن «ثلثي الأراضي التي يملكها الصندوق تم انتزاعها من فلسطينيي ٤٨ بعيد إقامة دولة إسرائيل»(٢٩)، وأضاف: «إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في العالم التي حتى شئونها العقارية تخضع للاعتبارات الدينية!»(٣٠)، ومن جانبه هاجم يوسي بيلين زعيم حزب «ياحد ميريتس» اليساري تأييد نواب حزب العمل للقوانين العنصرية قائلا: «من المحزن النظر إليكم، توجد فيكم أيضا جماعة متهكمة، وشرهة، لا يهمها شيء سوى تمسكها بالسلطة، فهي تُعرض عن كرامتها، وتتخلى عن برنامجها الحزبي، ومستعدة للجلوس في ائتلاف مع الجهات الأكثر تطرفا في المجتمع الإسرائيلي، وتتملق رئيس الحكومة وتعده بالوفاء الأعمى، وتُسلم بسهولة للتخلي عن العملية السلمية، مع أعمال تخالف العدل الاجتماعي، ومع خضوع تام للمتطرفين»(٣١).

• استشراء العنصرية في كافة مناحي حياة العرب

يضاف الى كل ذلك وفق دراسة صادرة عن مركز مكافحة العنصرية في«اسرائيل»ف «أن العنصرية ضد عرب ٤٨ قد استشرت داخل "إسرائيل" وطالت كافة أنحاء حياتهم وشهدت ارتفاعا خطيرا في العام الماضي مقارنة مع العام الذي سبقه »(٣٢).

وكشف المركز النقاب عن «أن مجمل حالات العنصرية التي تعرض لها المواطنون العرب في "إسرائيل" ونجح برصدها عام ٢٠٠٦ فقط بلغت ٢٧٤ حادثة مقابل ٢٢٥ عام ٢٠٠٥»(٣٣)، وأشار تقرير المركز إلى «تفوهات حاخامات يهود بشكل عنصري وتحريضي ضد العرب منهم حاخام مدينة القدس الذي وصف العرب بأنهم "حمير" و"عشب ضار" و"دنسون"، و«أفرد التقرير

فصلا عن التمييز وتضييق الخناق في التخطيط والبناء والميزانيات والخدمات في مجال السلطات المحلية والتعليم والرياضة والصحة وتدنيس المقدسات وملاعب كرة القدم وغيرها»(٣٤).

•ألوني : نتحوّل إلى عنصريين أيضًا!

وفي هذا السياق العنصري ايضا ربما تعتبر شهادة وزيرة التعليم الاسرائيلي سابقا شولميت الوني من اهم الشهادات الاسرائيلية ،اذ تثبت لنا في لقاء لها مع «المشهد الاسرائيلي» استهداف الشاباك لعرب ٤٨ وعتبارهم تهديدا استراتيجيا وكذلك سياسة التمييز النصري ضدهم،فهي تقول ردا على اسئلة المشهد حول ذلك:»كل شيء نعتبره عندنا في إسرائيل تهديدا،إن الأقوال في هذا الخصوص هي أقوال خطيرة للغاية، وتصبح خطيرة بشكل خاص عندما يطلقها مسؤولون في جهاز الشاباك، لذلك فإنني أرى أن أقوال الشاباك تشكل خطرا على الديمقراطية وهذا في حال أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية،أنا لا أؤمن بنظام يدعي الديمقراطية لكنه في الواقع نظام إثنوقراطي، فالقانون عندنا يقول إن دولة إسرائيل هي دولة يهودية، ومن جهة أخرى لا توجد مساواة في القانون، إذن هذه ليست دولة ديمقراطية»(٣٥)، وتضيف الوني:»هذا الوضع يؤلمني لأني أردت أن تكون إسرائيل دولة ديمقراطية ومتنورة ودولة جميع مواطنيها، وكان أملي بأن تكون إسرائيل مثل جميع الدول الديمقراطية الغربية حيث يحصل اليهود هناك على حقوقهم بشكل متساو وعلى إدارة ذاتية في الناحية الثقافية والدينية إذا أرادوا ذلك، لكن نحن نتحول إلى قومويين أكثر فأكثر، ولا يريحني قول ذلك لكننا نتحول إلى عنصريين أيضا. فهذه دولة تضم حكومتها حزبين يناديان بتهجير العرب»(٣٦).

وأكدت وزيرة التعليم الإسرائيلية السابقة شولميت ألوني في حديث للجزيرة نت أن «العنصرية الإسرائيلية المتفاقمة تتغذى من التفسيرات الدينية ومن تحريض أوساط المتدينين المتشددين والمستوطنين المعارضين لمساواة المواطنين العرب»(٣٧)، وشددت ألوني، الناشطة في حقوق الإنسان، على «أن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية طالما تعرف ذاتها بأنها دولة يهودية»(٣٨)، وقالت إن «التوليف بين التعريفين يعني الكذب»(٣٩)،

وأوضحت ألوني أن «العنصرية المتفشية بإسرائيل تعود جذورها أيضا لتقاليد حياة اليهود الذين واجهوا اضطهادا دفعهم للعيش داخل غيتوهات ونمت لديهم كراهية كبيرة للآخر إلى حد تشريع سرقته والسطو على حقوقه وبلورة مواقف جهنمية تجاهه».(٤٠) ، واردفت: «أن الجيش يسهم في تنمية العنصرية بالتأكيد كل يوم على وجود مخاطر تهدد إسرائيل لتبرير الحصول على ميزانيات أكبر، علاوة على أن عمليات الإرهاب تغذي الخوف المعشش ببواطن اليهود»(٤١).

•العرب حطابون وسقاءون

وفي السياق الابرتهايدي ايضا يتبين من نتائج بحث أجرته جامعة حيفا حول موضوع «تقبل الآخر» في أوساط الشبان العرب واليهود في إسرائيل، «أن معظم طلاب المدارس الثانوية اليهود، ٧٥٪ يعتبرون أن العرب هم « حطابون وسقاة ماء»(٤٢).

وقد شارك في البحث الذي أجراه البحث د. حغاي كبلرمينتس ود. يغئال روزين والسيدة ربيعة الحسيني، ١٦٠٠ مشترك، طلاب من ٢٢ مدرسة ثانوية في جميع أنحاء «اسرائيل»(٤٣).

ويقول د. كبريمنتس عن نتائج البحث: «وجدنا في البحث تعبير خطير عن تفكير مبني على آراء مسبقة لدى الطلاب اليهود اتجاه الطلاب العرب»(٤٤). ويتبين من البحث أن ٦٩٪ من الطلاب اليهود يعتقدون أن العرب ليسوا أذكياء، ٧٥٪ يعتقدون أنهم غير مثقفين، ٧٥٪ يعتقدون أنهم ليسوا حضاريين و ٧٤٪ يعتقون أنهم ليسوا نظيفين»(٤٥).

•جدران الفصل العنصري تقام بين الاحياء العربية واليهودية داخل الخط الاخضر

يضاف الى كل ذلك ما كشفته مؤسسة حقوقية تنشط داخل الخط الاخضر من «أن قوات الاحتلال، دأبت في السنوات الأخيرة، على إقامة جدران فصل عنصري بين المواطنين العرب والسكان اليهود في المدن والأحياء المختلطة في إسرائيل»(٤٦).

وقالت «المؤسسة العربية لحقوق الإنسان»، القائمة في الناصرة، في مؤتمر صحفي عقدته في المدينة، «إن مؤتمرها يعقد بمناسبة صدور تقريرها الجديد» خلف الجدران- جدران الفصل العنصري بين العرب واليهود في المدن والأحياء المختلطة في إسرائيل»(٤٧).

وأشار سليم واكيم من المؤسسة، في المؤتمر، إلى التقارير التي أصدرتها المؤسسة في السنوات القليلة الماضية،وذكر أن هذا هو التقرير السابع بين تقارير المؤسسة، لافتاً إلى أن التقرير الحالي يدور حول جدران فصل عنصري تتم إقامتها في إسرائيل، وليس خارجها، وتهدد المجتمع الإسرائيلي، كما تهدد العيش بمساواة وتمس بكرامة الإنسان.

وقال: «إنه تمحور حول ثلاثة من الجدران الفاصلة في داخل إسرائيل، أولها فصل بين بلدة جسر الزرقا العربية، ومدينة قيسارية اليهودية المجاورة، وهو عبارة عن ساتر ترابي، وثانيها فصل بين حي الجواريش العربي، وبين حي جني دان في مدينة الرملة، وثالثها فصل بين حي شنير وموشاف يئير تسفي في مدية اللد، وأقيم هذا الجدار الأخير بمساهمة من وزارة المواصلات الإسرائيلية»(٤٨) ، وبين «ان التسويغات التي أوردها المبادرون لإقامة هذه الجدران الفاصلة، كشفت عن التوجه العنصري تجاه المواطنين العرب داخل الخط الاخضر، وذكر من هذه التسويغات

حماية السكان اليهود من السرقة!! والمحافظة على أسعار الأراضي والشقق السكنية في المناطق اليهودية»(٤٩).

وقال» إن تقرير المؤسسة تضمن شهادات أدلى بها متخصصون، توضح بما لا يدع مجالا للشك أن هذه الجدران تعمق التمييز ضد المواطنين العرب، وتساهم في خلق واقع جديد يهدد التعايش بين السكان في إسرائيل»(٥٠) وحذر من «أن تصبح ظاهرة بناء الجدران في إسرائيل إلى ظاهرة عامة تنتشر في كل مكان»(٥١)، وقال ان الجدران الثلاثة التي يتمحور حولها التقرير كافية لأن تدق ناقوس الخطر امام المجتمع الدولي تجاه بؤرة توتر جديدة في إسرائيل»(٥٢).

•العنصرية الصهيونية في المدارس والجامعات

كما أظهرت معطيات اخرى أصدرتها الوحدة المركزية للاحصاء في فلسطين ٤٨ عمق الفجوة بين الأموال التي تستثمرها دولة الاحتلال لصالح الطلاب المستوطنين مقابل ما تستثمره للطلاب العرب، حيث أشارت هذه المعطيات الى «أن الدولة العبرية استثمرت في العام ٢٠٠٤ على سبيل المثال بالمعدل القطري العام مبلغ ٥٣٣٠ شيقل لكل طالب في البلاد، وبينما تستثمر للطالب الواحد من مستوطنة «ألكناه» مبلغ ١٥٣٤٠ شيقل، فإنها لا تستثمر للطالب العربي من مدينة الطيبة سوى ١٣٤٠ شيقل، أي بفرق يفوق العشرة أضعاف»(٥٣)

ووصف د.دوف حنين، النائب في الكنيست الصهيوني هذه المعطيات بالكارثية قائلا «كل الدلائل تشير الى انهيار جهاز المعارف في البلاد من جهة، والى ازدهاره في المستوطنات من الجهة الأخرى»، وحمل د.حنين معاناة الطلاب العرب الى سياسة التمييز العنصري المتبعة ضدهم منذ قيام دولة الكيان»(٥٤).

•«إسرائيل» أمام لجنة العنصرية التابعة للأمم المتحدة

ولعل الوثيقة التي قدمها مركز عدالة لحقوق الانسان امام لجنة العنصرية التابعة للمم المتحدة تنطوي على اهمية بالغة اذ يوثق فيها المركز الانتهاكات الاسرائيلية واشكال التمييز العنصري في المجالات التالية :»

١»- الحقوق في الأرض والمسكن، ٢- مخصّصات الخدمة العسكرية ٣، - القانون الجديد الخاص بالإجراءات الجنائية القاسية بحقّ المعتقلين المشتبه بهم بارتكاب جرائم أمنية ٤- القتل في أكتوبر ٢٠٠٠ ٥- قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقّت) (٢٠٠٣)، ٦- عدم المساواة في تمويل الدولة للمدن والقرى العربية وانعدام مشاركة المواطنين العرب في عمليّات التخطيط- ٧، - تشريد وطرد البدو العرب المواطنين في إسرائيل من القرى غير المعترف بها في النقب ، ٨ -التمييز في تخصيص موارد الدولة للطلاب العرب وفي إمكانية الوصول إلى التعليم العالي،٩

-التمييز في دعم الدولة للمؤسّسات الثقافية العربية، ١٠- عدم الاعتراف بالأماكن الإسلاميّة المقدّسة في إسرائيل»(٥٥).

• حينما يسقط العالم «التمييز العنصري» عن «إسرائيل »

ولكن ....على الرغم من تصاعد السياسة العنصرية تجاه العرب في الداخل في كافة المجالات، وخاصة فيما يتصل بالأرض والسكن والعمل والتعليم والحقوق، ولعل أبرز مظاهرها المخططات التي تسعى للسيطرة على الأرض وسياسة هدم البيوت وتهجير السكان والتهويد، ومخططات توسيع الإسيتطان في الجليل والنقب، ناهيك عن العنف الذي تمارسه الأجهزة الأمنية، وإقدام الشرطة على قتل أكثر من ٥٠ عربياً منذ العام ٢٠٠٠.. وعلى الرغم من وجود تقارير إسرائيلية رسمية تؤكد على التمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل، فقد أعلنت لجنة مكافحة العنصرية التابعة للأمم المتحدة، «أن إسرائيل خالية من التمييز على خلفية عنصرية»(٥٦).

فتصوروا...حينما تسقط هذه اللجنة الامية «التمييز العنصري» عن اخطر دولة عنصرية على وجه الكرة الارضية ...؟!

•تقرير دوغارد ضد التمييز العنصري الاسرائيلي

والمؤسف جدا «أن دولاً عربية وإسلامية، وصفت بأنها «معتدلة»، من بين الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري في العالم، أسقطوا عن إسرائيل تهمة ممارسة سياسة تمييز على خلفية عنصرية ضد العرب الفلسطينيين في الداخل، وأنها، أي إسرائيل، خالية من التمييز على خلفية عنصرية»(٥٧).

• اسبوع الابرتهايد في اوروبا

ونفتح ايضا في هذا السياق المتعلق بالتمييز العنصري الاسرائيلي ملف ذلك الاسبوع الذي اطلق عليه «اسبوع الابرتهايد الاسرائيلي في الجامعات الاوروبية والكندية»، اذ عادت مسالة التمييز العنصري الاسرائيلي «الابرتهايد» وجرائم الحرب والانتهاكات السافرة للقوانين والمواثيق والاعراف الدولية لتحتل العناوين في اوروبا وكندا و«اسرائيل» على حد سواء ، وذلك بعد ان شهدت الجامعات الاوروبية والكندية في مطلع العام/٢٠٠٧ ما اطلق عليه اسم «اسبوع الابرتهايد الاسرائيلي» ، واكثر من ذلك فقد جاء تقرير اممي ليعزز عنوان الابرتهايد في الاعلام والذاكرة ، اذ قارن تقرير تم إعداده لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بين الممارسات التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الأبرتهايد في جنوب أفريقيا.

وكتب معد التقرير الباحث المستقل جون دوغارد، وهو محام من جنوب أفريقيا يبحث في النزاع

الإسرائيلي- الفلسطيني، أن «القوانين التي تعمل بها إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، مثل تقييد الحركة وتفضيل المستوطنين، تذكر بالتأكيد بالممارسات التي كان يقوم بها نظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا»(٥٨).

ويعدد التقرير، الذي امتد على ٢٤ صفحة، عدة ممارسات تقوم بها إسرائيل ضد الفلسطينيين من بينها القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وهدم البيوت وتفضيل المستوطنين في الضفة الغربية.

وتساءل معد التقرير « هل يمكن حقاً تجاهل أهداف تلك الممارسات في فرض سيطرة مجموعة عرقية واحدة- يهودية — على مجموعة عرقية أخرى- فلسطينية، وقمعها بشكل منهجي»(٥٩)..

وكان دوغارد قد أشار في تقرير سابق أن «إسرائيل جعلت من قطاع غزة سجناً وقامت بإلقاء المفتاح، وأن هذه العملية في أمكنة أخرى كانت ستسمى تطهيراً عرقياً»(٦٠).

مناهضة الابرتهايد في الجامعات الاوروبية والكندية.

واستتباعا فقد ثارت ثائرة «اسرائيل» في الاسابيع الاخيرة في اعقاب عقد عدة جامعات اوروبية وكندية اسبوع الابرتهايد الاسرائيلي الذي فتح ملفات الممارسات العنصرية الاسرائيلية وجرائم التطهير العرقي التي تقترفها دولة الاحتلال على نطاق واسع..

فقد جاء في تعليق نشر في صحيفة معاريف العبرية على سبيل المثال:» في الاسبوع الماضي انكشفنا امام عدة فريات جزء منها تعود الى ايام القرون الوسطي —ويقصد التعليق هنا قصص فصح الدم- وجزء منها يتعلق بالاقصى ، وجزء ثالث يتعلق بالابرتهايد الاسرائيلي»(٦١)، ويضيف التعليق:»ان الاتهامات التي اطلقها الرئيس الامريكي السابق ضد التمييز العنصري الاسرائيلي وجدت آذانا صاغية في العديد من الجامعات في انحاء العالم ،حيث عقد «اسبوع الابرتهايد الاسرائيلي»، وشارك في هذه الاجتماعات ايضا ممثلون اسرائيليون ويهود،اضافة الى عدد من ضحايا التمييز الاسرائيلي من اعضاء الكنيست العرب، وهدف هذه الاجتماعات هو فرض عقوبات على اسرائيل والغاء شرعيتها «(٦٢).

• ٣٠ قانونا للتمييز العنصري في«اسرائيل»

وحول هذه المؤتمرات العلمية الاعلامية قال النائب العربي في الكنيست د.جمال زحالقة، الذي شارك في «أسبوع مناهضة الأبرتهايد الإسرائيلي»، «إنه قبل سنوات كان الحديث عن الأبرتهايد الإسرائيلي على هامش السياسة العالمية، ولكن في الفترة الأخيرة تسمع أصوات جدية وذات وزن تعقد مقارنات بين ما تقوم به إسرائيل في الأراضي المحتلة وبين جنوب أفريقيا، حيث شهدت الفترة الأخيرة دعوة المحاضرين الأكاديميين في الجامعات البريطانية إلى مقاطعة إسرائيل، بالإضافة إلى النقابات العمالية في كندا وجنوب أفريقيا، وكان هناك كتاب جيمي كارتر، الرئيس الأمريكي

الأسبق، الذي أثار ضجة عالمية، وأصوات أكاديمية في بريطانيا والولايات المتحدة، والقس ديزموند توتو، من أبرز مناهضي الأبرتهايد في جنوب أفريقيا في حينه»(٦٣).

وأضاف زحالقة، نحن الآن أمام تقرير رسمي لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ليؤكد على ذلك، وهذا توجه في غاية الأهمية، لأنه يستنهض القوى التي وقفت ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لتنضم بقوة إلى جانب القضية الفلسطينية»(٦٤).

وعلى نحو مكمل اكد الدكتور زحالقة،ان المدارس في اسرائيل تربي الاطفال اليهود على كراهية الفلسطينيين وان اسرائيل هي دولة عنصرية»(٦٥)، وكشف زحالقة النقاب عن ان «اسرائيل سنت ٣٠ قانونا عنصريا للتمييز ضد المواطنين العرب وان اكثرها عنصرية هو قانون العودة لليهود»(٦٦)/.

- **نحو تدويل قضية العنصرية في «إسرائيل»**

ولذلك - وفي ضوء كل هذه الحقائق والوثائق المتعلقة بالابرتهايد الاسرائيلي وبجرائم الحرب والانتهاكات العنصرية والجرائمية التي تقترف على مدار الساعة ضد اهلنا على امتداد مساحة فلسطين، لعلنا نعرب عن تقديرنا واحترامنا البالغ اولا لكل اولئك الذين عقدوا اسبوع الابرتهايد الاسرائيلي في الجامعات والنقابات الاوروبية والكندية والجنوب افريقية ، ونحث كافة المؤسسات العربية المعنية بمناهضة سياسات التمييز العنصري الابرتهايدي على ان تتحمل بدورها مسؤولياتها القانونية /الحقوقية / الانسانية /الاعلامية وان تتحرك من اجل تدويل قضية العنصرية الابرتهايدية الاسرائيلية ضد ملايين العرب في فلسطين ، وان تقتدي ب«اسبوع الابرتهايد الاسرائيلي» والعمل على تعميمه على مساحات اممية ممكنة .

وهذه مسؤولية تاريخية منوطة بالمؤسسات القانونية الحقوقية / الانسانية العربية على امتداداتها الجغرافية عليها ان تقوم بها بلا تاخير او تقاعس ، لان التاريخ لن يغفر لها في نهاية الامر...!

خمسة فصول للجريمة الصهيونية

كل بيت مهدم يخفي جراحاً لا تندمل في قلوب أصحابها .. وكل خيمة جديدة تحكي أسراراً على لسان قاطنيها .. وكل وجه فلسطيني بات يضم حكاية حزينة لا تمحوها الأيام ولا تخطوها ذاكرة التاريخ ..

جراح وأسرار وحكايات جديدة متجددة متراكمة تتضافر كلها اليوم ونحن امام الذكر الستين لاستشهاد المجاهد عبد القادر الحسيني ..ووامام الذكرى الستين لمجزرة دير ياسين ...و كذلك امام الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية ايضا...

ففي هذه اللحظة التاريخية المميزة المفصلية ، نقف امام كل هذه المناسبات/الذكرى لنحكي قصة فلسطين من بدايات الصراع على أرضها منذ مطلع القرن الماضي .. مرورا بحرب الاجتياحات والمخيمات والمعنويات والمجازر في الأراضي الفلسطينية المحتلة .. وصولا الى «المحرقة» الراهنة المستمرة في غزة..!.

جراح وأسرار تنطق بها البيوت المهدمة والخيام القديمة / الجديدة .. والقبور الجماعية تحكي صراع الإلغاء والبقاء المحتدم على أرض فلسطين على مدار الساعة .. بلا توقف ، ليطل علينا بأبلغ وأقسى صورة في هذه الحرب التدميرية الإبادية التي شنها بلدوزر الإرهاب الصهيوني بجدارة (شارون) على نساء وأطفال وشيوخ وشبان ومدن وقرى ومخيمات فلسطين .

جراح وأسرار وحكايات تفتح كافة ملفات الصراع على أوسع نطاق ، وعلى نحو خاص جداً منها ملف الإرهاب الدموي وجرائم الحرب والإبادة الصهيونية .. هذا الملف الذي ترجم ترجمة مكثفة جداً في معارك مخيم جنين وقصبة نابلس وقصبة الخليل وغزة ورفح وخانيونس وغيرها..

ما يقودنا بإلحاح متزايد أولاً إلى قراءة متجددة للمشهد الفلسطيني برمته منذ بداياته التي تعود إلى مطلع القرن الماضي ، وما يقودنا ثانياً إلى قراءة متجددة أخرى للأوضاع العربية ، والتهديدات المحدقة بالأمة العربية من جهاتها الأربع .

خمسة فصول للمشهد السياسي في فلسطين :

الفصل – ١ –

فمنذ منح ذلك الوعد البلفوري المشؤوم للحركة الصهيونية دون حق وطناً ودولة ومستقبلاً ، دشن في فلسطين العربية والمنطقة برمتها عصر جديد من الحروب والاعتداءات والانتهاكات وجرائم الحرب المروعة التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ، إذ حتى النازية الهتلرية لم تتوغل في اقترافاتها الجرائمية العنصرية البشعة ضد شعب كامل ، إلى ما ذهبت إليه الحركة والتنظيمات الإرهابية الصهيونية في فلسطين من مقارفات عنصرية وأعمال حرب وقمع وتنكيل وتطهير جماعي ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني .

فكان ذلك الوعد الباطل فاتحة مسلسل الجرائم المتصلة في فلسطين ، لتعقبه بالتتابع المخطط

والمبيت جملة أخرى من الجرائم الشاملة التي لم تبلغ نهايتها حتى يومنا هذا ونحن في الألفية الثالثة من الزمن .

فجاءت موجات الهجرة والتهجير والغزو البشري اليهودي لفلسطين تحت مظلة ودعم وحماية الاستعمار البريطاني أساساً لتشكيل الجريمة الكبرى الثانية بعد الوعد التآمري ضد أهل فلسطين ، لتبدأ مرحلة تطبيق المشروع الصهيوني على الأرض الفلسطينية : الاستيلاء على أكبر مساحات ممكنة من الأراضي العربية .. وبناء أكبر عدد ممكن من المستعمرات الاستيطانية فيها .. وإلى جانب ذلك .. وقبل وبالتزامن مع ذلك بناء جيش حربي صهيوني محترف مدجج بأفتك الأسلحة في ذلك الوقت .. فكانت هذه الجريمة الكبرى الثالثة في فلسطين العربية .

لتبلغ المؤامرة البريطانية — الصهيونية — الدولية ذروتها عشية الإعلان عن انتهاء فترة الانتداب البريطاني ، واندلاع الحرب العربية — الصهيونية غير المتكافئة على الإطلاق ، بل والتي كانت مبيتة مطبوخة محسومة لصالح الصهاينة وبتواطؤ عربي مخجل مفجع وصل في ذلك الوقت إلى حد التفريط والخيانة

لتأتي بعد ذلك كله أقذر وأبشع الجرائم الصهيونية عبر التاريخ : حرق شامل للأخضر واليابس في فلسطين ، وتدمير شامل للمدن والقرى الفلسطينية (نحو ٥٣٠ قرية وبلدة ومدينة) ، ومجازر جماعية دموية بشعة مروعة لم ينج منها حتى الطفل الفلسطيني الرضيع ، ثم ترحيل وتشريد وتلجيء جماعي للشعب الفلسطيني (نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني ، ليبقى في فلسطين ٤٨ (١٥٦ ألف فلسطيني فقط) .

،لتتحول فلسطين العربية إلى كيان صهيوني ، وليتحول شعب فلسطين إلى لاجئين في أصقاع العرب والعالم ، بلا وطن وبلا هوية وبلا حقوق وبلا مستقبل ، ولتتحول الحركة والعصابات الصهيونية إلى نظام وكيان ودولة معترف بها لها وطن وهوية وحق في الوجود والمستقبل .. فيا للعجب العجاب ويا للمعادلة المقلوبة الظالمة .. ليشكل هذا الفصل (المليء بالجرائم الصغيرة والكبيرة) الجريمة الكبرى الرابعة في هذا المشهد .

ولتتواصل الجرائم الصهيونية بأشكالها المختلفة الدموية والاستيلائية الاستيطانية الاحتلالية ، والانتهاكية السافرة لحقوق الفلسطينيين هناك في فلسطين ١٩٤٨ ، على امتداد المرحلة الزمنية الأولى للمشهد الأول الممتد من تاريخ الوعد البلفوري الكارثي وحتى حرب / عدوان حزيران / ١٩٦٧ .

غير أن الجريمة الأكبر والأشد قهراً ومرارة تمثلت في حالة العجز والاستخذاء والتأقلم العربي مع مشهد الجرائم المستمرة في فلسطين .. وتمثلت أيضاً في التواطؤ الأمريكي — العربي مع الدولة الصهيونية ، وفي فرجة أو حياد المجتمع الدولي .

الفصل — ٢ —

ولا يختلف الفصل الثاني من حيث الاستراتيجية والجوهر والمقارفات الجرائمية الصهيونية عن الفصل الأول ، فهو استمرار له قلباً وقالباً ، ولكن على نحو أعمق واشمل وأشرس فإذا كان الفصل الأول يقتصر على مساحة فلسطين ١٩٤٨ ، فإن الفصل الثاني الذي يبدأ بالعدوان الإسرائيلي على العرب في حزيران ١٩٦٧ ، والذي أسفر عن هزيمة عربية أخرى قاسية أصبح يشتمل إضافة فلسطين ٤٨ ، على الأراضي الفلسطينية المتبقية في الضفة والقطاع إلى جانب الجولان وسيناء وجنوب لبنان .

وبالتالي إذا كان حجم المقارفات والممارسات والانتهاكات الإسرائيلية محصوراً قبل ذلك إلى حد كبير ضد عرب ١٩٤٨ ، فقد اتسعت الدائرة بعد عدوان ١٩٦٧ ، لتشمل فلسطين التاريخية كلها .. ولتشمل أيضاً سوريا ولبنان ومصر ، ولتتسارع وتيرة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين والعرب ، وليتتسع مساحاتها وعناوينها ، ولتتضاعف بالتالي نتائجها وليتعاظم حصادها ليشكل سجلاً ضخماً من جرائم الحرب الإسرائيلية المبيتة تماماً .

فكان العدوان الصهيوني على العرب عام ١٩٦٧ الجريمة الكبرى الأولى في الفصل الثاني الممتدة مرحلته إلى عام الانتفاضة الفلسطينية الأولى ١٩٨٧ .

ففي فلسطين المحتلة تواصلت سياسات الاحتلال الحربية التنكيلية التطهيرية العنصرية لتشمل الأرض كلها والشعب كله .

ولتبدأ بسلب الأرض كلها واستيطانها وتهويدها ، ولتستمر بمنهجية سياسة العقوبات الجماعية الشاملة من اعتقالات ومحاكمات وهدم وإغلاق بيوت وإجراءات خنق اقتصادية ، وإجراءات تهويد ثقافية وتعليمية وغير ذلك ، ولتصل إلى اقتراف المجازر الدموية الجماعية والفردية .

وينسحب المشهد كله بتفاصيله الجرائمية أيضاً على مصر وسوريا ولبنان ، ليشكل بالتالي الجريمة الكبرى الثانية في الفصل الثاني .

ولكن .. تبقى الجريمة الأكبر والأقسى والأشد قهراً ومرارة ، تلك المتمثلة أيضاً بحالة العجز والاستخذاء والتأقلم العربي مع مشهد الجرائم الصهيونية المستمرة ، والمتمثلة أيضاً بحالة التواطؤ الأمريكي – الغربي مع دولة الاحتلال الصهيوني ، بفرجة أو حيادية المجتمع الدولي .

الفصل – ٣ –

في ضوء الفصلين / المشهدين السابقين « الطافحين » بلا حصر بجرائم الحرب الصهيونية –الإسرائيلية ، كان لا بد من أن يأتي الانفجار الشعبي الفلسطيني البركاني الجارف في الوطن المحتل ، فجاءت الانتفاضة الأولى في التاسع من كانون أول /١٩٨٧ لتعلن رسالتها ببالغ الوضوح : انتفاضة غضب شعبي فلسطيني عارم على كل الأوضاع العربية والدولية التي " تروتنت " إلى حد كبير مع دولة الاحتلال واعتداءاتها وانتهاكاتها الجرائمية المستمرة ... وانتفاضة غضب

شعبي فلسطيني جارف في مواجهة جيش ومستوطني الاحتلال ، وحرب التهويد والقمع والتنكيل والهيمنة التي لم تتوقف يوماً أبداً .

فضلاً عن أنها __ أي الانتفاضة __ حملت معها برنامجاً سياسياً يدعو إلى رحيل الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع ، ورغم أن رسالة الانتفاضة الأولى ٨٧-١٩٩٣ فهمت على أنها رسالة سلام .. ورغم أن أداتها كانت الجماهير الفلسطينية كلها من شيوخ ونساء وأطفال .. ورغم أن أسلحتها اقتصرت بالغالب على الحجر الفلسطيني ، فكانت انتفاضة الحجر في مواجهة جيش وآلة الحرب الإسرائيلية ، إلا أن حكومة دولة الاحتلال آنذاك بقيادة الثنائي شامير ورابين أعلنت الحرب الشاملة على الانتفاضة .. على شيوخ ونساء وأطفال الفلسطينيين ، فاستخدمت سياسات القبضة القوية الحديدية ، وتحطيم عظام الفلسطينيين ، والعقوبات الجماعية القمعية التركيعية ،، علاوة على المجازر الدموية الجماعية والفردية ، فسقط عشرات الآلاف من الفلسطينيين ما بين شهيد وجريح ... فكان الفصل الأساسي في هذا المشهد هو ذلك المتمثل بتلك السياسات الاحتلالية بكل ما ترتب عليها من كم لا حصر له من أبشع جرائم الحرب ...

غير أن الجريمة الأكبر والأقسى والأشد وطأة معنوية وأخلاقية كانت تلك المتمثلة بـ " الجرائم الصهيونية والتأقلم معها تماماً بوصفها خبراً يومياً عادياً لم يعد يحرك لا العرب ولا المجتمع الدولي ، رغم أن الانتفاضة لعبت دوراً مركزياً في الاعتراف الإسرائيلي والدولي " بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ..

الفصل — ٤ —

حسبما ضخته وسائل إعلام الأطراف المعنية بعملية « السلام » التي دشنت في مدريد وتواصلت فلسطينياً عبر قناة « أوسلو » من مادة تبشر بخيار وعهد واستحقاقات ومردود « السلام » ، خُيل للفلسطينيين والعرب أن الأراضي المحتلة والحقوق المغتصبة ستعود ، وأن دولة الاحتلال الإسرائيلي ستصبح « إسرائيل » طبيعية في المنطقة ، وأن « المصالحة التاريخية » « وإنهاء نزاع القرن » على الطريق ، وأن الازدهار والخير الاقتصادي سيعم على الشعوب وغير ذلك .

غير أن خيبات الأمل من العملية كلها تلاحقت وتعاظمت ، ومشاعر الإحباط واليأس والخذلان تراكمت : فدولة الاحتلال بقيت كما هي ، والعقلية الاحتلالية العنصرية العسكرية الحربية العدوانية لم تتغير .. وسياسات المصادرات والاستيطان والتهويد والعقوبات الجماعية تواصلت بصورة مسعورة أكثر من السابق ، بينما اقترفت « حكومات السلام » الإسرائيلية سلسلة طويلة من الانتهاكات المستمرة للاتفاقيات المبرمة ، ناهيك عن أعمال القتل والفتك والهدم والتدمير والتنكيل التي استمرت بصورة محمومة ... فكانت أسس ومرجعية عملية مدريد

الجريمة الكبرى الأولى بحق فلسطين والأمة العربية .. وجاء اتفاق " أوسلو " بعيوبه وثغراته الكثيرة ليشكل الجريمة ــ الخطيئة ــ الكبرى الثانية في الفصل الرابع الممتد من مدريد إلى انتفاضة الأقصى .

... ولكن تواصل ذات السياسات الإسرائيلية الاحتلالية حتى تحت مظلة " عملية السلام والمصالحة التاريخية " ، شكل ضربة مميتة للخيار كله ، وتكرست الجريمة الكبرى الثالثة في الفصل ، وإن كانت تتكون من سلسلة طويلة من الجرائم الأخرى التي تشكل كل منها جريمة كبرى مستقلة ...

وكما على امتداد المراحل الزمنية السابقة والمشاهد المشار إليها ، فإن الجريمة الأكبر والأقسى والأشد مرارة تمثلت أيضاً بـ « روتنة » جرائم الاحتلال وتأقلم العرب والعالم معها ، بينما كانت « عملية السلام » تستدعي مفاهيم وسياسات واستحقاقات أخرى من جانب دولة الاحتلال الإسرائيلي .

الفصل – ٥ –

وصولاً إلى الفصل الخامس في فلسطين ، الذي تفجرت بداياته بتلك الجولة الاستعراضية الاستفزازية التي قام بها بلدوزر الإرهاب الصهيوني شارون للحرم القدسي الشريف ، والتي أعقبها كما هو معروف الانفجار الانتفاضي الفلسطيني المتواصل حتى كتابة هذه السطور .

فبدأ مسلسل الجرائم الإسرائيلية بالتتابع بوتيرة مذهلة منذ تلك الجولة الشارونية ... فأعلنت حكومة الجنرال باراك في حينها الحرب على الفلسطينيين ، واتخذت القرارات الحربية والتدابير الميدانية ، وزجت بجيشها النظامي والاحتياطي وآلتها الحربية الثقيلة ما بين مدفعية ودبابة وطائرة .. واستخدمت كافة أنواع القذائف والذخائر التدميرية والمميتة وكل ذلك في مواجهة شعب أعزل تماماً من الأسلحة المتكافئة ، علاوة على تفعيل دور عصابات المستوطنين اليهود ، فكانت جولة شارون الاستفزازية الجريمة الكبرى الأولى في الفصل الخامس ، لتتبعها في اليوم التالي مذبحة الأقصى المبارك لتقترف قوات الاحتلال الجريمة الكبرى الثانية في باحة الأقصى وساحات المدينة المقدسة .

لتتلاحق على مدى الأيام والأسابيع والشهور والسنوات الماضية منذ ذلك التاريخ جرائم الحرب الاحتلالية بمختلف أشكالها المعهودة ، ولكن على نحو أكثر شراسة وقذارة وإصراراً على قمع وتركيع الشعب الفلسطيني جرائم حرب بلغت ذروتها المجنونة في مجزرة مخيم جنين .. فالفصل / المشهد الخامس برمته : دولة احتلال لا تفهم سوى منطق البطش والإرهاب وتعتبر نفسها فوق كافة القوانين الدولية .. وجيش احتلال هو الأقوى في المنطقة والأكثر تسلحاً حتى الأنياب النووية... وقرارات وسياسات وتطبيقات حربية حقيقية على الأرض تهدف إلى النيل من

معنويات وصمود وإباء وتمسك الشعب العربي الفلسطيني بحقوقه المشروعة في فلسطين :

فنحن إذن أمام مشهد واضح : دولة احتلال إرهابية وجيش مدجج بكافة أسلحة القتل والتدمير ومقارفات وانتهاكات جرائمية دموية وقمعية وإرهابية مستمرة على مدار الساعة منذ الثامن والعشرين من أيلول /٢٠٠٠ ... وهناك على الجانب الثاني شعب فلسطيني أعزل من القوة والجيش والأسلحة المماثلة ، ولا يملك عملياً سوى إرادته ومعنوياته وإصراره على حقوقه المشروعة في فلسطين ، إلى جانب الحجر وبعض الأسلحة الخفيفة .

فهل هناك جرائم أبشع من هذه الجرائم المتصلة من دير ياسين إلى مخيم جنين .. ؟ !

ولكن ... ! الجريمة الأكبر والأقسى والأشد وطأة على الجميع وفي المقدمة منهم الشعب- العربي الفلسطيني ، تتمثل مرة أخرى بـ " روتنة " جرائم الاحتلال والتأقلم معها واستقبالها كخبر يومي عادي سواء أكان ذلك على المستوى العربي ، أو على مستوى المجتمع الدولي ، رغم احترامنا وتقديرنا وإدراكنا لأهمية تحركات الشارع العربي في كافة العواصم العربية في الأيام الأولى لانتفاضة الأقصى ... وتضامن الشعوب العربية مع شعب فلسطين ...

فجرائم الحرب الاحتلالية مستمرة متعاظمة متكرسة تقترف مع سبق النية المبيتة والتخطيط وببالغ الإعداد والتصميم والترصد .. وبأبشع الأشكال والصور ..

والمشهد الفلسطيني ما يزال رغم مرور ستون عاما على استشهاد المجاهد عبد القادر وعلى مجزرة دير ياسين وعلى النكبة مفتوحا على المزيد والمزيد من التصعيد المنهجي المبيت للجهاز على ما تبقى من فلسطين ارضا وشعبا ...ايضا كل ذلك في ظل فرجة عربية ودولية مذهلة ترتقي الى مستوى التواطؤ ...؟!!!!!!

تحليل ختامي استخلاصي

احالة اوراق مجرمي الحرب الصهاينة الى الجنايات الدولية...!

حينما يعترف الجنرال احتياط بنيامين بن اليعازر وزير البنى التحتية في حكومة اولمرت على رؤوس الاشهاد باقتراف عملية قتل جماعية في حرب ١٩٦٧ وب :«قيام وحدته "شكيد" بقتل ٢٥٠ جنديا عام ٦٧ مبررا ذلك بأنهم فلسطينيون وليسوا مصريين /عن المصادر الاعلامية والصحف العبرية ٣/٣/٢٠٠٧ »...

وحينما يوثق لنا الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة التلفزيونية الإسرائيلية الأولى، حيث تناول كتيبة «شاكيد» التي كان يقودها بن إليعزر، والمسؤولة عن تنفيذ المجزرة بحق الجنود المصريين الذين نفذت ذخيرتهم /كما نشرت يديعوت احرونوت ١/٣/٢٠٠٧»، واوضحت الصحيفة «أن بن إليعيزر تحدث ببرود عن مطاردة جنود «شاكيد» للجنود المصريين العزل في سيناء، بعد انتهاء المعارك، وقاموا بقتلهم»....

وحينما يشهد عبد الرحمن قادوس – احد الأسرى المصريين لدى الجيش الإسرائيلي في حرب أكتوبر٧٣ والذي تم تحريره لاحقا «أن الفيروس الكبدي الوبائي «C " صناعة إسرائيلية وتم حقنة للأسرى المصريين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية" مؤكدا "أن أعراض المرض ظهرت على جميع العائدين من إسرائيل/عن الحقيقة الدولية ١/٣/٢٠٠٧ " ...

وحينما يؤكد يوسي سريد رئيس حركة ميرتس والوزير الاسرائيلي السابق في تصريح للاهرام القاهرية ب"ان قتل الجنود المصريين خلال حربي ٥٦ و٦٧ هو جريمة حرب لا يسري عليها التقادم/عن الاهرام ٣/٣/٢٠٠٧ وعن هآرتس٢٠٠٧/٣/٣ "...

نقول حينما تتجمع مثل هذه الاعترافات والوثائق فانها تنضاف إلى جملة اخرى طويلة من الشهادات والوثائق ومن ضمنها شهادات ضباط آخرين في الجيش الإسرائيلي في مقابلات أجريت معهم، والذين قاموا بالكشف عن المجازر التي نفذت ضد جنود مصريين في العام ١٩٥٦ وفي العام ١٩٦٧ ، فانه لا يبقى عمليا سوى ان تتحرك العدالة الدولية /الغائبة المغيبة حتى اليوم/ وان تتحرك محكمة الجنايات الدولية الفعالة على جبهات اخرى غير الجبهة الاسرائيلية ...!

•نقل قضية الاحتلال الاسرائيلي إلى محكمة العدل

ولعل في مقدمة التحركات العاجلة الملحة ان تنقل قضية الاحتلال الاسرائيلي برمتها ال محكمة العدل العدولية ، وهذ ما جاء في تقرير شبه تقرير جون دوغارد بروفسور القانون الجنوب أفريقي والذي يشغل منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة لقضايا حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية الذي « يتهم اسرائيل بإرتكاب ممارسات لا تختلف عن نظام الفصل العنصري كإغلاق المناطق الفلسطينية وهدم منازل الفلسطينيين ومنح الأفضلية للمستوطنين اليهود على الطرقات /عن الوكالات ٢٤/٢/٢٠٠٧ ».

وتساءل دوغارد في تقريره: هل يمكن إنكار أن الهدف من وراء مثل هذه الممارسات هو فرض هيمنة مجموعة عرقية واحدة (اليهود) علي مجموعة عرقية أخري (الفلسطينيون) من ثم قمعها بطريقة منهجية؟ .

وقال دوغارد إن غزة أصبحت بعد الإنسحاب الاسرائيلي منطقة مغلقة وسجينة وأرضاً محتلة .

واضاف المقرر «ان الاسرة الدولية حددت ثلاثة انظمة تتعارض مع حقوق الانسان، هي الاستعمار والفصل العنصري والاحتلال الاجنبي، واسرائيل تمارس بشكل واضح احتلالا عسكريا للاراضي الفلسطينية، وفي الوقت ذاته، فان بعض مظاهر هذا الاحتلال تأخذ شكل الاستعمار والفصل العنصري المخالفين للقانون الدولي» .

وطالب المحقق الدولي في الختام بنقل قضية الاحتلال الاسرائيلي الى نحكمة لاهاي الدولية ...!

•مخاوف في دولة الاحتلال من تقديم عشرات الضباط الصهاينة للقضاء الدولي

ولذلك وفي ضوء هذه التطورات وما سبقها من ضجيج اعلامي في هذا السياق» أبدى مسئولون في حكومة الاحتلال تخوفهم من أن يقدم عشرات الضباط في الجيش الاسرائيلي للقضاء أمام المحاكم الدولية إذا ما سافروا في الفترة القريبة القادمة إلى دول أوروبا عقب الحرب في لبنان «وقالت صحيفة معاريف العبرية الاثنين ٤-٩-٢٠٠٦ «إن وزارة الخارجية والنيابة العامة لدولة اسرائيل تحذران من موجة دعاوى قضائية من شأنها أن تستأنف قريبا ضد مسؤولين اسرائيليين أطلقوا التصريحات في أثناء الحرب بشكل قد يتخذ صورة المخالفة للقانون الدولي المتعلق بجرائم الحرب».

وحسب التحذير، ف «إن منظمات حقوق إنسان أجنبية وكذا اسرائيليين وفلسطينيين، يبلورون التماسات من شأنها أن تؤدي إلى إصدار أوامر اعتقال في الخارج لمسؤولين صهاينة كبار».

وكشفت معاريف أيضا عن وثيقة سرية رفعت في الآونة الأخيرة لمسؤولين كبار في جيش الاحتلال وضعها المستشار القانوني لوزارة الخارجية الصهيونية ايهود كينان تكشف النقاب عن أن «هناك مؤشرات على أننا نوجد في بداية معركة قضائية/إعلامية غير سهلة».

وكتب كينان يقول إنه «في الأشهر الأخيرة بذلت جهود مضاعفة من محافل خاصة ومنظمات غير حكومية مختلفة تنشط في أوروبا لجمع وتوثيق معلومات ضد إسرائيليين عن تنفيذ جرائم حرب، وهناك أنباء عن نية لمنظمات دولية، في بلجيكا، في فرنسا والمغرب، لرفع دعاوى، أو على الأقل إعداد ملفات ضد مسؤولين إسرائيليين كبار - في المستويين السياسي والعسكري» على حد تعبيره.

•شطب قرى كاملة ..

ورجح مصدر في وزارة خارجية «اسرائيل»أن يكون المقصود تصريحات الوزراء بمن فيهم إيلي يشاي، يعقوب بن يزري وحاييم رامون»، حيث اقتبس عن الوزير يشاي في أثناء الحرب قوله: «اعتقد بأن طريقة العمل المرغوب فيها في الحرب ضد الكاتيوشا هي شطب قرى كاملة ينفذ منها النار نحو قوات الجيش الإسرائيلي، وبهذه الطريقة إبادة كل المقاومة».

اما عن رامون فقد نقل قوله: «قرية مثل بنت جبيل، التي حذرنا سكانها، وأخليت حقا منهم ولم يتبقَ فيها سوى رجال حزب الله، يجب استنزافها ضربا من الجو وبالمدفعية قبل دخول القوات البرية».

وأشار كينان في رسالته إلى «أن معظم المادة التي تجمعها منظمات مناهضة لإسرائيل تستند إلى مقابلات في وسائل الإعلام «وعليه فإن على الوزراء وضباط الجيش الكف عن استخدام التعابير التي من شأنها أن تورطهم في خارج البلاد مثل «الضرب للاستنزاف»، «التسطيح» و «الشطب»، بحسب قوله.

وكشف كينان النقاب في رسالته عن أن فريق من رجال القانون الاسرائيليين الكبار يبلورون منذ الآن سبل التصدي للمعركة القضائية المرتقبة».

وكشفت صحيفة معاريف أيضا «أن الخارجية والنيابة العامة الاسرائيليتين عقدتا اتفاقات مع مكاتب محامين جنائيين في أرجاء أوروبا لمعالجة مواضيع كبار المسؤولين الفلسطينيين إذا ما اعتقلتهم السلطات القانونية في القارة».

• ...وتل أبيب تتحضر لدعاوى بلجيكية بتهم ارتكاب جرائم حرب في لبنان

هذا وتتوقع «اسرائيل» أن تقوم مجموعة من البلجيكيين من أصل لبناني بتقديم دعوى قضائية في بلجيكا ضد رئيس الوزراء الصهيوني ايهود اولمرت ووزير الحرب عمير بيرتس ورئيس أركان الجيش دان حالوتس بتهمة ارتكاب جرائم حرب في لبنان.

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت/٧/٢/٢٠٠٦ « أن وزارة الخارجية الاسرائيلية طلبت سراً حضور المحامية البلجيكية ميشيل هيرش المتخصصة في القانون الدولي لتقديم المشورة لاسرائيل إزاء موجة من الدعاوى المتوقع رفعها في بلجيكا ودول أوروبية أخرى ضد مسؤولين سياسيين وعسكريين صهاينة».

وكانت هيرش قد مثلت قبل أربع سنوات رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق ارييل شارون واللواء في الاحتياط عاموس يارون في دعوى مشابهة اتهموا خلالها بمسؤوليتهم عن مجزرة صبرا وشاتيلا، وانتهت الدعوى ضد شارون ويارون إلى إغلاق الملف ضدهما بعد معركة قضائية قاضتها هيرش.

•بتسيلم» : اسرائيل زادت من انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين في ظل الحرب

وعلى المستوى الفلسطيني اتهمت جماعة اسرائيلية معنية بحقوق الانسان الجيش الاسرائيلي بزيادة انتهاكاته ضد الفلسطينيين في الضفة عندما تحول اهتمام الاعلام الى الصراع في غزة ولبنان.

وقالت منظمة بتسيلم وهي جماعة مستقلة تراقب الاجراءات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية «انها جمعت ادلة على «زيادة كبيرة» في الضرب والانتهاكات والامتهان الذي يتعرض له الفلسطينيون على يد الجنود الاسرائيليين وشرطة الحدود».

•محاكمات جنرالات الاجرام – اعترافات الجنرال « ايالون » نموذجا ...؟

وفي هذا السياق ننتقل عمليا الى المزيد والمزيد من الاعترافات والشهادات المتعلقة بجرائم الحرب التي يقترفها جنرالات الاحتلال الاسرائيلي فنقول :

من المفارقات الغريبة المذهلة ايضا في اطار المكاييل المتعددة الامريكية والاوروبية والاممية انهم وبينما هم يطاردون ويحاصرون سوريا مثلا ويشكلون لجان التحقيق للقبض على «المتورطين في اغتيال الرئيس الحريري» ...وفي الوقت الذي يفبركون ويزيفون الروايات والاعترافات التي من شانها ادانة سوريا ، وفي الوقت الذي حاكموا فيه الرئيس العراقي صدام حسين امام محكمة الاحتلال الامريكي في بغداد بتهمة ارتكاب «مجزرة الدجيل «وقتل نحو١٤٨ مواطنا عراقيا واعدموه ... فانهم ليس فقط يغضون النظر عن جنرالات الحرب والاجرام والجرائم والاغتيالات والهدم والنسف والتدمير في «اسرائيل » وانما هم يتواطئون مع تلك الدولة التي تعتبر اليوم بالمقاييس والمواثيق والاعراف الدولية والبشرية دولة خارجة على القانون الدولي .

تفاءلنا منذ مدة عندما فتحت محكمة بريطانية ملف الاجرام للجنرال الاسرائيلي «دورون الموغ» واصدرت قرارا باعتقاله لتقديمه للمحاكمة باقتراف جرائم حرب بحق المواطنين الفلسطينيين ، ولكنه تمكن من الفرار من مطار لندن قبل القاء القبض عليه بعد ان سربت المعلومات ل«اسرائيل » ...؟

ثارت ضجة كبيرة في « اسرائيل » وارتعدت فرائص جنرالات الاجرام الاسرائيلي وامتنعوا عمليا عن السفر للخارج خشية اعتقالهم ومحاكمتهم امام محاكم اوروبية ، وذكرت اسماء عدد من كبار جنرالات الاحتلال المطوبين للمحاكمة مثل رئيس اركان جيش الاحتلال السابق الجنرال موشيه يعلون ، وكذلك الجنرال دان حلوتس رئيس اركان الجيش الاسرائيلي حاليا ، اضافة الى عدد آخر من كبار الضباط الاسرائيليين وجميعهم مطلوبون بتهمة اقتراف جرائم حرب متنوعة ضد الشعب الفلسطيني ...

لقد نجح وفد رسمي اسرائيلي قام بزيارة الى لندن باغلاق ملف مجرمي الحرب الاسرائيليين ..

قرانا حينئذ عن همة فلسطينية وعربية تدعو المجتمع الدولي الى العمل على جمع الوثائق والدلائل والبيانات التي تدين رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شارون توطئة لتقديمه للعدالة الدولية لمسؤوليته عن سلسلة من الجرائم بحق الفلسطينيين والعرب ... الا ان كل الهمم والنوايا الفلسطينية والعربية وغيرها المتعلقة بالعمل على تقديم جنرالات الاحتلال الاسرائيلي للعدالة الدولية قد هبطت وتراجعت وانطفت الى ان غابت في هذه الايام تماما ..

- **فلماذا ...؟وكيف ...؟ ومن يتحمل مسؤولية هذا الهبوط والتراجع ...؟**

«الحركة الاسرائيلية ضد هدم البيوت العربية» اتصلت بالمحامي البريطاني «ميخوفر» المتخصص بقضايا حقوق الانسان وطلبت منه رفع دعوى امام المحكمة البريطانية ضد اسرائيليين مسؤولين عن هدم بيوت عربية في القدس باعتبار عملية الهدم جريمة حرب ...؟

وحركة «هناك حدود » الاسرائيلية تقدمت بدورها بدعوى ضد الجنرالين حلوتس ويعلون بتهمة تورطهما بعمليات اغتيال ضد فلسطينيين ...؟

والمحامي الاسرائيلي ميخائيل سفراد الخبير في القانون الدولي لحقوق الانسان يقول : «خلافا للجرائم العادية فان جرائم الحرب هي جرائم دولية والقانون الدولي يلزم كل دول العالم بالتحقيق مع المسؤولين عنها وتقديمهم الى المحكمة الدولية .. في بريطانيا ..او في بيت اللوردات او في محكمة العدل العليا ...؟»

والكاتب الصحفي الاسرائيلي المناهض لجرائم الاحتلال يقول ايضا : «لقد ان الاوان لنبذ مجرمي الحرب من كبار الضباط لما يقترفونه بحق الفلسطينيين» ...؟

وعمليا على الارض الفلسطينية ووفقا لكم هائل من المعطيات والشهادات الموثقة فان جنرالات الحرب والاجرام من شارون الى موفاز الى يعلون الى آفي ديختر ثم حلوتس وايالون وغيرهم مسؤولون في السنوات الاخيرة عن سلسلة طويلة لا حصر لها من الاعمال الاجرامية مثل الاغتيالات والهدم الجماعي للبيوت على رؤوس اهلها من النساء والاطفال كما حدث في رفح .

.يضاف الى ذلك مجازر جماعية مروعة متصلة اقترفت على مدار الساعة ضد الفلسطينيين .....

- والجنرال موفاز يحصل بالمقابل على الدكتوراة الفخرية من جامعة بار ايلان ...؟
- والجنرال شارون حصل ايضا على الدكتوراة الفخرية من جامعة بن غوريون ...؟
- و مجموعة اخرى من الجنرالات يحصلون على اوسمة البطولة من الاركان الاسرائيلية .

بل حتى ان شارون رشح لجائزة نوبل ...؟...

شيء لم يات في حسابات احد ابدا...؟

وتتواصل المهزلة : تركيا تمنح «بيرس» قاتل الأطفال في «قانا» شهادة الدكتوراه الفخرية١١/١١/٢٠٠٧»

ففي أول يوم لزيارة رئيس الدولة العبرية "شمعون بيرس" قاتل الأطفال اللبنانيين في مجزرة "قانا" عام ١٩٩٦ في عملية عناقيد الغضب لتركيا قام بزيارة قبر الرئيس الأول لتركيا كمال أتاتورك وبعد ذلك توجه لجامعة "بيلكنت" في انقره حيث تم منحه شهادة الدكتوراه الفخرية...!

فكيف ...؟ ولماذا...؟ وهل تصدقوا ها الانقلاب المذهل في القيم والمعايير الدولية ...!

فبدلا من ان يقدم جنرالات الحرب والجرائم الى المحاكم يمنحون الاوسمة على جرائمهم...!

فلماذا ...؟ وكيف...؟ فليرجعوا الى الشعب الفلسطيني ليسالونه مثلا :

ما رايكم في منح نوبل لبيغن..؟.

...وفي منح شارون وموفاز الدكتوراة الفخرية ...!

وكذلك في منح بيريز الدكتوراة التركية الفخرية...!

فلماذا ...؟ وكيف...؟ كان من الاجدر ان يرجعوا الى الشعب الفلسطيني ليسالونه مثلا :

ما رايكم في منح شارون نوبل..؟

او ليسألوا مثلا شوليت الوني او مجموعة الطيارين الذين رفضوا تنفيذ اوامر شارون بتنفيذ مذبحة ضد الاطفال الفلسطينيين...؟

فنحن نصبح هنا على خلاف ونقيض المنطق والاصول والعدل والانصاف.. وعلى خلاف ونقيض كافة المواثيق والقوانين والشرائع والتقاليد الاخلاقية البشرية الانسانية، فقد اخذ البلدوزر الصهيوني المدجج بأكبر تراث وتطبيقات ارهابية مجازرية دموية يتحول يا سبحان الله الى « شرعي ومشروع «..

وعلى اية حال لنأخذ اعترافات الجنرال « عامي ايالون»رئيس «الشاباك «الاسبق واحد زعماء حزب العمل حاليا حيث اعلن جهارا نهارا على الملأ : «لقد قتلت عربا اكثر مما قتلت حركة حماس من اليهود «....؟؟؟؟

لقد قتل ايالون اذن من العرب ربما بالمئات او بالآلاف وهو يعترف بذلك : فلماذا لا يثير هذا الاعتراف احدا او رايا عاما في الخارج ...؟

ولماذا لا يسارع احد الى المطالبة بتقديمه الى المحكمة الدولية مثلا كما يطاردون «قتلة الحريري «...؟

فهل هناك يا ترى نفاق وخداع وافتراء اشد وطأة من ذلك..؟!

وهل هناك من اعتداء وظلم بحق الشعب الفلسيني اخطر من ذلك...؟!

●شهادة جوردون: قصف الضاحية اشبه بعمليات «النازي»

وانتقالا من فلسطين الى لبنان فقد «شبه الضابط الإسرائيلي في الاحتياط شمويل جوردون عمليات الجيش وسلاح الجو على الضاحية الجنوبية لبيروت بعمليات سلاح الجو الألماني النازي إبان الحرب الأهلية في إسبانيا، عندما قتل ١٦٠٠ شخص في بلدة جرنيكا / ٢٠٠٦-٠٩-١٣/».

ويعتبر جوردون أحد الباحثين البارزين في "إسرائيل" في مجالي الاستراتيجية والقتال الجوي، وأكثر في الفترة الأخيرة من انتقاداته لأداء الجيش، ووصلت إلى ذروتها في محاضرة ألقاها في مؤتمر "الإرهاب الخامس" لمعهد السياسة ضد الإرهاب في مركز هرتزليا متعدد المجالات، عندما تطرق إلى الجوانب الأخلاقية لقتال الجيش في لبنان، فأظهر أمام الجمهور لوحة "جرنيكا" للرسام الإسباني بابلو بيكاسو، والتي تصف قصف سلاح الجو الألماني لبلدة جرنيكا في أبريل/ نيسان ١٩٣٧، وفوق الصورة كتب "أذكر ما فعله عملاق"، فيما المقصود من الجملة أغلب الظن هو الايضاح أن سلاح الجو النازي كان يعمل على قصف المدنيين.

وقال: "لا أوافق على أن يقصف سلاح جو "إسرائيل" حياً كاملاً في بيروت ويمحوه من الأساس"، وأضاف: "ليس لدي كل المعلومات التي كانت في حوزة سلاح الجو عن قيادات حزب الله، لكن بشكل مبدئي، فإن تدمير حي كامل ليس مقبولاً عليّ".

- ٥ قنابل نووية صهيونية ضربت لبنان

وقد وثقت التقارير المتعلقة بجرائم الحرب الاسرائيلية في لبنان خلال الحرب الاخيرة قائلة: «لقد ألقت اسرائيل خلالها قنابل توازن خمس قنابل نووية، وخاضتها بدعم وتحريض أمريكي، إن لم تكن حرباً بالوكالة، وجاء ذلك في الذكرى ٦١ لتدمير الولايات المتحدة مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين في الحرب العالمية الثانية، على الرغم من عدم الحاجة حربياً لهذه الأعمال بعد إعلان اليابان استسلامها /عن الخليج /٢٨/٨/٢٠٠٦» .

•ضابط وحدة: أطلقنا ١,٢ مليون قنبلة عنقودية على لبنان واستخدمت قنابل فوسفورية..

وجاء في تقرير للصحفية الإسرائيلية ميرون رببورط في صحيفة هآرتس ١٢/٩/٢٠٠٦:

"قمنا بتغطية قرى كاملة بالقذائف العنقودية، ما قمنا به كان جنونيا ووحشيا" هذا ما يقوله ضابط في وحدة قذائف MLRS التابعة للجيش الإسرائيلي، وحسب أقوال الضابط الذي اقتبس أقوال قائد كتيبته، ف "إن الجيش أطلق ١٨٠٠ قذيفة عنقودية تحتوي على حوالي ١,٢ مليون قنبلة عنقودية، وقال أن الجيش أطلق أيضا قذائف مدفعية عنقودية وبذلك يكون العدد أكبر بكثير".

وقال جنود في المدفعية "أن الجيش استخدم في الحرب قذائف فوسفورية، المنوعة الاستخدام حسب القوانين الدولية، وحسب أقوال الجنود فإن تلك الأسلحة استخدمت بشكل أكبر في العشرة أيام الأخيرة للحرب".

وحسب قول الضابط ف "إن القذائف العنقودية استخدمت بشكل مكثف رغم العلم أنها غير دقيقة بشكل كبير فمدى انحرافها عن هدفها يصل إلى ١٢٠٠ م، وأن جزءا كبيرا من القنابل لا ينفجر ويتحول إلى ألغام. ومعظم الخبراء يعتبرون القذائف العنقودية "لا تميز بين الأهداف

العسكرية والمدنية" وهو ممنوع في محيط سكني".

ونسبة القنابل الغير منفجرة التي أسقطتها الولايات المتحدة على العراق وصلت إلى ٣٠٪، وحسب أقوال طاقم تفكيك الألغام التابع للأمم المتحدة في لبنان، فإن نسبة القنابل الغير متفجرة التي أطلقها الجيش على لبنان هو ٤٠٪. وبالنتيجة فإن عدد القنابل الغير منفجرة في لبنان قد يصل إلى نصف مليون قنبلة. حتى الآن تم التبليغ عن ١٢ شخصا لبنانيا قتلوا بعد انتهاء الحرب نتيجة لتلك القنابل.

وحسب رأي الضابط فإنه للتعويض عن قلة دقة تلك القذائف، أعطيت أوامر "بإغراق" المنطقة بها. "لا توجد أي امكانية لإصابة هدف محدد، والضباط يعرفون ذلك جيدا".

● جرائم ابادة جماعية بغطاء امريكي .. لا حصر لها...

وليس ذلك فحسب ،بل ان كل هذه الجرائم الاسرائيلية وهي جرائم ابادة جماعية لا حصر لها قد اقترفت عمليا بغطاء ودعم امريكي ، وهذا ما اكده سفير اسرائيل لدى واشنطن داني ايالون حيث قال :«... وحتّى لو قام جيشنا بمجزرة جماعية في لبنان، فان الولايات المتحدة ستواصل مساندتنا» وهذا بعض ما قاله في معرض تأكيده على أن حكومة ايهود أولمرت تنال التأييد الكامل من قبل ادارة بوش في حربها الأخيرة لـ «القضاء على حزب الله»، ولو أدّى ذلك الى تقويض لبنان وهدم بنيته التحتية والفوقية معاً، وقتل وتشريد شعبه!

واستتباعا فاننا يمكن ان نستخلص بالتوكيد على ان باب القضاء الدولي والعدالة الدولية وباب تقديم جنرالات الحرب الاسرائيليين بات مفتوحاً الى حد كبير على المستوى الاوروبي ، على الرغم من ذلك النفوذ الذي تتمتع به اللوبيات اليهودية وعلى الرغم من الانحيازات الواضحة الصارخة من قبل بعض الدول الاوروبية لصالح «اسرائيل»...

ويبقى السؤال الكبير في هذا الصدد دائما : اين الدور العربي الحقيقي في هذه القضايا المتعلقة بالجرائم الصهيونية ....؟!!

تفتح اعترافات الجنرالات بن اليعازر وايالون وغيرهما فرصة جادة لمنظمات وهيئات حقوق الانسان العربية للتحرك الجاد من اجل تقديم اولئك الجنرالات الى محكمة الجنايات الدولية ...

كما تفتح فرصة حقيقية ايضا للدول العربية للعمل على نقل ملف الاحتلال برمته الى محكمة لاهاي الدولية ...؟!!

هوامش الفصل الاول :

١- صحيفة لامرحاب ، عدد ١٩٦٩/١٢/٣٠ ، اليوميات الفلسطينية ١٩٦٨/٦/٢١ ، صحيفة معاريف ، عدد ١٩٧٠/٣/٢ .
٢- مجلة هعولام هزية ، عدد ١٩٦٦/٦/١ .
٣- صحيفة عال همشمار عدد ١٩٩٠/٢/٢٦ .
٤- صحيفة الرأي الأردنية ، عدد ١٩٩٠/٢/٢٦ .
٥- إسرائيل امة وتاريخها ، أ.ن بولاك ، دار النشر العربي ، تل أبيب ، ص ١٥٣ .
٦- المصدر نفسه .
٧- انظر نشأت التنظيمات الصهيونية المسلحة ، عبد الحفيظ محارب ، شؤون فلسطينية ، آب: ١٩٨٠ ، ص٧٢-، ١٠٨ .
٨- إسرائيل أمة وتاريخها ، مصدر سبق ذكره .
٩- يوسف سلوتسكي ، ويوسف بار ، الهجرة الغير المشروعة والهروب ، الهجرة والاستيطان ص٤٨ .
١٠- Israel of Abstract Statistical
١١- المصدر نفسه .
١٢- المصدر نفسه .
١٣- تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الصادر عام ١٩٨٥ ، ص ١٥٠ -١٥١ .
١٤- تسفي زنجر ، " دولة إسرائيل ، الهجرة ب والاستيطان ، ص٥٠ ، ومثير سلفر سون ، قانون العودة ، الهجرة والاستيطان ، ص٧٥ .
١٥- الصراع الديموغرافي في فلسطين المحتلة ، عدد من الباحثين من فلسطين .
١٦- المكتب الفني للتابع للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة عمان ١٩٨٦ .
١٧- المصدر نفسه .
١٨- انظر البروفيسور إبراهيم الشريقي ، طوفان الهجرة اليهودي يبتلع أرض فلسطين ، صحيفة صوت الشعب الأردنية عمان ١٩٩٠/٣/٢٦ .
١٩- المصدر نفسه .
٢٠- انظر محمد حسنين هيكل ، هوامش على هجرة اليهود السوفيت ، صحيفة صوت الشعب الأردنية / عمان / ١٩٩٠/٢/٢٨ ، والبروفيسور الشريقي مصدر سبق ذكره .
٢١- لمزيد من التفاصيل : الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونية ، مصدر سبق ذكره ، غوش ايمونيم - الوجه الحقيقي للصهيونية - داني روينشتاين ، دار الجليل - عمان سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا ، د. حسن عبد القادر صالح ، قسم الجغرافيا ، الجامعة الأردنية ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة ، الياس سعد ، مركز الأبحاث الفلسطينية بيروت ١٩٦٩ .
٢٢- صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٩٠/١/٢٥ .
٢٣- صحيفة يديعوت أحرونوت ، عدد ١٩٩٠/٢/١٨ .
٢٤- صحيفة يديعوت أحرونوت ، عدد ١٩٩٠/٢/٢٨ .
٢٥- صحيفة عل همشمار ، عدد ١٩٩٠/٣/١٨ .
٢٦- صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/٥/٨ .
٢٧- صحيفة معاريف ٢٠٠٠/٤/١٤ .

٢٨- برهوم جرايسي، المركز الفلسطيني لتوثيق المعلومات، المشهد الاسرائيلي /٢٠٠٨-٣-٥.

٢٩- المصدر نفسه.

٣٠- -المصدر نفسه.

٣١- المصدر نفسه.

٣٢- المصدر نفسه.

٣٣- المصدر نفسه.

٣٤- ابراهام تيروش/ معاريف، ٢٨ /٠٢/٢٠٠٨.

٣٥- المصدر نفسه.

٣٦- المصدر نفسه.

٣٧- هآرتس، تاريخ،/٠٥/٠٤/٢٠٠٨ .

٣٨- المصدر نفسه.

٣٩- المصدر نفسه.

هوامش الفصل الثاني:

١- ابشالوم روكاح قانون الاستيطان في إسرائيل ، ١٩٧٨ ، ص٦٢ .

٢- يوسف فيتس، ملكية الأرض – الهجرة والاستيطان ، القدس ١٩٧٣ ، ص١٠٣-١٠٨ .

٣- مشكلة اللاجئين العرب ، د. إدوارد سيدهم ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص٣٨ .

٤- جهاد فلسطين العربية ، عمر أبو النصر ، ١٩٣٦ -يافا ، ص١٣ .

٥- مشكلة اللاجئين العرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

٦- ملكية الأرض ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

٧- د. حسن عبد القادر صالح المصدر السابق .

٨- المصدر السابق نفسه ، ص ١٦٥ .

٩- إبراهيم أبو لغد ، تهويد فلسطين ، بيروت ، ١٩٧٢ ، مصطفى الدباغ ، بلادنا فلسطين ، الجزء الأول ، القسم الأول ١٠٧٣ .و د. حسن عبد القادر صالح ، مصدر سبق ذكره .

١٠- كما ورد في " الإحصائيات الريفية " التي أعدتها الإدارة البريطانية في فلسطين عام ١٩٤٥.

١١- د. حسن عبد القادر صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٧ .

١٢- يوسف فايتس ملكية الأرض ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

١٣- نشرة حارس أملاك الغائبين ، كانون الثاني ، ١٩٥٣ " هلرتس " و " جروسالم بوست " ١٨ كانون الثاني ١٩٥٣ .

١٤- عبد الحمن أبو عرفه ، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية ، ص ١٣٨ .

١٥- د. حسين عبد القادر صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٩، .

١٦- التغير الاجتماعي والتوافق النفسي عند السكان العرب في إسرائيل ، د. شريف كناعنه ، جامعة بير زيت ١٩٧٨ ، ص ١١٤ .

١٧- دون بيرتس ، حقائق عن إسرائيل ، مكتب الاستعلامات الإسرائيلي – نيويورك ، ١٩٥٧ ، ص ٤٦ .

١٨- الكتاب الأسود عن يوم الأرض ، مصدر سبق ذكره .

١٩- المصدر سبق ذكره .

٢٠- عنان العامري ، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ – ١٩٧٠ ، القدس ، ١٩٨١ ، ص ٢٥ .

٢١- مصادرة الأراضي العربية ١٩٤٨ – ١٩٧٦ : مخططات ، صحيفة الاتحاد الحيفاوية ، عدد ١٩٨٧/٣/٣١ .

٢٢- المصدر السابق نفسه .

٢٣- المصدر السابق نفسه .

٢٤- تقرير أعمال أراضي إسرائيل ، تموز ١٩٦٣ ، ص ٧٩ –٧٧ .

٢٥- الكتاب الأسود عن يوم الأرض ، مصدر سبق ذكره .

٢٦- صحيفة الرأي الأردنية ، عدد ١٩٨٦/٧/١٢ .

٢٧- مجلة حوتم الإسرائيلية ، عدد ١٩٨٨/٧/١٥ .

٢٨- استناد إلى تقرير ٢٥ أستاذا جامعياً عربياً ويهودياً قدم إلى باراك عندما كان رئيساً للوزراء ، صحيفة الحياة اللندنية ٢٠٠٠/١٢/١١ .

٢٩- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية حزيران ١٩٧٣ ، ملحق رقم (١٢) ، ونشرة مركز المعلومات الحكومي الإسرائيلي ١٩٨٠ .

٣٠- الصراع السكاني في فلسطين المحتلة ، مصدر سبق ذكره .

٣١- مصدر سبق ذكره .

٣٢- صحيفة ندافار ، عدد ١٩/١/١٩٩٠ .

٣٣- النشرة الشهرية الإسرائيلية للإحصاء ، ٨/آب/١٩٨٠ ، ص ٥ .

٣٤- صحيفة يديعوت احرونوت ٢٧/٩/٢٠٠٠ .

٣٥- صحيفة معاريف ١٣/٦/٢٠٠١ .

٣٦- صحيفة يديعوت احرونوت ٢٦/٣/٢٠٠١ .

٣٧- صحيفة يديعوت احرونوت ١٠/٦/٢٠٠١ .

٣٨- المصدر نفسه.

هوامش الفصل الثالث

١- صحيفة هتسوفية عدد ١٩٨٦/٥/٢٨ .

٢- المصدر السابق نفسه .

٣- مجلة همولام هزيه ، عدد ١٩٧٨/٨/٢٥ .

٤- ط ايان لوستيك " العرب في الدولة اليهودية " ، القدس ١٩٨٥ ، ص٨٠ .

٥- المصدر السابق نفسه .

٦- صحيفة معاريف ، عدد ١٩٨٦/٣/١٣ .

٧- صحيفة معاريف ، عدد ١٩٨٦/٣/٥ .

٨- صحيفة الفجر المقدسية ، عدد ١٩٨٦/٧/٢ .

٩- صحيفة دافار ، عدد ١٩٨٧/٢/١٥ .

١٠- المصدر السابق نفسه .

١١- صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٨٨/٤/٦ .

١٢- صحيفة يديعوت احرونوت ، عدد ١٩٨٨/٧/١٣ .

١٣- المصدر السابق نفسه .

١٤- صحيفة يديعوت أحرونوت ، عدد ١٩٨٨/٨/٢ .

١٥- المصدر السابق نفسه .

١٦- صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٨٨/٨/٣ .

١٧- صحيفة هآرتس ،عدد ١٩٨٦/٧/١٣ .

١٨- صحيفة دافار ، عدد ١٩٨٩/٧/١٢ .

١٩- صحيفة معاريف ، عدد ١٨٧/١/٢٢ .

٢٠- صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٨٩/١٢/١ .

٢١- صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٨٩/١٢/٢٥ .

٢٢- صحيفة يديعوت احرونوت ، ١٩٨٨/١٢/٦ .

٢٣- صحيفة هآرتس ، ١٩٨٧/١١/١ .

٢٤- صحيفة عل همشار ، ١٩٨٩/١٠/٣١ .

٢٥- المصدر الساب نفسه .

٢٦- مجلة حوتام ،١٩٨٨/٨/١٩ .

٢٧- مجلة بماضيين العسكرية ، ١٩٨٩/١٢/٦ .

٢٨- صحيفة هآرتس ٢٠٠١/٣/٢٣ .

٢٩- السياسة السكانية العامة لمجتمع الحرب الإسرائيلي ، منشورات فلسطين المحتلة ، مطابع الكرمل الحديثة ، بيروت / لبنان ، ١٩٨١ .

٣٠- صحيفة عل همشار ، عدد ١٩٨٨/٦/٢١ .

٣١- صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٨٨/٥/٢ .

٣٢- صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٨/٨/٦ .

٣٣- الكتاب الأسود عن يوم الأرض ٣٠ / أيار/١٩٧٦ ، إصدار دار الجليل ، ١٩٨٥ ، عمان ص١٧ .

٣٤- المصدر السابق نفسه .

٣٥- صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٨٩/١٢/٢٠ .

٣٦- صحيفة عل همشمار ، عدد ١٩٩٠/٣/٩ .

٣٧- صحيفة هآرتس ١٩٩١/١/١ .

٣٨- المصدر نفسه .

٣٩- صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٨/٣/١٠ .

٤٠- صحيفة الأيام الفلسطينية ، ١٩٩٨/٥/٣٠ .

٤١- المصدر نفسه .

٤٢- صحيفة هآرتس ٢٠٠١/٤/٤ .

٤٣- صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/٧/٢٤ .

٤٤- ملحق عل همشمار – حوتام ، عدد ١٩٧٤/١١/٦ .

٤٥- صحيفة الرأي الأردنية ، عدد ١٩٩٠/٧/١٢ .

٤٦- صحيفة معاريف ، عدد ١٩٩٠/٢/٢٦ .

٤٧- صحيفة هآرتس ، عدد ١٩٨٥/٨/٢٨ .ي

٤٨- صحيفة عل همشمار ، عدد ١٩٨٦/٥/١٠ .

٤٩- صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠١/٧/٦ .

هوامش الفصل الرابع:

١- صحيفة عل همشمار العبرية ١٩٨٩/٥/٢٩ .

٢- صحيفة يدعيوت احرونوت العبرية ١٩٩٠/٥/٦ .

٣- المصدر نفسه .

٤- صحيفة هآرتس العبرية ١٩٩٠/٥/٢٨ .

٥- المصدر نفسه.

٦- صحيفة هآرتس العبرية ١٩٩٠/٨/٢٢ .

٧- المصدر نفسه.

٨- المصدر نفسه.

٩- صحيفة عل همشمار العبرية ١٩٩٠/١١/١١ .

١٠- صحيفة معاريف العبرية ١٩٩١/١/٩ .

١١- المصدر نفسه .

١٢- صحيفة معاريف العبرية ١٩٩٤/١٢/٨ .

١٣- علي الخليلي /صحيفة القدس المقدسية ١٩٩٤/١٢/١٥ .

١٤- اسحق رابين /صحيفة معاريف العبرية ١٩٩٤/١٢/٨ .

١٥- شمعون بيريز ، المصدر نفسه.

١٦- المصدر نفسه .

١٧- صحيفة الجروزلم بوست الإنجليزية الإسرائيلية ، ١٩٩٤/١٢/٦ .

١٨- صحيفة معاريف العبرية ١٩٩٨/٨/١٦ .

١٩- المصدر نفسه .

٢٠- المصدر نفسه .

٢١- الإذاعة الإسرائيلية /نشرات الأخبار يوم ١٩٩٨/٨/١٢ .

٢٢- الإذاعة الإسرائيلية ، يوم ١٩٩٨/٧/١٣ .

٢٣- صحيفة معاريف العبرية ١٩٩٨/٨/١٦ .

٢٤- المصدر نفسه .

٢٥- المصدر نفسه .

٢٦- المصدر نفسه .

٢٧- المصدر نفسه .

٢٨- المصدر نفسه .

٢٩- المصدر نفسه .

٣٠- المصدر نفسه .

٣١- المصدر نفسه .

٣٢- المصدر نفسه .

٣٣- صحيفة هآرتس العبرية ١٩٩٨/٨/١٦ .

٣٤- المصدر نفسه .

٣٥- المصدر نفسه .

٣٦- المصدر نفسه .

٣٧- المصدر نفسه .

٣٨- المصدر نفسه .

٣٩- صحيفة هآرتس ١١/١٢/٢٠٠٠ .

٤٠- المصدر نفسه .

٤١- صحيفة يديعوت أحرونوت ١٤/٣/٢٠٠١ .

٤٢- صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٦/٣/٢٠٠١ .

٤٣- المصدر نفسه .

٤٤- المصدر نفسه .

٤٥- صحيفة هآرتس ١٢/٤/٢٠٠١ .

هوامش الفصل الخامس :

١- يمكن متابعة سلسلة تصريحات شارون بهذا الصدد من خلال ارشيف أي صحيفة عربية أو أجنبية .

٢- صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠١/٧/٤ .

٣- صحيفة معاريف العبرية ، ٢٠٠١/٨/٣ .

٤- فكتور سيجلمان ، عن صحيفة القدس المقدسية نقلاً عن نوفيل أوبزرفاتور ، ٢٠٠١/٨/٤ .

٥- صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/٧/٢٥ .

٦- صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ، ٢٠٠١/٨/٢ .

٧- صحيفة الدستور الأردنية ٢٠٠١/٧/١٥ .

٨- صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/٨/٣ .

٩- صحيفة يديعوت أحروتوت العبرية ٢٠٠١/٧/٢٦ .

١٠- الكس فيشمان / صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠١/٧/٢ .

١١- صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ٢٠٠١/٨/٥ .

١٢- صحيفة هآرتس العبرية ، ١٩٩١/١٢/٢٩ .

١٣- صحيفة هآرتس الأسبوعي ، ٢٠٠١/٢/٢ .

١٤- صحيفة هآرتس العبرية ٢٠٠١/٦/١ .

١٥- المصدر نفسه .

١٦- صحيفة الحدث الأردنية ، ٢٠٠١/٢/٥ .

١٧- المصدر نفسه .

١٨- صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/٤/٢٣ .

١٩- صحيفة الدستور الأردنية ٢٠٠١/٨/١٣ .

٢٠- المصدر نفسه .

٢١- صحيفة الاتحاد الحيفاوية ، ٢٠٠١/٤/٢٠ .

٢٢- صحيفة معاريف العبرية ، ٢٠٠١/٦/١٣ .

٢٣- صحيفة الأيام الفلسطينية ٢٠٠١/٦/١٧ .

٢٤- صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/٧/١٦ .

٢٥- صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ٢٠٠١/٦/٧ .

٢٦- صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية ٢٠٠١/٦/٧ .

٢٧- صحيفة معاريف العبرية ٢٠٠١/٧/٢٧ .

٢٨- المصدر نفسه .

٢٩- صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/٧/٢٨ .

٣٠- صحيفة القدس المقدسية ٢٠٠١/٧/٣ .

٣١- د. أحمد حرب ، حكمة النمل وعنصرية الحاخام ، صحيفة الأيام الفلسطينية / ٢٠٠١/٧/٢٩ .

٣٢- المصدر نفسه .

٣٣- صحيفة يديعوت احرونوت العبرية ٢٠٠١/٥/١ .

٣٤- المصدر نفسه .

٣٥- المصدر نفسه .

٣٦- المصدر نفسه .

٣٧- صحيفة الأسواق الأردنية نقلاً عن مصادر فرنسية ، ٢٠٠١/٧/٢٨ .

هوامش الفصل السادس :

١. صحيفة هآرتس العبرية ٢٠٠١/٣/٢٣ .

٢. المصدر نفسه .

٣. المصدر نفسه .

٤. النصوص هنا كما ترجمت على يد انطوان شملت ونشرت تحت عنوان سلسلة أوراق الإسرائيلية صادت عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مداد).

٥. المصدر نفسه .

٦. نقل عن د. حسين الريماوي / دائرة الجغرافيا – جامعة بير زيت – صحيفة القدس المقدسية ، ٢٠٠١/٥/١ .

٧. المصدر نفسه .

٨. تم الاستفادة هذا السياق من المعلومات الواردة في دراسة للدكتور الريماوي ، مصدر سبعه ذكره .

٩. النصوص هنا كما جاءت مترجمة على يد انطوان شملت مصدر سبعة الإشارة إلية

هوامش الفصل السابع :

١- تقرير وكالات-١٨/١٢/٢٠٠٧.

٢- المصدر نفسه.

٣- المصدر نفسه.

٤- د.جمال زحالقة ، تقرير وبيان صحفي، عـرب ٤٨ / ١٠/١٢/٢٠٠٧ .

٥- المصدر نفسه.

٦- المصدر نفسه.

٧- تقرير جمعية حقوق الانسان في "اسرائيل"، تاريخ ٨/١٢/٢٠٠٧.

٨- المصدر نفسه.

٩- المصدر نفسه.

١٠- تقرير جامعة حيفا، عرب٤٨ — تاريخ، ٠٩/١٢/٢٠٠٧.

١١- المصدر نفسه.

١٢- المصدر نفسه.

١٣- تقرير، معاريف العبرية ، تاريخ،

١٤- المصدر نفسه.

١٥- المصدر نفسه.

١٦- المصدر نفسه.

١٧- د.شكري الهزيل، الخليج، تاريخ، ٢٠٠٧/٢/١٧.

١٨- تقرير،(ا.ف.ب)- /٢٠٠٧-١١-٢٩".

١٩- طلب الصانع، عرب ٤٨، ١٣/١٢/٢٠٠٨ .

٢٠- المصدر نفسه.

٢١- المصدر نفسه.

٢٢- المصدر نفسه.

٢٣- المصدر نفسه.

٢٤- المصدر نفسه.

٢٥- تقرير / فلسطين اليوم — ٢٨/٠٧/٢٠٠٧.

٢٦- المصدر نفسه.

٢٧- المصدر نفسه.

٢٨- الصحفي الإسرائيلي إسحاق ليئور،

٢٩- ب. ميخائيل، معاريف، تاريخ،

٣٠- المصدر نفسه.

٣١- يوسي بيلين زعيم حزب "ياحد ميريتس-سابقا-، هآرتس، تاريخ،

٣٢- مركز مكافحة العنصرية / تقرير،عن فلسطين اليوم، تاريخ،/٢٠٠٧/٣/٢٨.

٣٣- المصدر نفسه.

٣٤- المصدر نفسه.

٣٥- وزيرة التعليم الاسرائيلي سابقا شولميت الوني، المشهد الاسرائيلي،وكالات- الجزيرة نت، ٢٠٠٧/١٢/١٠.

٣٦- المصدر نفسه

٣٧- المصدر نفسه.

٣٨- المصدر نفسه،

٣٩- المصدر نفسه.

٤٠- المصدر نفسه،

٤١- المصدر نفسه.

٤٢- عن عرب ٤٨ /٢٠٠٧/١/٩.

٤٣- المصدر نفسه.

٤٤- المصدر نفسه.

٤٥- المصدر نفسه.

٤٦- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، تقرير، عرب ٤٨، تاريخ،

٤٧- المصدر نفسه.

٤٨- المصدر نفسه.

٤٩- المصدر نفسه.

٥٠- المصدر نفسه.

٥١- المصدر نفسه.

٥٢- المصدر نفسه.

٥٣- دوف حنين، فلسطين اليوم تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٣" .

٥٤- المصدر نفسه.

٥٥- وثيقة ،مركز عدالة لحقوق الانسان، موقع عرب ٤٨/٢٠٠٧/٢/٢٦.

٥٦- لجنة مكافحة العنصرية التابعة للأمم المتحدة، عرب٤٨ / ٢٠٠٧/٠٢/٢٧ .

٥٧- تقرير، موقع صحيفة "معاريف" على الانترنت/٢٠٠٧/٣/٢٦.

٥٨- جون دوغارد، تقرير ، مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٧/٢/٢٢.

٥٩- المصدر نفسه.

٦٠- المصدر نفسه.

٦١- تقرير، معاريف العبرية ٢٠٠٧/٢/٢١.

٦٢- المصدر نفسه.

٦٣- النائب العربي في الكنيست د.جمال زحالقة، القدس المقدسية ٢٠٠٧/٢/٢٢".

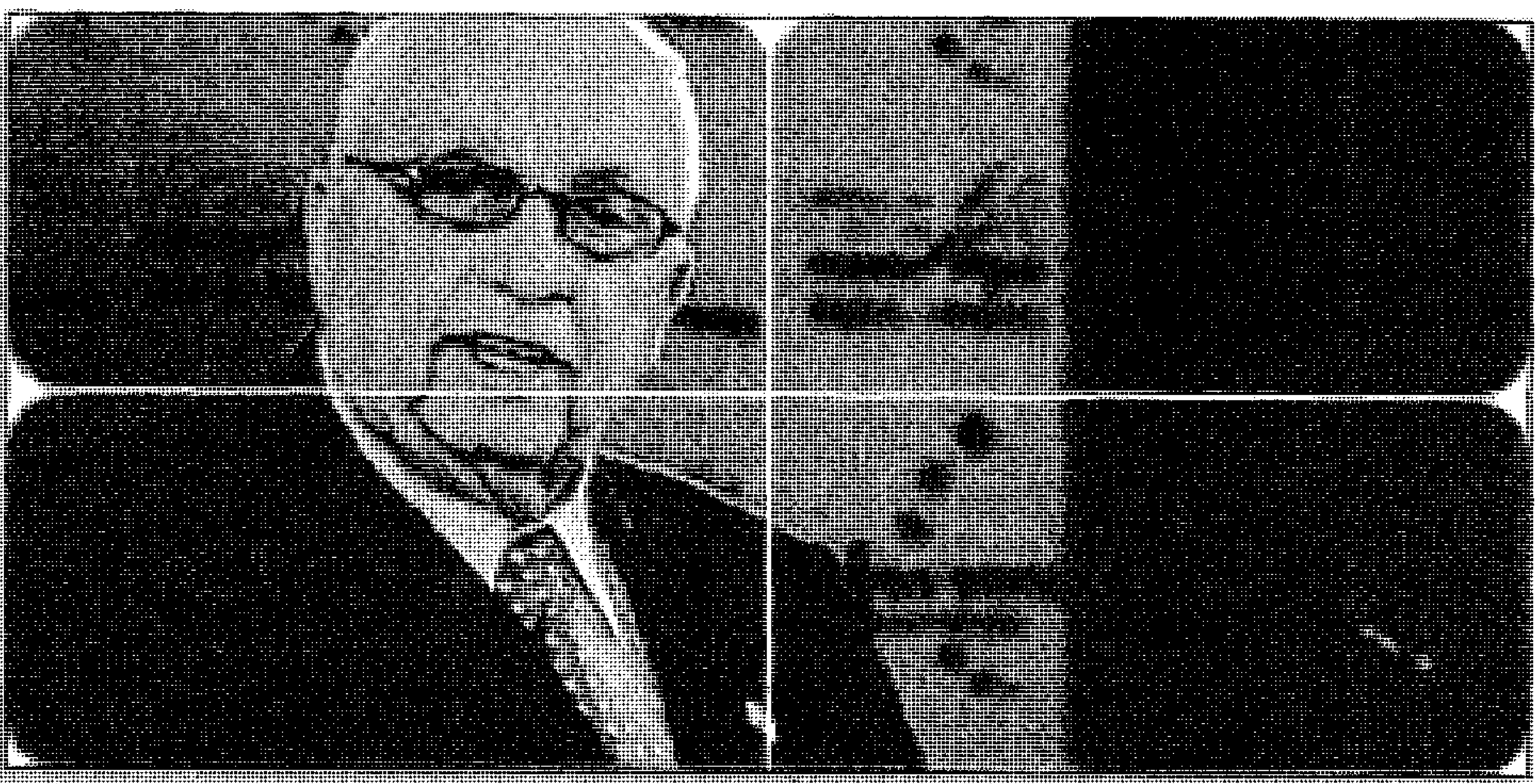
٦٤- المصدر نفسه.

٦٥- المصدر نفسه.

٦٦- المصدر نفسه.



حكومة اولمرت



شارون بلدرز العنصرية والترانسفير



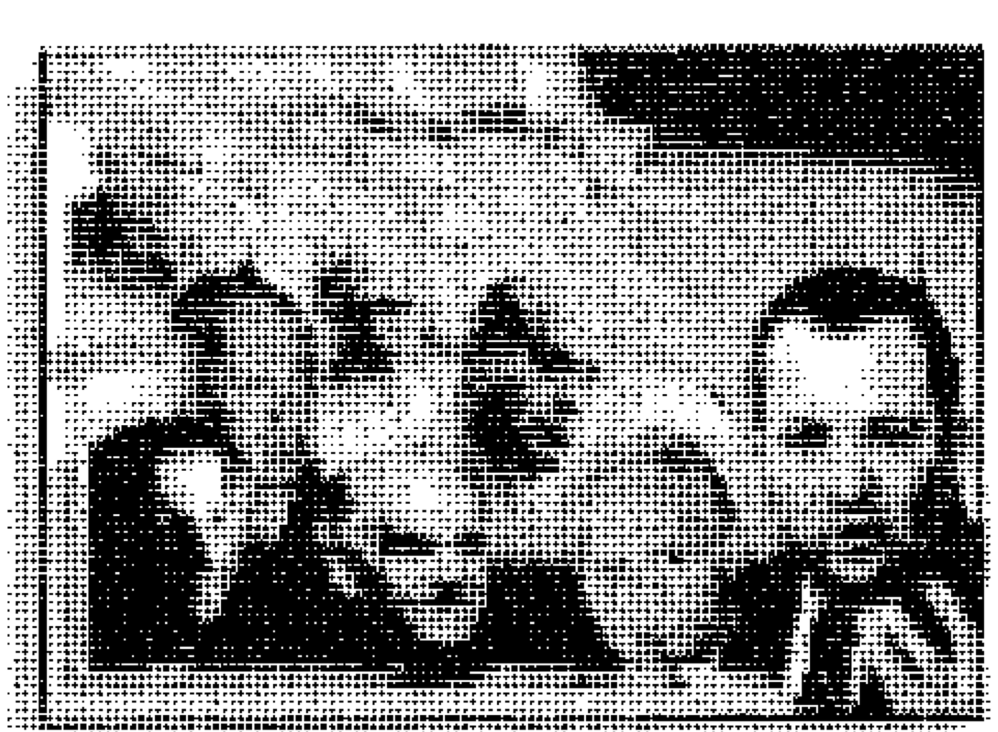
المستوطنات في مظاهرة «الموت للعرب» في القدس



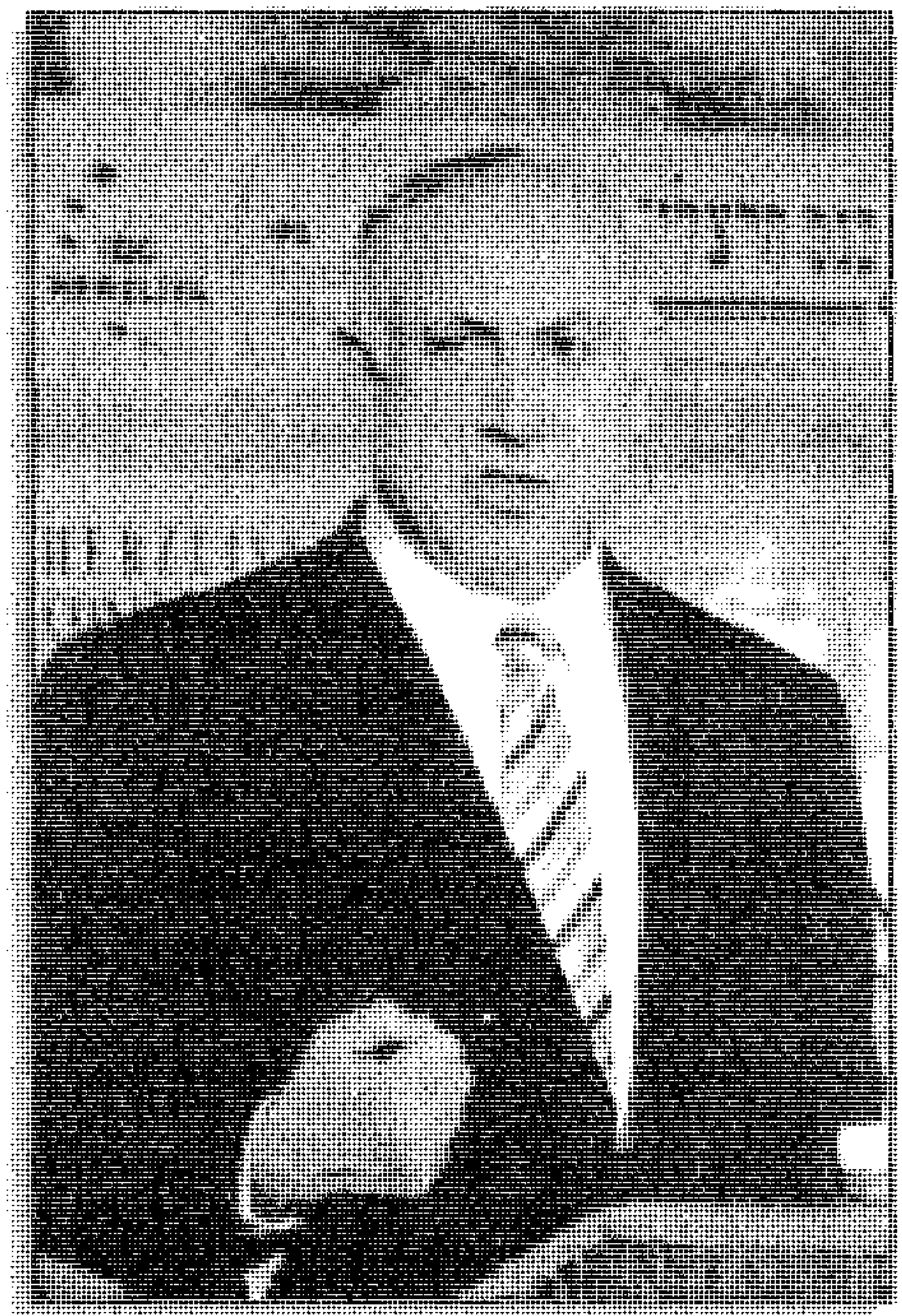
بيرمان اخطر رموز الترانسفير



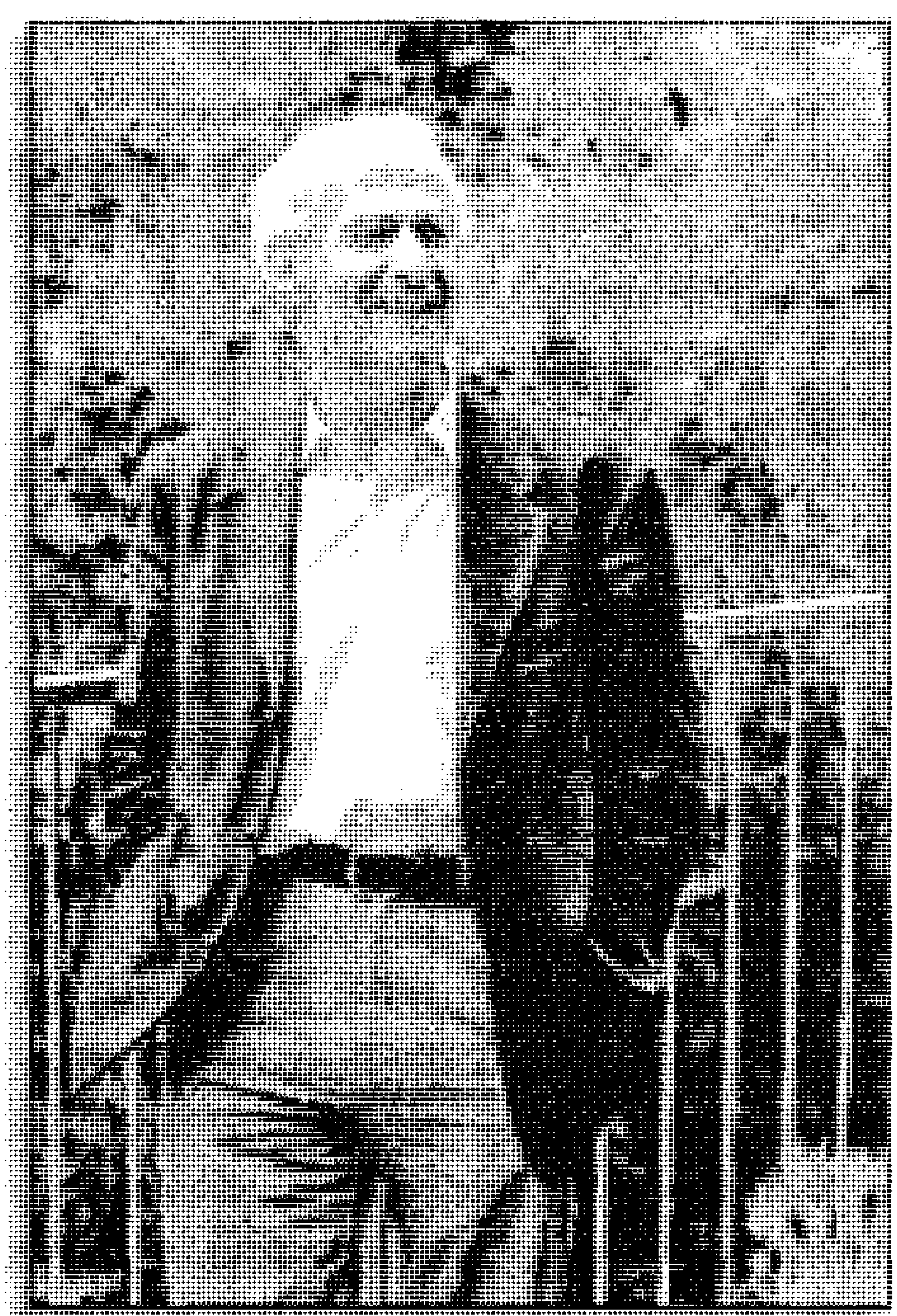
زئيفي الاب الروحي
لفكر الترانسفير المعاصر



من رموز الارهاب
والترانسفير



نتنياهو عنصرية وارهاب



البروفسور فيرغيولا
من آباء الغضب الديموغرافي

بطاقة شخصية

• نواف الزرو – مواليد القدس

- اسير محرر امضى احد عشر عاما في معتقلات الاحتلال الاسرائيلي، حكم بالمؤبد مدى الحياة عام ١٩٦٨ وتحرر في اطار صفقة تبادل الاسرى عام ١٩٧٩ .
- بكالوريوس سياسة واقتصاد.
- كاتب صحفي وباحث خبير في شؤون الصراع العربي – الصهيوني .

• الخبرة الصحفية

- مترجم عن العبرية وباحث في دار الجليل للنشر والابحاث والدراسات الفلسطينية من ١٩٨٠-١٩٨٨.
- كاتب ومحلل سياسي في صحيفة الدستور الاردنية وبعض الصحف العربية /الخليجية /.
- محرر الشؤون الفلسطينية والاسرائيلية في صحيفة صوت الشعب الأردنية من ١٩٨٢-١٩٩٠.
- محرر الشؤون الفلسطينية والإسرائيلية في صحيفة الدستور الأردنية منذ ١٩٩٠ .
- سكرتيرتحرير الملف السياسي والدراسات الاستراتيجية في الدستور.
- سكرتير تحرير قسم الثوابت في الصحيفة / الاشراف على صفحات الثوابت مثل: الدراسات الاستراتيجية وحلقات الكتب، فلسطين، العلوم، الترجمات وغيرها.
- رئيس القسم العبري والدراسات والابحاث الفلسطينية /الاسرائيلية في الصحيفة حتى تاريخه.
- مدير الندوات الفكرية والاستراتيجية في الدستور.
- مدير الندوات الاستراتيجية /فكرية - سياسية/ الفلسطينية الاسرائيلية في صحيفة الدستور، وقد نظم وادار العشرات من الندوات/ القراءات الاستراتيجية منها على سبيل المثال:

١ – حوار شامل مع المرحوم فيصل الحسيني حول "خطاب المفاوضات والاوراق الامريكية" نشر في الدستور بتاريخ /١٩٩٣/٧/١٨.

٢ – ندوة "اتفاق غزة –اريحا اولا" –خلفيات –مضامين-ابعاد وآفاق، بمشاركة السادة : عبد الرحيم ملوح، عبدالله الحوراني، صالح القلاب، وابراهيم ابو عياش.، ونشرت في الدستور بتاريخ/١٩٩٣/٩/٧.

٣ – ندوة: وثيقة المبادىء وآفاق العملية التفاوضية، بمشاركة السادة: د.لبيب قمحاوي، د. تيسير عاروري، د.ذياب مخادمة، والكاتب الصحفي جورج حداد، ونشرت بتاريخ /١٩٩٣/٨/١٠.

٤ - ندوة : "الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، بمشاركة السادة: د.انيس القاسم،د. وليد الجعفري، د.هشام غصيب، والصحفي المرحوم توفيق ابو بكر، ونشرت بتاريخ/١٩٩٣/١٠/١٣.

٥ - ندوة : قراءة في نتائج الجولة العاشرة لمحادثات السلام، بمشاركة السادة: المناضل الكبير بهجت ابو غربية ، المرحوم فايز جابر-الامين العام للجنة الملكية لشؤون القدس السابق، صالح رافت، والصحفي المقدسي صلاح زحيكة .

٦ - ندوة :القدس المحتلة في عملية المفاوضات بمشاركة السادة: د.كامل ابو جابر رئيس الوفد المشترك لمؤتمر مدريد ووزير الخارجية الاردني الاسبق، د. اسعد عبد الرحمن وزير شؤون اللاجئين وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، د.صبحي غوشة، ونشرت بتاريخ ١٩٩٤/٣/٨.

٧ - ندوة:الاستيطان اليهودي —الى اين نسير ،بمشاركة السادة: د.صبحي غوشة ، المهندس رائف نجم وزير الاوقاف الاردني سابقا، عباس زكي عضو مركزية فتح ، والصحفي المرحوم توفيق ابو بكر. ونشرت بتاريخ/١٩٩٦/١٢/٢٤.

٨ - ندوة : قراءة في تداعيات قرار اسرائيل تطبيق قانون املاك الغائبين في القدس" ، بمشاركة السادة: د.صبحي غوشة ،د.انيس القاسم، الحاج زكي الغول-امين القدس، ود.حازم نسيبة وزير سابق ورئيس منتدى بيت المقدس. ونشرت بتاريخ/٢٠٠٥/١/٣١.

٩ - نـدوة :الانـتـخـابـات الـتـشـريـعـيـة الـفـلـسـطـيـنـيـة —الـتـداعـيـات-الاحـتـمـكـالات-الآفـاق، بمشاركة السادة:د.نظام بركات —استاذ العلوم السياسية ، فالح الطويل-باحث ومحلل وديبلوماسي سابق،د.انيس القاسم، والاستاذة عبلة المهتدي باحثة مقدسية . ونشرت بتاريخ/٢٠٠٦/١/٢٤.

١٠ - ندوة :قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية ، بمشاركة السادة: عدنان ابو عودة ،د.لبيب قمحاوي، تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعبداللطيف عربيات رئيس مجلس الشورى في جبهة العمل الاسلامي ، ونشرت بتاريخ /٢٠٠٦/٢/٦.

١١ - ندوة:٥٨ عاما على النكبة واغتصاب فلسطين، بمشاركة السادة:المهندس رائف نجم، د.انيس القاسم، د.وليد عبد الحي رئيس استاذ العلوم السياسية وباحث استراتيجي، د.حسني الشياب —استاذ العلوم السياسية وباحث استراتيجي. ونشرت بتاريخ: ٢٠٠٦/٥/١٦.

١٢ - ندوة-الحرب الاسرائيلية السادسة على العرب-بمشاركة السادة: عدنان ابو عودةالمحلل السياسي المعروف، والمستشار الاعلامي السابق للملك حسين،د.علي محافظة استاذ التاريخ في الجامعة الاردنية، الفريق الركن بسام قاقيش، والمحامي محمد عياش ملحم، ونشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٥ .

١٣ - ندوة : القدس تدق على جدران الصمت العربي والاسلامي، بمشاركة السادة : كامل الشريف المفكر الاسلامي المعروف،د.صبحي غوشة ،د.عبدالله كنعان الامين العام للجنة الملكية لشؤون القدس، والسيد نائلة الرشدان رئيسة جمعية نساء من اجل القدس. ونشرت بتاريخ /٢٨/١/٢٠٠٧.

١٤ - حوار-شهادات حية يقدمها معلمو ومعلمات القدس على صفحات الدستور بمشاركة ١٢ معلم ومعلمة من القدس، ونشر الحوار بتاريخ ٧/٥/٢٠٠٧.

١٥ - ندوة: ١٤ عامل على اوسلو-ما له وما عليه" بمشاركة السادة :د.علي محافظة استاذ التاريخ وباحث معروف،د.سعيد ذياب الامين العام لحزب الوحدة الشعبية ، د.كامل ابو جابر، فالح الطويل ، ود.تيسير ابو عرجة عميد كلية الصحافة والاعلام في جامعة البتراء، ونشرت بتاريخ /١٣/٩/٢٠٠٧.

١٦ - ندوة-قراءات في سيناريوهات ما بعد لنابوليس، بمشارك السادة:الاستاذ حسن ابو نعمة سفير الاردن السابق لدى الامم المتحدة، د.نظام بركات استاذ العلوم السياسية والخبير في الشؤون الاسرائيلية، د.انيس فوزي قاسم المحلل السياسي والخبير في الشؤون القانونية ، ود.حسن نافعة المحلل السياسي ورئيس منتدى الفكر العربي. ونشرت بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٧.

١٧- ندوة-المفاوضات والملفات والاحتمالات عام/٢٠٠٨،بمشاركة السادة: د.محمد علي الفرا المفكر الاسلامي والعروبي المعروف، الاستاذ تيسير قبعة نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، معالي المهندس رائف نجم الخبير والباحث في شؤون القدس/ ود.عبالله كنعان رئيس اللجنة الملكية لشؤون القدس، ونشرت بتاريخ ٩/١/٢٠٠٨.

١٨ - ندوة- قراءات في احتمالات الحروب الاقليمية-عام/٢٠٠٨،بمشاركة السادة: الفريق احتياط بسام قاقيش، الفريق احتياط فوزي عبيدات، د.وليد عبدالحي استاذ العولم السياسية في جامعة اليرموك، الاستاذ فالح الطويل المحلل السياسي ، ود. محجوب الزويري الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية /الجامعة الاردنية.ونشرت الندوة يوم ١٨/٣/٢٠٠٨.

• النشاطات الثقافية والفكرية والإعلامية

- عضو رابطة الكتاب الأردنيين .
- عضو نقابة الصحفيين الأردنيين .
- عضو اللجنة الإعلامية الأردنية لدعم الانتفاضة الفلسطينية الاولى.
- عضو اللجنة الاستشارية لنظام بنك المعلومات في مؤسسة شومان – سابقاً .

- عضو الهيئة الإدارية لجمعية حماية القدس ورئيس اللجنة الإعلامية الثقافية فيها سابقا.
- عضو اللجنة الوطنية الأردنية للدفاع عن القدس ورئيس اللجنة الإعلامية الثقافية فيها .
- يتقن اللغة العبرية قراءة وكتابة ومحادثة وترجمة.
- حائز على جائزة يعقوب عويس لافضل كاتب للمقالة الصحفية في الاردن للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥
- شارك في عشرات الندوات والمؤتمرات الثقافية والفكرية في الأردن والفضائيات العربية .

له مؤلفات

١ - الكتاب السنوي التوثيقي لاحداث فلسطين ١٩٨٠-١٩٨١-عن دار الجليل للنشر والابحاث الفلسطينية/عمان.

٢ - الانتفاضة الفلسطينية الكبرى / ١٩٨٨ بالاشتراك مع الدكتور اسعد عبد الرحمن، صدر عن المسسة العربية للنشر والتوزيع/بيروت.

٣ - الفكر السياسي الإسرائيلي / ١٩٨٩ بالاشتراك مع الدكتور اسعد عبد الرحمن/صدر عن دار الشروق للنشر في عمان.

٤ - موجات الغزو الصهيوني لفلسطين — ١٩٩٠ بالاشتراك مع الدكتور اسعد عبد الرحمن/صدر عن دار اللوتس للنشر /عمان .

٥ - القدس بين مخططات التهويد الصهيونية ومسيرة النضال والتصدي الفلسطينية / ١٩٩١/ عن دار

٦ - البرامج السياسية للاحزاب الاسرائيلية /نشر على حلقات في الصحف العربية // مخطوطة/١٩٩٢.

٧ - قراءة في البرامج السياسية للاحزاب الاسرائيلية في الدورة الانتخابية /١٩٩٦- نشر على حلقات في الصحف العربية .

٨ - اللاجئون الفلسطينيون — قضية وطن وشعب / ٢٠٠٠ /صدر عن مؤتمر الاحزاب العربية.

٩ - جرائم الاحتلال الصهيوني ضد المدينة المقدسية / ٢٠٠٠ /عن مؤتمر الاحزاب العربية.

١٠ - جرائم الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الأقصى / ٢٠٠٠ /عن مؤتمر الاحزاب العربية.

١١ - الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية / ٢٠٠٠ /بالاشتراك مع الدكتور اسعد عبد الرحمن.

١٢ - الخليل — بين التهويد والتحرير / ٢٠٠٢ بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز السيد / صدر عن المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع /عمان.

١٣ - وثائق – شهادات إدانة وتجريم / من دير ياسين إلى مخيم جنين ٢٠٠٢ / صدر عن منتدى بيت المقدس/عمان.

١٤ - مخيم جنين- الملحمة والجريمة ٢٠٠٢/ صدر برعاية جمعية حماية القدس/عمان.

١٥ - نابلس تتحدى الحصار / ٢٠٠٣/ .

١٦ - جدلية العمليات الاستشهادية / ٢٠٠٣/صدر عن مؤتمر الاحزاب العربية .

١٧ - أطفال فلسطين – حصاد الدم والألم والبطولة / ٢٠٠٤ / برعاية المؤتمر الاسلامي العام /عمان.

١٨ - حروب "اسرائيل" في العراق ٢٠٠٥/ /صدر عن دار مجدلاوي/عمان.

١٩ - «حروب الحساب المفتوح- اسرائيل - لبنان» اذار ٢٠٠٨ .

٢٠ - عشرات الدراسات التحليلية الموثقة .

٢١ - الدولة الفلسطينية بين ثلاثية الاستقلال وثنائية القومية والوطن البديل...؟/ مخطوطة/

٢٢ - الصراع الديموغرافي: فزاعة ام تهديد...؟/مخطوطة/

٢٣ - القدس تتهود: فما الحل وما العمل..؟/مخطوطة/

٢٤ - الجدار..مضامين وتداعيات استراتيجية ...؟ /مخطوطة



«الهولوكوست»
الفلسطيني المفتوح

حينما نتوقف اليوم بعد ستين عاما على النكبة واغتصاب فلسطين لنتحدث عن «الهولوكوست الفلسطيني المفتوح» الذي اقترفته الحركة والتنظيمات الارهابية الصهيونية، وتواصله «دولة اسرائيل» حتى لحظة كتابة هذه السطور، فهذا ليس من قبيل المبالغة والتهويل ، فقد ارتقت الجرائم الصهيونية المتنوعة والشاملة الى مستوى هولوكوستي -محرقي- لم يسبق له مثيل في التاريخ، فنحن نعرف عن محارق هنا وهناك اقترفت، ولكن لم يحصل في التاريخ ان تواصل «هولوكوست» على مدى عقود من الزمن، كهذا الهولوكوست المقترف على ايدي الدولة الصهيونية، ومرشح ايضا للاستمرار الى افق زمني مفتوح ...!

فلم يخجل نائب وزير الحرب الاسرائيلي متان فيلنأي كما تذكرون على سبيل المثال من تهديد غزة بـ «المحرقة»...!

ولذلك - حينما نتوقف امام ذكرى النكبة واغتصاب فلسطين دائما وفي كل مناسبة، فإننا في الحقيقة نتوقف أمام قضية فلسطين برمتها ، منذ بداياتها الأولى وعلى مدى عقودها الماضية، وصولاً إلى لحظتها الراهنة، ونتوقف كذلك أمام الصراع العربي - الصهيوني بكافة عناوينه ومراحله وتطوراته، ونتوقف بالأساس أمام الملفات الضخمة والاستحقاقات الأضخم التي تمخضت عن الصراع بعوامله المختلفة المتشعبة الصهيونية والفلسطينية والعربية والدولية .

ذلك أن تلك الملفات التي فتحت لم تغلق حتى اليوم، رغم مرور ستة عقود-حتى كتابة هذا الجزء من الموسوعة- على نكبة فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية :

فملف اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة ، ما زال مفتوحاً بقوة ..

وكذلك ملف الوطن العربي الفلسطيني السليب والمهود من بحره الى نهره..

وملف الأرض والممتلكات المغتصبة ، مازال مفتوحاً وسيبقى ..

فضلاً عن ملف القدس والمقدسات ...

علاوة على ملف التحرير والاستقلال وبناء الدولة العربية الفلسطينية المشروع

وقبل وفوق كل ذلك ، ملف اللجوء والتشرد والعذابات والدماء الفلسطينية المترا

وقبل وفوق كل ذلك ملف التعويضات المادية والمعنوية والاخلاقية والحقوقيا المتراكمة منذ النكبة...!

والأهم والأخطر نتوقف امام ملف «الهولوكوست-المحارق- الصهيونية المفتو الشعب الفلسطيني...!

دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
تليفاكس : ٥٣٤٩٤٩٧ - ٥٣٤٩٤٩٩
ص . ب ١٧٥٨ الرمز ١١٩٤١
عمان - الاردن

Dar Majdalawi Pub.& Dis.
Telefax: 5349497 - 5349499
P.O.Box: 1758 Code 11941
Amman- Jordan
www.majdalawibooks.com
E -mail: customer@majdalawibooks.com